





٦٩٩

جميع النسخة شرح  
ألفية المحرر

المحرر



٢١٣  
ف. ٥. س.

فتح المفهيم بشرح الفية الحديث للعراقي ، تأليف محمد  
ابن عبد الرحمن بن محمد ، شمس الدين السخاوي  
( ٨٣١ - ٩٠٢ هـ ) . لعلها كتبت في القرن الثالث  
عشر الهجري .

٦٩٩

ج ١ في مج ٢٤٦ ق ، ٢٣ س ، ٥٠ ر ٢٠ × ١٥ سم  
نسخة حسنة ، خطها نسخ حسن ، مطبوع ، بأولها  
تملك ٢٣٩ هـ .

٦٧

الاعلام ٧ :

١ - مصطلح الحديث أ - السخاوي ، محمد بن  
عبد الرحمن - ٩٠٢ هـ .  
بد تاريخ النسخ .











ثلاث سنين وانتفع به الاحلام الزهد والورع والتحرى  
 في الصلوات وميزها وسلامة الفطرة والمحافظة على انواع العبادات  
 والتفمع باليسير وسلوك التواضع والكرم والوقار مع الالهة  
 والحاسن الجمه وقد افرد ابنه ترحمته بالتأليف فلا تطيل  
 فيها وهو في مجموعها كلمة اجماع وقد اخذت عن خلق من  
 اصحابه واما الفيتة وشرحها فتلقينها مع جل اصلها  
 دراية عن شيخنا امام الامة واجل جماعته والالفية فقط عن  
 جماعات ماتت في شعبات سنت ست ومائة عن ازيد  
 من احدي ومائتين سنة رحمه الله وايانا وهو وان قدم  
 ما اسلفه وضعنا فذاك **من بعد ذكر حمد الله** لفظا غير حديث  
 كل امردي بال لا يبد ابيه بحمد الله فهو اقطع ومن الكسر  
 حرف خافض ياتي لانه الغاية كما هنا وغيره وبعد بالجر ليقض  
 قبل والحمد هو انتنا على المحمود بافعاله الجميلة واوصافه المحسنة  
 الجميلة والله اعلم على المعبود بحق وهو الباقي سبحانه المحمود  
 حقيقة على كل حال وهو خاص به لا يشركه فيه غيره ولا يدعي  
 به احد سواه فتصا لله الا لسن عن ذلك على انه قد يقال  
 ان سبق التعريف بالقابل غير محل بالابتداء ولولم يلفظ به فمضى  
 ففي حديث قال الحاكم انه غريب حسن انه صلى الله عليه  
 وسلم كتب الى معاذ بن جبل رضي الله عنه من محمد رسول  
 الله الى معاذ سلام عليك فاني اتخمد اليك الله الخ وكذا في  
 غيره من الاحاديث لكن مع الابتداء قيل اسمه بالبسملة كما وقع  
 للولف وفعله ايضا ابو بكر الصديق وزيد بن ثابت رضي  
 الله عنهما وعزاه حماد بن سلمة لمكانة المسلمين بل يقال ايضا

هذا



هذا الحديث روي ايضا بسم الله بدل بحمد الله وكان  
 اريد بالحمد لله والبسملة ما هو اسم منها وهو ذكر الله والثناء  
 عليه على الجملة بتضيعة الحمد او غيرها ويؤيده رواية  
 ثالثة لفظها يدكر الله وحسين فالحمد والذكر والبسملة  
 سواء فمن ابتدأ بها حصل المقصود من الثناء على  
 الله **دي الا لا** اي صاحب النعم والجود والكرم وفي واحدة  
 الا لا سبع لغات الى تكسر الحزرة وتفتحها والتنوين وعدمه  
 ومثلت الهمزة مع سكون اللام والتنوين **على امتنان** من الله  
 به من العطا الكثير الذي منه التوكل في علوم الحديث النبوي  
 على قابله افضل الصلاة والسلام واختصاص الناظم بكونه  
 والله الحمد فيه اماما يقتدي به والمان الذي يبد بالانتوان  
 قبل السؤال **جل** اي عظم عطاؤه **عن احصا** بعد ذ قال تعالى  
 وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها **نم صلاة وسلام** بالجر عطفا على  
 حمد **دايم** كل منهما او تلفظي بهما ولا فتر انما غالبا صار كالواحد  
 وفي عطفه ثم المقتضية للترتيب مع المهيئة استعاريا به  
 اثني على الله سبحانه زيادته على ما ذكر بينهما والصلاة من  
 الله نعمة ثناء عليه وتعظيم له ومن الملائكة وغيرهم  
 طلب الزيادة له بتكثير اتباعه والعلماء وخوهم تنناهيهم  
 في كل شرف ولم يفرد هاتين السلام لتصريح النووي رحمه  
 الله بكونهما افرادا جدا على الاخر وان خصها شيخي  
 من جملة ديدنا لوقوع الافراد في كلام امامنا الشافعي  
 ومسلم والشيخ الى اسحق وغيرهم من ائمة الهدى  
 ومنهم النووي نفسه في خطبة تقريبيه كما في كثير من

على

مثلا للعلم



نسخته وكذا التي بها مع الحمد على بقوله في بعض طرق الحديث  
 الماضي بحمد الله والعصاة على فوائده مخوف من كل بركة  
 وان كان سنده ضعيفا لانه في الفضائل مع ما في اثباتها  
 في الكتاب من الفضل كما سيأتي في محله **على بني الخير**  
 الجامع لكل محمود في الدنيا والاخرة **في** أي صاحب **المراحم**  
 نبينا صلى الله عليه وسلم وحقيقة النبي والاكثر في التلقظ  
 به عدم الهمز اشياء اوحى اليه بشرع وان لم يوسر بتبليغه  
 فان امر بالتبليغ فرسول ايضا ولذا كان الوصف بها اشمل  
 فالعدول عنها لما للتابع بالخبر الا في الجمع بين وصفي النبوة  
 والرحمة او لما سبقت علوم الخبر لان اخذ ما قبل في اشتقاقه  
 انه من البناء هو الخبر ولا نه في مقام التعريف الذي يحصل  
 الاكتفائه بآي صفة أدت المراد لا في مقام الوصف على ان  
 العزيز عند السلام جمع لتفصيل النبوة على الرسالة وذهب غيره  
 الى خلافه كما سواضحه في ابدال الرسول بالنبي والمراحم  
 جمع مرحمة مصدر ميمي منفلة من الرحمة ففي صحيح مسلم  
 انه صلى الله عليه وسلم قال انا نبي التوبة وبي الرحمة وفي  
 نسخة منه وهي التي اعتمد هذا المباحث وبي الملحمة  
 باللام بدل الراء واخر انا نبي الملاحم وبي الرحمة قال  
 النووي فيما عدي الملحمة معناها واحد متقارب ومقصود  
 انه صلى الله عليه وسلم جاء بالتوبة وبالملاحم **قلت**  
 واما الملحمة فهي المعركة وكانه المبعوث بالقتال والجهاد  
 وقد قل وصف الله المؤمنين بقوله اشده اعلى الكفار  
 رحابهم وتواصوا بالرحمة اي يرحم بعضهم بعضا وهي

في

وفي خبرين في الرحمة وفي حديث آخر  
 ان الله بعث في كل امة نبيا ورحمة وهدى

في حقنا بالمعنى اللغوي رقة في القلب وتغطف ومن الرحيم  
 ارادة الخير بجيده ومن الملايكة طلبها منه لنا ثم انه لقوة  
 الاسباب عند المروءة يوجه اليه عزمه ويجمع عليه رايه  
 يصير في حكم الموجود الحاضر بحيث ينزل منزلته ويعامله  
 بالاشارة اليه معاملته ولذا قال مع التخلص في التعبير  
 اولا بيقول عن اعتذار **فهذه** والفا اما الفصيحة فالمقول  
 ما بعدها او جواب شرط محذوف تقديره ان كنت اياها  
 الطالب تريد البحث عن علوم الخير **فهذه المقاصد** جمع مقصد  
 وهو ما يومه الانسان من امر ويطيبه **المرمى** من الشئ  
 المهم وهو الامر الشديد الذي يقصد بعزم **توضيح** بضم  
 اوله من اوضح اي تظهروني **من علم الحديث** الذي هو  
 معرفة القواعد المعروفة بحال الراوي والمروي **رسمه** اي  
 اثره الذي يثني عليه اصوله وفي التعبير به اشارة الى دروس  
 كثير من هذا العلم الذي با وحالته **وفاو** عن الشئ المعبر  
 عماله **وانه** لم يبق منه الا اثاره بعد ان كانت ديارا وطائفة  
 باهله اهله وحيول فرسانه في ميدانه صاهله وقد كنا  
 نغدهم قليلا فقد صاروا اقل من القليل **والحديث** لغة  
 عند القدماء واصطلاحا ما اضيف الى النبي صلى الله عليه  
 وسلم قول له او فعلا او تقرير او صفة حتي الحركات  
 والسكنات في البيضة والمنام فهو اعم فهو اعم من السنة وكثيرا  
 ما يقع في كلام اهل الحديث ومنهم الناظم ما يدل لتراذفها  
 ويعني بالسنة حشيد العلمية بخلافها في التقاير العلمية **نظمتها**  
 اي المقاصد حيث تسلك في جمعها المشي على بحر من البحور



المعروفة عند اهل الشعر وان كان النظم في الاصل  
اعلم من ذلك اذ هو جمع الاشياء على هيئة متناسقة **نقص**  
**المستدرك** ترك هجره يتصرف بها ما لم يكن به عالما **وتدرك**  
**المستدرك** وهو الذي حصل من الشيء اكثر واشهره وصلح مع ذلك  
لا فادته وتعليمه والارشاد اليه وتفهمه بتذكره ما كان  
عنه واهلا **وتدرك** الراوي **المستدرك** الذي اغتنى بالاسناد  
فقط فهو تدرك فيها كيفية التحل والاداء متعلقة كما  
تدركها المنتهي بخروج الفن فين المنتهي **والمستدرك**  
علوم وخصوص من وجه وانتير بالتبصرة والتدكرة  
الى لقب هذه المنظومة وهما بالنصب مفرد له ترك فيه  
العاطف ولم تكلف تخليص ما اشتملت عليه من بطون الكتب  
والدوائر ولكن **لخصت فيها ابن الصلاح** اي مقاصد كتابه  
الشهير على حد قوله واسأل القرية حيث اختصرت من  
الفاظه واثبت مقصوده **اجمع** ولا ينافي التاكيد حذف  
كثير من امثله وتعالى له وغير ذلك اذ هو تأكيد للمقصود المقدر  
كانه قال لخصت المقصود اجمعه والتاكيد باجمع غير مسبق  
يكل واقع في القران وغيره ومنه  
اذ اظلمت الدهر ايلي اجمع  
ويجمع بينهما للتقرية كسجد الملائكة كلهم اجمعون والصلاح  
تخفيف من لقب والده فانه هو العلامة الفقيه حافظ  
الوقت مفتي الفرق شيخ الاسلام تقي الدين ابو عمر وعثمان  
ابن الامام البارع صلاح الدين الي القاسم عبد الرحمن  
ابن عثمان الشهير زوري الموضي ثم الدمشقي الشافعي كان

اماما

اماما بارعا حجة مستعرا في العلوم الدينية بصيرا بالمدح  
ووجوهه خيرا باقبوله تدارقا بالمدح اهل جيد المادة من  
اللغة والعربية حافظ الحديث متقنا فيه حسن الضبط  
كبير القدر وافر الحرمة عديم النظر في زمانه مع الدين والعبادة  
والنسل والصيانة والورع والتقوى انتفع به خلق وعولوا  
على نصائجه خصوصا كتابه المشار اليه فهو كما قال شيخنا  
وقد سمعته عليه بحثا لا يسير من اوله كما تقدم ما نصه  
لا يحصى كمرناظر له ومختصر ومستدرك عليه ومقتصر  
ومعارض له ومختصر ما في شهر ربيع الاخر سنة ثلاث  
واربعين وستماية من ست وستين سنة رحمه الله تعالى  
**و** مع استيفاي فيها المقاصد كتابه **زودنا علما** من اصلاح  
لخل وقع في كلامه اوزي اذ في عدد اقسام تلك المسئلة  
اوقايد مستقلة **نراه** اي المزيد **موصفة** كما اخذت  
اصلا لانه وان ميز اول كثير منه بقلت او يميز بنفسه  
عند العارف لكونه حكاية عن متاخرين ابن الصلاح بالمرح  
او بالاشارة او تقبلا لكلامه بردا او اوضحا فاحرة قد لا يميز  
وايضا فقد فاته اشيا كثيرة لم يميزها بقلت ولا يميز بها  
اشير اليه كما سيؤوضح ذلك في محاله وكذا اشرف من اجل  
التخفيف لعزوما يكون من اختيارات ابن الصلاح وتحقيقا  
اليه **فحيث** الفا هي الفصيحة او تعريفية على لخصت  
**حالف** **والضمير** على البدل **لواحد** لا اثنين **ومن** اي  
والذي كل من الفل والضمير **له مستور** اي غير معلوم تشبها  
له بالمعطي بان لم يذكر فاعل الفل معه ولا تقدم كلامه

ته



الفعل او الضمير الموحدين اسم يعود عليه **كقوله** في امثلة  
 الفيل من مثل قوله وقال يانلي يا معاني النظر وله في  
 الضمير من مثل قوله وحمل الصبي حين كذاله **او اطلقت**  
**لفظ الشيخ** كقوله فالشيخ قنما بعد قد حققه ما اردت بكل من  
 الفاعل وصاحب الضمير والشيخ **الا بن الصلاح**  
**بها** بفتح الفاعل حال من المفعل وهو ابن الصلاح وبكرها  
 حال من فاعل اريد وهو الناظم **وان يفتح** المذكور من  
 الفعل او الضمير **لاثنين** ففي الفعل نحو قولك **التراب** وقوله  
 واقطع بصحة لما قد استضاء وفي الضمير نحو وارفع  
 الصحيح مرويهما **فاسلم مع البخاري ههنا** وقدم الاول للضرورة  
 لاسيما وضافته للثاني بالمعنية مشعرة بالتعنية والمرجوحية  
 وربما يعكس على هذا الاصطلاح ما تكون الفه للاطلاق كقوله  
 وقيل ما لم يتصل وقال وكقوله في اختلاف الفاظ الشيوخ  
 وما ببعض داود اوقالا وان كان متميزا برسم الكتابة واما  
 ماله مرجع كقوله ورد ما قال فلا يرد **والله** بالنصب معمول  
**ارجوا** وقدم للاختصاص نحو اياك تعبد واياك تستعين **في اموري**  
**كلها مقتضاها** بفتح الصاد تميز للنسبة اى ارجوه من جهة  
 الاعتصام بمعنى الحفظ والوقاية وبكرها اى متمنيا على  
 انه حال من الفاعل وهو الناظم اى او مل الله في حالة كوني  
 مقتصما **في صغرها** اى اموري **وفي سمرها** والصعب وكذا  
 الحزن ضد السهل فباي لفظ جي به منهما يحصل المطابقة المحضة  
 من الفواعل الدير ولكن الاثبات بالحزن ابلغ لما فيه من التاسي  
 بالنبى صلى الله عليه وسلم حيث قال وانت ان شئت جعلت

الحزن

الحزن سهلا وحيث امر بتغيير حزن يسهل وكان العدو  
 عنه مع اترانه للخوف من تخريفه او للاحتياج لبيان معناه  
 والله الموفق **اقتساما لمحدث**  
 جمع قسم وهو النوع والصنف والضرب معاينها متقاربة  
 وربما تستعمل بمعنى واحد **واهل هذه النشاة** اى الحديث  
**فسموا** بالتشديد **السنن** المضافة للنبي صلى الله عليه  
 وسلم قول له اوفعلا او تقريرا وكذا اوصفا واما **الى صحيح**  
**وضيفو حزن** وذلك بالنظر لما استقر اتفاقهم بعد الاختلاف  
 عليه والافهم كما سياتي في الحسن مما حكاها ابن الصلاح في غير  
 هذا الموضع من علومه من يد رح الحسن في الصحيح لا شتر لهما  
 في الاحتجاج بل نقل ابن تيمية اجماعهم الا الترمذي خاصة  
 عليه او بالنظر لانه لم يقع في مجموع كلامهم التقسيم لاكثر من  
 الثلاثة وان اختلفوا في بعضها كما في ركب القوم واهمهم  
 وخصت الثلاثة بالتقسيم لشمولها لما عند اهلها سيما سبكر  
 من مباحث المتن دون مختلفه وغريبه وناسخه بل ولاكثر  
 مباحث السند كالتدليس والاختلاف والعنفه والمزيد  
 في متصل الاسانيد ومن تقبل روايته او ترد والثقات  
 والضعفاء والصحابة والتابعين وطرف التحيل والاداء  
 والمهمات والحاصل شمولها لكل ما يتوقف عليه  
 القول والرد منها وحزرج ما يخرج من الانواع عنها  
 اثنا رابن الصلاح بقوله في اخر الضعيف والمحموظ  
 فيما نوارده من الانواع اى نعهده بمهور انواع علوم الحديث  
 لا خصوص انواع التقسيم الذي فرشنا الان من تفصيله



وادرج الضعيف في السنن تغلبا والافضل لا يسمى سنة  
ولذا قدم على الحسن للضرورة او لمراعاة المقابلة بينه  
وبين الصحيح او لملاحظة صيغ الاكثرين لاسيما والحسن  
رتبة متوسطة بينهما فاعلاهما اطلق عليه اسم الحسن  
لذا انه وادناها اطلق عليه باعتبار الاختيار والاول  
صحيح عند قوم وهم من لا يثبت الوسطة او بالنظر الى  
التفرد والاول اظهر لتأخير الضعيف حتى تفصيلها  
ولا يحدش فيه تيسر تأخيرها في نظم بعض الاخذين عن النظم  
حيث قال علم الحديث راجع الصنف الى صحيح حسن ضعيف  
**قال اولي الصحيح** وقد لا يستحققة التقديم رتبة ووصفا  
وترك تعريفة لغة بانه ضد المكسور والسقيم وهو حقيقة  
في الاجسام بخلافه في الحديث والعبادة والمقاميله  
وساير المعاني فجازا من باب الاستعارة بالتبعية للونه  
خروجاً عن الغرض **النظر الاسناد** ائمه الاسماء من اسناده  
الذي هو كما قال شيخنا في شرح النخبة الطريق الموصلة  
الى المتن مع قوله في موضع اخر منه انه حكاية طريق المتن  
وهو اشبه فذاك تعريف السند والامر سهل عن سقط  
حيث يكون كل من رواه سمع ذلك المروي من شيخه  
او اخذه عنه احازة على المعتمد وهذا هو الشرط الاول  
وبه خرج المنقطع والترسل بنفسه والمفضل الاتي  
تعريفها في محالها والمعلق الصادر من لم يشترط  
الصحة كالتجاري لان تعاليقه المحرومة المستحجة  
للشروط فيمن بعد المعلق عنه لها حكم الاتصال وان لم

تقف

تقف عليها من طريق المعلق عنه فهو لقصورنا وتقصيرنا  
والضالة **ينقل عدل** وهو من له ملكة تحمله على ملازمة  
التقوى والمروءة على ما سيأتي مع اليسر في تحله وهذا  
هو ثاني الشروط وتخرج من في سنده من عرفه ضعفه  
او جهلت عينه او حاله حسب ما يجي في بيانها **ضابط** اي  
حازم **الفوائد** بضم الفاء وواو مهموزة ثم مهملة اي القلب  
فلا يكون فيفلا غير يقف ولا متقن ليدل بروي من كتابه  
الذي تطرق اليه الخلل وهو لا يشعر او من حفظه المختل  
فيخطي اذا الضبط ضيظان ضبط صدر وضبط كتاب  
فالاول هو الذي يثبت ما سمعه بحيث يتمكن من استحضاره  
مضى شاو الثاني هو صونه له عن تطرق الخلل اليه من حين  
ستمع فيه الى ان يروي وان منع بعضهم الرواية من الكتاب  
وهذا اعني الضبط هو ثالث الشروط على ما ذهب اليه  
الجمهور حيث جعلوا كلام الضبط والعدالة غير مستلزم  
للاخر وعليه مشي المص وقال انه احترزه سنها في سنده  
راو بفعل كثير الخطا في روايته وان عرف بالصدق والعدالة  
ويتايد بفصل شروط العدالة عن شروط الضبط في معرفة  
من تقبل روايته ولذلك نقب المص الخطا في اقتصاره  
على العدالة وانتصر شيخنا للخطا في حيث كان ان يجعل  
الضبط من اوصافها لكن قال في موضع اخر مما ظاهره المخالفة  
ان تفسير الثقة بمن فيه وصف زائد على العدالة وهو الضبط  
انما هو اصطلاح لبعضهم ويمكن التماسها وعلى كل حال فاشترطه  
في الصحيح لا بد منه والمراد التام تمام من الاطلاق المحمول



على الكامل وحسين فلا يدخل الحسن لذاته المشروط فيه  
 مسمى لضبط خاصة هنا لكن يخرج اذا اعتضد وصار  
 صحيحا غيره وكأنه الكفاية ذكره بعد وان تضمن كون الحد  
 غير جامع ثم انه لا يدان يكون ناقلا له **عن مثله** يعني وهكذا  
 الى منتهاه سواء انتهى الى الذي على الله عليه ولم اوالى الصحابي  
 اوالى من دونه حتى يشمل الموقوف ونحوه ولكن قد يدعي  
 ان الاثبات بعن مثله تصريح بما هو مجرد توضيح وانه قد  
 فهم ما قبله ولذلك حذفه شيخنا في تحفته لشدة اختصارها  
**من غير ما** اي من غير **شذوذ** **غير علة قاصحة**  
 وهذا ان الرابع والخامس من الشروط وسياتي تفريغهما  
 وهما سلبان بمعنى اشتراط نفيهما ولا يحدثن في ذلك عدم  
 ذكر الخطابي لهما اذ لم يخالف احد فيه بل هو ايضا مقتضى  
 توجيه ابن دقيق العيد قوله وفيهما نظر على مقتضى  
 نظر الفقهاء حيث قال فان كثيرا من العلل التي يقبل بها المحدثون  
 لا تحري على اصول الفقهاء اذ ظاهرها ان الخلاف انما هو فيما  
 يسمى علة فالكثر منه مختلفون فيه واليعض المحمل لان يكون  
 الاكثر او غيره يوافق الفقيه المحدث على التعليل به ولذلك  
 احتراز بقوله كثيرا ومن المسائل المختلف فيها ما اذا ثبت الراوي  
 عن شيخه شيئا فتفاه من هو حافظ او اكثر عددا او اكثر لازمة  
 منه فان الفقيه والاصولي يقولان مثبت مقدم على النافي فقبل  
 والمحدثون يسرونه بشان الانهم فسروا الشذوذ والمشتراط تفه  
 هنا بخالفه الراوي في روايته من هو ارجح منه عند نفس  
 الجمع بين الراويين ووافقهم الشافعي على التفسير المذكور

بل

بل صرح بان العدد الكثير اولى بالحفظ من الواحد اي لان تطرق  
 السهو اليه اقرب من تطرقه الى العدد الكثير وحسين فرد قول  
 الجماعة بقول الواحد بعيد ومنها الحديث الذي يرويه العدل  
 الذي **عن تابعي مثله** عن صحابي ويرويه اخر مثله سوا عن  
 ذلك التابعي بعينه كثر عن صحابي اخر فان الفقهاء واكثر المحدثين  
 يجوزون ان يكون التابعي سمعه متما معا ان لم يمنع منه مانع  
 وقامت قرينة له كما سياتي في ثاني قسمي المقلوب وفي الصحيحين  
 الكثير من هذا وبعض المحدثين بهذا امتسكوا بان الاضطراب  
 دليل على عدم الضبط في الجملة والكثر متفقون على التقليل بما اذا  
 كان الحد المتردد فيهما ضعيفا بل وتوسع بعضهم فرد مجرد العلة  
 ولو لم تكن قاصحة واما من لم يتوقف من المحدثين والفقهاء في  
 تشميت ما يجمع الشروط الثلاثة صحيحا ثم ان ظهر شذوذ او علة  
 رده فتشاز وهو استرواح حيث يحكم على الحديث بالصحة  
 قبل الامعان في الفحص عن تتبع طرقه التي يعلم بها الشذوذ  
 والعلة تقيوا ثباتا فضلا عن احاديث الباب كله التي ربما  
 احتيج اليها في ذلك وربما تطرق الى التصحيح متمسكا بذلك  
 من لا يحسن قال احسن سند هذا الباب وان اشعر تقليل  
 ابن الصلاح ظهور الحكم بصحة المتن من اطلاق الاساقم  
 المعتمد صحة الاسناد بجواز الحكم قبل التنقيش حيث قال  
 لان عدم العلة والقارح هو الاصل الظاهر فتصريحه بالاشتراط  
 يدفعه مع ان قصر الحكم على الاسناد وان كان اخفا لا يسلم من  
 انتقاد وكذا لا ينبغي الحكم بالانقطاع ولا بجهالة الراوي  
 المهم مجرد الوقوف على طريق كذلك لئلا يكون متصلا

ط



ومعنا بل لا يدمن الامعان في التفتيش في طريق اخر فيعطل  
بحكمه الاستدلال به كما ينبغي في المرسل والمنقطع والمفضل  
على ان يشعنا ما لا الى النزاع في ترك تسمية الشاذ صحيحا وقال  
غاية ما فيه رجحان رواية على اخرى والترجوعية لا تنافي الصحة  
والاثر ما فيه ان يكون هناك صحيح واصح فيعمل بالراجح ولا يعمل  
بالمرجوح لاجل معارضته له لا لكونه لم تصح طريقه ولا يلزم  
من ذلك الحكم عليه بالضعف وانما غايته ان يتوقف عن العمل  
به ويتاكد من بقول صحيح شاذ كما سيأتي في العمل وهذا كما  
في التاسع والمنتوخ سواء قال ومن تأمل الصحيحين وجد فيهما  
امثلة من ذلك انتهى ويمكن توجيهه بنظر من دقيق العبد  
الذي لم يفصح به بهذا وهو ايضا شبيه بالاختلاف في العام  
قبل وجود المخصص وفي الامر قبل وجود المصارق له عن  
الوجوب وبالمجلة قاله ودرست للترك اما صحة او عملا  
بخلاف العلة القادرة كالا رسا الخفي **فتورد** بوجودها  
الصحة الظاهرة ويمتنع معها الحكم والعمل معا **واذا** ثم هذا  
**في الصحيح** في قول اهل هذه الشايات هذا حديث صحيح **والقاضي**  
في قولهم هذا حديث ضعيف **قصد** والصحة والضعف  
**في ظاهر** فهم بمعنى انه الفصل بسنده مع ساير الاوصاف  
المذكورة او فقد شرط من شروط القول لجزا الخطا والسيان  
على الثقة والضبط والاتقان وكنه الصدق على غيره كما  
ذهب اليه جمهور العلماء من الحديث والفقه والاصوليين  
ومنهم المتأفقي مع التعبد بالعلية متى تضمنه صدقا وتحتيا  
في ضده **لا** انتم قصدوا **القطع** بصحته او ضعفه اذا قطع

انما يستفاد من المتواتر او القرائن المختلف بها الخبر ولو  
كان احاد الكاسياتي تحقيقه عند حكم الصحيحين واما من ذهب  
لحسن الترابسي وغيره الى ان خبر الواحد يوجب العلم  
الظاهر والعلاجيه فهو محمول على ارادة تأكيد قوة الظن  
بحوزا او توسعا لا سيما من قدم منهم الضعيف على القياس  
كما حذر والا فالعلم عند المحققين لا يتفاوت بحرايته فلما جار  
في الصحيح يتعلق بقصد رواة في ظاهره بحذوف ولا القطع  
معطوف على محل في ظاهره والتقدير قصد والصحة ظاهرا  
لا قطعا والحاصل ان الصحة والضعف مرجعها الى وجود  
الشرايط وعدمها بالنسبة الى غلبة الظن لا بالنسبة الى الواقع  
في الخارج من الصحة وعدمها **واعلم** انه لا يلزم من الحكم  
بالصحة في سند خاص الحكم بالاصحية لفرد مطلقا **والقاضي**  
**اسالكما** اي كفنا **عن حكمتنا على سند معين** **بانه اصح** الاسانيد مطلقا  
كما صرح به غيره واحد من ائمة الحديث وقال النووي انه  
المختار لان تفاوت مراتب الصحيح مترتب على تمكن الاسناد  
من شروط الصحة **ويحذر** وجود اختلاف رجاء القول من  
الضبط والعدالة وخرها في كل فرد فرد من رواية الاسناد  
من ترجمة واحدة بالنسبة لجميع الرواة الموجودين في عصره  
اذ لا يعلم او يظن ان هذا الراوي حاز على الصفات حتى يوازي  
يبداه او بين كل فرد فرد من جميع من عاصره **وقد خالف** ان  
اقتحم الغررات **به** اي بالاصحية المطلقة **فقوم** فتكلموا  
في ذلك واضطربت افواههم فيه لاختلاف اجتهادهم  
**تقيل** كما ذهب اليه امام الصنعة البخاري اصح الاسانيد ما رواه



**مالك** تخم السنن القائل فيه ابن مهدي لا أقدم عليه في صحة الحديث أحد أو الشافعي إذا جاء الحديث عنه فاستند به كان حجة الله على خلقه بعد التابعين **عن** شيخه **نافع** القائل في حقه أحمد بن سفيان أي حديث أو ثق من حديثه **مما** أي بالذي **رواه** له **الناسك** أي العابد **مولا** أي مولي نافع وهو سيده عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما والمولى يطلق على كل من المعتقد والمعتق وكان جديراً بالوصف بالنسك لأنه كان من التمسك بالأثار النبوية بالسبيل المتيقن وقال فيه النبي صلى الله عليه وسلم لم يغمر الرجل عبد الله لو كان يصلي من الليل فكان بعد لا ينال من الليل إلا قليلاً وقال جابر رضي الله عنه ما منا أحد أدرك الدنيا إلا مات به وما دها إلا هو **واختر** إذا جفت لهذا وردت راوي بعد مالك **حيث** **عن** **يسند** **الشافعي** بالسكون أي اختر هذا الحديث وما بعده في موضع المفعول أو المفعول الشافعي ولكن لا وفق لما بعده كونه الفاعل والمفعول قد روايته أو نحوها فقد روي عن أحمد بن حنبل قال كنت سمعت الموطأ من بضعة عشر رجلاً من حفاظ أصحاب مالك فاعده على الشافعي لاني وجدت أقومهم به انتهى بل هو أجل من جميع من أخذ عن مالك رحمه الله قال الاستاذ أبو منصور عبد القاهر بن طاهر التميمي أنه أي هذا الإسناد أجل الأسانيد لأجاء أصحاب هذا الحديث على أنه لم يكن في الرواية عن مالك أجل من الشافعي **قلت** واختر كما قاله الصلاح العلائي شيخ المصنف أن

زدت بعد الشافعي أحد حيث عنه يسند أحمد وهو حقيق بالالحاق فقد قال الشافعي أنه مخرج من بعداد وما خلق بها أفقه ولا أرغ ولا أعلم منه ولا اجتماع الأئمة الثلاثة في هذه الجهة قيل لها سلسلة الذهب فان قيل فلم أكثر أحمد في مسنده من الرواية عن ابن مهدي ويحيى بن سعيد حيث أورد حديث مالك ولم يخرج البخاري ومسلم وغيرهما من أصح باب الأصول ما أورد من حديث مالك من جهة الشافعي أمكن أن يقال عن أحمد بخصوصه لعل هذا لعل جمعه المسند كان قبل سماعه من الشافعي وأما من غداه فلطلب العلو وقد أوردت في هذا الموضع من الشكك أشياء منها ما أريد أحد حديث الذي أوردته الشارح بهذه الترجمة بأسناد كمت فيه كافي أحذنه عنه فاحسب أيراده هنا تبركاً جزئياً أورد يد عبد الرحمن بن عمر المقدسي الحنفي في كتابه والغراب أحمد بن محمد عبد الرحيم بن محمد المصري الحنفي سمعاً قال الأول أنا أبو عبد الله محمد بن أبي الغدا ابن الخياط أنا أبو الغنائم المسلم بن محمد بن المسلم بن مكي القيسي الدمشقي وقال الثاني أنا أبو العباس أحمد بن محمد بن الجوحى في كتابه أنا أم أحمد بن ربيب ابنة مكي بن علي ابن كامل أخرا فيه قال أنا أبو علي حنبل بن عبد الله الرضا في أنا أبو القاسم هبة الله بن محمد بن الحسين الشيباني حدثني أبي أنا أبو القاسم أنا أبو علي الحسن بن علي التميمي الواعظ أنا أبو بكر أحمد بن جعفر القطيعي أنا عبد الرحمن بن عبد الله بن الإمام أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني حدثني أبي حدثنا محمد ابن إدريس الشافعي أنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أنا رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يبيع بعضكم على بيع بعض ونهى عن النخس ونهى عن حبل الخيلة ونهى عن المزائبة والمزائبة بيع التمر بالتمركيل وبيع الكرم بالزبيب كيد وهو ما اتفق عليه من حديث مالك إلا الجملة الثالثة فهي من



من افراد البخاري فوقع لنا بالامساويا وجره الامام احمد بن  
حبيل نسبة لجد واسم ابيه محمد حين تذكرني ذلك مع جماعة باجوديته  
رواية الامام ابى بكر محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب الترمذي  
الزهرى المدنى القائل فيه الليث رحمه الله ما رايت عالما اجمع منه ولا اكرم  
عالمنا لو سمعته يحدث في الترغيب لقلت لا يحسن الا لهذا والا لنسب  
فكذلك او عن القرآن والسنة فحدثه جامع عن سالم هو ابن عبد الله بن  
عمر الذي قال فيه ابن المسيب انه كان اشبه ولد ابيده ومالك انه لم يكن في  
رأيه منه اشبه بمن مضى من الصالحين في الزهد والفضل والعيش منه  
اي ما رواه سالم عن ابيه عبد الله بن عمر البرقي بفتح الموحدة لانه كان دابة  
العمل الصالح ووافق احمد على مذهبه في ذلك اسحاق بن ابراهيم الحنظلي  
المعروف بابي ربه لكونه معبرا بالاصح والافق بين النقطتين اصطلاحا  
ولقد قرن شيخنا تقي الدين في حكاية الاصححة نعم الوصف  
بجيد عند الحيد انزل رتبة من الوصف بصحيح وقيل كما ذهب اليه عبد الله بن  
ابن همام وابو بكر بن ابي شيبه ان صح عنه والنساي لكنه ادرجه مع غيره اصح الاسانيد  
ما رواه زين العابدين واسم على ابن الحسين بن علي ابن ابي طالب الذي قال  
بلغني انه كان يصلي في كل يوم وليلة الف ركعة حتى مات عن ابيه في المثناة  
التحتانية على لغة النقص كقوله باب ائتمدي عدي في الكرم وهو السيد  
الحسين الشهيد سبط الرسول صلى الله عليه وسلم وروايته من الدنيا عن  
علي ابن ابي طالب جده اي جدين العابدين ذلك ما رواه ابن شهاب  
الزهرى عنه اي عن زين العابدين اي بالسند المذكور لان الكلام في اصح  
الاسانيد وان جعل الشارح مرجع الضمير للحديث وامكن توجيهه لكنه لم  
له ذكره سيما واصح الحديث مسيلة اخرى ستاتي فبذلك اقوال ثلاثة  
ولا جمل تنويع الخلاف في ذلك يقال اصح الاسانيد اما ما تقدم او فما

رواه ابن سوري ابو بكر محمد بن الاضماري البصري التابعي الشيربكتري لحفظ  
والعلم والاتقان وتعبير الروايات الذي قال فيه مورق ما رايت افقه في ورع  
ولا اروع في فقهه منه عن ابى عمر وعبيدة بفتح العين السمانى سكوت الام على  
الصحيح حتى من مراد الكوفي التابعي الذي كان يكون صحابيا فاذا سلم قبل  
الوفاة النبوية وكان فقيرا يوازي شريحا في الفضائل بل كان شريحا يرأسه  
فيما يشك عليه قال ابن معين انه ثقة لا يسأل عنه مثله عنه يعني عن علي بن  
الترجمة التي قبلها وهو قول عمرو بن علي الفلاس وكذا اعلى بن المدنى وسليمان  
بن ضرب بن زياد اية ايوب السخيتاني حيث قال اصح الاسانيد ايوب  
عن ابن سوري الى اخره وجماعة اخرى عن اولهما بابدال عبد الله بن عون  
عن السخيتاني وباجود من اصح ولهما كما تقدم سواء ومن ذهب الى اصح  
ايوب مع باقي الترجمة النساي لكن مع ادراج غيره او ما رواه ابو محمد سليمان  
بن مهران الكوفي الاعشى الامام الحافظ الثقة الذي كان شعبة يسميه  
لصدقة المصحف عن الفقيه المتوفى الصالح ذي الشارابي عمران ابراهيم بن  
زيد بن قيس النخعي بفتح النون والبعثة نسبة للنخع قبيلة من مدحج الكوفي  
عن داود بن اهل الكوف عباداه وعلماء فضلا وفقها ابن قيس علقمة اي علقمة ابن  
ابن قيس عن ابن مسعود ابى عبد الرحمن عبد الله رضي الله عنه وهو قول ابن معين  
وكذا اقاله غيره لكن بابدال منصور بن المعتمد من الاعشى فقال عبد الله بن  
حدث سفيان عن منصور بهذه الترجمة فقال هذا الشرف على الكراسي بل  
سئل ابن معين ايها احب اليك في ابراهيم الاعشى او منصور فقال منصور  
ووافق غيره على ذلك فقال ابو خاتم او منصور فقال منصور ووافق  
غيره على ذلك وقد سئل عنها الاعشى حافط لم يخط ويدلس ومنصور  
اتقن لا يخط ولا يدلس لكن قال وكيع ان الاعشى احفظ لاسما ولغيره  
من منصور في المسيلة اقوال اخرى وردت منها في التلخيص مما لم يذكر هنا



الصحابه والتابعين وغير ذلك فهذا الا باس به لكن لا يلزم منه المدعى او  
ان الارحمة من حيثية الصحة في مدعى قائله واما المتفق المنقول على ابي  
علي فلفظه كما روينا من طريق ابن منده المذكور عنه ما تحت اديم السماء  
كتاب اصح من كتاب مسلم ولو كما اشار اليه شيخنا حتى للمدعى اولنفي  
الا صحت دون المساواة فقد قال ابن القطاع في شرح ديوان التتبي ذهب  
من لا يعرف معاني الكلام الى ان مثل قوله صلى الله عليه وسلم ما قلت الغير او  
لا اظلت الحضرة اصدق لهجة من ابي ذر مقتضاه ان يكون ابو ذر اصدق  
العالم اجمع قل ولا ليس المعنى كذلك وانما نفى ان يكون احدا على رتبة  
في الصديق منه ولم ينفي ان يكون في الناس مثله في الصديق ولو اذ ما  
ذهبوا لله تعالى ابو ذر اصدق من كل من اقلت والحاصل ان قول القائل  
فلا ناعلم اهل البلد بعين كذا ليس كقوله ما في البلد اعلم من فلا  
بعين كذا في الاول اثبت له الاعلية وفي الثاني نفى ان يكون في البلد  
احدا اعلم منه فيجوز ان يكون فيها من يساويه فيه قال واذا كان لفظ ابي  
علي محتمل لكل من الامرين لم يحسن ان يسب اليه الجرم بالا صحتة يعني كما  
فعل جماعة منهم النووي في شرح مسلم وغيره حيث قال وقال ابو علي  
كتاب مسلم اصح صح وقد سبقه كل من شيخنا المؤلف والغرابين جماعة  
الى الارشاد لذلك بل لعدم صراحة مثل ذلك قال الامام احمد ما يروى  
عن ابي ثابث بن هشام الدستواني اما مثله فعلى ويتايد كل هذه الحكاية  
الناسي قولا قالنا في المسئلة بل فيها رابع وهو الوقوف اذا علم لهذا اذليل  
الجمهور اجمالى وتفصيلي اما الاجمالى فاتفقهم على ان البخارى كان اعلم  
بالفن من مسلم وانه تلميذه وخرجه حتى قال الدارقطني لولا البخارى  
لما راجع مسلم ولا جاء ذلك قد يقال لا يلزم من ذلك ارجحية المصنف  
كما انه لا يستلزم المرجوحية ويحاجب بانه الاصل ومن ثم انجبه تعلق

الاولوية بالمقصود وقوله النووي ان كتاب البخارى اكثر لها فوائد ومعارف  
ظاهرة وعامة واما التفصيلي فالاسناد الصحيح مداره على الاتصال  
وعدالة الرواة وكتاب البخارى اعلم برواة واشد اتصالا وبيانه ان  
الذين انفرد البخارى بالاخراج لهم دون مسلم اربعة وخمسة وثلاثون  
رجلا المتكلم فيه بالضعف منهم نحو من ثمانين والذي انفرد مسلم باخراجه حديثهم  
دون البخارى ستمائة وعشرون رجلا المتكلم فيه منهم مائة وستون رجلا  
على الضعف من كتاب البخارى ولا شك ان التخرج عن من يتكلم فيه اصلا  
اولا من التخرج عن من تكلم فيه ولو كان ذلك غير متبادر وايضا والذي انفرد  
بهم البخارى ممن تكلم فيه لم يكثر من يخرج احاديثهم بخلاف مسلم والذين  
انفرد بهم البخارى ممن تكلم فيه اكثرهم من ضيوضه الذي لقيمهم وخبرهم وخبر  
حديثهم فافترج بخلاف مسلم فافترج من يفترجه من تكلم فيه من المتقدمين  
ولا شك ان المتأخرين اعرف بحديث شيوخهم من حديث غيرهم ممن تقدمهم وادوات  
هؤلاء الذين تكلم فيهم من المتقدمين يخرج البخارى احاديثهم غالباً في الاستشهاد  
ونحوها بخلاف مسلم واما ما يتعلق بالاتصال فمسلم كان مذهب بل نقل  
فيه الاجماع في اول صحيحه ان الاسناد والمعنع له حكم الاتصال اذا تعاضل  
المعنعين والمعنع عنه وامكن اجتماعهما والبخارى لا يجهله على الاتصال  
حتى يثبت اجتماعهما ولو مرة واحدة ولذا قال النووي ولهذا المذهب  
يرجح كتاب البخارى قال وان كنا لا على مسلم بعمله في صحيحه بهذا  
لانه يجمع طرقاً كثيرة يتعذر معها وجود هذا الحكم الذي جوزه انتهى وذلك  
في الغالب وما عداه في لالة تنوع عن شئ ما لم يتصل عليه وما ذكره بعضهم  
من المرجحات لكتاب مسلم سوى ما سلف عن ابن حزم فهو مع كونه  
لما مر غير مستلزم للاصحة معارض بوجود مثله او احسن منه من  
منطه في البخارى كالا ستنباط الثمرة العظمى وربما لم بتفسير الغربية



وايضاح في تفاهيد وبيان الخلاف والالزام بالتناقض وغيرهما لا  
نظير بايضاحه لها وقد قال الحافظ الفقيه الامام النظار ابو بكر الاسما  
عليه الله اي مسما دارم ما دام البخاري الا انه لم يوافق نفسه مضايقة  
وروي عن جماعة لم يتعرض البخاري للرواية عنهم قال وكل قصد الخي  
هو الصواب عنه غير ان احدا منهم لم يبلغ من التشديد مبلغ ابي عبد الله  
ولا تسبب الى استنباط المعاني واستخراج لطايف فقه الحديث وتراجم  
الابواب الدالة على ماله وصلته بالحديث المروي فيه تسمية ولله الفضل  
يختص به من يشاء وبالحمد فلتا بالهما اصح كتب الحديث ولكنها لم يعرجا  
اي لم يتوعبا في كتابها كل صحيح على شرطها فضلا عن مطلقة وقد مر  
كل منهما بعدم الاستيعاب فقال البخاري فيما رويناه من طريق ابراهيم  
ابن معقل عنه ما دخلت في كتابي الجامع الا ما صح وتركت من الصحيح  
خشية ان يطول الكتاب وقال انتم انما خرجت هذا الكتاب وقلت  
هو صحيح ولم اقل ان ما لم اخرج من الحديث فيه ضعيف وحسنه فالزام  
الدارقطني لهما في هذا فدره بالتصنيف باحاديت رجال من الصحابة روي  
عنهم من وجوه صحاح تركوها مع كونها على شرطها وكذا قول ابن جبان  
ينبغي ان يناقش البخاري وسلم في تركها اخرج احاديث لم يشرطها  
ليس بلزام ولذلك قال الحاكم ابو عبد الله ولم يحكموا ولا احد منهما انه لم  
يصح من احديث غير ما خرج قال وقد تسع في عصرنا هذا جماعة من  
المتبعين عتة يشتمون برواية الا ثار بان جميع ما يصح عنكم من احديث  
لا يبلغ عشرة الاله في حديث ونحوه ما ذكره السلفي في جمع السفوان  
ان بعضهم رآي في المنام ابا داود وصاحب السنن في اخيرين مجتمعين  
وان احدهم قال كل حديث لم يروه البخاري فاقبل عنه رأسه وابتنى  
ومن ثم صرح بعض المغاربة بتفضيل كتاب النسائي على صحيح البخاري

وقال ان من شرط الصحة فقد جعل لمن لم يستكمل في الادراك سببا الى  
الطعن على من لم يرض فيما ادخل وهو قول شاذ لا يقول عليه حكما وتعليلا  
وان بلغني من المجد البومادي اعتماده والحق لم يلزم ما الصحيح فيما اورد  
كتابيهما ولكن قل ما اى الذين عند الحافظ ابي عبد الله محمد بن يعقوب بن يوسف  
التيباني النيسابوري ابن الاخرم شيخ الحاكم وهو معجزة ثم هلمة  
وميم مدغم في ميم من اى من الصحيح قد فاتها ورد هذا من ابن  
بقوله ولتقابل ان يقول ليس ذلك بالقيل فانه يصفون من مستدرج  
الحاكم عليهما صحيح كثير لكن قال الشيخ في الدين ابو زكريا يحيى النور  
ابو لا اجتمع فيه من الروايات والورع واصناف البر ما فاق فيه حديث  
قال بعضهم انه كان سائلا منها جرح الصلابة لا يعلم في عصره من يسلكه  
غيره في كتاب الادب شاذ بعد قوله الصحيح قول غير ابن الاخرم  
انه فاتها كثير ويدل عليها المشاهدة قلت والصواب قول من قال  
لم يغتلب الكتب الخمسة اصول الاسلام ولى الصحيحان والسنن  
الثلاثة الا نرد يعني القيل وكافة اراد بالقيل الحافظ ابا احمد ابن  
الغرضي فانه وصف مصنف الى علي بن السكن مع اشتماله على ما عدا الترمذي  
منها بانه لم يتو عليه الا القيل وفيه اى وفي تصويب النورى ايضا  
ما فيه كفاية عن ضعفه لقول الجعفي مولا طم البخاري جرحا حكا  
ابن الصلاح كالمستظهر بظاهر المراد على ابن الاخرم اعظم من اى  
من الصحيح عشر الف الف حديث اى مائة الف كى لى عبارة و  
بقية كلامه ومائة الف حديث غير صحيح والخمسة فضلا عن  
الصحيحين دون ذلك بكثير قد يجاب عنها معا بان يقال  
ما استاد اليه ابن الصلاح عليه اى على البخاري ولى لغة في لعل  
ومنه لا تهمين العقيق علف ان تركه يوما والله قد رفعه

مدى



أراد بلوغ العدد المذكور بالتكرار لها ووقوف يعني تعد التكرار والوقوف  
 وكذا آثار الصحابة والتابعين وغيرهم وفناؤهم بما كان السلف يطلقون  
 على كل حديثا وحديثا يسئل الخطب فرب حديث له مائة طريق  
 فكثر ولهذا حديث الأعمال بالنيات نقل مع ما فيه من الحافظ إلى  
 اسماعيل الأضاري الهروي أنه كتبه من حديث سبعة من أصحابه  
 رواية يحيى بن سعيد الأضاري وقال الأسماعيلي عقب قول  
 البخاري وما تركت من الصحيح أكثر ما صدقوا خرج كل حديث عنه  
 في باب الواحد حديث جماعة من الصحابة وذكر طرق كل واحد  
 منهم إذا ضمت وقال الجوزي أنه استخرج على أحاديث الصحابة  
 وكانت عدته مئة وعشرون في طرق واربعة مائة وثلاثين طريقا  
 قال شيخنا مع ضيق شرطها بلغ جملة ما في كتابيها بالكور ذلك فما  
 لم يخرجها من الطرق المتن التي أخرجاها العلية يبلغ ذلك أيضا و  
 يزيد وما لم يخرجها من المتن من الصحيح الذي على شرطها العلة  
 يبلغ ذلك أيضا ويقرب منه فإذا انصاف ذلك إلى ما جاء عن  
 الصحابة والتابعين بلغ العدة التي يحفظها البخاري بل ربما زاد  
 ولهذا العمل متعين والأقل وعدت أحاديث المسانيد والجوامع  
 والسني والمعاجم والفوائد والأجزاء وغيرها مما هو بايدينا صحيحا  
 وغيره ما بلغت ذلك بدون التكرار بل ولا نصفه انفسه ومقتضيه  
 ما تقر به ان كلام البخاري لا ينافي في نقالة ابن الأثير في فضلائه  
 النووي وان كان ابن الصلاح استخ من ظاهره مع قوله في صحيح البخاري  
 من الأحاديث بدون تكرار أربعة آلاف بزيادة إلى لبسورة والحكم  
 منها فوق ثلاثة أوقاف بالنصب على التيسير أي ثلاثة آلاف ومائتا  
 وخمست وسبعون حديثا كما ذكره وان أي أبو محمد السرخسي روى

الصحيح ومن تبعه ان الذين لم يخرج البخاري من الصحيح أكثر مما خرج وحديث  
 فعند النووي كاحاديث مسلم فائدة مستقبلة على أنه قد اجيب أيضا  
 بغير هذا العمل بعضهم كلام ابن الأثير في ما قام على الصحيح المجمع عليه  
 وحديثه فلا يتعقب بالمستدرج فقد قال بعض الحفاظ أنه لم يرو  
 فيه على شرطها إلا ثلاثة أحاديث بل يستثنى غيره شيئا كما ان بعضهم  
 حمل كلام النووي على أحاديث الأحكام خاصة قال شيخنا والظاهر  
 ان ابن الأثير في ما عرّفاه والظاهر عليه مما لم يبلغ شرطها لا  
 بقيد كتابيها كما فهم ابن الصلاح انتهى ويتأيد بعدم موافقة التابع  
 التبريزي على التقييد بكتابين كما اوضحته كل لهذا في الكتب مع  
 فوائد لا يسعها هذا المختصر منها ان المعتمد في العدة سبعة آلاف  
 وثلاث مائة وسبعة وتسعون حديثا بزيادة مائة وأربعين وخمسين  
 كل ذي ذلك سوى المعلقات والمتابعات والموقوفات  
 على الصحابة والمقطوعات على التابعين فمن بعدهم والخالص  
 من ذلك بلا تكرار الفاحديث وستمائة وخمسة وثلاثون وإذا ضم  
 المتن المعلقة المرفوعة التي لم يوصلها في موضع آخر منه وهي مائة  
 وتسعة وخمسون صار مجموع الخالص الفاحديث وستمائة واحد  
 وستين حديثا الصحيح الزايد على الصحيح بخاري أي  
 فظانه لا على جهة الحصر أيضا عند ابن الصلاح الذي ذكر لها  
 مع كونه لم يعقد لها بابا بل ذهبه فضلا عن غيره وهذا هو  
 بعد ما تكرر ذلك ان الشيخين لم يستوعبا زيادة الصحيح  
 الشمل على طرق أي على شرطها وغيره مما حكم له بالصحة  
 إذا أي حيث تنص صفة من امام معتمد كابي داود والترمذي  
 والنسائي والدارقطني والخطابي والبيهقي وغيرهم من الصحابة

ط

ب



من اصحاب الكتب الشريفة فيها وكذا في غيرهما اذا صح الطريق اليها  
كما اذا وجد ذلك عن يحيى بن سعيد القطان وابن معين وغيرهما  
من لم يشتهر لهم تصنيف خلافا لابن الصلاح فيما عدا الكتب المشهورة  
بنا على ذلك من عدم امكان التصحيح في الادمان المتأخرة لا  
لاستلزام الحكم على السند الموصى اليهم بالصحة وما وقع في كلام  
النووي رحمه الله من التقييد بالتصانيف تبعاً لابن الصلاح كانه  
للاكتفاء بما صحى بعد من الامكان ثم انه لا اختصار لاخذ الزيادة  
فيما سبق بل تؤخذ امامته او من تصنيف يفتح النون يخص جمعه  
اي الصالح بمقتضى ما عند مصنفه ما يشترك معهما اجتماعاً وانفراداً  
في كونه نحو صحيح الى حاتم ابن حبان بكسر الميم ثم نوعة محمد  
القمي البستي الشافعي الحافظ الفقيه الغاضض الزكي اي الزاكي لنبوه عند  
غير واحد من الائمة كالطبيب فانه قال كان ثقة ثبتاً فاضلاً فيهما وقال  
الحاكم كان من ادعية العالم في الفقه واللغة واحديث والوعظ  
ومن عفا الرجال واسم مصنفه التقاسيم والانواع نحو صحيح امام  
الائمة الى بكر ابن خزيمة بمعجمين او لاها مضمومة وبالصرف وتركها  
واسم محمد بن اسحاق السلمي النسابوري الفقيه الشافعي شيخ ابن  
حبان القائل فيه ما رايت على وجه الارض من يحسن صناعة النقي  
ويحفظ الغاظها الصالح وزاداتها حتى كان السن كلها بين عينه  
غيره واخره مع تقديمه لكون صحيحه عدم اكثره بخلاف صحيح ابن  
حبان فهو موجود بتمامه وكما سجدك على الصحيح من مما فاتها  
للحاكم ابي عبيد الله البضع النسابوري الحافظ الفقيه على ساهل  
منه فيه باد حاله فيه عدة موضوعات حملت على تصحيحها اما التعصب  
للامر اوردني به من الشيع والما غيره فضلاً عن الضعيف وغيره

بل يقال ان السبب في ذلك انه صنعه في او اخر عمره وقد حصلت  
له عقلت وتغير او انه لم يتيسر له تحريره وتفتحه ويدل له ان تساهله  
في قدر الخس الاول منه قبل جدا بالنسبة لباقيه فانه وجد عند  
الي هذا انتهى املاً الحاكم وقول ابي سعد الى النبي انه طالعه بتمامه فلم  
يرى فيه عيباً على شرطها غير مرضي نعم وهو معروف عند اهل العلم  
بالتساهل في التصحيح والمشاورة نذل عليه ولذلك قال ابن  
الصلاح ما حصلت ما انفرد الحاكم به اي تصحيحه لم يشاركه غيره  
في تصحيحه وكذا ما خرج فقط غير مصحح له فذلك حسن ما لم يرد  
للقدر فيه بظهور علة اي لا مام تقتضي الرد هذا ما انتهى عليه النووي  
والبدراين جماعة في اقتصارها ابن الصلاح والموجود في نسخ ابن  
لم يكن من قبل الصحيح فهو من قبيل الحسن لا يحجب به وظاهر عدم ظهور  
في احدهما وانه جعل ما لم يكن مردوداً من احاديثه دايل بين الصحة  
والحسن احتياطاً وحسب ذلك لم يتحكم بغير دليل نعم جرحه باب  
التصحيح اي عدم تميز احدهما من الاخر لا يشتركا كما صحح في الحديث  
والحق كما اورد الى البدراين جماعة ان يتبع الكتاب ويشتق عن  
احاديثه ويحكم بكونه الميم لغة اي يقض على كل حال منها بما يليق  
به من الصحة او الحسن او الضعف ثم ان السبب في تخصيص الحاكم  
عن غيره من ذكره بالتصحيح بذلك مزيد تساهله والافان حبان  
البستي وهو بضم الموحدة واسكان الميم وبعدة مشاة فوقانية  
نسبة لمدينة من بلاد كابل بين هرة وغزنة وصوبان يداي اي  
يقادب احكاماً في التساهل ايضاً لان غير متقيد بشرط الا في  
مراتب التصحيح اذ يقتض النظر في احاديثه وربما يخرج للمجهولين  
عينا بل وحالاً بنا على من هبه في انه من لم يعرف يخرج فهو عدل



حتى يفسد حده قال لانه لم يكلف الناس من الناس معرفة ما غاب عنهم  
وانما كلفوا الحكم للظاهر ولكنه انما يخرج حديث من يكون كذلك اذا كان  
كل من شئخه والراوى عنه ثقة ولم يات بحديث منك فضلا عن كون من  
ادناج الحديث في الصحيح اعني التوسع مع التوسع في تقريره انه مع ان شئنا  
قد نازع في سمة الى الساهل الا ان هذه الحشية وكلاهما مشاحة في  
الاصطلاح بعني بخلاف من تعيد بشئ فلم يوفق به ولكن ظاهر كلام الذهبي  
في تلخيص كتاب ابن حبان انه لم يوفق ايضا فانه قال المذکورون فيهما بين  
الثقات كثير منهم من لم يوثق وكثير منهم من لم يرو عنه سوى واحدة  
ثم قد يكون معروفا بالتجوي في الاخذ وقد يردى عن كل ضرب قال وقد  
يكون ضعيفا لا يعرف شئ الا من جهة فالشيخ مجهول والراوى عنه  
فكيف يكون صدوقا او مقبول الرواية قال ومن هنا دخل الداخل عليه في مسام  
اخرها في صحيحه لا تسمن ولا تعنى من جوع بل لا نقل الذهبي في ميزانه  
عن طبقات ابن الصلاح قوله انه غلط الغلط العاشر في تصرفه قال  
انه صدق فله او هام كثيرة تتبع بعضها الضياء الحافظ قلت وعلى كل  
حال فهو دون الحاكم في الساهل ويتايد بقول الحازمي ابن حبان انك  
في الحديث من الحاكم وكذا اقل العاديين كثير قد التزم ابن خزيمة ابن حبان  
الصحة وهما خير من المستدرك بكثير وانطق اسانيد ومتونا وعلى كل حال  
فلا بد من النظر للتمييز وكلم في كتاب ابن خزيمة ايضا من حديث حكوم  
من بصحة وهو لا يرتقي عن مرتبة الحسن ولكنه ايضا من يد رجس في الصحيح  
ويقبل المجهول بل وفيما صح الترمذي من ذلك جملة مع انه من يعرف  
وكذا ابن مظان الصحيح المختارة مما ليس في الصحيحين او احدهما للضياء  
المقدس الحافظ وهي احسن من المستدرك لكنها مع كونها على  
السانيد والا جواب لم يكمل تصنيفها ويقع ايضا في صحيح ابن عوانة

الذي علمه مستخرجا على مسلم احاديث كثيرة رايته على اصله وفيها الصحيح  
والحسن بل والضعيف ايضا فيسقى التمر في الحكم عليها ايضا وما عاين  
فيه وفي غيره من المستخرجات على الصحيحين من زيادة في احاديثهما  
او تمة لمخدوف او نحو ذلك في صحة لكن مع وجود الصفات الشترية  
في الصحيح فيمن بين صاحب المستخرج والراوى الذي اجتمعا فيه  
كما سيأتي قريبا المستخرجين والاصح ان يعد حافظ  
الى صحيح البخاري مثلا فيورد احاديث حديثا باسناد لنفسه غير ملتزم  
فيها ثقة الرواة وان شذ بعضهم حيث جعله شرط من غير طريق البخاري  
الى ان يلتقي معه في شئ او في شئ شئيه وهكذا اولو في الصحيحين كما صرح  
به بعضهم لكن لا يسوغ للمخرج العدول عن الطريق التي تقرب اجتماع  
مع مصنف الاصل فيها الطريق البعيدة الا لغرض من علو او زيادة حكم  
نهم او نحو ذلك ومقتضى الاكتفاء بالاتقاء في الصحابي انهما والاتقيا  
في الشيخ مثلا ولم يثبت سند عندهما اجتماع في الصحابي ادخاله فيه وان  
صرح بعضهم بخلافه وربما غفل على الحافظ وجود بعض الاحاديث في تركه خلا  
او يعلق على بعض رواية او يورده من جهة مصنف الاصل وقد استخرجوا  
اي جماعة الى الحافظ على الصحيح لكل من البخاري ومسلم الذي انجز الكلام  
بسيما الى بيانه والافقدا استخرجوا على غيرهما من الكتب والذين  
تعيدوا بالاصحاح على الصحيح جماعة كالحافظ الى عنوانه بالصرف  
المصنوعة يعقوب بن اسحاق الاسفريابي الشافعي استخرج  
على مسلم ومحقه اي الى عنوانه كالحافظ الشافعي ابو بكر احمد بن ابراهيم  
بن اسماعيل الاسماعيلي على البخاري فقط واهم بن محمد بن احمد  
الخوارزمي البرقاني في تبليث الموحدة وابي نعيم احمد بن عبد الله  
بن احمد الاصبهاني كلاهما عليها ولهما في عصر واحد والذي قبلها



صحيح اولها وهو تلميذ ابي عوانة ولذا اخصه التصحيح به ولم يلاحظ كون  
 غيره استخراجا على الصحيحين او على البخاري الذي هو اعلا لا سيما  
 وهو مناسب للباب قبله لما اقتص به كتابه من زيادات متون  
 مستقلة وطرق متعددة غير ما اشترك مع غيره فيه من زيادة  
 مستقلة في احاديثها ونحوهما كما بيناه قريبا وانما وقعت الزيادة  
 في المستخرجات لعدم التزام بصنيفها لفظ الصحيحين لهذا اقل لنا  
 اجتناب عن ذكر الفاظ المتن اي الاحاديث التي تنقلها منها  
 لهما اي للصحيحين فلا تقل حيث تورد له كما تصنف على الابواب  
 حسبما قيده ابن دقيق العيد اخراجه البخاري او سلم بهذا اللفظ الا  
 بعد مقابلة او تصريح المخرج بذلك وظاهره عدم منع اطلاق الغزو  
 وليس كذلك وان لم ارا التصريح به اذا قد طالت المستخرجات لفظا  
 كثير التقييد مولفها بالفاظ رواياتهم وكذا معنى غير مناف ربما خالفت  
 اي قليلا واذا كان كذلك فانظر ما يريد بالمشاة الغوقالية او التمام  
 اي المستخرجات او المستخرج فاحتمل بنون التوكيد الحيفية بصحة  
 بشرط ثبوت الصفات المشتبهة في الصحة لرواية الذين بين المخرج  
 والمراد الذي اجمعا فيه كما يروى منه اليه التعليل بانها خارجة من مخرج  
 الصحيح الا ان منع منه مذهب في منع التصحيح فالمستخرجون ليس  
 جل قصد علم العلوي بمجتهدون ان يكونوا هم والمخرج عليه سواء  
 فان فاتهم فاعلى ما يقدرون عليه كما صرح به بعض الحفاظ مما يساعد  
 الوجدان وقد لا يتنبأ لهم علو فيورده نارا لا واذا كان القصد انما  
 هو العلو ووجده فانفق فيه شرط الصحيحين فذاك الغاية والافقه  
 حصلوا على قصد لم يرب حديث اخراجه البخاري من طريق بعض اصحاب  
 الزهري عنه مثلا فاوردته المخرج من طريق آخر من تكلم فيه عن

الزهري بزيادة فلا يحكم فيئيد لها بالصحة وقصده الاسماعيلي في  
 مستخرجه لابرارهم ابن الفضل الخزفي وهو ضعيف عندهم وابو نعيم  
 محمد بن الحسن ابن زبالد وقد اتهموه واذا حكمت بالصحة بشرطها وعدم  
 منافاتها فهو اي الحكم بالصحة للزيادة الدالة على حكم لا يدل له حديث  
 الاصل او الموضحة لعني لفظه مع يقتل عليه المستخرجات من العلوي  
 الذي هو كما قرر قصد المخرج في احاديث الكتاب بالنسبة لما اوردته  
 من الاصل مثله حديث في جامع عبد الرزاق فلورواه ابو نعيم  
 مثلا من طريق احد الشيخين لم يصل اليه الا باربعة واذا رواه عن  
 الطبراني عن اسحاق ابن ابراهيم الدبوي عنه وصل باثنين من  
 فائدة اي الاستخراج الى غير ذلك من الغوايد التي اوردت  
 منها النكت نحو العشرين ثم ان اصحاب المستخرجات غير متعديين  
 بصنيفهم بل اكثر المخرجين للمتنجات والمعاجم وكذا اللابواب  
 يوردون الحديث باسائدهم في يصرحون بعد انتهائيا فيه  
 غالبا بغيره الى البخاري او سلم او اليهما مع اختلاف الالفاظ  
 وغير ما يريده من اصله ولذلك الاصل بالنسب معقول مقدم  
 لا الالفاظ يعني حافظ الفقيه ناصر السنة ابو بكر احمد بن الحسين  
 البستي نسبة ليهنقي قري حجة بنو احي نيسابور الشافعي  
 في تصانيفه كالسنن الكبرى والمعرفة ومن عزي للشيخين  
 او احدهما كما لا مام في السنة الى محمد الحسين بن مسعود البغوي  
 الفقيه الشافعي في تصانيفه في شرح السنة وغيره من اشهر  
 اليهم وذلك في المتنجات ونحوها اسهل منه في الابواب  
 خصوصا مع تفاوت المعنى وكون القصد بالتسوية منه  
 ليس عند صاحب الصحيح ولذلك استكره ابن دقيق



العبد فيها ولكن جلالة السيرة ووفور مآثره تمنع ظن ارتكابه  
 المخذور منه ولو لم يكن على شرط المفرد اليه اذ فيه على  
 تقدير تجويز ذلك في غيره والا نكار فيه اخفى من علمي الصيحيين  
 فجمع بينهما لا على الابواب بل على سائر الصمات كخلف اسانيدهما  
 ويخرج في انشاء احاديهما الفاظا من المستخرجات وغيرهما لان  
 موضوعه الاختصار عليهما فاذا خال غير ذلك فخل وكنت اذا زاد على  
 الحافظ ابو عبد الله محمد بن ابي بصير الحمدي بالتصغير نسبة لجدده الذي  
 حميد الا انه ليس القرطبي فانه لم يزل ذلك في جميع سيرة افاضل زمانه  
 يسوق الحديث الطويل ناقلا من مستخرج البرقاني وغيره ثم  
 يقول اختصر البخاري فاخرج طرا منه ولا بين القدر المختصر عليه  
 فليتبس على الواقف عليه ولا يميزه الا بالنظر في اصله ولكنه في  
 الكثير يميز بان يقول بعد سياق الحديث بطوله اختصر منه البخاري  
 على كذا او زاد فيه البرقاني مثلا كذا او لا جمل هذا او ما يشبه انتقد  
 ابن النافذ وشيخنا دعوى عدم التمييز خصوصا وقد صرح العلا  
 ببيان الحمدي للزيادة وهو كذا لك لكون في بعضها ما لا يتميز  
 كما قورته وبالجملة فياتي في النقل منه ومن السيرة وعن ما سبق  
 في المستخرجات من **الاصحاح** وارفع الصحيح من  
 وبهما اي البخاري وسلم لا شتمه على اعلا الاوصاف المتضمنة للصحة  
 وهو المسمى بالتفق عليه وبالنسبة اخبره الشيخان اذا كان المتن عن  
 صحابي واحد كما قيده شيخنا وقال ان في عدالتين الذي يخرج  
 كل منهما عن صحابي من المتفق عليه نظر على طريقة الحديثين قلت  
 ويتايد بانتقاد الحمدي في جمعه عبادي سعيد وسعود الله  
 في المتفق عليه حديثا عايشته رضي الله عنها راوت ان تستري

بريرة مع كونه في البخاري عن ابن عمر وفي مسند عنه عن عايشة  
 يعني فيكون الاول من مسنده والثاني من مسندها وقال انه حينئذ  
 لا يكون متفقا عليه بينهما وجوز ان يكون ابا سعود راى في نسخة  
 من مسند البخاري والوفيق وهو اعني ما اتفقا عليه انواع فاعلا  
 ما وصف بكونه متواترا ثم مشهورا ثم اصح الا سائند كما قلت  
 عن نافع ابن عمر ثم ما وافقهما ملتمس هو الصحة ثم احدهم على تحريم  
 ثم اصحاب السنن ثم السائند ثم ما انفردا به ولا يخرج به لغير  
 كنه عن كونه مما اتفقا عليه ثم يليه ما رواه البخاري فقط وهو القسم  
 لان شرطه اضيق فليدبر مروي مسند وهذه لمزاحمة للذي قبله  
 وهو الثالث لهذا هو الاصل والاكثر وقد يعرض للمعوق ما  
 يجعله فائضا كان يتفق على ما انفرد به مسلم من طرق يبلغ فيها  
 بها التواتر والشهرة القوية ويوافق على تحريمه مشي طوا الصحة  
 فهذا اقوى مما انفرد به البخاري مع اتحاد مزجه وكذا نقول في  
 انفرد به البخاري بالنسبة لما اتفقا عليه بل وفي غيره من الا  
 قيام المفضولة بالنسبة لما هو اعلا منه اذا انضم اليه ذلك  
 فيلى ما انفرد به مسلم ما شرطها مفعول جوى اي جمع شرطها  
 وهو الرابع واليد ليس لتأخير عن الذين قبله التلقى لكل من  
 الصحيح من القبول على ان شيخنا تردد في كونه اعلى من الذين  
 قبله او مثله كما تردد في غيره في تأخير الثالث عن الثاني اذا  
 كان على شرطه ولم ينص على تعليله وبساعده انهما لم يستوعبا  
 مشروطهما اذا كان ما قرووه فيمنع الذين على شرطهما  
 اما حوى شرط الجمع اي البخاري وهو الخامس فما حوى شرط  
 مسلم وهو السادس فما حوى شرط غيره من الائمة سوا البخاري



ومسلم بتحريكه في كتابه المصنف للصحة او بثبوت عنه وهو السابع  
والاستعمال غير بلاضافة قليل مع انه لو لو حظ الترجيح بين شرطي  
من هذا الشيء كما فعل فيها الهاديات الاقسام ولكن ما ذكرنا  
لما في ذلك من التطويل وعدم تصحيح ابن الصلاح بالاكفاء لا بما  
لانه قد يلزم منه الخوض في التصحيح وعنده اي ابن الصلاح التصحيح  
وكذا التبيين ليس يمكن بل جنى لمع الحكم بكل منهما في الاعصار المتأخر  
الشاملة له في عصرنا واقتصر فيها على ما نص عليه الاية في تصانيفهم  
المعتمدة التي يومئذ فيها الشهرة من التعيين والتخفيف بحجتها ما  
من اسناد الاو في رواية من اعتمد على ما في كتابه عريان عن الضبط  
والاقتان وظاهر كلامه كما قال شيخنا على ما سياتي في اول التبيين  
التي باضر المغلوب القول بذلك في التضعيف ايضاً ولكن لم يوافق  
ابن الصلاح على ذلك كله حكماً ودليلاً اما الحكم فقد صح جماعة من  
المعاصرين له كابن الحسن ابن قطان ومصنف الوهم والايهاام والضياء  
المقدسي صاحب المختارة ومن توفي بعده كالزكي المنذري والديلمي  
طبقة بعد طبقة الى شيخنا ومن شأ الله بعده وقال  
الشيخ ابو زكريا يحيى النووي رحمه الله تعالى الاظهر عندي جواز  
وهو ممكن لمن تمكن وقويت معرفة لغير طرقه واما الدليل فالجمل  
الواقع في الاسانيد المناصرة انما هو في بعض الرواة لعدم الضبط  
والمعرفة بهذا العلم وهو منجبي في الضبط بالاعتماد على المقيد  
عنهم كما انهم اكتفوا بقول بعض الخفاض فيما عنده المدلسون  
سموه هذا المدلس من شيعته وحكموا بذلك بالاقبال وفي عدم  
المعرفة بضبطهم كتبهم من وقت السماع الى التأدية ووراء هذا ان  
الكتاب المشهور الغني بشهرته عن اعتبار الاسناد منا الى

مصنفه لكتاب السنن مثلاً مما لا يحتاج في صحة نسبة الى السنن  
الى اعتبار حال الاسناد منا اليه كما اقتضاه كلامه اذ اورد مصنفه  
فيه حديثاً ولم يعمله وجمع اسناده شروط الصحة ولم يطلع  
المحدث فيه حديثاً على علته فما المانع من الحكم بصحة ولو لم ينص  
عليها احد من المتقدمين لا سيما واكثر ما يوجد من هذه القبيل  
ما رواه رواية الصحيح وفيهم الضابطون التقنون الحفاظ بكرة  
هذا الايسارخ فيه من له ذوق في هذه الفن اخذه شيخنا ومن قبله  
ابن النظم في ريبا جنة شرحه لابي داود ولعل ابيه الصلاح اقتدار  
حسب المادة لئلا يتطرق اليه بعض التبيينات ثم يراحم في  
الوقوف على الكتب التي لا تهتدي لتكشف منها والوظائف التي  
لا تبرز اذمة بمشارتها وللمحدث رجال يعرفون به وللدواوي كتاب  
وحساب ولذلك قال بعض ائمة الحديث في هذا المحل الذي  
يطلق عليه اسم المحدث في عرف الحديث ان يكون كتب  
وقرأ وسمع ووعى ورجل الى الديان والقوى وحصل اصولاً  
وعلق فروعاً من كتب المسانيد والعلل والتراويج التي تغرب  
من الف تصنيف فاذا كان كذلك فلا ينكر له ذلك واما اذا كان  
عليه راسم طيلسان وفي رجليه نعلان وصحب ابراهيم  
امراء الزمان ومن تحلى بلؤلؤ او مريان او ثياب ذات الوان  
فحصل له ريس حديث بالافك والبهتان وجعل نفسه بلجة  
للصبيان لانهم ما يعرفون من جبر ولا ديوان فبهذا لا يطلق  
عليه اسم محدث بل ولا انسان وانه مع الجهالة اكل حرام فان  
فان استحل فخرج من ديوان الاسلام انتهى والظاهر انها  
نقطة تصدور وروية بعدد ورواها يتسنى القايم في هذا الزمان



بتحقيق هذه الشان مع قلة الاعوان وكثرة الخد والخذ لان والده المتق  
وعليه التكلان اذا تقر هذا فاعلم انه لم يصرح احد من الشيخين  
بشرط في كتابه ولا في غيره كما حرم به غير واحد منهم النووي وانما  
عرف بالسير لكتابه سيما ولما اختلف الائمة في ذلك فقال ابو الفضل  
ابن طاهر الحافظي جرسه سمعناه افرده لشرط الست شرطها  
ان يخرج الحديث المتفق على ثقة نقلة الى الصحابي المشهور من  
غير اختلاف بين الثقات الاثبات ويكون اسناده متصلا  
غير مقطوع وان كان للصحابي راويان فصاعد الحسن وان لم  
يكن له الا راو واحد وصح الطريق اليه كفي وما ادعاه من الاتفاقات  
على ثقة نقلهما قد لا يحدثن فيه وجود حكاية التضييق في بعضهم  
من قبلها بخرين انهما لم يرباه قارحاً فتولا كلام الجمهور المعتمد  
عندهما من رواية الاجماع وكذا قوله من غير اختلاف بين الثقات  
ليس على اطلاقه فانه ليس كل على خلاف يؤثر وانما المؤثر في الخلق  
الثقة لمن هو حافظ منه او اكثر بعد دامن الثقات كما سيما في  
في الشاذ وقال الحافظ ابو بكر الخازمي في جزء شروط الحديث  
له ما سمعناه ايضاً ما حاصله ان شرط الصحيح ان يكون اسناده  
متصلاً وان يكون راويه مسلماً صادقاً غير مدلس ولا فاحط متصفاً  
بصفات العدالة ضابطاً متحفظاً سليم الذهن قليل الوهم سليم  
الاعتقاد وان شرط البخاري ان يخرج ما اتصن اسناده بالثقات  
التيقن الملازمين لمن اخذ واعنه ملازمة طويلة تسفر  
وحضراً وان قد يخرج احياناً ما يعتمد على اعيان الطبقة التي  
تلي هذه في الاتقان والملازمة لمن روى واعنه فلم يزل من الاملاز  
يسيرة واما مسلم فيخرج احاديث هذه الطبقتين على سبيل

الا متيعاب وقد يخرج حديث من لم يسلم من عوایل يخرج اذا كان  
طويل الملازمة لمن اخذ عنه كفي في ثبات البنا في فانه كثير  
ملازمة له وطول صحبة اياه صادرة صحيحة ثابت على ذكره وحفظه  
بعد الاختلاط كان قبله وعمل مسلم في هذه كعمل البخاري  
في الثانية قلت ولا يمنع من هذا الكفاء مسلم في السند الضعيف  
بالمعاصرة والبخاري بالبقاء ولومرة لمزيد تحريره في صحيحه ما وقال  
ابو الجوزي اشترط البخاري وسلم الثقة والا شترها قال وقد تركا  
اشياء تركها قريب واشياء لا وجه لتركها فها ترك البخاري الرواية  
عن حماد بن سلمة مع علمه بثقة لانه قيل انه كان له ربيب يدخل  
في حديثه ما ليس منه وترك الرواية عن سريين ابن ابي صالح لانه قد  
تكلم في سماعه من ابيه وقيل صحيفته واعتمد عليه مسلم لما وجدته تارة  
يحدث عن ابيه وتارة عن عبد الله بن دينار عن ابيه ومرة عن الحسن  
عن ابيه فلو كان سماعه صحيفته كان يروى لكل عن ابيه انتهى ورد  
كل من الخازمي وابن طاهر على احكام دعواه التي وافقه عليها صاحب السيرة  
من شرطها ان يكون للصحابي المشهور بالرواية عن النبي صلى الله عليه  
وسلم راويان فصاعداً ثم يكون للتابعي المشهور راويان ثقات ثم  
يرويه عنه من اتباع التابعين الحافظ التيقن المشهود وله رواية ثقات  
من الطبقة الرابعة ثم يكون شيخ البخاري او مسلم حافظاً متقناً  
مشهوراً بالعدالة في روايته وله رواية ثم يتداوله اهل الحديث بالقبول  
الى وقتنا هذا كالشهادة على الشهادة قاضيتها وهو وان كان متقناً  
في حق بعض الصحابة الذي اخبرناهم فانه معتبر في حق من بعدهم فليس  
في الكتاب حديث اصلاً من رواية من ليس له الا راو واحد فقط  
انتهى وقد ورد في كلام احكام التصريح باستثناء الصحابة من ذلك



وان كان مناقضا للام لا اول ولعله رجع عنه انه الى هذا افعال  
الصحابي المعروف اذا لم يجد له رواية في رواية تابعي واحد معروف اجتماعه  
وصحاح حديثه اذ هو صحيح على شرطها جميعا فان البخاري قد اخرج  
بحديث قيس بن ابي حازم عن كل من مرداس الاسلمي  
وعدي بن عتبة بن عتبة وليس لهما رواية غيره وكذا اخرج مسلم  
باجاديت ابي مالك الا شجعي عن ابيه واحاديث  
جزاة بن زاهر الا سملي عن ابيه وحديثه فكلهم الى الحكم قد  
استقام وزال بما تحت به عنه الملام وان كان الذي اخرج حديثه  
عدي انما هو مسلم لا البخاري مع كون قيس لم يفرده عنه والذي اخرج  
حديثه زاهر انما هو البخاري لا مسلم نعم اخرجنا معا للمسبب  
بن حزن مع انه لم يرو عنه سوى ابنة سعيد ولكن له ذكر في  
السير قال ابن يونس انه قدم مصر لقوله واخر يقية سنة سبع  
وعشرين واوردها الى الحكم ايضا حديث ابي الا حوص عوف بن مالك  
الجهمي عن ابيه في استدركه وقال قد اخرج مسلم لابي الميمون بن  
انامة عن ابيه ولا يملك الا شجعي عن ابيه ولا راوى لوالدهما  
غير ولد لهما وهذا الذي من ذلك كله وستاتي الاشارة لذلك  
فمن لم يرو عنه الا واحد ثم ما المراد بقوله على شرطها فعند النووي  
وابن دقيق العيد والذهبي تبعوا لابن الصلاح وهو ان يكون رجال  
ذاك الا سناد المحكوم عليه باعيانهم في كتابهم وانصرف الحكم  
يقويه فانه اذا كان عنده الحديث قد اضرها معا او احدهما الرواية  
قال الصحيح الا سناد حسب ويتايد بانه حكم على حديث من طريق  
ابي عثمان بانه صحيح الا سناد ثم قال وابو عثمان هذا ليس هو النهدي  
ولو كان النهدي لحكت بالحديث على شرطها او احدهما او

خالق الحاكم ذلك فيعمل على السهو والسيما كغير من احواله ولا  
ينافيه قودي في حطة مستدركه واذا استعين الله تعالى على اخرج  
اخاديت روايات ثقات قد اجمع بمثلها الشيخان او احدهما لا فانا  
نقول المثلية اعم من ان يكون في الايمان والاوصاف لا انحصار  
لها في الاوصاف لكنها في احدها حقيقة وفي الاخر مجازة فاستعمل  
المجاز حيث قال عقب ما يكون عن نفس روايتها صحيح افادة شيخنا  
وعليه شئ في توضيح التهمة فقال لان المراد به يعني شرطها  
روايتها مع باقي شروط الصحيح يعني من نفي التذود والعللة وسبقة  
لنحوه غيره قال رجل لشيخنا اني قلت لهذا الشتر في مثل هذا الثوب  
فاستري ذلك الثوب بعينه فقال مشرح لا ينبغي ان يشب بانيش  
من الشئ بعينه والزعم اخذ الثوب وكذا اهل المراد بالثنية عندهما  
او عند غيرهما الظاهر كما قال الولوف الاول وتعرف بتخصيصها  
وقل ما يوجد ذلك او بالا لفاظ الدالة على مراتب التعديل ولكن  
ينبغي ملاحظة حال الروي مع شئ في فقد يكون من شرط الصحيح  
في بعض شيوخه دون بعض وعدم النظر من هذا من جهة الا  
سباب القضية لو لم الحكم ولذا قال عقب حديثه اخرج  
من طريق الحسن عن سمره صحيح على شرط البخاري قال ابن  
دقيق العيد ليس من رواية الحسن عن سمره من شرط  
البخاري وان اراد ان الحسن وسمره في الجملة من شرطهما  
من شرط مسلم ايضا انتهى فعلم منه ان الشرط انما يتم اذا  
خرج لرمال السند بالصورة المقتضى ويمكن ان يجاب عن الحكم  
بانه اراد ان سمره ينفى سماع الحسن من سمره اصدوا البخاري  
من يثبت ذلك به ليل اخرجهم في صحيح من حديثه صحيح



بن الشريد انه قال قال لي ابن سبرين سئل الحسن عن سماع حديث العقيقة  
فالت فقال من سمع حكم الصبي بين الماضي ذكرهما فيما اسند فيهما وغيره  
والتعليق الواقع فيهما وفي غيرهما لما اشير الى شرط ساجي الصبي بن وانجر  
الكلام فيه الى ان العدد ليس شرطا عند واحد منهما حسن بيات  
الحكم فيما سألته ابرئع من اخبار الا حاد لسموها وجدلتها او شغوف  
توربها في الصحيح ام لا فقول له واقطع بصحة لما قد اسند اي ان الله  
اورده الله ادى وسلم جمعة من ومنه دين بامنا دلهما المتصل دون  
ما سياتي استثناءه من التقيد والتعاليق وشبههما مقطوع  
تلقى الامة المعصومة في اجماعها عن الخطا كما وصفها صلى الله عليه وسلم  
بقوله لا يجمع ائمة على صلالة لذلك بالقبول من حيث الصحة  
وكذا العمل ما يمنع من نسخ او تخصيص او نحوهما وتلقى الامة  
للخير المخط عن درجة التواتر بالقبول بموجب العلم النظري  
لكن الله اي لا بن الصلاح حيث صرح باختياره والجزم بانه لو اهل  
والا فقد سبغة الى القول بذلك في الخبر المتلقى بالقبول بموجب  
الجمهور من المحدثين والا صوليين وعامة السلف هل وكذا غيره  
في الصحيحين ولفظ الاستاد ابني اسحاق الاسفرايني اهل بصغة  
مجمعون على ان الاخبار التي استمد عليها الصحيحين مقطوع  
بصحة اصولها وفتونها ولا يحصل الخلاف فيها حال واثبات  
حصل فذاك اختلاف في طرقها وروايتها قال فمن خالف حكمه  
خبر انها وليس له قاييل سابق للخبر نقضنا حكمه لان هذه الا  
خبار تلقى الامة بالقبول وقيل هو صحيح ظنا لانه لا يفيد  
في اصله قبل التلقي لكونه خبرا حادا لا انظروا ولا يتعلل  
بتلقيهم قطعيا وتصحيح الائمة للخبر المستقيم للشروط المتقضية

للصحة

للصحة انما هو مجرى على حكم الظاهر كما تقدم في ثاني سايل الكتاب  
وايض فقد صح تلقيهم بالقبول لما ظنت صحة وهذا القول لدى اي عند  
تحقيقهم وكذا الاكثرين هو المختار كما قد عناه اليهم الا امام النووي لكن  
قد وافق اختيار ابن الصلاح جماعة المتأخرين مع كونه لم يورد  
بتقليد الاجماع على التلقي بل هو في كلام امام اكرمين ايض فانه  
قال لا جماع علماء المسلمين على صحة ما ذكره هو في كلام امام اكرمين  
وكذا هو في كلام ابن طاهر وغيره ولا شك كما قال عطاء ان  
ما اجمعت عليه الامة اقوى من الاسناد ونحوه قول شيخنا الا  
جماع على القول بصحة الخبر اقوى في افادة العلم من مجرد كثرة الطرق  
وكذا ان الغرض من الحقيقة التي صرح غير واحد بافادتها العلم  
لا سيما وقد انضم الى هذا التلقي الا تصانف بالقرين وهي جلية  
قد رخصت فيهما ورسوخ قدمهما في العلم وتقدمهما بالمعرفة  
بالصناعة ووجوده في الصحيح من غيره ويلوعهما اعلى  
المراتب في الاجتهاد والامانة في وقتها على ان شيخنا  
قد ذكر في توضيح النجاة ان الخلاف في التحقق لغطي قال  
لان من جور اطلاق العلم قيده بكونه نظريا وهو حال  
عن الاستدلال ومن ابى الاطلاق حصص لفظ العلم بالتواتر  
وما عده عنده ظني لكنه لا ينبغي ان ما احتج بالقوانين ارجح  
بما خلى منها ولا جلي كونه نظريا وقيل في الصحيح لكل من  
البحاري وسلم بعض شيئا وهو يزيد على ما في حديث  
قد دوى حال كونه مصنفا بالنسبة لبعض من تاض منها وفاته  
بذلك فيه تلقى كل الامة المشار اليه ومن ثم استثناءه  
ابن الصلاح من القطع بقوله سوى اخرف يسيرة قتلهم



عليها بعض اهل النقد من الحفاظ كالدارقطني وغيره وهي معروفة  
عنه اهل هذا الشأن انتهى ولا يمنع الاستئناس اجتهاد جماعة  
في الجواب ودفع انتقاد بعضه واخره انما ظلم مولف ذلك  
عدوت سودنة قبل تبليصها وتكفل شيخنا في مقدمة نتيج  
النخاري بما يخصه منه فكان فيها مع تكلف في بعض اجزاء في  
الجملة واما ما ادعاه ابن حزم في كون كل واحد من الشيخين  
نع اتقانه وحفظه وصحة معرفته ثم عليه الوهم في حديث اوردته  
لا يمكن الجواب وحكم على حديث مسلم خاصة بالوضع  
فقد رده بعض الحفاظ في جزء مفرد وادعى الكلام على ذلك  
مع مهمات كثيرة في هذا الباب وفي غيره في التكت لا يستغنى من  
بروم التبر في الفن عنها ويستثنى من القطع ايضا ما وقع التما  
ذنب بين مدلوليه حيث لا ترجيح لاستتمالة ان يفيد التنا <sup>فضلة</sup>  
اي العلم بصدقهما من غير ترجيح لاحدهما على الآخر قال شيخنا  
وكذا التما في صحيحهما بلا سند اصلا او كما مل حيث اضيف التما  
بالقصر المضروبة كان يقال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
الى بعض رواة اما الصيحي او التابعي فمن دونه مع قطع السند  
ما يليهما او قال ابن عباس او عكرمة او الزهري والجمع بالنظر  
اليهما معا اذ ليس عند مسلم بعد التقديس مما لم يوصله  
فيه سوى موضع واحد والحكم في ذلك مختلف فان يجزم  
المعلق منهما بنسبته الى رسول الله صلى الله عليه وسلم او غيره  
من اصنافه اليه فصحيح ايها الطالب احصا فته لمن نسب اليه  
فانه لن يستجيز اطلاقه الا وقد صرح عنده عنه ولا التفات  
لن نقص اليه هذه القاعدة بل هي صحيحة مطردة لكن مع عدم

التزام كونه على شرط اولم يات المعلق بالجزم بل ورد مرصا  
فلا تحكم له بالصحة عنده عن المضاف اليه مجرد هذه الصيغة  
لعدم اخادتها ذلك وحيدة فلا يستغنى بما وقع بها مع صله  
لدى موضع اخر من كتابه على ان شيخنا وهو من ائمة الا  
ستغناء فصوصا في هذه النوع اخادته لا يتغنى له مثل ذلك  
الا حيث علقه بالجزم او اختصره وجزم بان ما ياتي به بصيغة  
التبريض اي فيما عداه مشعر بضعفه عنده الى من علقه عنده  
لعله خفية فيه وقد لا تكون قارحة ولذلك فيه ما هو حسن بل <sup>ط</sup>  
عند بعض الائمة بل رواه مسلم في صحيحه وما قاله هو التحقيق  
وان اولهم صيغ ابن كثير خلافا ولكن حيث تجردت فايراد  
صاحب الصحيح للمعلق الضعيف كذلك في اثنا صحيح  
يستعمل صحة الاصل له اشعارا بوضوحه ويركن اليه ولغة  
التبريض كثيرة كيدكي ويروي وروي ويقال وقيل ونحوها  
واستغنى بالاشارة الى بعضها عن اثنية الجزم كذا كذا وادور  
وقال وغيره بالوضع حتى نقل النووي اتفاق محقق المحدثين وغير  
على اعتبارهما كذلك وانه لا ينبغي الجزم بشئ ضعيف لانها  
صفة تقتضي صحة عن المضاف اليه فلا ينبغي ان تطلق الا  
فيما صح قال وقد اكمل ذلك كثير من المصنفين من الفقهاء  
وغيرهم اشتد انكار البيهقي على ذلك وهو تساهل قبيح جدا  
من فاعله اذ يقول في الصحيح يذكروني وفي الضعيف قال  
وروي وهذا قلب للمعاني وصيد عن الصواب قال وقد  
يمشي البخاري رحمة الله باعبارها بين الضعيفين واعطا  
فيها حكمهما في صحيحه فيقول الترجمة الواحدة بعض كلامه بتبريض



وبعضه مجزوم مراعيا لما ذكرناه وهذا مشعر بتجريمه وورعه انتهى  
 وستأتي السئلة في التبيهاات التي باخر القلوب والخاصل  
 ان المجزوم يحكم بصحة ابيه وما فعله يكون كذلك من الممرض  
 انما يحكم عليه بها بعد النظر لوجود الاقسام الثلاثة فيه فاقترقا  
 واذا حكمت للمجزوم به بالصحة فانظر فيمن ابن من رجاله تجد  
 مراتبه فثلاثة فتارة يلحق بشرطه وتارة يتقاعد عن  
 ذلك وهو اما ان يكون حسنا صالحا للجمعة كالمعلق عن يزر  
 بن حكيم عن ابيه عن جده دفعه اليه احق ان يستقيم  
 منه من الناس فهو حسن مشهور عن بائني اخرجه صحاب  
 السنن بل ويكون صحيحا عند غيره وقد يكون ضعيفا  
 لكن لا من جهة قد حذر جاله بل من جهة انقطاع يسير  
 في اسناده كالمعلق عن طاوس قال قال معا  
 فان اسناده الى طاوس صحيح الا انه لم يسمعه من  
 معا وحينئذ فاطلاق الحكم بصحتها من يتفعله  
 من الفقهاء ليس بحيد والاسباب في تعليق ما هو  
 ملحق بشرطه اما التكرار او انه اسند معناه في الباب  
 ولو من طريق اخر فثبت عليه بالتعليق اختصارا او انه  
 لم يسمعه من يثق به بغير العلو او مطلقا وهو معروف  
 من جهة الشغاف عن المصنف اليه او سمعه لكن في حالة  
 المذاكرة فتعصب بذلك الفرق بين ما يأخذ عن شايخه  
 في حالة التحدث او المذاكرة احتياطا وفي التقاعد عن شرطه  
 اما كونه في معرض المتابعة او الاستشهاد المتتابع في  
 البرادة مطلقا فضلا عن التعليق او انه يثبت به على موضع

يوهم تعليل الرواية التي على شرطه او غير ذلك في الطرفين  
 و ربما تقدم تأيد حمل قول البخاري ما دخلت في  
 كتابي الا ما صح على يقصوده به وهو الا حاديت الصحة  
 المسندة دون التعليق والا تارة الوقوف على الصحابة فمن  
 بعدهم والا حاديت المترجم بها ونحو ذلك وظهور افتراق  
 عالم يكن بطريق القصد في الحكم من غيره واستثناؤه من افاد  
 العلم وان يكن اول الاسناد بوصول الهمزة من جهة صاحب  
 الصحيح مثلا كشيخه فمن فوقه حذف واضيف لمن بعد الخلف  
 ما هو البخاري كثير كما تقدم مع صيغة الجزم اي مع الايمان  
 به بل والتبريز عند جماعة ممن تاضروا من ابن الصلاح كالنوري  
 والمنزلي في اطرافه مما تقدم حكمه في كليه ما فتعلينا عرف اي عرف  
 بالتعليق بين ائمة لهذا الشأن كالحمدى والدارقطني بل كان اول  
 من وجد في كلامه وهو ما خوذ من تعليق الحداد والطلاق  
 ونحوه لا يشترك فيه الجميع من قطع الاتصال واستبعاد  
 شيخنا اخذ من تعليق الحداد وانه من الطلاق ونحوه اقرب  
 وشيخه البلقيني على خلافه ولا يشترط في تسمية بقاء احد  
 من رجال السند بل ولو حذف من اوله الى اخره واقتصر على  
 الرسول في المرفوع او على الصحابي في الموقوف كان تعليقا مكافئا  
 ابن الصلاح عن بعضهم واقروه ولم يذكره المنزلي في اطرافه بل ولا  
 ما اقتصر فيه على الصحابي مع كونه مرفوعا وكان يلزمه بخلاف  
 ما لو سقط البعض في اتاؤه او من اخره لاختصاصه بالقاب  
 غيره كالغسل والقطع والارسال وهل يلحق بذلك ما خذ  
 فيه جميع الاسناد مع عدم الاضافة لقائل كقول البخاري في



صحيحة وكانت ام الدرداء تجلس في الصلوة جلسة الرجل وكانت فقيرة  
وهو عنده في ناديه الصغير وعند غيره من مكحول الظاهر نعم وحكمه بن  
غير ملتر في الصحة الانقطاع ولذا ذكره ابن الصلاح رابع التعريفات  
التالية للمنقطع ومن ملتر يسرا ما تقدم قريبا اما المصنف الذي لشيخه  
عزى ما اوردده يقال وزاد ونحوها فكا سناد ذي عنقنة فيستتر  
لحكم بانصاله ثبوتان لغير الراوي لمن عنقنه عنه وسلافة التذليل كما  
سباني في باب واثمة لهذه الصفة كثيرة كجبر المعارف بالمهمة والنزاي  
والغاء وهي آلات الملاهي المردى عن ابي عامر او ابي مالك الا شعري  
مرفوعا في الاعلام بما يكون في امته يستعملها ويستعملها بالمهملتين  
وكسر الاولى مع التحقيق يعني الزنا فانه اسم لغرج المرأة والمجرب  
فان البخاري اوردده في الاثرية من صحيحه بقوله قال هشام  
بن عمار ثنا صدقة بن خالد ثنا عبد الرحمن بن يزيد بن جابر وسادة  
سندا وثنا هشام احد الشيوخ البخاري حدث عنه باحاديث  
مصرها صاحب الرافعة في اربعة ولم يصنف البخاري احدا بالثقة  
وحديثه فلا يكون تعليقا خلافا للمجدي في مثله وان صوبه  
ابن دقيق العيد مع حكم بصحة عن قابلية وعلى الحكم يكون  
تعليقا شئ المزى في اطراف ولم يقل ان حكم الانقطاع ولكن قد  
حكم عبد الحق وابن العربي السني بعدم اتصاله وقال الذهبي  
حكم الانقطاع ونحوه قول ابي نعيم اخرج البخاري بلا رواية وهو  
مقتضى كلام ابن منده حيث صرح بان قال تدليس فالصواب  
الاتصال عنه ابن الصلاح ومن تبعه فلا تقول على خلاف ذلك  
نسخ لابن خزم الحافظ ابي محمد علي بن احمد بن سعيد  
لهنا ابيه الا نذلي القريظي الظاهري المتخالف في امور

كثرة

نشأت عن غلطه وجوده على الظاهر مع سعة حفظه وسيلان  
حفظه كما وصفه حجة الاسلام القراني وقول الغراب عند السلام  
ما رايت في كتب الاسلام مثل كتاب المحلى والمغنى لابن قدامة الى  
غير ذلك وكانت وفاته في شعبان سنة ست وخمسين واربعمائة  
عن اثنين وسبعين سنة حيث حكم بعدم اتصاله ايضا مع  
تصريحه في موضع اخر بان العدل الراوي اذا روى عن من ادركه  
من العدل فهو على السقاء والسمع سواء قال اما او ثنا او عن فلان  
او قال فلان فكل ذلك محمول منه على السماع وهو تناقض صريح وبما  
الغنى حتى صرح لا حل تقريره من طلب الغاسد في اباحة التدليس  
مع كل حافي البلب واخطا فقد صحى ابن حبان وغيره من الاثمة  
ووقع لي من حديث عشرة من اصحاب هشام عنه بل ولم يفرغ  
به كل من هشام وصدقة وابن جابر ثم انه كان احا مل لهم على الحكم  
بالانقطاع ما يوجد للبخاري من ذلك مردى في موضع اخر  
عن ذلك الشيخ بعينه بالواسطة مرة وتصريحه بعدم سماعه  
له منه اخرى ولا حجة لهم فيه فقد وقع له ايراد بعض الاحاديث  
عن بعض شيوخ يقال في موضع وبالتصريح في اخره حينئذ فكل  
ما يجرى عنه بهذه الصيغة محتمل للسمع وعدمه بل وسماعه محتمل لان  
يكون في حالة التدليس او غيرها ولا يسوغ مع الاحتمال الجزم بالا  
نقطاع بل ولا الاتصال ايضا لتصريح الخطيب كما سباني بانها لا تحمل  
على السماع الا من عرف من عادته انه لا يطلقها الا فيما سمعه نفسه  
قال ما حصله ان من سلك الا صياط في رواية ما لم يسمعه بالاخبار  
او غيرها من الجهات الوثوق بها يعني كالمناولة في حديثه محتج به وان لم يصح  
بالسمع بناء على الاصل في تصحيح الاجارة انتهى وهذا يقتضى ان يكون



في حكم الموصول لكن قال ابو نعيم في المستخرج عقب حديث قال فيه البخاري  
كتب الى محمد بن بشير انه لا يعلم له في كتابه حديثا بالاجارة يعني عن شيوخ  
غيره وتوسط بعض متأخري المعاصرة في رسم الوارد يقال بالتعليق المصل  
من حيث انما هو متصل من حيث المعنى لكنه اورد مع ما قال في نحوها  
ما هو متصل جزما ونورع فيه كما سياتي في اول اقسام الحمل ان شاء  
الله تعالى وبالحمد فالمتار الذي لا يحد عنه كما قال شيخنا ان حكمه قال  
في الشيوع مثل غيرها من التعاليق الجزئية نقل الحديث  
من الكتب المعتمدة التي اشتهرت نسبتها لمصنفها او صحت وقدم لها  
على الحسن الشاذك للصحيح في الجملة لثابتته لتعليق في الجملة واخذ  
من اي حديث من كتاب من الكتب المعتمدة كالبخاري ومسلم والبيهقي  
وابن حزيمة وابن حبان وابن الجارود مما اشتهر اودع لعل بمضمونه  
في الفضائل والترغيبات وكذا الاحكام التي لا يجد الاخذ فيها نصا لا ما  
او يحده فيجوز دليله الذي لعل بوجوده ينعقد فخالفا وربما يكون  
امانه علق قوله في علي ثبوت الخبر او غير ذلك مما يشهد قول ابن  
الصلاح او احتياج به لذي مذنب حيث ساء بمهملته ثم معجزة اي  
جاز لاخذ ذلك وكان متاهلا والاهلية في كل شيء مما ذكر بحسب مع  
العلم بالاختلاف في انقطاع المجتهد القيد فضلا عن المطلق لنقص  
الهمم قد جعل اي ابن الصلاح عرضا له اي مقابلة لما خوذ على اصول متعده  
بروايات متنوعة يعني فيما نكث الروايات فيه كالغوري والسفي وحامدين  
شاكهم وغيرهم بالنسبة لصحيح البخاري او اصول متعده فيما داره على  
رواية واحدة لاكثر الكتب يشترط اي جعله شرطا ليحصل بذلك  
جبر الحل الواقع في انشاء الاسانيد وقد نكث ذلك الاصول المتعاقبات  
كثرة تنزل منزلة النواتر والاستغناء اي بالنسبة الى الاضافة للكتاب

خاصة وعبارة هذا ما نقول وعبارته فبديل اي طريق وهذا ظاهر في اشتراط  
التعدد وان حمل غير واحد على الاستحباب والاستظهار وقال الشيخ  
ابوزكريا يعني النووي بالاكفا بالمقابلة على اصل معتد فقط اذا اصل  
الصحيح تحصل به الثقة التي مدار الاعتماد عليها صحت واحتجاجا على ان ابن الصلاح  
قد نعم في عدم اشتراط التعدد في مقابلة الخروي مع تقاربهما ولكن قد يفرق  
بينهما بزيادة الاحتياط للاحتجاج والعمل وادخل كلاهما على الاستحباب  
كان نوافعا لما سياتي له عند الحسن في نسخ الترمذي واختلافها  
في الحكم الموصول فقط او بالصحة فقط او بهما معا وبغير ذلك ان ينبغي ان  
يصح اصلك بحجاجة اصول حيث حمل على الاستحباب وان كانت ينبغي ليستحق  
في ذلك كما اومأ اليه الشارح ولا شك ان القول بالاول فيه تضيق يقتضي ان لا يعطى  
وعدم تعقب النووي القول بالتعدد في الترمذي لا فراقه عما تقدم باختلاف  
نسخته ثم هل يشترط في النقل للعمل والاحتجاج ان تكون له رواية الظاهر ما تقدم  
عنده وبه صرح ابن برهان في الاوسط فقا ذهب الفقهاء كافة الى انه لا يتوقف  
العمل بالحديث على سماعه اذ اصبحت عنده نسخة من الصحيحين مثل اومن تسن  
جاز له العمل بها وان لم يسمع وكذا روى عن الشافعي انه يجوز ان يحدث بالخير اي  
ينقله وان لم يعلم انه سمع قلت ولا بن خير يفتح المعجزة ثم محتاجة ساكنة واخر  
مهملة وهو الحافظ المقرئ ابو بكر محمد بن الايوبي يفتح المهملة المتوفى الاشيلي  
المالكي حال مصنفه روضه الانوار الحافظ الى انفا سم السبيلي واحد الاثمة المشهورين  
بالاقتان والتقدم في العربية والقراءات والروايات والنسب بحيث تغالي الناس  
في كتب بعد وفاة عدة من كتب له وعنه على ما في ربيع الاول سنة خمس  
وسبعين وخمسمائة عن ثلاث وسبعين سنة وما وجدنا اول برنالي الذي وضعه  
في اسماء شيوخ ومرويات استعان اي تحريم نقل سوى اي غير مروي وهو اعم  
من ان يكون للمرواية المجرودة او العمل والاحتجاج والتحريم فيه عنده بينهم



اجماع ونص كلامه وقد اتفق العلماء جميعهم على انه لا يصح لمسلم ان يقول  
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا حتى يكون عنده ذلك القول مرويا  
 ولو على اقل وجوه الروايات لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم من كذب  
 على متعمدا فليسوا متعمدا من النار في بعض الروايات من كذب على مطلقا  
 من تعبد وهو ظاهر في الحزم خاصة وكذا غير الناطم كما في خطبه به  
 فكان نقل المتن مجرد النقل ولو مرنا لكان جزء في حصة تقريب الايند لم يرد  
 ايضه لكن بدونه غرو فان بعد ان قورا لا يوجب بالطالب ان لا يحفظ باسناد  
 عدة من الاضار يستغنى بها عن كذا اقال ويخلص به من الجرح  
 بنقل ما ليست له رواية فانه غير سايع باجماع اهل الراية فاما ان يكون  
 اعتمد في حكاية الاجماع ابن خيري فقط ودقق عليه في كلام غيره ويحويه  
 قول غيره نقله عن الحديثين انهم لا يلتفتون الى صحة السند الا ان يقول الراي  
 ان اوى ولهم في هذا الباب اهل الفن على الحقيقة ولكن انصرفوا الى جملة حتى قيل  
 انه وان كان فيه نظرا ان الثاني لم يقل به الا بعض الحديثين ولو صح لحدث في دوى  
 الاجماع كما يحدث في قول ابن برهان الا ان حمل على اجماع مخصوص وايضه فلو  
 لم يورد ابن خيري الحديث المذكور على تحريم نسبة الحديث الى النبي صلى الله عليه وسلم  
 حتى يتحقق انه قاله لكان يقتضي كلامه منع ايراد ما يكون في الصحيحين او احدهما  
 حيث لا رواية له به وجوز ان نقل ما له رواية ولو كان ضعيفا لا سيما واول  
 كلامه كان تصحيح فيما صح نسب اليه صلى الله عليه وسلم حيث ذكر كما حكيه في  
 اصله من فوايد الايجازة مع التخصيص من الخروج في حكاية كلامه  
 صلى الله عليه وسلم من غير رواية القسم الثاني الحسن  
 قدم لا يشترط مع الصحيح في ائمة والحسن لما كان بالنظر تقسيمه الايتين بتمامه  
 الصحة والضعف اختلف تعبير الائمة بحيث افرده بعض متأخريه  
 بعض شيوخ شيوخنا رسالة فقيل هو المعروف فخرج اعي المعروف فخرج

وهو كونه شايعا عارفا مكميا كوفيا كان يكون الحديث من رواية راو  
 قد اشترطوا في حديث اهل بلده كمتادة ونحوه في البصريين  
 معروفا بخلافه عن غيرهم وذلك كناية عن الاتصال اذا المرسل  
 والمنقطع والمفضل لعدم بروز رجالها لا يعلم بخارج الحديث منها  
 وكذا المدلس بفتح اللام وهو الذي يسقط منه بعضه مع اتمام الاتصال  
**وقد اشتهرت رجاله** بالعدالة وكذا الضبط المتوسط بين الصحيح  
 والضعيف ولا بد من هذين الشرطين ان لا يكون شاذ او معطلا  
 لكن **يندرج** اي بما تقدم من الاتصال والشرية **حد** الامام الحافظ  
 الفقيه **حماد** بدون هزة وقيل باثباته ولا يصح ابن محمد بن ابراهيم  
 ابن الخطيب الخطابي البستي الشافعي مصنف اعلام الجامع  
 الصحيح للبخاري ومعالم السنن لابي داود وغيرهما واخذ شيوخ  
 الحاكم مات ببست في ربيع الاخر سنة ثمان وثمانين وثلاثمائة كما  
 عرف الصحيح بانه ما اتى بسنده وعدلت نقلته غير متعرض  
 لمزيد ولا جرح تعريفه له في معالمه بجانبه نوع العبارة وتبين حمل  
 الاشهاد فيه على المتوسط كما قررته وتقرى به قول ابن دقيق العيد  
 وكأنه اي الخطابي اراد ما يبلغ مرتبة الصحيح قال والافليس في عبارة  
 كبير تخيص لدخول الصحيح في التعريف لانه ايضا قد عرفه بخبره  
 واشتهر رجاله هذا مع ان الشاح البزنجري الزم ابن دقيق العيد  
 باتقاده ادخال الصحيح في الحسن مع قوله في الجواب عن استشكل  
 جمع الترمذي بين الحسن والصحة كما سياتي في كلامي حسن  
 التناقض وقال ان دخول الخاص هنا وهو هنا الصحيح في حد العلم  
 ضروري والتفصيل مما يخرج عنه محل الحمد وقال الشارح  
 انه منجزة انتهى وبه ايضا ادفع الاعتراض وحاصله ان



ما وجد ت فيه هذه القنود كان حسنا وما كان فيه معها  
قيدا خريصا ولا شكا في صدق ما ليس فيه غيا ما فيه  
اذا وجدت قنود الاول لكن قال شيخنا ان هذا كله بناء على ان  
الحسن اعظم مطلقا من الصحيح اما اذا كان من وجه كاهر واضمح  
لمن تدبره فلا بد اعتدال التبريزي اذ لا يلزم من كون الصحيح اخص  
من الحسن من وجه ان تكون اخص منه مطلقا حتى يدخل الصحيح في  
الحسن انتهى وبيان كونه وجهيا فيما يظهر انهما يجتمعان فيما اذا  
كان الصحيح لغويا والحسن لاداة وتفرقا في الصحيح لانه والحسن  
لغيره ويعبر عنه بالمدينة الخيرية ثم رجع شيخنا فقال والحق  
انما يتبينان لانما اشتملت في الاحكام فلا يصدق احدهما على الآخر  
البتة قلت ويتبينان بانها وان اشتركا في الضبط فحققت  
في احدهما غير الاخرى لما تقر في المسلك من اختلاف افراده  
توان من اشتماله كون معنى الشيء في بعض افراده اشده من الاخر  
وتمثل ذلك ببيان الشايع والغايب على ما بسط في محاله وهو مثل من  
جعل المباح من جنس الواجب لكون كل منهما ما ذوقا فيه وعقل عن  
فعل المباح وهو عدم الذم لتاركه فان جعل الحسن من جنس  
الصحيح للاجتماع في القبول عطف عن فصل الحسن وهو قصور ضبط  
راوية على انه نقل عن شيخنا ما لم يصح عندي الاعتناء بارتقاء  
العبد بانه انما ذكر ان الصحيح اخص استطراد واحتجاب خلاف  
مناقشته مع الخطابي فهو في اصل الباب وما يكون في بابه هو  
المعتمد وليس بظاهر بل الكلامان في باب واحد **وقال**  
الحافظ ابو عيسى محمد بن عيسى بن سورة **الترمذي** في كسر الشاة  
والميم وقيل بضمها وقيل بفتح ثم كسر كلهما مع ابحام الدال نسبة

لمدينة

لمدينة قد يمتنع طرفي جحوت نهر بلخ احد تلامذة البخاري  
الاني ذكره في تاريخ الرواة والوفيات في العلل التي باخر جامع  
ما حاصله وما ذكرنا في هذا الكتاب حديث حسن فهو عندنا  
**ما سلم من الشذوذ** يعني بالتفسير الماضي في الصحيح **مع راو**  
اي مع ان رواة سنده كل منهم **ما لم يكن** فيشمل ما كان بعض  
رواته سي الحفظ من وصف بالغلط والخطا غير الفاحش او  
مستورا لم ينقل فيه جرح ولا تعديل وكذا اذا نقلوا ولم يترجموا  
على الاخر او مدلسا بالنعنة او مختلطا بشرطه لعدم منافاتها  
اشتراط نفى الانداز بالكذب الملتحق به اشتراط انتفاء مفسد  
لكون الكذب من افزاده وانما اقتصر عليه لكونه من الدلائل  
الرد ولا جل ذلك مع اقتضا كل منهما التوقف عن الاحتجاج به  
به لعدم الضبط في سبي الحفظ والجمل بحال المستور والمذلس  
وكذا الشمولة ما به انقطاع بين ثقتين حافظين والمرسل الذي  
يرسله امام حافظ لعدم اشتراطه الاتصال بشرط ثالثا فقال  
**ولم يكن فراد** بل جبا ايضا من وجه اخر فاكثر فوجه او مثله ادونه  
ليترجح به احدا لاحتمالين لان سبي الحفظ مثلا حيث يروي  
يحتمل ان يكون ضبط المروي ويحتمل ان يكون ضبطه فاذا ورد  
مثل ما رواه / ومعناه من وجه اخر غلب على الظن انه ضبطه  
وكما اثر المتابع قوي الظن كما في افراد المتواتر فان اولها من رواية  
الافراد ثم لا تزال تكثر الى يقطع بصدق المروي ولا يستطيع  
سامعه ان يدفع ذلك عن نفسه على انه يمكن اخراج اشتراط  
الاتصال من اشتراط عدم الاتهام في رواية لتقدير الحكم  
به مع الانقطاع كما مضى في نقد معرفة المخرج معه ولعل



ما قرئت به هو المطابق لما في جامعه فقد حكم بالحسن مع وجود الانقطاع  
في احاديث وكذا في كل ما لا يتأني فيه نفى الاتمام مما صرح به وجيز  
فقد تبين عدم كون هذه التعريف جامعاً للحسن بقسميه فضلاً  
عن دخول الصحيح بقسميه وان زعمه بعضهم فراونه لا يقتضي في  
وصفه بما ذكره لا يدر من وصفه بايدل على الاتقان **قلت** وقع اشتراط  
الترمذي عدم التفرده فيه **فقد حسن** في جامعه **بعض ما انفرد** رواه  
به من الاحاديث فتصريحه هو بذلك حيث يورد الحديث ثم يقول  
عقبه انه حسن غريب او حسن صحيح غريب لا يعرفه الا من  
هذا الوجه ولكن قد اجاب عنه ابن السيد الناس بان  
عرف ما يقول فيه حسن فقط من غير صفة اخرى لا الحسن  
مطلقاً وبتبعه شيخنا مع نزوده في سبب اقتضائه عليه  
وانه اما الغرض اولاً انه اصطلاح جديد له وهو انه في فقر  
عليه ابن سيد الناس بل خصه بجامعه فقط وقال انه لو حكم  
في غيره من كتب الحديث بانه حسن وقال ليس لنا ان  
نفسر الحسن بما هو مفسر به هذا الابدال لكان له  
ذلك ولكن يتايد الاول بقول المصنف في الكبير الظاهر انه  
لم يرد بقوله عندنا حكاية اصطلاحه مع نفسه وانما اراد عند  
اهل الحديث كقول الشافعي وارسال ابن المسيب عندنا اي اهل  
الحديث فانه كما متفق عليه بينهم انتهى ويبيده قوله  
وما ذكرنا وكذا قوله فاما اردنا به وجيزاً فالنون لاظهار  
نعمه التلبس بالعلم المتأكد تعظيم اهله عند بقوله تعالى واما  
بنعمة ربك فحدث مع الامن من الاء عجائب وعجوه المذموم  
معه مثل هذا الاسماء والعرب كما في البخاري في انا انزلناه

من

من التفسير يؤكد فعل الواحد فجعله يلفظ الجميع ليكون  
اثبت واؤكد وعلى كاحال فما اقتصر عليه الترمذي البق  
كما سيأتي في الشاهد **وقيل** مما عراه ابن الصلاح لبعض المنا  
مريداً به الحافظ ابا الفرج بن الجوزي حيث قال في  
تصنيفه الموضوعات والعلل المتناهية الحسن **ما يسه**  
**ضعف قريب** محتمل بفتح الميم فيه وهذا الكلام صحيح في نفسه  
نفسه لكنه ليس على طريقة التفاريف فان هذه صفة  
الحسن الموصوف بالحسن اذا اعتضده بغيره حتى لو  
انفرد كان ضعيفاً واستند على عدم الاحتجاج به على انه يمكن  
ان يقال انه صفة الحسن مطلقاً لا الحسن لذاته اذا عارض  
الصحيح كان مرجوحاً والصحيح راجحاً فضعفه بالسبب لما  
هو راجح منه والحسن لغيره اصله ضعيف وانما طرأ عليه الحسن  
بالعاصد الذي عضده فاحتمل لوجود العاصد ولو العاصد  
لا استمرت صفة الضعف فيه ولكن مع ما ذكرناه في توجيه  
هذه الاقوال الثلاثة **ما بكل** اي ما تقدم **محد** صحيح جامع  
لحسن **حاصل** بل هو مستبهم لا يشفي القليل يعني لعدم  
ضبط القدر المحتمل من غيره يضابط في اخرها وكذا في  
الشبهة في اولها ولغير ذلك فيما و في تعريف الترمذي الذي  
رغم بعض الحفاظ انه اجودها ولد ذلك قال ابن دقيق العيد  
ان في تحقيق معناه اضطراباً **وقال** ابن الصلاح **بان** اي ظهر  
**لي** **بامعاني** اي باطالني واكثرني **النظر** والبحث جامعاً  
بين اطراف كلامهم ملاحظاً مواقع استعمالهم **ان** اي  
الحسن **تسمي** احدها يعني وهو المسمي بالحسن لغيره

خبرين



ان يكون في الاسناد مستور لم يتحقق اهليته ولكنه بالنظر لما ظهر  
غير منفرد ككثير الخطا في روايته ولا يتم بدعم الكذب فيها ولا  
يتمسك الي مفسق اخر واعتقد بتابع او شاهد وثابتهما يعني وهو  
الحسن لذاته ان تشرروا انه بالصدق ولم يعملوا في الحفظ رتبة  
رجال الصحيح قلت وهذا الثاني هو الحسن خفيته بخلاف الآخر  
فهو لكونه يطلق على مرتبة من مراتب الضعيف مجازا كما يطلق اسم  
الصحيح مجازا على الثاني ثم ان القسمين **كل** من الترمذي والخطابي  
**قد ذكر منهما قسمين** وترك اخر لظهوره كما هو مقتضى كلام  
الاحتمالين الماضيين في الترمذي او ذهوله فكلما الترمذي يتترك  
عند ابن الصلاح على اوطها وكلام الخطابي على ثابتهما لكن ليس الاول  
عنده من قبيل الحسن وحسب فتركه له لذلك لا لما تقدم **وزاد**  
ابن الصلاح في كلامهما **كونه ما عللا ولا ينكر او يندود**  
اي بكل منهما **منهلا** بناء على تعابدهما امامه ترداد فثما كما سياتي  
البحث فيه فاشتراط انتفا أحدهما كاف بل على التقاير  
لواقتصر على انتفا الشذوذ تضمن انتفا النكارة من  
باب اولي ولذا اقتصر في الصحيح على نفي الشذوذ فقط  
بل وكذا الحسن كما صرح به الترمذي وحسب فزيادة  
ابن الصلاح له انما هي بالنسبة للخطابي خاصة بخلاف  
العلة مع امكان ان يكون محي الجابر على وفقه يعني  
الترمذي عن التصريح بنفيها ولكن قد رتبنا منعها  
اشتراطه نفيها وظهر بما قررته تفصيل ما أحله ابن يفتي  
العبد حيث قال عقب كلام ابن الصلاح وفيه مباحثات ومناقشات  
على بعض الالفاظ ولذا لم مع اختلاف في غيرها من تعاريفه

قل

قل انه لا مطمع في تميزه ولكن الحق ان من خاض بحار هذه  
الفن سهل ذلك عليه كما قاله شيخنا ولذا عرف الحسن  
لذا انه فقال هو الحديث المتصل الاسناد برواة معروفين  
بالصدق في ضبطهم فصور عن ضبط رواة الصحيح ولا يكون  
معلولا ولا شاذا وحصله انه هو والصحيح سواء الا في تفاوت  
الضبط فراوي الصحيح بشرط ان يكون موصوفا بالضبط الكامل  
وراوي الحسن لا بشرط ان يبلغ تلك الدرجة وان كان ليس عريا  
عن الضبط في الجملة ليخرج عن كونه مفلا وعن كونه كثير  
الخطا وما عدا ذلك من الاوصاف المشترطة في الصحيح فلا بد من  
اشتراط كله في النوعين انتهى وما مطلق الحسن فهو الذي نقل  
سند به بالصدق والضابط المتقن غير تامهما وبالصحيح  
سما عدي المسق كالكذب ان لم يفحش خطأ سببي الحفظ اذا  
اعتضد مع خلوها عن الشذوذ والعلة اذا علم هذا افقت  
قال الخطابي متصلا بتعريفه السابق لكونه متعلقا به في الجملة  
لانه تمته وعليه اي الحسن مدارا اكثر الحديث اي بالنظر لتعدد  
الطرق فان غالبها لا يبلغ رتبة الصحيح المتقن عليه ونحو قول  
اليفوي اكثر الاحكام ثبوتها بطريق حسن ثم قال الخطابي **والنقطة**  
**كلهم** وهو وان عبر بها متضمن فزاده كلهم **تستعمله** اي في  
الاحتجاج والعمل الاحكام وغيرها **والعلماء** من الحديث والاصوليين  
**الجل المعظم منهم يقبله** فيما ومن خالف في ذلك من ائمة الحديث  
ابو حاتم الرازي فانه سئل عن حديث فحسبه فقيل لا يحتج به  
فقال انه حسن واعيد السؤال مرارا ولا يزيد على قوله انه حسن  
ونحوه انه سئل عن عديد ربه ابن مسعود فقال انه لا بأس به فقيل له

قال



احتجج به بئنه فقال هو حسن الحديث ثم قال الحجة سفيان وشعبة  
وهذا يقتضي عدم الاحتجاج به والمعتمد الاول وهو اي الحسن  
لذا انه عند الجمهور وكذا غيره كما اقتضاه النظم **بأقسام الصحيح**  
**المعجزة** اي في الاحتجاج **وان يكن** كما اشار اليه ابن الصلاح **لا يلحق**  
الصحيح في الرتبة اما الضعيف روايه او اخطا طبعه بل المخط  
لا ينكر مد رجه في الصحيح انه دونه ولذا قال ابن الصلاح  
فقد اختلف اذ في العبارة دون المعنى ثم ان ما اقتضاه النظم  
يمكن التمسك له بظاهر قول ابن الجوزي متصلا بتعريفه ويصلح  
للعمل به وهو كذلك لكن فيما تكثر طرقه وقد قال النووي  
رحمه الله في بعض الاحاديث وهذه وان كانت اسانيد مفردة اما  
ضعيفة فمحمومة بايقوي بعضها بعضا ويصير الحديث حسنا ويحجج  
به وسبقه اليه في تفوية الحديث بكثرة الطرق الضعيفة  
وظاهر كلام ابن الحسن بن القطان يرسد اليه فانه قال هذا  
النظم لا يحتج به كله بل يعمل به في فضائل الاعمال ويتوقف عن  
العمل به في الاحكام الا اذا كثرت طرقه او عضده اتصال عمل  
او موافقة شاهد صحيح ظاهر القرآن واستحسنه شيخنا وصرح في  
موضع اخر بان الضعيف الذي ضعفه ناسي عن سوء حفظه اذا  
كثرت طرقه ارتقى الى مرتبة الحسن ولكنه متوقف في شمول الحسن  
المسمى بالصحيح عند من لا يفرق بينهما لهذا وكلام ابن دقيق العيد  
ايضا يشير الى الموقف في اطلاق الاحتجاج بالحسن وذلك انه  
قال في الاقتراح ان هذا اوصافا يجب معها قبول الرواية اذ هو  
وجدت في الراوي فاما ان يكون هذا الحديث المسمى بالحسن  
مما قد وجدت فيه هذه الصفات على اقل الدرجات التي يجب

معه

معهما القبول اولا فان وجدت فلا كذا صحيح وان لم توجد فلا  
يحوز الاحتجاج به وان سمي حسنا اللهم الا ان يراد هذا الامر  
اصطلاحا وهو ان يقال ان الصفات التي يجب معها قبول الرواية  
لها مراتب ودرجات فاعلاها الصحيح وكذلك اوسطها وادناها الحسن  
وحينئذ يرجع الامر في ذلك الى الاصطلاح ويكون الكمال محيا في الحقيقة  
والامر في الاصطلاح قريب من اراد هذه الطريقة فعليه ان يقتصر  
ما سماه اهل الحديث حسنا ويحقق وجود الصفات التي يجب معها  
قبول الرواية في تلك الاحاديث قلت قد وجد اطلاقا في المنكر  
قال ابن عدي في ترجمة سلام بن سليمان المدايني حديثه منكر  
وعامة حسات الا انه لا يتابع عليه وقيل لشعبة لا شيء لا تروي  
عن عبد الملك ابن ابي سليمان العرزمي وهو حسن الحديث فقال من  
حسنه فررت وكانما اراد المعنى اللغوي وهو حسن المتن وربما  
اطلق على العربي قال ابراهيم النخعي كانوا اذا اجتمعوا كرهوا ان يخرج  
الرجل حسنا حديثه فقد قال ابن السمعاني انه عن الغرابيين  
وجود للشافعي اطلاقه في المنفق على صحته ولا ابن المديني في الحسن  
لذا انه وللبخاري في الحسن لغوه ونحوه فيما يظهر قول ابن حاتم  
الرازي فلان مجعول والحديث الذي رواه حسن وقول ابراهيم  
ابن يعقوب الجوزجاني في الطلحي انه ضعيف الحديث مع حسنه  
على انه يحتمل ارادتها المعنى اللغوي ايضا وبالجملة فالترمذي هو الذي  
هو اكثر من التعبير بالحسن ونوه بذكره كافي له ابن الصلاح ولكن  
حيث ثبت اختلاف منيع الائمة في اطلاقه فلا يسوغ الاطلاق  
القول بالاحتجاج به بل لا بد من النظر في ذلك كما كان منه منطبقا  
على الحسن لانه فهو حجة او الحسن لغوه فيفصل بين ما تكلف



طرقه فيجوز به وما لا يقل هذه امور حلية تدر كذا تفصيلها  
بالمباشرة **فان نقل** حيث تقر بان الحسن لا يشترط في ثاني  
فتميز ثقة روايته ولا اتصاله بسنده والحق في عاضده يكون مثله  
مع ان كلامهما بانفرادهم ضعيف لا تقوم به الحجة فكيف **يجوز بالضعيف**  
مع اشتراطهم او جمهورهم الثقة في القول **نقل** انه لا مانع  
**من الموصوفى روايته** واحدا اكثر **يسو حفظا** او اخلاط او  
تدليس مع كونهم من اهل الصدق والديانة فذاك **يجوز بكونه**  
الى المتن **من غير وجه يذكر** ويكون العاضد الذي لا يخط  
عه الاصل معه كافي مع الخدش فيه بما تقدم قريبا من كلام النووي  
وغيره الظاهر في اشتراط التعدد الذي قد لا ينافيه ما سبق عن  
الشافعي في المرسل قريبا لا اشتراط ما يخبر به التفرد وانما الخبر  
لاكتسابه من الطيبة المجموعة قوة كما في افراد المتواتر والصحيح  
لغيره الا في قريبا وايضا فالحكم على الطريق الاولي بالضعف انما هو  
لاجل الاحتمال المستوي للطريقين في سبيل الحفظ مثلا هل ضبط  
ام لا في الرواية الاخرى غلب على الظن انه ضبط على ما نقل  
كل ذلك قريبا عند تعريف الترمذي **وان يكن** فضعف الحديث  
**لكذب** في رواية **اوشد** اي اوشد وفي رواية باخرى  
من هو اضعف واكثر **اوقوي الضعيف** بغيرهما ما يقتضي  
الرد لفحش الخطا **فلم يجز** اي الضعف بواحد من  
هذه الاسباب ولو كثرت طرق الحديث من حفظ  
على امثلي اربعين حديثا فقد نقل النووي في اتفاق الحفاظ  
على ضعفه مع كثرة طرقه ولكن بشارة طرقه القاصرة  
عن درجة الاعتبار بحيث لا يجز بعضا ببعض يرتقي

عن

عن مرتبة المراد والمنكر الذي لا يجوز العمل به بحال الى  
رتبة الضعيف الذي يجوز العمل به في الفضائل وربما تكون  
تلك الطرق الواهية بمنزلة الطريق التي فيها ضعف  
يسير بحيث لو فرض محض ذلك الحديث باسناد فيه ضعف  
يسير كان مرتقيا منها الى مرتبة الحسن لغيره **الا**  
**تري** الحديث **المرسل** مع ضعفه عند الشافعي ومن وافقه  
**حيث اسند** من وجه اخر **او اسلوا** اي او اسل من  
طريقي تابعي اخذ العلم عن غير رجال التابعي الاول **كما يحيى**  
تقريره في باب من نقل الشافعي **اعتصدا** وصار حجة ثم كان  
الحسن على قسمين كذلك الصحيح فاسلف هو الصحيح لذاته  
**والحديث الحسن** لذاته وهو المشهور **بالعدالة والصدق راويه**  
غير انه كما تقدم متأخر الرتبة في الضبط والاتقان عن راوي  
الصحيح **اذ اتي له طرق اخرى** نحوها نحو طريقه الموصوفى  
بالحسن **من الطرق** المخطئة عنها **صحيحة** اما عند  
الشافعي او الرجحان فحجبه من وجه اخر كاف وهذا هو  
الصحيح لغيره وتأخيره لكونه كالدليل ايضا لدفع اليراد  
قيله وله امثلة كثيرة **كمن** اي حديث **لولا ان اشق**  
على امي لامرتم بالسواك عند كل صلاة **اذ تابعوا محمد**  
**ابن عمرو** بن علقمة راويه عن سلمة عليه في شيخ شيوخه  
حيث رواه جماعة غير ابي سلمة عن ابي هريرة انقل الشافعي  
عليه من حديث الاعرج اخذهم لغيره تابعه محمد بن ابراهيم  
فيما رواه محمد بن اسحق عنه عن ابي سلمة لكنه جعل  
صحابي الحديث زيد بن خاله الجهمي لا باهريرة وفيه



قصته وكذا تابعه المقبري فيما رواه محمد بن عجلان عنه عن  
 أبي سلمة فجعل الصحابي عايشة وكل منهما متبعة قاصدة وقد  
 صححه الترمذي عن أبي سلمة عن أبي هريرة وزيد وصححه  
 ابن حبان عن عايشة **قارن** الثن من طريق ابن علقمة  
 بهذه المتابعات **الصحيح** إليه والافهواذا انفرد لا يرتقى  
 حديثه عن الحسن لكونه مع صدقه وجلالته الموثوق  
 به ما كان يخطي بحيث منصف ولم يخرج له البخاري الا مقرونا  
 بغيره وخرج له مسلم في المتابعات ثم انه لا يلزم من اقتضائه  
 على هذه المثال الذي نوردت طريقه اشتراط ذلك بل المعتمد  
 ما قدمته ومن اشتراط انفرد في الحسن لغيره ويرى في بينهما  
 وكذا من امثله ما رواه الترمذي من طريق اسرايل عن عامر  
 ابن شقيق عن ابي وايل عن عثمان بن عفان رضي الله عنه ان النبي  
 صلى الله عليه وسلم كان يخلل الحية تفرد به عامر وقد رواه البخاري  
 والنسائي وابن حبان ولبنه ابن معين وابو حاتم وحكم البخاري  
 فيما حكاه الترمذي في العلل بان حديثه هذا احسن وكذا قال احمد  
 فيما حكاه عنه ابو داود واحسن من في هذا الباب حديث عثمان  
 وصححه مطلقا الترمذي والدارقطني وابن خزيمة والحاكم  
 وغيرهم وذلك لما عصفه من المتواهد حديث ابي الملبح الرقي  
 عن الوليد بن زروان عن الشراخريه ابو داود واسناده حسن  
 لان الوليد وثقة ابن حبان ولم يصفه احد وتابعه عليه ثابت  
 البناني عن انس رضي الله عنه اخرجه الطبراني في الكبير من رواية  
 عمر بن ابراهيم العنبري عنه وعمر لا بأس به وزواة الذهلي في  
 الزهريات من طريق الزبيدي عن الزهري عن انس الا ان له

عليه لكنهما غير قط لا حجة كما قال ابن القطان ورواه الترمذي والحاكم  
 من طريق قتادة عن حسان بن بلال عن عامر بن ياسر وهو مطلق  
 قال شيخنا وله شواهد اخرى دون ما ذكرنا في المزية وبمجموع  
 ذلك حكموا على اصل الحديث بالصحة وطريقين منها بمنزلة الاسلم  
 درجة الصحيح ثمان ابن الصراح قد سلك في هذه القسم شبه ما سلكه  
 في الذي قبله حيث بين هناك ان الصحيحين اصح كتبه وان الزيادة  
 عليهما تؤخذ من كذا او اما هنا فبعد ان افاد الكارلدارقطني من  
 التنصيص عليه في مسنده وان الترمذي هو المنزه به والمكثر من  
 ذكره في جامعه مع وقوعه في كلام من قبله كشيخه البخاري الذي  
 كانه كما قال شيخنا اقتفي فيه شيخه ابن المديني لوقوعه في كلامه  
 ايضا **قال ومن منحنه** يكسر المعجمة منعلة من الظن بمعنى العلم  
 اي معدن وموضع **الحسن** سوى ما ذكره **جميع** الامام الحافظ المحقق الفقيه  
 التالفي لصاحب **الصحيحين** والقول فيه انه ابن له الحديث كما بين  
 له / ورواه عليه السلام الحديث **داود سليمان بن الاشعث السجستاني**  
 في الوفيات **اي في كتابه السنن** الشريف الذي صرح حجة الاسلام  
 الغزالي باللقا المجتهد به في الاحاديث وقال الترمذي في خطبة شرحه  
 انه ينبغي المشتغل بالفقه والغير الاعتناء به ومعرفة المعرفة  
 النامة فان معظم احاديث الاحكام التي يحتاج بها فيه مع سهولة  
 تناوله وتلخيص احاديثه وبراعة مصنفه واعتنايه بتفهمه به  
 الى غير ذلك من الشا على الكتاب ومولفه **فانه قال** ما معناه **ذكرت فيه**  
**اي في كتاب السنن** **ما صحيح وقارب** **الصحيح** **او يحكيه** اي يشبهه  
 اذ لفظه فيما روينا في تاريخ الخطيب من طريق ابن داسمة  
 عنه ذكرت الصحيح وما يشبهه ويقاربه واهنا للتقسيم



اول غير من انواع العطف المقتضى للمفايدة ولا شك فيها هنا فكا  
يشبه الشيء وما يقاربه ليس به ولذا قيل ان الذي يشبهه هو  
الحسن والذي يقاربه الصالح ولزم منه جعل الصالح قسما اخر  
وقول يعقوب بن شيبة اسناد وسط ليس بالثبوت ولا بالساقط  
هو صالح قد يساعده وقال ابو داود ايضا في رويناه في رسالته في وصف  
السنن ما معناه **وما كان في كتابي من حديث به وهن** وفي نسخة هو  
من الرسالة وهي **شد به** فقد **قلت** اي بدئت وهنه او وهاه  
وقال في موضع اخر منها واذا كان فيه حديث منكر يدينه وانه منكر  
وليس على نحوه في الباب غيره وتردد شيخني رحمه الله في محل هذا البيان  
اهو عفت كل حديث على حدته ولو تكرر ذلك الاستناد بعينه مثلا  
او يكتفي بالكلام على وهن اسناد مثلا فاذ اعاد لم يبينه اكتفا بما  
تقدم من كون كاته قد يدينه وقال هذا الثاني اقرب عندي قلت  
على انه لا مانع من ان يكون مسكونه هنا لوجود متابع او يشاهد  
او لكون المسكون عنه في الفضائل وذلك في الاحكام والشيخنا وقد  
يقع البيان في بعض النسخ دون بعض ولا سيما رواية ابي الحسن  
ابن العبد فان فيه من كلام ابي داود شيئا زائدا على رواية اللؤلؤي  
وسيقه ابن كثير فقال الروايات عن ابي داود ككتاب به كثيرة جدا  
ويوجد في بعض من الكلام بل والا حاد يث ما ليس في الاخرى قال  
ولا في عبيد الاجري عنه سيلة في الجرح والتعديل والتصحيح  
والنقل كتاب مفيد ومن ذلك احاديث ورجال قد ذكرها في سننه  
ثم نردو هذا المراد بالبيان في سننه فقط او مطلقا وقال انه مما  
ينبغي التنبيه عليه والتيفظ له انتهى والظاهر الاول ولكن  
يتعين ملاحظة ما وقع في غيرها مصرح فيه بالضعف الشديد

مما

مما سكت عليه في السنن لا مطلق الضعف وكذا ينبغي عدم المبادرة  
لنسبة السكوت الا بعد جمع الروايات واعتماد ما تفقت عليه لما تقدم  
وقد صرح ابن الصلاح بما يتبعه فيه اللؤلؤي بذلك في نسخ الترمذي حيث  
قد اختلفا في التخصيص والتصحيح ثم قال ابو داود **وجبت له**  
اي شديد فيه ولم اذكر فيه شيئا **هو صالح** وفي لفظ اوردته ابن  
كثير مرضا ففوض حسن **خرجه** وبعضه اصح من بعض قال ابن الصلاح  
**فعلى هذا ما وجدناه مذكورا به** اي بالكتاب **وليس** عند واحد  
من الشيخين ولا غيرها من يميز بين الصحيح والحسن **وسكت**  
اي ابو داود عليه **فقو عنده** اي ابي داود **له الحسن ثبت** وقد  
يكون في ذلك ما ليس بحسن عند غيره ولا مندرج تحت وفيما حققنا  
ضبط الحسن به على ما سبق لاسيما ومذهب ابي داود يحنك الضيف  
اذا لم يكن في الباب غيره كما سيأتي انتهى ويتايد لسميته حسنا  
بالرواية المحكية لابن كثير لكن المعتمد اللفظ الاول **ولذلك** اعترض  
المحافظ المتقن الثقة المصنف ابو عبيد الله وقيل ابو بكر **ابن**  
بضم الراء وقع المعجمة هو محمد بن عمر بن محمد بن عمر بن محمد  
ابن ادريس السبيعي الاندلسي المالكي المتوفى بسنة اثنين  
وعشرين وسبع مائة يفاس عن حمس وسنين على ابن الصلاح  
حيث **قال** فيما حكاه عنه ابن سيد الناس في شرح الترمذي  
وحسنه **وهو صحيح** ليس يلزم ان يستفاد من كون الحديث لم ينس  
عليه ابو داود بضعف ولا نضر عليه غيره بصحة الحديث عند  
حسن بل **قد يبلغ الصحة عند مخرجه** اي ابي داود وان لم  
يكن عند غيره كذلك وليسير اليه قول المنذري في خطبة الغيب  
وكل حديث عزوته الى ابي داود وسكت عليه فهو كما ذكر ابو



داود لا ينزل عن درجة الحسن وقد يكون على شرط الشيخين انتهى  
فانه لا يمنع وجود الصحيح فيه وقال النووي في آخر الفصول التي  
باولاد كاره ما رواه ابوداود في سننه ولم يذكر ضعفه ففوعنده  
صحيح او حسن وليس بعده ما سياتي من ان افعل في قوله اصح  
من بعض يقتضي المشارة غالباً في المسكوت عليه اما صحيح او  
اصح الا ان الواقع خلافه ولا مانع من استعمال اصح بالمعنى اللغوي  
بل قد استعمله كذا في غير واحد منهم الترمذي فانه يورد الحديث  
جمله الضعيف ثم من جهة غيره ويقول عفي الحديث انه اصح  
من فلان الضعيف وحينئذ الى داود يقتضيه لما في المسكوت عليه  
من الضعيف بالاستقراء وكذا هو واضح من حصره التبيين في الوتر  
الشديد اذ مفهومه ان غير الشديد لا يبينه وجبته فالصلاحيه  
في كلامه اعم من ان تكون للاحتجاج او للاستنباط فصار نقلي الى الصفة  
ثم الى الحسن ففوبالمعنى الاول وما عداها فهو بالمعنى الثاني  
وما قصص عن ذلك ففوالذي فيه وهن شديد وقد التزم به  
وقد تكون الصلاحيه على ظاهرها في الاحتجاج ولا ينافيه وجود  
الضعيف لانه كما سياتي يخرج الضعيف اذا لم يجد في الباب غيره  
وهو اقوي عنده من راوي الرجال ولذلك قال ابن عبد البر  
ان كل ما سكت عليه فهو صحيح عنده لاسيما ان لم يكن في الباب  
غيره على ان قول ابن الصلاح وقد يكون في ذلك ما ليس بحسن  
عند غيره ما يومي اليه التنبية لما اشار اليه ابن رشيد كما بينه  
عليه ابن سيد الناس لانه يجوز ان يخالف حكمه حكم غيره  
في طرف فكذا تلك يجوزات مخالفة في طرف اخر وفيه نظر  
لا استدلاله نوص ما قدره وبالحجة فالمسكوت عنه احسن

مع ما هو في الصحيحين او على شرط الصحة او حسن لذاته او  
مع الاعتناء وهما كثير في كتابه جدا ومنه ما هو ضعيف لكنه من  
رواية من لم يحج على تركه وقد قال النووي رحمه الله الحق ان ما وجدناه  
ما لم يبينه ولم ينص على صحته او حسنه احد من يعتمدون حسن وان  
نصر على ضعفه من يعتمد او راى العارف في سنده ما يقتضي الضعف  
ولا جابر له حكم يصفقه بضعفه ولم يلتفت الى سكوته انتهى وما اشهر  
به كلامه من التفرقة بين الضعيف وغيره فيه نظراً والتحقيق التمييز  
لن له اهلية للنظر ورد المسكوت الى ما يليق بحاله من صحة وحسن  
وغيرها كما هو المعتمد ورجحه هو في بابيه وان كان رحمه الله قد اقر في  
مختصره ابن الصلاح على دعواه هذا المتعرب التي تقرب من صيغة  
المتقدم في مستدرك الحاكم وغيره مما الجاه اليها مذهبه ومن لم يكن  
ذا تمييز فالاحوط ان يقول في المسكوت عليه صالح كما هي عبارته مختصراً  
وقد سلكه جماعة وكذا **الامام** الحافظ الثقة الى الفتح فتح الدين  
محمد بن محمد بن احمد بن سيد الناس **اليميني** يفتح التختانية والميم  
حسبها اقتصر عليه ابن نقطة وغيره من الحفاظ وبضم الميم ايضاً  
كما ضبطه النووي الاندلسي الاصل القاهري الشافعي مولف  
السيرة النبوية وغيرها المتوفى في شعبان سنة اربع وثلاثين وسبعمائة  
عن ثلاث وستين سنة والمدفون بالقرافة في القطعة التي شرحتها  
من الترمذي اعتراض اخر على ابن الصلاح فانه قال لم ير سمع ابوداود  
شيئاً بالحسن **انما قول ابى داود** يعني المافى وهو ذكر في الصحيح وما  
يشبهه اي في الصحة وما يقاربه اي فيها ايضاً كما دل على ذلك  
قوله ان بعضها اصح من بعض فانه يشير الى القدر المشترك بينها  
لما يقتضيه صيغة افعل في الاكثر **يجلي مستلماً** اي يشبه قول



قول مسلم صاحب الصحيح **حيث يقول** اي مسلم في صحيحه **جملة**  
**الصحيح لا توجد عند الامام مالك والنبلة** كشعبة وسفيان الثوري  
**فاحتاج** اي مسلم ان ينزل في الاستناد عن حديث اهل الطبقة العليا  
 في الضبط والاتقان **الي** حديث **يزيد بن ابي زياد** و**نحوه** كيث  
 ابن ابي سليم وعطاء بن السائب ممن يليهم في ذلك **وان يكن ذو**  
 اي صاحب السبق في الحفظ والاتقان وهو مالك مثلاً **فقد فاتته**  
**فقد ادرك** اي لحق المسوق السابق في الجملة **باسم** العدالة به  
 والصدق ويجوز ان يكون الضمير في فاته لمسلم ويكون المعنى وان  
 يكن قد فات مسلماً وجوده لا يستغني عنه من حديث ذي السابق  
 اما لكونه لم يسمعه هو او ذاك السابق فقد ادرك اي بلغ مقصوده  
 من حديث من يشترك معه في الجملة وجيئ به فغنى كلام مسلم  
 وابي داود واحد ولا فرق بين الطريقين غير ان مسلماً شرط  
 الصحيح فاجتنب حديث الطبقة الثالثة وهو الضعيف  
 الراهي والى بالفهمين الآخرين وابي داود لم يفتي طه فذكر  
 ما تشدد وهدنه عنده والتزم به **فقط** **قضي** ابن الصلاح  
**على كتاب مسلم بما قضي به عليه** اي على كتاب ابي داود وكتابه  
**بالحكم المذكور** قال بعض المتأخرين وهو تفقيد متجدد ورده شيخنا  
 بقوله بل هو تفقيد واه حدا لا يساوي سماعه وهو كذا لك لتصنيفه  
 احد اثنين وقوع غير الصحيح في مسلم او تصحيح كل ما سكت عليه  
 ابو داود وقد بين رده السارح بان مسلماً شرط الصحيح فليس لنا  
 ان نحكم على حديث في كتابه بانه حسن وابي داود انما قال ما سكت  
 عليه فهو صالح والصالح يجوز ان يكون صحيحاً ويجوز ان يكون حسناً  
 فالاحتياط ان يحكم عليه بالحسن ويجوز اجاب عن اعتراض ابن

رشيد

رشيد المافى وسبقه شيخه العلوي فاجاب بما هو ائتمن من هذا  
 وعيارته هذا الذي قاله يعني ابن سيد الناس ضعيف وقول ابن  
 الصلاح اقوي لان درجات الصحيح اذا تفاوتت فلا يعني بالحسن لا  
 الدرجة الدنيا منها والدرجة الدنيا منها لم يخرج منها مسلم شيئاً في  
 الاصول انما يخرجها في المتابعات والشواهد وارتضاة شيخنا وقال  
 انه لو كان يخرج جميع اهل القسم الثاني بل وفي المتابعات لكان كتابه  
 اصناف ما هو عليه الانداز مع كونه لم يورد لعطاء بن السائب الا في  
 المتابعات وكونه من المكثرين ليس له عنده سوى مواضع يسيرة  
 وكذا ليس لابن اسحق عنده في المتابعات الاستثانة او سبعة وهو  
 من مجوز الحديث ولم يخرج لثبث ابن ابي سليم ولا يزيد بن ابي  
 زياد ولا لحياد بن سعيد الا مقروناً وهذا بخلاف ابي داود  
 فانه يخرج احاديث هو في الاصول يحتجها ولا يجلد اذا اختلف  
 كتابه عن شرط الصحة وبالجملة فتخرج مسلم لاهول انتقائهم  
 ابي داود **البغوي** نسبة لبلده من بلاد خراسان بن مرو  
 وهواه يقال له ابي وهو الامام الفقيه المفسر الحافظ الملقب بحبي  
 السنة ابو محمد ركن الدين الحسين بن مسعود ويعرف بابن  
 الفر الكونما صنعة ابيه مصنف معالم التنزيل في التفسير وشرح  
 السنة والمصابيح في الحديث والتفديب في الفقه وكان سيد  
 زاهد اقا نفايا لم الحيز وحده فليم في ذلك قصار ياكله بالزيت  
 مات بمرو الروزي في شوال سنة ست عشرة وخمسمائة وقد اشرف  
 على السبعين فلما ورد فن عند شيخه القاضي حسين **اد قسم** كتابه  
**المصاحف** في اربعة اجزاء مصباح وهو السراج **الي المصباح**  
**والحسان** **جا** اي صابر الي **ان** المصباح ما رواه الشيخان



في صحيحهما **والحسن ما روي** اي ابوداود والنسائي وغيرهما  
من الائمة كالنسائي والدارمي وابن ماجه **في السنن** من تصانيفهم  
مما يتضمن مساعدة ابن الصلاح لاستلزامه تحسين المسكوت عليه  
عند ابوداود **روى عليه** فقال النووي انه ليس بصواب وسبقه  
ابن الصلاح فقال انه اصطلاح لا يعرف وليس الحسن عند اهل  
الحديث عبارة عن ذلك **ادها** اي يكتب السنن المشار اليها  
**غير الحسن** من الصحيح والضعيف فقد كان **ابوداود** يتبع من  
حديثه **اقوي ما وجد** بالمتالمفول كما رأيت بخط الناظم  
ويجوز بناؤه للفاعل وهو اظهر في المعنى وان كان الاول السبب  
**يرويه** ويروي الحديث اي من سواه حفظ راويه وتحذرك  
كالمجهول عينا او حالا لا مطلق الضعف الذي يشمل ما كان راويه  
متما بالكلية **حيث لا يجد في الباب** حديثا غيره **فذاك** اي الحديث  
الضعيف **عنده من رأي** اي من جميع ارا الرجال **اقوي كما قاله**  
اي كونه يخرج الضعيف ويقدمه على ارا الحفاظ اكايد  
هذه الصناعة من جاب وجال ولقي الاعلام والرجال وشرق  
وغرب وبعد وفرب ابوعبدالله **ابن منلة** وهو محمد بن اسحق  
ابن محمد بن يحيى العدي الاصبهاني ومنده لقب لوالده يحيى  
واسمه فيما يقال ابراهيم ابن الوليد مات في سلخ ذي القعدة  
سنة خمس وتسعين وثلاثمائة عن نحو اربع وثمانين سنة  
قال البردوي كان الجزيقين في امله وانما دخلت الشهرة في نقله والري  
محتمل بامله في كل وصف في الخصوص فكان الاحتمال في الرأي  
اصلا وفي الحديث عارضا ابوداود تابع في ذلك شيخه الامام  
احمد فقد روي من طريق عبد الله بن احمد بالاستناد الصحيح اليه

قال سمعت ابى يقول لا تكاد ترى احدا ينظر في الرأي الا وفي  
قلبه دغل والحديث الضعيف احب الي من الرأي قال نسائه عن الزيلعي  
يكون يبذل لا يجد فيها الا صاحب حديث لا يذري صحيحه من  
سقيم وصاحب رأي فن يمال قال بسال صاحب الحديث ولا  
يسال صاحب الرأي ونحوه ما للدارمي عن الشعبي انه قال ما حدثك  
هو لا عن النبي صلى الله عليه وسلم فخذ به وما قالوه براهيم قالته في الخلل  
وليفوي في شرح السنة عنه انما الرأي بمنزلة الميتة اذا انظر  
اليها اكثرنا وكذا انقل ابن المنذر ان احمد كان يحج بعروين  
شعب عن ابيه عن جده اذا لم يكن في الباب غيره وفي رواية عنه  
انه قال لا يذنه لو اردت ان اقتصر على ما صح عندي لم ارو من هذا  
المستد الا الشئ بعد الشئ ولكنك يا بني تعرف طريقتي  
في الحديث اني لا اخالف ما يصف الا اذا كان في الباب شئ  
يدفعه وذكر ابن الجوزي في الموضوعات انه كان يقدم الضعيف  
على القياس بل حكى الطوفي عن التقي بن تميم انه قال اعتبرت  
مسند احمد فوجدته موافقا للشرط اي داود انتهى ونحو  
ما حكى عن احمد ما سألني في المرسل حكاية عن ماوردي مما  
نسبه لقول الشافعي في الحديث ان المرسل يجزى به اذا لم يوجد  
دلالة سواء وزعم ابن خزيمة ان جميع الحنفية على ان مذهب امامهم  
ايضا ان ضعيف الحديث اولي عنده من الرأي والقياس على  
ان بعضهم كما حكاه المؤلف في اثناس تقبل روايته وترد  
من التلث حمل قول ابن منده على انه اريد بالضعيف ههنا  
الحديث الحسن وهو بعد وكلاما في داود في رسالته  
التي وصف فيها كتابه الي اهل مكة مشعر بخلافه فانه



قال بالتقارن اذكر لكم الاحاديث التي في كتاب السنن اهي صح  
ما عرفت في الباب فاعلموا انه كذلك كله الا ان يكون قد  
روي من وجهين صحيحين واحدهما اقدم اسنادا والاخر  
صاحبه قدم في الحفظ فز ما كتبت ذلك اي الذي هو اقدم اسنادا  
ولا اري في كتابي من هذه عشرة احاديث ولم اكتب في الباب الا حديثا  
او حديثين وان كان في الباب احاديث صحيحا فانها تكثر وانما  
اردت قرب متفقته فاذا اعدت الحديث في الباب من وجهين وثلاثة  
فانما هو من زيادة كلام فيه وربما يكون فيه كلمة زائدة على الاحاديث  
وربما اختصرت الحديث الطويل لا في لو كتبه بطوله لم يعلم بعض  
من يسمعه المراد منه ولا يفهم موضع الفقه منه فانخصرت له ذلك  
الي ان قال وليس في كتاب السنن الذي صنفته عن رجل متروك  
الحديث شي واذا كان فيه حديث منكر بينته انه منكر  
وليس على نحوه في الباب غيره قال وقد الفتة نسقا على ما صح  
عندي فان ذكر لك عن النبي صلى الله عليه وسلم سنة ليس فيها خرجية  
فاعلم انه حديث واهي الا ان يكون في كتابي من طريق اخر  
فاني لم اخرج الطرف لانه يكثر على المتعلم ولا اعلم احدا جمع على  
الاستقصاء عني الى اخر الرسالة وقد روينا انه عرض سنة  
عاشيخه احمد فاستحسنه وكن افيها حكمي ان منده ايضا ما سمعه  
بمصر من محمد بن سعد البا وروي كان الخافط ابو عبد الرحمن  
النسائي صاحب السنن والاي في الوفيات لا يقتصر في التخرج  
على المتفق على قولهم بل يخرج حديث من لم يجمعوا الي  
ايمة الحديث عليه تركه اي على تركه حتى انه يخرج للجهولتين  
حالا وعينا للاختلاف فيهم كما سباني وهو كما زاده الناظم **منه**

**منه** يعني ان لم يرد اجماع خاص كما قررته شيخنا حيث قال  
ان كل طبقة من نقاد الرجال لا تخلو من منسدد ومتوسط ومن  
الاولي شعبة والثوري وشعبة اشدهما ومن الثانية يحيى  
القطان وابن مهدي ويحيى اشدهما ومن الثالثة ابن معين واحمد  
وابن معين اشدهما ومن الرابعة ابو حاتم والبخاري وابو حاتم  
اشدهما فقال النسائي لا يترك الرجل عندي حتى يجمع الجميع  
على تركه فاما اذا وثقه ابن مهدي وشفقه القطان مثلا فانه  
لا يترك لما عرف من تشديد يحيى ومن هو مثله في النقد وجنبه  
فقول ابن منده وكذلك ابو داود ياخذ ما خذ النسائي يعني  
في عدم التقيد بالثقة والتخريج لمن ضعف في الجلة وان اختلف  
صنيعهما وقلنا المنذري في مختصر السنن له حكاية عن ابن  
منده ان شرط اي داود والنسائي اخراج حديث قوم لم يجمع على  
تركهم اذ اصح الحديث بانصال الاسناد من غير قطع ولا ارسال  
محمول على هذا والا فكم من رجل اخرج له ابو داود والترمذي  
يحبب النسائي اخراج حديثه بل يحبب النسائي اخراج حديث  
جماعة من رجال الشيخين حتى قال بعض الحفاظ ان شرطه في  
الرجال اشد من شرطهما على انه قد انتصر التاج التبريزي للفقوي  
وقال انه لا مشاحة في الاصطلاح بل تخطئة المرقى اصطلاحه لغيره  
عن الصواب والفقوي قد صرح في ابتدا كتابه بقوله اعني بهن  
بالصحيح كذا وبالحسن كذا او ما قال اراد المحدثون بما كن افلا  
يرد عليه شي مما ذكره خصوصا وقد قال وما كان فيها من ضيف  
او غريب اشرف اليه واعرضت عما كان منكرا او موضوعا وايد  
شيخنا يحكمه في قسم الحساب بصحة بعض احاديثه تارة اما



نقلنا عن الترمذي او غيره وضعفه اخري بحسب ما يظهر له  
من ذلك اذ لو اراد بالحسن الاصطلاح العام ما نوعه ولا تضر  
المنافسة له في ذكره ما يكون منكر بعد التزامه الاعراض عنه  
كقوله في باب السلام من الارب وروي عن جابر عن النبي  
صلى الله عليه وسلم السلام قبل الكلام وهذا منكر ولا تصح  
بالصحة والتكارة في بعض ما اطلق عليه الحسن كما لا يضره  
حكاية تنصيص الترمذي في بعضها بالصحة احيا نا ولا ادخاله في الفصل  
الاول المسمى بالصحيح عدة روايات ليست في الصحيحين ولا في  
احدهما مع التزامه الاقتصار عليهما لان ذلك يكون لامر خارجي  
يرجع الى الذهول ونحوه بل احسن من هذا في العذر بالنسبة  
الي الاخير فقط انه يذكر اصل الحديث منها او من احدهما ثم يتبع ذلك  
باختلاف لفظه ولو بزيادة في نفس ذلك الخبر يكون بعض من خرج  
السنن او ردها فيشير هو اليها كما في الفائدة واما بالنسبة لذكره  
بعض المناكير مع التزامه نزها فيحمل على الصحيح ما لم يبينه **ومن**  
**عليها** اي السنن كلها او بعضها **اطلق** **الصحيح** كالحاكم والخطيب  
حيث اطلق الصحة على الترمذي وابن منده وابن السكن على كتابي  
ابي داود والنسائي والحاكم على ابي داود وجماعة منهم ابو علي  
البيسر بوري وابو احمد بن غدي والد ارقطني والخطيب علي  
كتاب النسائي حتى شذ بعض المغاربة ففضله على كتاب البخاري  
كما قد منه في اصح كتب الحديث مع رده بل ذكر الحافظ ابو  
طاهر السلفي اتفاق علماء المشرق على صحة الكتب الخمسة **فقد**  
**اتي** **نساها** **لما** **مرحبا** لان فيها ما صرحوا بكونه ضعيفا او  
منكرا او نحو ذلك من اوصاف الضعيف قال ابن الصلاح وقد

فصرح ابو داود فيما قد مناه بانقسام ما في كتابه الى صحيح  
وغیره والترمذي فصرح فيما في كتابه بالتمييز بين الصحيح  
والحسن واما حمل ابن سيد الناس في شرحه للترمذي قول  
السلفي على ما لم يقع التصريح فيه من مخرجها وغيره بالضعف حد  
فيقتضي كما قال السارح في الكبير ان ما كان في الكتب  
الخمسة مسكوتا عنه ولم يصرح بضعفه ان يكون صحيحا وليس  
هذا الاطلاق صحيحا بل في كتب السنن احاديث لم تنكلم فيها  
الترمذي او ابو داود ولم يخرجه عنهم كلاما ومع ذلك في تنقيح  
واحسن من هذا قول النووي مراد السلفي ان معظم الكتب  
الثلاثة يحتاج به اي صالح لان يحتاج به ليلاد رعا اطلاق عبارة  
المستوخ او المرجوح عند المعارضه ويجوز ان يقال انه لهم  
يعتبر الضعيف الذي في القلته بالنسبة الى النوعين وبالجملة  
فكتاب النسائي اقلها بعد الصحيحين حديثا ضعيفا وله ذلك قال  
ابن رشيده انه ادرع الكتب المصنفة في السنة تصنيفا واحدا  
نزيها وهو جامع بين طريقتي البخاري ومسلم مع خط كبير من  
بيانات العلل بل قال بعض المكين من شيوخ ابن الاحمر انه  
اشرف المصنفات كلها وما وضع في الاسلام مثله انتي ويقاربه  
كتاب ابي داود بل قال الخطابي انه لم يصنف في علم الدين مثله  
وهو احسن رصفا واكثر فقه من الصحيحين ويقاربه كتاب  
الترمذي بل كان ابو اسما عيل الهروي يقول هو عندى انفع  
من كتاب البخاري ومسلم لانها لا يقف على الفائدة منها الا المتبحر  
العالم وهو يصل الى الفائدة منه كل احد من الناس واما كتاب  
ابن ماجه فانه تفرد باحاديث عن رجال متهمين بالكذب



وسيرة الاحاديث مما حكم عليها بالبطلان او السقوط او النكارة  
حتى كان العلوي يقول ينبغي ان يكون كتاب الدارمي سادسا للخمسة  
بدله كانه قليل الرجال الصنفان دار الاحاديث المنكرة والسادة  
وان كانت فيه احاديث مرسله ومرفوعة فتروم ذلك اولى منه  
على ان بعض العلماء كرز بن السرفسقي ونبغه المجدين الاثيري  
جامع الاصول وكذا غيره جعلوا السادس الموطا ولكن اول  
من اصناف ابن ماجه الى الخمسة ابو الفضل بن طاهر حيث  
ادرجه معها في الاطراف وكذا في شروط الائمة الستة ثم الحافظ  
عبد الغني في كتاب الاكمال في اسماء الرجال الذي هذب الحافظ  
المزي وقد مره على الموطا كثرة زوايده على الخمسة بخلاف الموطا  
**وروي** اي كتب السنن الماصي ذكرها بل وما جرى مجراها فضلا  
عن الصحيحين وشمل غيرها من الصحاح كما لا ين الصلاح  
في ذلك كله **في رتبة** اي رتبة الاحتجاج الذي هو اصل بقية  
اليوبي **ما يتعلق بالسنة** التي موضوعها جعل حديثه  
صحا في جملة من غير تقييد بالاحتجاج به فهذا السبب **بدعي**  
الحديث الذي فيها الدعوة **الجمل** بفتح الجيم والفاء مقصورة  
اي العامة للمحتاج به وغيره وهو استعارة يقال دعا فلان  
الجمل اذا عم بدعوته ولم يخص قوما دون قوم والنقري  
ورنه ايضا هي الخاصة وكانت الركوب لاجل هذا المايورد  
في تلك الاقسام واستخراج الحاجة منها اليسر وان تجلت  
مرتبة هذه بجلالة مولفها وتقدم تاريخ من ساسميه  
منهم لاسيما وقد نزل نقل البيهقي في المدخل عن شيخه الحاكم  
الفرق بين التصنيف على الابواب والنزاجم فقال ان تراجم

بذكر

بذكر فيها ما روي الصحابي عن النبي صلى الله عليه وسلم فيقول  
المصنف ذكر ما روي عن ابي بكر الصديق عن النبي صلى الله عليه  
عليه وسلم ثم يترجم على ذلك المسند فيقول ذكر ما روي فيس بن ابي  
حازم عن ابي بكر فيورد جميع ما وقع له من ذلك صحيحا كان او  
سقيما واما الابواب فان مصنفها يقول كتاب الطهارة مثلا فانه  
يقول ذكرنا ما صح عن النبي صلى الله عليه وسلم في ابواب الطهارة  
ثم يوردها انتهى والمسانيد كثيرة **سنة** الحافظ الثقة  
ابي داود سليمان بن داود بن الجارود القرشي الفارسي لاصل  
البصري **الطهارة** نسبة الى الطهارة التي تجعل على العايم مات  
بالعرة في ربيع اول سنة اربع وثلاث ومائتين عن نحو سبعين  
سنة وهذا المسند يسير بالنسبة لما كان عنده فقد كان يحفظ  
اربعين الف حديث والسبب في ذلك عدم تصنيفه هو له  
انما توفي جمعه بعض حفاظ الاصحابين من حديث يونس بن  
حبيب الراوي عنه ومسند ابي محمد عبد الله بن موسى العسلي  
الكوفي وابي بكر الحبيدي وابي الحسن مسدد بن مسرور و  
ابي بكر بن شيبه وابي يعقوب اسحق بن ابراهيم بن راهويه  
**والامام** المجل **احمد** الا في ذكره في الوفيات وابن ابي عمير العدي  
وابي جعفر احمد بن منيع وابي محمد عبد بن حمد التمشي وغيرهم  
من عاصريهم او كان بعد قهر **كن** **عده** اي ابن الصلاح  
في علومه **لله** **الرحمن** اي المسند الدارمي نسبة الى دارم  
ابن مالك بطر كبير من تميم وهو الحافظ ابو محمد عبد الله بن  
عبد الرحمن بن الفضل التميمي السمرقندي توفي في يوم  
الثروية ودفن في يوم عرفة سنة خمس وخمسين ومائتين



ومولده سنة احدى وثمانين في المسانيد عليه فانه على  
الابواب كما علم ما قدمته قريبا على انه يحتمل على بعد ان يكون  
اراد مسنده الذي ذكره الخطيب في تصانيفه فانه قال انه  
صنف المسند والنفير والجامع وكذا انتقد بعضهم على ابن الصلاح  
كما قرأته بخط الشارح تفصيل كتب السنن على مسند احمد الذي  
هو اكبر هذه المسانيد بل مطلقا واحسنها سبيبا كما يكتون  
لم يدخل فيه الا ما يحتاج به كما دل عليه عدم استيعاب ما عنده من  
احاديث الصحابة فيه وانما انتقاه من اكثر من سبعمائة الف  
وخمسين الف حديث وقال ما اختلف المسلمون فيه من حديث  
رسول الله صلى الله عليه وسلم فارجعوا اليه فان وجدتموه فيه  
والا فليس بحجة بل بالبع بعضهم فاطلق عليه الصحة والحق ان  
فيه احاديث كثيرة ضعيفة وبعضها اشد في القصف من بعض حتى  
ان ابن الجوزي ادخل كثيرا منها في موضوعاته ولكن قد تفقته  
في بعضها الشارح وفي سايرها او خلها شيئا وخفق كما سمعته  
منه في الرضع عن جميع احاديثه وانه احسن انتقا وخبر من  
الكتب التي لم يلتزم الصحة في جميعها قال وليس وليست الاحاديث  
الزائدة فيه عام في الصحيحين بالخرصه من الاحاديث الزائدة  
في سنن ابى داود والترمذي عليه ما وجدته اقرنت الان حجة بما  
قدمته ويمكن ان يقال انما في كلام ابن الصلاح بالنظر لادراج  
للصحيحين ونحوهما في كتب الابواب وبالحجة فسيلا من اراد  
الاحتجاج بحديث من السنن لا سيما ابن ماجه ومصنف  
ابى شيبة وعبد الرزاق مما الامر بها اشدا وحديث من  
المسانيد واحد اذ جميع ذلك لم يشترط من جمعه الصحة ولا

الحسن

الحسن خاصة وهذا المحتج ان كان مناهلا لمعرفة الصحيح من غيره  
فليس له ان يحتج بحديث من السنن من غير ان ينظر في اتصال  
استاده وحال روايته كما انه ليس له ان يحتج بحديث من المسانيد  
حتى يحيط علما بذلك وان كان غير مناهل لذكر ذلك فسيلا  
ان ينظر في الحديث فان وجد احدا من الائمة صححه او حسنه  
قله ان يقلده وان لم يجد ذلك فلا يقدم على الاحتجاج به فيكون  
الحاجب ليل فلهذا يحتج بالباطل وهو لا يشعر ولما انتهى الكلام على  
كل من القسمين بانقراده ناسبها ارد افها بمسليتين متعلقتين هما  
ولهذا اقال ابن الصلاح رحمه الله **والحكم** الصادر من المحدث **الاحكام**  
**بالصحة** هذه الاسناد صحيح **وبالحسن** هذه الاسناد حسن **وبالاحكام**  
**الحكم** منه بذلك **المتن** هذه احديث صحيح او حسن كما **لا** احسبا  
اقتضاه تصريحهم بانه لا تلازم بين الاسناد والمتن او قد يصح  
السند او يحسن الاستماع بشرطه من الاتصال والعدالة  
والضبط وان المتن لشدة وذاو علة ولا يجد في عدم التلازم ما تقدم  
من ان قوطهم هذا حديث صحيح مراده به اتصال مسنده مع ساير  
الاوصاف الظاهر لا قطع لعدم استلزامه الحكم لكل فرد من سائده  
داك الحديث وعلى كل حال فالنتيجه بالاستناد ليس صريحا في صحة المتن  
ولا ضعفه بل هو على الاحتمال ان صدر من لم يطرده عمل فيه او  
اطرد فيما لم يطرده صحة متنه ولذلك كان من خط الرتبة عن  
الحكم للحديث **واقبله** اي الحكم للاسناد بالصحة والحسن في  
المتن ايضا **ان اطلقه** اي الحكم للاسناد بواحد منهما من **المتن**  
اي من عرف بالحداد عدم التفرقة بين اللفظين خصوصا ان  
كان في مقام الاحتجاج والاستدلال الذي يظهر انه الحامل لابى الصلاح



على التفرقة فانه قال غير ان المصنف المعتمد منهم الى اخره فكان خص  
الأول من لم يصنف من نقل عنه الكلام على الأخاديت اجابة  
لمن سألوه او صنفه على الابواب بل على المشيخات والمعاجم وما  
استنبه ذلك مما ينقل منها ولا مانع من هذه الجمل فقد قيل بنحوه في  
الغزو والاصل المستخرجات مما ينقل منها يدرك مقابلته عليه حيث  
فرق بين التصنيف على الابواب وغيرها ولم يرد ابن الصلاح التفرقة  
بين المعتمد وغيره اذ غير المعتمد يعتمد العمل الا ان يقال الكلام  
دون غير ان بعضهم اشتد اعتمادا وقد يعبر عن الغاية في العمدة  
بالجهد **في ذلك حيث ينبغي** اي الحكم للاسناد **بضعف يتفق**  
به المتن اما نقله عن غيره او بنقله هو ونظره اذ الظاهر من  
هذا الامام المصنف كما قاله ابن الصلاح الحكم له بانه صحيح في  
نفسه اي في نفس المتن لان عدم العلة والقارح هو الامر والظاهر  
اي في هذا المتن خاصة نظرا الى ان هذا الامام المصنف اما  
اطلق بعد الفحص عن انتفاذ ذلك والا فلو كان عدم العلة  
والقارح هو الاصل مطلقا ما اشترط عدمه في الصحيح ويليحق  
بذلك الحكم للاسناد بالضعف اذ قد يضعف لسو حفظ وانقطاع  
وخوها وللمتن طريق اخر صحيح او حسن كما سيأتي اول التبيين في  
الثالثة للمقلوب ولكن المحدث المعتمد لو لم يهضم عن انتفا المتابع  
والشواهد ما اطلق ثم انه مع تقرر قد يدعي ارجحية ما نص فيه  
على المتن لما علم من الفرق بين ما الدلالة عليه بالجملة والنص  
على ما هو بالظهور والذروم وما يشهد لعدم التلازم ما رواه  
النسائي من حديث ابي بكر بن خالد عن محمد بن فضال عن يحيى  
ابن سعيد عن ابي سامة عن ابي هريرة رفعه يستخرج وان في

السجود

السجود بركة وقال هذا حديث منكرو اسناده واحسب الفلظ  
من محمد بن فضيل ولذا اوردته الحاكم في مستدركه غير حديث  
يحكم على اسناده بالصحة وعلى المتن بالوثوق العلة او شدوده الى  
غيرهما من المتقدمين وكذا من المتأخرين كالنزي حيث تكرر منه  
الحكم بصلاحيته الاسناد وذكارة المتن وروي الترمذي في فضائل  
القرآن حديثا من طريق خيثمة البصري عن الحسن بن عثمان  
ابن حصين مرفوعا من قول القرآن فليس الله به وقال بعد  
هذا حديث حسن ليس اسناده بذلك وخوفا ما اخرج ابن  
عبد البر في كتاب العلم من حديث معاذ بن جبل رفعه تعلموا العلم  
فان تعلموه الله خشية الحديث بطوله وقال عقبه هو حديث حسن جدا  
ولكن ليس اسناده بقوي **والثانية استشكل الحسن** الواقع جمعه  
في كلام الترمذي كثيرا وغيره كالبخاري **مع الصحة في متن** واحد هذا  
حديث حسن صحيح لما تقرر من ان الحسن قاصر عن الصحيح فغلب الجمع بينهما  
في حديث واحد جمع بين نفي ذلك القصور وثباته ويقال في الجواب  
لا يحلوا ما ان يكون هذا القائل اراد الحسن الاصطلاح او اللغوي  
**فان لفظا يرد** اي فان يرد القائل للفظ لكونه مما فيه بشري المكف  
وتسجيل وتبسيره وغير ذلك مما يميل اليه النفس ولا ياباه القلب  
وهو اللغوي فهو كما قال ابن الصلاح غير مستنكر لارادة وبه يزول  
الاشكال ولكن تفقيه بن دقيق العيد بانه ان اراد بحسن اللفظ  
فقط **فقل صف به** اي بالحسن **الضعيف** ولو بلغ رتبة الوضع يعني  
كما هو قصد الواضعين غالبا وذلك لا بقوله احد من اهل الحديث  
اذ جروا على اصطلاحهم بل صرح البلقيني بانه لا يحقل اطلاقه في  
الموضوع يعني ولو خرجوا عن اصطلاحهم لانه ربما وقع في ليس وايضا



فحسن لفظ معارض بفتح الهمزة او الضعف لكن اجاب متم وزودة  
بعد الحكم عليه بالصحة الذي هو فرض المسئلة وهو حسن ولذلك نتجه  
شئنا وغيره فيه على انه قد يدعي ان تقييد الترمذي بالاسناد  
حيث قال انما اردنا به حسن اسناده يدفع ارادة حسن اللفظ ولكن  
لا ياتي هذا اذا مشينا على ان تعريفه انما هو لما يقول فيه حسن فقط  
واما قول ابن سبيل الناس في دفع كلام ابن الصلاح حديث النبي صلى الله  
عليه وسلم كله حسن اللفظ بليغ المعاني يعني فلم يخص بالوصف بذلك  
بعضه دون بعض فهو كذلك جزما لكن ما هو في الترهيب ونحوه كمن توطن  
الحساب عذب وما هو في الترهيب والفضائل كالزهد والرقائق ونحو  
ذلك ولا مانع من النص في الثاني ونحوه على الحسن اللغوي ورد بان المطابق  
للوافق في الترمذي غير محصور فيه والافصال عنه كما قال البلقيني ان  
الوصف بذلك ولو كان في الترهيب باعتبار ما فيه من الوعيد والرجز  
بالاساليب البديعة وجيئذ فالاشكال باق **وان يروى ما يختلف**  
**سند** بان يكون الحديث باسنادين احدهما حسن والاخر صحيح  
فيستقيم الجمع بين الوصفين باعتبار تعدد الاسنادين وهذا الجواب  
لابن الصلاح ايضا وقد تفقده ابن رقيق العبد ايضا بانه وان امكن فيما  
روى من غير وجه لا خلافا مخرجه **كيف يمكن ان يحدث فرد**  
**وصف** بذلك كما يقع التصريح به في كلام الترمذي نفسه حيث  
يقول في غير حديث انه حسن صحيح لا يعرفه الا من هذا الوجه او  
لا يعرفه الا من حديث فلان وتبعه في رد هذا الجواب تلميذه  
ابن سبيل الناس قال وايضا فنواراد اي الجمع بين الوصفين واحدا منهما  
بحسن ان ياتي بواو العطف المشتركة فيقر احسن وصحيح لتكون اوضح  
في الجمع بين الطريقين او السند والمثنى **ولاي الفسخ** التقي محمد بن علي

ابن وهب بن مطيع بن ابي الطاعة القشيري المنفلوطي ثم القاهري  
المالكي ثم الشافعي عرف بابن دقيق العبد وهو الحافظ العلامة الشهير  
اعلم ان عصره تفقد الحديث وعلمه وقوة الاستنباط منه ومعرفته  
طرق الاجتهاد مع تقدمه في الزهد والورع والولاية بحيث كان يتكلم  
على الخواطر وناهيك بما ذه القابل ما تكلمت بكلمة ولا فعلت فعلا الا  
اعدت لذلك جوابا بين يدي الله تعالى في التصانيف الكثيرة  
في الفنون واحد من ولي فضايل وفاق في القيام بالحق والصلابة  
في الحكم وعدم المحاباة بل كان ذا انصاف الى احد من اهل الدولة  
بالغ في التشديد والتثبت فاذ سمع ما يكره من عزل نفسه فعل ذلك  
مرارا وهو يعاد وكان يقول ضابط ما يطلب بي مما يجوز شرعا لا تجزبه  
واسم من في القضاء حي مات في صفر سنة اثنين وسبعماية ودفن  
بالقراقة ومولده في شعبان سنة خمس وعشرين وستمائة **في**  
**كتابه الاقتراح** في علوم الحديث الذي نظم الناظم وشرحه بعد ردها  
كما تقدم في الجواب عن الاشكال ما حاصله **ان انفراد الحسن في**  
**سند او متن الحسن فيه واصطلاح** اي الاصطلاح المشترط فيه  
**القصور عن الصحة وان يكن** الحديث صحيح اي وصف مع الحسن بالصحة  
فليس يلتبس جسيده الجمع بين الوصفين بل الحسن حاصل لا محالة  
تعال للصحة وشرح هذا وبيانه ان هاهنا صفات للرواية تقتضي  
قبول الرواية وتلك الصفات درجات بعضها فوق بعض كالتيقظ والحفظ  
والايقان مثلا ووجود الدرجة الدنيا كالصدق مثلا كالتميم وعدم  
التممة بالكلية لا ينافيه وجود ما هو اعلا منه كالحفظ والايقان فاذا  
وجدت الدرجة العليا لم يناف ذلك وجود الدنيا كالحفظ مع الصدق  
فيصح ان يقال في هذا انه حسن باعتبار وجود الصفة الدنيا



وهو الصدق مثلا صحيح باعتبار الصفة العليا وهي الحفظ والاتقان قال  
وعلى هذه **الاصحح حسن لا ينعكس** أي وليس كل حسن صحيحا  
ويتباد الشق الأول بقولهم هذا حديث حسن في الأحاديث هو  
الصحيح كالموجود في كلام المتقدمين وسبقه الموافق فقال  
لم يحضر الترمذي يعني في تعريفه السابق الحسن بصفة تميزه عن الصحيح  
فلا يكون صحيحا إلا وهو غير شاذ ولا يكون صحيحا حتى تكون روايته غير  
منهية بل ثقات قال فظهر من هذا أن الحسن عند صفة لا تخص هذا  
القسم بل قد يشركه فيها الصحيح فكل صحيح عند حسن ولا ينعكس ويشهد  
لهذا أنه لا يكاد يقول في حديث يصححه الأحسن صحيح **وكن قد لا يرد**  
أي ابن سيد الناس ومن وافقه على ذلك كما أشار إليه أول القسم **ما صح من**  
**أحاديث أفراد** أي ليس لها الأسناد واحدة لعدم اشتراط التقدير  
في الصحيح **حيث أشار** كما نرى في الحسن **غير ما أسناد** أي غير أسناد  
فانتفي حينئذ كما قال ابن سير الناصر أن يكون كل صحيح حسنا نعم قوله  
وليس كل حسن صحيحا صحيحا قال شيخنا وهو نقب وارد ووضح  
أنه انتهى لكن قد سلف قول ابن سير الناس نفسه أن الترمذي عرف نوعا  
خاصا من الحسن يعني فإدراكه لا يشترط فيه التقدير كالصحيح حينئذ فالقول  
الذي أشار إليه ابن دقيق العبد بالنسبة إليه مطلق وبالجملة عليه  
يستقيم كلامه وأما إذا كان وجهيا فالاشكال يات هذا مع أن شيخنا  
صرح بأن جواب ابن دقيق العبد أقوى الأجوبة عن هذا الإشكال  
ولكن التحقيق ما قاله أيضا كما سبق بيانه عند تعريف الخطابي أنما  
متباينان ولذا أمشي في توضيح التبعة عاين في الأجوبة إذا لم يحصل  
التفرد وذكر آخر عند التفرد أصله لأن سيد الناس وعبارته ومحصل  
الجواب في الجمع بينهما أن نورد إيماء الحديث في حال ناقلة اقتضي

للمجتمد

للمجتمد أن لا يصفه بأحد الوصفين فيقال فيه حسن باعتبار وصفه  
عند قوم صحيح باعتبار وصفه عند قوم وغاية ما فيه أنه خذ في محله  
حرف التردد لأن حقه أن يقول حسن أو صحيح وهذا كما خذ في حرف  
العطف يعني من الآخر على هذا فاقيل فيه حسن صحيح دون ما قيل فيه  
صحيح لأن الجزم أقوى من التردد وهذا حيث انفرد والافاطات  
الوصفين معا على الحديث يكون باعتبار أسنادين أحدهما صحيح والآخر  
حسن وعلى هذا فاقيل فيه حسن صحيح فوق ما قيل فيه صحيح لأن  
المجزم أقوى من التردد وهذا حيث انفرد فقط إذا كان فردا لأن  
كثرة الطرق تقوية والله أعلم **القسم الثالث الضعيف ما الضعيف**  
**فمن ما يبلغ مرتبة الحسن** ولو بقصد صفة من صفاته ولا احتياج  
لضم الصحيح إليه فإنه حيث قصر الحديث عن الحسن كان عن الصحيح به  
أقصر ولو قلنا بتباينهما **وان بسط يعني** أي وإن طلب بسط وتركيب  
لا فسامه **فقد شرط قول قسم** أي شرط من شروط المقبول  
الذي هو أعم من الصحيح والحسن وهي ستة اتصال السند والعدالة  
والضبط ونفي الشذوذ ونفي العلة القادرة والعاضة عند الحاجة  
إليه التي بالنظر لا تنفياهما اجتماعا وانفرادا تنفد أقسامه فقد  
الاتصال مثلا قسم تحت ثلاثة الرسل والمنقطع والمعضل **وقد**  
**أثن** منها وهما الاتصال مع أحقر من الخمسة الباقية **قسم غير**  
أي غير الأول تحت ثمانية عشر بالنظر إلى الضعيف والمجهول  
الذين يشملهما فقد العدالة لأنك نظرتما والأربعة الباقية  
في الثلاثة الداخلة تحت فقد الاتصال فتبلغ ذلك وحينئذ فجميع  
القسمين أحد وعشرون **قسم سواهما** أي وضم واحد  
غير فقد الاتصال والآخر الذي فقد معه من باقيهما إلى ما بحيث



يصير المفقود ثلاثة لا غير ذلك قسم **ثالث** تحته ستة وثلاثون  
لا تنضم اليه ما فقد فيه الاتصال باقسامه مع قسمي العدالة والي  
ما فقد فيه الا اتصال باقسامه مع الضبط والي ما فقد فيه الاتصال  
باقسامه مع العاصد الشد ودمرة والعلة اخري والي ما فقد فيه  
الاتصال باقسامه مع قسمي العدالة والضبط تارة والعاصد اخري  
ولذا ما فقد فيه الاتصال باقسامه مع شرطين اخريين وهما اجتماع  
الشدود والعلة فتلك ثلاثة وبعيد يصير هذا القسم تسعة وثلاثين  
**وهكذا** فافعل الى اخر الشروط فخذ ما فقد فيه شرط اخر مضموم  
الى فقد الشروط الثلاثة المتقدمة فهو قسم اخر تحته اثني عشر لا تنضم  
اليه ما فقد فيه الاتصال باقسامه مع قسمي العدالة والي ما فقد  
فيه الاتصال باقسامه مع الضبط والي ما فقد فيه الاتصال باقساما  
مع العاصد الشدود والعلة معا ثم ارتفع الى ما فقد فيه خمسة او  
ستة منها فقد الاتصال بحسب الامكان من غير ان يجمع اقسام الاتصال  
اثنين من ملاك قسمي العدالة بان يجعل مثلا المرسل مع المنقطع  
او مع المعضل او الضعيف مع الجمهور في قسم واحد **وبعد** انتهت  
من هذا الشروط وهو الاتصال **عده** اي ارجع **لشرط غير مبدا**  
به اولا وهو العدالة مثلا **قد قسم سواها** اي الاقسام الماضية  
تحته اثنان **ثم زد** مع كل من هذين **غير الذي** قد مرته وتحته  
ثمانية لانك تنضم ما فقد فيه الضبط او العاصد او فيه شدود  
او علة لكل منهما **ثم على** **الحذ** **فاحذري** بمهمله ثم مشاة قوقية  
معتوخة بعد هاهنا **عده** اي اقتد انت والمعني انك تكمل هذا  
العمل الثاني الذي بداته بفقد الشرط الثاني به كما قلت الاول بان  
تنضم اليه فقد العلة بقسميها والاخر الذي فقد معه من باقيها

ثالثا

ثالثا الى ان ينتهي العمل ثم عد فايد بما فقد فيه شرط غير الاولين اللذين  
بدأت بكل منهما في عمليك وهو الضبط ثم ضمه الي واحد من الثلاثة  
الباقية ثم الي اثنين وهكذا فافعل في فقد العاصد ثم عد فخذ الستة  
منفردة ثم مضمومة مع العلة ثم عد فخذ المعطل منفردا والي هنا انتهى  
العمل وهو مع كونه بحسب الفرض لا الواقع ليس باخره بل لو نظرنا  
الي ان فقد الاتصال يشمل ايضا المعطل والمنقطع الخفي كالذي ليس  
وفقد العدالة يشمل الضعيف بالكذب راو يد او بختته بذلك  
او فسقه او بدعته او جهالة عينه او جهالة حاله وفقد الضبط  
يشمل كثرة الغلط والفلة والوهم وسوا الحفظ والاختلاف  
والمخالفة لزدت الاقسام كثيرا كما اشار اليه ابن الصلاح بقوله وما  
كان من الصفات له شروط فاعمل في شروطه فخذ ذلك فتتضاعف  
بذلك الاقسام ولكن قد صرح غير واحد منهم شيئا بان ذلك مع كثرة  
القب فيه قليل الفائدة ولا يقال ان فايد ته كون ما كثر فقد شروط  
القبول فيه اضعف لانه ليس بجيا اطلاقه فقد يكون الفاقد للصدق  
وحده اضعف من فاقد جميع ما عداه مما ذكر لان فقد العدالة غير  
مختص في الكذب وقول ابن الصلاح ثم ما عدم فيه جميع صفات  
القبول هو القسم الارذل فدايعارضه كما انه لا يقال فايدة تخصيص  
كل قسم منها بليق اذ لم يلفظ منها الا المرسل والمنقطع والمفضل والمطل  
والشاذ وكذا القب مما لم يذكر في الاقسام المقطوع والمدرج والمقلوب  
والمضطرب والموضوع والمطروح والمنكر وهو معنى الشاذ كما  
سباني بياضا وحسيند فالاشتغال بعينه من مهمات الفن الذي  
لا يتسع العمر الطويل لاستقصائه اكد وقد خاض غير واحد من العلماء  
هذا الشأن في ذلك فنبهوا وانقبوا ولو قيل لا حولهم واعرضهم او جردنا



مثالاً لما يلقب منها بلقب خاص لنفي ووراهذا كله ان في  
بعض الاقسام فزاعوا ذلك ان احكام الشاذ مع الضعيف او المجهول كما  
قاله الشارح غير ممكن بل الصحيح لان الشذوذ قد يفرق الثقة عند الجمهور  
وحوزه شيخنا بان يكون في السند خولف وضعيف قال وفائدة ذلك  
قوة القصد لكثرة الاسباب لكن قد يقال انه اذا كان في السند ضعيف  
بحال ما في الخبر من تغير عليه نعم ان عرف من خارج ان المخالفة من  
الثقة جازما قاله شيخنا وبالجملة فلما كان التقسيم المطلوب صعبا لمرام  
في بادي الرأي لخصه شيخنا بقوله فقد اوصاف راجع الى ما في رواية  
من طعن او في سنده سقط والسقط اما ان يكون في اوله او في آخره  
او في اثنايه ويدخل تحت ذلك المرسل والمعلق والمنقطع والمثلث والمفصل  
وكل واحد من هذه اذا انضم اليه وصف من اوصاف الطعن وهي  
تكذيب الراوي او نقضه بذلك او فحش غلطه او مخالفة او بدعة  
او جهالة عينه او جهالة حاله فباعثا رذلك يخرج منه اقسام كثيرة  
مع الاحتراز من التداخل المقضي الى التكرار فاذا فقد ثلاثة اوصاف  
من مجموع ما ذكر حصلت منه اقسام اخرى مع الاحتراز ما ذكرتم  
اذا فقد اربعة اوصاف فلكذلك ثم كذا الى اخره فلما عدلت فيه  
صفة واحدة يعني غير الكذب يكون اخف مما عدت فيه صفتان  
ان لم تكن تلك الصفة يعني المضعفة فزجير منها صفة مقوية  
يعني كما قال ابن الصلاح من غرر ان يحلها جابر علي حسب ما تقدم  
في الحسن وهكذا الى ان ينتهي الحديث الى درجة الموضوع المختلف  
بان يتقدم فيه شروط القبول ويوجد فيه ما يشترط انعدامه من جميع  
اسباب الطعن والسقط قال لكن قال شيخنا يعني الشارح انه لا يلزم  
من ذلك ثبوت الحكم بالوضع وهو منتهى لكن مدار الحكم في الانواع

علي

على غلبة الظن وهي موجودة هنا انتهى ولا مز يد عليه في الحسن ولا يقدرا  
الاعتبار ترتيبا فسماه جملة **وعده** اي قسم الضعيف ابو حاتم بن  
حبان **البسي** الماضي في الصحيح الزايد على الصحيحين **فيما اوصي**  
اي حفظ وجمع كما نقله ابن الصلاح عنه لكن غير معين للتصنيف  
الواقع فيه وزعم الزركشي ان ذلك في اول كتابه في الضعفاء وليس  
كذلك والذي فيه انما هو تقسيم الاسباب الموجبة للتصنيف  
الرواية لا تقسيم الحديث الضعيف وهو التباس بغير خصوص  
وعده ما ذكره عشرون قسما **للسنة** بتقديم المنشأة **واربعين نوعا**  
خمين قسما الا واحد كما هو عبارة ابن الصلاح ولكن الاول اخصر  
مع موافقتها لاصطلاح الحساب في تقديم العطف على الاستثناء والثانية  
اسلم من عروض التصحيف ومن دخول اللام لكونه معدوما مع  
نطق القرآن بهما في قوله يستع وتنعون ويخز والف سنة الاخمين  
عاما على انه كان يمكن الناظم كما قال شيخنا ان يقول مستوعبا خمسين  
النوع والخوف من التصحيف ايضا ثبت الجمع بينهما في الصحيحين  
ان الله يستع ويستعين اسما مائة الا واحدا اذا علم هذا اقسام في قبيل  
من قبيل روايته ومن ترد مسايل تدخل في هذا القسم لا يتواضعها  
**نكتة** افرد ابن الجوزي عن هذا نوعا اخر سماه المضعف وهو  
الذي لم يجمع على ضعفه بل فيه امان في المتن او في السند فتصنيف لبعض  
اهل الحديث ونفوقية لاخرين وهو اعلى مرتبة من الضعيف المجمع  
عليه انتهى ومحل هذا اذا كان التصحيف هو الدارج او لم يترجح شي  
والافينوجد في كتب ملزمة الصحة حتي البخاري مما يكون من هذا  
القبيل اشياء **الرفوع** وقدم على ما بعده لخصته في شريف الاضافة  
**وسم** ايها الطالب **مرقوعا مصفا للنبي** اي وسماه اضعف الي



النبى صلى الله عليه وسلم قول له او فعلا او تفريدا مرفوعا سوا  
اضافة اليه صحابي او تابعي او من بعدهما حتى يدخل فيه قول  
المصنفين قولنا خروا قال رسول الله عليه وسلم فعلى هذا يدخل  
فيه المتصل والمرسل والمنقطع والمعضل والمعلق لعدم اشتراط  
الاتصال ويخرج الموقوف والمقطوع لاشتراط الاضافة المخصوصة  
**واشترط** الحافظ الحجة ابو بكر احمد بن علي بن ثابت البغدادي  
**الخطيب** الا في الوفيات فيه **رفع** **المصاحب** فقط ولفظه  
المرفوع ما اخبر فيه الصحابي عن قول الرسول صلى الله عليه وسلم  
لا يسمى مرفوعا ولكن المشهور الاول مع ان شيخنا قد توقف في  
كونه قيدا فانه قال يجوز ان يكون ذكر الخطيب للصحابي على سبيل  
المثال او الغالب لكون ما يضاف الي النبي صلى الله عليه وسلم هو  
اضافة الصحابة الا انه ذكره على سبيل التقييد فلا يخرج حينئذ  
عن الاول ويثابره بكون الرفع انما ينظر فيه الى المتن دون  
الاسناد انتهى وفيه نظر **ومن يقابل** اي المرفوع **بذلك الارسل**  
اي بالمرسل لان يقول في حديث واحد رفعه فلان وارسله فلان مثاله  
حديث عيسى بن يونس عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة رضي  
الله عنها كان النبي صلى الله عليه وسلم يقبل الخديجة ويثيب عليها  
قال الاجري سالت ابو داود فقال تفرد برفعه عيسى وهو  
عند الناس مرسل وخبره قول الترمذي لا نعرفه مرفوعا الا من  
حديث عيسى **فقد عني** القابل **بذلك** اللفظ **الاتصال** اي  
المتصل بالنبي صلى الله عليه وسلم وخبره فهو رفع مخصوص اذا المرفوع  
اعمر كما قررناه في ان ابن يونس مشي على ظاهر هذا فثبت المرفوع  
بالا اتصال المسند وقدم على ما بعده نظر المقول الاول والاخير

فيه **والمسند** كما قاله ابو عمر بن عبد البر في التهذيب هو المرفوع  
الى النبي صلى الله عليه وسلم خاصة وقد يكون متصلا كما ذكرنا نافع  
عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم او منقطعاً كما ذكرنا  
عن الزهري عن ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فهو وان كان منقطعاً لان الزهري لم يسمع من ابن عباس فهو  
مسند لانه قد استدل به النبي صلى الله عليه وسلم ولم قلت وخبره  
قول ابن ابي حاتم سئل ابي اسحق زرارة ابن ابي اوفى عبد الله بن  
سلام فقال ما اراه سمع منه ولكنه يدخل في المسند وعلى هذا  
فهو اعني المسند والمرفوع على القول المعتمد فيه كما صرح به ابن  
عبد البر شي واحد والا فقطاع يدخل عليها جميعا ويلزم من ذلك  
ايضا شموله المرسل والمفضل قال شيخنا وهو مخالف للمستفيين  
من عمل ائمة الحديث في مقابلتهم بين المرسل والمسند فيقولون  
اسنده فلان وارسله فلان انتهى ويأتي فيه ما سلف فرسب  
في مقابلة المرفوع بالمرسل ومن اقتضى صنيعة ان المرسل  
المرفوع الدارقطني فقد نقل الحاكم عنه انه قال في سعيد بن عبيد  
الله بن حية الثقفي انه ليس بالقوي يحدث با حارث بن اسد  
وغيره يوقفها **او** المسند **ما قد وصل** اسناده ولو كان  
لما وصل **مع وقف** على الصحابي او غيره وهذا هو القول الثاني  
وعليه فالمسند والمتصل سواء اطلانها على كل من المرفوع  
والموقوف ولكن الاكثر استعمال المسند في الاول كما قاله  
الخطيب فانه بعد ان عزي في الكفاية لاهل الحديث انه  
الذي اتصل اسناده بين راويه وبين من اسند عنه قال  
الا ان اكثر استعماله فيما اسند عن النبي صلى الله عليه وسلم



خاصة وهو اي المسند في هذا اي فيما وقف على الصحابة وغيرهم  
**يقول** اي قليل وجنيد فاقترافا من جهة ان استعمال المتصل في  
المرفوع والموقوف على احد سو اخلافة في المسند فاستعماله في المرفوع  
الذي دون الموقوف ثم ان في كلام الخطيب الذي قد اخبرنا عن الصلاح  
عليه اشعارا باستعمال المسند قليلا في المقطوع بل وفي قول من بعد  
التابعي وصريح كلامهم ياباه **والقول الثالث** انه **الرفع** اي المرفوع  
الى النبي صلى الله عليه وسلم **مع الوصل** اي مع اتصال السناد **مع** كما  
حكاه ابن عبد البر في التمهيد عن قوم وهو **شرط به** الحفاظ ابو  
عبد الله النيسابوري **الحاكم** صاحب المستدرک في كتابه علوم الحديث  
**فيه** اي في المسند **قطعا** حيث لم يحك فيه كما قاله ابن الصلاح وغيره وكان  
الناظم انما اخبره بقوله لا لضعفه فانه هو الصحيح كما قاله  
شيخنا واشعره تربي بن رقيق العبد الاول وتقدمه لهذا  
عليه وقال المحب الطبري في المختصر ايضا انه اصح اذ لا يميز  
الابه يعني لكون قابله لخطئه الفرق بينه وبين المتصل والمرفوع  
من حيث ان المرفوع ينظر فيه الى حال المتن مع قطع النظر عن  
المتن مرفوعا الا تضاد انقل ام لا والمتصل ينظر فيه الى الاسناد  
مع قطع النظر عن المتن مرفوعا كان او موقوفا والمسند ينظر فيه  
الى الحالين معا فيجمع شرطي الاتصال والرفع فيكون بينه وبين كلام  
الرفع والاتصال عموم وخصوص مطلق فكل مسند مرفوع وكل مسند  
متصل ولا عكس فهما هذا مع ان شيخنا قال اما نصه والذي يظهر  
لي بالاستقراء من كلام ائمة الحديث ونصر فم ان المسند هو ما اضاف  
من سمع النبي صلى الله عليه وسلم اليه بسند ظاهره الاتصال قال من  
سمع اعم من ان يكون صحابيا او تلميذا في كفه واسلم بعد النبي

صلي

صلي الله عليه وسلم لكنه يخرج من لم يسمع كالمرسل والمفضل وبسند  
يخرج ما كان بلا سند كقول القائل من المصنفين قال رسول الله  
صلي الله عليه وسلم فان هذا من قبيل الملقوق وظهور الاتصال  
يخرج المنقطع لكن يدخل فيه الا نقطاع الحفي كعنقنة المدرس  
والنوع المسمي بالمرسال الحفي ونحوهما مما ظاهره الاتصال  
وقد يفتش فيوجد منقطعا واستشهد للاخير بان لفظ الحاكم  
المسند ما رواه المحدث عن شيخ يظهر سماعه منه ليس بجمله  
يخرج عنقنة المدرس خصوصا وقد صرح الحاكم بعد باشتراط  
عدم التدريس في رواته ولكن الواقع ان اصحاب المسانيد من  
الائمة لا يتحامون فيها يخرج معنفات المدرسين ولا احاديث من  
ليس له من النبي صلى الله عليه وسلم الا مجرد الرواية من غير تكثير بل  
عبارة الخطيب واتصال الاسانيد ان يكون كل واحد من رواته  
سمعه من فرقه حتى ينتهي الى اخره وان لم يبين فيه السماع بل  
اقتصر على عنقنة **المتصل والموصول** وقدم على ما بعده  
نظر الوقوع على المرفوع **وان فصل** اي الطالب **بمسند** اي وان ترو  
باسناد متصل جزا **منقول** اي السند **متصل** **وموصول** وكذا  
موقوفا باللفظ والهمز كما هي عبارة الشافعي في مواضع من الام وغراها  
اليه اليدوي وقال ابن الحاجب في تخریفة التالفة في مترادفة  
**سواء** في ذلك حيث اتصال سناده **المرفوع** على الصحابة **والمرفوع** الى  
النبي صلى الله عليه وسلم لم يخرج بقيد الاتصال المرسال والمنقطع هو  
والمفضل والمطلق وكذا معنف المدرس قبل تبين سماعه **ولم**  
**يرد** ان يدخل **المقطوع** الذي هو كما سياتي فربما قول التابعي  
ولو اتصال سناده للثنا فربما لفظ القطع والوصل هذا عند



الاطلاق كما يشعر إليه كلام ابن الصلاح ومطلقة أي المتصل برفع  
على المرفوع والموقوف أما مع التقييد فهو جائز بل واقع أيضا في كلامهم  
يقولون هذا متصل إلى سعيد بن المسيب أو إلى الزهوي أو إلى مالك  
ونحو ذلك **الموقوف** وقد علم ما بعد الاختصاصه بالصحابي  
وفيه للمصنف إلى حفص بن عمر بن يزيد بن سعيد الكوفي  
الموصلي الحنفي الفقيه الموقوف على الوقوف **وسم** أي الطالب  
**بالموقوف ما فطره بصلح** أي على صحابي قوله أو فعلا ونحوهما  
مما لا قرينة فيه للرفع سواء **صلح** السند بذلك **أو قطعه** ونحو  
الحاكم فاشترط عدم الانقطاع واختلف فيه هل يسمى خبرا أم لا  
فمقتضى القول المرجوح لعدم رادفة الخبر للحديث وإن الخبر واجبا  
عن غير النبي صلى الله عليه وسلم الأول **وبعض أهل الفقه** من الشافعية  
**سماء الأثر** بل حكاها أبو القاسم الفوري من الخراسانيين عن  
الفقه وأطلق فإنه قال الفقه يقولون الخبر ما كان عن النبي صلى الله  
عليه وسلم والأثر ما روي عن الصحابة انتهى فظاهر تسمية  
البيهقي كتابه المشتمل عليهما بمعرفة السنن والآثار معهم وكان  
سلطانهم فيه ما هم فقد وجد ذلك في كلامه كثيرا واستحسنه بعض  
المتأخرين قال لأن التفاوت في المراتب يقتضي التفاوت في  
المرتبة عليها فيقال لما نسب لصاحب الشريعة الخبر وللصحابه  
الأثر وللعلماء القول والمذهب ولكن المحدثون كما عزا إليهم  
التوحي في كتابيه يطلقون الآثار على المرفوع والموقوف وظاهر  
تسمية الطحاوي لكتابه المشتمل عليهما بشرح معاني الآثار معهم  
ولذا أبو جعفر الطبري في تهذيب الآثار كصحرا لا أن كتابه اقتصر  
فيه على المرفوع وما يورده فيه من الموقوف فنطريق التبعية

بل

بل في الجامع الخطيب من حديث عبد الرحيم بن حبيب الفارابي  
عن صالح بن بيان عن أسد بن سعيد الكوفي عن جعفر بن محمد  
عن أبيه عن جده مرفوعا ما جاء عن الله فهو فريضة وما جاء عن  
فريضة وفريضة وما جاء عن أصحابي فهو سنة وما جاء عن أتباعهم  
فهو أثر وما جاء من دونهم فهو بدعة قال شيخنا وينظر في سند  
فاني أظن أنه باطل قلت بل لا يخفى بطلانه على أحاديثه  
قال الفارابي بالوضع في ترجمته أورده الذهبي في الميزان والذيان  
فوقه قال المستفهم في كل منهما مروي العجايب وينظر بالمناكير  
وأصل الأثر ما ظهر من مشي الشخص على الأرض قال زهير  
والمرما عاشر مدوله **أثر** لا ينهي العرج حتى ينهي لا أثر  
ثم إنه لا اختصاص في الموقوف بالصحابي بل ولو أضيف المروي  
للتابعي وكذا المن بعده كما اقتضاه كلام ابن الصلاح ساع  
تسميته موقوفا **لكن إن تقف بغير** أي على غير الصحابي وفي  
بعض النسخ بتابع ولا يشمل **وقب** ذلك بقولك موقوف  
على فلان **تبر** أي تركو عملك ولا تنكر **القطوع** ويجوز في  
جمعه المقاطيع والمقاطع باثبات التختانية وخذفها اختيلا  
كالسائيد والمراسيل كذا المنقول في مثله المقاطيع عن البصريين  
سوي الجرمي الأثبات جزما والجرمي مع الكوفي في جوار  
الحذف واختاره ابن مالك **وسم بالمقطوع قول التابعي**  
**وفعله** حيث لا قرينة للرفع فيه كالتدبير فله لخرج ما هو بحسب  
اللفظ قول تابعي أو صحابي ويحكم له بالرفع للقرينة كما سياتي  
قريبا في سائر الفروع وبذلك يندفع منع ادخالها في أنواع  
الحديث بكون أقوال الصحابة والتابعين ومناهم مدخل



لهافيه بل قال الخطيب في الموقوفات في الصحابة جعلها كثير  
من الفقهاء منزلة الرفوعات الى النبي صلى الله عليه وسلم في لزوم  
العمل بها وتقديمها على القياس والاحتجاج في السنة لا تاتي ومسيلة  
الاحتجاج بالصحابي مبسوطة في غير هذا العمل المحل ثم ان شيخنا  
ادرج في المقطوع ما جاء من دون التابعين وعبارته قوله  
دون التابعي من اتباع التابعين فمن بعدهم فيه اي في الاسم  
بالمقطوع مثله اي مثل ما يندني الى التابعي **وقد راي** اي ابن الصلاح  
**الشافعي** رحمه الله **تغير** به اي بالمقطوع **عن المنقطع** اي الذي  
لم ينقل اسناده ولكنه وان كان سابقا حدوث الاصطلاح فقد  
افاد ابن الصلاح انه راي ذلك ايضا في كلام الطبري وغير  
من تخرجه كالأرقطي والحجري وابن الحضاة والتغير  
بالمقطوع في مقام المنقطع موجود في كلامهم ايضا **قلت** **وعنه**  
اي عكس ما للشافعي ومن معه **اصطلاح** الحافظ الثقة الي  
بكر أحمد بن هارون بن روح البردعي **بروي** يا هارون انه  
نسبه برودة بركة من قعي بلاد اذربيجان بينها وبين  
بردجة أربعة عشر فرسخا المتوفي في رمضان سنة احدى  
وثلاثمائة حيث قال في جزله لطيف تكلم فيه على المنقطع والمرسل  
المنقطع هو قول التابعي وهذا وان كان حكاية ابن الصلاح  
فانه لم يعين قايله بل قال كما سيأتي في المنقطع وحكي الخطيب  
عن بعض اهل العلم بالحديث ان المنقطع ما روي عن النبي  
او من روي عنه موقوف عليه من قوله او فعله وحديثه فهو  
اعم ولكن قال ابن الصلاح انه غريب بعيد ويثبت ان يكون  
شيخنا فيما اسلفته عنه قريبا **فروغ** سبعة حسن

ايرادها

ايرادها بعد الانتهاء من كل من المرفوع والموقوف احدها وقدم على  
غيره مما يصدق على الصحابة لقربه الى الصراحة **وقد راي**  
رضي الله عنه **من السنة** كذا كقول عياشي رضي الله عنه من السنة  
وضع الاكف على الاكف في الصلاة تحت السرة **او غير** **من** بالبناء  
للمفعول كما مر فلاك وكنا نؤمن وامر بلاضافة ولفظنا القول  
ام عطية رضي الله عنها امرنا ان نخرج في العبد من العواتق  
وزوات الخدود وامر الحيز ان يعتزلن مفعلي المسلمين وبنينا  
عن اتباع الجنائز ولم يعزم علينا وبيع او رخصنا او حرم او  
اوجب علينا كل ذلك مع كونه موقوفا لفظا **حكمه** **الرقم** **ولو**  
**وفاة النبي** صلى الله عليه وسلم **قاله** الصحابي **يا عصر** فضلا عن  
كونه بعد يسيرا وفي زمنه صلى الله عليه وسلم لكنه في الزمن  
النبوي في امرنا بعد عن الاحتمال فيما يظهر ويساعده تصريح  
بعض الائمة الاصول بقوة الاحتمال في السنة لكنه استعملها  
في الطريقة وسواقاله في محل الاحتجاج ام لا تأمر عليه غير النبي  
صلى الله عليه وسلم ام لا كبر كان او صغيرا وان لم ار تصريحه به  
في الصغير فهو محتمل ويمكن اخراجه من تعبير الحاكم الصحابي  
بالمعروف والصحة وكذا من التنقية بين التجهيد وغيره كما سيأتي  
وما تقدم في المسائلين هو **على الصحيح** عند المحدثين والفقهاء  
والاصوليين ونصر الشافعي في الام في باب عدد كفن الميت  
بعد ان ذكر ابن عباس والضحاك بن قيس وابن عباس والنفحة  
رجلان من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم لا يقران السنة  
الا السنة رسول الله صلى الله عليه وسلم عيا ان اليه في قد جزم  
بنفي الخلاف عن اهل النقل فيما وانه مستند يعني مرفوع وكذا



شيخه الحاكم حيث قال في الخنايز من مستدركه اجمعوا على ان  
قول الصحابي من السنة كذا حديث مسند وقال في موضع آخر  
اذا قال الصحابي امرنا بكذا او نهينا عن كذا او كنا نفعل كذا او كنا  
نخذ ث فاني لا اعلم ان ينقل نقل خلافا فيه انه مسند  
ومن حكى الاتفاق ايضا لكن في السنة ابن عبد البر والحق ثبوت  
الخلاف فيهما لعدم قندين دقيق العبد محل الخلاف بما اذا كان  
المأمور به يحتمل التزود بين شيئين اما اذا كان مما لا يحتمل مجال  
للاختلاف فيه كحديث امر بلال ان يشفع الا اذا كان فهو محمول  
على الرقع مطلقا ومن ذهب الى خلاف ما حكيناه فيهما من  
التشافية ابوبكر الصيرفي صاحب الدلائل ومن الحنفية  
ابو الحسن الكرخي ومن السنة فقط الشافعي في احد قوليه  
من الحديث كما جزم الرازي بحكايتها عنه ووجه جماعة  
بل حكاه امام الحرمين في البرهان عن المحققين ومن الحنفية  
ابوبكر الرازي وابن حزم من الظاهرية وبالغ في انكار الرقع  
مسند لا يقول ابن عمر رضي الله عنهما ليس حسم سنة نبيكم  
ان حسب احدكم عن الحج طاف بالبيت وبالقصفا وامرؤ ثم خرج  
من كل شيء حتى يحج عامقا بلا فئدي او يصوم ان لم يجد هديا  
قال لانه صلى الله عليه وسلم لم يقع منه اذ صعد ما ذكره ابن عمر  
بل حل حيث كان بالحويبية وكذا من ادلتهم لمنع الرقع استلزامه  
ثبوت سنة للنبي صلى الله عليه وسلم بما لم يحتمل اذ يحتمل ارادة  
سنة غيره من الخلفاء فقد سماها النبي صلى الله عليه وسلم  
سنة في قوله عليكم بسنتي وسنة الخلف الراشدين او  
سنة البلد وهي الطريقة وحود ذلك ونحوه قليل

الكرخي

الكرخي لا امرنا بانه متزود بين كونه مضافا الى النبي صلى الله  
عليه وسلم او الى امر القرآن او الامة او بعض الامة او القياس  
او الاستنباط وسوغ اضافته الى صاحب الشرع يعني لكونه  
صاحب الامر حقيقة بناء على ان القياس مأمور بانماعه من  
الشارع قال وهذه الاحتمالات تمنع كونه مرفوعا وفي امرنا  
نقط بما قال ابن الصلاح فربق منهم ابوبكر الاسماعيلي وخص ابن  
الاثير كما في مقدمة جامع الاصول له نفى الخلاف فيها باني بكر  
الصديق رضي الله عنه خاصة اذ لم يتاثر عليه احد غير النبي  
صلى الله عليه وسلم ولم يخلاف غيره فقد تاثر عليهم ابوبكر وغيره  
من الامراء ومنه صلى الله عليه وسلم ووجب عليهم امثال امرة فطره  
الاحتمال الناشئ عنه الاختلاف ونحوه فلو غيره في امر بلال ان يشفع  
الا اذا كانه نظر فلم يجد احدا تاثر عليه في الاذان غير النبي صلى الله  
عليه وسلم فتمحق ان يكون هو الامر ويتايد بالرواية المصحة  
بذلك وكذا قال اخرون نفى ان يعقيد الخلاف فيهما بما اذا كان  
في غير محل الاحتجاج اما في محل الاحتجاج فان المجتهد لا يقلد  
مثله فلا يربط بالسنة والامر والنهي الا من له ذلك حقيقة  
لكن الاول هو الصحيح فيهما كما تقدم وهو قول **الاكثر** من العلماء  
اذ هو المتبادر الى الذهن من الاطلاق لان سنة النبي صلى الله  
عليه وسلم اصل وسنة غيره تبع لسنته وكذا ذلك الامر والنهي  
لا ينصرف بظاهره الا لمن هو اليه وهو الشارع صلى الله عليه  
وسلم وامر غيره تبع فحل كلامهم على الاصل اولى خصوصا ان  
متصود الصحابة بيان الشرع وقار ابن الاثير في مقدمة جامع  
الاصول في ايج وما بعدها يقوي في جانبنا ان لا يكون مضافا الى



النبي صلى الله عليه وسلم لان هذه الامور له دون غيره قال  
ولا يقال اوجب الامام الاطهار اذ لا يستدلكه ابن حزم الماضي للمنع  
بقول ابن عمر ممنوع بانه لا اختصاص مستند في الفلح حتى يمنع  
ارادة ابن عمر بالسنة الرفع فيمن صدر عن الحج من هو بمكة بقصة  
الحريضية التي صدر فيها عن دخولها بل الدائرة اوسع من القول  
او الفلح وغيرها ويتايد باضافته السنة الى النبي صلى الله عليه  
وسلم وكذا ما اندر الكرخي من الاحتمالات في المنع ايضا بقول بعبد  
كما قاله شيخنا فان امر الكتاب ظاهر للكل فلا يختص بمعرفة  
الواحد دون غيره ويجوز تقدير التزل فهو مرفوع لان الصحابي  
وغیره انما تلقوه من النبي صلى الله عليه وسلم وامر الامة لا يمكن  
الحمل عليه لان الصحابي من الامة وهو كذا من نفسه وامر بعض  
الائمة ان اراد من الصحابة مطلقا فيجوز ان قوله ليس حجة علي  
غيره منهم وان اراد من الخلفاء فذلك لان الصحابي في مقام  
تعريف الشرع بهذا الكلام والفتوي فيجب حمله على من صدر منه  
الشرع وبالجملة فهم من حيث انهم مجتهدون ولا يحتجون بامر  
آخر الا ان يكون القائل ليس من مجتدي الصحابة فيحتمل انه  
اراد بالامر احد المجتدين منهم وحمله على القياس والاستنباط  
بعيد ايضا لان قوله امرنا بكذا يفهم منه حقيقة والهي لا خصوص  
الامر ببناء القياس وما قاله ابن الاثير في الصديق فهو كما  
قال شيخنا وغيره موقوف على ما مر من عمر وبن العاص في غزوة  
ذات السلاسل في جيش فيه الشيخان ارسل لهما النبي صلى  
الله عليه وسلم في مدد وامر عليه اباعبدة بن الجراح فلما قدم  
لهم علي عمر وصار الامين بل كان ابو عبدة امير سرية

الحيط

الحيط على ثلثمائة من المهاجرين والانصار فيهم عمر واظن ابابكر  
ايضا وكذا تاسر اسامة بن زيد على جيشهما فيه وابو عبدة  
وخلق من المهاجرين والانصار ونوفي صلى الله عليه وسلم قبل خروجه  
فانفذه ابو بكر قبل ان يستخلف امتثالا لوصية رسول الله صلى  
الله عليه وسلم وقيل ان ابابكر سال اسامة ان ياذن لعمر في  
الاقامة فاذن له وفي شرحها طول وبالجملة فقد ثبت ان كلا  
من ابى عبدة وعمر واسامة تاسر عليهما وصار ذلك احدا لادلة  
في ولاية الفضول على الفاضل وبحضرة فطرق الاحتمال  
فيه لعبد جده او ما قيل في بلال ليس يتفق عليه فلا ينال في شعبة  
وابن عبد البر انه اذن له في بكر ممد خلافة ولم يزد في عمر  
نعم عند ابى داود عن سعيد بن المسيب ان بلالا لما مات  
النبي صلى الله عليه وسلم اراد ان يخرج الى الشام فقال له ابو  
بكر تكون عندي قال ان كنت اعتققتني لنفسك فاجسني وان  
كنت اعتققتني لله فده رخي فذهب الى الشام وكان بها حتى  
ما ن رضي الله عنه وهو اصح مما قبله وهو مقتضى قول  
ما لدم يوزن لغير النبي صلى الله عليه وسلم سوى منزه لغيره حين  
دخل الشام فبكى الناس نكاشدا ومن ادلة الاكثرين  
سوى ما تقدم تارواه البخاري في صحيحه عن الزهري عن سالم  
ابن عبد الله بن عمر بن الخطاب عن عامر بن الزبير عن عبد  
الله يعني ابن عمر رضي الله عنهما كيف تصنع في الموقف يوم  
عرفة فقال سالم ان كنت تريد السنة فمجد بالصلاة يوم  
عرفة فقال ابن عمر صدق انهم كانوا يجتمعون بين الظهر  
والعصر في السنة قال الزهري فقلت لسالم افعله رسول



الله صلى الله عليه وسلم فقال وهل يتبعون في ذلك السنة  
التي وكل ما سلف فيها اذ لم تنصف السنة الى النبي صلى الله  
عليه وسلم فلو اضافها كقول عمر للمسي بن مخنف هذيت السنة  
نبيك فقتضى كلام الجمهور السابق الزرع بل اولى وابن حزم يخالف  
فيه كما تقدم بل نقل ابو الحسين بن القطان عن الشافعي انه قال  
قد يجوز ان يراى ذلك ما هو الحق من سنة النبي صلى الله عليه وسلم  
وحزم البلقيني في محاسنه بانها على مراتب في احتمال الوقف قربا وبعدا  
وارفعها مثل قول ابن عباس انه اكبر سنة ابي القاسم صلى الله  
عليه وسلم ورونها قول عمرو بن العاص لا تلبسوا علينا سنة  
نبينا عدة ام الولد كذا ورونها قول عمر لعقبة بن عامر  
اصبت السنة اذا لا اولى ابعدا حتم لا والثاني اقرب اخلا  
والثالث لا اضافة فيه انتهى وقول غيره في قول عمرو بن العاص  
قال الدارقطني الصواب فيه لا تلبسوا علينا ديننا موقوف قدل  
قوله هذا على ان الاقوال مرفوعة واما اذا صرح بالامر كقوله  
امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بكذا وسمعته يا سري بكذا فهو  
مرفوع بلا خلاف لا تنفك الاحتمال السابق لكن حكم القاضي ابو  
الطيب الطبري وتلميذه ابن الصباغ في العدة عن داود الظاهري وبعض  
المتكلمين انه لا تكون حجة حتى ينقل لفظه لا اختلاف الناس  
في صيغ الامر والنهي فيجوز ان يكون سمع صيغة ظهرا  
امرا ومينا وليست كذلك في نفس الامر وقال الشارح انه  
ضعيف مردود ثم وجهه بما له وجه في الجملة ووجهه  
غيره بجواز ان هذه من الرواية بالغني وهم من لا يجوزها  
واما شيخنا فرده اصلا فيما نقله عن غيره حيث قلنا واجب

بان

واما الظاهر من حال الصحابي مع عبد الله ومعرفة با وضاع  
الاعتناء به لا يطلق ذلك الا فيما تحقق انه امر او نهى من غير شك  
نفيا للتلبس عنه بنقل ما يوجب عا سامعه اعتقاد الامر والنهي  
فيما ليس امرا ولا نهيا **نمى** قول الصحابي اني لا شئكم صلاة  
بالنبي صلى الله عليه وسلم وما اشيعه كذا قرين لكم صلاة النبي صلى  
الله عليه وسلم كله مرفوع وهل يلحق التابعي بالصحابي في من  
السنة وامرنا سباني في خامس الفروع وقول النبي صلى الله عليه  
ولم امرت هو كقوله امرتني الله لا نه لا امره الا الله تعالى فيظهر  
في يرفعه ويرويه وامثلة كثيرة فمن المنقول عليه امرت بقرينة  
تاكل القرية يقولون يتررب ومن غيره امرنا ان نضع ايما لنا  
على شايكنا في الصلاة والحاصل ان من اشتهر بطاعة كبير اذا قال  
ذلك فهم منه ان الامر له هو ذلك الكبير والله اعلم **الفرع**  
الثاني **قوله** اي الصحابي **كنا نري كذا** او نفعل كذا او نقول كذا  
او نحو ذلك وقوله انه **ان كان** ذلك مع ذكر **عصر النبي** صلى  
الله عليه وسلم كقول جابر كنا نغزل على عهد رسول الله صلى الله  
عليه وسلم او كنا ناكل لحوم الخيل على عهد رسول الله صلى الله  
عليه وسلم وقول غيره كنا لا نري باسا بكذا ورسول الله صلى  
الله عليه وسلم فينا او كان يقال كذا او كذا على عهد او كانوا يفعلون  
كذا وكذا في حياته الى غير هذا من اللفاظ المفيدة للتكرار  
والاستمرار فهو ان كان موقفا لفظا **من قبل ما روى الصحابي**  
لصرح الاضافة كما ذهب اليه الجمهور من المحدثين وغيرهم  
وتقطع به الخطيب ومن قبله الحاكم كما ساءى وقصحه من  
الاصوليين الامام فخر الدين وابناعه وغنوه بان عرض الراوي



بيان الشرع وذلك يتوقف على علم النبي صلى الله عليه وسلم وعدم  
انتكاه قال ابن الصلاح وهو الذي عليه الاعتماد لان ذلك  
مستعربانه صلى الله عليه وسلم اطعم عليه وفزرة وثقيرة كقول  
وقوله قال الخطيب ولو علم الصحابي انكار امته صلى الله عليه  
وسلم في ذلك لبيته قال شيخنا ويدل له احتجاج ابي سعيد الخدري  
رضي الله عنه على جواز الغزل بفقدهم له في زمن نزول الوحي فقال  
كنا نغزل والقرآن ينزل لو كان شيء ينهي عنه لم يمتنع القرآن وفي  
كونه مرفوعا بذلك نظروا ان كان الزمان زمان تشريع وكذا يدل له  
مجي بعض ما في بعض هذه الصيغ يصريح الرفع **وقيل لا**  
يكون مرفوعا حكاه ابن الصلاح عن البرقاني بلاغا انه سأل  
الاسماعيلي عنه فانكر ان يكون مرفوعا كما خالف في نحو  
امرنا يعني بل هو موقوف مطلقا قيام لا بخلاف القول الاول  
فهو معضل فان قيد بالعصر النبوي كما تقدم مرفوع **اولا**  
اي وان لم يقيد فلا يكون مرفوعا **كذلك** اي لا بن الصلاح  
حيث جزم به ولم يحك فيه غيره **وكذا الخطيب** ايضا في النهاية  
كما زاده الناظم مع انه قد فهم عن مشرطي القيد في الرفع  
وهم الجمهور كما تقدم القول به ولذلك قال النووي في شرح مسلم  
وقال الجمهور من الحديث واصحاب الفقه والاصول ان لم يقفه  
فهو موقوف **قلت لكن** قد جعله اي هذا اللفظ الذي لم  
يقيد بالعصر النبوي **مرفوعا** **الحاكم** ابو عبد الله البيساوري هو  
وعبارته في علومه ومنه اي ومما لم يصرح فيه بذكر الرسول  
صلى الله عليه وسلم قول الصحابي المعروف بالصحة امرنا ان نفعل  
كذا او كنا نفعل كذا او كنا انهي عن كذا او كنا نفعل كذا او كنا

نفعل

نفعل ورسول الله صلى الله عليه وسلم فبنا كذا او كنا لا نفري  
باسان ذلك بكذا او كان يقال كذا او كنا او قول الصحابي من  
السنة كذا واستباه ما ذكرناه اذا قاله الصحابي المعروف  
بالصحة فهو حديث مسند اي مرفوع **وكذا** اجعله مرفوعا الاما  
فخر الدين **الرازي** لبيته بالحق الرازي للذي مديته مشهورة  
كثيره من بلاد الديلم بين قومس والجبيل صاحب التفسير  
والمحصول ومنافق الشافعي وشرح الوجيز للغزالي وغيرها  
واحد الائمة وهو ابو عبد الله وابو الفضل **معدن الخطيب**  
بالري تلميذ محيي السنة البغوي الامام ضياء الدين عمير بن  
الحسين بن الحسن بن علي القرشي البكري التيمي الشافعي توفي  
سنة ٤٠٠ في سنت ست وستماية عن ثلاث وستين سنة كما  
نص علي ذلك في المحصول ولم يفرقا بين المغاف وغيره وجنبه  
فمن الفخر في المسئلة قولان وقال ابن الصباغ في العدة انه الظاهر  
قال الناظم بتعال النووي في شرح المذهب **وهو القوي** يعني من حيث  
المعنى زاد النووي انه ظاهر استعمال كثير من الحديث واصحابنا في  
كتب الفقه واعتمد الشيوخ في صحيحهما واكثر منه البخاري  
قلت ومما خرجته من امثلة المسئلة حديث مسلم بن ابي الجود  
عن جابر قال كنا سافرا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم واذا صرنا  
وذكره فتحصل في المسئلة ثلاثة اقوال الرفع مطلقا التوقف مطلقا  
التفصيل وفيها اربع ايضا وهو تفصيل احرين ان يكون ذلك  
الفعل مالا يخفى عما يات مرفوعا ويخفى كقول بعض الاصحاب كنا نجمع  
فنكسل ولا نفتش فوفوف به قطع الشيخ ابو اسحق الشيرازي  
وكذا قاله ابن السمعاني وحكاه النووي في شرح مسلم عن احرين



وخامس وهو انه ان اوردته في معرض الاحتجاج فرفوع والافوق  
حكاه القرطبي وسادس وهو انه ان كان قايله من اهل الاخير  
موقوف والا فرفوع وسابع وهو الفرق بين كنا نري وكنا نفعل  
بان الاول مشتق من الراي فيحمل ان يكون مستنده تنصبها  
او استنباطا وتقبل السيف الامدي واتباعه كون كنا نفعله ونحوه  
حجة بانه ظاهر في قول كل الامه لا يحسن معه ادراجهم مع القائلين  
بالاول كما فعل الشارح لاختلاف المدرسين وكل ما اوردناه من الخلاف  
حيث لم يكن في القصة اطلاعه على الله عليه ولم اما اذا كان كقول ابن  
عمر كما نقول ورسول الله صلى الله عليه وسلم في افضل هذه الامه بعد نبينا  
ابوبكر وعمر وعثمان ويسمى ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا  
ينكره فحكمه الرفيع اجماعا ثم ان النبي كالاتى فيما تقدم كما علم من التمثيل  
ولذلك مثل ابن الصلاح للمسيلة بقول عايشة لعني الله عنها كانت اليد  
لا تقطع في الشيء لثاقه **لكن حديث كارباب المصطفى** صلى الله عليه  
ولم يفرج من الصحابة **بالاظفار** تادبا واجلا لاله كما عرف ذلك  
منهم في حقه وان قال السهيلي انه لان بابه الكريم لم يكن له خلق  
بطرقهما **وما وقع احكاما** اي حكمه الوقف **لدي** اي عند الحاكم  
فانه قال بعد ان اسند كاسبائي هذا حديث يتوهمه من ليس من  
اهل الصنعة مسند الذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه وليس  
مسند فانه موقوف على صحابي حكى عن اقرانه من الصحابة فلا وليس  
بمسند واحد منهم **وكن عند الخطيب** ايضا في جامعه نحوه وان انكر  
البلقيني بتعاليفه مشايخه وجوده فيه فبازنه في الموقوف الحق الذي  
ذكر من امثله هذا الحديث نصا قد يتوهم انه مرفوع لذكر النبي  
صلى الله عليه وسلم فيه وانما هو موقوف على صحابي حكى فيه عن غير

النبي

النبي صلى الله عليه وسلم فعلا ودلك متفق عليهما والرفع في هذا  
الحديث **عند الشيخ** ابن الصلاح **وتصويب** قاروا الحاكم معترف بكون  
ذلك من قبيل المرفوع يعني لانه جرح الى الرفع في غير المضاف وهو هذا  
اولي لكونه كما قال ابن الصلاح احري باطلاعه على الله عليه وسلم  
قال وقد كنا عددنا هذا فيما اخذناه عليه ثم تاملناه له على الله اراد  
انه ليس بسند لفظ بل هو موقوف لفظا كسابر ما تقدم وانما جعلناه مرفوعا  
من حيث المعنى انتهى وهو جيد وحاصله كما قال شيخنا ان له  
جنتين جهة الفعل وهو صادر من الصحابة فيكون موقوفا وجهة  
التقرير وهو مضاف الى النبي صلى الله عليه وسلم من حيث ان قايده  
قرع بابه انه يعلم انه قرع ومن لازم على بكونه قرع مع عدم  
انكار ذلك على فاعله التقرير على ذلك الفعل فيكون مرفوعا  
لكن يجدرش فيه انه يلزم منه ان تكون جميع قسم التقرير بحون  
ان يسمى موقوفا لان فاعله غير النبي صلى الله عليه وسلم قطعا والافا  
اختصاص حديث القرع بهذا الاطلاق قلت والظاهر انه يلزمه  
في غير التقرير الصريح كهذا الحديث وغيره لا يلزمه ويستأنس  
له بمنع الامام احمد وابن المبارك من رفع الحديث خذ في السلام  
سنة كاسبائي في اخر هذا الفروع على انه يحتمل ان الحاكم تدرج  
عنده احتمال كون القرع يحد صلى الله عليه وسلم بان الاستيذان  
في حياته كان يبلال او يرباح او غيرها وربما كان باعلام المرء  
بنفسه بل في حديث بسري بن سعيد عن زيد بن ثابت احب  
النبي صلى الله عليه وسلم في المسجد حجرة وفيه انه لم يخرج اليهم  
ليلة قال فتخرجوا ورفقا اصواتهم وحصوا بابه ولم يحي في خبر  
فجميع الاستيذان عليه بالقرع وان قايده ذكر القرع مع ثبوته



بعد وما تضمنه من استمرار الهدى على مذهب الادب بعد اذ  
خرمته ميتا حرمته حيا واذا كان كذلك فهو موقوف مطلقا والله  
اعلم والحديث المشار اليه اخرجته الحاكم في علومه وكذا في الامالي  
كما عناه اليه في مدخله حيث اخرجته عنه عن رافى ورواه  
ابو نعيم في المستخرج في علوم الحديث له عن رافى ورواه  
احمد بن عمرو الذي ينفى بالزاي الكسورة المشددة ثم تحتاتية  
عن زكريا بن يحيى المفقري عن الاصمعي عن كيسان مولى هشام بن  
حسان في رواية ابي نعيم عن هشام بن حسان وفي رواية  
الاخر بن عن محمد بن حسان زاد اليه في هو اخوه هشام بن حسان  
وهو حسن الحديث ثم اتفقوا على محمد بن سيرين زاد ابو نعيم في رواية  
عن عمرو بن وهب ثم اتفقوا على المفقري بن شعبة رضي الله عنه قال كان  
اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرعون بابه بالاطافير وفي الباب  
عن انس اخرجته الخطيب في جامعه من طريق ابي غسان مالك بن اسماعيل  
التقدي وضار بن صرد شيخ حميد بن الربيع فيه كلاهما عن الخطيب  
ابن زياد الذي ينفى ثم اتفقا في رواية ابي غسان اخبرني ابو بكر بن عبد الله  
الاصمعي عن محمد بن مالك بن النضر وفي رواية حميد حدثنا عمرو بن  
سويد يعني المجهلي كلاهما عن انس بن مالك قال كان باب رسول الله صلى الله  
عليه وسلم يقرع بالاطافير لفظ حميد ولفظ الاخر كانت ابواب النبي صلى  
الله عليه وسلم والباقي سواء وكذا اخرجته البخاري في الادب المفرد وناشر  
عن ابي غسان والبراري في مسنده عن حميد بن الربيع عن ضار بن وهب **واما**  
**الصحابي** الذي شاهد الوحي والتزيت من اي القرآن **رفعا** اي مرفوعا  
كما نقل الحاكم وعزاه للشيوخ وهو المرفوع الثالث **فحول على الاسباب**  
للزول ونحوها مما لا مجال للزاي فيه لتصریح الخطيب فيها بقوله في

حديث

حديث جابر الا في تدبیرهم انه موقوف وانما هو مستدلان الصحابي  
الذي شاهد الوحي اذا اخبر عن اية نزلت في كذا كان سندا وتبعة  
ابن الصلاح وقد به اطلاق الحكم وانما كان كذلك لان من التفسير ايضا  
عن معرفة طرق البلاغة واللغة كتفسير مفرد بمفرد او يكون مطلقا بحكم  
شرعي ونحو ذلك مما للزاي فيه مجال فلا يحتمل لما يكون من هذا القيل بالرفع  
لعدم تحتمل اضافته الى الشارع اما اللغة والبلاغة فلكونه في الفصاحة والبلاغة  
بالمحل الرفيع واما الاحكام فلا محتمل ان يكون مستندا في القول بعد بل هو موقوف  
في الموقوفات ومنه وهو المرفوع ما لا يتعلق باللسان العرب به ولا مجال للزاي فيه  
كتفسير امر مغيب من امر الدنيا والاخرة او الجنة او النار او تعيين ثواب او  
عقاب ونحو ذلك من سبب نزول لقول جابر كانت اليهود تقول من اتي  
امرأته من دبرها في قتلها جازا الولد احوه فانزل الله بناوكم حرث لكم الاية  
على انه قد يقال يكفي في تسوية الاحيان بالسبب البنيان على ظاهر الحال كما لو سمع  
من الكفار كلاما ثم انزل الله تعالى ما بينا فتعنه اذا الظاهر انه نزل  
ردا عليهم من غير احتياج الي ان يقول له النبي صلى الله عليه وسلم هذا القول  
بسبب كذا فقد وقع الاحيان منهم بالكثير على ظاهر الحال ومن ذلك  
قوله الزبير رضي الله عنه في قصة الذي خاض في سراج الحرة اي لحسب  
هذه الاية نزلت في ذلك فلا وربك لا يؤمنون حتى يحسروا فيما شجر بينهم  
وهو وان كان في بعض الروايات جزم الزبير بذلك فالردح الاول والله كان  
لا يجزم به واذا كان كذلك فطرقه الاحتمال واما التقييد في قابل ما لا مجال  
للزاي فيه بكونه من لم يعرف بالمنظر في الكتب القديمة فسياتي في  
سادس المرفوع **الفرع الرابع** واحذر لصدور الفاظه من دون  
الصحابي **قولهم** اي التابعي فمن دونه بعد ذكر الصحابة **بأنه** او رفعه  
او مرفوعا كحديث سعيد بن جبير عن ابن عباس المشاي في ثلاث شربة



عسل وشرطه معهم وكية نار وانى امتي عن الكي رفع الحديث وكذا قولهم  
**يباع به او رايه** او يرويه الحديث ابي الزناد عن الامرج عن ابي هريرة  
يبلغ به الناس سبع لقرين وبه عن ابي هريرة رواية تقابلون قومنا  
مغار الا عيني وكحديث سفيان عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن  
ابي هريرة رواية الفطرة خمس او **بهيبة** بفتح اوله وسكون النون  
وكسر الميم حديث مالك عن ابي حازم عن سهل بن سعد قال كان الناس  
يوم روت ان يضع الرجل يده اليمنى على راعه اليسرى في الصلاة  
قال ابو حازم لا اعلم الا انه ينهى ذلك وكذا قولهم يستند او ياتر ما كان  
عليه وعلى العبد وعن التصريح بالاصافة اما الشك في الصبغة التي  
سمع بها ابي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم او ذبي الله او نحو ذلك  
كسعت او خدثي وهو من لا يري الابدال كما افاد حاصله المنه ري  
او طلبا للتخفيف فاذا بالاختصار والشك في ثبوته كما قالها شيخنا او  
ورعا حيث علم ان المروي بالمعنى **رفع** اي مرفوع بلا خلاف كما صرح به  
النووي واقتضاه قول ابن الصلاح وكل هذا وامثاله كناية عن رفع  
الصحابي الحديث الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وحكم ذلك عند اهل  
العلم حكم المرفوع صريحا انتهى وبذلك لا يخفى بعض المكاني به بالتصريح  
ففي بعض الروايات لحديث الفطرة خمس يبلغ النبي صلى الله عليه  
وسلم وفي بعضها قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي بعضها حديث  
سهل بنني ذلك الى النبي صلى الله عليه وسلم وفي بعضها قال مالك  
بنني اي يرفع الحديث والاصطلاح في هذه اللفظة موافق للغة  
قال اهلها منيت الحديث الى غيري نميا اذا اسندته ورفقته وكذا في  
قوله وانى امتي عن الكي دليل لذلك **فانته** هذه الالفاظ وما  
اشبهها مما الاصطلاح في الكتابة بها عن الرفع **تممة** وقع في بعض

الاجاديت

الاجاديت قول الصحابي عن النبي صلى الله عليه وسلم يرفعه وهو في حكم  
قوله عن الله عز وجل وامثله كثيرة منها حديث الحسن بن الزناد عن ابي  
هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يرفعه ان المؤمن عندي منزلة  
كل خير يجهدني وانا اترع نفسه من بين جنبيه وهذا من الاجاديت الالهية  
وقد جمع منها ابن المفضل الحافظ طائفة وافردا غير **وان يقبل** واحد  
من الالفاظ المتقدم في الفرع قبله من راو **عن تابع** من التابعين  
وهو الفرع الخامس وقدم على ما بعد لا شتر اكه مع الذي قبله في  
الترصيعه ونوالي كلام ابن الصلاح **فصل** مرفوع بلا خلاف ولذا  
قال ابن القيم خروما **قلت** ومن السنة كذا **عنه** اي عن التابعي كقول سعيد  
الله بن عتيبة التابعي السنة تكبير الامام يوم الفطر ويوم الاضحي  
حين يجلس على المنبر قبل الخطبة تسع تكبيرات **تعلقوا تصحيح وقع**  
على الصحابي من الوجهين اللذين حكاهما النووي في شروحه لمسلم  
وللمهذب والوسيط لاصحاب الشافعي اهو موقوف متصل ومرفوع  
مرسل وهو من صحح ايضا وطها وحسين في فرق بينها وبين ما قبلها  
من مسيغ هذا الفرع حيث اختلف الحكم فيها بان يرفع الحديث  
تصريح بالرفع وقريب منه ما ذكره باختلاف من السنة فطرها  
احتمال ارادة السنة الخلف الراشدين فكثيرا ما يعيرون بها فيما يضاف  
اليهم وقد يريدون سنة الامة وهذا الاحتمال وان قيل به في  
الصحابي فهو في التابعين اقوي ولذلك اختلف الحكم في التوحيين  
كما اختلف فيما تقررون التابعي نفسه **فهم** الحق الشافعي رحمه الله  
بالصحابة سعيد بن المسيب في من السنة فروي في الام عن سفيان  
عن ابي الزناد قال سئل سعيد بن المسيب عن الرجل لا يجد ما ينفق على  
امراته قال يفرق بينهما قال ابو الزناد فقلت سنة فقال سعيد سنة



قال الشافعي والذي يشبه قول سعيد سنة (ان يكون اراد سنة  
البي صلى الله عليه وسلم وكذا قال ابن المديني) اذ قال سعيد  
مضت السنة فحسبك به وحيد فهو مستثنى من التابعين  
كما مرسل على ما سياتي اما اذا جاعل التابعي كنافقل فليس بمرفوع  
قطعا ولا بموقوف ان لم يصفه لزم الصحابة بل مقطوع فان  
اضافه احتمال الوقف لان الظاهر اطلاقهم على ذلك وتقريرهم  
له ويحتمل عدمه لان تقرير الصحابي لا ينسب اليه بخلاف تقريره  
صلى الله عليه وسلم **وقد احتمل** للارسال والوقف **خوامرنا** بالبناء  
للمفهوم بكذا اذ اتى **منه** اي التابعي **الغزالي** في المستصفي فانه  
قال اذا قال التابعي امرنا بكذا يحتمل انه يريد امر الشارع او امر  
كلامه فيكون حجة او بعض الصحابة فلا ومن ذلك ينشأ احتمال  
الرفع والوقف ولكن قوله فيكون حجة كانه يريد في الجملة ان  
يشمل الاول فانه مرسل ثم انه لم يصرح بترجيح واحد منهما نعم  
يؤخذ من كلامه ترجيح ارادة الرفع والاجماع وذلك انه قال بعد قوله  
فلا لكن لا يليق بالعالم ان يطلق ذلك الا وهو يريد من تحجب طاعته وحرم  
ابن نصر بن الصياغ في العدة في اصول الفقه بانه مرسل وحكي في سعيد  
ابن المسيب هل يكون ما ياتي به من ذلك حجة وجهين واما اذا قال التابعي  
كانوا يفعلون كذا فلا يدل كما قال النووي في شرح مسلم بن عبد العزيز على  
فعل جميع الامة بل على البعض فلا حجة فيه الا ان يصرح بنقله عن اهل الاجماع  
فيكون نقل الاجماع وفي ثبوته يخبر الواحد بخلاف والذي قاله اكثر الناس  
واخاره الغزالي انه لا يثبت وذهبت طائفة وهو اختيار الرازي في المنة  
وبه جزم الماوردي وقال ليس اكثر من سنتي الرسول صلى الله عليه وسلم وهي  
تثبت به قال وسواء كان من اهل الاجماع ام لا اذ قال لا اعرف بينهم فية

خلاف

خلاف فان كان من اهل الاجتهاد فاختلف اصحابنا فان ثبت الاجماع به فمؤم  
ونفاه اخرون وان لم يكن من اهل الاجتهاد ولا من احاط علمه بالاجماع  
والاختلاف لم يثبت الاجماع بقوله **والفرع السادس** واخره  
والذي بعده لهما من الزيادة **ما اتى عن صاحب** من اصحاب  
رسول الله صلى الله عليه وسلم موقفا عليه لكنه مما لا يحتمل  
للاجهاد فيه **حيث لا يقال** رايا اي من قيل الراي **مكة الردي**  
**تخصيلا** للذهن بالصحابي **على ما قال** الامام الفخر الرازي **في المحصول**  
**عن من اتى** سائرا او عرفا فقد كفر بما انزل على محمد صلى الله  
عليه وسلم المروي عن ابن مسعود رضي الله عنه ولم ينفرد بذلك  
**فالحاكم الرافع لهذا ايضا** حيث ترجم عليه في علومه معرفة  
المسانيد التي لا يذكر سندها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وادخل معه في الترجمة كنافقل وكان يقال ونحو ذلك مما مضى  
بل حكى ابن عبد البر اجابهم على ان قولاني هدية وقد راى رجلا  
خارجا من المسجد بعد الاذان اما هذا فقد عصي ابا القاسم صلى الله  
عليه وسلم انه مسند وادخل في كتابه التقصي الموضوع لما في الموطا  
من المرفوع عدة احاديث ذكرها مالك في الموطا موقوفة منها في حديث  
سبل بن حنيفة في صلاة الخوف وصرح في التمهيد بانه لا يقال من  
حجة الراي وقال ابو عمرو والد اني قد حكى الصحابي فولا يوقفه على  
نفسه فيخرجه اهل الحديث في المسند لا ممتنع ان يكون الصحابي  
قاله لا بتوقيف الحديث اي صالح السمان عن ابي هريرة انه قال لما كسا  
عاريات مايلات ميلا فقتل هذا لا يقال بالراي فيكون من جملة  
المسند وقال ابن العربي في القيسر اذ قال الصحابي قوة لا يقتضيه  
القياس فانه محمول على المسند اي النبي صلى الله عليه وسلم ومن ذهب ما لك



واني حنيفه انه كالمسند انتهى وهو الظاهر من احتياج الشافعي  
رحمه الله في الحديث بقول عائشة رضي الله عنها من صلت الصلاة  
ركعتين ركعتين حيث اعطاه حكم المرفوع لكونه مما لا مجال للري  
فيه والافقد نحن على ان قول الصحابي ليس بحجة ومن امثلة ذلك  
ايضا قول ابي هريرة رضي الله عنه ومن لم يجب الدعوة فقد  
عصى الله ورسوله وقول عثمان بن باس من صام اليوم الذي  
يشكر فيه فقد عصى ايا القاسم صلى الله عليه وسلم لكن جورد  
شيخنا في ذلك وما يشبهه احتمال احواله الا انه على ما ظهر من  
القول اعذر بل يمكن ان يقال ذلك ايضا في الحديث الاول اما الساهر  
فلقوله تعالى وما هم بضارين به من احد الا باذن الله واما العرف  
وهو المجمع فلقوله تعالى قل لا يعلم من في السموات والارض الغيب  
الا الله قال شيخنا ولكن الاول يعني الحكم له بالرفع اظهر  
انتهى على ان حديث ابن مسعود وان جازى اوجه عنه بصورة  
الموقوف فقد جازى بعض بالتصريح ارفع ومن الادلة لا يظهر  
ان ابا هريرة رضي الله عنه حدث كعب الاحبار بحديث  
فقد اتته من بني اسرائيل لا يدري ما فعلت فقال له كعب انت  
سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول فقال له ابو هريرة نعم  
وتكرر ذلك مرارا فقال له ابو هريرة فاقر السورة اخرجها البخاري  
في الجز من بد الخلق في صحيحه قال شيخنا فيه ان ابا هريرة لم يكن  
ياخذ عن اهل الكتاب وان الصحابي الذي يكون كذلك اذا اخبر  
بما لا مجال للري والاجتهاد فيه يكون الحديث حكم الرفع انتهى  
وهذا التقييد الحكم بالرفع بصدوره عن من لم ياخذ عن اهل الكتاب  
وقد صرح بذلك في مسيلة تفسير الصحابي الماضية ما نصه

الا انه يستثنى من ذلك ما اذا كان الصحابي المفسر من عرف بالنظر  
في الاسرار يليات تعبد الله بن سلام او غيره من مساندة اهل الكتاب وكعب  
الله بن عمرو بن العاص فانه كان حصل له في وقعه اليرموك كتب كثيرة من كتب  
اهل الكتاب وكان يحسن ما فيها من الامور الخفية حتى كان بعض اصحابه ربما  
قال له حدثنا عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا تخد ثنا عن الصحيفة فقل هذا لا يكون  
حكم ما يخبر به من الامور العقلية الرفع لقوة الاحتمال ولم ينقض بخبره السابق  
لكن الاظهر كما قال خلافة وسيفه في شرح الشارح لهذا التقييد فانه بعد  
ان نقل ان كثيرا ما يشع ابن حزم في المحلى على القائلين بالرفع يعني في اصل المسئلة  
قال ما ملخصه وانكاره وجه فانه وان كان مما لا مجال للري فيه فيجوز ان يكون  
ذلك الصحابي سمعه من اهل الكتاب ككعب الاحبار حين سمع منه العبادة  
وغيرهم من الصحابة مع قوله صلى الله عليه وسلم لم حدثوا عن بني اسرائيل ولا  
حرج قلت وفي ذلك نظر فانه يبعد ان الصحابي المتصف بالاخذ عن اهل  
الكتاب يسوغ حكاية شيء من الاحكام الشرعية التي لا مجال للري فيها مستثناة  
لذلك من غير عرو مع اية اولم يفهم انا ان لنا عليك الكتاب التي ختم القاري  
الي تبين قوله صلى الله عليه وسلم ليس من امن لم يلقن بالقران بها وعلمه  
بما وقع من التبدل والتخريف بحيث سمى عمرو بن العاص صحيفة النبوة  
الصادرة اختراعا عن الصحيفة اليرموكية وقال كعب الاحبار حين سأل  
ابا مسلم الخولاني قال كيف تجد قومك كذلك قال ملوك من ما نصه ما صدقتني  
النوراه لان فيها اذا كان رجل حكيم في قوم لا يفوا عليه وحسده وكونه  
في مقام تبين الشريعة المحمدية كما قيل بجهل امرنا ونبينا وكنا نقول ونحو ذلك  
فما شاهد من ذلك خصوصا وقد منع ابن عمر رضي الله عنه كعبا من التحدث  
بذلك قايلا التثنية او لا تخفك بارض القردة ولصرح منه منع ابن عباس  
له ولو وافق كتابنا وقال انه لا حاجة بنا الى ذلك وكذا اني عن مثله من



عباس مسعود وغيره من الصحابة بل انتفعت عابشة من قبول هدية  
رجل معلة المذبح بكونه ينفذ الكتب الاولة وقال ابو بكر بن عباس قلت  
للاعرش ما لهم ينفذون تفسير مجاهد قال كانوا يرون انه يسأل اهل الكتاب ولا  
ينافيه حد ثواب عن بني اسرائيل فهو خاص بما وقع فيهم من الحوادث والاحبار  
المحكمة عنهم لما في ذلك من العبرة والفطنة بدليل قوله تلوه في رواية فانه  
كانت فيهم الاعاجيب وما احسن قوله بعض ائمتنا هذا دليل على سماعه  
للمرجحة لا المجحة كما بسطت ذلك كله واحتج في كتابي الاصل الاصيل والاجماع  
على تحريم النقل من التوراة والانجيل اذا علم هذا فقد الحق ابن القريظ  
بالصحة في ذلك ما يجي عن التابعين ايضا لما لا مجال للاختلاف فيه فهو  
على انه يكون في حكم المرفوع وادعى انه مذهب مالك قال وطفا دخل علي سعيد  
ابن المسيب صلاة الملايكة خلف المصلي انني وقد يكون ابن المسيب اخضر  
بذلك عن التابعين كما اختصروا في قوله من السنة وامرنا  
والاحتجاج بمراسيله كما تقرره في امكانه وتثبت الظاهر ان مذهب  
مالك هذا التعميم وهذا الحكم اجيب من اعتراض في ادخال المقطوع والثوق  
في علوم الحديث كما انشئت اليه في المقطوع **والفهرست السابع مارواه**  
**عن اي هريز** بكسر تا التانيث رضي الله عنه **محمد** اي ابن سيرين **رواه**  
**عن اي ابن سيرين** **اهل البصر** تفتح الباء الموحدة على المشهور **وكرر**  
اي ابن سيرين والراوي من البصريين عنه **قال بعد** اي بعد اي هريز  
بان قال بعده قال محمد في قال الثاني مثله مارواه الخطيب في الكفاية من  
طريق علي ثنا موسى بن هارون هو الحال بحديث حماد بن زيد عن ايوب  
السخنياني عن محمد بن سيرين عن اي هريز قال قال الملايكة تصلي على احكم  
ما دام في مصلاه وقد رواه كذلك النسائي في الكري عن عمرو بن زرارة عن  
اسماعيل بن عليه عن ايوب ومن حديث النضر بن شميل عن عبد الله بن عون  
كلاهما

كلاهما عن ابن سيرين **والخطيب** **رواه** عن موسى المذكور **اي** في الاثني كذا  
**الرفع** فانه قال اذا قال حماد بن زيد والبصريون قال قال فهر مرفوع وقال  
الخطيب عقبه قلت للبصريين احسب ان موسى عني بهذا القول احاديث  
ابن سيرين خاصة فقال كذا يجب قال الخطيب ويحققه وسياتي من طريق  
بشر بن الفضل عن خاله قال قال محمد بن سيرين كل شيء حديث من الي  
هريرة فهو مرفوع ولذلك امثلة كثيرة منها ما رواه البخاري في المناقب  
من صحيحه ثنا سليمان بن حرب حدثنا حماد بن اي هريز قال قال  
اسلم وغفار وشي من مزينة الحديث وروي غيره من حديث عبد الوارث  
عن ايوب عن محمد بن اي هريز قال اذا اشتد الحر فابردوا بالصلاة  
**وذاي الحكم بالرفع** فيما ياتي عن ابن سيرين بتكرير قال خاصة **عجيب**  
لتصريحه بالتعميم في كل ما رواه عن اي هريز بدلالة ثبوت هذا  
القول عنه لم يسع الحزم بالرفع في ذلك اذ مجرد التكرير من ابن  
سيرين وغيره على الاحتمال وان كان جانب الرفع اقوي فقد وجدنا  
الكثير مما جاز عن ابن سيرين كذا كما جاز في الرفع في رواية اخرى  
حديث شعبة عن ادريس الاودي عن ابيه عن اي هريز قال  
قال لا يصلي احداكم وهو يجرد الخفيف وحديث زيد بن الحباب عن  
اي هريز قال قال النبي عن اي هريز عن ابيه قال قال  
الوتر حنن لم يوشق فليس منا وحديث اي نعام السعدي  
عن عبد الله بن الصامت عن اي زرق قال قال كيف انتم او قال  
كيف انت اذ بقيت في قوم يوحرون الصلاة الحديث فاخرها  
جامن حديث اي العالية الراعي ابن الصامت يصريح الرفع والاولان  
ذكر الخطيب مع قوله شئيه في الرفع انما جاز من طريقين اخرين  
مرفوعين **خاتم** لو اردت عزول فظما جازي من كتابات



الرفع وما اشبهها بما على ما تقر في هذه الفروع لبرج لا ضافة  
الى رسول الله صلى الله عليه وسلم كان ممنوعا فقد نهى احمد بن  
حنبل القرياني وابن المبارك عيسى بن يونس الدمشقي عن رفع  
حديث حدث في السلام سنة وقال المصنف بعد حكاية في تحريم  
الكبير للاحياء ما حصله المني عنه عز وهذا القول الى النبي صلى  
الله عليه وسلم الا الحكم بالرفع انتهى وكانه للتنزيهات لم ينه  
الرواية بالمعني **المرسل** وجعله مراسيل باثبات البيا  
وحدث في ايضا اصله كما هو حاصل كلام العلاي ما خوذ من الاطلاق  
وعدم المنع كقوله تعالى انا ارسلنا الشياطين على الكافرين فكان  
المرسل اطلق الاسناد ولم يفتده ببر او مقروفا او من قوطهم  
ثافة مرسل اي سرعية السير كان المرسل اسرع فيه مجالا فخذ  
بعض اسناده قال كعب رضي الله تعالى عنه  
امست سعاد يارض لا تدلها **الا** الغناق النجيات المرسل  
او من قوطهم جال القوم رسالا اي منفردين لان بعض الاسناد  
منقطع من يفتنه واما في الاصطلاح **فمرسوع** اي مضاف  
**تابع** من التابعين الى النبي صلى الله عليه وسلم بالتصريح او للنبية  
**على المشهور** عند ائمة الحديث **مرسل** كما نقله الحاكم وابن عبد  
البر عنهم واختاره الحاكم وغيره ووافقه جماعة من الفقهاء  
والاصوليين وغيره عنه بعضهم كالقزافي في التنقيح باستقاء  
الصحابي من السند وليس بمقتفي فيه ونقل الحاكم تقييدهم  
له بانصال السند الى التابعي وفتده في المرحل بالم بات اتعاله  
من وجه اخر كما سيأتي ذكرهما وكذا ائمة شيخنا بما سمعه التابعي  
من غير النبي صلى الله عليه وسلم ليخرج من لقيه كما فرأى مع منه ثم

اسلم

اسلم بعد وفاته صلى الله عليه وسلم وحدث بما سمعه منه كالشواحي  
رسول هرقل فانه مع كونه تابعا يحكم بما سمعه بالانصال لا الزمان  
وهو متعين وكما تم ارضوا عنه لذوره وخرج يفتد التابعي مرسل  
الصحابي كبر كان او صغيرا وسياتي اخرا باب وشمل اطلاقه الكثير  
منهم وهو الذي لقي جماعة من الصحابة ورجالهم وكانت جل روايته  
عنهم والصغير وهو الذي لم يلق منهم الا العدد اليسير او لقي جماعة  
الا ان جل روايته عن التابعين **وقيل** بالتابعي الكبير  
كما هو مقتضى القول بان مرفوع صغير التابعين انما يسمى منقطعا  
قال ابن عبد البر في مقدمته المتصدي المرسل او فقوه باجماع علي  
حديث التابعي الكبير عن النبي صلى الله عليه وسلم ومثل جماعة  
منهم قال وكذلك وسمي من دونهم ايضا من صح له لقاحلة من  
الصحابة ومجالستهم قال وشله ايضا مراسيل من دونهم فاشار  
بهذا الاخير الى مراسيل عن التابعين ثم قال وقال اخرون لا يعني  
لا يكون حديث عن التابعين مراسيل بل يسمى منقطعا لانهم  
لم يلقوا من الصحابة الا الواحد او الاثنين فاكثروا عنهم عن  
التابعين والى هذا الاختلاف اشار ابن الصلاح بقوله ومروته  
التي لا خلاف فيها حديث القاصي الكبير قال شيخنا ولم ار التقييد  
بالكبر مرجعا عن احد نعم قيد الشافعي المرسل الذي يقبل اذا  
اعتقده كما سيأتي بانه يكون من رواية التابعي الكبير ولا يلزم  
من ذلك انه لا يسمى ما رواه التابعي الصغير مراسيل بل الشافعي  
مصرح بنسبة رواية من دون كما رالتابعين مرسله وذلك  
في قوله ومن نظرت العلم بحجرة وقلة غفلة استوحش من  
مرسل كل من دون كبار التابعين بدلا بل طاهرة **او** مستطارة



أي المرسل ما سقط راو من سنده سواء كان في أوله أو آخره أو بينهما واحدا  
أو أكثر كما يروي إليه بتكرار أو جعله اسم جنس ليضمحل كما صرح به الشارح  
سقط راو فكثر بحيث يدخل فيه المنقطع والمعضل والمعلق وهو ظاهر  
عبارة الخطيب حيث أطلق الانقطاع فإنه قال في كفايته المرسل هو ما انقطع  
أسناده بأن يكون في روايته من لم يسمعه من فرقة وكذا قال في موضع  
آخر منها اختلاف بين أهل العلم أن إرسال الحديث الذي ليس بمزلس  
هو رواية الراوي عن من لم يسمعه كالتابعين عن النبي صلى الله عليه  
وسلم وابن جريج عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة وما لك عن القاسم  
ابن محرز بن أبي بكر الصديق أو عن من عاصره ولم يلقه كالتوري  
وشعبه عن الزهري قال وما كان من نحو هذه لك فالحكم فيه وكذا أفمن  
لحق من أضاف إليه وسمع منه إلا أنه سمع منه ذلك الحديث واحد  
وخاصة النسب بين الإرسال الظاهر والخفي والتدليس في الحكم  
ونحو قول أبي الحسن القطان في بيان الوهم والإيهام كما سيأتي في  
التدليس الإرسال رواية الراوي عن من لم يسمعه منه وهو الذي  
حكاه ابن الصلاح عن الفقه والأصوليين بل وعن الخطيب فإنه قال والمعرف  
في الفقه وأصوله أن ذلك كذا أي المنقطع والمعضل يسمى مرسلًا قالوا له  
ذهب من أهل الخطيب وقطعه به ونحوه قول النووي في شرح مسلم المرسل  
عند الفقه والأصوليين والخطيب وجماعة من المحدثين ما انقطع  
أسناده عما أي وجه كان فهو عندهم بمعنى المنقطع فإن قوله علي أي  
وجه كان يشمل الابتدأ والانتها وما بينهما الواحد فكثر وأصرح منه  
قوله في شرح المذهب ومرادنا بالمرسل هنا ما انقطع أسناده فسقط  
من روايته واحد فكثر وخالفنا أكثر المحدثين فقالوا هو رواية  
التابعي عن النبي صلى الله عليه وسلم انتهى ومن صرح بنحوه من المحدثين

الحديث

الحاكم

الحاكم فإنه قال في المدخل وتبعه البغوي في شرح المسئلة هي قول التابعي أو  
تابع التابعي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يبينه وبين الرسول  
صلى الله عليه وسلم قرن أو قرنان ولا بد كرسامته من الذي سمعته  
في رواية أخرى كما سيأتي أو آخر الباب ولكن الذي ينبغي عليه في علومه  
خلاف ذلك وكذا أطلق أبو نعيم في مستخرجہ على التلخيص مرسل  
ومن أطلق المرسل على المنقطع من أئمتنا أبو زرعة وأبو حاتم ثم الدارقطني  
ثم البيهقي بل صرح البخاري في حديث إبراهيم بن يزيد التميمي عن أبي  
سعيد الخدري بأنه مرسل تكون إبراهيم لم يسمع من أبي سعيد وكذا  
صرح هو وأبو داود في حديث لقون بن عبد الله بن عتبة بن مسعود  
عن ابن مسعود بأنه مرسل يكونه لم يذكر ابن مسعود والتزمذي  
في حديث لابن سيرين عن حكيم بن حزم بأنه مرسل وإنما رواه ابن  
سيرين عن يوسف بن مهران عن حكيم وهو الذي ينبغي عليه أبو داود في  
مراسيله في آخرين وأما أبو الحسين بن القطان من متقدمي أئمة  
اصحابنا فإنه قال المرسل أن يروي بعض التابعين عن النبي صلى الله عليه  
عليه وسلم خبر أو يكون بين الراوي وبين رجل رجل وقال الاستاذ  
أبو منصور المرسل ما سقط من أسناده واحد فإن سقط أكثر فهو  
معضل ثم أنه على القول بشموله المعضل والمعلق قد توسع من أطلقه  
من الحنفية على قول الرجل من أهل هذه الأعصار قال النبي صلى الله عليه  
وسلم كذا وكان ذلك سلف الصوفي حيث قال في تذكرته حجة عن  
بعض المتأخرين المرسل ما رفع إلى النبي صلى الله عليه وسلم من غير عتقة  
والمسند ما رفعه راويه بالعتقة فإن الظاهر أن قابله أراد  
بالعتقة الأسناد فهو كقول ابن الحاجب تبعاً لغيره من أئمة الأصول  
المرسل قول غير الصحابي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فإنه



يتناول ما لو كثرت الوسائط ولكن قد قال العلوي الظاهر عند التأمل  
في استدلالاتهم لا يريدونه بل مرادهم ما سقط منه التابعي  
مع الصحابي أو ما سقط منه أثنان بعد الصحابي ونحو ذلك وبدل  
عليه قول امام الحرمين في البرهان مثاله ان يقول الشافعي قال رسول  
الله صلى الله عليه وسلم كذا أو لا فلزم من الاطلاق المتقدم بطلان  
اعتبار الاسانيد التي هي من خصايص هذه الامة وترك النظر  
في احوال الرواة والاجماع في كل عصر على خلاف ذلك وظهور فساد  
عنى عن الاطالة فيه انتهى ولا خصه بعض المحققين من الحنفية باهل  
العصر الاول يعني الفزون الفاضلة لما صح عنه صلى الله عليه  
وسلم انه قال خيركم من الناس قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين  
يلونهم قال الراوي فلا ادري ان كذا مرة في ثلثة وثلاثين وفي  
رواية خرم فيها ثلثة بعد قرنه بدوت خنك ثم يفشو الكذب  
وفي رواية ثم ذكر فرق ما شهدون ولا يستشهدون ويحسبون  
ولا يؤمنون وينذرون ولا يوفون وجنسهم **فالمريسل** **والمريسل**  
الثالث اوسعها والثاني اضيقها **والاول الاكثر في استعمال اهل**  
الحديث كما قاله الخطيب وعبارته عقب حكاية الثالث من كفايته  
الا ان اكثر ما يوصف بالارسل من حيث الاستعمال ما رواه التابعي عن  
ابن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم اما ما رواه تابعي فيسمونه المعضل  
بل صرح الحاكم في علومه بان مشايخ الحديث لم يختلفوا انه هو  
الذي يرويه المحدث باسناد متصل اليه التابعي ثم يقول  
التابعي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ووافقه غيره على حكاية  
الاتفاق **ما لك** الامام مالك هو ابن انس في المشهور عنه  
لذا الامام ابو حنيفة النعمان بن قايث **والباقون** المعقلون

لها والمراد الجمهور من الطائفتين بل وجماعة من الحديث والامام  
احمد في رواية حكاها النووي وابن القيم وابن كثير وغيرهم **اي**  
**بالمريسل** **وبالتالي** بمضمونه اي جعل كل واحد منهم ما هو عليه مرسل  
دينا دين به في الاحكام وغيرها وحكاها النووي في شرح المهذب  
عن كثيرين من الفقهاء او اكثرهم قال ونقله الغزالي عن الجماهير وقال  
ابوداود في رسالته واما المرسل فيمكن ان كان اكثر العلماء يثبتون  
فما فيهم مضي مثل سفيان الثوري وما لك والاوزاعي حتى جاء الشافعي  
رحمه الله فتكلم في ذلك وتابعه عليه احمد وغيره انتهى وكان من لم  
ينكر احمد في هذا الفريق راي ما في الرسالة اقوي مع ملاحظة ضعفه  
في القل كما سيأتي قريبا وكونه يعمل بالضعيف الذي يدرج فيه  
المريسل فذاك اذ لم يجز في الباب غيره كما تقدم ثم اختلفوا هو  
اعلى من المسند او دونه او مثله وتظهر فائدة الخلاف عند التقاض  
والذي ذهب اليه احمد واكثر المالكية والمحققون من الحنفية كالطحاوي  
وابن بكرة الرازي ثم تقدم المسند قال ابن عبد البر وشبهوا ذلك بالشهر  
يكون بعضهم افضل حالامن بعض وافقه وانهم معرفة وان كان الظاهر  
عده واجبا بغير الشهادة انتهى والظاهر ان ما ذكره ابن ابي عمير من المسند  
وجمعه بان من اسند فقد احالك على اسناده والنظر في احوال رواة  
والبحث عنهم ومن ارسل مع علمه ودينه وامانته وثقته فقد قطع  
لك بصحته وكفاك النظر فيه ومحل الخلاف فيما قبل اذ لم ينضم الي  
الارسل ضعف في بعض رواة والافهوجينيد اسوا حالامن  
مسند ضعيف جزما ولذا قيل انهم انفقوا على اشتراط ثقة المريسل  
وكونه لا يرسل الا عن الثقات قاله ابن عبد البر وكذا ابو الوليد  
الباجي من المالكية وابو بكر الرازي من الحنفية وعبارة الثاني



لا خلاف انه لا يجوز العمل بالمرسل اذا كان مرسله غير مختار بل يرسل  
عن غير الثقة ايضا واما الاول فقال لم تنزل الائمة بحجج كون بالمرسل  
اذا تقارب عصر المرسل والمرسل عنه ولم يعرف المرسل بالرواية  
عن الضعفاء ومن اعتبر ذلك من مخالفتهم الشافعي فجعله شرطا  
في المرسل المعتبر ولكن قد توقف شيخنا في صحة نقل لا تقارب من  
الطرفين قبوله ورواه قال لكن ذلك فيما عن جمهورهم مشهور انما  
وفي كلام الطحاوي ما يوجب الى احتياج المرسل ونحوه الى الاختلاف  
بقافية وذلك انه قال في حديث ابي عبيدة بن عبد الله بن مسعود  
انه سئل كان عبد الله مع النبي صلى الله عليه وسلم ليلة الجفن قال  
لا مانعه فان قيل هذا منقطع لان ابا عبيدة لم يسمع من ابيه  
شيئا يقال نحن لم نخرج به من هذه الجهة انما احتجنا به لان  
مثل ابي عبيدة على تقدمه في العلم وموضعه من عبد الله وخلصته  
بخاصته من بعده لا يخفى عليه مثل هذا من اموره فحملنا قوله  
حجة لهذا الامن الطريق التي وصفت ونحوه قول الشافعي رحمه الله  
في حديث لطاوس عن معاذ طاوس لم يلق معاذ الكنة عالم بامر  
معاذ وان لم يلقه لكثرة من لقيه من اخذ عن معاذ وهذا لا اعلم  
من احد فيه خلافا ونبهه اليه في غيره ومن الخلل في هذا القول ان  
الضعفاء في الوسطة حيث كان تابعيا لاسيما بالكذب بعد جدا  
قاله صلى الله عليه وسلم اتاني على عصر التابعين وشهد له بعض الصحابة  
بالخبرية ثم للمقرئين كما تقدم بحيث استدل بذلك على تعديل اهل  
القرون الثلاثة وانت منازهم في الفضل فارسا للتابعي  
بل ومن اشتمل عليه باقي القرون الثلاثة الحديث بالجزم من غير  
وثوق من قاله مناف لها هذا مع كون المرسل عنه من اشركهم

في هذا الفضل ووسع من هذا اقول عمر رضي الله عنه المسلمون عدول  
بعضهم على بعض الا محلودا في حد او مجروبا عليه شهادة زور وطينا  
في ولاؤنا بة قالوا فاكفى رضي الله عنه بظاهرا لاسلام في القول الا  
ان يعلم منه خلاف العدالة ولولم يكن الوسطة من هذه القبيل ما اربل  
عنه التابعي والاصل قول غيره حتى يثبت عنه ما يقتضي الرد وكذا  
الزم بعضهم التابعين بان مقتضى الحكم لتقليد البخاري المجزومة بالصحة  
الي من علم عنه ان من يجزم من ائمة التابعين عن النبي صلى الله عليه وسلم  
وسلم بحديث يستلزم صحته من باب اولي لاسيما وقد قيل ان  
المرسل لو لم يجز بالحدوف لما حذفه فكانه عدله ويمكن الزامهم  
لهم ايضا بان مقتضى تصحيحهم في قول التابعي من السنة وقفه على  
الصحابي حمل قول التابعي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم علي  
ان الحديث له بذلك صحابي تحسينا للظن به في حجج بطول ايزاد ها  
لاستلزامه المقرض للرد مع كون جامع التخصيص في هذه المسئلة  
للعلابي متكفلا بذلك كله وكذا اصنف فيها ابن عبد الهادي  
جزا **ورده** اي الاحتجاج بالمرسل **جها** حذف اليها تحفيها  
جمع جمهوري معظم **النقاد** من المحدثين كالشافعي واحمد  
وعندهما من المتقدمين والمتأخرين وحكموا ايضا **بالحمل**  
**بالساقط في الاستناد** فانه يحتمل ان يكون تابعيا لعدم تقديمهم  
بالرواية عن الصحابة ثم يحتمل ان يكون ضعيفا لعدم تقديمهم  
بالثقات وعلى تقدير كونه ثقة يحتمل ان يكون روي عن تابعي  
ايضا يحتمل ان يكون روي ضعيفا وهلم جرا الى ستة اوسبعة  
فهو اكثر واحد من رواية بعض التابعين عن بعض واجتماع  
سنة في حديث يعلق بسورة الاخلاق **وصاحب التمهيد**



وهو ابو عبد الله بن عبد البر **نقله** يعني المحدثين **نقله** على كل الاجماع  
على طلب عدالة المخبر **وسل** وهو ابن الحاج **صدر الكتاب** الشهير  
الذي صنفه في الصحيح **الصل** اي رد الاحتجاج به فانه قال  
في اثنا كلام ذكره في مقدمته الصحيح على وجه الابرار على لسان  
خصمه والمرسل من الروايات في اصل قولنا وتقول اهل العلم  
بالاجاز ليس بحجة واقرة ومثني عليه في كتابه وكذا احمد في  
العلل حيث يعلل الطريق المستدرة بالطريق المرسل ولو كان  
المرسل عنده حجة لازمة لما اعل به وتكفيها فقل صاحبه اي داود  
انه تبع فيه الشافعي كما تقدم وكذا اخي عن مالك وهو غريب والمشهور  
عنه الاول ومن حكي الثاني عن مالك الحاكم وقال النووي في شرح المذهب  
المرسل لا يجتمع به عندنا وعند جمهور المحدثين وجماعة من الفقهاء  
وجماهير اصحاب الاصول والنظر قال وخكاه الحاكم ابو عبد الله عن  
سعيد بن المسيب وما ذكره جماعة اهل الحديث والفقهاء انتهى وبسعيد  
يريد علي بن جرير الطبري من المتقدمين وابن الحاجب من المتأخرين  
او عاوها اجماع التابعين على قبوله اذ هو من كبارهم مع انه لم  
ينفرد من بينهم بذلك بل قال به منهم ابن سيرين والزهري وغاية  
انهم غير متفقين على ذلك واحد كاختلاف من بعدهم ثم ان ما  
اشعر به كلام ابن داود في كون الشافعي اول من ترك الاحتجاج  
به ليس على ظاهره بل هو قول ابن مهدي ويحيى القطان وغير  
واحد من قبل الشافعي ويمكن ان اختصاص الشافعي لمريد التحقيق  
فيه وبالحجة فالمشهور عن اهل الحديث خاصة القول بعدم صحته  
بل هو قول جمهور الشافعية واختار اسما عيل القاضي وابن عبد البر  
وغيرهما من المالكية والقاضي ابي بكر الباقلاني وجماعة كثيرين

ايتم

ايتم الاصول وبالغ بعضهم في التفتيش في مراسيل الصحابة كما  
بالغ من توسع من اهل الطرف الاخر فقبل مراسيل اهل هذه  
الاعصار وما قبلها وبيننا هناك رده وسنين رد الاخر اخر الباب  
وما اورد به من حجج الاولين مردودا ما الحديث فحول على الغالب  
والاكثرية والافقد وجد فيمن بعد الصحابة من القرنين من روى  
فيه الصفات المذمومة كذا بقلة بخلاف من بعد القرنين الثلاثة  
فان ذلك كثير فيهم واشهر وقد روي الشافعي عن عمه حدثنا هشام  
ابن عروة عن ابيه قال اني لاسمع الحديث استحسنه فما يمنعني من  
ذكره الا كراهة ان يسمعه سامع فيقتدي به وذلك اني اسمعه من  
الرجل لا اثق به قد حدث به عن من اثق به واسمعه من رجل  
اثق به قد حدث به عن من لم اثق به وهذا كما قال ابن عبد البر  
يدل على ان الزمان اي زمان الصحابة والتابعين كان يحدث فيه  
الثقة وغيره ونحوه ما اخرجاه الفقهاء من حديث ابن عون قال  
ذكرنا يوب السخيتاني لمحمد بن سيرين حدثنا عن ابي ولادة  
فقال ابو ولادة رجلا صالح ولكن عن من ذكره ابو ولادة ومن حديث  
عمران بن عديرا ان رجلا حدثه عن سليمان بن ابي شيبة عن محمد بن سيرين  
ان من زار قبر اوصلي اليه فقد برى الله منه قال عمران فقلت  
لمحمد عند ابي بكر ومحمد بن ابي بكر عنك كذا فقال ابو بكر كنت  
احسبك يا ابا بكر اشتد اتقا فاذا القيت صاحبك فاقره السلام  
واخبره انه كذب قال ثم رايت سليمان عند ابي بكر فذكرت  
ذلك له فقال سبحان الله انما حدثني به مودنا ولم اظنه بذلك  
بكذب فان هذا والذي قبله فيهما رد ايضا على من يزعم ان المراسيل  
لم تزل مقبولة معمولا بها ومثل هذه حديث عاصم عن ابن سيرين



قال كانوا لا يسألون عن الاسناد حتى وقعت الفتنة بعدوا على من  
ذكر ما رويته في الحلية من طريق ابن مهدي عن ابن لهيعة انه  
سمع شيخا من الخوارج يقول بعد ما تاب ان هذه الاحاديث دين  
فا نظروا من تأخذون دينكم فانا كنا اذا هوينا امر اصبناه حيا  
انتهى ولذا قال شيخنا ان هذه والله قاصمة الظهر للمحدثين بالمرسل  
ان يدعه الخوارج كانت في ميد الاسلام والصحابة متوافرون ثم  
في عصر التابعين من بعدهم وهو لا كانوا اذا استحسنوا امر جعلوه  
حديثا واشاعوه فربما سمع الرجل الشيء فحدث به ولم يذكر من حدثه  
به فحسننا الظن بخلقه عنه غيره ويحي الذي يحتج بالمقاطيع يخرج  
به مع كون اصله ما ذكرته فلا حول ولا قوة الا بالله واما الالزام  
بتعالين البخاري فهو قد علم شرطه في الرجال ونقده بالصحة بخلاف  
التابعين واما ما بعده فالنقد بل التحقق في المذهب لا يكفي على المعتمد  
كما سأتى في سادس فروع من تقبل رواية فكيف بالاسناد رسال  
الى هذا الحد نعم قال ابن كثير المذهب الذي لم يسم اوسى ولم  
تقر عينه لا يقبل روايته احد علمناه ولكنه اذا كان في عصر  
التابعين والفروقات المشهورة لها بالخير فانه يستأنس بروايته  
ويستضيها في مواضع وقد وقع في مسند احمد وغيره من هذا  
القبيل كثيرا كذا يمكن الا تفصال عن الاخير بان الموقوف  
لا يخلط به فيما اتصل بخلاف المحتج به وبمنه الا وغيره مما لم ينظر  
بابرده فثبت الحجة في رد المرسل وادراجها في جملة الضعيف  
**يكن اذا صح** يعني ثبت لنا اهل الحديث فخصرنا الشافعية  
بتعالين اماهم **مخرجه** اي اتصال المرسل **مسند** يحي من وجه  
اخر صحيح وحسن او ضعيف يعتضد به **او برسل** اخر **مخرجه**

اي يرسله **من ليس بروي عن رجال** اي شرح راوي المرسل  
**الاول** حتي يغلب على الظن عدم اتحادهما **ثقل** بالجزم جوابا لاداء  
الشرطية كما صرح ابن مالك في التبريل بجوازه في قليل من الكلام  
وهو ظاهر كلام ابنه الشارح ولكن نصصر مشاهير النجاة على  
اختصاصه بنص ورثة الشارح على انه لو قال متى بد اذا او بتبريد  
تقبله كما قال شيخنا كان احسن وكذا يعتضد بما ذكره مع هذا من  
الشافعية كما سأتى من موافقه قول بعض الصحابة وفتري عوام  
اهل العلم مع كون الاعتضاد بهما في الترتيب هكذا وقد نظم الزايد  
بعض الاخذين عن الناظم فقال  
او كان قول واحد من صحبة خير الا نام عجم وعرب  
او كان فتري جمل اهل العلم وشيخنا اهل في النظم  
**قلت الشيخ ابن الصلاح لم يفصل في المرسل المعتضدين كما رالتا**  
وصفاهم بل اطلق كما ترى وكاذبه بنا على المشهور في تقريره كما تقدم  
**والشافعية** الذي اعتمد ابن الصلاح في مقاله في ذلك **بالبيان** منهم **فبيد**  
المعتضدين وتبع ابن الصلاح في الاطلاق النووي في عاينه كتبه ثم تنبه  
للتقييد في شرحه للموسيط وهو من اواخر تصنيفه فانه قال فيه  
واما الحديث المرسل فليس بحجة عندنا الا ان الشافعية كان يرى  
الاحتجاج بمرسل الكبار من التابعين بشرط ان يعتضد باحد امور  
اربعة وذكرها **و** كذا قيد الشافعية **من روى منهم عن الثقات**  
**ابد** بحيث اذا عين نسخة في مرسله في رواية اخرى او في مطلق  
حديثه حسبما يجهلها كلام الشافعية الا ان لا يسمى بجهلة ولا مرغوب عن  
الرواية عنه ولا يكفي قوله انه لم يكن باخذ الا عن الثقات كما جا  
عن سعيد بن المسيب وغيره والتوثيق مع الابهام لا يكفي على ما سأتى



لعمري قد قال الشافعي في سعيد بخصوصه انه ما عرفه روي الا عن  
ثقة واجاب بذلك من غرضه في قبول مراسيله خاصة بل وزاد انه  
لا يحفظ له منقطع الا وجد ما يدل على بسنده وطهرا قال ابن الصلاح  
عقب العاصم بحجبه من وجه اخر وطهرا احتج الشافعي بمرسلات  
سعيد فانما وجدت مسايد من وجوه اخر قال ولا يخفى ذلك عنده  
يارسال ابن المسيب انتهى ونبهه احمد فثقل الميموني وحبل معانه  
انه قال مراسيل سعيد صحاح لا نري اصح من مرسلاته وقال ابن معين  
هي احب الي من مرسلات الحسن ولكن قد قال ابو نوري في الارشاد اشهر  
عند نفها اصحابنا ان مرسل سعيد حجة عند الشافعي حتي ان كثيرا  
منهم لا يعرفون غير ذلك وليس الامر على ذلك ثم بيده بما ذكر معناه  
في شرح المذهب فانه قال فيه عقب نقله عن الشافعي في المختصر  
ما رواه عنه الربيع ايضا ارسال ابن المسيب عندنا حسن ما ذهبه  
اختلف اصحابنا المتقدمون في معناه على وجهين حكاهما الشيخ ابو  
اسحق في التمع والخطيب في كتابيه الفقيه والمتفقه والكفاية  
واخرون احدهما انها حجة عنده بخلاف غيرها من المراسيل قالوا  
لا تماشت فوجدت مسندة ثابتهما انما ليست بحجة عنده بل هي  
كغيرها على ما ذكرناه قالوا وانما رجم الشافعي بمرسله والترجيح بالمرسل  
جائز قال الخطيب في كتابه الفقيه والمتفقه والصواب الثاني واما  
الاول فليس بشي وكذا قال في الكفاية ان الثاني هو الصحيح لان  
في مراسيل لم يقبلها الشافعي حين لم ينضم اليها ما يؤكد ها ومراسيل  
لغيره قال بها حين انضم اليها ما يؤكد ها قال وزيادة ابن المسيب  
في هذا اعطاه غيره انه اصح التابعين ارسالا فيما زعم الحفاظ قالوا وما  
قول القفال المروي في اول كتابه شرح التلخيص في الرهن الصغير

مرسل

مرسل سعيد عندنا حجة فهو محور على التفصيل الذي قدمناه عن البيهقي  
والخطيب والمتفقين اذا علم هذا اقل ما يتفرد سعيد به الوصف فقد  
قال ابو داود في سننه سمعت محمد بن حبيب يقول سمعت يعقوب  
ابن عبد الله القتيبي يقول كل شي حدثتكم عن جعفر عن سعيد بن جبير  
عن النبي صلى الله عليه وسلم فهو مستند عن ابن عباس ولكن هذا خامر وعظه  
قول ابن سيرين المحكي فثقل المرسل وقدرة الشافعي ايضا **من اذا**  
**شارك منهم اهل الحفظ في احاديثهم واقبلهم فيها ولم يخالفهم الا بنقص**  
**لفظ الحفظ بكلمة** فاريد بما لا يخفى معه المعنى فان ذلك لا يضر في  
في قبول مرسله وكل من هذه اعني روايته عن الثقات وموافقه الحفاظ  
وكونه من الكبار صفة المرسل بكسر المهملة دالة على صحة مرسله  
المروي عنه وثانيها جاز في كل راو ارسال واستد كما قيل ان المحتج  
بالمرسل ايضا يشترط اولها كما تقدم مع النزاع فيه وهذا اسباق نص  
الشافعي ليعلم ان الشارح وغيره ممن اوردوا اخلاصه بان شيامة دروي  
البيهقي في المرحل عن شيخه الحاكم عن الاحم عن الربيع عنده انه قال  
والمنقطع مختلف فنشاهد اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم  
من التابعين فحدث حديثا منقطعاً عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم اعتبرنا  
عليه باسورتهما ان ننظر الي ما رسل من الحديث فان شركه الحفاظ  
الما موقوف فاستدوه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم بمنزلة ما روي  
كانت هذه دلالة على صحة ما قيل عنه وحفظه وان انفرد بارسال  
حديث لم يشركه فيه من بسنده قبل ما ينفرد به من ذلك ويعتبر  
عليه بان ينظر هل يوافقه مرسل غيره من قبل العالم من غير رجاله الذين  
قبل عنهم فان وجد ذلك كانت دلالة تقوي له مرسله وهي اضعف  
من الاولى وان لم يوجد ذلك ننظر الي بعض ما يروي عن يعقوب اصحاب



النبي صلى الله عليه وسلم قوله فان وجد يوافق ما روي عن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم كانت هذه دلالة على انه لم يأخذ مرسله الاغراض  
يضع ان يشاء الله وكذلك ان وجد عوام من اهل العلم يفتون بمثل معني  
ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم يغير عليه بان يكون اذا سمع من روي  
عنه لم يسم بجهولا ولا مرغوبا عن الرواية عنه فيستدل بذلك بحجة  
فيما يروي عنه ويكون اذا شارك احدا من الحفاظ في حديث لم يخالفه  
فان خالفه ووجد حديثه انقص كانت في هذه دلالة على صحة مخرج  
حديثه ومتى خالف ما وضعت اضرب حديثه حتى لا يسمع احدا منهم  
فيقول مرسله قال واذا وجدت الدلائل لصحة حديثه بما وضعت  
اجبنا يعني اخبرنا كما قاله اليه في ان يقبل مرسله ولا نستطيع ان  
نزع ان الحق تثبت به ثبتا بالموثقل وذلك ان معني المنقطع  
مغيب يحتمل ان يكون حمل عن من يرغب عن الرواية عنه اذا سمع وان  
بعض المنقطعات وان وافقه مرسله فقد يحتمل ان يكون مخرجا  
واحد من حديث من لو سمى لم يقبل وان قول بعض اصحاب رسول الله  
صلى الله عليه وسلم اذا قال براه او وافقه لم يدل بحجة مخرج الحديث  
دلالة قديمة اذا نظر فيها ويمكن ان يكون انما غلط به حين سمع قول  
بعض الاصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم براهقه ويحتمل مثل هذا  
بين وافقه بعض الفقهاء قال فانما من بعد كما راى التابعين الذين كثرت  
مشاهدتهم لبعض اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فلا اعلم منهم واحدا يقبل  
مرسله كما مورادها انهم اشد بخورا فيمن يرون عنه والآخر اضعف  
بترجيح علم الدلائل فيما ارسلوا بضعف مخرجه والآخر كثرة الاحالة  
في الاخبار واذ كثرت الاحالة كان امكنا للزهر وصفقه من يميل  
وكذا رواه الخطيب في الكفاية من طريق احمد بن موسى الجوهري

ومحمد بن حمدان الطرايفي كلاهما عن الربيع به زيادة قوله في اخره  
عن التابعين الذين كثرت مشاهدتهم لبعض الصحابة وليس عند البيهقي  
وهو بغير رواية جلية وقد زاد بعضهم ما يعنضد به المرسل فقل  
صحا في وانتشار او عمل اهل العصر او قياسا مقبلا ويمكن ان يرجعها  
الى كلام الشافعي يتكلف في بعضها ثم ان ما تقدم عن الشافعي من عدم  
الاحتجاج بالمرسل الا ان اعتنض هو المعتمد وان زعم الماوردي انه  
في الحد يدينج بالمرسل اذا لم يوجد دليل سواه وكذا نقله غيره فقد  
رواه ابن السمعاني باجماع النقلة من العراقيين والحزاسانيين للمسئلة  
عنه على انه عند غير حجة نعم قال التاج السبكي ما معناه انه اذا دل  
على محذور ولم يوجد سواه فالظاهر وجوب الكساف يعني خطا  
وقريب منه ما ذهب اليه امام الحرمين في الجرم بوجوب الكساف  
بغير المستور كما سالت فيه مع النزاع في الوجوب تكلام النووي فان  
**يقول** على وجه الحديث في الاعتناء بالسند **قال السند** هو المعتمد  
حينئذ ولا حاجة الى المرسل فقل محييا بما هو حاصل كلام ابن الصلاح  
ان المرسل تقوي بالسند وبان به قوة الساقط منه وصلاحيته  
للحجة وايضا كما قال النووي وعليه اقصر الناظم لثبته اذ افايدة  
ذلك **هنا دليلان** اذ المسند دليل براسه والمرسل **هنا** اي بالسند  
**يعتبر** ويصير دليلا اخر فيرجح بما الخير عند معارضة خبر ليس  
له سوى طريق مسند قال غيره وور بما يكون المسند حسنا فيرتقى  
بالمرسل عن هذه المرتبة ولكن هذا الايراد انما يأتي اذا كان المسند  
بفردة صالحا للحجة اما اذا كان مما يقتضي اعتناء فلا اذ كل منهما  
اعتنض بالآخر وصار به حجة ولذا قد ه الامام الرازي في  
المحصول بقوله هذا في مسند لم تقدم به الحجة اذا القرء افادة شجنا



وحينئذ يكون اعتضاده بهذا السند كاعتضاده بمرسل آخر  
لاشترائهما في عدم الصلاحية للحجة ويجي القول بعدم الفائدة في ذلك  
لانه انضمام غير مقبول الى مثله فهو بمثابة شهادة غير القول اذا  
انضمت الى مثله ولكن قد اجيب بان القوة انما حصلت من هيبية  
الاجتماع اذ بانضمام احدهما الاخر قوي الظن بان له اهلا كما  
تقدم في تقرير الحسن لغيره ان الضعيف الذي ضعفه من جهة  
قوة حفظ راويه وكثرة غلطه لا من جهة انه بالكذب اذا وى  
مثله مسند آخر نظره في الرواية ارتقى الى درجة الحسن لانه يزول  
عنه حينئذ ما يخاف من تسرح حفظ الراوي ويعتقد كل منهما بالامر  
ويشهد لذلك افراد المترادف والتشبيه بالشهادة ليس بمرفي لافراقها  
في اشياء كثيرة **ورسم** اي سمي جمهور راها الحديث **منقطعا** فوطهم  
**عن رجل** او شيخ او نحو ذلك مما يسمي الراوي فيه وامثله كثر ومن  
صرح بذلك ابن التبان في الوهم والابهام له ومن قبله الحاكم واثار  
الجه انه لا يسمي مرسل **وفي كتب الاصول** كالبرهان امام الحرمين  
**لعمري** يعني تسميته **بالمرسل** وذلك انه جعل من صورته ان يقول  
رجل عن فلان الراوي من غير ان يسميه او اخبرني موثق به  
رضي قال وكذلك اسناد الاخبار الى كتب رسول الله صلى الله عليه  
وسلم ما يحل بالمرسل لجهل بناقل الكتاب بل في المحصول ان الراوي  
اذا سمي الاصل باسمه يعرف به منه المرسل وهذا يشمل المهمل كمن  
محمد وهو محجل جماعة يسمون بذلك وكذا المجهول اذا افرق  
ومن اخرج المهمات في المراسيل ابوداود وكذا اطلق النووي  
في غير موضع على رواية المسمي مرسل وكل من هذين القولين  
خلاف ما عليه الاكثر فان لا اكثر من علماء الرواية وارباب النقل

كما حكاه الرشيد العطار في كتابه الغرر المجمع عنهم على انه متصل  
في اسناده بمجهول واختاره العلوي في جامع التحصيل وأشار اليه  
بعض تلامذة الناطم بقوله قلت الامح انه متصل لكن في اسناده  
من مجهول ولكن ليس ذلك على اطلاقه بل هو مفيد بان يكون المهمل  
صرح بالتحديث ونحوه لاحتمال ان يكون مدلسا وهو ظاهر وكذا  
قد القول بان اطلاق الجملة بما اذا لم يحكي مسمى في رواية اخرى  
واذا كان كذلك فلا تنبغي المبادرة الى الحكم عليه بالجملة البعد  
التفتيش لما يشاع عنه من توقف الفقيه عن الاستدلال به للحكم  
مع كونه مسمى في رواية اخرى وليس باسناد ولا منته ما يمنع  
كونه حجة ولذا كان الاغتناء بذلك من اهم المهمات كما سيأتي  
وكلام الحاكم المنقطع يشير اليه فانه قال وقد يروي الحديث في  
اسناده رجل غير مسمى وليس بمنقطع ثم ذكر مثالا من وجهين مسمى  
الراوي في احدها وابهم في الاخر كما وقع للمخاري فانه اورد حديثا  
من وجهين الى ايوب السخيتاني قال في احدهما عن رجل عن انس وفي  
الاخر عن ابي قلابة عن انس ثم قال الحاكم وهذا لا يقف عليه الا  
الحافظ الفهم المتبحر في الصنعة وبذلك صرح في المعصل كما سيأتي  
ثم ان صورة المسئلة في وقوع ذلك من غير التابعي فاما لو قال التابعي  
عن رجل فلا يخلو اما ان يقنع بالصحة ام لا فان لم يقنع بها فلا يكون  
ذلك متصلا لاحتمال ان يكون تابعيا اخر بل هو مرسل على بابه وان  
وصفه بالصحة فقد وقع في اماكن من السنن وغيرها التي هي تسمية  
ايضا مرسل ومراده مجرد التسمية فلا يجري عليها استدلال حكم الارسال  
في نفى الاحتجاج كما صرح بذلك في القراء خلف الامام من معرفته عقب  
حديث رواه عن محمد بن ابي عايشة عن رجل من الصحابة فانه قال



وهذا السناد صحيح واصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كلهم ثقة  
فترك ذكر اسماءهم في الاسناد لا يضر اذا لم يعارضه ما هو اصح منه  
انتهى وفيه القيد ونحوه يجاب عما توقف عن الاحتجاج به من  
ذلك لا لكونه لم يسم ولم يصرح به ويتأيد كون مثل ذلك حجة بما روي البخاري  
عن الجدي قال اذا صحح الاسناد عن الثقات الى رجلين الصحابة فهو  
حجة وان لم يسم وكذا قال لا حزم قلت لاحمد اذا اراد رجل من الصحابة  
فلم يسمه والحديث صحيح قال نعم ولكن فيه ابن الصيرفي بان يكون صرح  
بالحديث ونحوه اما اذا قال عن رجل من الصحابة وما اشبه ذلك  
فلا يقبل قال لا يلا علم اسم من ذلك التابعي منه ام لا ان قد يحدث  
التابعي عن رجل وعن رجلين عن الصحابي ولا ادري هل يمكن لقاذف ذلك  
الرجل ان لا يلو علمت امكانه فيه لجعلته كمدرك العصر قال الناظم  
وهو حسن منجبه وكلام من اطلق بحمول عليه وتوقف شيخنا في ذلك  
لان التابعي اذا كان سالما من التدليس حملت عنقته على السماع  
وهو ظاهر قال ولا يقال انما يتأني هذا في حق كبار التابعين الذين  
جل روايتهم عن الصحابة بلا واسطة واما صغار التابعين الذين  
جل روايتهم عن التابعين فلا بد من تحقق ادراكه لذلك الصحابي او نقله  
انه لم يسمه حتى نعلم نقل ادراكه ام لا نقول سلامته من التدليس  
كافية في ذلك اذ مرارها هذا قوة الظن وهي حاصلة في هذا المقام  
**اما الخبر الذي ارسله الصحابي الصغير عن النبي صلى الله عليه وسلم**  
كابن عباس وابن الزبير ونحوهما من لم يحفظ عن النبي صلى الله عليه  
وسلم لا يسير وكذا الصحابي الكبير فيما ثبت عنه انه لم يسمعه  
الا بواسطة **فختمه الوصل** المختص بالاحتجاج به لان غالب  
رواية الصغار عنهم عن الصحابة وروايتهم عن غيرهم كما قال

النووي

النووي في شرح المذهب زيادة فاذا رويها بينوها حيث اطلقوا  
قالوا هراهم عن الصحابة انتهى ولا شك انهم عدول لا تقدر فيهم  
الجهالة باعيانهم وايضا فابرويه عن التابعين بل عليه او عامته  
انما هو من الاسرايليات وما اشبهها من الحكايات وكذا الموقوفات  
والحكم المذكور **على المصنف** المشهور بل اهل الحديث وان سموه مرسل  
لا خلاف بينهم في الاحتجاج وان نقل ابن كثير عن ابن الاثير وغيره  
خلافا وقولا لا يستاذ ابو اسحق الاسفرايين وغيره من ائمة الاصول  
انه لا يحتج به ضعيف وان قال ابن يرهان في الاوسط انه الصحيح  
اي لا فرق بين مراسيل الصحابة ومراسيل غيرهم وقال القاضي عياض  
الجبار ان من ذهب الشافعي ان الصحابي اذا قال قال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم كذا قبل الا ان علم انه ارسله وكذا نقله ابن بطال  
في اوابل شرحه للبخاري عن الشافعي فانقل بذلك عن الشافعي  
خلاف المشهور من مذهبه وقد صرح ابن يرهان في الوجيز  
ان مذهبه ان المراسيل لا يجوز الاحتجاج بها الا مراسيل  
الصحابة ومراسيل شعير وما انفقد الاجماع على العمل به اما من  
احضر الى النبي صلى الله عليه وسلم غير من كعبيد الله بن عدي  
ابن الحبار فانهم ليس له سوي رواية كما قاله ابن حبان ونحوه  
قول البغوي بلغني انه ولد علي عهد النبي صلى الله عليه وسلم  
ولنا حمل شيخنا ما في البخاري من ان عثمان رضي الله عنه قال  
له يا ابن اخي ادركت النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يا ابن مراده  
انه لم يدرك السماع منه وتحميد بن ابي بكر رضي الله عنهما فانه  
ولد عام حجة الوداع فقد ارسل لكن لا يقال انه مقبول كمراسيل  
الصحابة لان رواية الصحابة اما ان تكون عن النبي صلى الله عليه



وسلم او عن صحابي آخر ولا مضمون ولا احتمال كون الصحابي الذي ادرك  
وسلم بروي عن التابعين بعيد جدا بخلاف مراسيل هؤلاء فانما عن التابعين  
بكثرة فقوي احتمال ان يكون الساقط عن صحابي وجا احتمال كون غيره  
ثقة واعلم انه قد تكلم العلماء في عدة الاحاديث التي صرح ابن عباس  
بسماعها من النبي صلى الله عليه وسلم فكان من الغريب قول القاضي  
في المستصفى وقوله جماعة انما اربعة ليس الا وعن يحيى القطان  
وابن معين وابي داود صاحب السنن ثمانية وعن غندر عشرة وعن  
لعن المتأخرين انما دون العشرين من وجوه صحيح وقد اعتنى  
شيخنا بجمع الصحيح والحسن فقط من ذلك فزار على الاربعين سوى  
ما هو في حكم السماع كحكاية حضور رشي فقل بحضرة النبي صلى الله  
عليه وسلم واستأثر شيخنا لذلك عقب قول البخاري في الحديث  
الثالث من باب الحشر من الرقاق هذه اما بعد ان ابن عباس سمعه  
خاتمة المرسل مراتب اعلاها ما ارسله صحابي ثبت سماعه  
ثم صحابي له رواية فقط ولم يثبت سماعه ثم المخضرم ثم المتقدم  
كسعيد بن المسيب ويلها من كان يتخري في تشويعه كالشعبي  
ومجاهد ودونها مراسيل من كان يأخذ عن كل واحد من الحسن  
واما مراسيل صفار التابعين كقتادة والزهري وحيد الطويل فان  
غالب رواية هؤلاء عن التابعين وهل يجوز تعذر قال شيخنا ان كان  
شيخه الذي حدث به عدلا عنده وعند غيره ففوجا بيزل خلاف  
اولا فهو منوع بلا خلاف / وعدا عنه فقط والجواز فيها محتمل  
بحسب الاسناد الحاملة عليه الا في الذي ليس الا شاره لشي  
فيها وقد بسطت الكلام في هذا النوع باليسيرة لما قبله لكونه كما  
قال النووي رحمه الله في الارشاد من اجل الابواب فانه احكام

محضه رتبة

وتكثر استعماله بخلاف غيره **المعطوع والمعضل وسهم**  
ايها الطالب **بالنقط** على المشهور الذي سقط من روايته قبل الصحابي  
**بداي بسنده راو فقط** من اي موضع كان ولا اختصاص له عند الحاكم  
ومن وافقه بذلك في سوا ما يسمونه فيه الراوي كعن رجل منقطعا  
كما تقدم قريبا في المرسل وبالغ ابو العباس القرطبي غصري ابن  
الصلاح فسمي المسند المشتمل على اجازة منقطعا وسياتي رده في  
الاجازة وكذلك الاخصار له في السقط من موضع واحد بل سقط من  
مكاتبين او ما كن بحيث لا يزيد كل سقط من ما عارا ولم يخرج عن كونه  
منقطعا ولا في المرفوع بل يدخل فيه موقوف الصحابة وخرج بقيد  
الواحد المعضل وما قبل الصحابي المرسل وله الحاكم في علومه هر غير  
المرسل قال وقل ما يوجد في الحفاظ من يمين يمينها كذا قال والذي خففه  
شيخنا ان اكثر المحديثين على التقاير يعني كما قررناه لكن عند اطلاق  
الاسم واما عند استعمال الفعل المشتق فانهم يقتضون على الارسل  
فيقولون ارسله فلان سوا كان مرسل او منقطعا قال ومن ثم اطلق  
غير واحد من لم يلاحظ موقع استعمالهم يعني كالحاكم على اكثر من  
المحدثين انهم لم يغيروا بين ما وليس كذلك لما حررناه وقل  
من يند على التسمية في ذلك ان النبي ثم بين الحاكم ان المنقطع على ثلاثة  
انواع ولم يفصح بالاولين منها بل ذكر مثالين علما منهما فاولهما  
رواية ابي العلاء بن الشيخ عن رجلين من بني حنظلة عن نسيان  
ابن اوس وثانيهما حاصله ما اتي فيه الا بها من بعض الروايات  
مع كونه مسمى في رواية اخري وعكسه ما يكون ظاهره الاتصال  
فيجي رواية مبينة لا نقطاعه ولكن لا يقع عليه في كل ما الا الحافظ  
المتبحر كما قدمته في بيان النوع قبله ثم قال واما الثالث ما في سنده



قبل الوصول الى التابعي الذي هو محل الارسال راولهم من الذي فوته  
وذكره مثالا فيه قبل التابعي سقط من موضعين فظهر انه لم يحصر المنقطع  
في الساقط قبل الوصول الى التابعي بل جعله نوعا منه وهو كذا بلا شك واذ كان  
قبيحي ما اهتم فيه من فروع محل التابعي منقطعاً فافهم ان يسميه كذلك  
مع اسقاطه **وقيل** ان المنقطع **مالم يتصل** اسناده ولو كان الساقط  
اكثر من واحد كما صرح به ابن الصلاح في المرسل واقتضاه كلام الخطيب  
حيث قال والمنقطع مثل المرسل الذي انتهى فيه على انه المنقطع الاسناد  
فيدخل فيه المرسل والمعضل والمعلق وكذا قال ابن عبد البر المنقطع عذري  
كل ما لم يتصل سوا كان معزوا الى النبي صلى الله عليه وسلم او الى غيره فيدخل  
فيه الموقوف على الصحابي فن دونه انقضا وعليه قصه الترمذي فقال  
المنقطع هو المضاف الى التابعي فن دونه قوله له او فعلا واستبعده ابن  
الصلاح كما تقدم في المقطوع والحد منه قول الكيا المهراسي انه قول الرجل  
بدون اسناده قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وزعم انه مصطلح المحدثين  
ورده ابن الصلاح في نوادر رحلته وقال انه لا يعرف لغيره قلت وهو  
شبيه بقول من توسع في المرسل من الحنفية كما بينته هناك مع رده  
والحاصل ان في المنقطع خمسة اقوال **وقال** بالف الاطلاق اي ابن الصلاح  
**بان** اي الثاني منها **الاقر** اي من حيث المعنى التقوي فان الانقطاع  
نقيض الاتصال وهما في المعاني كهما في الاجسام فيصدق بالواحد  
والكل وما بينهما قال وقد صار اليه طوايت من الفقهاء وغيرهم بل هو  
الذي ذكره الخطيب في كفايته يعني كما تقدم **لا** انه الاكثر استعمالا بل  
اغلب استعمالهم فيه القول الاول حسب ما صرح به الخطيب فانه قال **لا**  
ان هذه العبارة تستعمل غالبا في رواية من دون التابعين عن الصحابة  
مثل مالك عن ابن عمر والثوري عن جابر وشعبة عن انس يعني بخلاف المرسل  
فالغلب

فالغلب

فالغلب استعماله فيما اضافته التابعي الى الرسول صلى الله عليه وسلم  
تتمه قد مضى في المرسل عن الشافعي وغيره ما يدل على قبول المنقطع  
اذا اختلف بقريته وقال ابن السمعاني من متبع قبول المرسل فهو اشد  
مخالفا لغيره من المنقطعات ومن قبل المراسيل اختلفوا انتهى وانما يعني هذا  
على المعتمد في الفرق بينهما **والعضل** وهو يفتح المعجمة من الرباعي التقري  
يقال عضله فهو معضل وعضيل كما سمع في عقدت العضل فهو  
عقيد بمعنى معطل وقيل بمعنى مقبول انما يستعمل في المنقدي والمعضل  
المستفلق القدي به ففي حديث ان عبدا قال يا رب لك الحمد كما  
ينبغي لجلال وجهك وعظيم شانك فاعضلت بالملكين فلم يدريا  
كيف يكتمان الحديث قال ابو عبيد هو من العضل الامر الشدي به  
الذي لا يفهم له صاحبه انتهى فكان الحديث الذي حدث به عضله  
حيث قيل المجالس من يود به اليه وحال بيده ويحل معرفته رواية  
بالنقد بل والجرح ويشد عليه الحال ويكون ذاك الحديث معضلا لا عضلا  
الراوي له هذا تحقيقه لغة وبيان استعارته هون في الاصطلاح **الساقط**  
**منه** اي من اسناده **اشان فصاعدا** اي مع التوالي حتى لو سقط كل  
واحد من موضع كان منقطعاً لا معضلاً لعدم التقيد بالاشان قال ابن الصلاح  
ان قول المصنفين قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قبل المعضل  
كما قيل بمثله في المرسل والمنقطع وسواء في سقوط اشان هنا الصحابي  
والتابعي او اشان بعدهما من اي موضع كان كل ذلك مع التقيد  
بالرفع الذي استغنى عن التصريح به بما يفهم من القسم الثاني وعلم  
بمد التقرين انه انتم من المعلق من وجه ومباين للمقطوع والموقوف  
وكذا المرسل والمنقطع بالنظر لكثرة استعمالهم فيها ولا ياتي قول  
ابن الصلاح انه لقب فنك لنوع خاص من المنقطع فكل معضل منقطع



ولا عكس الا بالنظر للقول الاخر في المنقطع الذي لا يحصره في سنفط راو وحده  
ولا يحصره بالمرفوع وقول الحاكم نقل عن علي بن المديني وفيه من ائمتنا المفضل  
هو ان يكون بين المرسل الى النبي صلى الله عليه وسلم اكثر من رجل شامل ايضا  
لاكثر من اثنين لاسيما وقد صرح بعد بقوله قد ربما اعتزل اتباع التابعين  
واتباعهم الحديث الى اخر كلامه الذي ارشده فيه لما تقدم مثله في او اخر  
المرسل مع كونه لم ينفرد به بل وافقه عليه ابو نصر السخري وعنه لا يصح  
الحديث وهو عدم الجاورة الى الحكم قبل الفحص والا فقد يكون الحديث  
عن الراوي من وجه معتقلا ومن اخر متصلا كحديث مالك الذي في الموطا  
انه بلغه ان ابا هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم للمملوك  
طعامه وكسوته فقد اعتقل عن مالك كونه قد روي عنه كثر خارج  
الموطا عن محمد بن عجلان عن ابيه عن ابي هريرة به وخو قوله ابن الصلاح  
وكذلك ما يرويه من دون تابعي التابعي عن ابي بكر وعمر وغيرهما يعني  
عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم يتم ان هذا الحديث بخصوصه لولم يعلم  
كون الساقط منه اثنين لم يسم التمثيل به وانما هو منقطع على راي الحاكم  
وغيره من يسمي المرفوع منقطعاً او متصل في اسناده مجهول لان قول  
مالك يلغى يقتضي بثوت مبلغ ولا يمنع ان يكون واحداً **ومن** اي ومن  
المفضل **فتم تأني** وهو حذف النبي صلى الله عليه وسلم **والصحابي**  
رضي الله عنه **معاووف** متنعيل من تبع اي على التابعي كقول  
الاعشى عن الشعبي يقال للرجل يوم القيمة عملت كذا او كذا فيقول  
ما عملته فاحتم على فيه فتتطو عوارجه او لسانه فيقول لجوارحه  
العدك ان الله ما خاصت الا فيكن اخرجها الحاكم وقال عقبه اعضله  
الاعشى وهو عند الشعبي متصل بسند اخرجته مسلم في صحيحه وساق  
من حديث فضيل بن عمر وعن الشعبي عن انس قال كنا عند رسول

الله صلى الله عليه وسلم فضحك فقال هل تدرون من ضحكتم قلنا  
الله ورسوله اعلم قال من مخاطبة العبد ربه عز وجل يوم القيامة  
يقول يا رب الم تحزني من الظلم فيقول بلى قال فاني لا اخير اليوم على  
نفسي شاهد الا امني فيقول كفى بنفسك اليوم عليك شهيدا  
وبالتكريم الكائنين عليك شهوداً فيختم عليه فيه ثم يقال لا راحة انطقي  
الحديث نحوه وقال ابن الصلاح انه حسن والا نقطاع بواحد مع الوقت  
صدق عليه الا نقطاع باثنين الصحابي والرسول وهو باسئخاف  
اسم الاعضال اولي انهي ولا يتحميا الحكم لكل ما اضيف الى التابعي  
بذلك الا بعد تبينه بحجة اخرى فقد يكون مقطوعاً ثم انه قد  
يكون الحديث متصلاً ويحي من غير طريق من اعضله متصلاً  
كحديث خليل بن دعلج عن الحسن اخذ المؤمن عن ابيه ابا حسنا  
اذ اوسع عليه وشع واذا افتقر عليه قتر فهو مروي من حديث  
معاوية بن عبد الكريم الضال عن ابي حنيفة عن ابن عمر رفعه به  
ذكره الحاكم واعلم انه قد وقع كما افاده شيخنا التقيير بالمفضل  
في كلام جماعة من ائمة الحديث فيما لم يسقط منه شي البتة بل الاشكال  
في معناه وذكره كذلك مثله ولم يذكر منها ما رواه الدوالي في الكنى  
من طريق خليل بن دعلج عن معاوية بن قرة عن ابيه رضي الله  
عنه رفعه من كانت وصيته على كتاب الله كانت كفارة لما  
ترك من ركانه وقاله هذا المفضل كما ذكرنا باطلاً فان شيخنا فاما  
ان يكون يطلق على كل من المعين او يكون المعرف به وهو المتعلق بالاسناد  
بفتح الضاد والواقع في كلام من اشترى اليه بكرها ويعنون به المستطلق  
الشديد قال وبالجملة فالتنبيه عليه كان متعيناً ثم قد يوجد  
من ترتيب الناظم بنوعاً اصله هذه الدواع الثلاثة انما في الترتيب



كذلك ويتأيد بقول الجوزجاني المفضل اسوا حالا من المنقطع وهو اسوا  
حالا من المرسل وهو لا تقوم به حجة انتهى ومحل الاول في المنقطع  
من موضع واحد اما ان كان من موضعين او اكثر فقد يكونان اسوا  
**العنف** وما الحق بهما من المون وقد يقال له المونان ولما انتهى  
المنقطع جزما رد في المختلف فيه والعنفنة فعللة من عنعن الحديث  
اذا رواه بعن من غير بيان للتحدث او الاخبار او السماع **وهو**  
اي الجمهور من ائمة الحديث وغيرهم **وهو** **مفنعن** اي عن  
رواة مسمين معروفين ان **سليم** **دلس** بضم الدال فعله  
من دلس وهو فتناس مصدر فقل بكسر العين واصله في الالوان  
والعيوب واستغير هذا اي من تدليس **روايه** **واللقا** المكنى به  
عن السماع بينه وبين من عنعن عنه **علم** وعليه العمل بحيث  
اودعه مشترطا والتصحيح نصا يفهم وقبلوه وقال ابو بكر  
الصبري الشافعي كل من علم له يعني ممن لم يظهر تدليسه سماع  
من انسان فحدث عنه فهو على السماع حتى يعلم انه لم يسمع منه  
ما حكاه وكل من علم له لقا انسان فحدث عنه فحكمه هذا الحكم  
قال ابن الصلاح ومن الحجة في ذلك وفي ساير الباب انه لو لم يكن سمعه  
منه لكان باطلا له الرواية عنه من غير ذكر الوساطة بينه وبينه  
مدلسا والظاهر المسلمة من حجة التدليس والكلام فيمن لم يعرف  
بالتدليس **وبعضهم** كالحاكم **حكي** **بهذا** المذهب **اجماعا** وعبارته  
الا حادith العنفنة الذي ليس فيها تدليس منصلة باجماع ائمة  
النقل ولذا قال الخصب اهل العلم مجمعون على ان قول المحدث  
غير المدلس فلا ن عن فلا ن صحيح معقول به اذا كان لقته وسمع منه  
وابن عبد البر في مقدمته تمهيدته اجمعوا اي اهل الحديث على قبول

الاسناد

الاسناد المصنف لا خلاف بينهم في ذلك اذا جمع شرطان ثلاثة الحالة  
واللقا بحالسة ومشاهدة والبراة من التدليس قال وهو قول مالك  
وعامة اهل العلم ثم قال ومن الدليل على ان عن محمول عند اهل العلم  
بالحديث على الاتصال حتى يتبين ويعرف الانقطاع فيها وساق  
الا دلل وادعي ابو عبد الله اي ايضا بتبع الحكم اجماع اهل النقل  
على ذلك وزاد فاشترط ما سياتي عنه قريبا ويحدث في دعوي  
الاجماع قول الحارث المحاسبي وهو من ائمة الحديث والكلام  
ما حاصله اختلف اهل العلم فيما ثبت به الحديث على ثلاثة  
اقوال اولها انه لا يد ان يقول كل عدل في الاسناد حدثني او سمعت  
الي ان ينتهي الي النبي صلى الله عليه وسلم فان لم يقولوا او يسمعوا ذلك  
فلا ما عرف من روايتهم بالعنفنة فيما لم يسمعوه الا ان يقال ان  
الاجماع راجع الي ما استقر عليه الامر بعد انقراض الخلاف  
السابق فيخرج على المسئلة اصولية في ثبوت الوفاق بعد  
الخلاف ومنع ذلك فقد قال القاضي ابو بكر بن الباقلاني  
اذا قال الصحابي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا او  
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا او ان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم قال كذا لم يكن صحيحا في انه سمعه من النبي  
صلى الله عليه وسلم ولم يكن هو محتمل لان يكون قد سمعه منه او  
من غيره افاده شيخنا ولا يتم الحديث به الا ان كان قابلا  
باستواء الاحتمالين او ترجيح تأنيهما امام ترجيح اولهما  
فلا فيما يظهر ومن صرح بان اشتراط ثبوت اللقا على بن  
المديني والبخاري وحملاه شرطان في اصله وان زعم  
بعضهم ان البخاري انما التزم ذلك في جماعه فقط وكذا





عري اللقا للحقير النووي بل هو مقتضى كلام الشافعي كما قاله  
شيخنا واقتضاه ما في شرح الرسالة لا في بكر بن الصيرفي ولكن  
**مسلم بشرط** في الحكم بالانصال **اجتماعا** بينهما بذكر  
اشتراطه في مقدمته صحيحة وادعى انه قول مخترع لم يستوفيه  
اليه وان القول الشارح المتفق عليه بين اهل العلم بالاخبار قد بما  
وحدثنا ما ذهب هو اليه من عدم اشتراطه بلين **اشتراط**  
**نفاضا** اي كونهما في غير واحد فقط وادعى بان في خبر وطائهما  
اجتمعا وتشافها يعني تحسبنا للطن بالثقة قال ان الصلاح  
وفيما قاله نظرا انتهى ووجهه فيما يظهر ما علم من تحوير اهل  
ذاك العصر للارسل فلم يكن مدلسا فحدث بالعتقنة عن بعض  
من عاصره لم يدل ذلك على انه سمع منه لانه وان كان غير مدلس  
فقد يحتمل ان يكون ارسل عنه لشيوع الارسل بينهم واشتراطا  
ان يثبت انه لقيه وسمع منه لتحمل عتقته على السماع لانه لو لم  
تحمل تحسبنا على السماع لكان مدلسا والفرض السلامة من التدليس  
فيان رجحان اشتراطه ويؤيده قول ابي حاتم في ترجمته اي قلالة  
الجرمي انه روى عن جماعة لم يسمع منهم لكنه عاصره هم كابي  
زيد عمرو بن الخطيب وقال مع ذلك انه لا يعرف له تدليس  
وكذا قال شيخنا غلب حكايته في ترجمته اي قلالة من تهذيبه  
ان هذا ما يقوى من ذهب الى اشتراط اللقا غير مكلف بالمعاصرة  
على ان مسلما موافقا للجماعة فيما اذا عرف استحالة لقا التابعي  
لذلك الصحابي في الحكم على ذلك بالانقطاع وجيئنا بالفتاوى  
بالمعاصرة انما هو فيما يكثر فيه اللقا **وقيل** انه **بشرط**  
**طوله** عابدة بين المعتصم الذي فوقه قاله ابو المقدر بن

السعداني

السعداني وفيه تضييق **وبعضهم** وهو ابو عمرو والدا في **بشرطه**  
**معرفه الراوي** المعتصم **بالاخذ** عن من عتق عنه كما حكاه  
ابن الصلاح عنه لكن بلفظ اذا كان معروفا بالرواية عنه والامر  
فيه قريب نعم الذي حكاه الزركشي عن قول الداني في حمله  
في علوم الحديث مما هو منقول عن ابي الحسن القايسي ايضا  
اشتراط ادراك الناقل للمنفرد عنه ادراكا بينا فاما ان يكون احدا  
وهما او قاطعها معا فانه لا مانع من الجمع بينهما بل قد يحتمل الكناية  
بدلك عند اللقا اذ معرفة الراوي بالاحد عن شيخه بل واكثره  
عنه قد يحصل لمن لم يربطه الامرة **وقيل** في اصل المسئلة قول  
اخر وهو **كل ما اتا فانه** اي من سند معتصم وصف رواته بالتدليس  
ام لا **منتقطع** لا يحجب به **حتى يبي الوصل** مجيب من طريق  
المعتصم نفسه في الحديث وحده ولم يسم ابن الصلاح قايلاه كما  
وقع للرامهرمزي في كتابه المحدثات الفاضلة حيث نقله عن  
بعض المتأخرين من الفقهاء ووجهه بعضهم بان عن الاشعار  
لها في نوادر شي من انواع التخل ويصح وقوعها فيما هو منتقطع  
كما اذا قال الواحد من مثل عن رسول الله او عن ابن ابي عمير  
ولذلك قال شعيبه كل اسناد ليس فيه تناوذا فهو دخل وبطل  
وقال ايضا فلان عن فلان ليس بحديث ولكن هذا القول ليس  
كما قال النووي مردودا بجماع السلف انتهى وفيه من التشديد  
ما لا يخفى وبلية اشتراط طول الصحبة وفقايه في الطرف  
الاخر لاكتفا بالمعاصرة وجيئنا بالمذهب الوسط الاقتصار  
على اللقا وما خذ منه به مسلم من وجوه احاديث اتفق  
الا يتم على صحتهما مع انهما ما زويت الا مضمونه ولم يأت في خبره



ان بعض رواة القسيسة فغير لازم ادلا يلزم من نفي ذلك  
عنده نفيه في نفس الامر وكذا اما الزم به من رد المغتنن داما  
لا حتم ان تقدم السماع ليس بواردا في المسئلة معروضه كما  
تقدم في غير المدلس ومتى فرض انه لم يسمع ما عنده كان مدلسا  
**فان** قد نرد عن ولا يقصد بهما الرواية بل يكون المراد  
سباق قصة سواء ادركها او لم يدركها ويكون هناك شيء محذور  
تقديره عن قصة فلان وله امثلة كثيرة من ابينها ما رواه  
ابن ابي حنيفة في تاريخه ثنا ابي ثناء ابو بكر بن عياش ثنا ابو  
اسحاق هو السبيعي عن ابي الاحوص يعني عرف ابن مالك  
انه خرج عليه خوارج فقتلوه قال شيخنا فخذ الم يرد  
ابو اسحق بقوله عن ابي الاحوص انه اخبره به وان كان  
قد لقيه وسمع منه لانه يستحيل ان يكون حديثه بعد قتله  
واما المراد على حذف مضاف فتقديره عن قصة ابي  
الاحوص وقد روي ذلك النسائي في الكشي من طريق يحيى  
ابن ادم عن ابي بكر بن عياش سمعت ابا اسحق يقول خرج  
ابو الاحوص الى الخوارج فقاتلهم فقتلوه ولذا قال موسى  
ابن هارون فيما نقله ابن عبد البر في التمهيد عنه كان المشقة  
الاولى جائزا عندهم ان يقولوا عن فلان ولا يريدون بذلك  
الرواية وانما معناه عن قصة فلان **وحكم ان** بالتشديد  
والفتح وقد تكون مكسورة **حكم عن** فاما تقدم **فانجل** بضم الجيم  
وتشديد اللام اي المعظم من اهل القلم ومنهم مالك كما حكاه  
عنه ابن عبد البر في التمهيد **سواء** بينهما وانه لا اعتبار بالجرى  
واللفاظ وانما هذا باللفظ والمجاسة والسماع يعني من السلامة من

المدلس ليس فاذ كان سماع بعضهم من بعض صحيحا كان حديث  
بعضهم عن بعض باي لفظ ورد محمول على الاتصال حتى  
يتبين فيه الا نقطاع يعني ما لم يعلم استعماله خلا فنه  
كما نسياني وتنايد الشريعة بين ان وعن بان لغة بني تميم ابدال  
العين من الهمزة **ولكن للقطع** وعدم اتصال السند الا ان بان  
**نجا** بالحاء المهملة اي ذهب الحافظ ابو بكر البردجي بفتح  
الموحدة كما هو على الالة مع انه نسبته لبرديج على مثال  
فعل بالكسر خاصة كما حكاه الصفا في العباب **حق بين**  
اي يظهر **الوصل** بالتصريح منه بالسماع ونحوه لذلك الغير  
بعينه **في التخرجي** يعني في رواية اخري حكاه ابن  
عبد البر عنه قال وعندني انه لا معنى له باجماعهم على  
ان الاسناد المتصل بالتحليل في سوا قال فيه الصحابي  
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم او ان او عن او سمعت  
فكله عند العلماء سواء انتهى ولا يلزم من كونها في احاديث  
الصحابة سوا الطرود ذلك في من بعده على ان البردجي لم ينفرد  
بذلك فقد قال ابو الحسن الحضاين فيها خلافا والاولى  
ان يلحق بالمقطوع اذ لم يتفقوا على عدمها المستند ولو لا  
اجماعهم في عن لكان فيه نظر قلت قد تقدم في هذا الخلق  
ايضا بل قال الذهبي عقب قول البردجي انه قوي **قال**  
ابن الصلاح **ومثله** بالنصب على المفعولية اي مثل الذي  
حكاه البردجي راي الحافظ الفحل **ابن شسة** هو ابو  
يوسف يعقوب السندوسي البصري في مسنده الفحل يعني  
الكا في ارب الطالب فانه حكم على رواية ابي الزبير عن



محمد بن الحنفية عن عمار قال أتيت النبي صلى الله عليه وسلم  
وهو يصلي فسلمت عليه فرد علي السلام قال لا اتصال وعلي  
رواية فليس بن سعد عن عطاء بن أبي رباح بن الحنفية  
عن عمار أمر النبي صلى الله عليه وسلم وهو يصلي بالارسال  
من حيث كونه قال ان عمارا لم يقل عن عمار **أن** لاي لابن  
الصلاح حيث فهم الفرق بين الصيغتين من مجرد هاء **ثم يصوب**  
اي لم يخرج **صوبه** اي صوب مقصد يقرب في الفرق وذلك  
ان حكمه عليه بالارسال انما هو من جهة كونه اضاف الى الصيغة  
الفعل الذي لم يدركه محمد بن الحنفية احد التابعين وهو مرور  
عمار اذ فرق بين ان يقول ابن الحنفية ان عمارا أمر النبي صلى الله  
عليه وسلم او ان النبي أمر عمارا فكلاهما سوا في ظهور الارسال بخلاف  
الرواية الاخرى فانه حكاهما عن عمار فكانت متصلة ولو كان  
اضاف لان القول كان يقول عن ابن الحنفية ان عمارا قال مررت  
بالنبي لكان ظاهرا لا اتصال ايضا وقد صرح البيهقي في القليل الحكم  
بالا تقطاع فيما يشبه هذا بذلك فانه قال في حديث غيره بن  
عمار عن فليس بن طلق ان طلقا سال النبي صلى الله عليه وسلم  
عن الرجل يمين ذكره وهو في الصلاة فقال لا بأس به انما هو  
كيفية جسده هذا منقطع لان فليس لم يشهد سوال طلق **قلت**  
وبالحيلة **الصواب ان من ادرك** لقنا او امكافا كما مر **ارواه**  
من قصة او واقعة **بالشرط الذي تقدم** ما وهو السلامة  
من التدليس فمن دون الصحابة **بحكم** يسكن الميم  
**له** اي لخدمته **بالوصل كيف ما روى** يقال **او يعنى**  
**اوبان** وقد آذكر وفعل وحدث وكان يقول وما جازهما

فلا

فكلها **سواء** يفتح المهملة والقصر للضرورة ويجوز ان يكون سكن  
المهملة ثم اندلها الفاء وهي لغة فصيحته حالها القرآن ومن صرح بالقوية  
ابن عبد البر كما تقدم ولكن ينبغي تفنيده من لم يعلم له استعماله  
كالخازي فانه قد يورد عن شيخه يقال ما يرويه في موضع اخر بواسطة  
عنه كما تقدم في التليق ومن عدي المتأخرين كما سيأتي فربا ولذا قال شيخنا  
ان ما وجد في عبارات المتقدمين يعني من ذلك فهو محمول على السماع بشرط  
الامن عرف من عاداته استعمال اصطلاح حادث قال ابن المراق وعراقي  
للتقيد بالادراك امرين لا خلاف بين اهل التمييز من اهل هذا الشأن  
في التقاطع ما يعلم ان الراوي لم يدرك زمان القصة فيه قال شيخنا وهو  
كما قال لكن في نقل الاتفاق نظر فقد قال ابو عمر بن عبد البر في الكلام  
عيا حديث ما ذكر عن حمزة عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر بن الخطاب  
سال ابا واقد الليثي ما اذا كان بقراءة النبي صلى الله عليه وسلم في الامم  
والقطر الحديث قال فزم هذا منقطع لان عبيد الله لم يلق عمر وقال فزم هو  
متصل لان عبيد الله لقي ابا واقد قال فثبت بهذا الحديث في الاتفاق وان كنا  
لا نسلمه لابي عمر انتهى ولفظ ابن عبد البر في التهديد وقد ضم بعض اهل العلم  
بالحديث انه منقطع لان عبيد الله لم يلق عمر وفا غيره هو منقطع مسند  
ولقا عبيد الله لابي واقد غير مدفوع وقد سمع عبيد الله من جماعة من  
الصحابه ولم يذكر ابوداود في باب ما يقرأ به في العبد سرا وهذا  
يدل على انه عنده متصل صحيح قلت بل ليس بل لازم لما تقدم رانه يخرج  
الضعيف اذ لم يجد في الباب غيره كما انه لا يلزم من مجرد لقي المرسل بعض  
من يكون في المحكي كذا وكذا المحكي عن يقرب واحد الاتصال بل هو  
على الاحتمال وكان هذا وجه عدم تسليمه ولكن لا يتم الحديث به الا ان كان  
هو مسند القائل بالاتصال اما ان كان الكوفي متصل كما هو الظاهر



فلا وقد اخرج مسلم في صحيحه من طريق فليح بن سليمان عن حمزة  
عن عبيد الله فقال عن ابي واقد قال سالتني عمر بن الخطاب عن عبيد الله  
فدنايع مالكا بن عبيدة والضحك بن عثمان بل قال ابن خزيمة انه لم  
يسنده غير فليح وجعلني الى انقطاعه وعلى تقدير كون مستند الاتصال  
مجرد الاتفاق لعل ابن المواق لم يد رجه في الاتفاق بل قصره على مثل  
ما رواه عبد الرحمن بن ابي الزناد في هذا المثال بخصوصه عن مالك حيث  
قال عن حمزة سالت ابا واقد لم يذكر عبيد الله اصلا فان هذا غير متصل اتفاقا  
والله الموفق **وما حكى** اي ابن الصلاح **عن** الامام **احمد بن حنبل** من  
ان قول عروة ان عاتكة قالت يا رسول الله وقوله عن عاتكة لبياسر  
**وكذلك ما حكاه عن قول يعقوب** ابن شيبه **عليه** اي المذكور من القاعة  
**نزل** ثم ان حكم يعقوب بالارسال مع الطريق المتصلة لا مانع منه فائدة  
التقارب جارية الاختلاف في الارسال والوصل وكذا الرفع والوقف  
وتخوذه لك ثم يرحلون ما يودي اجتهادهم اليه وقد كان ينهاكم نزجيج  
ومما بينه عليه شيان احدهما ان الخطيب مثل هذه المسئلة بحديث  
نافع عن ابن عمر انه سالت النبي صلى الله عليه وسلم اينام احدا وهو حنب  
وفي رواية عن نافع عن ابن عمر ان عمر قال يا رسول الله ثم قال وطاهر  
الاولي يوجب ان يكون من مسند عمر والثانية ان يكون من مسند  
ابن عمر قال ابن الصلاح وليس هذا المثال مما تلاه عن قصد ده لان الاعتماد  
فيه في الحكم بالاتصال على انه هب الجمهور انما هو على الاتفاق لا دراك وذلك  
في هذا الحديث مشترك متروك لتعلقه بالنبي صلى الله عليه وسلم  
وبعده وصحبة ابن عمر لهما فافتني ذلك من جهة كونه رواه عن النبي  
صلى الله عليه وسلم ومن جهة اخرى كونه رواه عن عمر عن النبي صلى الله  
عليه وسلم ثانيهما ان ما تقدم في كون عن وما اشبهها محمولة على السماع  
والحكم

والحكم له بالاتصال بالشرطين المذكورين هو في المنقذ من خاصة والا فله  
قال ابن الصلاح لا اري الحكم بسننهم فيما وجد من المصنفين في نضائهم  
مما ذكره عن مشايخهم قائلين فيه ذكر فلان قال فلان ونحو ذلك اي فليس  
له حكم الاتصال الا ان كان له من شيوخه اجازة يعني فانه لا يلزم من كونه  
سمع عليه او اخذ عنه ان تكون له منه اجازة قال بل كثر استعمالها بين  
المصنفين في التعليل وتعمد حذف الاسناد وهو فيما اذا لم يعرف ما يحيى بها  
لكتاب اصلا يعني كان يقال في الكتاب الفلاني عن فلان اشهد **وكثر** بين  
المتنبيين الي الحديث **استعمال** **عن** في **الذين** المتأخرين اي بعد الحتمية  
**اجازة** يا لنصيب على البيهقي فاذا قال الواحد من اهلهم قرأت علي فلان  
عن فلان او نحو ذلك فيظن به انه رواه بالاجازة **وهو** مع ذلك **يوصل** ما  
اي بنوع من الوصل **فن** بفتح القاف وكذا الميم المناسبة وان كان  
فيها الكسر ايضا اي حقيق وجد يربط ذلك على ما لا يخفى وانما لم يثبت  
ابن الصلاح الحكم في انه رواه بالاجازة لكونه كان قريبا من وقت  
استعمالهم لها كذلك وقيل فشوه واما الان فقد تقرر واشتهر  
فليحزم به وقول الخوازي انا فلان حديثه سياتي في اواخر اربع اقسام  
التحريك كناية ان ذلك اجازة مع التراجع فيه **تعار** **عن** **الوصل** **والارسال**  
**او الرفع والوقف** وكان الاستنباط فيه تزيادات الثقات لتعلقه  
كما قال ابن الصلاح به ولكنه لما ايجز الكلام في العتق عند حديثه  
المروى متعللا من وجه ومرسلا من اخر فاسب ارداه بالحكم  
في مثل ذلك ونحوه فقال مبتد يا بالسئلة الاولى **والحكم** ايها الطالب  
فيما تختلف الثقات فيه من الحديث بان يرويه بعضهم متصلا  
وبعضهم مرسلا **الوصل** **نقطة** فتناووسوا كان الخائف له واحدا او جماعة  
احفظا **لا في الاظهر** الذي صححه الخطيب وعزاه النووي للتحققين



من اصحاب الحديث قلت ومنهم الزرار فانه قال في حديث عطاء بن يسار  
عن ابي سعيد الخدري رفعه لا تحمل العدة لغني الا لاحتسب رواه غيره واحد  
منهم مالك وابن عيينة كلاهما عن زيد بن اسلم عن عطاء مرسل واستد  
عبد الرزاق عن معمر والثوري كلاهما عن زيد واذا حدث بالحديث  
ثقة فاستد كان عتيدي هو الجواب قال الخطيب ولعل المرسل ايضا منه  
عتد الذين روه مرسل او عند بعضهم الا انهم ارسلوه لغرض او لبيان  
والناسي لا ينفي له على الذكر **وقيل بل احكم ارساله** اي الثقة وهذا  
عزاه الخطيب **لاكثر** من اصحاب الحديث فسلك غير الحادة والظني مردي  
التحفظ كما اشار اليه النسائي وقيل ان الارسال نوع قدح في الحديث  
فترجيحه وتقديمه من قبيل تقديم الجرح على التعديل كما سيأتي اخر زيادة  
الثقات مع ما فيه **ونصب** ابن الصلاح القول **الاول** من هذين **النظائر**  
بضم النون وتشد بالظا المشالة واخره لاسملة جمع كثرة لناظر وهم  
هنا اهل الثقة والاصول **ان مجموع** بفتح الهمزة وتخفيف النون من ان  
المصدرية منصوب على البدل اي تصحيحه اذا كان الراوي عدلا كذا عزاه  
ابو الحسن بن القطان لا اختيارا كثيرا لاصوليي واختاره هو ايضا وارضاه  
ابن سيد الناس من جهة النظر لكن اذا استويا في رتبة الثقة  
والعدالة او تقاربا **وقضي** امام الصنف **البخاري** **لوصول** حديث  
**لانكاح الابوي** الذي اختلف فيه على راويه ابي اسحق السعدي  
فرواه شعبة والثوري عنه عن ابي هريرة عن النبي صلى الله  
عليه وسلم مرسل او وصله عنه حفيده اسرائيل بن يوسف هـ  
وشريك وابو عوانة بذكر ابي موسى **مع كون من ارساله كالحل**  
لانما في الحفظ والاتقان الدرجة العالية وقال البخاري الزيادة من الثقة  
مقبولة انتهى ويشكر عليه وكذا على التعليل به ايضا في تقديم الرفع بل

وعلى

وعلى اطلاق كثير من الشافعية القول بقول زيادة الثقة نعم امامهم  
في شروط المرسل كما تقدم على ان يكون اذا شارك احد من الحفاظ لا يخالل  
الا ان تكون المخالفة بانفسها فانه لا تضر لاقتضاها ان المخالفة بالزيادة  
تضر وحيد فلو بدال على ان زيادة العدل عده لا يلزم قبولها مطلقا وقياس  
هذا ايضا ان يكون الحكم من ارسلا او وقف ويمكن ان يقال كلام الشافعي في  
راوندج اختياره حيث لم نعلمه قبل خلاف زيادة الثقة فلتأمل  
ولكن الحق ان القول بذلك ليس على اطلاقه كما سيأتي في بابيه مع الجواب  
عن استشكله عن الخطيب الحكم بالارسال لاكثر من اهل الحديث  
ونقله ترجيح الزيادة من الثقة عن الاكثرين من المحدثين والفقهاء  
**وقيل** وهو القول الثالث المعبر ما قاله **الاكثر** من وصل او ارسال كما  
نقله الحاكم في المدخل عن ائمة الحديث لان طرق السهو والخطا لاكثر  
البعيد **وقيل** وهو الرابع المعبر ما قاله **الاحفظ** من وصل او ارسال وفي  
المسئلة قول خامس وهو النسائي قاله السكي والظاهر ان محل الاقوال  
فيما لم يظهر فيه ترجيح كما اشار اليه شيخنا وما اليه ما قدمه عن ابن  
سيد الناس والا فالحق حسب الاستقراء من صنيع متقدمي الفن كما بين  
محمدي والقطات واحد والبخاري عدم اطراف حكم كلي بل ذلك دابر  
مع الترجيح فتارة بين جمع الوصول وتارة الارسال وتارة بين جمع عدم الزيادة  
على الصفات وتارة العكس ومن راجع احكامهم الجزئية تبين له ذلك  
والحكم المذكور لم يحكم له البخاري بالوصول المجرد وان الواضحة زيادة  
بل ما انعم لذلك من قراين رحيته ككون يوسف بن ابي اسحق واسمه  
اسرايل وعيسى روه عن ابي اسحق موصولا ولا شك ان الرجل اخص  
به من غيره لا سيما واسرايل قال فيه ابن مهدي انه كان يحفظ حديثا  
عده كما يحفظ سورة الحمد ولذلك قال الدارقطني في شيء ان يكون القول قوله



ورافقهم على الوصول عشرون من اصحاب ابي اسحاق ممن سمعه من لفظه  
واختلف بحالهم في الاخذ عنه كما خرم به الترمذي واما شعبة والثوري  
فكان اخذهما له عنه عرضا في مجلس واحد لما رواه الترمذي من طريق الطيالسي  
حدثنا شعبة قال سمعت الثوري يسأل ابا اسحق اسمعت ابا تروية  
يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا نكاح الا بولي فقال ابو اسحاق  
لغير ولا يخفى رجحان الاول هذا اذ اقلنا حفظ الثوري وشعبة  
في مقابل عدد الاخرين مع ان الشافعي يقول لعدد الكثير اولى بالحفظ  
من الواحد ويتايد كل ذلك بتقديم البخاري نفسه للارسال  
في احاديث اخر لقراين قامت عنده وخطاها انه ذكر لابي داود الطيالسي  
حديثا وصله وقال ارساله اثبت هذا حاصل ما قلناه شيخنا مع  
ريادة وسبقه لكون ذلك خفضي كلام الائمة العلاء ومن قبله ان  
دقيق العبد وغيرها وسياتي في المجلد انه اكثر الاعطال بالارسال والوقف  
للموصل والرفع ان قويا علم ما هو شاهد لما فرزناه ثم اذ امشينا  
على القول الرابع في الاعتبار بالاحفظ **ارسال عدل يحفظ يقدح**  
**اي قادي في اهلية الواصل** من ضبط حيث لم تكن مخالفة وعدالة  
**او في مسنده** اي في جميع حديثه الذي رواه بسنده لا في المختلف  
فيه ليقدر فيه بلائسند واهنا الجمع المطلق كالواو وما دللت عليه  
غاية ابن الصلاح الاثنية وحيث ففوتنا كيد ولا فقد يقال ان  
التصريح بعدم القدر في الضبط والعدالة يعني عن التصريح بعدم  
القدر في مرويه لا سئلناهما ذلك غالبا وما هي النافذة البخارية  
وارسال عدل يحفظ اسمها وخبرها حلة يقدح فان قيل كيف اجتمع  
الرد لمسنده هذا مع عدم القدر في عدالته فالجواب ان الرد للاختياط  
وعدم القدر فيه لا مكان اصابتة ووهم الاحفظ وعليه نقد ير

تحقق

تحقق خطابه لا يكون مجرحا به كما سياتي فيها التصريح به عن  
الدارقطني وهذا الحكم **على الامع** من القولين فوالذي تقدمه ابن  
الصلاح حيث قال ثم لا يقدح ذلك في عدالة من وصله واهليته  
قال ومنهم من قال من اسند حديثا قد ارسله الحفاظ فارسالهم  
له يقدح في مسنده وعدالته واهليته وعبارة الخطيب في الاول  
لان ارسال الراوي للحديث ليس مجرح لمن وصله ولا تكذيب له  
وفي الثاني على لسان القائلين به لان ارسالهم له يقدح في مسنده  
فيقدح في عدالته **وردا** اي اهل الحديث في تعارض الرفع والوقف  
بان يروي الحديث بعض الثقات مرفوعا وبعضهم مرفوقا وهي  
المسئلة الثانية **ان الامع** كما قال ابن الصلاح **الحكم بالرفع** لان  
راويه مثبت وغيره ساكت ولو كان دافيا فالمنشئ مقدم عليه  
لانه علم ما حفي عليه والثاني ان الحكم لمن وقف حكاها الخطيب ايضا  
عن اكثر الاصحاب الحديث وفيها ثالث اشار اليه ابن الجوزي في مرقاة  
حيث قال ان البخاري ومسلم تركا شيئا تركها قريب واشيا لا وجه  
لتركها فلما لا وجه لتركه ان يرفع الحديث ثقة فيقفه احرقت ترك  
هذا الوجه له لان الرفع زيادة والزيادة من الثقة مقبولة  
الا ان يقفه الاخرون ويرفعه واحد فالظاهر عطفه وان كان  
الحايز ان يكون حفظه دونهم انتهى ونحوه قول الحاكم قلت للدارقطني  
فخلا دين يحيى فقار ثقة انما الخطا في حديث واحد فرفعه ووقفه  
الناس وقلت له فسعيد بن عبد الله الثقفي فقال ليس بالقوي  
يحدث باحاديث يسندها وغيره يقفها ولكن الاول كما تقدم  
**اصح** لو كان الاختلاف من **راو واحد في داود** اي في كل من المؤمنين  
كان برويه مرة متصلا او مرفوعا ومرة مرسل او موقوف **انما قلوا**



اي الجمهور وصرح ابن الصلاح بتصححه وعبارة الناظم في  
تخرجه الكبير للاحياء عقب حديث اختلف راويه في رفعه ووقفه  
الصحيح الذي عليه الجمهور ان الراوي اذ اروي الحديث موقفا  
وموقفا فالحكم للرفع لان معه في حاله الرفع زيادة هذا هو المرجح  
عندنا الحديث انتهى واما الاصوليون فصحيح بعضهم كالامام  
لخز الدين واتباعه ان الاعتبار في المسليين بما وقع منه اكثر  
ورغم بعضهم ان الراجح من قول ائمة الحديث في كليهما التوقف على  
ان المأوردي قد نقل عن الشافعي رحمه الله انه يحل الموقوف على  
مذهب الراوي والمسند على انه روايته يعني قلنا نعارضه حينئذ  
ونحوه قول الخطيب اختلف الراويين في الرفع والتوقف لا يوثق في  
الحديث طعنا لجواز ان يكون الصحيح في مسند الحديث ويرفعه  
الى النبي صلى الله عليه وسلم مرة ويذكره مرة بحسب السبل لفتوى  
نذون رفع فيحفظ الحديث عنه على الوجهين جميعا لكن حصل  
شكنا هذا اذ احاديث الاحكام اما في مجال فيه للراوي فيه فتحتاج  
الى تطريعي في توجيه الاطلاق والافتقار تقدم حكمه الرفع  
لا سيما وقد رفعه ايضا ثمان محل الخلاف كما قاله ابن الجعادي  
اذا اتخذ المسند اما اذا اختلف فلا يقدر احدهما في الآخر اذا كان  
ثقة جزمنا كرواية ابن جرير عن موسى بن عفيف عن نافع عن ابن  
عمر رفعه اذا اختلفوا فانما هو التكميل والاستشارة بالراس الحديث  
في صلاة الخوف ورواه ابن جرير ايضا عن ابن كثير عن مجاهد عن قوله  
فلم يعد واذ لك علة الاختلاف السنتين فيه بل المرفوع في صحيح البخاري  
ولشيخنا بيان الفصل لما رجع فيه الارسال على الوصل ومزيد النفع  
بمعرفة ما رجع فيه الوقف على الرفع **التدليس** لما تم ما جهر

ان ص

الكلام

الكلام اليه لبيان التدليس المفتقر حكم العنفنة له واشتقاقه  
من الدلس بالتخريك وهو اختلاط الظلام كانه لتقطيعه على الواقع  
عليه اظلم امره **تدليس الاسناد** وهو شتمان او لهما انواع  
**كمن يسقط من حدته** من الثقات لصغره او الضعفا اما مطلقا  
او عند من عداه **ويرتقي** لشيخ شيخه من فوقه من عرف له منه  
سماع **يعن وان** يشتد يد النور المسئلة للصراحة **وقال** وغيرها  
من الصنيع المحتملة لئلا يكون كذا **بوجههم** بذلك **اختصا**  
فخرج المرسل الخفي فيهما وان اشتركا في الانقطاع في المرسل  
يختص من روي عن من عاصره ولم يعرف انه لفيه كما  
حققه شيخنا بتبعه غيره على ما سياتي في بابها قال وهو الصواب  
لا يلقا اهل العلم بالحديث عيان رواية المخرمين كما في عمال الهندي  
وقيس بن ابي حازم عن النبي صلى الله عليه وسلم من قبل الارسال  
لا من قبل التدليس فلو كان مجرد المعاصرة يكتفي به في التدليس لكان  
هو ليساين لانهم عاصروا النبي صلى الله عليه وسلم قطعا ولكن لم  
يعرف هل لقوه ام لا وكفى شيخنا باللقا عن السماع لنصرح غير واحد  
من الائمة في تعريفه بالسماع كما اشار اليه الناظم في تقييده فانه  
قال بعد قول ابن الصلاح انه رواية الراوي عن من لقيه مالم  
يسمع منه موهما انه سمعه منه او عن عاصره ولم يلقه موهما انه  
تدليعه وسمعه فمحمده غير واحد من الحفاظ منهم الزار بما هو انصر من  
هذا افعال في جزله في معروفة من يترك حد بنه او يقبل هوات  
يروى عن من سمع منه مالم يسمعه منه من غير ان يذكر انه  
سمعه منه وكذا قال الحافظ ابو الحسن بن القطان في بيان  
الوهم والايهام له قال والعرف بيده وبين الارسال هو ان الارسال



روايته عن لم يسمع منه ولما كان في هذا انه قد سمع كانت روايته عنه  
ما لم يسمع منه كانا ايهام سماعه ذلك الشيء فلذلك سمي نذ ليس  
وارتضاء شيخنا لتضمنه الفرق بين النوعين وخالف شيخنا في  
ارتضاءه هنا من مترجه عن ابن الصلاح وفي قوله في التقييد انه  
هو المشهور من اهل الحديث وقال ان كلام الخطيب في كتابه يورد  
ما قاله ابن القطان قلت وعبارته فيها هو نذ ليس الحديث الذي  
لم يسمعه الراوي من دلسه عنه بر وايته اياه على وجه انه سمعه منه  
ويعد عن البيان لذلك قال ولولين انه لم يسمعه من الشيخ الذي  
دلسه عنه وتكشف ذلك له بانبيانه من رسل الحديث غير مدلس  
فيه لان الارسال الحديث ليس بايهام من المرسل كونه سامعا من لم  
يسمع منه وملاقيان لم يلقه الا ان النذ ليس الذي ذكرناه من ضمن  
الارسال لا محالة لا مسالك المدلس عن ذكر الواسطة وانما يفارق  
حال المرسل بايهامه السماع من لم يسمعه منه فقط وهو الموهن  
لامره فوجب كون النذ ليس متضمنا لارسال والارسال لا يتضمن  
النذ ليس لانه لا يقتضي ايهام السماع من لم يسمع منه ولهذا لم يذم  
العلماء من ارسل يعني لظهور السقوط في مواضع دلس واخرج  
منه قول ابن عبد البر في التمهيد النذ ليس عند جماعة انما قال  
هو ان يردي من لقيه وسمع منه وحدث عنه بما لم يسمعه منه وانما  
سمعه من غيره عنه ممن يروي حاله او لا يرضى حاله الا اغلب  
في ذلك انه لو كانت حاله مرضية لذكره وقد يكون لانه استصغر  
قال واما حديث الرجل عن من لم يلقه كما ذكر عن سعيد بن المسيب  
والثوري عن ابراهيم النخعي فليخففوا فيه فقالت فرقة انه نذ ليس  
لانما لو شالسميا من حديثهما كما فعل في الكثير مما يلغها عنهما قالوا

وسكوت

وسكوت الحديث عن ذكر من حدثه مع علمه به دلسته وذلك طائفة  
من اهل الحديث انما هو ارسال قالوا وكما جاز ان يرسل سعيد  
عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن اي بكر وغيره ولم يسمع منهما  
ولم يسم احد من اهل العلم ذلك نذ ليسا كذا كما ذكر عن سعيد قال  
ولين كان هذا نذ ليسا كذا فما علم احد من العلماء قد يما ولا حديثا  
سلم منه الا شعبة والقطان فانما ليسا يوجد لها شيء من هذا  
لا سيما شعبة انه يي وكلامه بالخطوط القديمة يشير ايضا الى الفرق  
بين النذ ليس والارسال الخفي والجلي كما ذكرنا مالك السفيدي في الجملة  
وعدم ادراك الثوري للتخفي فضلا ولكنه لم يتعرض لتخصيصه  
بالثقة فتخصيصه بما في موضع اخر من تمهيد مقتضارا  
على الجايز منه لانه قد صرح في مكان اخر منه بدمه في غير الثقة  
تقال ولا يكون ذلك عند فهم الاعن ثقة فادلس عن غير  
ثقة فهو نذ ليس مدموم عند جماعة اهل الحديث وكذا ان حدث  
عن من لم يسمع منه فقد جاز واحد النذ ليس الذي رخص فيه من  
رخص من العلماء الجاهل بتكرونه ويزمونه ولا يحدونه وسبقه  
لذلك يقولون بن شعبة كما حكاه الخطيب عنه وهو مع قوله  
في موضع اخر انه اذا وقع فيمن لم يلقه اقبح واسمح يقتضي ان  
الارسال اشد بخلاف قوله الاول فهو مشعربا انه اخف وكانه  
هنا غني الخفي لما فيه من ايهام اللقي والسماع معا وهذا معنى  
الجلي لعدم الالتباس فيه لاسيما وقد ذكر ايضا ان الارسال  
قد يقع عليه امور لا نصيره كان يكون سمع الخبر عن جماعة عن  
المرسل عنه بحيث صح عنده ووقر في نفسه او لشيء شيخه  
فيه مع علمه به عن المرسل عنه او كان اخذه له من ذكره



فقتل الاسماء لذلك دون الارسل او لمعرفة المتخاطبين بذلك  
الحديث واشتهره بينهم اول غير ذلك مما هو في معناه والظاهر  
ان هذا في الحلي اذا علم هذا فقد ادرج الخطيب ثم النووي في  
هذا القسم تدليس التسمية كما سيأتي ووصف غير واحد بالدليس  
من روي عن من رواه ولم يجالس به بالصيغة الموهنة بل وصف به  
من صرح بالاجازة كابي نعيم او بالخذ بث في الوجدان  
كاسحق بن راشد الجري وكذا فيما لم يسمعه كقطر بن خليفة  
احد من روي له البخاري مقرونا ولذا قال علي بن المديني قلت  
ليحيى بن سعيد القطان بعثني على قول فطر حديثا ويكون موصولا  
قال لا فقلت اكان ذلك منه سجية فقال نعم وكذا قال القلاس  
ان القطان قال له وما ينتفع بقول فطر ثنا عطاء لم يسمع منه وقال  
ابن عمار عن القطان كان فطر صاحب ذي سمعت سمعت  
يعني انه يدليس فيما عداها ولعله يجوز في صيغة الجمع فاهم  
دخوله كقول الحسن البصري خطيبا ابن عباس وخطيبا  
عتبة بن غزوان واراد اهل البصرة بلده فانه لم يكن فيها حين  
خطبتهما ونحوه في قوله ثنا ابو هريرة وقول طاووس قدم  
عليهما معا الى اليمن واراد اهل بلده فانه لم يدركه كما سيأتي الاشارة  
لذلك في اول استام التخل ولكن صبيح فطر فيه غباوة شديدة  
تستلزم تدليسا صعبا كما قال شيخنا وسبقه عثمان بن حمر زاد فانه  
لما قال عثمان بن ابي شيبه ان اباه هشام الزواحي يسرق حديث  
غيره ويرويه وتال له ابن ابي شيبه اعلى وجه التدليس  
او على وجه الكذب قال كيف يكون تدليسا وهو يقول ثنا  
ولذا امن استقطاد الرواية اصلا فنصر على اسم شيخه

ويقبل

ويقبله اهل الحديث كثيرا ومن امثله وعليه اقتصر ابن الصلاح  
في التمثيل لتدليس الاستناد ما قال علي بن خشرم كذا عن ابن عيسى  
فقال الزهري فقبل له حد ثك الزهري فسكت ثم قال الزهري فقبل له  
اسمعه من الزهري فقال لا لم اسمعه من الزهري ولا من سمعه من  
الزهري حد ثني عبد الرزاق عن معمر عن الزهري اخبره الحاكم  
وكوهان رجلا قال بعد ادبه بن عطاء الطائفي حد ثنا حديث من  
نوصا فاحسن الوضوء دخل من اي ابواب الجنة شيئا فقال عتبة  
ابن عامر فقبل سمعته منه قال حد ثني سعد بن ابراهيم فقبل  
لسعد فقال حد ثني زياد بن مخراق فقبل لزياد فقال حد ثني  
رجل عن شهر بن حوشب يعني عن عتبة وسماء شيخنا في تصحيحه  
في المراس تدليس القطع ولكنه قد مثل له في ذلك علي ابن الصلاح  
بما في الحامل لان عدي وغيره عن عمر بن عبيد الطائفي انه كان  
يقول ثنا ميسك ويروي القطع ثم يقول هشام بن عروة عن ابيه  
عن عايشة وحسين بن نوعان ونحوه تدليس العطف وهو ان  
يصرح بالحديث في شيخه ويعطف عليه شيخنا اخره ولا يكون  
سمع ذلك المروي منه سواء اشتركا في الرواية عن شيخ واحد  
كما قتده به شيخنا لاجل المثال الذي وقع له وهو اخف ام لا فروي  
الحاكم في علومه قال اجتمع اصحاب هشام فقالوا لا نكتب عنه  
اليوم شيئا ما يدلسه ففطن ذلك فلما جلس ثنا حفص وغيره  
عن ابراهيم وساق عدة احاديث فلما فرغ قال هل درست لكم  
شيئا قالوا لا فقال لي كما حد ثنكم عن حفصين ففوسماع ولم اسمع من غيره  
شيئا وهذا محمول على انه يروي القطع ثم قال وفلان اي وحد ث  
فلان وقريب منه وسماء ابن ذوق الحيد في التدليس قول ابي اسحاق السبيعي



ليس ابو عبيدة يعني ابن عبد الله بن مسعود ذكره يعني في عن ابيه ولكن  
عند الرحمن بن الاسود بن يزيد الخفي عن ابيه عن ابن مسعود كانه  
لما فيه من ايمان سمع ابي عبيدة له من ابيه لا سيما مع ادراكه له مع  
ان الصحيح عدم سماعه منه وبالحجة ففقه انواع لهذا القسم **والحق**  
**في اهل** اي اهل هذا القسم المعروف به ابرد حديثهم ام لا **فالرد**  
**فهم** مطلقا سواء بينوا السماع ام لا لسرا عن الثقات ام لا **نقف**  
نظم المثلية بعد ها قاف ثم فاي وجد كما قال ابن الصراح تنبأ  
لخطيب وغيره عن فرقي من الحديثين والفقهاء حتى يعرض جميع  
بالمرسل محققين لذلك بان التدليس نفسه جرح لما فيه من التهمة  
والفشل حيث عدل عن الكشف الى الاحتمال وكذا التشيع بما لم يعط حيث  
يوهم السماع لما لم يسمعه والعلو وهو عنده بنزول الذي قال ابن  
دقيق العيد انه اكثر قصد المتأخرين به ومن حذر هذا القول  
القاضي عبد الوهاب في الملخص فقال التدليس جرح فثبت  
تدليسه لا يقبل حديثه مطلقا قال وهو الظاهر على اصول  
مالك وقيل ابن السمعاني في القواطع بما اذا استكشف في غير  
ياسم من يروي عنه قال لان التدليس تزوير واهام لما لا  
حقيقة له وذلك يؤثر في صدقه اما ان اخبر فلا والثاني القول  
مطلقا صرحوا لا يحكاها الخطيب في كفايته عن خلق كثير من  
اهل العلم قال وزعموا ان نهاية امره ان يكون مرسل والثالث وعمره  
ابن عبد البر لا كرامة الحديث التفصيل فمن كان لا يدلس الا عن  
الثقات كان تدليسه عند اهل العلم مقبولا والا فلا قاله الثراري وبه  
اشهر قول ابن الصباغ في مدلس الضعيف يجب ان لا يقبل خبره  
وبالتفصيل صرح ابو الفتح الا زدي وأشار اليه الفقيه ابو بكر

الصيرفي

الصيرفي في شرح الرسالة وجزم به ابو حاتم ابن حبان وابن عبد البر  
وغيرهما في حق سفيان بن عيينة وبالع ابن حبان في ذلك حتى قال  
انه لا يوجد له تدليس قط الا وجد بعينه تدليس سماعه فبه  
من ثقة يعني كما قلنا في مسعود بن المسيب عما مضى في المرسل  
وفي سؤالات الحاكم للدارقطني انه سئل عن تدليس ابن حزم  
فقال يحتجب واما ابن عيينة فانه يدلس عن الثقات ولذا قيل  
اما الامام ابن عيينة فقد اغتفروا تدليسه من غير رد  
وما وقع لابن عيينة انه روي بالحنيفة عن عمرو بن دينار  
ثم تبين حين سئل ان بينهما علي بن المديني عن ابي عاصم عن ابي  
جريح اخبره الخطيب وتقدم عنه التدليس عن الزهري  
بواسطتين فقط لكن مع حذف الصيغة أصلا وكذا قيل في  
حميد الهذلي انه لم يسمع من احس الا اليسير وجعل حديثه اسما  
هو عن ثابت عنه ولكنه يدلسه فقال العلاءي رد اعلم ان قال انه  
لا يخرج من حديث حميد الا مما صرح فيه قد تبين بواسطة فها  
وهو ثقة محتج به والزابع ان كان وقوع التدليس منه نادرا قلت  
عنقته ونحوها والا فلا وهو ظاهر جواب ابن المديني فان  
يعقوب بن شيبة قال سالت عن الرجل يدلس ان يكون حجة فيما لم  
يقبل فيه ثنا فقال اذا كان الغالب عليه التدليس فلا **والاكثر**  
من ائمة الحديث والفقهاء والاصول **فقلوا** من حديثهم **ما صرحوا**  
**بقائمه** خاصة **بوصلة** كسمعت وحديثا وشبههما لان التدليس  
كذبا وانما هو تخمين لظاهر الاسناد كما لو قال الزار وضرب من  
الانعام بلفظ محتمل فاذا صرحوا بقلوه واحتجوا به وردوا ما لي  
منه باللفظ المحتمل وجعلوا حكمه حكم المرسل ونحوه وهذا التفصيل



هو خامس الاقوال فيهم **صحيح** بنابه المفعول اي هذا القول ومن  
صحيحه الخطيب وابن الصلاح فعلى هذا فيجوز فتح اوله اي صحيح  
ابن الصلاح هذا القول ولكنه لم يصرح بحكايته عن الاكثرين  
ومن حكاها العلالي بل نفى ابن القطايب الخلاف في ذلك وعبارته  
اذا صرح المدلس الثقة بالسمع قبل الخلاف وان غنص فيه الخلاف  
وقريب منه قول ابن عبد البر المدلس لا يقبل حديثه حتى يقول  
ثنا وسمعت فقد املا اعلم فيه خلافا وكانه سلف النووي رحمه  
في حكايته في شرح المهدى الاتفاق على ان المدلس لا يجزى بخره  
اذ اغنص ولكنه متفق بما تقدم الا ان قيد بن لا يجزى بالمرسل  
وكذا يتفق نفى ابن القطايب الخلاف فيما اذا صرح بما تقدم وان  
وافق على حكاية الخلاف في المعتصم ومن ذهب الى هذا التفصيل  
الشافعي وابن معين وابن المديني بل وظاهر كلامه في الاعتصم  
اذا كان التدليس نادرا كما حكاه قريبا **وفي كتب الصحيح** لكن  
المختار في مسلم وغيرهما **عدة** من الرواة المدلسين مخرج  
حديثهم مما صرحوا فيه بالحديث **كالاعشى** مع قولهمنا سالت  
احد لم كرهت مراسيله قال لا نه كان لا ياتي عن من حدث  
**وهشيم** مصغر بن بشر بالتكبير الواسطي المتأخر **عنه**  
واحد الاخذين عنه فقد قال ابن سعد انه كان يدلس  
كثيرا لما قال فيه انا فوجوه والا فليس بشي وسئل عما يجمل  
على التدليس قال انه اشهى شي وغيرها كحديث الطرمذاني  
كما قال ابن سعد ايضا ثقة كثير الحديث الا انه ربما دلس  
على انس وفتارة **وقسطن** الصحيح فانك تحذر فيها التخرج للحاجة  
كثيرين مما صرحوا فيه بل ربما يقع فيها من معتصم ولكن هو كما  
قال

قال ابن الصلاح وتبعه النووي وغيره محمول على ثبوت  
السمع عندهم فيه من جهة اخرى اذ كانت في احاديث الامور  
لا المتاعا تحسبها للظن بمصنفها يعني ولم تقف عن علي  
على ذكره لاني المستخرجات التي هي مظنة لكثير منه ولا في غيرها  
واشار ابن دقيق العيد الى التوقف في ذلك فانه قال بعد  
تفكير ان معتصم المدلس كما منقطع ما نصه وهذا اجاز على  
القياس الا ان الجري عليه في قصرات الحديث وتخرجها  
صعب عسير يوجب اطراح كثير من الاحاديث التي هي محمولة  
او لا يبعد علينا اثبات سماع المدلس فيه من شيوخه اللهم الا ان  
يدعي مدعي ان الاولين اطلعوا على ذلك وان لم نطلع عن عليه وفي  
ذلك نظر انتهى واحسن من هذا كونه قول القطب الحلبي في القدر  
المعني اكثر العلماء ان المعتصمات التي في الصحيحين منزلة منزلة  
السمع يعني ما لم يجر من وجه اخر بالتصريح او يكون المعتصم  
لا يدلس الا عن ثقة او عن بعض شيوخه او لوقوعها من  
جهة بعض النقاد المحققين سماع المعتصم لها ولذا استثنى من  
هذا الخلاف الاعشى وابواسحق وفتارة بالنسبة لحديث  
شعبة خاصة عنهم فانه قال كفتكم تدليسهم فاذا جازيتهم  
من طريقته بالعنفنة حمل على السماع جزما وابواسحق فقط  
بالنسبة لحديث القطان عن زهير عنه وابوالبر عن جابر  
بالنسبة لحديث الليث خاصة عنه والثوري بالنسبة  
لحديث القطان عنه بل قال البخاري لا يعرف لسفيان الثوري  
عن حبيب بن ابي ثابت ولا عن سلمة بن كهيل ولا عن منصور  
ولا عن كثير من مشايخه تدليس ما اقل تدليسه وما اشار اليه



شحننا من اطلاق تخرج اصحاب الصحيح لطائفة منهم حيث جعل  
منهم قسما احتمل الائمة تدليس وخبر جواله في الصحيح لامامته  
وقلة تدليس في جنب ما روي كالنوري يتنزل على هذا الاسما  
وقد جعل من هذا القسم من كان لا يدلس الا عن ثقة كابن عيسى  
وكلام الحاكم يساعده فانه قال ومنهم جماعة من الحديث المتقدمين  
والمناخرين تخرج حديثهم في الصحيح الا ان المتبحر في هذا العلم  
يميز بين ما سمعوه وبين ما دلسوه قلت وقد اخرج البخاري  
في مناقب سعد بن معاذ للاعش عن ابي سفيان طححة  
ابن نافع عن جابر بالعقمة ثمرار دفة برواية الاعش  
له فقال ثنا ابو صالح عن جابر لتتقوي بها الرواية الاولى  
وكذا يستثنى من الخلاف من اكثر التدليس عن الضعفاء والمجاهيل  
بكيفية ابن الوليد لا تقاوم كما قال شيخنا عليه السلام لا يجتمع بشي من حديث  
الابا صرحوا بالسما فيه او من صنف با مر اخر سوي التدليس  
فان حديثهم مردود جزما ولو صرحوا بالسما الا ان يتبعوا ولو  
كان الضعيف يسرا كابن طهفة واما حكمه فقال يعقوب بن شيبه  
جماعة من الحديث لا يرون بالتدليس باسما يعني وهم الفاعلون  
له او معظمهم **ردمه** اي اصل التدليس لا خصوص هذا القسم  
**شعبة** من الحاج **رد السوخ** في الحفظ والاتقان بحث لقب  
امير المؤمنين في الحديث فزوى الشافعي عنه انه قال التدليس  
اخو الكذب وقال عند رعدة اشدد من الزخا والانه اسقط  
من السما الى الارض احب الي من ان ادلس وقال ابو الوليد  
الطيالسي عنه لان اخر من السما الى الارض احب الي من ان يقول  
زعم فلان ولم اسمع ذلك الحديث منه ولم يفر شعبة بدمه بل

شاركه

شاركه ابن المبارك في الحجة الاخيرة وزاد ان الله لا يقبل التدليس  
ومن اطلق على فاعله الكذب ابواسامة وكذا اقرن به بعضهم  
وفرنه اخر ينفذ المحصنات وقال سليمان بن داود المنفري  
التدليس والغش والعروور والخداع والكذب تختص يوم تبلى  
السرور في نفاق واحد بالمعجم اي طريق وقال عبد الوارث بن  
سعيد انه دل يعني لسواله اسمع ام لا وقال ابن معين اني لازين  
الحديث بالكلمة فاعرف من ذلك في وجهي وادعه وقال حمار  
ابن زيد هو متسع بما لم يعط وخوف قوله اني غاصم النسل اولاد الله  
عندي انه يدخل في حديث المتبع بما لم يعط كلاه بن نزي  
زور وقال وكيع التوب لا تجل تدليس فكيف بالحديث وقال  
بعضهم ادري ما فيه التزين وقال يعقوب بن شيبه وكرهه  
جماعة من الحديث ونحن نكرهه زاد غيره ونشتر الكراهة  
ازال ان المتروك ضعيفا فهو حرام ولكن اختص شعبة منه  
سمعت بقدمه بالمزيد كما نزي على ان شعبة قد عيب بقوله  
لان اذني احب الي من ان احدث عن يزيد بن ابان الرقاشي  
فقال يزيد بن هارون راوي ذلك عنه ما كان اهول عنه  
الرقاشي قال الذهبي وهروي التدليس داخل في قوله عليه السلام  
من عشنا فليس منا لانه يوهم السامعين ان حديثه متصل  
وفيه انقطاع هذا التدليس عن ثقة فان كان ضعيفا فقد خال  
الله ورسوله بل هو كما قال بعض الائمة حرام اجماعا واما  
ما نقله ابن دقيق العيد عن الحافظ ابي بكر انه قال التدليس  
اسم ثقبيل بن شيبه الظاهر لكنه خفيف الباطن سهل المعنى فهو  
محور على غير المحرم منه **رد** اي دون الاول من تسمي



تدليس الاسناد وفصل عنه لعدم الحذف فيه **التدليس**  
**الشيخ** ثاني قسميه لتصريح ابن الصلاح بان امره اخف  
وهو ان **يصف** المدلس **الشيخ** الذي سمع ذاك الحديث منه  
**مما لا يعرف** اي يشترط به من اسم او كنية او نسبه الى قبيلة او  
بلدة او صنعة او نحو ذلك كي يوعر معرفة الطريق على السماع ويجوز  
ان تكون ان وما بعد هاتي موضع رفع في البيان لقوله التدليس ومن  
امثلة ذلك قول ابي بكر بن مجاهد المقرئ ثنا عبد الله بن ابي عبد الله  
يريد به الحافظ ابا بكر بن صاحب السنن الحافظ ابي داود وقوله ايضا  
ثنا محمد بن سدر يري ابا بكر محمد بن الحسن بن محمد بن زياد القاسم  
نسبة لجد له **وهذا العمل** بخلاف **مقصد** بذكر الممثلة حامل  
لفاعله عليه **بخلاف** في الكراهة **فتشرو** ما كانت تعطينه **للفسق**  
في الراوي كما فعل في محمد بن السائب الكلبي الضعيف حيث قيل  
فيه حماد لتضمنه الجناية والغش والغرور وهو حرام هنا وفي  
الذي قبله كما تقدم اجماعا الا ان يكون ثقة عند فاعله فهو سهل  
او يكون هرقدا تفرد هو بثبوته مع علمه بتضعيف الناس  
له ومع ذلك فهو سهل من الاول ايضا كما اشترت اليه في المرسل يكون  
**استقصا** السنن الذي حدته اما بان يكون اصغر منه او اكبر  
لكن ليسيرا وبكثير يكن تاخرت وفاته حتى يشاركه في الاخذ عنه  
من هود وانه وقد روي الحرث بن ابي اسامة عن ابي بكر عبد  
الله بن محمد بن عبيد بن سفيان بن ابي الدنيا الحافظ التميمي صاحب  
التصانيف فليكون الحارث اكبر منه قال فيه مرة عبد الله بن  
عبيد ومرة عبد الله بن سفيان ومرة ابي بكر بن سفيان و  
ومرة ابي بكر الاموي قال الخطيب وذلك بخلاف موجب العدالة

ومتفق

ومتفق في الديانة من التواضع في طلب العلم وترك المجته في  
الاختار بالخذ العلم عن من اخذه قلت وقد يكون للحرف  
من عدم اخذه عنه وانتظاره مع الاحتياج اليه او لكون المدرس عنه  
حيا وعدم التصريح به بعد على المحدث والذي يري الشافعي عنه بطله  
ومنه قول شيخنا انا ابو العباس بن ابي الفرج بن ابي عبد الله الصوفي  
يقرا في عليه بالصالحية وعني بذلك الوالي ابا زرعة بن  
شيخه الزين ابي الفضل العريفي ولم يثنه له لك الا افراد  
مع تحدد يثبه بذلك حتى لجامعة من خاص الوالي وملازميه وما  
عاشوه **ويكون** كقول **الخطيب** المكثرون الشيوخ والمسموع  
في تنويع الشيخ الواحد حيث قال مرة انا الحسن بن محمد  
الخللا ومرة ابا الحسن بن ابي طالب ومرة انا ابو محمد الخلال  
والجميع واحد وقال مرة انا علي بن ابي علي البصري ومرة انا  
علي بن الحسن ومرة انا ابو القاسم الشوخي ومرة انا علي ابن  
الحسن ويصفه مرة بالقاضي ومرة بالعدل الى غيرها ومراة  
بمد اكله ابو القاسم علي بن علي الحسن بن علي الشوخي البصري  
الاصل القاضي وهو مكثري تقابله من ذلك جدا ويقرب  
منه ما يقع للتخاري في شيخه الذي فاده نارة يقول محمد  
ولا ينسبه ونارة محمد بن عبد الله فينسبه اليه ونارة  
محمد بن خالد فينسبه اليه والدرجة ولم يقل في موضع محمد بن  
يحيى في نظاير ذلك كثيرة سناني تجله منها فمن ذكر يبعوث  
متقددة **برهم** الفاعل بذلك **استكثار** من الشيوخ  
حيث خطن الواحد ببادي الراي جماعة والي ذلك اشار الخطيب  
يقوله او تكون احاديثه التي تكون عنده كثيرة فلا يجب



تكرار الرواية عنه في غير حاله قلت ولكن لا يلزم من كون الناظر قد يتوهم الاكثر ان تكون مقصود الفاعل بل الظن بالائمة خصوصا من اشهر كتاره مع ورعه خلافة لما يتصطنع من الشيع والذين الذي يراعي تحنيه ارباب الصلاح والقلب كما نبه عليه ببقوة العلماء المعاني من عمران وكان من اكابر العلماء والصلحاء ولا مانع من قصد الاختيار للبقوة والالفاظ الى حسن النظر في الروايات واحوالهم وانسابهم الى قبائليهم وبلدانهم وخرافهم والقابهم وكنائهم ولذا الحال في ابايهم فتدليس الشيخ داير بين ما وصفنا وقد ذكر الذهبي في فوائده رحلته انه لما اجتمع بابن رقيب العبد ساهل النقي من ابو محمد الهلالي فقال سيفان بن عيينه فاعجبه استغفاره والطف منه قوله له من ابو العباس الذهبي فقال ابو طاهر المخلص وكذا امر في صحيح ابن حبان والباين يدي شيخنا قوله فلما ابو العباس الرمشي فقال من هذا اجاد رفته مع انه لم يقصد في ذلك قلت هو ابو الحسن احمد فقلت هو ابن عيسى بن جوص فاعجبه الجواد دون الحادزة لتفويتها غرضه له ولذا قال ابن رقيب العبد ان في تدليس الشيخ الثقة مصلحة وهي امتحان الاذهان في استخراج ذلك والقاوه الى من يراى اختيار حفظه ومنع بالرجال على انه قد قيل في فضل البخاري في الذهبي انه لما كان بينما ما عرف في محله بحيث منع الذهبي اعطاه من الحضور عند البخاري ولم يكن ذلك بما نفع للبخاري من التخرج عنه لو فورد بانه واما نته وكونه عذره في نفسه بالنسبة بل غير انه خشى من التصريح به ان يكون كانه يفتقه بيله له صدق في نفسه فاجفى اسمه والله اعلم بمراده والاكثر في هذا القسم

وقوعه

وقوعه من الراوي وقد يقع من الطالب بقصد التغطية على شيخه ليسر في عليه ما جرت عادته باخذه في حديث ذلك المدلس كما سيأتي في الفصل الحادي عشر من معرفة من تقل روايته وهو اخفنا واطرفنا ويجمع الكلام فسد تضييع المروي عنه كما قال ابن الصلاح وذلك حيث جعل الا انه نادر والمخداق لا يخفى ذلك عنهم غالبا وان جعل كان من لازمهم تضييع المروي ايضا بل قد يتفق الموافق ما دلس به شهرة راو ضيف من اهل طبقة ويكون المدلس ثقة وكذا ابا العباس وهو فيه لشدة هذا وكذا دور المقام هذا القسم قد نزع في كونه دون الذي قبله ولكن الحق ان هذا قد ان جفى على التناقض بخلاف الاول لا يعرف كل من التدليس والمقا باخراة او يجزم التقاد كما سيأتي في حفي الارسال **والشافعي رحمه الله** بالاسكان **اثبتته** اي اهل التدليس لا خصم من هذا القسم للراوي **مرة** وعبارته ومن عرفناه دلس مرة فقد ابان لنا عورته في روايته وليست تلك العورة بكذب فيروى بها حديث الى آخر كلامهم وعكاه اليه في ايضا فقال من عرفه بالتدليس مرة لا يقبل منه ما يقبل من اهل النصيحة في الصدق حتى يقول حديثي او سمعت كذا كذا كذا الشافعي انتهى وبيان ذلك انه يشترط تدليس من صار ذلك هو الظاهر من حاله في مقبلة انه كما انه يشترط القاسرة هذا الظاهر من حاله السماع وكذا من عرف بالكذب في حديث واحد صار الكذب هو الظاهر من حاله وسقط العمل بجميع حديثه مع جواز كونه صادقا في بعضه **قلت وشراها** اي انواع التدليس حتى ما ذكر ابن الصلاح انه شر **احوا** **السوية** الذي استأثر اليه الخطيب بقوله وربما لم يقط



المجلس اسم شيخه الذي حدثه لكنه يسقط من بعده في الاسناد رجلا يكون  
ضعيفا في الرواية او صغير السن ويحسن الحديث بذلك ويتبعه النووي في ذلك  
في القسم الاول من تقريبه وجماعة ليس فيهم ابن الصلاح منهم العلوي او تلميذه  
الناظم لكن جعله قسما ثالثا للند ليس وحققت تلميذه شيخنا انه نوع من الاول  
وضيح النووي في شرح مسلم وتفسيره يقتضيه وبالنسبة سماه ابو الحسن  
ابن القطان فمن بعده فقال سواء فلان وصورته ان يروي المجلس حديثا  
عن شيخ ثقة يستد فيه راو ضعيف فيجوز فيه المجلس من بين الثقتين  
الذين لقي احدهما الاخر ولم يذكر او ظاهرا بالند ليس وياي بلقط محتمل  
فيستوي الاسناد كله ثقات ويصح المجلس بالا اتصال عن شيخه لانه قد  
سمعه منه فلا يظهر في الاسناد ما يقتضي رده الا اهل النقد والمعرفة  
بالعلل وبصير الاسناد عالي وهو في الحقيقة نازل وهو مذموم جدا لما فيه  
من مزيد الغش والتعطية وربما يلحق الثقة الذي روى الضعيف الضرر  
من ذلك بعد تبين الساقط بالصادق ذلك مع برائة قال ابن حزم صح عن  
قوم اسقاط المجرور وضم القوي الي القوي تليسا على من يحدث وغرورا  
لمن يأخذ عنه فهذا مجروح وفسقه ظاهر وخبر مردود لانه ساقط  
العدالة انتهى ومن كان يفعله بقتية ابن الوليد والوليد بن مسلم والتعبير  
باللقا خرج الارسل فقد ذكر ابن عديم البر وغيره ان ما لكا سمع من نزل  
ابن زيد احاد يث عن عكرمة عن ابن عباس ثم حدث بها بخدي عكرمة لانه  
كان يكره الرواية عنه ولا يرى الاحتجاج بحديثه انتهى في امثلة لذلك  
عن ما لك لمخصوصه فلو كانت الشريعة بالارسل تدليس بعد ما لك في المجلسين  
وقد اذكر واعلم من عده فيهم فقال ابن القطان ولقد ظن ما لك على بعده  
عمله وقال الدارقطني ان ما لك امن عمل به وليس عيبا عندهم قلت وهو  
محمول على ان ما لك ثبتت عنده الحديث عن ابن عباس والافقذ قال الخطيب

انه لا يجوز هذا الصنيع وان احتج بالمرسل لانه قد علم ان الحديث عن  
من ليس بحجة عنده وكذا بالتقييد بالضعيف كان احسن من المنقطع على  
ان بعضهم قد ادرج في تدليس الشوية ما كان المحذوف ثقة ومن  
امثله ما رواه هشيم عن يحيى بن سعيد الانصاري عن الزهري  
عن عبد الله بن الحنفية عن ابيه هو محمد بن الحنفية عن يحيى بن عزم  
لحوم المحرر الاهلية قالوا يحيى لم يسمعه من الزهري وان سمع منه غيره  
انما اخذه عن ما لك عنه ولكن هشيم قد سوي الاسناد كما حرم به  
ابن عبد البر وغيره وتبادر بقول الخطيب الذي اسلفته في اول هذا القسم  
الاول عن فطرته **المجلس** المذكور مطلقا على حسن مراتب بينها ثقة  
رحمها الله في تصنيفه المختص بهم المستند فيه من جامع التمهيل  
للعلوي وغيره من لم يوصف به الا نادرا كالقطان من كان تدليسه  
قليل بالنسبة لما روي مع امامته وجلالته وتحريه كالسفياني من  
اكثر منه غير متقيد بالثقات من كان اكثر تدليسه عن الضعفاء والمجهول  
من انضم اليه ضعف با مر اخر ثم ان جميع ما تقدم تدليس الاسناد واما  
تدليس المتن فلم يذكره وهو المدرج ونجده حرام كما سيأتي في باب  
بل فسره الروائي والمأوردي وابن السمعاني بتعريف الكلام عن موافقه  
يعني بالتقديم والناخير ونحو ذلك مما يخل بالمعنى وهو حرام ايضا  
ولهم ايضا تدليس البلاد كما يقول المصري حديثي فلان بالعراق  
يريد موضعها بخيم او يزيد يريد موضعها بقوص او بزقاق حلب  
يريد موضعها بالقاهرة او بالاندلس يريد موضعها لقراقه او بما وراء النهر  
موها ذجلة وهو اخف من غيره لكنه لا يحلون كراهة وان كان صحيحا  
في نفس الامر لاهتمامه الكذب بالذلة والشع به لم يعط **الشهاد**  
لما كان تعارض الوصل والارسل معتقرا لبيان الحكم فيما يقابل الترجيح منهما



تاسب بعد الذ ليس المقدم مناسيته ذكر الشاذ ثم المنكر والشاذ  
لغة المنقر عن الجمهور يقال شاذ يشذ يضم الشين المجهة وكسر ها  
شذوذ اذا انقرض **والشاذ** يعني الشاذ اصطلاحا **ما يخالف** الراوي  
**الثقة فيه** بالزيادة والنقص في السند وفي المتن **الللا** بالهمزة وسهل  
تخفيفا اي الجماعة الثقات من الناس بحيث لا يمكن الجمع بينهما  
**والساق** هذا التعريف **حقته** وكذا احكاها ابو يعلى الخليلي عن جماعة  
من اهل الجاز وغيرهم من المتحققين لان العدد الكثير اولى بالحفظ من الواحد  
وهو مشعر بان مخالفته للواحد الاحتفظ كافية في الشذوذ وفي كلام  
ابن الصلاح ما يشير اليه بحيث قال فان كان مخالفا لما رواه من هو اولى  
منه بالحفظ لذلك واضبط كان ما انفرد به شاذ امرود اوله قال شيخنا  
فان خولف اي الراوي بارجح منه لم يرد ضبط او كثرة عدد او غير ذلك من  
وجوه الترجيحيات فالراجح يقال له المحفوظ ومقابلته هو المرجوح يقال  
له الشاذ ومن هنا يتبين انه لا يحكم في تعارض الوصل والرفع مع  
الارسال والوقف بشي معيت بل ان كان من ارسل او وقف من ثقات  
ارجح قدم وكذا بالعلس مثال الشاذ وفي السند ما رواه الترمذي والنسائي  
وابن ماجه من طريق ابن عيينه عن عمرو بن دينار عن عوسجة عن ابن  
عباس ان رجلا توفي على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يدع وارثا الا  
هو لي هو حقيقة الحديث فان حاد بن زيد رواه عن عمرو بن سلايدون  
ابن عباس لكن قد تابع ابن عيينه علي وصله ابن جريح وغيره ولذا قال  
ابو حاتم المحفوظ حديث ابن عيينه هذا مع كون حاد من اهل العدالة  
والصبط ولكنه رجع رواية من هم اكثر عدد دأمنه ومثاله في المتن رواية  
يوم عرفة في حديث ايام التشريق ايام الحلو وشرب فان الحديث من  
جميع طرقه بدو تناو ما جاء بها موسى بن علي بن رباح عن ابيه عن عتبة بن

عامر

عامر كما انما رايه قال الاثر والاحاديث اذا كثرت كانت اثبت من  
الواحد الشاذ وقد يظن الحافظ احيانا على انه قد صحح حديث موسى  
هذه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم وقال انه على شرط مسلم وقال الترمذي  
انه حسن صحيح وكان ذلك لانما زيادة ثقة غير منافية لامكان حمل  
على حاصري عرفة وبما تقرر علم ان الشافعي قد انفرد بقدرين  
الثقة والمخالفة **والحاكم** صاحب المستدركة والعرفه **للخلاف** للغير  
**فيه** اي في الشاذ **ما اشترط** بل هو عذره ما انفرد به ثقة من الثقات  
وليس له اصل بما يعكس لك الثقة فاقصر على قيد الثقة وحدوث  
ما يؤخذ منه انه يغايب المعلن من حيث ان اذا اوقف على غلته الدالة  
على صحة الوهم فيه من ادخال حديث في حديث او وصل برسائل او نحو ذلك  
كما سياتي والسناد لم يوقف له على غلته اي معينة وهذا يشعر بان شراكم  
هذا مع ذاك في كونه ينفذ في نفس الناقد انه غلط وقد تقصر  
عبارته عن اقامة الحجة على وعواه وانه من اغض لانواع وادقها ولا  
يقوم به الا من رزقه الله الفهم الثاق والحفظ الواسع والمعرفة الثابتة  
بمراتب الرواة والمملكة القوية بالاسانيد والمتون وهو كذا بل  
الشاذ كما سبب شيخنا اذق من المعلن بكثرة ثم ان الحاكم لم ينفرد بهذا  
التعريف بل قال النووي في شرح المحقق انه مذهب جماعة من  
من اهل الحديث قال وهذه اصعب **والخليلي** نسبة لحدده الاصل انه  
الحافظ ابو يعلى الخليل بن عبد الله بن احمد بن ابراهيم بن الخليل القزويني  
وهو قول ثالث فيه **مفرد الراوي فقط** ثقة كان او غير ثقة خالف  
اولم يخالف فانفرد به الثقة يتوقف فيه ولا يحتاج به ولكن يصلح ان  
يكون شاهدا وما انفرد به غير الثقة فتزول والحاصل كما قال شيخنا  
من كلامهم ان الخليلي يسوي بين الشاذ والفرد المطلق فيلزم على قوله



ان يكون في الشاذ الصحيح وغير الصحيح وكلامه اعم واخص منه  
كلام الحاكم لانه يخرج تفرد غير الثقة ويلزم عاقله ان يكون في  
الصحيح الشاذ وغير الشاذ بلا اعتماد لك في صنيعة حيث ذكر  
في امثلة الشاذ حديثا اخرجه البخاري في صحيحه من الوجه الذي  
حكى عليه بالشذوذ واخص منه كلام الشافعي لتقيده بالمخالفة  
مع كونه يلزم عليه ما يلزم عاقل الحاكم تكن الشافعي صرح بانه  
مرجوح وان الرواية الراجحة اولى وهل يلزم من ذلك عدم  
الحكم عليه بالصحة محل توقف اشيرالية في الكلام على الصحيح  
وانه يقدح في الاحتجاج لافي التسمية ويستأنس لذلك  
بالمثال الذي اورد الحاكم مع كونه في الصحيح فانه موافق علي  
صحته الا انه يسميه شاذ اولامشاخه في التسمية **وكن ر**  
ابن الصلاح **ما قال** اي الحاكم والجليلي **بفرد الثقة** المخرج في كتب  
الصحيحين المشترط فيه نفي الشذوذ وكون العذر غير شرط  
فيه على المعتمد بل الصحة تجتمع القرابة وامثلة ذلك كثيرة حديث  
**النبوي عن بيع الولد** بالقصر للضرورة **والهبة** فانه لم يصح الا من  
رواية عبد الله بن دينار عن ابن عمر حتى قال مسلم عقده الناس  
كلهم في هذا الحديث عيال عليه وحديث ابن عيينة المخرج في  
الصحيحين عن عمرو بن دينار عن ابي العباس الشافعي  
عن عبد الله بن عمرو بن حصار الطائفة تفرد به ابن عيينة عن  
عمرو وعمرو عن العباس وابو العباس عن ابن عمر كذا روى  
**يقول مسلم** هو ابن الحاج في الايمان والنذور ومن صحيحه  
**روي الزهري نحو سبعين** بتقدم المثناة **فرد** لا يشاركه  
احد في روايتها كلها استناها **قوي** هذا مع امكان الجواب

عن

عن الحاكم ما اشعر به اقتصار واجهة واحدة في المغايرة بيته  
وبين المغل من كون الشاذ ايضا يقدح في نفس الناقد انه غلط  
حيث يقال ما في الصحيح من الاوزاد منتف عنه ذلك وما الخليلي  
فليس في كلامه ما ينافي ذلك ايضا لاسيما وليس هو من يشترط  
الحد في الصحيح **وبعد** ان رد ابن الصلاح كلامهما **اختار**  
هما استخرج من صنيع الامة **فما لم يخالف** الثقة فيه غيره  
وانما التي بشي انفراد به **ان من يقرب لمن ضبط** **فرد**  
**حسن** ومنه حديث اسرائيل عن يوسف بن ابي بردة عن ابيه  
عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا خرج  
من الخلاء قال غفرا نك فقد قال الترمذي عقب تحريجه حسن  
عريب لا نعرفه الا من حديث اسرائيل عن يوسف عن ابي  
بردة قال ولا نعرف في هذا الباب الا حديث عائشة **او بلغ الضبط**  
الثام **نصح** فرد وقد تقدم مثله **او بعد عنه** بان لم يكن ضابطا  
اصلا **فرد** **ما استند فاطرحه** **فرد** ما وقع لك منه وامثلة  
كثيرة وحديث الشاذ المردود كما قاله ابن الصلاح فسيان  
احدهما الحديث الشاذ المرفد المخالف وهو الذي عرقه الشافعي وثانها  
المرفد الذي ليس في رواية من الثقة والضبط ما يقع جائزا لما  
يوجب التفرد والشذوذ من النكارة والضعف انتهى وتسمية  
ما انفرد به غير الثقة شاذ اكتسبته ما كان في رواية ضعيف  
او في الحفظ وعذر ذلك من الامور الظاهرة معللا وذلك فيهما  
مناف لعمومهما قال ليق في حد الشاذ ما عرفه به الشافعي  
ولذا اقتصر شيخنا في شرح النخبة عليه كما ان الالبق في الحسن  
ما اقتصر عليه الترمذي **المكرر** **والمنكر** الحديث



الفرد وهو الذي لا يعرف مثله من غير جهة راوية فلا متابع له  
فيه بل ولا شاهد **كذلك** الحافظ أبو بكر أحمد بن هارون **البرقي**  
**أطلق والصواب في التخرج** يعني المروي في ذلك **أجزاء**  
**تفصيل لدي** أي عند الشذوذ من حيث يكون أيضا على  
قسمين **فمنهم** أي المتكلم **مناه** أي الشاذ **كذلك** الشيخ **ابن الصلاح**  
**ذكر** من غير مزية بينهما وأما جمع الذهبي بينهما في حكمه على بعض  
الاحاديث فيحتمل أن يكون لعدم الفرق بينهما ويحتمل غيره  
وقد حقق شيخنا التمرجحة اختلافا في مراتب الرواة فالصحيح  
إذا انفرد بما لا متابع له فيه ولا شاهد ولم يكن عنده من الضبط  
ما يشترط في المقبول فخذوا هذا القسمي الشاذ فإن خولف من هذه  
صيفته مع ذلك كان الشذوذ في مثله وورثه من سواه بعضهم منكر  
وإن بلغ تلك الرتبة في الضبط لكنه خالف من هو أرحم منه  
في الثقة والضبط فخذوا القسم الثاني من الشاذ وهو المعتمد  
كما قد مناه في تسميته وأما إذا انفرد المستور والموصوف بسوء  
الحفظ والمضعف في بعض مشايخه خاصة وأخوه من لا يحكم  
حديثهم بالقبول بغير عاصد بعينه بما لا متابع له ولا شاهد  
فخذوا هذا القسمي المتكروم الذي يوجد إطلاق المنكر عليه لكثير من  
المحدثين كآحمد والنسائي وإن خولف مع ذلك فهو القسم الثاني  
وهو المعتمد على رأي الأكثرين في تسميته فإن أخذوا فصل المنكر من الشاذ  
وإن كلامهما فسمان مجتمعات في مطلق الفرد أو مع قيد المخالفة  
ويفترقان في أن الشاذ راوية ثقة أو صدوق غير ضابط  
والمنكر راوية ضعيف بسوء حفظه أو جهالة أو نحو ذلك  
وكذا فرق في شرح النجاة بينهما لكن مقتصر في كل منهما

علي

على قسم المخالفة فقال في الشاذ أنه ما رواه المقبول مخالفا لمن  
هو أولى منه وفي المنكر أنه ما رواه الضعيف مخالفا والمقبول المنكر  
هو المعروف والشاذ كما تقدم هو المحفوظ قال وقد يغفل من سوى  
بينهما ما زاد في غيره وقد ذكر مسلم في مقدمته صحيحة ما فيه  
وعلمامة المتكبر في حديثه المحدث إذا ما عرفت روايته لمجد  
على روايته غيره من أهل الحفظ والرواية خالفت روايته روايتهم  
أو لم تذكر أو أفقر فإن كان الأغلب من حديثه ذلك كان مجهول  
الحديث غير مقبول ولا مستعمل قال شيخنا فالرواة الموصوف  
بمداهم المتروكون قال فعلى هذا رواية المتروك عند مسلم  
تسمى منكروه وهذه أهو المختار ولكل من قسمي المنكر أمثله  
كثيرة **فخرجوا بالجامع بالخبر** وتامه قال ابن آدم إذا أكله  
غضب الشيطان وقال عايش بن آدم حتى أكل الجريد بالحق  
فقد صرح النسائي بأنه متكروم تبعه ابن الصلاح وهو منصف  
على أحد قسميه فإن أبا بكر وهو يحيى بن محمد بن قيس البصري  
رواية عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة المتعدي  
كما قال الدارقطني وابن عدي وغيرهما وكذا قال العيني لا يتابع  
عليه ولا يعرف إلا به ونحوه قول الحاكم هو من أفراد البصريين  
عن المدينيين أذ لم يروه غيره من ضعف لخطايه وهو في أعداد  
من يجبر ولذا قال الساجي أنه صدوق مهم وفي حديثه  
ابن ونحوه قول أبي جهم أنه يقلب الأسانيد ويرفع المراسل  
من غير تعمد ولا يخج به وقول أبي جهم في أنه شيخ صالح  
فإنما أراد صلاحيته في دينه جريا على عادتهم في إطلاق  
الصلاحية حيث يريدون من الدين أنه إما حيث أريد في الحديث

بش



فيقيدونها ويتأيد بها في كلامه فانه قال غير انه لم يبلغ رتبة من  
 يحتمل تفردده وقولنا اني حاتم يكتب حديثه اي في المتابعات ثم  
 والشواهد ان كذا يحتمل رآه الخليلي ذلك في صلاحية ولد  
 بخرج له مسلم موقعا واحدا متابعه بل توسع ابن الجوزي فادخله  
 في الموضوعات وكان الحامل له ذلك نكارة معناه ايضا وركبة  
 لفظ واورده الحاكم في مستدركه لكنه لم يعرف له بصحة ولا غيرها  
**وروي عن حماد بن عمار** الذي الناس كلهم على انه عمر  
 وفتح اوله **عمر** لم يثبت عنه خلافة وذلك لما روي  
 حديثه عن اسامة ابن زيد مرفوعا لا يثبت المسلم الكافر  
 ولا الكافر المسلم عند الزهري عن علي بن عيسى عنه ولم يبايعه  
 كما قال النسائي احدى ذلك بل حكم مسلم وغيره عليه بالوهم فيه  
 وكان مالك بشير بيده لدار عمر فكانه علم انهم بخالفونه وبذلك  
 لذلك ما رواه ابو الفضل السلمي في حديث ابراهيم بن المنذر  
 الحزامي سمعت معن بن عيسى يقول قلت لمالك ان الناس يقولون  
 تخفي في اسامي الرجال تقول عبد الله الصياحي وانما هو ابو عبد الله  
 وتقول عمر بن عثمان وانما هو عمرو ويقول عمرو بن الحكم وانما هو  
 معاوية فقال مالك هكذا حفظنا وهكذا وقع في كتابي ونحن  
 نخفي ومن يسلم من الخطا **قلت فاما** يترتب على تفرد ما كان  
 بين الثقات باسم هذا الراوي مع كون كل منهما ثقة اذ لا يلزم  
 ما يكون كذلك نكارة المتن ولا سند وانه بل المتن على كل حال  
 صحيح الا ان يقال ان تمثيل ابن الصلاح به منكر السنن فاصفة  
 فانكارة تقع في كل منهما ويتأيد بانه ذكر في المعلل انما يكون  
 معلولا المسند مع صحة متنه وهو ابدال يعلي بن عيسى وعمر بن

دينار بعد الله بعد الله بن دينار كما سياتي في محله على ان  
 هشيم قد رواه عن الزهري فخالف فيه مخالفة اسد من وقع  
 لما ذكره مع كون ذلك المتن وذلك انه رواه بلفظ لا يوارث اهل ملتين  
 ولذا حكم النسائي وغيره على هشيم فيه بالخطا قال شيخنا واظنه  
 رواه من حفظه بلفظ ظن انه يودي معني ما سمع فلم يصب  
 لان اللفظ الذي اتى به اعم من الذي سمعه وقد كان سمع  
 من الزهري ولم يقبض عنه ما سمع وكان يحذر عنه من حفظه  
 فيهم في المتن او في الاسناد وحديثه لو مثل برواية هشيم كان  
 اسلم **بل** من امثله كما للناس **حديث نزع** صلي الله عليه  
 وسلم **خاتمة عند** دخول **الحلا** بالقصر للضرورة ووضعوه الذي رواه  
 همام بن يحيى عن ابي جريح عن الزهري عن انس كما اخرجهم اصحاب  
 السنن الاربعة فقد قال ابو داود وعقبة انه منكر قول وانما  
 يعرف عن ابن جريح عن زياد بن سعد عن الزهري عن انس  
 ان النبي صلى الله عليه وسلم اخذ خاتما من ورق ثم القاه  
 قال والوهم فيه من همام ولم يروه غيره وكذا قال النسائي  
 انه غير محفوظ انتهى وهما ثقة احتج به اهل الصحيح ولكنه  
 خالف الناس قالة الساج ووافق ابو داود وعلى الحكم عليه  
 بالنكارة فقد قال موسى بن هارون لا ادفع ان يكونا حديثين  
 ومال اليه ابن حبان فصح ما فهم معا ويشهد له ان ابن سعد  
 اخرج بهذا السند ان النساء نقلن في خاتمة محمد رسول الله  
 قال فكان اذا اراد الحلا وضعه لاسما وهما لم يفرده به بل يرويه  
 عليه يحيى بن النوفلي عن ابن جريح وصححه الحاكم على شرط الشيخين  
 وذكره متفق فانما لم يخرجاهما عن ابن جريح وان اخرج



لكل متابعي انفراد و قول الترمذي انه حسن صحيح غريب فيه نظر  
وبالجملة فقد قال شيخنا انه لا علاقة له غدي الا تدر ليس ابن جريح  
فان وجدته التصريح بالسمع فلا مانع من الحكم بصحته في نقد  
انتي وقد روي ابن عدي ثنا محمد بن سعد الحرابي ثنا عبد الله بن  
محمد بن عيسى ثنا ابو قتادة عن ابن جريح عن ابن عقيل يعني  
عبد الله بن محمد بن عقيل عن عبد الله بن جعفر قال كان النبي صلى  
الله عليه وسلم يلبس خاتمه في يمينه او قال كان يزرع خاتمه  
اذا اراد الجنابة ولكن ابو قتادة وهو عبد الله بن واقد الحرابي  
مع كونه صدوقا كان يخطي ولذا اطلق غير واحد تضعيفه وقال  
البخاري منكر الحديث تركوه بل قال احمد اظنه كان يدلس  
واورده شيخنا في المرسلين وقال انه يتفق على ضعفه ووصفه  
احمد بالتدليس انتي وروايته لا تقبل رواية همام بل قد  
تشدد لها وعلى كل حال فالتمثيل به للمندر وكذا يقول مالك انما  
هو على مذهب ابن الصلاح من عدم الفرق بينه وبين الشاذ  
**الاختبار والمتابعات والشواهد** لما انتهى الشاذ والمنكر  
المختصان في الانفراد اردوا ببيان الطريق المبين للانفراد وقد  
ولكنه لو اخرج عن الافراد والغريب الا يتبين كان السبب **والاعتبار**  
**سبب** يفتح الهملة ثم موحدة ساكنة اي اختبارك ونظر  
**الحديث** من الدواوين الميوبة والمسنودة وغيرها كالمفاجه  
والمشخات والقوا بد لتنظره **هل شارك** رواية الذين  
يظن تفرده به **راو غيره** او قل هل شارك راو من رواه  
غيره **فيما قيل عن شيخه** سواء اتفق في رواية ذلك الحديث  
بلفظه عن نفيح واحد ام لا فبان ان الاعتبار ليس قسما لما يولد

كما قد توهم الترجمة بل هو الصيغة الحاصلة في الكشف عنهما  
وكانه اراد بشرح الالفاظ الثلاثة لوقوعها في كلام ائمتها  
**فان يكن** ذاك الراوي **شورك** من راو معتبر به بان لم يتهم  
بكدب وضعف اما بسو حفظه او غلطه او نحو ذلك حسبما يحكي  
ايضا حقه في مراتب الجرح والتعديل ومن فوقه في الوصف  
من باب اولي هو **تابع** حقيقة وهي المتابعة التامة ان اتفقا  
في رجال السند كله **وان شارك شيخه** في روايته له عن  
شيخه **تفوق** بضم القاف مينا اي او شارك من فوق شيخه  
الي اخر السند واحدا واحدا حتي الصحابي **قلنا** اي فهو  
تابعي ايضا ولكنه في ذلك قاصر عن مشاركته هو وكما بعد  
فيه المتابع كان انقص **وقد يسمى** اي كل واحد من المتابع  
لشيخه من فوقه **شاهدا** ولكن تسميته تابعا اكثر **ثم** بعد  
فقد امتا بعات على الوجه المشرح **اذ امتل** اخبره اليان اما  
عن ذاك الصحابي لم يغير **معناه** فهو **الشاهد** وانهم اختصا  
التابع باللفظ سواء كانت من رواية ذلك الصحابي ام غيره  
وقد حكاه شيخنا مع اختصاص الشاهد بالمعنى كذا عن قوم  
يعني كالبيهقي ومن وافقه ولكنه رجع انه لا اقتصار في  
التابع على اللفظ ولا في الشاهد على المعنى وان اقتصر بها الصحابي  
فقط فكل ما جاء عن ذلك الصحابي فتابعه او عن غيره فشاهد  
قال وقد تطلق المتابعة على الشاهد وبالعكس والامر فيه سهل  
ويستفاد من ذلك كله التفوية وما خلا عن كذا اي المذکور  
من تابع وشاهد فهو **مشارك** اي افراد ويتقسم ذلك لثلاثي  
المنكر والشاذ كما تقرر ومن صرح بما تقدم في كيفية



الاختبار ابن جابر حيث قال مثاله ان يروي حماد بن سلمة عن حماد بن  
لم يأت عليه عن ايوب عن ابن سيرين عن ابي هريرة عن النبي  
صلى الله عليه وسلم فينظر هل روي ذلك في تحت ثقة غير ايوب  
عن ابن سيرين فان وجد علم ان الخبر اضلا يرجع اليه وان لم  
يوجد ذلك فتثقة غير ابن سيرين رواه عن ابي هريرة والافصح  
غير ابي هريرة رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم فان ذلك وجد  
وجد تعلم به ان الحديث اضلا يرجع اليه والا فلا انتهى وما انه  
لا اختصار للمتابعات في الثقة لذلك الشواهد ولد انما ان  
الصلاح واعلم انه قد يدخل في باب المتابعة والاستشهاد  
رواية من لا يحتاج بحديثه وحده بل يكون معدودا في الضعفاء في  
كتاب البخاري ومسلم جماعة من الضعفاء ذكره في المتابعات والشواهد  
لكون المتابع عليه وانما الاعتماد على من قبله انتهى ولا اختصار له  
في هذه بل قد يكون كل من المتابع والمتابع لا اعتمادا وعليه فباحتمالهما  
تحصل القوة **مثاله** اي المذكور من التابع والشاهد **لواخذوا اهلها**  
فدفعوه فانفقوا به المروي عنه حماد بن سلمة والنسائي من طريقين  
ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن عطاء بن ابي رباح عن ابن عباس  
ان رسولا لله صلى الله عليه وسلم مر بشاة مطروحة اعطيت  
مولاة لميمونة من الصدقة فقال وذكره **لفظ قوله ما اتى بها**  
**عن عمرو** عن اصحابه **الا ابن عيينة** بالاصرف للضرورة  
فانه انفرد بها ولم يتابع عليها **وقد توبع** شيخه **عمرو** عن عطاء  
**في الرابع** فاحرجه الدارقطني والبيهقي من طريقين ابي وهب  
عن اسماء بنت زيد الحبشي عن عطاء عن ابن عباس ان النبي  
صلى الله عليه وسلم قال لا اهل شاة ماتت الا نزعتم اهلها فديقوه

فانفقتم

فانفقتم به قال البيهقي وهكذا رواه الليث بن سعد عن يزيد  
ابن ابي جبيب عن عطاء وكذلك رواه يحيى بن سعيد عن ابن جريج عن عطاء  
فهذه متابعات لابن عيينة في شيخه **فانفقتم** **ما اتى بها**  
**ثم وجدنا** من رواية عبد الرحمن بن وعلة عن ابن عباس  
مرفوعا **ابما اهاب** بكسر الهمزة اي جلد دبع فقد ظهر اخرجه  
مسلم واصحاب السنن ولفظ مسلم اذا دبع الاهداب **فكان فيه**  
لكونه بمعنى حديث ابن عيينة **شاهد في الباب** اي عند من لا  
يعترف به ان يكون عن صحابي اخبر بل يكتفي بالمعنى واما  
من يقصر الشاهد على الآتي من حديث صحابي آخر وهم الجمهور  
فقد هم ان رواية ابن وعلة هذه متابعه لعطاء وهذا عند شيخنا  
عن التمثيل به ومثل حديث فيه المتابعة التامة والقاصرة  
والشاهد باللفظ والشاهد بالمعنى جميعا وهو ما رواه الشافعي  
في الامم عن مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر رضي الله عنهما  
ان رسولا لله صلى الله عليه وسلم قال لا تشربوا ثلثي يومكم  
ولا تصوموا حتي تروا الهلال ولا تقطروا وهي تروى فان غم  
عليكم فاكلوا العدة ثلاثين فانه في جميع الموطات عن مالك  
هذا السند بلفظ فان غم عليكم فاقد رواه واسار البيهقي الى ان  
الشافعي تفرد بهذا اللفظ عن مالك فنظرنا فاذا البخاري قد  
روي الحديث في صحيحه فقال ثنا عبد الله بن مسلمة القفني  
ثنا مالك بن بلفظ الشافعي سوا فقد ذكره متابعه قاسم  
في غاية الصحة لرواية الشافعي والحب من البيهقي كيف  
خفيت عليه ودل على ان ما لكارواه عن عبد الله بن دينار  
باللفظين معا وقد توبع فيه عبد الله بن دينار من وجهين



عن ابن عمر أحدهما أخرجه مسلم من طريق أبي أسامة عن عبيد  
الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قد مر ذكر الحديث وفي آخره  
فإن غني عليكم فاقدروا ثلاثين والثاني أخرجه ابن خزيمة  
في صحيحه من طريق عامر بن محمد بن زيد عن أبيه عن حمزة  
أبن عمر بلفظ فان غم عليكم فاكلوا ثلاثين فهذه متبعة ايضا  
لكونها نافعة وله شاهدان أحدهما من حديث أبي هريرة  
رضي الله عنه رواه البخاري عن آدم عن شعبة عن محمد بن  
زياد عن أبي هريرة ولفظه فان غني عليكم فاكلوا عدة شعبان ثلاثين  
وثانيهما من حديث ابن عباس أخرجه النسائي من رواية عمرو  
ابن دينار عن محمد بن حنين عن ابن بلفظ حديث ابن دينار  
عن ابن عمر سوا انتهى وقد ذكرت من أمثله في الحاشية  
غير ذلك **زيادات الثقات** وهون لطيف يستحسن  
العناية به يعرف حجم الطرق والابواب ومن أسسته لما قبله  
ظاهرة ولكن كان الأسبب كما قد مر ذكره مع تفارض الوصل  
والارسل وقد كان امام الامة ابن خزيمة يجمع بين الفقه  
والحديث مشارا اليه بحيث قال تلميذه ابن حبان ما رأيت  
على اديم الارض من حفظ الصحاح بالفاظها ويقوم بزيادة  
كل لفظ في الخبر ثقة كان السنن كلها نصب عينيه غيره وكذا  
كان الفقيه أبو بكر عبد الله بن محمد بن زياد وأبو الوليد حسن بن  
محمد القرشي النيسابوري وغيرهما من الامة ثماني نعم  
ابن عدي الجرجاني من أشهر معرقة زيادات الالفاظ  
التي تستنبط منها الاحكام الفقهية في المسئوت **واقيل**  
أما الطالب **زيادات الثقات** من التابعين فمن بعدهم

مطلقا

مطلقا **منهم** أي من الراويين الثقات للحديث بدوهم فان رواه  
أحدهم مرة ناقصا ومرة بالزيادة **ومن سواهم** أي من سوي الراويين  
بدوهم من الثقات ايضا سوا كانت في اللفظ أم المعنى فقلوبها  
حكم شرعي أم لا عتبرت الحكم الثابت أم لا أوجبت نقصا من  
الحكام ثبتت بخبر أخرام لأعلم اتحاد المجلس أم لا أكثر الساكنون  
عنها أم لا وهذا كما حكاه الخطيب هو الذي مشي **عليه الخطيب**  
من الفقهاء في المستصفي وجرى عليه النووي في مصنفاة  
وهو ظاهر في تقريب مسلم في صحيحه وقيدته ابن خزيمة  
بأستوا الطرفين في الحفظ والاتقان فلو كانت الساكنة عددا  
أو واحدا أحفظ منه أولم يكن هو حافظا ولو كان صدوقا  
فلا ومن صرح بذلك ابن عبد البر فقال في التمهيد إنما  
يقتل إذا كان راويا أحفظ وأتقن من قصر أو مثله  
في الحفظ فان كانت من غير حافظ ولا تقن فلا الثقات  
ألبها ونحو قول الخطيب الذي يختاره القول إذا كان راويا  
عدلا حافظا ومنقضا ضابطا وكذا قال الترمذي إنما يقتل  
من يعتمد على حفظه ونحوه عن أبي بكر الصديق وقار ابن طاهر  
أنما يقتل عند أهل الصنعة من الثقة الجمع عليه وكذا أقيد ابن  
الصياغ في عدة القول إذا كان راويا الناقصة أكثر تنقود  
محلس التحمل إنما جيبه كالحسين يعمل بها واما الحريمين  
بما إذا سكنت الباقون عن نفيه امام مع النفي على وجه يقتل  
فلا وبعض المتكلمين كما حكاه ابن الصلاح بما إذا لم تكن مغيرة  
بالاعراب والا كانا متغافرين أي في اللفظ وإن جعله بعضهم  
في المعنى وفريق بما إذا أفادت حكما شرعيا وآخرين بما إذا



كانت في اللفظ خاصة كزيادة احافق حردان في حديث  
المحدث الذي وقصته فاقته فان ذكر الموضع لا يتعلق به  
حكم شرعي حكاهما الخطيب وقالان اولهما لا وجه له اذا الاحكام محل  
التشدد ففتروها في غيرها اولى وكانه لحظ الحاجة في القبول  
فلم تجاوزها ولا لما قصرة الاخر عليه مع كونه حاجة في الجملة بحيث  
صارا كطرفي نقيص في الشاهل وغيره على ان لقابيل ان يقول  
لما كانت الاحكام محل التشدد دللوا بها وغيره اختصت بالقبول  
دون غيرها كما في شاهد الردة والخبر يتجسس لما حيث قبل بقبول  
الاول بدون سوال عن السبب لعدم المتساهل غالبا في  
مقتضى الردة وباستفصال الخبر عن السبب ان لم يكن ففهم  
وابن السمعاني ومن وافقه بما اذا لم يكن السالكون ممن لا  
يقبل مثلهم عن مثلها عادة اولى لكن مما يتوقف الدواعي على  
نقله وخبر شيخنا من تفرقة ابن حبان في مقدمة الضعاف  
له بين المحدث والفقهاء في الرواية بالعني التفرقة ايضا هنا  
بينهما في الاسناد والتميز فتقبل من المحدث في السند لا الثمن  
ومن الفقيه عكسه لزيادة اعتنا كل منهما بما قبل منه قال برسيان  
كلام ابن حبان يرشد اليه الى غير ذلك **وقيل** لا يقبل الزيادة  
مطلقا الا ممن رواه ناقضا ولا من غيره حكاه الخطيب وابن  
الصباغ عن قوم من المحدثين وحكي عن ابي بكر الازهري قالوا  
لان ترك الحفاظ لنقلها وذهابهم عن معرفتها برهنتها  
ويصنف امرها ويكون معارضا لها وليس كالحديث  
المستقل اذ غير ممتنع في العادة سماع واحد فقط للمحدث من  
الراوي وانفراذه به ويمتنع فيها سماع الجماعة لحديث واحد

وذهاب

وذهاب زيادة فيه عليهم ونسبها الى الواحد **وقيل** لا يقبل الزيادة  
منه فقط اي ممن رواه بدونها ثم رواه بها لان روايته له ناقضا او روت  
شكا في الزيادة وتقبل من غير من المتفاد حكاه الخطيب عن قرينة من  
الشافعية وكذا قال به منهم ابو نصر القشيري قال بعضهم سوات  
روايته للزيادة سابقة او لاحقة ونحوه قوله ابن الصباغ بوجوب  
التوقف حيث لم يذكر انه نسبه فان قال ولو تكررت روايته  
ناقضا ثم رواه بالزيادة فان ذكر انه كان نسبه فليلب والاوجب  
التوقف ورد الخطيب الثاني بانه لا يمتنع تعدد المجلس وسهول الراوي  
في اقتضائه على الناقصة في احدها او اكتناؤه بكونه كان انه قبل  
وضبطه الثقة عنه فتقبل كل من الفرقين ماسمعه وانه يحاقد  
اتحاد المجلس لا يمتنع ان يكون بعضهم حضري اتنا الكلام او فارقت  
قبل انتهائه او عرض له شاغل من نوم او فكر او نحوها والثالث  
بانه لا يمتنع ان يكون سمعه من راويا ما ومن اخر ناقضا ثم حدث به  
كلمة عن واحد او يرويه بدونها الشك او نسيان ثم يتيقن او  
يتذكرها واخرا لا اولى كما تقدم ولكنه ليس على اطلاقه وان كان  
في اسناده له عاقبوا طمأنينه نفسه بقوله اذ روى حديثا مشتملا  
لحكم وحديثا ناسخا له ما يشعر بالقبول مع التلخيص فتصريح امام الحرمين  
بردها عند بقي الباقي وابن الصباغ بانها كالحديثين يعمل بهما كما تقدم  
قد يؤخذ منه التقييد وهو الذي مشى عليه شيخنا بنو الغرور واشترط  
لقبولها كونها غير متنافية لرواية من هو وثق من راويها وكلام  
الشافعي الماضي في المرسل مع الاشارة اليه في تعارض الروايات والارسل  
يشير الى عدم الاطلاق **وقد شبه** اي ما يقر به الثقة من الزيادة  
**الشيخ** ابن الصلاح **فقال** حسبما خروجه من تصرفهم قد رايتم تقسيم



ما ينفرد به الثقة الى ثلاثة اقسام **ما انفرد به رواية** وثقة **ووثقة** او ثقة **تحالف** او خالف الواحد احفظ **فيه** اي فيما انفرد  
 به **صريح** في المخالفة بحيث لا يمكن الجمع بينهما ويلزم من يتوكلها رد  
 الاخر **في مورد** اي مورد **عند** اي المتحققين ومنهم الشافعي سيما وقد  
 حصل الاتفاق على الاصل **ولم يخالف** فيما انفرد به ما رواه او لا يحفظ  
 اصلا **واقبلته** بنون التوكيد الحفيفة لانه جازم بما رواه وهو  
 ثقة ولا معارض له روايته لاد السامكة عنهما لم ينهها لفظا ولا معنى  
 ولا في سلوكه دلالة على وهما بل هي كالحديث المستقل الذي تفرقة  
 بحملته ثقة ولا مخالفة فيه اصلا كما سبق كل من هذين القسمين  
 في الشان **واذني** **في** اي في فنون هذا القسم **الخطيب** **الاتفاق** بين  
 العلماء كونه **تجما** ولكن عز وحكاية الاتفاق في مسيلتنا  
 ليس صريحا في كلام الخطيب فعبارته والدليل على صحة ذلك اي القول  
 بنقول الزيادة امور احدها اتفاق جميع اهل العلم على انه لو انفرد  
 الثقة بنقل حديث لم ينقله غيره وجب قبوله ولم يكن ترك  
 الرواية لنقله ان كانوا عرفوه وذهبوا عن العمل به معارضه  
 ولا قاذح في عدالة راويه ولا سطلا له ذلك سبيل الانفراد بالزيادة  
**او خالف الاطلاق** زاد لفظية معنوية في حديث لم يذكرها سائر من  
 رواه **مخرجه** **تربة الارض** والنقل لنا ظهورا في حديث فضلك  
 على الناس بثلاث حملت صفونا كصفوف الملائكة وجعلت لنا  
 الارض مسجدا **في** اي زيادة التربة **فرد** **نقلت** تفرد برأيتها  
 ابو مالك سعد بن طارق الاشجعي عن ربي عن حديث اخرجه  
 مسلم في صحيحه وكذا اخرجه ابن خزيمة وغيره بلفظ التراب  
 وسائر الروايات الصحيحة من غير حديث حديث ثقة لفظها

وجعلت

وجعلت لنا الارض مسجدا وظهر اقال فقه او ما اشتهر به تشبيه  
 القسم الاول من حيث ان ما رواه الجماعة عام يعني لشموله جميع ائمة  
 الارض وما رواه المنفرد بالزيادة مخصوص يعني بالتراب ففي ذلك  
 مغايرة في الصنف ونوع مخالفة بخلاف ما الحكم ويشبه ايضا القسم  
 الثاني من حيث انه لا منافاة بينهما **فالسكان** **واخذ** **اجتباينا**  
 اي باللفظ المزيد هنا حيث خصنا التيمم بالتراب وكذا بزيادة من  
 المسلمين في حديث زكاة الفطر الذي شروحه ابن الصلاح في التمثيل  
 به كما صرح باحتجاجهما مع غيرهما من الائمة فيها خاصة واستغنى  
 به عن التصريح في هذا القسم بحكم حتى قال النووي لذا قال يعني ابن  
 الصلاح والصحيح فنوله واما شيخنا فانه حقق ببقاء العلوي ان الذي  
 يجري على قواعد الحديث انهم لا يحكون عليه بحكم مطرد من القبول  
 والرد بل يرجحون بالقراين كما في تعارض الوصل والارسال فيما  
 عايد سوا كما جزم به ابن الحاجب والمرجح عنده وعذمان الصلاح  
 فيما سوا بل قال معناه **والوصل والارسال** في تعارضهما من **ذا**  
 اي من باب زيادة التقيات **اخذ** **فالوصل** زيادة ثقة وبيته  
 وبين الارسال نحو ما ذكرهنا في ثالث الاقسام وبيانه في  
 الشق الاول واضح واما في الثاني فاما ان يكون محلا خدعا على  
 الاخر او لكون كل منهما موافق الاخر في كلامه كونه من كلام النبي  
 صلى الله عليه وسلم **لكن** بالنون المشددة **في الارسال** فقط **جوبا**  
 في الحديث **فانضى** **تقد** **بجه** اي للآثر من قبيل تقديم الجرح  
 على التعديل يعني فافترقا وخوة قول غيره الارسال علة في السند  
 فكان وجودها قاذحا في الوصل وليس الزيادة في المتن كذلك  
 ولكن قال شيخنا ان الفرق بينهما لا يخلو من تكلف وتقسف



انتهى وبالحيلة فقد بان ثبوت ما اخذ الاكثرين في الموضوعين لبلاد  
 يكون تناقضا حيث يحكي الخطيب هناك عن اكثر اهل الحديث ترجيح  
 الارسل وهذا عن الجمهور من الفقهاء واصحاب الحديث قبول  
 الزيادة مع ان الوصول زيادة ثقة والى الاستشكال انما راي  
 الصلاح هذا بعد حكايته عن اكثر اهل الحديث ترجيح الارسل  
 ثم ختم الباب بالمرامير مقابلته لكونه رحمه هناك فقال ما معناه  
**ورد اي تقديم الارسل بان مقتضى هذا** اي الذي علم به  
 تقدمه **قول الوصول** ايضا اذ فيه اي في الوصول **وفي الجرح علم راي**  
**المقتضى** اي للمتابع وايضا فقد تقدم عن بعض القائلين بترجيح  
 الارسل لتقليده بان من ارسل معه زيادة علم والخلاف ان  
 الزيادة مع التواضع وان الارسل نقص في الحفظ لما جعل عليه  
 الاسنان من الشبان وجبيل فاجواب عن الخطيب ان يقال  
 ان الحكمي هناك عن اهل الحديث خاصة وهو كذا وكذا واما هنا  
 فعن الجمهور من الفقهاء والمحدثين فالأكثرية بالنظر للجمهور  
 من الفريقين ولا يلزم من ذلك اختصاص اهل الحديث بالكثرة  
**تمت** الزيادة الحاصلة من بعض الصحابة على صاحب آخر  
 اذ اصح السند مقبولة بالاتفاق **الافراد** ومما نسبته  
 لما قبله واضحه وتكون لو ضم الى المنكر والنسب كما قدمنا كان  
**احسب الفرد** فسمان **فرد** يقع **مطلقا** وهو او طه بان  
 ينفرد به الراوي الواحد عن كل واحد من الثقات وغيرهم **وحاله**  
 مع مثاله **عند** نوع **الشذوذ** **سبقا** **والفرد** **بالنسبة**  
 الى جهة خاصته وهو ثابتهما وهو انواع **ما قبلته** **ته** **بنقطة**  
**او بلب** معن كمة والبصرة والكوفة **ذكرته** صريحا كما

سياتي

سياتي التمثيل لهما **او بدلا** ومخصوص حيث لم يروه **عن**  
**قوات** الافلاك **عقود القائل** اي الفضل بن طاهر  
 في اطراف القرايب له عقب الحديث المروي في السنن  
 الاربعه من طريق شفيان بن عيينه عن وايل بن داود عن  
 ولده بكر بن وايل عن الزهري عن انس ان النبي صلى الله عليه  
 وسلم اولم على صفية بسويق ونسب **بروه** **عن بكر** **لا وايل**  
 ينقل الهمزة يعني اياه ولم يروه عن وايل غير ابن عيينه فخصوا  
 غريب ولذا قال الترمذي انه حسن غريب وقد رواه غير واحد  
 عن ابن عيينه عن الزهري يعني بدون وايل وولده قال وكان  
 ابن عيينه ربما قد نسما قلت ممن رواه عنه كذلك ابراهيم  
 ابن المنذر ورواها الخطيب زياد بن يحيى وعبد الله بن محمد الزهري  
 وعلي بن علي الانصاري وابن المقرئ وصرح عبد الله بن سبهم بان  
 ابن عيينه قال سمعته من الزهري ولم احفظه فسمعته من آخر رواه  
 سهل بن صغير عن ابن عيينه بدون بكر ووجه رواه ابراهيم بن محمد بن  
 الصلت الثوري عن ابن عيينه فحمد الواسطة بدلهما رايه وبن سعد  
 قال لدارقطني ولم يتابع عليه والمحفوظ عن ابن عيينه الاول قلت  
 ومن رواه عنه كذلك ابراهيم بن بشار وطعمه بن يحيى البلخي والحيدري  
 وعياض بن جعفر الرحبي وابن ابي عمير العدي وهو المعتمد وان لم  
 يكن من القسم الاول لرواية الشامي له من حديث سليمان بن بلال  
 البخاري بنحوه من حديث اسماعيل بن جعفر كلاهما عن حميد  
 عن انس ونحوه عنه الشامي ايضا من حديث عبد العزيز بن صهيب  
 عن انس ونحوه حديث عبد الواحد بن ايمن عن جابر بن فضال الكندي  
 التي عرضت لم يوم الخندق اخرجها البخاري فانه يفرده به عبد الواحد

عن ابيه هو



ما يقتضيه كذا إذا قيل من الأئمة والحفاظ ذاك أي التفرّد

عن أبيه وقدر في حديث جابر ومن أمثلة النوع الأول  
قول القائل في حديث قراءة النبي صلى الله عليه وسلم في الأضحية  
والفطر نفاق واقترب **أبى** الحديث **نفا** الأصغر  
ينقل المهرية أي ابن سعيد فقد انفرد به عن عبدة الله  
ابن عبد الله بن أبي واقد الليثي صحابه وانما قيد بالثقة  
لرواية الدارقطني له من جهة ابن لهيعة وهو من ضعفه الجمهور  
لاحتراق كتبه عن خالد بن يزيد عن الزهري عن عروة عن عائشة  
ومن أمثلة النوع الثاني قول القائل في حديث أبي سعيد الخدري  
الذي رواه أبو داود في كتبه به السنن والتفرد عن أبي الوليد  
الطيالسي عن همام عن قتادة عن أبي نضرة عنه قال أمرنا رسول  
الله صلى الله عليه وسلم أن قرله ومسح رأسه بما غير فضل يده تسعة  
عشر مرة تفرد بها أهل مصر وحديث القضاة ثلاثة تفرد به أهل  
مرو عن عبد الله بن يزيد عن أبيه وحديث يزيد بن مولي المنبث  
خالد الجعفي في اللفظة تفرد به أهل المدينة عنه **فان** **يريدوا**  
أي القائلون بقوله هذا وما اشبهه **واحد من أهلها** بأن يكون  
المتفرد به من أهل تلك البلدة واحدا فقط وهو أكثر ضيعته وظهور  
البلد **تخول** كما يضاف فعل واحد من قبيلة الها مجازا **فاجعله**  
**من أولها** أي الصور المذكورة في الباب وهو الفرد المطلق ومنه حديث  
عبد الله بن زيد المذكور فانه لم يروه من أهل مصر إلا عمرو  
ابن الحارث عن جبان بن واسع الأنصاري عن أبيه عنه  
فاطلق الحاكم أهل البلد وأراد واحدا منهم **وليس في أفراد**  
أي هذا الباب **التسوية** وهي أنواع القسم الثاني **ضعيف**  
**ما من هذه الحجة** أي حجة الفردية إلا أن انضم إليها

ما يقتضيه

ما يقتضيه **كذا** إذا قيل من الأئمة والحفاظ **ذاك** أي التفرّد  
**بالتفرد** كقولهم لم يروه ثقة إلا فلان **تفرد** أن كان راويه الذي ليس  
بثقة من بلغ رتبة من يعتبر حديثه **يقرب مما أطلقه** أي من القسم  
الأول وإن كان من لا يعتبر به فكالمطلق لأن روايته كالأرواية والحاصل  
أن القسم الثاني أنواع منها ما يشترك الأول معه فيه كإطلاق تفرد  
أهل بلد بما يكون راويه منها واحدا فقط وتفرد الثقة بما يشترك  
معه في روايته ضعيف ومنها ما هو مختص به وهو تفرد شخص عن  
شخص أو عن أهل بلد أو أهل بلد عن شخص أو عن بلد آخر وصنف  
في الأفراد الدارقطني وابن شاهين وغيرهما وكتاب الدارقطني  
حافل في ما يخرج حديثه سمعته منها عدة أجزاء وعلا بغير  
الفضل ابن طاهر أطرافه ومن مظانها الجامع للترمذي وزعم  
بعض المتأخرين أن جميع ما فيه من القسم الثاني رده شيخنا  
بشرحه في كثر منه بالتفرد المطلق وكذا من مظانها مسند  
الزوار والمجتمعات الأوسط والصغير للطبراني وصنف أبو داود  
في السنن التي تفرد بكل سنة منها أهل الحديث طوق في ذلك  
الذكر قال انه تفرد به أهل الجماعة وحديث عائشة في صلاة الخ  
صلى الله عليه وسلم على سبيل من مضى قال الحاكم تفرد أهل المدينة بهذه  
السنة وكل ذلك لا ينفص به إلا متسع الباع في الرواية والحفظ وكثيرا  
ما يقع التفتق في دعوى الفردية حتى أنه يوجد عند نفس مرعها  
المتابع ولكن إنما يحسن الحزم بالتفتق حيث لم يختلف السياق أو  
يكون المتابع من يعتبر به لا احتمال إرادة شيء من ذلك بالإطلاق  
وقد قال ابن رقيق الحيد إذا قيل في حديث تفرد به فلان عن  
فلان أحتمل أن يكون تفردا مطلقا وإن احتمل أن يكون تفرد به

بالدعي



عن هذا المعنى خاصة ويكون مرويا عن غير ذلك المعنى فليست به  
لذلك فانه قد يقع فيه التواخذه فيقوم من المتكلمين على الاحاديث  
ويكون له وجه كما ذكرناه الان انتهى **تم** فوطئتم لا تعلم  
احد اروي هذا الحديث غير فلان جوزا بن الحاجب في غير  
الرفع والنصب واطاله في تقديمه **المعلول** وفيه تصانيف  
عدة كما سياتي في ادب الطالب ان يشاء الله تعالى ومناسيته  
للفرد الشامل للشاذ ظاهرة لا يشترط الجمهور فيها في الصحيح  
ولا شتر اليها كما تقدم هناك في كثير **وسم** ايما الطالب ما هو  
من الحديث **بعللة** اي خفية من عليه الاثنية في سند او منته  
**منه** اي كماله ان الصلاح **ولا تقبل** فيه فهو **معلول** وان  
وقع في كلام البخاري والترمذي وخلق من ائمة الحديث قدما  
وحديثا وكذا الاصوليون في باب القياس حيث قالوا العلة والمعلول  
والمستكملون بالوابو استحق الزجاج في المتقارب من العروص  
لان المعلول من عليه بالشراب اي شفاه مرة بعد اخرى ومنه  
من جزيل عطائك **المعلول** الا ان مما يساعد صنيع المحدثين  
ومن اشترى اليهم استعمال الزجاج اللغوي له وقول الصحاح عل  
الشيء فهو **معلول** يعني من العلة ونصر جماعة كابن الفوطية في  
في الافعال على انه ثلاني فانه قال عل الانسان علة مرض  
والشيء اصابتة العلة ومن سمي شحنا كتابه الزهد **المعلول**  
في معرفة **المعلول** ولكن الاعرف ان فعله من التلوي في المبد  
تقول اعلة الله فهو **معلول** ولا يقال **معلول** فانهم انما يستعملون  
من علة بمعنى الهاء بالشيء وشفاه به ومنه **تقليل** الصبي  
بالطعام وما يقع من استعمال اهل الحديث له حيث يقولون

علله

علله فلا تفعلي طريق الاستعمال **وهي** اي العلة الحقيقية **عبارة عن**  
**اسباب** ينقل الصفة جمع سبب وهو لغة ما يتوصل به الى غيره  
وامصلاها ما يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم **ظهرت**  
عند في الصفة تخفيفا اي طلعت بمعنى ظهرت للناقد فاطم عليها  
فيها اي في تلك الاسباب **متموض** اي عذم وضوح **وفا** اثره  
اي قد حلت تلك الاسباب في قبوله **تذكر** اي الاسباب بعد جمع طرق  
الحديث والقص **بالخلاف** من راوي الحديث لغيره من هو اخص  
واضبط او اكثر عددا او عليه **وبالتفرد** بذلك وعذم المتابعة عليه  
**مع قران** قد بقصر التفسير فيها **نظم** لذلك **متمندي** بمجموعه **جبرتها**  
بكر الحيم والموحدة ثم ذال بمجتمعة اي الحادق في المنقذ من اهل هذه الضاعة  
لا كل محدث **اي اطلاعه على تصويب ارسال** يعني خفي ونحوه  
**لما قد وصلنا او تصويب وقت ما كان يرفع او تصويب**  
فصل **متن** او بعض متن **دخل** مد رجائي متن **غيره** وكنه ابدراج  
لقطة او حيلة ليست من الحديث فيه **او اطلاعه على وهم واوهم**  
بغير ذلك ما ذكرنا بال راو ضعيف ثقة كما اتفق لابن مروة  
في حديث موسى بن عفيف عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر  
رضي الله عنهما ذهب عنكم عتبة الجاهلية فانه قال ان راويه غلط  
في تسمية موسى بن عفيف وانما هو موسى بن عبيدة وذاك ثقة وان عبيدة  
ضعيف وكذا وقع لابي اسامة حماد بن اسامة الكوفي احد الثقات  
حيث روي عن عبد الرحمن بن يزيد وسمي جرحا برفاقه كما جرح  
به ابو جهم وقبره وانما هو عبد الرحمن بن يزيد المسمى جرحا  
والاول ثقة والثاني منكر الحديث **ظن** الجهم برفاقه ما وقف عليه  
من ذلك **فامضي** الحكم بما ظنه لكون مبني على اهل عتبة الظن



**اووقف** با دغام فابده في **فاجبا** بمهمله ثم جيم اي كف  
عن الحكم بقول الحديث وعدمه اخبايا طردة بن اغلاله  
بذلك اولا ولو كان طي اغلاله انقص طردك **مع كونه** اي  
الحديث المثل والمتوقف فيه **ظاهره** قبل الوقوف فله على العلة  
**ان سئل** اي السلامة منها لجمع شروط القبول الظاهرة ولا  
نقل القاعدة ان اليقين لا يترك بالشك اذ لا يقين هنا وان المصداق  
وما بعدها في موضع رفع غيا الخبرية لقوله ظاهره والجملة في موضع  
نصب خبر الكونه وحسبنا فاعل او المفعول خبر ظاهره السلامة  
اطلع فيه بعد التفتيش على قاذح ومن احسنه حديث ابن  
جريح عن موسى بن عفيف عن سميل بن ابي صالح عن ابيه  
عن ابي هريرة رضي الله عنه من قوعا من مجلس مجلسا كثر فيه  
لفظه فان موسى بن اسماعيل ابا سلمة المنقري رواه عن  
وهيب بن خالد الباهلي عن سميل المذکور فقال عن عوف  
بن عبيد الله بن عتبة بن مسعود التالبي وجعله من قوله  
وبذلك اعلم البخاري وقضى لوهيب مع تصريحه بانه لا يعرف  
في الدنيا بسفيان بن جريح هذا الاهد الحديث وقال لا تذكر  
لموسي سماعا من سميل وكذا اعلم احمد وابو حامد والبربرقة  
والوهم فيه من سميل فانه كان قد اصابته علة لشي من اجلها  
يعرض حديثه ووهيب اعرف بحديثه من ابن عيينة على ان  
هذه العلة قد خفيت غيا مسلم حتي ينهاله امامه ولذا اعتبر  
غير واحد من الحفاظ بظهور هذا الاسناد وهو صحيح حديث  
ابن جريح وحديث حماد بن سلمة وغيره عن عكرمة بن خالد  
عن ابن عمر رفعه من باع عبدا وله مال ومن باع غلاما قد ابرئ

الحديث

الحديث فان بعض الثقات رواه عن عكرمة فقال عن الزهري عن ابن عمر  
فرفع الحديث الي الزهري والزهري انما رواه عن سالم عن ابيه وهو الصواب  
ومع ذلك فهو مغل ايضا لان نافع رواه عن ابن عمر فعمل الجملة الاولى عن  
عمر من قوله والثانية عن النبي صلى الله عليه وسلم والقول قوله كما صرح  
به ابن المديني والدارقطني والنسائي فان كان سالم اجازته قال  
شيخنا وهذه علة خفية فان عكرمة قال هذا الكرم من الزهري وهو  
معروف بالرواية عن ابن عمر فلما وجد الحديث من رواية حماد وغيره  
عنه كان ظاهره الصحة واعتضد بذلك ما رواه الزهري عن سالم عن ابيه  
وتخرج به ما رواه نافع ثم فتشنا فبان ان عكرمة سمعه من هو اصغر منه  
وهو الزهري والزهري لم يسمعه من ابن عمر انما سمعه من سالم فوضح  
ان رواية حماد مداسة او مسواة ورجع هذا الاسناد الذي كان مكن الاعتقاد  
به الي الاسناد المحكوم عليه بالوهم وكان سبب حكمهم عليه بذلك كون  
سالم او من دونه سكر الحادة فان العادة في الغالب ان الاسناد ان  
انتهى الي الصحابي قيل بعده عن النبي صلى الله عليه وسلم فلم يداها هنا بعد  
المعاني ذكر صحابي اخر والحديث من قوله كان خبا غاليا على ان من  
ضبطه هكذا انتقن ضبطا **وهي** اي العلة الخفية **هي غالبيا في السند**  
اي وتلي في المتن فالتن في السند **تدح في** قبول **التن بنقطع**  
**مسند متصل او توقف مرفوع** او يعرف ذلك من مواضع القول  
وذلك لا ريب ان كانت من جهة اختلاف علي راوي الحديث الذي  
لا يعرف من غير جهة ولم يكن الجمع وراويا او جمع ولو في شيء  
خاص وكذا ان تبين ان راوي الطريق الفرد لم يسمع من قوة  
مع معاصرة له الحديث اشعث بن سوار عن حماد بن سبرين  
عن تميم الداري فان ابن سيرين لم يسمع من تميم لان مولده لسنة



بقينا من خلافة عثمان وكان قتل عثمان رضي الله عنه في ذي الحجة سنة خمس  
وثلاثين وبنيت مائة سنة خمس وخمسين مائة سنة أربعين وثلاثين  
وكان ابن سيرين مع ابيه بالمدينة ثم خرجوا الى البصرة وكان اذا كان  
صغيرا ويقيم مع ابيه بالمدينة ثم سكن الشام وكان انتقاله اليه عند قتل  
عثمان وجيشه من مائة مائة وخمسة مائة وخمسة مائة وخمسة مائة وخمسة  
واخرج حديث هذه الترجمة في المختارة له اعتمادا على ظاهر السند في  
الاتصال من جهة المعاصرة وكون اشعث وابن سيرين اخرجها مسلم  
**وقد لا يقدح** وذلك اذا كان الاختلاف فيما له اكثر من طريق او في نفيين  
واحد من شيئين كحديث **السباعي بالخيار** المروي من جهة عبد الله بن  
دينار المدني عن مولاة ابن عمر وقد **صرحوا** اي النقاد **بوجه** راويه **عنه**  
**يعلى بن عبيد** الطنافسي اذا **ابى لا عمل** هو ابن دينار المكي **يعلى بن**  
ابن دينار الذي هو الصواب في السند فالباد اخلة على المنزلة **حين**  
**نقل** اي روي ذلك يعلى عن سفيان الثوري وشذبه ذلك عن سائر  
اصحاب الثوري فكلامه قالوا عدا الله بل روي في رواه جماعة كثيرة  
عن عبد الله وقد افراد الحافظ ابو نعيم طريقه من جهة عبد الله خاصة  
فبلغت عدة رواته عنه نحو الحسين وكذا لم ينفرد به عبد الله فقد  
رواه مالك وغيره من حديث زاذع عن ابن عمر وسبب الاشتباه على يعلى  
اتفاقهما في اسم الاب وفي غير واحد من الشيوخ وتقاربا في الوفاة  
في الوفاة لكن عمرو اشهرهما مع انتشارهما في الثقة ونصرتهما انسية  
ما لك كما تقدم في المنكر عمرو بن عثمان عمر بن عبد الله على ان ايراد ذلك  
في المقلوب كما قال شيخنا الباق وكذا ان كان الخلاف على تابعي الحديث  
كعمرو بن الزبير من ضابطين متساويين بان يجعله احدهما عنه عن عائشة  
والاخر عنه عن ابي هريرة على المعتمد كما سلف عند الصحيح **وعلة المتن**

القائمة

القائمة فيه حديث **نفي** قراءة **السلمة** المروي عن انس **اذن** راو  
من رواته حين سمع قول انس رضي الله عنه صليت خلف النبي صلى الله  
عليه وسلم وابي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم فكانوا يستفتحون  
بالحمد لله رب العالمين **الحمد لله** البسملة بذلك **فقط** مصرحاً بما  
فيه وقال لا يذكر لكون بسم الله الرحمن الرحيم في اول قراءة ولا في اخرها  
وفي لفظ فلم يذكروا يستفتحون القراءة بسم الله الرحمن الرحيم بمقتضى  
ذلك حديثهم فوعوا الراوي لذلك مخطي في طه ولنا ايديون بقراءة ام  
القرآن قبل ما يقرأ بعدها الا انهم يتركون البسملة اصلاً ويتأيدون بشي  
نسبية ام القرآن بحمد الله رب العالمين في صحيح البخاري وكذا الحديث  
اي فتادة قال سبل انس كيف كانت قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم  
قال كانت مد ثم قرأ بسم الله الرحمن الرحيم بمد بسم الله ومد الرحمن ومد  
الرحيم اخرج البخاري في صحيحه وكذا صحيحه الدارقطني والخازني وقال  
انه لا علة له لان الظاهر كما اشار اليه ابو شامة ان فتادة لما سأل انساً  
عن الاستفتاح في الصلاة باي سورة واجابه بالحمد لله سألته عن كيفية  
قراءة فيها وكان له لم يراهم السائل ما نفا من تعبيته فتادة خسر صراً  
وهو السائل اولاً **وقد صرح** حسب ما صرح به الدارقطني واخرجه ابن  
خزيمة في صحيحه مما يتأيد به خط الثاني **ان انساً** رضي الله عنه  
**يحول لا يحفظ شيئاً فيه حين سبيل** من ابي مسلمة سعيد بن يزيد  
اكان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يستفتح بالحمد لله ولكن قد روي  
هذه الحديث عن انس جماعة منهم حميد وقتادة والتخمين ان العمل  
رواية حميد خاصة اذ رفعها وهم من الوليد بن مسلم عن مالك عنه  
بل ومن بعض اصحاب حميد ايضا فانما في سائر الموطأ عن مالك مد  
صليت وراي بكر وعمر وعثمان فكلام كان لا يقر بالبسم الله لا ذكره لم يني

عنه



صلى الله عليه وسلم فيه وكذا الذي عند سائر الصحابة حفاظا لاصحاب  
حميد عنه انما هو الوقت خاصه وبه صرح ابن معين عن ابن ابي عمير  
حيث قال ان حميد اذا راوه عن انس لم يرفعه واذا قال فيه عن  
قتادة عن انس رفعه واما رواية قتادة وهي من رواية الوليد بن  
مسلم وغيره عن الاوزاعي ان قتادة كتب اليه يخبر ان انس حدثه  
قال صليت فذكره بلفظ لا يذكرون لبسم الله الرحمن الرحيم في اول قراءة  
ولا في اخرها فلم يفتق اصحابه عنه على هذا اللفظ بل اكثرهم لا ذكر عندهم  
للمفتق فيه وجماعة منهم بلفظ فلم يكرهوا يجهرون بسم الله ومن  
اختلف عليه فيه من اصحابه شعبة في جماعة منهم عند روادك عندهم  
فيه للمفتق وابوداود الطيالسي فقط حسب ما وقع من طريق غير واحد  
عنه بلفظ فلم يكونوا يفتخون القراءة بسم الله وهي موافقة للاوزاعي  
وابوعمر الدوري وكذا الطيالسي وغيرهم ايضا بلفظ فلم اسمع احدا منهم  
يقول بسم الله بل كذا اختلف فيه غير قتادة من انس عن قاسم بن ابي  
طاحمة وثابت البناني باختلاف عليهما ومالك بن دينار ثلثتهم عن انس  
يدون نفى واسحق وثابت ايضا ومنصور بن رازان وابوقلابدة  
وابونعامة كلهم عنه باللفظ الثاني للمهر خاصة ولفظ اسحق منهم  
يفتخون القراءة بالحمد لله رب العالمين فيما يجهرون فيه وحسين وطريق  
الجمع بين هذه الروايات كما قال شيخنا مملن محل نفى القراءة على نفى  
السمع ونفى السماع على نفى الجهر ويؤيده ان لفظ رواية منصور  
ابن رازان فلم يسمعا قراءة لبسم الله واصرح مهابر رواية الحسن  
عن انس كما عند ابن خزيمة كما في نوايسرون بسم الله وهذا الجمع  
زال دعوى الاضطراب كما انه ظهر ان الاوزاعي الذي رواه  
عن قتادة مكافئة مع كون قتادة ولدا له وكافئة مع كونهم لعدم

تسميته

تسميته لم ينفرد وحسين في جواب عن قول انس لا اخفظ باذ الحثيث مقدم  
على الثاني خصوصا وقد تضمن النبي عدم استحضار انس رضي الله  
عنه لا هم شي يستحضرون وبما كان لسيانته حين سواه ابي مستمته له  
وتذكره له بعد قائه اثبت ان قتادة ايضا ساله ابقر الرجل في الصلاة لبسم  
الله فقال صليت ورا رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يكره ولم  
اسمع احدا منهم يقرأ لبسم الله ويحتاج اذا استنقر بمحصل حديث انس  
على نفى الجهر اليه دليل له وان لم يكن من مباحثنا وقد ذكره الشارح دليلا  
وارتد شيخنا لما يؤخذ منه ذلك بل قال ان قول ابو نعيم المجهول صليت  
ورا ابي هريرة فقرأ لبسم الله الرحمن الرحيم ثم قرأ بام القرآن حتى بلغ  
ولا الضالين فقال امين وقال الناس امين وكان كما يخلص سجد واذا قام  
من المجلس في الانبياء يقول الله اكبر ويقول اذا سلم والذي نفسي  
بيده اني لا شحطكم صلاة برسول الله صلى الله عليه وسلم اصح حديث  
ورد فيه ولا علة له ومن صححه ابن خزيمة وابن حبان وقد يوب عليه  
السنائي الجهر لبسم الله الرحمن الرحيم ولكن نقب الاستدلال به باقتلا  
ان يكون ابو هريرة اراد بقوله استحضركم في معظم الصلاة لاني جميع اجزايها  
لا سيما وقد رواه عنه جماعة غير نعيم بدون ذكر البسملة واجيب  
بان نقب ثقة فزيادته مقبولة والخبر طاهر في جميع الاجزاء فيحمل  
على عمومته حتى يثبت دليل يخصه ومع ذلك في طريقه احتمال ان  
يكون سماع نعيم لها من ابي هريرة حال خافتته لفزيادته وقد قال الامام  
بخار الدين الرازي في تصنيف له في الفائحة روي الشافعي باسناده ان  
معاوية قدم المدينة فصلى بهم ولم يقرأ لبسم الله الرحمن الرحيم ولم  
يكبر عند الخفض الي الركوع والسجود ولم يقرأ الله المأجرون  
والانصار يا معوية الصلاة امين لبسم الله الرحمن الرحيم امين  
التكبير عند الركوع والسجود فاعاد الصلاة مع التسمية والتكبير



ثم قال الشافعي وكان معاوية سلطانا عظيم القوة شديد السؤلة  
فلولا ان الجهر بالشبهة كان الامر المنقذر عند كمال الحماية من المباحين  
والانصار لما قدروا على الانتكار عليه بسبب تركه انتهى وهو حديث  
حسن اخرج الحاكم في صحيحه والدارقطني وقال ان رجاله ثقات ثم قال  
الامام بعد وقد بينا ان هذه ايعني الانكار المتقدم يدل على ان الجهر  
بهذه الكلمة كالامر المتوانز فيا بينهم وكذا قال الترمذي عقب ابراره  
بعد ان ترجم بالجهر بالسلمة حديث معمر بن سليمان عن اسماعيل  
ابن حماد بن ابي سليمان عن ابي خالد الوالي الكوفي عن ابن عباس  
رضي الله عنهما قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يفتتح صلاته  
ببسم الله الرحمن الرحيم وواقفه على تخريجه الدارقطني وابوداؤد  
وصنفه بل وقال الترمذي ليس اسناده بذلك واليه بقي في المعرفة  
واستشهد له بحديث سالم الافطس عن سعيد بن جبير عن ابن  
عباس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحجر لبسم الله الرحمن الرحيم  
يبدأ بها صوته الحديث وهو عند الحاكم في مستدركه ما نصه وقد  
قال بهذا اعدة من اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم  
منهم ابو هريرة وابن عمرو بن الزبير ومن بعدهم من التابعين راوا  
الجهر ببسم الله الرحمن الرحيم وبه يقول الشافعي **وكثر** من اهل الحديث  
حسبما يقع في كتب العلل وغيرها **التفصيل** كما عثره ابن الصلاح او  
الاعلال كما لغيره **بالارسال** ان ظاهر **الواصل** وبالوقف للرفع **ان**  
**يقو** الارسال وكذا الوقف يكون راويه اضبط او اكثر عدد **اعلي**  
**اتصال** ورفع وذلك مع كونه موبدا لان القول بتقديم الوصل انما هو  
فيما لم يظهر فيه ترجيح كما قدمناه في باب منافع التعريف العلة ولكن  
الظاهر ان قصد جمع مطلق العلة خفية كانت اظاهرة لاسبها  
وهو يفيد الاستناد اليها بالراجح من غيره جمع الطرق فقد قال ابن

المديني الباب اذا لم يجمع طرقه لم ينعين خطاؤه وكان بعض الحفاظ  
يقول ان لم يكن الحديث عندي مائة طريق فانا فيه يتيم وسياتي  
شي من هذه في ادا طالب الحديث ويحتمل ان التقليل بالارسال  
من الخفي لحفا القراين المرجحة له غالبا **وقد يعلل** اي اهل  
الحديث كما في الكتيهيم ايضا الحديث **بكل** **قبح** ظاهر **فسق** في  
رواية بكذا او غيره **وعقلة** منه **وتدع** **جرح** فيه كسر حفظ  
وتخوذ ذلك من الامور الوجودية التي يابها ايضا كون العلة  
خفية ولذا اصرح الحاكم بالمنع الاعلال بالمخرج **وتدع** فان حديث  
المجروح ساقط واهي ولا يعمل الحديث الا بما ليس بالمخرج فيه مدخل  
انتهى ولكن ذلك منهم بالسنة الذي قبله قليل على انه يحتمل ايضا  
ان التقليل بذلك من الخفي لحفا وجود طريق اخر يتخير بها ما في  
هذا من ضعف فكان المعطل اسفارا الى تفرد وفسق وما يورث  
بالجرح البطلية **ومهم** بالضم وهو ابو يعلى الخليلي **من يطلق**  
**اسم العلة** توسعا لشي **غير قاص** **كرصل** **لغة** ضابط ارسله  
من هودونه او مثله ولا مخرج حيث **يقول** في ارشاده ان الحديث  
على انشام **معلول صحيح** ومتفق على صحته اي لاعالة فيه  
ومختلف فيها اي بالنظر للاختلاف في استجماع شرطها  
ومثل لاوتها بحديث مالك في الموطا انه بلغه ان ابا هريرة  
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم للملوك وطعامه  
وكسوته حيث وصله مالك خارج الموطا بمحمد بن عجلان  
عن ابيه عن ابي هريرة كما تقدم في المعضل وقال فقد صار  
الحديث بتبيين الاسناد راى بعد الفحص عنه صحيحا  
يعتمد عليه اي اتفاقا بعد ان كان ظاهره خلاف ذلك



وحسبدهم من الصحيح المبين بحجة ظهرت وما سلكه الخليلي في  
ذلك هو الحديث **الذي يقول** فيه بعضهم كالحاكم **صحيح** أي  
نصحه مع **شدة** و**دونه** متاف عند الجمهور للصحة **أخذه**  
أي اقتدي في الأولي بهذه وبه يتأيد شيخنا في كون الشذوذ  
يقدر في الاحتجاج لا في الشبهة كما اتفق عليه في بابيه وفي  
الصحيح أيضا **والشيخ** منقول مقدم **بسمي الترمذي** **عنه**  
راد الناظم **فان يرد** الترمذي أنه علة **في عمل** بمعنى أنه لا يعمل  
بالمسوخ لا العلة الاصطلاحية **فأجيب** بالجيم ثم تكون جملة  
أي مل **له** لأن في الصحيحين فضلا عن غيرها من كتب الصحيح  
الكثير من المنسوخ بل وصح الترمذي نفسه من ذلك  
جملة فتبين لذلك أرادته **عامة** هذا النوع من الغرض  
الأنواع وأدقها ولدالم يتكلم فيه كما سلف إلا الجهابذة أهل  
الحفظ والخبرة والفهم الثاق مثل ابن المديني وأحمد  
والبخاري ويعقوب بن شيبة وأبي حاتم وأبي زرعة والدارقطني  
ولخفايه كان بعض الحفاظ يقول معرفتنا بهذا الكهانة عند  
المجاهل وقال ابن المهدي هي الهام لو قلت للمقيم بالعلم من  
ابن لك هذا لم تكن له حجة يعني يعتبر بصفاها وألا في نفسه  
حجج للقبول والدفع وسبل أبو زرعة عن الحجج لقوله فقال إنك  
تسألني عن حديث ثم تسأل عنه ابن وراه وأباحا ثم ولستم  
جواب كل منا ولا تخبر واحد منا بجواب الآخر فان اتفقتا  
فأعلم خفية كل منا وإن اختلفنا فأعلمنا **كلما** بما اردنا ففعل  
فاتفقوا فقال السائل أشهد أن هذا العلم الهام وسال بعض الأجلة  
من أهل الرأي أباحا ثم عن أحاديث فقال في بعضها هذا خطأ

ودخل

دخول لصاحبه حديث في حديث وهذا باطل وهذا منكرو هذا صحيح  
فسأله من أين علمت هذا أخبرك الراوي بأنه غلط أو كذب فقال  
له لا ولكني علمت ذلك فقال له الرجل ادعي الغيب فقال ما هذا ادعا  
غيب قال فما الدليل على قولك فقال أن تسأل غيري من أصحابنا فان  
اتفقتا علمت أنا لم يخاف فذهب الرجل إلى أبي زرعة وسأله  
عن تلك الأحاديث بعينها فاتفقا فتعجب السائل من اتفقا مما  
من غير مواطاة فقال له أبو حاتم أفعلمت أنا لم يخاف ثم قال  
والدليل على صحة قولنا أنك تحمل دينارا بصرها إلى صيرفي  
فإن أخبرك أنه يهرج وقلت له أكنت حاضر حين يهرج أو هل  
أخبرك الذي يهرج به بذلك يقول لك لا ولكن علم زرقة ما عرفت  
وكذلك إذا حملت إلى جوهر في قصير يا قوت وقصير زجاج يعرف هذا  
من ذا ونحن نعلم صحة الحديث بعد الله ناقلية وإن يكون كلاما  
يصلح أن يكون كلام النبوة ونعرف سننه ونكاريه يتفر من  
لم تصح عنه الله وهو كما قال غيره أمرهم على قولهم لا يمكنهم رده  
وهيئة نفسانية لا يمكن لهم عنها ولهذا نرى الجاسع بين الفقه والحديث  
كأبن خزيمة والأسما عيلي والبيهقي وابن عبد البر لا يترك عليهم  
بل يشارهم ويحذوهم وربما يطالبهم الفقيه والأصولي  
العاري عن الحديث بالأدلة هذا مع اتفاق الفقهاء على الرجوع  
إليهم في التقدير والتجريح كما اتفقوا على المرجوع في كل فن إلى أهله  
ومن تقاطع خبر يرفن غير فنه فهو متعنى فأنه تعالى بل طنفت  
عنايته أقام لعالم الحديث رجالا نقاد اتفرغوا له وافتوا أعمارهم  
في تحصيله والبحث عن غوامضه وعمله ورجاله ومعرفته  
مراتبهم في القوة واللبس فتقليدهم والمشي رلاههم وأعان النظر



في نواحيهم وكثرة مجالسته حفاظ الوقت مع الفهم وجودة القصور  
ومداومة الاشتغال وملازمة التقوي والتواضع يوجب لك ان  
تشا الله تعالى معرفته السن النبوية **المضطرب**  
لما انتهى من العمل الذي شرطه نرجح جانب العلة فانسب  
اردا فيه مما لم يظهر فيه نرجح **المضطرب الحديث** بكسر الراء  
اسم فاعل من اضطرب **ما ورد** حال كونه **مختلفا** من راو  
**واحد** بان رواه مرة على وجه واخرى على اخر يخالف له **قاريد** ابان  
بضطرب فيه كذا راويان فالتري لفظ **متن** اوفي صورته **سند**  
رواياته ثقات اما باختلاف في وصل وارسال اوفي اثبات راو وحده  
او غير ذلك وربما يكون في السند والمتن معا هذا كله **ان الشيخ**  
**فيه تشاوي** اي الاختلاف في الجهتين او الجهات بحيث  
لم يترجح منه شيء ولم يمكن الجمع **اما ان رجع بعض الوجوه** او  
الوجهين على غيره باحظية او اكثرية ملازمة للمروي عنه  
او غيرهما من وجوه الترجيح **لم يكن حسيذا مضطربا واعلم للراجح**  
**منها** اي من الوجوه او من الوجهين **وجبا** اذا المرجوح لا يكون ما يغا  
من المتشكك بالراجح وكذا الاضطراب ان امكن الجمع بحيث  
يمكن ان يكون المتكلم معبرا باللفظين فاكثر عن معنى واحد  
ولولم يترجح شيء ولمضطربي المتن والسند امثلة كثيرة  
فالذي في السند وهو الاكثر يؤخذ من العمل للدارقطني  
ومما التقطه شيخنا منها مع روايد وسماه المقرب في بيان  
المضطرب **حديث الخط** من المصلي **للسنة** الذي لفظه  
ان لم يجد عصي ينصب يدي يديه فليخط خطا اي يدبر  
راوة منقطه كالحلال فيما قاله احمد او يجعله بالطول فيما قاله

مسدد فان اسناد هذا **احمر** يفتح الجيم ويشد بدالهم اي كثيرا **خلف**  
اي الاختلاف عمارا واية وهو اسماعيل بن امية فانه قيل عنه عن  
اي عمرو بن محمد بن حريث عن اي هريزة وقيل عنه عن اي  
عمرو بن حريث عن ابيه عزاي هريزة وقيل عنه عن اي عمرو بن  
محمد بن عمرو بن حريث عن جده حريث بن سليم عن اي هريزة  
وقيل عنه عن اي محمد بن عمرو بن حريث عن جده حريث رجل  
من بني عذرة عن اي هريزة وقيل عنه عن ابن محمد بن عمرو بن  
حزم عن ابيه عن جده عن اي هريزة وقيل عنه عن محمد بن عمرو  
ابن حريث عن اي سلمة عن اي هريزة وقيل عنه عن حريث  
ابن عمار عن اي هريزة وقيل عنه عن اي عمرو بن محمد عن جده  
حريث بن سليمان عن اي هريزة وقيل عنه عن اي عمرو بن حريث  
عن جده حريث عن اي هريزة وقيل غير ذلك ولنا احكام غير واحد  
من الحفاظ كالنووي في الخلاصة وابن عبد الهادي وغيره من المتأخرين  
باضطراب سنده بل عزاه النووي للحفاظ وقال الدارقطني لا يثبت  
وقال الطحاوي لا يحتج بمثله وتوقف الشافعي فيه في الجديد بعد  
ان اعتمده في القديم لانه مع اضطراب سنده زعم ابن عيينة  
انه لم يجز الا من هذا الوجه ولم يجد شيئا يشده به لكن قد صححه  
ابن المديني واحمد وجماعة منهم ابن حبان والحاكم وابن  
المنذر وكذا ابن خزيمة وعبد الله بن الترمذي في قول الاول  
من هذا الاختلاف ومخبر حكاية ابن ابي حاتم عن ابي  
زرعة ولا ينافيه القول الثاني لا مكان ان يكون نسب الراوي فيه  
الي جده وسمي ابا الظاهر السياق وكذا لا ينافيه الثالث والناس  
والثامن الا في سليمان مع سليم وكان احدهما تصحفا او سليما

عن جده حريث

وقيل عن اي هريزة  
ابن عمار عن اي هريزة



لقب كالا ينافيه الرابع الا باللقب بل قال شيخنا ان هذه الطرق  
كلها مايلة لترجيح بعض ما على بعض والراجحة منها يمكن التوفيق  
بينها وجنب فبيننا الاضطراب عن السند اصلا وراسا ولذلك  
اسنده الشافعي يحتاجه في المسوط للزني وما تقدم عزوه اليه  
فيه نظروا قال البيهقي لا بأس بهذا الحديث في مثل هذا الحكم  
ان شاء الله تعالى قال النووي وهذا الذي اختاره هو المختار  
ثم ان اختلاف الرواة في اسم رجل او سبه لا يؤثر ذلك لانه  
ان الرجل ثقة كما هو مقتضى صنيع من صحح هذا الحديث فلا ضرر  
كما تقدم في كل من المثل والمنكر لا سيما وفي الصحيح مما اختلف فيه  
على رايه جملة احاديث وبذلك يرد على من ذهب من اهل الحديث  
الي ان الاختلاف يدل على عدم الضبط في الجملة فيض ذلك ولو  
كانت رواته ثقاة الا ان يقوم دليل على انه عند الراوي المثلث  
عليه غمما جميعا او بالطريقتين جميعا والحق انه لا يضر فانه كيف  
ما دار كان على ثقة وقد قال النووي في اخر الكلام على المجهول من  
تقريره نقلا عن الخطيب ومن عرفت عينه وعد الله وجهه  
اسمه احتج وان كان ضعيفا كما هو الحق هنا لحزم شيخنا في تقريره  
بان شيخ اسماعيل مجهول فضعف الحديث انما هو من قبل ضعفه  
لا من قبل اختلاف الثقاة في اسمه هذا اسم ان دعوى ابن عسيرة  
الفردية في المتن منقضة بما روينا في فوايد عبد الله الجواليقي  
قال تناداه من نوح ثناء يوسف بن خالد عن ابي معاذ الخراساني  
عن عطاء بن مينا عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه  
وسلم ليصل احدكم الي ما يستره فان لم يجد فليخط خطا ويكن اروينا  
في اخرين قيل قال تنادى عيسى بن عبد الله الفسقلاني تنادوا

ابن

ابن الجراح عن الاوزاعي عن ايوب بن موسى عن ابي سلمة  
ابن عبد الرحمن بن عوف عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم اذا مضى احدكم فليقبل الى مسجد او الى شجرة او الى  
يعرف فان لم يجد فليخط خطا بين يديه ولا يضره من مر بين يديه  
ورواه ابو مالك النخعي عن ايوب فقال عن المقري بدل ابي سلمة  
وادعي الدارقطني في الافراد تغرد ابي مالك بهذا الجمع في الباب  
ايضا عن غير ابي هريرة فعند ابي يعلى الوصلي في مسنده من حديث  
ابراهيم بن ابي محذورة عن ابيه عن جده قال رايت رسول الله صلى  
الله عليه وسلم دخل المسجد من قبل باب بني شيبه حتى جال الى وجه  
الكعبة فاستقبل القبل فخط بين يديه خطا عرضا ثم كبر فقلبي  
والناس يطوفون بين الخط والكعبة وكذا عند الطبراني من حديث  
ابي موسى الاشعري رضى الله عنه وفي مسندهما ضفت لكهما من  
طريقتين احدهما مرسله والاخرى مقطوعة يتقوى بها حديث ابي  
هريرة واذ قد ظهر ان الاضطراب الراجع في هذا السند غير مؤثر فلذا ذكر  
ثنا لا لاختلاف فيه مما اختلف فيه الثقاة مع تساويهم وتقدر الجمع  
بين ما اتوا به وهو حديث شيبه بن هود واخواته فانه اختلف فيه على  
ابي اسحق السبيعي فقبل عنه عن عكرمة عن ابي بكر ومنهم من زاد بينهما  
ابن عباس وقبل عنه عن ابي حنيفة عن ابي بكر وقبل عنه عن الزعن  
ابي بكر وقبل عنه عن ابي ميسرة عن ابي بكر وقبل عنه عن مسروق  
عن ابي بكر وقبل عنه عن مسروق عن عاتبة عن ابي بكر وقبل عنه  
عن عاتبة عن ابي بكر وقبل عنه عن عامر بن سعد الجعفي عن ابي بكر  
وقبل عنه عن عامر بن سعد الجعفي عن ابي بكر وقبل عنه عن عامر  
ابن سعد عن ابيه عن ابي بكر وقبل عنه عن مصعب بن سعد عن ابيه



عن أبي بكر وقيل عنه عن أبي الأحوص عن ابن مسعود ذكره الدارقطني  
مبسوطا وأما أمثلة الاضطراب في المتن وقل ان يوجد مثال سالم  
له حديث نفي البسمة حيث زال الاضطراب عنه بالجمع المتقدم في النوع  
قبله وحديث ابن جريح في وضع الخاتم حيث زال بما تقدم في المعكر  
وحديث فاطمة ان في المال لحقاسوي الزكاة الذي ذكره الشارح حيث  
زال بما كان سماعها للفظين وحمل المثبت على التطوع والنافع على الواجب  
وتأييد زيادة ثم ثار رسول الله صلى الله عليه وسلم وان في المال على جبه  
في بعض طرقه وفي لفظ آخر قال ابو حمزة قلت للشعبي اذ ازاك الرجل  
ماله ايطيب له ماله فقد ليس البر الاية هذا مع ضعفه بغير الاضطراب  
فان ابا حمزة شيخ شريك فيه ضعيف ووراهه انفي بعضهم الاضطراب  
عنه بان لفظ الحديث في الترمذي وابن ماجه سوا وهو الاثبات لكنه لم يصب  
وان سبقه لخواه اليه فيهما الاختلاف في الصلاة في قصة ذي البدين  
فروى شك الراوي ابي الظاهر او العصر ومرة قال احدي صلا في العشي اما  
الظهر العصر ومرة عزم بالظهر واخري بالعصر واخري قالوا البرظني  
انما العصر وعند النسائي ما يشبهه كان الشك فيما كان من ابي هريرة  
ولفظه صلى الله عليه وسلم احدي صلا في العشي قال ابو هريرة  
ولكني نسيت قال شيخنا قال ظاهر ان ابا هريرة رواه كثيرا على  
الشك وكان ربما غلب على ظنه انما الظاهر عزم بها وثنا فغلب على  
ظنه انما العصر عزم بها ثم طرأ الشك في تعيينها على ابن سيرين  
ايضا لما ثبت عنه انه قال اسمها ابو هريرة ولكن نسيت انا  
وكان السبب في ذلك الاهتمام بما في القصة من الاحكام الشرعية  
والمعنى من جمع بان القصة وقعت مرتين ولكن كثيرا ما سلك  
الحفاظ كالنووي رحمه الله ذلك في الجمع بين المختلف توصلا  
الي

وأما

الي تصحيح كل من الروايات صونا للدواة الثقات ان يتوجه اللفظ  
الي بعضهم وقد لا يكون الواقع التقدير نعم قد رجع فبحثنا في هذا  
امثال الخاص رواية من عين العصر في حديث ابي هريرة **فصل ب**  
حيث وقع في سنة او متن **موجب للضعف** لا شفا ره بعدم ضبط  
راويه او رواته **المدح** لما انتهى مما هو قسم المفضل من جسيمة  
الترجيح والشاوي كما قدمت وكان مما يعمل به اذ خالف متن وتحوه  
في متن ناسب الارادف بذلك **المدح** ويقع في السند والمتن ولكل  
منهما اقسام اقتصر ابن الصلاح في المتن على احدها هو القول **المحقق**  
**اخر الخبر المرفوع من قول راوي** رواته اما الصحابي والتابعي  
او من بعده **فصل ثلث** بين هذا او المحقق بعزوه لقائده ومن  
كلام النبوة بحيث ينوهم ان الجميع مرفوع ثم قد يكون تفسير الغريبة  
في الخبر وهو لاكثر حديث النبي عن نكاح الشفار والبي عن المحاقلة  
والمزابنة ونظايرها واستنباطا مما فهم منه احذر رواته  
كتاني في حديثي ابن مسعود الا تبين في الطريق لمرة الادراج  
او كلاما مستقلا لم يور بما يكون حديثا اخر كما سبقوا الوضوء والامر  
في اولها سهل اذ الراوي اعرف بمعنى ما روي وقد يكون في  
المرفوع كما تقدم او في المرفوع على الصحابي بالحاق التابعي من  
بعده او في المقطوع بالحاق تابع التابعي من بعده ولكن الاهم  
من ذلك ما اقتصر عليه ابن الصلاح وله امثلة **فصل** قول ابن مسعود  
في اخر حديث القاسم بن مخيمرة عن علقمة بن قيس عنه في  
تعليم النبي صلى الله عليه وسلم له التهنيد في الصلاة **اذ قلت**  
هذا **التشديد** فقد قضيت صلاتك ان شئت ان تقوم فقم وان  
شئت ان تفقد فافقد فقد **وهل واكل** بالمرفوع **رهير هو**



ابن معاوية ابو خثيمة كما قاله جمهور اصحابه عنه في روايته  
له عن الحسن بن الحر عن القاسم بسنده المذكور **وابن نويد**  
هو عبد الرحمن بن ثابت احدث من رواة عن ابن الحر **فصل**  
الموقوف عن المرفوع بقوله قال ابن مسعود بل رواه شيابه  
ابن سوار وهو ثقة عن زهير نفسه ايضا كذلك وتبايد باقتضار  
حسين الجعفي وابن عجلان ومحمد بن ابان في روايتهم عن ابن  
الحر بل وكل من روى التثنية عن علفته وغيره عن ابن مسعود  
على المرفوع فقط وله ذلك صريح غير واحد من الائمة لعدم رفعه  
بل اتفقوا كما قال النووي في الخلاصة على انه مدرج ثم انه لو صح  
رفعها لكان ظاهره معارضا لقوله صلى الله عليه وسلم تحليلها  
النسليم مع ان الخطاب في جمع بينهما على تقدير التثنية في عدم  
الادراج بان قوله فقد قضيت مثلا تك اي معظمها **قلت**  
**ومنه** اي ومن المدرج مما هو من اقسام المتن ايضا **مد** **يقول**  
اي قبل الاخر بان يكون في اوله او انبائه **قلب** بالنسبة لما  
الادراج في اخره ولكل منهما امثلة كحديث **استغفوا** بفتح الهمزة  
اي اكملوا **الوضوء** **وبل للفت** اي موخر القدم وفي لفظ  
وهو الاكثر لا عقاب من النار فان شيابه بن سوار واي  
قطن عمرو بن الهيثم روياه عن شعبة عن محمد بن زياد  
عن ابي هريرة برفع الجملتين مع كون الاولى من كلام ابي هريرة  
كما فصله جمهور الرواة عن شعبة واتفق الشيوخ على تخرجه  
كذلك من حديث بعضهم واقتصر بعضهم على المرفوع  
فقط فهو مثال لما الادراج في اوله وهو نادر جدا حتى قال  
شيخنا انه لم يجد غيره الا ما وقع في بعض طرق حديث بعض  
الاي

الاي ثم ان قول ابي هريرة استغفوا قد ثبت في الصحيح مرفوعا  
من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص وكذا ثبت في  
يد الوحي حيث ادرج فيه الزهري والتمتث التقييد وحديث  
فضالة بن عبيد رفعه ان اذعيم يبيت في روض الجنة حيث  
ادرج فيه ابن وهب والزعيم الحيل وحديث هشام بن عروة  
ابن الزبير عن سعة ابنة صفوان مرفوعا من مس ذكره او  
التيه او رفعه فليتوضعا فان عبد الحميد بن جعفر رواه  
عن هشام وكذلك ابو كامل المحمدي عن يزيد بن زريع عن  
ايوب السخيتي عن هشام كذلك مع كون التثنية والرفع  
انما هو من قول عروة كما فصله حماد بن زيد وغيره عن هشام وهو  
الذي رواه جمهور اصحاب يزيد بن زريع عنه جمهور اصحاب  
السخيتي عنه واقتصر عشرون من حفاظ اصحاب هشام على  
المرفوع فقط ومن صرح بان ذلك قول عروة الدارقطني  
والخطيب فهي امثلة لما الادراج في وسطه لكن قد روي اخرها  
الطبراني في الكبير من حديث محمد بن دينار الطاحي عن هشام  
قدم المدرج ولفظه من مس رفعه او انثية او ذكر وحيد  
فهو مع تكلف مثال للذي قتله ايضا كما اشير اليه ثريا ورواه عبد  
الاعلى بن عبد الاعلى عن هشام بن حسان عن هشام بلفظ اذا مس  
ذكره او انثية فقط اخرجه ابن شاهين في الايواف ورواه  
يزيد بن هارون عن هشام بن حسان بلفظ اذا مس اذكر  
ذكره او قال فرجه او قال انثية فترده فيه كما قال شيخنا يدل  
على انه ما ضبطه واعلم ان الطريق لمعرفة الادراج اما باستحالة  
اضافته الي النبي صلى الله عليه وسلم كقول ابي هريرة في حديث



للعبد المملوك اجرات ماله والذئبي نفسه بيده لولا الجهاد  
في سبيل الله وبراى لا حيت الاموت واما مملوك وقول ابن  
مسعود كما جزم به سليمان بن حرب في حديث الطبري مشترك  
ما فيه وما من الا اوتصرح صحا بيبا به لم يسمع من النبي صلى  
الله عليه وسلم كحديث ابن مسعود سمعت رسول الله صلى الله عليه  
وسلم يقول من جعل لله ندا دخل النار قال واخري اقولها ولاح  
اسمها منه من مات لا يجعل لله ندا ادخله الجنة او بتصرح  
بعض الرواة بالفصل لضافته لقابله ويتقوى الفصل  
باقتصار بعض الرواة على الاصل كحديث التثنية وثالثها  
وما احسن صنيع مسلم حيث اخذ حديث عبد الله عن النبي  
عن علقمة عن ابن مسعود في محي داعي الجن الى النبي صلى الله عليه  
وسلم وذهابه معهم وقرأته عليهم الفرات قال ابن مسعود  
فانطلق بنا فلما كنا في اثارهم واثارهم ثم وسالوه  
الزاد فقال لكم كل عظماء الى اخر ثم رواه من جهة اسمعيل  
ابن ابراهيم عن داود وقال بسنده الى قوله اثارهم قال  
قال الشعبي وسالوه الزاد الى اخره فبين انه من قول الشعبي متصل  
من حديث عبد الله ثم رواه من حديث عبد الله بن ادريس عن  
داود بدون ذكر وسالوه الى اخره لا متصلا ولا متفصلا  
ولكن الحكم للادراج بها مختلف فبالاول قطعها وبقية  
بحسب غلبة الظن بلنا قد بل اشار ابن دقيق العيد في الاقتران  
الى ضعفه حيث كان اول الخبر كقوله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
استبقوا الوتر او من مس انثية لاسيما ان جامعا به بواو العطف  
ولذا حيث كان في امثا اللفظ المتفق على رفعه وله اقل في الامام

له

له انما يكون الادراج بلفظ تابع يمكن استقلاله عن اللفظ  
السابق انتهى وكان الحامل لهم على عدم تخصيص ذلك  
باخر الخبر بخواتم كون المتقدم والتأخير من الراوي لظنه الرفع  
في الجميع واعتماد الرواية بالمعنى فيبقى المدرج حينئذ في اول  
الخبر واثنائه بخلافه قبل ذلك وقال وان الراوي راى شيئا  
متفاوتة فقدم واخر لحوار ذلك عنده وصار الموقف لذلك  
اول الخبر او وسطه ولا شك ان الفاصل معه زيادة علم فهو اولي  
وبالحكمة فقد قال شيخنا انه لا مانع من الحكم بما في الاول والاخر  
او الوسط بالادراج اذا قام الدليل المؤثر غلبة الظن وقد قال  
احمد كان وليع يقول في الحديث يعني كذا وكذا او ربما طرح  
يعني وذكر التفسير في الحديث وكذا كان الزهري يفسر  
الاحاديث كثيرا وربما استقط اداة التفسير فكان بعض اقراءه  
دائما يقول له فصل كلامك من كلام النبي صلى الله عليه وسلم  
الى غير ذلك من الحكايات ومن مدرج الثن ان يشترك جماعة  
عن شيخ في رواية ويكون لاحدهم زيادة يخص بها غيره  
عنهم راوا بالرواية من غير زيادة كرواية الاوراعى عن الزهري  
عن ابي سلمة بن عبد الرحمن وسعيد بن المسيب وابي بكر بن عبد  
الرحمن بن الحرث ثلاثتهم عن ابي هريرة حديث لا يزي الزاني  
وفيه ولا ينهت نهي فجملة النسخة انما رواها الزهري عن ابي  
بكر خاصة بل رواها الزهري ايضا عن عبد الملك بن ابي بكر عن ابيه  
ابي بكر المذكور ان اياه روى كان يلحقها في الخبر من قوله **ومنه**  
اي المدرج وهو الاول من ثلاثة احكام ذكرها ابن الصلاح في  
السند **جمع** اي الحديث الذي **في كل طرف منه**







التوري حسبما وقع من حديث ابن مهدي ومحمد بن كثير عنه عن الثلاثة  
اعني واصلا والاعمش ومنصورا اثبتته في روايتهم وصارت رواية  
واصل درجة علي رواية الاخرين ومن رواه عن واصل بن جندب سعيد بن  
مسروق وشعبة ومالك بن مفضل ومحمد بن ميمون بن  
رواه عمرو بن علي الفلاس عن يحيى بن سعيد القطان عن التوري  
نفسه بالتفصيل المذكور قال الفلاس فذكرت ذلك لابن مهدي  
يعني لكونه خلاف ما كان حدث به من حديث قهر به فقال دعه  
دعه فقل له دعه يحتمل انه امر بالنسك بما حدث به وعموم اللغات  
بخلافه ويحتمل انه امر بترك عمرو من حديث واصل لكونه تذكراته  
الصواب او لكونه كان عنده محمول على ريفية فلما سأل عنه بانقراده  
اخبره بالواقع لكن يعكس عليه رواية بندار عن ابن مهدي عن التوري  
واصل وحده باثباته وان امكن الجواب عنه بان ذلك من نظر  
بعض الرواة حيث قل من رواية ابن مهدي حديث الثلاثة  
بالاثبات اتفاق طرفهم ولزم من ذلك انه لما رواه من طريق  
واصل خاصة اثبتته بما عليه ما ظنه وذلك غير لازم ولهذا لا ينبغي  
كما سياتي التنبيه عليه في اختلاف الفاظ الشيخ ان يجتزئ  
بعضهم بل ياتي به عن جميعهم لا خيال ان يكون اللفظ سندا  
او منشا لاحدهم الذي ربما يكون هو المحذوف ورواية من عداه  
محمولة عليه على انه قد اختلف على الاعمش ايضا في اثبات عمرو  
جندب وبالحجة فهو في المثال من المزيد في متصل الاسانيد لكون  
شقيق روي عن كل من عمرو وابن مسعود لكن قد يتقنع ان  
مثل هذا الصنيع ايهام وصل يرسل او اتصال يقطع وما احسن من  
محافظة الامام مسلم على التحري في ذلك ولذا اشجعه الامام احمد

ومن

ومن اقسام مدرج الاسناد ايضا هوراييم او خامس ان لا يذكر  
المحدث متن الحديث يرسوق اسناده فقط ثم يقطعه قاطع فذكر  
كل ما في متن بعض من سمعه ان ذلك الكلام هو من ذلك الاسناد  
وله امثلة منها قصة ثابت بن موسى الزاهد مع شريك القاف فذكر  
ابن حبان بانه من المدرج ومثلهما ابن الصلاح لشبهه الوضع كما سياتي  
**ويورد** اي نعم **الادراج لها** اي لكل من الاقسام المتعلقة بالمتن والسند  
**مختل** اي حرام لما يتضمن من عز والشئ غير قابل له واسواء ما كان  
في المرفوع مما لا دخل له في الغريب المشتمل في خلطه والاستنباط وقد  
صنف الخليل في هذا النوع كتابا سماه الفصل للوصل المدرج في  
النقل والخطه شيخنا مع ترتيبه له على الابواب وزيادته لذلك  
وعز ووسماه تقريبا المنهج بترتيب المدرج وقال فيه انه وقعت  
له جملة احاديث على شرط الخليل وانه عزم على جمعها وعزيرها  
والحافها بهذا المختصرا وفي اخره مفردة كالذيل وكانه لم يبيضا  
فما رايته بعد **الموضوع** ومناسبتها لما قبله فاهرة  
ازمن احكامه ما يلحق في المرفوع من عمرو وكذا اتحاد بعض  
الامثلة **شر** انواع **الضعيف** من المرسل والمنقطع وعزيرها  
**الخبر الموضوع** وهو لغة كما قاله ابن رحيمة الملصق يقال  
وضع فلان شيئا فلان كذا اي اطلقه الصنف به وهو ايضا  
الخط والاستقاط لكن الاول الابق يفده الحبيثة كما قاله  
شيخنا وما عداه فهو حكمه واصطلاحا **الذهب** على رسول  
الله صلى الله عليه وسلم **المختل** بفتح اللام الذي لا ينسب اليه  
بوجه **المصنوع** من واصفه وحي في تعريفه لهذه الالفاظ  
الثلاثة المتقاربة للتاكيد في التفسير منه والاول منها



من الزوائد وقد بلغنا ان بعض علماء العجم ذكر على الناظم قوله  
في حديث سبلعته انه كذب محتمل انه في كتاب من كتب الحديث  
ثم جابه من الموضوعات لابن الجوزي فتعجبوا من كونه لا يعرف موضوع  
الموضوع ولم يفرق بين الصلاح بكونه شر الضعيف بل سببه لذلك  
الخطابي ولا ينافيه قولنا من الصلاح ايضا في اول الضعيف ما عدم الضمان  
الصحيح والحسن هو القسم الاخر لا زل لتحمل ذاك على مطلق الواهي  
الذي هو علم من الموضوع وغيره كما قيل في فضل عبادات البدن الصلاة  
مع تفاوت مراتبها واما هنا فانه بين نوعا منه وهو شر انواعه لكن  
قد يقال ان الفعل المتعبد ليس هنا على ما يهاخي لا يلزم الاشتراك  
بين الضعيف والموضوع في الشر اللهم الا ان يقال ان ذاك في الضعيف  
بالنسبة الى المقبول ثم ان وراء هذا التراجع في ادراج الموضوع في انواع  
الحديث لكونه ليس بحديث ولكن قد اجيب بارادة القدر المشترك  
وهو ما يحدث به او بالنظر لما في زعم واضعه واحسن منهما انه  
لا جه معرفة الطرق التي يتوصل بها لمعرفة لينفي عن المقبول ويحتمل  
**وكيف كان** الموضوع اي في اي معنى كان من الاحكام او القصص  
او الفضائل او الترغيب والترهيب او غيرها **لم يجزوا** اي العلماء الحديث  
وبغيره **ذكره** رواية وغيرها **لم يعلم** بادغام بعضها في غيرها انه  
موضوع لقوله صلى الله عليه وسلم من حدث عني بحديث كذب يئري  
انه كذب فهو احدا الكاذبين ويرى مضبوطة تضم اليها معنى يظن وفي  
الكاذبين روايتان احدها ما نفخ على ارادة التثنية والاخرى بلسانها  
على صيغة الجمع وكفي بهذه الجملة وعيد استمر بداعي حق من روي الحديث  
وهو يظن انه كذب فضلا عن ان يتحقق ذلك ولا يبينه كانه صلى الله  
عليه وسلم جعل الحديث بذلك مشارا كالحاذيه في وضعه وقد روي

الثوري

الثوري عن جيب بن ابي ثابت انه قال من روي الكذب فهو الكاذب  
ولذا قال الخطيب يجب على المحدث ان لا يروي شيئا من الاخبار الموضوعة  
والاحاديث الباطلة الموضوعة فنقل ذلك بالانتماء اليه ودخل  
في جملة الكاذبين وكتب البخاري في حديث موضوع من حديث  
بلد المستوجب الضرب الشديد والحسن الطويل لكن محله هذا  
**ما لم يبين** ذكره **امره** كان يقول هذا كذب او باطل او نحوها من الصريح  
في ذلك وفي الاقتصار على التعريف بكونه موضوعا نظر قرب من  
لا يعرف موضوعه كما قدمت الحكاية فيه وكذا لا يبرأ من العمدة  
في هذه الاعصار بالاقتصار على ان اسناده بذلك لعدم الاس  
من المحدث وريه وان صنعه اكثر المحدثين في هذه الاعصار الخاصة  
في سنة مائتين واهل جرحا خصوصا الطبراني وابو نعيم وابن منقذ  
فانهم اذا ساقوا الحديث باسناده اعتقدوا انهم يروون من عمدة  
حتى بالغ ابو الجوزي فقال في الكلام على حديث ابي الاني ان  
شبه جمهور المحدثين يحمل ذلك فان من عادتهم تنفيق حديثهم  
ولو بالاباحيل وهذا اقبیح منهم قال شيخنا وكان ذكر الاسناد عندهم  
من جملة البيان هذا مع الحاق اللوم لمن سمي بسببه واما التنازع فانه  
قال ان من اسناده به فهو باسط لعذره اذا حال ناظره على الكثرة  
عن سنده وان كان لا يجوز له المسكوت عليه من غير بيان انتهى قال  
الخطيب ومن روي حديثا موضوعا على سبيل البيان لحال واضعه  
والاستشهاد على عظم ما جابه والمقبح منه والتنفير عنه ساع  
له ذلك وكان بمثابة اظهار جرح الشاهد في الحاجة الى كشفه  
والابانة عنه واما الضعيف فسيأتي بيان حكمه في ذلك ان شاء الله  
تعالى فيقول معرفة من تقبل روايته قريبا ويوجد الموضوع كثيرا



في الكتب المصنفة في الضعفاء ولذا في العلل ولقد **أكثر الجامع فيه**  
مصنفاً نحو محمد بن **أخرج** عن موضوع كتابه **مطلق الضعيف**  
حيث أخرج فيه كثيراً من الأحاديث الضعيفة التي لا دليل معه علي  
وضئها **وعني** ابن الصلاح بهذا الجامع الحافظ المشهور **باب الفرج**  
ابن الجوزي بل ربما أدرج فيها الحسن والصحيح مما هو في أحد  
الصحيحين فضلاً عن غيرها وهو مع أصابته وأكثر ما عنده توسع  
منكر يتشأنه غاية الضرر من ظن ما ليس بموثوق بل هو صحيح مرفوعاً  
مما قد يقلده فيه القارف تحسباً للظن به حيث لم يبحث فضلاً  
عن غيره ولذا انتقد العلماء صنيعة أحوالاً والموقع له فيه استناده  
في غالبه لصنف راوية الذي روي بالكذب مثلاً لما قال عن مجيبه  
من وجه آخر وربما يكون اعتماداً في التفرّد قول غيره من يكون  
كلامه فيه محمولاً على النسبي هذا مع أن مجرد تفرّد الكذاب بل  
الوضائع ولو كان بعد الاستقصاء في التقنين من حافظ متبحر  
تام الاستغناء عن مستلزم لذلك بل لا بد معه من انضمام شيء مما سباني  
ولذا كان الحكم به من المتأخرين عسراً جداً وللنظر فيه مجال الخلاف  
الائمة المتقدمين الذين منهم هذه التبحر في علم الحديث والتوسع  
في حفظه كشعبة والقطان وابن مهدي وخوهم وأصحابهم مثلاً أحمد  
وابن مهدي وابن معين وابن راهويه وطائفة ثم أصحابهم  
مثل البخاري ومسلم وأبي داود والترمذي والنسائي وهكذا  
إلى زمن الدارقطني والبيهقي ولم يجي بعدهم مثلاً لهم ولا تقارب  
إفاده العلالي وقال قتي وجدهنا في كلام أحد من المتقدمين  
الحكم به كان معتمداً لما أعطاهم الله من الحفظ القريب وإن  
اختلف النقل عنهم عدل إلى الترجيح انتهى وفي جزمه باعتمادهم

في جميع ما حكموا به من ذلك توقف ثم إن من العجب أيراد ابن الجوزي  
في كتابه العلل المتناهية في الأحاديث الواهية كثيراً مما أورده في  
الموضوعات كما أن في الموضوعات كثيراً من الأحاديث الواهية بل قد  
أكثر في تضامنه الوعظية وما اشبهها من إيراد الموضوع وشبهه  
قال شيخنا وفاته من نوعي الموضوع والواهي في الكتابين قد ر  
ما كتب قال ولو انتدب شخص لتدقيق الكتاب ثم لا لحاق  
ما فاته كان حسناً ولا فماتت ر عدم الانتفاع به إلا لئلا قد  
أد ما من حديث الأولين أن لا يكون موضوعاً وهو الحاكم في  
مسند ركه على الصحيحين طرقاً تقيض يعني فانه أدرج فيه  
الحسن بل والضعيف وربما كان فيه الموضوع ومن أقر  
بعد ابن الجوزي في الموضوع كراسته الرضي الضعفاء اللغو  
ذكر فيها أحاديث من السهلاب، تلك هي لتقضي عني وللجم  
الأقليشي وغيرهما لا أربعين لابن ودعات وفضائل العلماء  
محمد بن سرور والبحني والرواية لعلي بن أبي طالب وخطبة الوداع  
وأدب النبي صلى الله عليه وسلم وأحاديث أبي الدنيا الأشع ونسوة  
ونعيم بن سالم ودينار الحبشي وأبي هديّة إبراهيم بن هديّة ه  
ونسخة سمعات عن الحسن والفردوس للديلمي وفيها الكثير  
أيضاً من الصحيح والحسن وما فيه ضعف يسير وقد أفرقه  
الناظم في جزو كجور قاني أيضاً كتاب الأباطيل أكثر فيه من  
الحكم بالوضع مجرد مخافة السنة قال شيخنا وهو خطأ إلا أن  
تعد ر الجمع ومن ذلك حديث لا يؤمن عبد عبد أفخص نفسه  
بدعوة دونهم الحديث حكم عليه بعضهم بالوضع لأنه  
قد صح أنه صلى الله عليه وسلم كان يقول اللهم باعد بيني وبين



خطايي وهذا خطأ لا مكان حله عما لم يشرع للمصلي من الاجبة  
بخلاف ما يشترك فيه الامام والمأموم ولذا اصف عمن يدر  
الموجع كتابا سماه المنعني عن الحفظ والكتاب يقولهم لم يصح شي  
في هذه الباب وعليه فيه مواخذات كثيرة وان كان له في كل من  
ابوابه سلف من الائمة خصوصا المتقدمين ونحو هذا اشيا كلية  
تنتقد كثير منها كقول كاحديث فيه يا عبيرا وكاحديث في زبد البحر  
واما قولهم حديث كذا ليس اصلا ولا اصل له فقال ابن تيمية معناه  
ليس له اسناد **والواضع** جمع واصنع الحديث وهم جمع كثير معروفون  
في كتب الضعفاء خصوصا المتراكن للذهبي ولسانه لشيوخنا بل اخرده  
البرهان الحلي سماه الكشف الحثيث عن من رمى بوضع الحديث  
وهو قائل للاستدراك ويختلف خالفهم في بكثرة والقللة وفي  
السبب الحامل لهم على الوضع **اضرب** اي اصناف فصف كالزيادة  
وهم المبطلون للكفر المظهر وللانتماء والدين لا يتدينون بدين  
فعلوا ذلك استخفافا بالدين ليضلوا به الناس فقد قال احمد  
ابن زيد فيما اخرجه الفقيه المهم وضوء الربعة عشر الف حديث  
وقال المهدي فيما رواه عنه اقرعني رجل من الزنادقة  
بوضع مائة حديث فهي تحول في ايدي الناس ومنهم الحارث  
الكلا ابي الذي ادعى النبوة ومحمد بن عبد سعيد الصلوب والقرية  
ابن سعيد الكوفي وغيرهم كعبد الكريم بن ابي العوجا خال  
معن بن زائدة الذي امر بقتله وصلى عليه محمد بن سليمان بن علي  
العباسي امير النخبة في زمن المهدي بعد الستين ومائة وافترق  
حينئذ بوضع الربعة آلاف حديث تحرم حلالها وتحل حرامها  
ومستف كما لخطابية فرقة من غلاة الشيعة المشايخين

عليها

عليها رضي الله عنه ينتسبون لابي الخطاب الاسدي كان يقول  
بالحلوك في الناس من اهل البيت على النفاق ثم ادعى الالهيته وتل  
وهذه الطائفة مندرجة في الرافضة اذا الرافضة فرق مشوعة  
من الشيعة وكذلك وانتسبوا كذلك لانهم بايعوا زيد بن علي  
ثم قالوا بنو امير المؤمنين فابي وقالوا كذا كانا وزيدي جدي صلي  
الله عليه وسلم فرقتوه ونكروه وكالسلمية فرقة ينتسبون لمذهب  
الحسن بن محمد بن احمد بن سالم السلمي في الاصول وكان مذهبها  
مشهورا بالبصرة وسوادها قهولا كلهم يقولونه اقتضارا  
وتعصيا لمذهبهم وقد روي ابن ابي حاتم في مقدمته كتاب  
الجرح والتعديل عن شيخ من الخوارج انه كان يقول بعد  
ما كان انطروا عن من تاخذون دينكم فانا كنا اذ هو بنا امرا  
صيرناه حديثا زاد غيره في رواية وتختبئ الخبر في اصدانكم  
وكذا قال محرز بن ابي رجا وكان يري القدر فتاب منه لا تروا  
عن احد من اهل القدر شيئا فوالله لقد كنا نضع الحديث لله جل  
بما الناس في القدر تختبئ بها الي غير ذلك بل قال الشافعي  
كما سها في معرفة من تقبل روايته ما في اهل الا هو الشهيد  
بالزور من الرافضة وحسن يتقربون لبعض الخلفاء والامراء بوضع  
ما يوافق نعلمهم وارا هم ليكون كالعدو لهم فيما اتوه وارادوه  
كغيات بن ابراهيم النخعي حيث وضع المهدي محمد بن منصور  
عبد الله العباسي والدها روى الرشيد في حديث الاسبق  
الابي نصر وخفف قرا فيه او جناح وكان المهدي اذ ذاك قد  
يلعب بالحمام فامر له بدمه يعني عشرة الاف درهم فلما تقي  
قال استند علي ففاك انه قفا كذا اب ثم ترك الحمام بل وامر



فدجها وقال اذا جلته على ذلك ذكرها ابو حنيفة لكن اسند  
الخطيب في ترجمته وهب بن وهب ابى البخاري من تاريخه من  
طريق ابراهيم الحاربي انه قال قيل للامام احمد ان اعدا روي  
لا سبق الا في خف او حافرا وجناح فقال ما روي ذلك الا ذلك  
الكذاب ابو البخاري بل روي الخطيب في ترجمته ايضا من  
طريق زكريا الساجي ان ابا البخاري دخل وهو قاض على الرشيد  
وهو اذ ذاك بطير الحمام فقال هل تحفظ في هذا شيئا فقال حدثني هشام  
ابن عروة عن ابيه عن عابشة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يطير  
الحمام فقال الرشيد اخرج عني ثم قال لولا انه رجل من قريش لفرلته  
وصنف في ذم من يريدون دمه كما روي عن سعد بن طريف  
الاسكافي المخرج له في الترمذي وابن ماجه انه راي ابنه يبلي  
فقال مالك فقال ضربني المعلم فقال اما والله لا خزنهم حدثني  
عكرمة عن ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال  
معلموا خبياتكم شراركم وصنف كانوا يكتسبون بذلك وابتزوا  
به في قصصهم ومواظهم وصنف يلجئون الى اقامة دليل  
على ما افتراه به باراهم فيضعونه وقد حصل الضرر جميعه هولا  
واضرهم قوم زهد وصلاح **نسبوا** كما في بشر احمد بن محمد المروزي  
الفقيه والي داود النخعي **قد وضعوها** اي الاحاديث في الفضائل  
والرغائب **حسبة** اي المحسبة بمعنى انهم يحسبون بزرعهم  
الباطل وجهلهم الذي لا يعرفون بسببه بين ما يجوز فحرمها  
وميتع عليهم في صنيعهم ذلك الاجر وطلب الثواب للوهم  
برونه قربة ويحسبون انهم يحسنون صنعا كما يحكي عن من  
كان يتصدي الشهادة بروية هلال رمضان غير روية راعا

الخير

الخير يد لك لكون اشتغال الناس بالتعب بالصوم يكفرهم  
عن مفاسد تقع منهم ذلك اليوم **نقلت** تلك الموضوعات **منهم**  
**ركونا لهم** بضم الميم اي ميلا اليهم وثوقا بهم لما اتصفوا به من  
التدين **ونقلت** عنهم على لسان من هو في الصلاح والخيرية  
بمكان لما عتده من حسن الظن وسلامة الصدر وعدم  
المعرفة المقتضى لحمل ما سمعه على الصدق وعدم الاهتد  
لتميز الخطا من الصواب **نفيض الله** اي لهذه الموضوعات  
**نفاذها** جمع نافذ يقال نفذت الامر اذا استخرجت منها  
الزيف وهم الذين قصمهم الله بنور السنة وقوة البصيرة فلم يحف  
عنهم حال فقر ولا زور كذاب **فيسوا بنفذهم فسادها** ومنزوا  
الثقت من السمين والمزلة من الملك وقاوا بعباد ما تخلوه ولذا لما  
قيل لابن المبارك هذه الاحاديث المصنوعة قال نقيش لها الجها **بذرة**  
انما نحن نزلنا الذكر واناله لحافظون انتهى ومن حفظه هلك  
من يكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال الدارقطني يا اهل  
بعداد لا تظنوا انه احدا يقدر ان يكون على رسول الله صلى الله عليه  
عليه وسلم وانا حي وقد تغير جماعة من كل هذه الاضاف  
عند اهل الصناعة وعلم الرجال ولذلك لا سيما الاخير امثله  
**نحو ما رويناه عن ابي عصمة** بكسر اوله نوح بن ابي مریم القرشي  
مولاه المروزي قاضيا في حياة شيخه ابي حنيفة والملقب  
لجمعه بين التفسير والحديث والمغازي والفقاه مع العلم بامور  
الدنيا المجمع **اذا راي الوري** اي الملقب **زعم** بتثليث الراي باطلا  
منه **نا وا** اي اغرضوا عن **القران** بنقل حركة الهمزة  
كقراءة ابن كثير واشتغلوا بفقاه ابي حنيفة ومغازي ابن اسحاق



مع انهما من شيوخه **فاقتري** اي اختلف **لهم** اي للوري  
من عند نفسه تحسبه باعتبار انه حسيما نقله عنه **يو**  
عمار احدا المجاهيل **حدثني** **فصايل السور** كلها سورة سورة  
ورواه عن حكيم **عن ابن عباس** رضي الله عنهما **فليس**  
كما زاده الناظم **ما يتكرر** في وضع هذا الحديث **وما**  
ادركه بسعيه ومن مخرج بوضع اي عصمة له الحاكم  
وكانه ثبت عنده الطريق اليه به وقال هو ابن حبان انه  
جمع كل شي الا الصدق **وكذا الحديث** الطويل **عن ابي**  
هو ابن كعب رضي الله عنه في فصايل سور القرآن ايضا  
**اعترف راويه بالوضع** له فقد روي الخطيب من طريق  
ابي عبد الرحمن المؤمل بن اسماعيل العدوي البصري ثم  
الملك المتوفي بعد المائتين وكان كما قيل ابو حاتم شديدا في السنة  
وزقع ابوداود من شأنه ما معناه انه لما سمعه من بعض الشيوخ  
سأله عن شيعه فيه فقال رجل بالمداين وهو حي فارتحل اليه  
فاحال علي شيخ بواسط فارتحل اليه فاحال علي شيخ بالبصرة  
فارتحل اليه فاحال علي شيخ بعبدان قال المؤمل فلما صرت اليه  
اخذ بيدي فادخلني بيما فاذا فيه قوم من المتصوفة ومعهم  
شيخ فقال هذا الشيخ حدثني فقلت له يا شيخ من حدثك بهذا  
الحديث فقال لم يحدثني به احد ولكننا راينا الناس قد رغبوا  
عن القرآن فوضعتنا لهم هذا الحديث ليصرفوا قلوبهم الي  
القرآن وعن ابن المبارك فيما رواه ابن الجوزي من طريقه  
قال اظن الزنا رقة وضعته بل قيل ان ابا عصمة واقع الله  
قبله هو الذي وضع هذا ايضا وعلى كل حال فهو موضوع

وان

وان كان له عن ابي طرق **وسيس** كما زاده الناظم **ما اقر**  
اي الكسب واضفه **وهذا كل من اوعه كتابه** في التفسير  
**كا في الحسن علي بن احمد الواحد** به مملتين قال ابن مكرم  
لا ادري لما نسب كذلك الا انه يقال هو واحد قومه وواحداه  
فلعله نسب الي ابي او وجد او قريب هذه صنفته ابي بكر بن  
مردويه وابي اسحق الثعلبي وابي القاسم الزمخشري  
وفي فصايل القرآن كا في بكر بن ابي داود الحافظين الحافظ  
هو **عجني** في ذلك **صوابه** اذ الصواب بحتب ابراهيم الموصوع  
الامقرونا ببيان كما تقدم والزمخشري اشد في خطا حيث  
اورده بصيغة الجمع غير مبرج لسند وبتبعه ايضا وفي تجل  
الاخير بن كاتم ساقوا اسناده وان حكينا فيما تقدم قريبا  
عدم جوازه ايضا **وجوز الوضع** علي النبي صلى الله عليه وسلم **علي**  
**وجه الترغيب** للناس في الطاعة وفصايل الاعمال **قوم** الي عتب  
الله محمد **ابن كرام** بالتشديد علي المشهور كما قاله شيخنا وغيره  
وكذلك ضبط الخطيب وابن مأكوله وابن السمعاني وحزم به  
مسعود الحارثي وقال ابن الصلاح انه لا بعد لعتة وانياهم  
منكم الكرامية محمد بن الهيصم وقال المعروف في السنة  
المشايخ يعني مشايخهم بالفتح والتخفيف وزعم انه بمعني  
كرامة او كرم قال ويقال تكرر الحاف علي لفظ جمع كرم قال  
وهو الجاري في السنة اهل سبحة سنات وقول ابي الفتح  
البستي فيه وكان والعا بالجناس  
ان الذي يجعلهم لم يفتدوا محمد بن كرام غير كرام  
الفقه فقه ابي حنيفة وحده والدين دين محمد بن كرام



بشاهد للتخفيف فيه ان لم يكن ضرورة وهو السجستاني  
الذي كان زاهدا عابدا ثم خذل سما قال ابن حبان فالنقط من المدا  
ارداها ومن الاحاديث اوهاها وصحب احمد بن عبد الله  
الجوباري فكان يضع له الحديث على وفق مذهبه **وكذا** اجوزوا  
الوضع **في التزهيب** رجرا عن المعصية محتجج في ذلك مع كونه  
خلاف اجماع من يعتقد به من المسلمين بان الكذب في الري  
والتزهيب هو لبسنا ربح على الله عليه ولم لكونه مقويا للشرعية  
لا عليه والكذب عليه انما هو كان يقال ساحرا ومجنونا  
او مخوذا لك ما يقصد بشبهه به وعيب دينه وزيادة  
ليضل به الناس في حديث من كذب على متعمدا التي هي  
مقيدة للاطلاق وتكون حديث من كذب انما ورد في رجل  
يعين ذهب الى قوم وادعى انه رسول رسول الله صلى  
الله عليه وسلم فخكم في دمايم واموالهم فبلغ رسول الله صلى  
الله عليه وسلم فامر بقتله وقال هذا الحديث وفي هذه  
متمسك للمعتصمين ايضا الذين هم اخصر من هؤلاء الذين مردود  
عليهما اما الاول فهو كما قال شيخنا جبريل منعه باللسان لانه كذب  
عليه في وضع الاحكام فان المندوب منهم فيها ويتضمن ذلك  
الاخبار عن الله في الوعد على ذلك العمل بذلك الثواب  
واما الثاني فالزيادة المذكورة اتفق الامة على ضعفها  
وعلى تقدير قبولها فاللام ليست للتقليل وانما هي لام  
العاقبة اي يصير كذبهم للاضلال كما في قوله تعالى فانطقوا  
الفرعون ليكون لهم عدوا وحزنا وهم لم يلقوا طوره لاجل  
ذلك او لآل التاكيد يعني كما قاله الطحاوي ولا مفهوم لها

كما في قوله تعالى فمن اظلم من افترى على الله كذبا ليضل الناس  
بغير علم لان افتراء الكذب على الله محرم مطلقا سواء قصد  
به الاضلال او لم يقصد واما الثالث فالسبب المذكور لم  
يثبت اسناده ولو ثبت لم يكن لهم فيه متمسك لان العبرة  
بعموم اللفظ لا بخصوص السبب ونحو هذا المذهب الردي  
فحول محمد بن سعيد الا في قريبا ومما يرويه على اهل هذا  
المذهب انه فيما ورد من الايات والاخبار كفاية عن غيرها  
فقد قال تعالى ما فرطنا في الكتاب من شيء وقول القائل ان  
ذلك تكرر على الاسماع وسقط وقعه وما هو جديد فوقعه  
اعظم هو كما قال الخليل في الاحياء هو والكذب على رسول  
الله صلى الله عليه وسلم من الكبائر التي لا يقاومها شيء بحيث  
لا تقبل رواية من فعله وان تاب وحسنت ثوبه كما سياتي  
بل بالغ ابو محمد الجري في كفر متعمدا **والواضح ايضا** **يعصم**  
**قد مضى** ما وضعه على رسول الله صلى الله عليه وسلم كلاما مبتكرا  
**من عند نفسه** منهم **قد وضع** كلام **بعض الحكماء** بركة الهرة  
او الزهاد والصحابة او ما يروي في الاسرايليات **في المسند**  
المرفوع الي النبي صلى الله عليه وسلم نزوحا لهم وقد روي  
العقيلي في الضعفاء عن محمد بن سعيد كان المصليوب انه  
لا بأس اذا كان كلام الحسن ان يضع له اسنادا وترك الترمذي  
في العلل التي ما خرجا معه باخرا جامعته عن ابي مقاتل الخراساني  
انه حدث عن عون بن ابي شداد باخرا حديث طوال في وصية  
لقمان فقال له ابن اخيه يا عم لا تقل لنا غوثا انك لم تسمع  
منه هذا فقال يا ابن اخي انه كلام حسن واعزب من هذا



كله ما عزا الزركشي ونسبه شيخنا لابي العباس القزطبي صاحب  
الفهم قال استخار بعض فقهاء اصحاب الراي بسببه قولته فيقول في  
في ذلك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا وكذا انك تاتيهم شعور  
يا حاديت تشهد متونها بما منها موضوعة لانها تنسبه فتاوي الفقهاء  
ولا تليق بجزالة كلام سيد المرسلين ولا تم لا يقوم لها سند صحيحا  
قال وهو يعلم الوعد في الكذب عيا رسول الله صلى الله عليه وسلم  
انتهى واقتصر الشارح على حكاية بعض هذه المقالة والضرر من كاشد  
ولذلك قال العلوي اشد الاصناف ضررا اهل الزهد كما قاله ان الصلاح  
وكذا المتفهمة الذين استخاروا بسببه ما دل عليه القياس الى النبي  
صلى الله عليه وسلم واما باقي الاصناف كالزنادقة فالامور منهم شذوات  
كون تلك الاحاديث كذبا لا يخفى الا على الاغبياء وكذا اهل الاهواء من  
الرافضة والمجسمة والقد رية في شرب دبرهم وامر اصحاب الامر  
او الفصاح اظهر لانهم في الغالب ليسوا من اهل الحديث والشيخنا  
واخفى الاصناف من لم يتعمد الوضع مع الوصف بالصدق كمن يظلم  
فيضيف الى النبي صلى الله عليه وسلم كلام بعض الصحابة او غيرهم ومن  
ابتلى من يدس في حديثه ما ليس منه كما وقع لحاد بن زيد مع ربه  
والسفيان بن وكيع مع وراقه ولعبد الله بن صالح كاتب الليث مع  
جاره ولجاعة من الشيوخ المصريين في ذلك العصر مع خالد بن عبيد  
المدائني المصري ولكن تدخل عليه افة في حفظه او في كتابه او في  
بصره فيروي ما ليس من حديثه فالتفاوتان الضرر من شدة يد لذة  
استخراج ذلك الامانة المتفاد لنتي والامثلة لمن يضع كلامه او  
كلام غيره كثيرة كحديث المعدي بيت الداء والحجة راس الدوافع فان هذا  
لا يصح رفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم بل هو من كلام الحارث بن كذا

طبيب

طبيب العرب او غيره وحديث من عمل بما يعلم او رثه احده علم  
ما لم يعلم كما سلف قريبا وحديث حب الدينار من كل خطية فقد را  
رواه اليه بقي في الزهد وابو نعيم في ترجمة الثوري من الخلية من  
قول عيسى بن مريم عليه السلام وجزم ابن تيمية انه من قول  
حنيد بن الجلي رضي الله عنه واورده ابن ابي الدنيا في مكابيد  
الشيطنات له من قول مالك بن دينار وابن يونس في ترجمة  
سعد بن مسعود التميمي من تاريخ مصر له من قول سعد هكذا  
ولكن قد اخرجنا اليه في ايضا في الحادي والسبعين من الشعب  
يسند حسن الى الحسن البصري رفعه مرسل او وورده الديلمي  
في الفردوس وبعده ولده بلا اسناد عن علي بن ابي طالب رفعه  
ايضا ولا دليل للحكم عليه بالوضع مع وجود هذا اولد الا يصح  
التمثيل به الحصر الا ان يكون مسنده ما ركب فقد ركب  
اسانيد مقبول لم تون ضعيفة او متوهمة كما سياتي هنا  
وفي الترمذ بعد فيكون من امثلة الوضع السندي **ومن** اي  
الموضع **نوع وضعه لم يقصد نحو حديث ثابت** هو ابن مربي  
الزاهد الذي رواه اسماعيل بن محمد الطائي عنه عن شريك بن عبد  
الله القاضي عن الاعشى عن ابي سفيان عن جابر رفعه **من كثرت**  
**صلاته بالليل** وتامه حسن وجهه بالظاهر فان هذا الاصل له  
عن النبي صلى الله عليه وسلم وان اغرب القضا عي حيث قال في  
مسند الشهاب له لما ساقه من طرق ما طعن احد منهم اي من  
الحفاظ الذين اشار اليهم في اسناده ولا منته واعتز الركن بن  
القريب المالكى حيث قال من ابيات **يحتس** وجهه قول النبي  
**ومن كثرت صلاة الليل منه**



ولكن لم يقصد راويه الاول وهو ثابت وضعه انما دخل علي  
شريك وهو في مجلس املايه عند قوله حدثنا الاعشى عن ابي  
سفيان عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يذكر المتن  
الحقيقي لهذا السند او ذكره حسبه ما اقتضاه كلام ابن جابر وهو يقيد  
الشيطان في اقاخه راس احدكم فقال شريك متصلا بالسند او  
بالمثنى حين نظر الى ثابت من كثرة صلاته الخ قاصدا بذلك  
ما جئنا ثابت لرهقه وورعه وعبادته فظن ثابت ان هذا متن  
ذاك السند او بقية المتن لما سبته له فكان يحدث به كذلك  
مد رجاله في المتن الحقيقي او منفصلا عنه وهو الذي رايناه وذلك  
**وهذه** اي غلطه من ثابت لفقلته التي ادي اليها صلاحه **سرت**  
تلك الغلظة بحيث ان نشرت فرواه عنه غير واحد وقرن بعضهم  
بشريك سفيان الثوري ولم يفتح جماعة من الضعفاء روايته  
عن ثابت مع تصريح ابن عدي بانه لا يعرف الابه بل سرقوه منه  
ثم روه عن شريك نفسه ولذا قال عبد الغني بن سعيد الحافظ  
ان كل من حدث به عن شريك فهو غير ثقة ونحوه قول الفقيه  
انه حديث باطل ليس له اصل ولا يتابعه عليه ثقة ولا يجد ثري  
قوله ما رواه زكريا بن يحيى رجويه مع كونه ثقة له عن شريك  
فالراوي له عن رجويه ضيف وكذا اسرقه بعضهم ورواه  
عن الاعشى وبعضهم فصيره اسنادا الى الثوري وابن جريج  
كلاهما عن ابي الزبير عن جابر وجعله بعضهم من مسند انس وفي  
قيام الليل اي نصروني في مسند الشهاب للقضاعي والموضعون لان  
الجوزي من طريقه الكثير الى غير ذلك مما لم يذكره ولكنه من جميعها  
على اختلافها باطل كشاف النقاد ستمها وبينوا امرها بالانطيل

بشرحه ولا اعتد ادبما يخالف هذا كما تقدم وانما يعرف معناه عن  
الحسن البصري فيما رواه مسجع بن حاتم ثنا عبد الله بن محمد  
عن اسماعيل المكي عنه انه سئل ما بال المحدثين بالليل احسن الناس  
وجوها قال لا ثم خلوا بالرحمن فاليهم من نوره وظهر ما تقرر  
ان قول ابن الصلاح بتعال الخليلي في الارشاد انه شبه الوضع حسن  
اذ لم يضعه ثابت وان كان ابن معين قال فيه انه كذاب لعدم  
الطرق المركبة له موصوعة ولذا جزم ابو حاتم بانه موضوع  
والظاهر انهم توهموه حديثا وحلصده الشرح ومجته الظهور  
على ادعاسماعه وهم صنف من الوضعيين كل وقع لبعضهم  
حين سمع الامام احمد يذكر عن بعض التابعين ما يشبه لعيسى  
عليه السلام من علم مما يعلم اورثه الله علم ما لم يعلم فتوهمه كما  
ذكره ابو يعقوب في ترجمته احمد بن ابي الحواري من الحلية عن النبي  
صلي الله عليه وسلم فوضع له عن الامام احمد مسندا وهو عن يزيد بن  
هارون عن حميد عن انس لسموته وقربه وجلالة الامام تنبو  
عن هذا واما ابن جابر فسماه مد رجاء حيث قال ان ثابتا قاله عقب  
حديث يعقوب السيطان فادرجه في الخير فعلى هذا افهم من اقتسام  
الدرج كما اشرت اليه هناك اذ لم يشترطوا في اطلاق الادراج كونه  
عمدا بل يطلقونه على ما هو اعم من ذلك **وبعرف الوضع** الحديث  
**بالاقتدار** بنقل الخبر من واضحه كما وضعه في حقه وغيره مما تقدم  
**وكذا بما نزل منزلته** كما اتفق انهم اختلفوا بحضرة احمد بن عبد الله  
الجوزي في سماع الحسن بن ابي هريرة رواه البيهقي في المدخل ونحوه  
ابن عبد العزيز بن الحارث التميمي جد رزق الله بن عبد الوهاب  
الحنبلي سئل عن فتح مكة فقال غنوة فطوبى بالحجة فقال ثنا ابن



الصواب ثنا عبد الله بن أحمد ثنا أبي ثنا عبد الرزاق عن معمر  
عن الزهري عن ابن نافع الصماني أنه سئل عن قول الله عز وجل  
أو عنوة فسالوا عن ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال كان عنوة  
هذا مع أنه اعترف أنه صنفه في الحال ليندفع به الخصم **وربما يعرف**  
الوضع **بالركة** أي الضيف عن فزة فصاحته صلى الله عليه وسلم  
في اللفظ والمعنى معاً مثل ما يروي في وفاة النبي صلى الله عليه وسلم  
وتسلم وكذا في أحدها لكنه في اللفظ وحده مفيد بما إذا صرح  
بأنه لفظ الشارع ولم يحصل التصرف بالمعنى في نقله لاسيما أن كان  
لا وجه له في الأعراب وقد روي الخطيب وغيره من طريق الربيع  
ابن خنيم التميمي الجليل قال إن الحديث ضوئاً وضوءاً يعرف بظلمة  
كظلمة الليل تنكر وضوءه قول ابن الجوزي الحديث المتكرر فيمنع  
منه جلد طالب العلم وينفر منه قلبه في الغالب وعني بذلك الممارس  
لألفاظ الشارع الخبير بها وبرونقها ولا يجتهد ما ولا إذا لم يفتق العبد  
وكثيراً ما يحكمون بذلك أي بالوضع باعتبار ما ورد ترجع إلى المروي والفاظ  
الحديث وحاصله يرجع إلى أنه حصلت لهم لكثرة محاولة الفاظ  
النبي صلى الله عليه وسلم هبة نفسانية ومملكة قوية يعرفون  
بما ما يجوز أن يكون من ألفاظ النبوة وما لا يجوز أن يكون والركعة  
في المعنى كان يكون للمقل ضرورة أو اسناد لا لا يقبل تأويل بحال  
تخول أخبار عن الجمع بين الصديين وعن نفي الصانع وقدم الأجسام  
وما أشبه ذلك لأنه لا يجوز أن يرد الشرع بما يناهق مقتضى العقل  
قال ابن الجوزي وكل حديث رأيت مخالف للقول أو يناقض الأصول  
فأعلم أنه موضوع فلا تتكلف اعتباره أي لا تعتبر روايته ولا تنظر  
في جرحه ما يكون مما يدفعه الحسن والمشاهدة أو ما يناقض النص الكتاب

أو السنة المتواترة أو الإجماع القطعي حيث لا يقبل شيء من ذلك  
التأويل أو يتضمن الإفراط بالوعيد الشديد على الأمر اليسير  
أو بالوعد العظيم على القليل اليسير وهذا الأخير كثير موجود في حديث  
التفصيح والطريقه ومن ركة المعنى لا كل الركة حتى تدبرها  
ولما جعل بعضهم ذلك دليلاً على كذب راويه وكل هذا من القران  
في المروي وقد تكون في الراوي كقصه عيات مع المهدي وحكاية  
سعد بن هريق الماشقي ذكرها واختلاف المامون بن أحمد  
المهروي حين قيل له ألا ترى المشافعي ومن يتعد بخراسان  
ذاك الكلام القبيح حكاه الحاكم في المستدرج وقال بعض المتأخرين  
وقد رأيت رجلاً قام يوم الجمعة قبل الصلاة فابتدأ بالبوراء فسقط  
من قامته مغشياً عليه وانقراده عن منزله لم يدركه بما لم يوجد  
عند غيرها أو انقراده بشيء مع كونه فيما يلزم المكلفين علمه  
وقطع العذر فيه كما قدره الخطيب في أول الكفاية أو بامر  
جسيم تنوافر الدواعي على نقله كحصر العدد والحاج على البيت  
أو بما صرح بتكذيبه جميع كثير ممنع في العادة نواطوهم على  
الكذب أو تقليد بعضهم بعضاً **قلت** وقد استشكله  
الشيخ ابن دقيق العيد **الشيخ** بمنشئة ثم موحدة مفتوحين  
وحتم لأنه ولد بشيخ الأيمر بساحر ينبع من الجواز في كتابه لا أقترح  
ما تقدم من أدلة الوضع **القطع بالوضع على ما أي المروي**  
**اعترف الواقع** فيه على نفسه بالوضع بمجرد الاعتراف من غير  
قرينه معه **أن قد يكذب** في خصوص اعترافه ما قصد التفسير  
عن هذا المروي أو غير ذلك مما يورث الريبة والشك  
وإذا كان كذلك فالاحتياط عدم التصريح بالوضع **بلي بوجه**



اي المروي لا اعترف راويه بما يوجب فسقه **وعنده تضرب اي**  
 تعرض عنه فلا يخرج به ولا تغل به ولا في الفضائل مواخذة له في اقراره  
 ونص الاقتراح وقد ذكر فيه اي في هذا النوع اقرار الراوي بالوضع  
 وهذا كاف في رده لكنه ليس بقاطع في كونه موضوعا لجواز ان يكذب  
 في هذا الاقرار بعينه والظاهر انه لم يرد بقاطع هنا القطع المطابق  
 للواقع كما تفترض في كون الحكم بالصحة وغيرها انما هو بحسب الظاهر  
 لا ما في نفس الامر وانما اراد مجرد المنع من تشتمية موضوعا ولكن  
 الذي قرره شيخنا خلافاً فانه قال وقد يعرف الوضع باقرار  
 واضعه قال ابن دقيق العبد لكن لا يقطع بذلك لاحتمال ان يكون  
 كذب في ذلك الاقرار قال وفهم منه بعضهم اي كابن الجزري انه  
 لا يعمل بذلك الاقرار اصلا وليس ذلك مراده وانما في القطع  
 بذلك ولا يلزم من نفي القطع نفي الحكم لان الحكم يقع بالنظر الغالب  
 وهو هنا كذبه ولو لا ذلك لما شاع قتل المقر بالقتل ولا رجم  
 المعتز بالزنا لاحتمال ان يكونا كاذبين فيما اعترفا به زاد في  
 موضع اخر وكذا احكام الفقهاء على من اقر بان شهادته بالزور  
 بمقتضى اعترافه وقال ايضا اراد على من توقف في كلام ابن دقيق  
 العبد فقال فيه بعض ما فيه ونحن لو فتحنا باب التخييل والاعتمال  
 لوقعنا في الوسوسة وغيرها ما يصده ليس في هذا وسوسة بل  
 هو في غاية التحقيق وابن دقيق العبد نفي القطع بكونه موضوعا  
 بمجرد ذلك لا الحكم بكونه موضوعا لانه اذا اقر بواخذة اقراره  
 فيحكم بكون الحديث موضوعا اما انه يقطع بذلك فلا قلت وفيه  
 نظر والظاهر ما قررته ولا ينزع فيه الفروع المذكورة لانه فيها  
 واخذوه باقراره كما انا واخذناه فيه في عدم قبوله اما في اثبات

حكم مستقبلي فلا وكذا انقيب شيخنا شيخه الشارح حيث مثل  
 في النكت لقول ابن الصلاح او ما ينزل منزلة اقراره بما اذا حدث عن  
 شيخ ثم ذكر ان مولده في تاريخ يعلم تاخره عن وفاة ذاك الشيخ  
 بجريان الاحتمال المذكور ايضا فيجوز ان يكذب في تاريخ مولده  
 بل يجوز ان يغلط في التاريخ ويكون في نفس الامر صادقا ويمكن  
 ان يقال ان تنزيله منزلة يقتضي ذلك فالكفي به عن التعريح  
 وعلى كل حال فامثلت به اولى فانه لم يصدر منه قول اصلا ثم  
 يقع في كلامهم المطروح وهو غير الموضوع جزما وقد اثبتنا لذهبي  
 نوعا مستقلا وعرفه بانه ما نزل عن الضعيف وارتفع عن  
 الموضوع ومثل لمحدث عمرو بن شمر عن جابر الجعفي عن  
 الحسن بن علي وبجويز عن الضعيف عن ابن عباس قال شيخنا وهو  
 المتروك في التحقيق الذي راده في نجته وتوضيحها وعرفه بالمتمم  
 راويه بالكذب **المقلوب** وحقيقة القلب تغير من يعرف  
 برواية ما عن غيره عمدا او سهوا ومناسبة لما قتله واضحة  
 لتقسيم كل منهما الى سند ومنه وان لم يصرح بهذا التقسيم في الموضوع  
 بمصرحة وايضا فقد قدمنا فيه ان من الموضوعين من يحمله الشر  
 ومحبة الظهور لا ان يقلب سندا ضعيفا بصحيح ثم تارة يقلب  
 جميع السند وتارة بعضه وقد لا يكون في صورتين المزال ضعيفا بل  
 صحيحا بصحيح ولا شك في صحة تشتمية هذا كله وضعا وقلبا  
 ولذا اعدنا المغرب في اصناف الموضوعين وان شرح فيه ولكن  
 قد جزم شيخنا بان الاغراب من اقسام الوضع **وقسموا اي اهل**  
 الحديث **المقلوب** السند في خاصه لكونه الاكثر كالتصاريحهم  
 في الموضوع على المتن لكونه الاهم **تسمين** عمدا او سهوا والحمد لله

يعني صح



فمنهم البصائر ما كان متغيا مشهورا ببرا وكسالم ابد لا بواحد  
من الرواة **تغير** في الطبقة كنافع **كي** **برغبانية** اي في روايته عنه  
ويروج سوفه به **للاعراب** بالنقل **اذا ما استغريا** ممن وقف  
عليه لكون المشهور خلافا ومن كان يفعل هذا القصد على سبيل  
الكذب حماد بن عمار والنصيب احد المذكورين بالوضع كما وقع  
له حيث روي الحديث المعروف بسهيل بن ابي صالح عن ابيهم  
عن ابي هريرة رفعه اذا القيت المشركين في طريق فلا تبذروهم  
بالسلام عن الاعشى عن ابي صالح ليغرب به وهو لا يعرف عن  
الاعشى كما صرح به العقيلي وقد قيل في فاعل هذا اسرق الحديث  
وربما قيل في الحديث نفسه مسروق وفي اطلاقه السرقة على  
ذلك نظرا لان يكون الراوي المبدل به عند بعض الحديثين منفردا  
به فيسرقه الفاعل منه والخوف من هذه الافة كره اهل  
الحديث تنبغ العراب كما سياتي في باب ان شاء الله **ومنه**  
وهو ثاني فتبي العهد **قلب سند تام** **لمن** فيجعل المتن اخر روي  
بسند اخر بقصد امتحان حفظ المحدث واختباره هل اخطا ام لا  
كما اتفق لهم مع ابي اسحاق الهيثمي حين جارا لما به كما سياتي في ادب المحدث  
ان شاء الله وهو يقبل التلقين الذي هو قبول ما يلقي اليه كالصغير  
من غير توقف ام لا لا نه ان وافق على القلب فغير جافظ او تخلط  
او خالف فضا بط **مخو امتحانهم** اي المحدثين بعد اد **امام القرن**  
وشيخ الصنعة البخاري صاحب الصحيح **في مائة** من الحديث  
**لا ابي بعد اذا** بالمهمله اخوه علي اجدى اللغات حيث اجتمعوا  
على تقليب متونها واسانيد ها وهيس وامتني هذا السند اخر  
ويسند هذا المتن اخر وانخبوا عشرة من الرجال قد فقهوا الكلام منهم

منها

منها عشرة وتواعدوا كلهم على الحضور لمجلس البخاري ثم يلقي عليه كل  
واحد من العشرة احاديثه بحضورهم فلما حضر واواطان المجلس  
يا هله البغداديين ومن انضم اليهم من الغرباء من اهل خراسان وغيرهم  
تقدم اليه واحد من العشرة وسأله عن احاديثه واحدا واحدا وانفار ي  
يقول له في كل منها لا اعرفه وفعل الثاني كذلك الى ان استوفى العشرة  
المائة وهو لا يزيد في كل منها على قوله لا اعرفه فكان الغناء من حضر  
يلتفت بعضهم الى بعض ويقولون فممن الرجل ومن كان منهم  
غير ذلك يقضي عليه بالجور والتقصير وقلة الفهم لكونه عنده  
لمقتضي تميزه لم يعرف واحدا من مائة ولما فهم البخاري من  
قرينة الحال انتميا بهم من مسيلتهم التفت للسائل الاول وقال له  
سألت عن حديث كذا او صوابه كذا الى اخر احاديثه وهكذا الباقي  
**فروها** اي المائة الى حكمها المعبر قبل القلب **وجود الاسناد**  
ولم يرج عليه موضع واحد مما قلوه وركبوه فافتره الناس بالحفظ  
وعظم عندهم جدا وعرفوا منزلته في هذا الشأن وادعوا له  
رواها في مشايخ البخاري لابي احمد بن عدي قال سمعت عدة  
بشايخ تكون وذكرها ومن طريق ابن عدي رواها الخطيب  
في تاريخه وغيره ولا يضر جهالة شيوخ عدي فيها فانهم عدد  
بشيوخه جهالتهم ثم انه لا ينبغي من حفظ البخاري لها وتقطعه  
لتميز صوابها من خطاياها لانه في الحفظ مكان وانما ينبغي  
من حفظه لتوليها كما القيت عليه من مرة واحدة وقد قال  
العجلي ما خلق الله احدا كان اعرف بالحديث من ابن معين  
كل قد كان يوتي بالاحاديث وقد خلطت وقلت فيقول هذا كذا  
وهذا كذا افنكرك كما قال وفي ترجمة العقيلي من الصلة لمسلمة بن



قاسم انه كان لا يخرج اصله من يحيى من اصحاب الحديث بل يقول له  
اقراني كتابك فانكرنا اهل الحديث ذلك فيما بيننا عليه وقلنا اما ان  
تكون من اخفط الناس او من اكثرهم ثم عدنا الي كتابه احاديث  
من روايته بعد ان بد لنا منها الفاظا وردنا فيها الفاظا وتركنا منها  
احاديث صحيحة وابتناهما والمتسامنه سماعها فقال لي اقرافراهما  
عليه فلما انتهت الي الزيادة والنقصان فظن واخذ مني الكتاب  
فالتحق فيها بخطه النقص وضرب على الزيادة وصححها كما كانت ثم قرأها  
علينا فانعرفنا وقد طابت أنفسنا وعلينا انه من اخفط الناس وقال  
حماد بن سلمة كنت اسمع ان القصاص لا يحفظون الحديث فكنت اقلب  
على ثابت الحديث اجعل انسا لابن ابي ليلى وابن ابي ليلى لا ينس اشوش  
بها عليه فيجي لها على الاستواء وحلي الهاد بن كثير قال في صاحبنا  
ابن عبد الهادي الي المزي فقال له انتجت من روايتك اربعين حديثا  
اريد قرأتها عليك فقر الحديث الاول وكان الشيخ منكبا فلما اتى على  
الثاني تبسم وقال ما هو انا ذاك البخاري قال ابن كثير فكان قوله  
هذا عندنا الحسن من رده كل من اتى بسنده وقال هبة الله بن  
المبارك الدواني اجتمعت بالامير ابي منصور بن مازك فقال  
لي خذ جزين من الحديث واجعل من الحديث الذي في هذا الجزء  
على اسناد الذي في هذا الجزء من اوله الخ الي حالته الاولي  
من اوله الخ ورمي يقصد بقلب السند كله الاعراب ايضا ان  
لا يختار له في الراوي الواحد كما انه قد يقصد الامتداد بقلب  
راو واحد واختلف في حكمه من استعماله بهذا القصد سوى  
من حكناه عنهم حماد بن سلمة وشعبة والثرمذية ولكن  
انكره عليه حماد لما حدثه فخر انه قلب احاديث علي

ادان بن علي ابي عياش فقال ليس ما صنع وهذا اجل وقال يحيى  
القطان كما سياتي قريبا لا استعمله وكان له لما يرتب عليه من تقييد  
من يمتدحه واستمراره عيار روايته لطنه انه صواب وقد يسمعه  
من لا خبرة له فيرويه ظنا منه انه صواب واستند غضب محمد بن  
عجلان على من فعل به ذلك فروي بنا في الحديث الفاضل للمراحمري  
من طريق يحيى بن سعيد القطان قال قدمت الكوفة وبها ابن عجلان  
وبها من يطلب الحديث ملبح بن الجراح اخو وكيع وحفص بن  
غياث ويوسف بن خالد السهمي فكنا ناتي بن عجلان فقال يوسف  
هلم نقلب عليه حديثه حتي ننظر فيه قال ففعلوا فما كان عن  
ابيه جعلوه عن سعيد المقبري وما كان عن سعيد جعلوه عن ابيه  
قال يحيى فقلت لهم لا استعمل هذا قد خلوا عليه فاعطوه الخ  
مرفيه فلما كان عند آخر الكتاب انتهى فقال اعد فرضت عليه  
فقال ما كان عن ابي فهو عن سعيد وما كان عن سعيد فهو عن  
الي ثم اقبل على يوسف فقال ان كنت اردت شيئا وعيبي نفسك  
الله الاسلام وقال لحفص فابتلاك الله في دينك ودينك وقال  
لملبح لا تفعلك الله بعلمك قال يحيى فأت ملبح قبل ان يتفع  
بعلمه وابتلي حفص في بدنه بالفالج وفي دينه بالفقضا  
ولم يميت يوسف حتي اتهم بالزندقة فلهذا استند غضب ابي  
نعيم الفضل بن دكين شيخ البخاري في ذلك ايضا قال احمد  
ابن منصور الرمادي خرجت مع احمد بن حنبل ويحيى بن معين  
الي عبد الرارق اخذهما فلما عدنا الي الكوفة قال يحيى لا احمد  
اريد ان اخبر ابا نعيم فقال له احمد لا تفعل الرجل ثقة  
فقال لا بد لي فاخذ رقة فكتب فيها ثلاثين حديثا من حديث



ابي نعيم وجعل علي كل عشرة منها حديثا ليس من حديثه ثم  
جا والي ابي نعيم فخرج فجلس علي ذلك فخرج يحيى الطبق فقرأ  
عليه عشرة ثم قرأ الحادي عشر فقال ابو نعيم ليس من حديثي اضرب  
عليه ثم قرأ العشر الثاني وابو نعيم ساكت فقرأ الحديث الثاني فقال  
ليس من حديثي اضرب عليه ثم قرأ العشر الثالث وقرأ الحديث الثالث  
فانقلبت عيناه واقبل علي يحيى فقال اما هذا وداود راع احمد في بئر فارغ  
من ان يعمل هذا واما هذا يريدني فاقول من ان يعمل هذا ولكن هذا من فعلك  
يا فاعل ثم اخرج رجله من رفسه فرمي به وقام فدخل داره فقال ل احمد  
ليحيى الم اقل لك انه ثبت قال والله لرفسته احب الي من سفرتي وقال  
الشه في جواره نظرا لانه اذا فعل اهل الحديث لا يستقر حديثا  
قلت الا في النادر وبالحيلة فقد قال شيخنا ان مصلحته اي التي منها  
معرفة زبنته في الضبط في اسرع وقت اكثر من مفسده ته قال  
وشرطه اي الجواز ان لا يستمر عليه بل ينبغي بانتهاء الحاجة  
**والقسم الثاني قلب ما لم يقصد الرواية** قلبه بوقع القلب  
فيه على سبيل السهو والوهو وله امثلة **تخبر** حديث اذا اقمنا الصلاة  
فلا تقوموا حتي تروني فه نه **حديثه** اي الحديث في مجلس ابي  
محمد ثابت بن اسلم البصري **البنائي** بضم النون اوله نسبة  
لمحله بالبصرة عزفت ببنا نه بن سعد بن لوي **جملج اعني** بالفل  
**والثني بن ابن ابي عثمان** بالصرف هو الصواف عن يحيى بن ابي  
كثير عن عباد بن ابي قتادة عن ابيه عن النبي صلى الله عليه  
وسلم **فطنه** اي الحديث **عن ثابت** ابو النضر جزي بن حازم  
ورواه جزي بن مفضل هذا الظن عن ثابت عن انس كما بينه  
**حماد هو ابن زيد النخعي** فيما وضعه به ابن مخويه وابن

حسان

حسان وهو ما طرا عليه لما حكاه ابن ابي خيثمة ان انسانا سأل عبيد  
حسان وهو ما طرا عليه لما حكاه ابن ابي خيثمة ان انسانا سأل عبيد  
لده بن عمر كان حماد اميا فقال ان ارايته في يوم مطير وهو كنت  
ثم ينفع فيه ليحرف والراوي عن حماد لما بينه عليه من غلط جزي  
اسحق بن عيسى بن الطباع كما رواه احمد في العلل عنه وكما عند  
الخطيب في الكفاية والبيهقي في المدخل ويحيى بن حسان كما عند  
ابي داود في المراسيل كلاهما واللفظ لا وطها عن حماد قال  
كنت انا وجزي عند ثابت فحدثت حماد عن يحيى بن ابي كثير  
يعني بهذا الحديث بشده المتقدم فطن جزي انه فيما حدث  
به ثابت عن انس يعني وليس كذلك وكذا قال البخاري فيما  
حكاه عنه الترمذي في باب ما جاء في الكلام بعد نزول الامام  
من المبرزة كتاب الجمعة من جامعه ويروي عن حماد بن زيد  
قال كنا عند ثابت فحدثت حماد الصواف وذكره وكذا  
من امثله حديث النبي عن كل ذي خطفة وعن كل ذي  
نميمة وعن كل ذي قاب رواه ابو ايوب الا فريقي عن صفوان  
ابن سليم عنه سعيد بن المسيب عن ابي الدرداء ولم يسمعه  
سعيد بن ابي الدرداء او ما حدث به رجل في مجلس سعيد عن ابي  
الدرداء فسمعه اصحاب سعيد منه قال سفيان بن ابي صالح ثنا  
عبد الله بن يزيد ابن المنبث قال سألت سعيد بن المسيب  
عن الضبع فقال شيخ عنده ثنا ابو الدرداء فذكره قال الدارقطني  
وهذه اشبه بالصواب وخبره ان ابن عجلان روى عن سهيل  
ابن ابي صالح عن ابيه عن ابي هريرة رفعه الدين النصيحة فقد  
قال محمد بن نصر المروزي انه غلط وانما حدث ابو صالح



عن أبي هريرة حديث أن الله يرضي لكم ثلاثا وكان  
عطاء بن يزيحاضرا فحدثهم عن تميم الداري حديث أن  
الدين التصحيح فسميها سبيل مني والمخلص أنه دخل  
عليه حديث في حديث ومن هذا القسم ما يذهب فيه  
بالتقديم في الأسماء والتأخير مرة بن كعب فيجعل كعب بن مرة  
ومسلم بن الوليد فيجعل الوليد بن مسلم ويخونك ما أوجبه  
كون اسم أحدهما اسم أبي الآخر وقد صنف كل من الخطيب وحنبل  
في هذا القسم خاصة فأما الخطيب ففما كان من نمط المثال الأخير  
فقط وسماه رافع الأرتباب في المقلوب من الأسماء والأنساب  
وهو في مجلد فيهم وأما شيخنا فإنه أفرد من علل الدارقطني  
مع زيادات كثيرة ما كان من نمط من المثالين الذين قبله  
وسماه جلال المقلوب في معرفة المقلوب وقال أنه لم يجد من  
أفرد مع سبيل الحاجة إليه حيث أدى إلى الخلال به إلى عدد  
الحديث الواحد أخا حديث أنه أوقع القلب في الصحابي ويوجد  
ذلك في كلام الترمذي فضلا عن من دونه حيث يقال  
وفي الباب عن فلان وفلان ويكون الواقع أنه حديث  
اختلف فيه على رايه وقد كان بعض القدماء يبلغ في عيب من  
وقع له ذلك فزوي في مسند الإمام أحمد عن يحيى بن سعيد  
القطان أنه قال حدثت سفياث الثوري عن عبيد الله  
ابن عمر عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه  
قال لا تعجب الملا بركة رفعة فيها جرس فقلت له أنقص  
يا أبا عبد الله أي عثرت فقال كيف هو قلت حديث عبيد  
الله بن عمر عن نافع عن سالم عن أبي الجراح عن أم

حسية

حسية عن النبي صلى الله عليه وسلم قال صدقت وقد اشتمل هذا  
الخبر على عظم دين الثوري وتواضعه وانصافه وعلى قوة حافظته  
تلمذه القطان وجرأته على شيخه حتى خالجه بذلك وبهذه  
على عثوره حيث سلك الجادة لأن حل روايته نافع هو عن ابن  
عمر وكان قول الذي يسلك غيرها إذا كان ضابطا راجح  
وكذا الخطابي القطان شعبة حدثوه عنه حديث لا يجد  
عبد لهم إلايمان حتى يؤمن بالقدر عن أبي إسحاق عن الحارث عن  
عيا وقال حدثت شابة سفياث عن أبي إسحاق عن الحارث عن ابن مسعود  
وهذا هو الصواب ولا يتأني ليحيى أن يحكم على شعبة بالخطأ إلا  
بعد أن يتبين الصواب في غير روايته فأن هذا من يسر روح  
فيقول مثلا يحتمل أن يكون عند أبي إسحاق عيا الوجهين فحدث  
به كل مرة على أحدهما وهذا الاحتمال بعيد عن التحقيق إلا أن جات  
رواية عن الحارث يجمعها ومداها لا مر عند أمة هذا الفن على  
ما يقوي في الظن وأما الاحتمال المرجوح فلا تقبل عند من عليه انتهى  
مع زيادة وحذف واختار في تسمية قسمي العبد الأبدان  
لا القلب وأما ابن الجوزي فقال في الثاني أنه عندي بالمركب  
أشبهه فجعله نوعا مستقلا وأما قلب المتن فحقيقته أن يعطى أحد  
الشيئين ما اشتهر للاخر ويحتمل قول ابن الجزري هو الذي يكون  
على وجهه فينقلب بعض لفظه على الراوي فيتغير معناه وربما  
انقلب وجعله نوعا مستقلا سماء المنقلب فاجتمع بما ذكرناه  
أربعة أنواع هي في الحقيقة أقسام وأمثلة في المتن قليلة كحديث  
حتى لا تعلم مثاله ما تنفق بمينه فانه جامق مقلوب باللفظ حتى لا تعلم  
بمينه ما تنفق مثاله وما أعطني يجمعها ولا بالامشارة إليها إلا



افراد منهم من المتأخرين الجلال البلقيني في جزم فرد ونظما  
في ابديات ومما ذكره تبعاً لمحاسن والده رحمه الله حديث عائشة  
مرفوعة ان ابن ام مكتوم يؤذن بليل فكلوا واستربوا حتي يؤذن  
بلال فهو مقلوب اذ الصحيح في لفظه عن عائشة ان بلال يؤذن  
بليل الحديث وكذا اجاز ابن عمر ولم يرتض البلقيني جمع ابن  
خزيمة بينهما بخبرين ان يكون علي الله عليه ولم كان جعل اذان  
الليل ثوباً بينهما نجا الخبر ان علي حسب الحالي وان تابعه ابن حبان  
عليه بر بالغ فحزم به وقال البلقيني انه بعيد ولو فتحنا باب التناول  
لا ندفع كثير من علل المحدثين واما شيخنا فالإيضاح رواية  
القلب وقال ابن عبد البر المحفوظ حديث ابن عمر وهو الصواب  
ومن امثله ما رواه البخاري من طريق عبيد الله بن عمر عن محمد  
ابن يحيى بن حبان عن ابن عمر قال ارتقيت فوق بيت حفصة  
فرايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقضي حاجته مستدبر  
القبلة مستقيلاً الشام فرواه ابن حبان كما في نسخة صحيحة  
مؤتمدة قديمة جداً من طريق وهيب عن عبيد الله بن عمر وغيره  
عن محمد بن يحيى بلفظ مستقيلاً القبلة مستدبر الشام رواه  
عن الحسن بن سفيان عن ابراهيم بن الحجاج عن وهيب وهو  
مقلوب وقد رواه الاسماعيلي في مستخرجيه عن ابي يعلى عن  
ابراهيم فقال مستدبر القبلة مستقيلاً الشام كالجادة فأنحصر في  
الحسن بن سفيان وابن حبان **تنبيهات** ثلاثة اردت ان  
انواع الضعيفين بما مناسب كما اردت الصحيح والحسن بما يناسبهما  
لكن كان جمع اوليهما مكان واحد لكونهما كالسبيل الواحدة السب  
احدهما **وان اخذ منها** اي حدد بها **ضعيف** **السند** **ثقل** عنه

ضعيف

**ضعيف** **اي** **لهذا** **السند** **بخصوصه** **فاقصروا** **اي** **ان** **ذلك**  
فان حرجت به فاولي **ولا تضعف** **ذاك** **المتن** **مطلقاً** **انه**  
بالمدر **علي** **ضعف** **ذلك** **الطريق** **اذ** **له** **جواب** **المدر** **ايضا** **يستد**  
**آخر** **مجرد** **يثبت** **المتن** **مثله** **او** **بمجموعهما** **بل** **يقف** **احوار**  
**ذاك** **اي** **الاطلاق** **عليه** **مأم** **من** **ائمة** **الحديث** **صحيح** **الاطلاع**  
معتبر **الاستقرا** **والشع** **يضعف** **بيان** **وجه** **ضعف** **اي** **الحديث**  
لانه ليس له اسناد يثبت هذا المتن مثله او بانته ضعيف  
شدد وادكاره او نحوها **فان** **اطلقه** **اي** **الخلق** **ذاك** **الامام**  
**الضعف** **قال** **الشيخ** **ابن** **الصلاح** **في** **ما** **بعد** **يلسير** **ذيل** **مسئلة**  
كون الجرح لا يقبل لا يفسر **قد** **حققت** **ثم** **ان** **ما** **ذهب** **اليه** **من** **المنع**  
اما ان يكون بالنسبة لمن يخص عن الطريق ويبحث عنها او مطلقاً  
كما اختاره شيخنا حيث قال والظاهر انه مشي علي اصله في تعذر  
استقلال المتأخرين بالحكم علي الحديث بما يليق به والحق خلافه كما  
تقرر في موضعه فاذ ابلغ الحافظ المتأخر هذا الجهد وبذل الوسع  
في التفتيش علي ذلك المتن من مظانه فلم يجده الا من تلك الطريق  
الضعيفة شاع له الحكم بالضعف بناء علي غلبة ظنه وكذا انه  
وجد حزم امام من ائمة الحديث بان رواية الفلاني تفرد  
به وعرف المتأخر ان ذاك المتفرد قد ضعف بقادح ايضاً  
ووراهذا انه علي كل حال يكفي في المناظرة تضعيف الطريق  
التي ابرها المناظر وينقطع اذ الاصل عدم ما سواها حتي قد  
يثبت بطريق آخر قال ابن كثير ثابتهما **وان** **تفرد** **تقلاً** **الحديث**  
**واه** **يعني** **ضعيفاً** **قل** **الضعف** **او** **كثر** **مالم** **يلغ** **الوضع** **او** **ما** **يشهد**  
من اهل الحديث **فيه** **اصح** **او** **ضعيف** **اما** **بالنظر** **الي** **اختلافهم**



او غير ذلك **لا** بايراز **اسنادها** اي المشكوك فيه والمجزوم به  
 بل مجرد اضافتهما الى النبي صلى الله عليه وسلم او الى الصحابي او من  
 دونه بحيث يشمل المقلون **فات بترضي كيروي** ونذكر  
 وبلغنا وروي بعضهم ونحوها من صيغ التريض التي الكثر بها عن  
 التعريح بالضعف ولا تجزم بنقله خوفا من الوعيد واحتياط فان  
 سقت اسنادها فيؤخذ حكمه مما بعده **واجزم** فيما تورد لاسند  
**بنقل ما صح** بالصيغ المعروفة بالجزم **كقال** ونحوها **فاعلم** ذلك  
 ولا تنقله بصيغة التريض وان فعله بعض الفقهاء واستحضر  
 ما اسلفته لك من كلام النووي وغيره مما يتعلق بهذه المسئلة  
 عند التعليق قالوها **وسموا في موضع روي** حيث اقتصر  
 على سياق اسناده **من غير تبين لضعف** لكن فيما يكون في  
 الترغيب والترهيب من المواظ على القصص وفحصنا بين  
 الاهمال ونحو ذلك خاصة **وراوا بها** وعدم التساهل في ذلك  
 ولو ساقوا اسناده في احاديث **الحكم الشرعي** من الحلال والحرام  
 وغيرها **وكذا في الفقهاء لضعفات** الله تعالى وما يجوز له  
 ويستعمل عليه ونحو ذلك ولذا كان ابن حزم وغيره من  
 اهل الديانة اذا روي حديثا ضعيفا قال ثنا فلان مع  
 البراءة من محدثه وربما قال هو واليه في ان صح الخبر  
 وهذا التساهل والتشد يد منقول **عن ابن مهدي**  
 عبد الرحمن **وعبر واحد** من الامة كاحمد بن حنبل  
 وابن معين وابن المبارك والسفياني حيث عقد ابو احمد  
 ابن عدي في مقدمة كاملة والخطيب في كتابته لذلك بابا  
 وقال ابن عبد البر احاديث الفضائل لا يحتاج فيها الى من يحجج

به وقال الحاكم سمعت ابا بكر بن العنبري يقول الخبر اذا ورد لم  
 يحرم حلالا ولم يحل حراما ولم يوجب حكما وكان في ترغيب او  
 ترهيب اضعف عنه ونشهد في روايته ولفظ ابن مهدي  
 فيما اخرج به البيهقي في المدخل اذا رويها عن النبي صلى الله عليه  
 وسلم في الحلال والحرام والاحكام شددنا في الاسانيد واتقنا  
 في الرجال واذا رويها في الفضائل والثواب والفتاوى سهلنا  
 الاسانيد وسامحنا في الرجال ولفظ احمد في رواية المهدي  
 عنه الاحاديث الرقايق بحمل ان يتساهل فيها حتى يحكي  
 فيه حكم وقال في رواية عباس الدوري عنه ابن اسحاق  
 الرجل تكذب عنه هذه الاحاديث يعني الفاري ونحوها  
 واذا جال الحلال والحرام اردنا قوما هكذا اوقف اصابع يديه الاربع  
 لكنه احتج رحمه الله بالضعف حيث لم يكن في الباب غيره وتبعه  
 ابو داود وقدماه على الراي والقياس ويقال عن ابي حنيفة علي  
 ذلك وان الشافعي يحتج بالمرسل اذا لم يجد غيره كما سلف كما ذكر  
 في اواخر الحسن وكذا اذا تلقت الامة الضعيف بالقول يعمل به  
 على الصحيح حتي انه ينزل منزلة المتواتر انه يتسخ المقتطوع  
 به ولهذا قال الشافعي رحمه الله في حديث لا وصية لوارث انه  
 لا يثبت اهل الحديث ولكن العامة تلقته بالقول وعملوا به  
 حتي جعلوه ناسخا لاية الوصية له او كان في موضع احتياط كما اذا  
 ورد في حديث ضعيف بكذا هذه بعض البيوع او الانكحة قال  
 المسحك كما قال النووي ان يتره عنه ولكن لا يجب ومنع ابن  
 العربي المالكي العمل بالضعيف مطلقا ولكن قد حكى النووي في  
 عدة من تصانيفه اجماع اهل الحديث وغيرهم على العمل به في الفضائل



ونحوها خاصة ففده ثلاثة مذهب افا وشيخنا ان محل الاجر  
 منها حيث لم يكن الضعف شديدا او كان منذ رجاحت اصل  
 عام حيث لم يقع على المنع منه دليل اخص من ذلك العموم ولم ينفذ  
 عند العمل به بثبوته كما بسطتها في موضع اخر **عرفه** ضعه **من يقبل**  
**روايته** من نقله الاخبار **ومن تدر** وما التحق بذلك سوى ما تقدم  
 من قبول الضعيف اذا اعتضد والمدلس اذا صرح وما سياتي من  
 قبول المختل في حال كفره او فسقه والاعمى ونحوه والمختلط قبل  
 اختلاطه وغير ذلك ونحوه بعد مباحث المتن وما التحق به  
 مناسب وفيه فصول الاول **جمع جهولا** **الان** اي الحديث  
**والفقه** والامول في اي علي **قولنا** **قال الخبير** اي الحديث المحتج به  
 باذفراده ليخرج الحسن لقبه **ب** شرط **ان يكون ضابطا** **معنلا**  
**اي** ولكل منهما شروط فاما شرط اولها الذي تنكيره شمل التام  
 والقاصر فهي ان يكون الراوي **يقطعا** بضم القاف وكسرها وذلك  
 بان **بان لم يكن** **مختلا** لا يميز الصواب من الخطا كالنايم والساهي  
 اذا انتصف بهما لا يحصل التكون اليه ولا يمثل لنفسه الى الافتقار  
 عليه وان يكون **يقطعا** اي يثبت ما سمعه في حفظه بحيث يسهل  
 رواه عن الفترة الحافظة ويتمكن من استحضاره متى شاء **ان**  
**حدث حفظا** اي من حفظه **ويحوي كتابه** اي يحوي عليه  
 بنفسه او بثقة ويصونه عن نظرف التزوير والتغير اليه  
 من حين سمع منه الي ان يودي **ان كان منه يروي** وان يكون  
**يعلم ما في اللفظ من احاله** بحيث يومن معه بتغير ما يرويه  
**ان يروي بالمعنى** ولم يورد الحديث كما سمعه بحرفه على ما سياتي  
 بيانه في بابه ان ساءله تعالى وهذه الشروط موجودة في كلام

الشافعي

الشافعي رحمه الله في الرسالة صرح بالاول فيؤخذ من قوله  
 ان يكون عاقلا لما جرت به لقول ابن حبان هو ان يقبل من  
 صناعة الحديث ما لا يرفع موقفا ولا ينزل مرسل او يصنف اسما  
 فهذا كناية عن اليقظة وقد ضبط ابن الاثير الضبط في مقدمة  
 جامعته بما لم يتقيد وابه فقال هو عبارة عن احتياط في باب  
 العلم وله طريقان الاول العلم عند السماع والحفظ بعد العلم  
 عند التكلم حتي اذا سمع ولم يعلم لم يكن معتبرا كما لو سمع صياحا  
 لا معني له واذا لم يفهم اللفظ بمعناه لم يكن ضبطا واذا امشك  
 في حفظه بعد العلم والسماع لم يكن ضبطا قال ثم الضبط نوعان  
 ظاهر وباطن فالظاهر ضبط معناه من حيث اللغة والباطن  
 ضبط معناه من حيث تعلق الحكم الشرعي به وهو الفقه ومطلق الضبط  
 الذي هو شرط في الراوي هو الضبط الظاهر عند الاكثر لانه يجوز  
 نقل الخبر بالمعنى فيما حقه تمة بتدليل المعنى بروايته قبل  
 الحفظ او قبل العلم حين سمع ولهذا المعنى قلت الرواية عن  
 اكثر الصحابة لنقد هذا المعنى قال وهذا الشرط وان كان على  
 ما بينا فان اصحاب الحديث قلما يعتبرون في حق الطفل دون  
 النفل فانه متى صح عند سمع الطفل او حضوره اجازوا  
 روايته والاول احوط للدين واولى نتي وحاصله اشتراط كون  
 سماعه عند الخل تاما فيخرج من سماعه غفل وكونه حين  
 التادية عارفا بمدلولات الالفاظ ولا اخصاره في الثاني عند  
 الجمهور ولاكتفاءهم بضبط كتابه ولا في الاول عند المتأخرين  
 خاصة لا عند ادهم لسماع من لا يفهم العربي اصلا كما سياتي كل ذلك  
 وقوله لنقد هذا المعنى اي عند ذلك الصحابي نفسه لحوقه



من عدم حفظه وعدم تمكنه في الاثبات بكل المعنى وهذا منهم  
رضي الله عنهم تورع واحتياط ولقد كان بعضهم قاطعة العدة  
اذا روي ويقول ويخوذ او قزيب من ذا وما اشبه ذلك **واما**  
**الشروط في العدالة** المتصف بها العدل وضابطها اجمالاً انها  
مكيلة مختل على ملازمة التقوى والمروة بالنقوى اجتناب الاعمال  
السبية من شرك او فسق او بدعة فهي خمسة **بان** ان  
**يكون مسلماً** بالاجماع **داً** عقلاً ولا يكون مخوناً سوا المصطفى والسلف  
اذا اثنى الافادة **قد بلغ الحلم** بضم الم المهملة وسكون اللام اي لا تزال  
في النور والمراد البالغ به او ينحوه كما يعين او يستكمل خمس عشرة سنة  
اذهو مناط التكليف **سليم** **الفعل من فسق** وهو ارتكاب كبيرة  
او اصرار على صغيرة **او اي** وسليم العقل من **حرم** **مروءة** على انه قد  
اعترض على ان الصلاح في ادراجها في المتفق عليه وقيل انه لم  
يشترطها فيما ذكره الخطيب وغيره سوى الشافعي واصحابه لكنه  
مردود بان العدالة لا تتم عند كل من شرطها وهم ائمة العلماء ورواها  
بلمن لم يشترط مريد اعلى الاسلام واكتفى بعدم ثبوت ما ينافي  
العدالة وان من لم يرقه ما ينافيها لم تقبل شهادته ولا روايته  
قد لا ينافيه **لحم** قد خفي الما وروي ان الذي تجنبه فيها شرط  
في العدالة وارتكابه مفض الى الفسق ما استخف من الكلام المؤدي  
والضحك وما قبح من العقل الذي يلهو به ويستتبع به فساد  
كتف اللحية وخصها بالسواد وكذا البول قايماً يعني في  
الطريق ويجتنب براه الناس في الماء الراكد وكشف العورة اذا خلا  
والتحدث بمساوي الناس واما ما ليس بشرط فعدم الافتنال  
بالما والطعام والمساعدة بالنفس والجاه وكذا الاكل في الطريق

وكشف

وكشف الراس بين الناس والمشي حافياً ويمكن ان يكون هذا منشا  
الاختلاف ولقد في بعض مذكرة من الشافعيين نظروا ما احسن قول  
الزنجاني في شرح الوجيز المروية يرجع في معرفتها الى العرف فلا تنطبق  
بمجرد الشرح وانما تعلم ان الامور العرفية قلما تضبط بل هي تختلف  
بالاختلاف الاشخاص والبلدان فلم من بلد جازت عادة اهله  
بمباشرة امور ولو باشرها غيرهم لعد خيراً للمروءة وفي الجملة  
رعاية مناهج الشرع وادابيه والاهتد بالسلف والاقتداء بهم امر واجب  
الرياسة قال الزركشي وكانه يشهد لك الى انه ليس المراد  
سيرة مطلق الناس بل الذين يقتدي بهم وهو كما قال ثم ان اشراط  
البلوغ هو الذي عليه الجمهور والافق قد قيل بعضهم رواية الصبي  
المميز الموثوق به ولذا كان في المسئلة لاصحابنا وجهان قد هما  
الرافعي واتبعا النووي بالمراهق مع وصف النووي القول  
بالشذوذ وقيد الرافعي في موضع اخر وفي المعنى بعد التفسير  
وجهان كما في رواية اخبار الرسول واختصار النووي بالقصبي  
المميز ولا تناقض فن قيد بالمراهق عني المميز والصحيح بعدم  
قبول غير البالغ وهو الذي حكاه النووي عن اكثر من واحد وحكي  
في شرح المذهب تنقلاً للمتنولي عن الجمهور قبول اخبار الصبي  
المميز فيما طريقه المستأهدة بخلاف ما طريقه النقل كما لا فتا  
ورواية الاخبار وحقوه واليه اشار شيخنا وقيل الجمهور اخبارهم  
اذا انضمت اليها خبره انتهى اما غير المميز فلا يقبل قطعاً  
وكذا لم يشترطوا في عدل الرواية الحرية بل اجمعوا كما حكاه  
الخطيب على قبول رواية العبد بالشروط المذكورة وجاهز  
شهادته جماعة من السلف ولكن الجمهور في الشهادة على خلافه



وهو مما اختلف فيه كما اختلف في مسيلة التزكية الآية بعد  
وقد نظم ذلك شيخنا فقال **العد** لمن شرحة المروءة والاسلام والفقر والبلوغ معا  
بجانب الفسق راويا وميتي يشهد فخريته تصنف بتعب  
ولا الذكورة خلافا لما نقله الماوردي في الحاوي عن أبي حنيفة  
قال واستثنى احبا رعا شدة وام سلمة واما من شرط في الرواية  
العد كالمشاهدة فهو شاذ لما عليه الجمهور كما اسلفته في مراتب  
الصحيح بل تقبل روايته الواحد اذا جمع اوصاف القبول به  
وادلة ذلك كثيرة متبررة / وكون الراوي فيها عالما كافي حنيفة  
حيث شرط فقيه الراوي ان خالف القياس وغيره حيث قصره  
على الغريب فكله خلاف ما عليه الجمهور وحجتهم قول الله تعالى  
يا ايها الذين امنوا ان جالم فانينق بنيا فتبينوا الآية فقتضاه  
ان لا يثبت في غير خبر الفاسق ولو لم يكن عالما وفي قوله  
صلى الله عليه وسلم نضرا لله امر اسمع مغالتي فوعاها الحديث  
اقوي دليل على ذلك لانه صلى الله عليه وسلم لم يفرق بل صرح بقوله  
قرب حامل فقيه غير فقيه ورب حامل فقه الى من هو افقه  
منه وكذا من شرط عدم عماه او كونه مشهورا لسماع الحديث  
او معروف السب او ان لا ينكر راوي الاصل رواية الفرع  
عنه على وجه الشبان ايضا الثاني فيما عرفت به العدالة او  
من تزكية وغيرها **ومن زكاه** اي عدله في روايته **عد** لان فهو  
**عد** **ل** **م** **م** **ن** يفتح الميم اي اتفاقا **الومع** **اكتفا** **وهم** اي ائمة الاثر  
فيها بقول العدول الواحد جرحا ونقدا بلا اي من جهة الجرح  
والنقد بل **خلاف** اي بخلاف **الشاهد** فالصحيح عدم الاكتفا فيه

يدون

يدون اثنى لانه ان كان المزكي للراوي ناقلا عن غيره فهو من  
خملة الاحبار او كان اجتهدا من قتل نفسه فهو بمنزلة الحاكم  
وفي الحالتي لا يشترط العدد والفرق بينهما ضيق الامر في الشهادة  
لكونهما في الحقوق الخاصة التي يمكن الترافع فيها وهي محل الاختلاف  
بخلاف الرواية فانها في شئ عام للناس غالب لا ترافع فيه  
ومخوه قول ابن عبد السلام الغالب من المسلمين مهابة الكذب  
على النبي صلى الله عليه وسلم بخلاف شهادته الزور ولا قد ينفرد  
بالحديث واحد فلو لم يقبل لقامت المصلحة بخلاف قوت حق واحد  
على واحد والمحامات ولان بين الناس احناء عداوات تخلوهم  
على شهادة الزور بخلاف الرواية والقول الثاني اشترط اثنان  
في الرواية ايضا حكاه القاضي ابو الطيب بكر بن الباقلاني  
عن اكثر الفقهاء من المدينة وغيرهم لان التزكية صفة فيحتاج  
الى موافق الى عدلين كالرشد والكفاة وغيرهما وقياسا على  
الشاهد بالنسبة لما هو المرجح فيها عند الشافعية والمالكية  
بل هو قول محمد بن الحسن واختاره الطحاوي والاقايم عبيد  
لا يقبل في التزكية فيها اقل من ثلاثة متمسكا بحديث فقيصة  
فبين محل له المسيلة حتى تقوم ثلاثة من ذوي الهي فيشهدون  
له قال واذا كان هذا في حق الحاجة فغيرها اولى ولكن المعتمد  
الاول واما الحديث فيجوز على الاستحباب فيمن عرف له بل قليل  
ومن رجع الحكم كذلك في الباين الفخر الرازي والسيف الامدي  
ونقله وابن الحاجب عن الاكثرين ولا تنافي في الحكاية الماضية  
للمسوية عن الاكثرين لتقيد هاهنا بالفقه ومن اختار  
التفرقة ايضا الخطيب وغيره وكذا اختار القاضي ابو بكر



بعد حكايته ما تقدم الاكتفا بواحد لكن في البابين معا كما  
نقل عن ابي حنيفة وابي يوسف في الشاهد خاصة وعبارته  
والذي يوجب القياس وجوب قبول تركية كل عدل مرضي  
ذكرنا وانني حرا وعيد لشاهد ومخبر ابي عارف بما يجب ان  
يكون عليه العدل وما به يحصل الجرح كما اقتضاه اول كلامه  
الذي حكاه الخطيب عنه وهو ظاهر واستثنى تركية المرأة  
في الحكم الذي لا تقبل شهادتها فيه كذلك بعد حكايته عن  
الكثير من اهل المدينة وغيرهم عدم قبول تركية النساء مطلقا  
في البابين وكذا اشار الى تخصيص تركية العبد بالرواية لقوله  
فيها دون الشهادته ولكن التعميم في قبول تركية كل عدل لانها  
كما قال الطحاوي خير وليست استثناء صريح به ايضا صاحب  
المحصول وغيره من غير تقييد وقال النووي في التقریب  
يقبل اي في الرواية بعد بل العبد والمرأة العارفين ولم يحكم فيه  
قال الخطيب في الكفاية الاصل في هذا الباب سوال النبي صلى  
الله عليه وسلم في قصة الافك بزيادة عن حال عابشة ام المؤمنين  
رضي الله عنها وحواليها له يعني الذي ترجم عليه البخاري  
في صحيحه بعد بل النساء بعضهن بعضا ولا تقبل تركية الصبي  
المراهق ولا الفلام الصا بطرما وان اختلف في روايتهما  
لان الفلام وان كانت حاله ضبط ما سمعه والتغير عنه على  
وجهه فهو غير عارف باحكام افعال المكلفين وما به  
منها يكون العدل عدلا والفاسق فاسقا قد لا اتما يكمل  
له المكلف وايضا فلكونه غير مكلف لا يوس منه نفسيق  
العدل ولقد بل الفاسق ولا كذلك المرأة والعبد فافترق

الامر

الامر فاما قاله الخطيب **وصحوا** كما هو مذهب الشافعي وعليه  
الاعتماد في اصول الفقه ومشي عليه الخطيب مما ثبت به العدالة  
ايضا **استغنا** **دي الغيرة** وبناهة الذكر بالاستقامة والصدق  
مع البصيرة والفهم وهو الاستقامة **عن تركية** كما لا يخفى  
**كما لك** هو ابن السنن **نجم السنن** كما وصفه به امامنا الشافعي  
رحمهما الله وكشعنة ووليع واحد وابن معين ومن جري  
بجراهم فهو لا يسميهم كما قال الخطيب وقد عقد لذلك بابا  
في كفايته لا يسأل عن عدلهم وانما يسأل عن عدالة من كان  
في عداد الجمهورين او اشكل امره على الطالبين وساق يسند  
ان الامام احمد يسئل عن اسحق بن راهوية فقال مثل اسحاق  
يسئل عنه اسحاق عندنا امام من ائمة المسلمين وان ابن معين  
يسئل عن ابي عبيد فقال مثلي يسأل عنه هو يسأل عن الناس  
وعن ابن جابر انه قال لا يؤخذ العلم الا من تشهد له بالطلب  
وفي رواية عن ابن مسهر الا عن جليس العالم فان ذلك طلبه قال  
الخطيب اراد ان من عرف محالسة للعلماء واخذ عنهم اعني  
ظهر ذلك من امره عن ان يسأل عن حاله وعن الفاضل  
ابي بكر بن الباقلاني انه قال للشاهد والمخير انما يجان الى  
التركية مني لم يكونا مشهورين بالعدالة والرضي وكذا امرهما  
مشكلا ملتبسا ومجورا فيه العدالة وغيرهما قال والدليل  
على ذلك ان العلم يظهر سترهما اي المستور من امرهما واشتهر  
غدا التماس قوي في النفوس من تعديل ولحدوا اثنين يحوز  
عليهما الكذب والمحاباة في تعديلها واعراضا عينيهما الى  
وصفه بغير صفة وبالرجوع الى النفوس يعلم ان ظهور



ذلك من حاله اتوي في النفس من تركية العدل لهما فص  
بذلك ما قلناه قال ويدل على ذلك ايضا ان نهاية حال تركية  
العدل ان تبلغ مبلغ ظهور ستره وهي لا تبلغ ذلك ابدا فاد  
ظهر ذلك لنا الحاجة الى التعديل انتهى ومن هنا لما شهد ابو  
ابراهيم المزني صاحب الشافعي عند القاضي بكاري بن قتيبة  
رحمهم الله وقيل له انه ابو ابراهيم ولم يكن يعرفه قبلها فقال  
تقام البينة عندي بذلك فقط وكذا يثبت بالجرح بالاستفاعة  
ايضا وذهب بعضهم الى ان ما ثبت به العدل رواية جماعة  
من الحلة عن الراوي وهذه طريقة الزاري مستندة وجمع  
الها ابن القطان في الكلام على حديث قطع السدر من كتابه الوهم  
والا بهام ونحوه قول الذهبي في ترجمة مالك بن الحارث الزياتي من  
ميزانه وقد نقل عن ابن القطان انه من لم يثبت عند التهديد  
انه مانع احد على انه ثقة قال في رواية الصحيحين عند  
كثير ما علمنا ان احدا من على ثبوتهم والجمهور على ان من كان  
من المشايخ قد روي عنه جماعة ولم يأت بما ينكر عليه از حد  
صحيح لكن قد تفقده شيخنا بقوله ما نسبته للجمهور لم يصرح به  
احد من ائمة النقد الا ابن حبان نعم هو حق فيمن كان  
مشهورا بطلب الحديث والانتساب اليه كما قررته في علوم  
الحديث واغرب منه ما حكاه ابن الصلاح في طبقاته عن ابن  
عبدان انه حكي في كتابه شرائط الاحكام عن بعض اصحابنا  
انه لم يعتبر في تاقيل الخير ما يغني عن الدماء والفروج من التركة  
بل اذا كان ظاهره الدين والصدق فقتل خير واستغفر به  
ابن الصلاح **وابن عبد البر** قول فيه تدسع ايضا وهو **كلين**

عني

عني بضم اوله بحلة العلم زاد الناظم **ولو موهن** ينشد  
الها المفتوحة اي لم يقنع فانه عدل بقول **المصطفى** ع  
صلى الله عليه وسلم **يحمل هذا العلم** من كل خلق عدوله ينفرد  
عنه تحريف الغالين اي المتجاوزين الحد وانتحال اي ادعا  
المبطلين وناويل الجاهلين **لكن قد خولغا** ابن عبد  
البر لكون الحديث مع كثرة طرقه متعيبا بحيث قال المزارع  
انه لا يثبت منها شيء بل قال ابن عبد البر نفسه اسانيد  
كلها مضطربة غير مستقيمة وقال الدارقطني انه لا يصح  
مرفوعا يعني مسند او قال شيخنا واورده ابن عدي من طرق  
كثيرة كلها متعيفة وحكم غيره عليه بالوضع وان قال العلوي  
في حديث اسامة منها انه حسن غريب وصح الحديث  
الامام احمد وكذا نقل العسكري في الامتالك عن ابي موسى عيسى  
ابن صبيح تصحيحه فابو موسى هذا ليس بعبد وهو من  
كبار المعتزلة واحمد فقد تفقأ ابن القطان كلامه وحديث  
اسامة بخصوصه قال فيه ابو تعيم انه لا يثبت وقال  
ابن كثير في صحته نظر قوي والاغلب عدم صحته ولو  
صح لكان ما ذهب اليه قويا انتهى وساحق الامر فيه  
ان شأ الله تعالى فانه عندي من غير مرسل ابراهيم الغدري  
عن اسامة بن زيد وجابر بن سمرة وابن عباس وابن عمر  
وابن مسعود وعلي ومعاذ وابي امامة وابي هريرة رضي الله  
عنهم وعلي كل حال من صلاحية للحجة او ضعفه فانما يصح  
الاستدلال به ان لو كان خيرا ولا يصح حله على الخبر  
لوجود من يحمل العلم وهو غير عدل وغير ثقة وكيف يكون



خيرا وابن عبد البر نفسه يقول في تعديل محمول في امره على  
العدالة حتي يتبين جرحه فلم يبق له محل الاعلى الامر ومعناه  
انه امر للثقات بحمل العلم الا ان العلم انما يقبل عن الثقات ويتبادر  
بانه في بعض طرقه ليحمل بلام الامر على انه لا مانع من رادة الامر  
ان يكون بلفظ الخبر وجنبه سواروي بالرفع على الخبرية او بالجزم  
على رادة لام الامر فعناهما واحد بل لا مانع ايضا من كونه حرا على  
ظاهره وحمل على الغالب والقصد انه منطه لذلك وقد قال النووي  
في اول تقديمه عند ذكر هذه الحديث وهذا اخبار متصل على الله  
عليه وسلم بصيانة العلم وحفظه وعدالة ناقله وان الله تعالى  
يوفق له في عصر خلفاء من العبد ولا يجلبونه وينفون عنه التحريف  
فلا يصح وهذا اصرح بعدالة حامله في كل عصر وهكذا وقع والله  
الحمد وهذا من اعلام النبوة ولا يضر مع هذا كون بعض الفساق  
يعرف شيئا من العلم فان الحديث انما هو اخبار بان العدو اعلمونه  
لان غيرهم لا يعرفون شيئا منه انتهى على انه يقال ما يعرفه الفساق  
من العلم ليس بعلم حقيقة لعدم علمهم به كما اشار اليه الثقات في  
في تقرير قول التلخيص وقد تنزل العالم منزلة الجاهل وخرج  
به الشافعي في قوله ولا العلم الامع التقى ولا العقل الامع الادب  
ومن الغريب في ضبطه ما حكاه الحنفية فيمكنه عن فوايد رحلة  
ابن الصلاح ما عناه لابي عمر ومحمد بن احمد التميمي بحمل  
بضم التحتية على الساكن المفعول ورفع ميم العلم وفتح الدين  
واللام من عدولة مع بدل الها تاسونية ومعناه ان الخلف هو  
العدولة بمعنى انه عادل كما يقال شكور بمعنى شاكروا تكون  
الها المبالغة كما يقال رجل صرورة وكأنه قال ان العلم بحمل عن كل  
خلف

خلف كامل في عدالته لكن يتبادر بما حكاه العسكري عن بعضهم  
انه قال عقب الحديث قسيل العلم ان يحمل عن من هذه سبيله  
ووصفه ونحوه ما يروي من قواعده ان هذا العلم دين فانظر عن  
تاخذ دينك ومع هذه الاحتمالات فلا يسوغ الاحتجاج به  
وقوي قول ابن الصلاح انه توسع غير مرضي وواقعه ابن ابي  
الدم وقال انه قريب الاستدراك من قول ابي حنيفة في ان  
ظاهر المسلمين العدالة وقبول شهادة كل مسلم بجهول الحال ان  
يثبت جرحه قال وهو غير مرضي عندنا بخروجه عن الاحتياط  
ويقرب منه ما ذهب اليه مالك من قبول شهادة المتوسمين  
من اهل القافلة اعتمادا على ظاهر احوالهم المستند بها على  
العدالة والصدق فيما يشهدون به على ان ابن عبد البر قد  
سبق بذلك فروينا في شرف اصحاب الحديث للخطيب من  
طريق محمد بن احمد بن يوسف بن شيبه قال رايت رجلا  
قدم اخرا الى اسماعيل بن اسحاق القاضي فادعى عليه بشي فانكر  
فانكر فقال للمدعي الك بينة قال نعم فلاك وفلان فقال اما  
فلان من شهودي فاما فلان فليس من شهودي قال ه  
فيعرفه القاضي قال نعم قال بماذا قال اعرفه بكتب الحديث  
قال فكيف تعرفه في كنيته الحديث قال ما علمته الا خيرا قال  
فان النبي صلى الله عليه وسلم قال يحمل هذا العلم من كل خلق عدوله  
ومن عدله رسول الله صلى الله عليه وسلم اولي من عدلته انت  
فقال فقم فها نه فقد قبلت شهادته ونحوه قول ابن المواز  
من المتأخرين اهلا لعلم محمولون على العدالة حتي يظهر منهم خلاف  
ذلك وقال ابن الجوزي ان ما ذهب اليه ابن عبد البر هو الصواب



وان رده بعضهم وسبقه الذي فقال هو في زماننا مرضى بل ربما  
يتقن ونحو قول ابن سيد الناس ليست اراه الامر صيا وكذا قاله  
الذهبي انه حق قال ولا يدخل في ذلك المستور فانه غير مشهور  
بالعناية بالعلم وكل من اشتهر من الحفاظ بانه من اصحاب الحديث  
وانه معروف بالعناية بهذه الشان ثم كشفوا عن اخباره ما وجدوا  
فيه تدليلا ولا اتفق لهم علم بان احدا وثقه فقد الذي عنه  
الحافظ وان يكون مقبول الحديث الى ان يلوح فيه جرح قال  
ومن ذلك اخراج البخاري او مسلم جماعة ما اطلعنا فيهم علي  
جرح ولا وثيق فهو لا يحتاج بهم لان الشيوخ احتجوا بهم ولا ان  
الدها اصبحت على شئ من الكتابين بالصحيحين قلت بل افاض التقى  
ابن رقيق العبد ان اطلاق جمهور الامم او كلهم على كتابيهما يستلزم  
اطباهم او اكثرهم على تعدد الرواة المجمع بهم فيها اختلافا وانفرادا  
مع انه قد وجد فيهم من تكلم فيه ولكن كان الحافظ ابو الحسن بن  
الفضل شيخ شيوخنا يقول افرم انهم جازوا القنطرة يعني انه  
لا يلتفت الى ما قيل فيهم قال التقى وهكذا لا يفتقدونه نقول ولا تخرج  
عنه بيان شاق وحجة ظاهرة تزيد في غلبة الظن على ما قد مر  
من استلزام القول بالقطع بصحة ما لم ينتقد من احاد شئما القطع  
لعدالة روايتهما يعني فيما لم ينتقد ثم قال التقى لعدم تمكن ان  
يكون للترجيح من عمل عند تقارض الروايات فيكون من لم يتكلم  
فيه اصلا راجعا عما من قد تكلم فيه وان اشتهر كافي كونهما من رجال  
الصحيح انتهى ويستأنس لما ذهب اليه ابن عبد البر بما جابلسه خيرا  
ان عمر بن الخطاب كتب الى بي موسى رضي الله عنهما المسالون هـ  
عدول بعضهم بعضا لا يحلوا في حد او يجر با عليه شهادة زور

او طيننا في ولا او شب قال البلقيني وهذا يقويه لكن ذاك  
مخصوص بحجة العلم قلت وكذا مما يقويه ايضا كلام الخطيب لما في  
قيل حكاية هذه المسئلة الثالث فيما يعرف به الضبط وناخبة  
عما قبله مناسب وان كان تقدمه اشيب لتعلق ما بعده بما قبله  
لا سيما وهو سابق او لا المباني في الوضع **ومن يوافق غالبا في اللفظ**  
**ولو اتى بانقص كالتغير به المعنى اولى المعنى في الضبط فهو**  
**ما يابط** محتج بحديثه او يوافق **نادرا** ويكثر من مخالفته والزيادة  
عليه فيما اتى به فهو **مخطي** بدوذه من عدم الغبط فلا يحتاج حجة  
واني ذلك استلزام الشافعي رحمه الله فمن تقوم به الحجة فقال وتكون  
اذا اشرك اهل الحفظ في الحديث وافق حديثهم قال ومن كثرة  
غلطه من المحدثين ولم يكن له اصل صحيح لم يقبل حديثه كما  
يكون من اكثر التخليط في الشهادة لم تقبل شهادته وقال فيما  
يعتضده المرسل كما تقدم ويكون اذا اشرك احدا من الحفاظ  
في حديث لم يخالفه ووجد حديثه انقص كانت في هذه دلائل  
دلائل على صحة مخرج حديثه ويعرف الضبط ايضا بالامتحان  
كما تقدم في المفلوج مع تحقيق الامر فيه الراعي بيان سبب  
الخرج والتقدير وكان اودا فقه بالثاني كما تقدم **اشيب** **وهو محجوا**  
اي الجمهور من المحدثين وغيرهم كما هو المشهور **قول نقد بل**  
**بلا ذكر اسباب له خشية ان تشعلا** لاننا كثيرة ومتى  
المعدل لسر جميعها احتاج ان يقول بفعل كذا وكذا اعاد اما يح  
عليه فعله وليس بفعل كذا وكذا اعاد اما يح تركه وفيه طول **ولم**  
**يرواي** الجمهور ايضا **قول جرح** **ايها** وذكر سببه من المخرج لزوال  
الخشية المتعارية فان اخرج يحصل بامر واحد **والخلف** بين



الناس في اسبابه وموجبه **ورما استفسر الجرح** ببيان  
سببه من الجرح **في ذكر ما لم يقدح** مع اطلاقه الجرح به  
لتمسكه بما يعتقد انه يقتضية او لشدة تعقده وليس كذلك  
عند غيره **كما فسر شعبة** بن الحجاج مرة **بالركض** وهو اسعيا  
الدابة بالرجل لقد وثقت قيل له لم تركت حديثك فلات قال  
رايته بركض على يردون يكسر الموحدة وذو المعجزة الجاني الخفة  
الجلد على السير في الشغاب والوعر من الخيل غير العربية واكثر  
ما جلبت من الروم وحينئذ **فاد** يلزم من ركضه اللام الا ان  
يكون في موضع او على وجه لا يليق ولا ضرورة تدعو لذلك لاسيما  
وقد ورد عن جماعة من الصحابة رضي الله عنهم مرقوعا يسرعة  
المشي تذهب بها المومن ونحوه ما روي عن شعبة ايضا انه جالي  
المهال بن عمر وسمع من دارة صوتا فتركه قال ابن ابي حاتم انه  
سمع قراءة بالتطريب ونحوه قول ابيه ابي حاتم كما قاله الشارح  
انه سمع قراءة الحان فكره السماع منه وقول وهب بن جرير عن  
شعبة انبت منزل المهال فسمعت منه صوت الطيور فرجعت  
ولم اسيله قال وهب فقلت له فعلا سالته عسى كان لا يعلم قال  
شيخنا وهذا اعتراض صحيح فان هذا لا يوجب قدح في المهال  
ولا يجرح الثقة بثل قول المغيرة في المهال انه كان حسن الصوت  
له لحن يقال له وزن سبعة ولذا قال ابن القطان عقب كلام  
ابن ابي حاتم ما نصه هذا ليس بجرحه الى ان يتجاوز الى احد  
يخرجه ولم يصح ذلك عنه انني وجرحه بهذا انفسن ظاهر  
وقد وثقه ابن معين والعملي وغيرهما كالنسائي وابن حبان وقال  
الدارقطني انه صدوق واخرج به البخاري في صحيحه بل وعلق له

من رواية شعبة نفسه طرعه عنه فقال في باب ما ذكره من المثلة  
من الذبايح تابعه سليمان عن شعبة عن المهال يعني ابن عمرو عن  
سعيد وهو ابن جابر عن ابن عمر قال لعن النبي صلي الله عليه وسلم  
من مثل بالحيوات ووصله اليه في وفيه دليل على ان المشعة لم يترك  
الرواية عنه وذكر ما بالعله سمعه منه قبل ذلك او لروا  
المانع عنه عنه وقد خط ابن ابي حاتم عن ابيه ان السماع بكرة من  
يقرب بالالحاح ونص الامام مالك في المدونة على ان القراءة في الصلاة  
بالالحاح الموضوعه والترجيع ترويه الشافعية والحق في هذه المسئلة  
انه ان خرج بالتلحين لفظ القرآن عن صيغة با دخول حركات فيه  
اخرج حركات منه وقصر ممدودا وممد مقصورا ومطيط يخفى  
به اللفظ ويلتبس به المعني والقاري فاستق والمستمع اثم وان  
لم يخرج المحن عن لفظه وقراءته على ترتيبه فلا كراهة لانه زاد  
بالالحاح في تحسينه وكذا استفسر عن شعبة فذكرها الجرح به  
غير متفق عليه فقال شعبة قلت للحكم بن عتيبة لم تحمل علي زاد  
ان قال كان كثير الكلام ولعله استند الى ما يروى عنه صلى الله  
عليه وسلم انه قال من كثر كلامه كثرت سقطه ومن كثرت سقطه كثرت  
ذنوبه ومن كثرت ذنوبه فالتار اولي به وكذا ما ورد في زم  
من تكلم فيما لا يعينه ومن تكلم في زاد ان الحاكم ابو احمد فقال  
انه ليس بالثخين عندهم وقال ابن حبان كان يخطي كثيرا لكن قد  
وثقه غير واحد واخرج له مسلم وقال جرير بن عبد الحميد انبت  
سماك بن حرب فروايتة يقول قايما فلم اسله عن حرف قلت قد  
حرف ولعله كان بحيث يري الناس عورته وقد عقد الخطيب في  
الكفاية لهذا ابا واما ذكر فيه مما ينفع ابن الصلاح في ابراره



ان سلم بن ابراهيم سئل عن حديث لصالح المزي فقال ما نضع  
بصالح ذكره يوما عند حماد بن سئمة فامسح خط حماد وادخل  
مثل هذا في هذا الباب غير جيد فصالح ضعيف عندهم ولذا حذفه  
المصنف وجنبه فالبيان من هذا الحديث وزر ومظهر لكونه قاذرا  
او غير قاذر بل قد بان في جميع ما ذكره من تحتم الجرح به هذا  
القول بالتفصيل هو عليه السلام الذي لا يمتدح **حفاظ** الا ترى الحديث  
ونقاده كالتحاري ومسلم **الشيخ** الحديث الذين كانوا اول من  
صنف فيه وغيرهما من الحفاظ **مع اهل النظر** كالشافعي فقد  
نصر عليه وقال ابن الصلاح انه ظاهر بقرينة الفقه واصوله  
وقال الخطيب انه الصواب عندنا في القول الثاني عكسه فيشترط  
تفسير الحديث بعدم بل دون الجرح لان اسباب العدا للكثر  
التصنع فيها فيستأرجع الناس الى الشاعلي الظاهر هذا الامام  
مالك مع شدة نقده وتحريره فيرويه في الرواية عن عبد الكريم  
ابن ابي الحارث فقال غربي كثره جلوسه في المسجد يعني لما ورد  
من كونه بيت كل تقي وخوة قولا احمد بن يونس من قال له  
عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب العمري  
فصيف انما يصفقه را فضي مفضل لا يابيه لو رايت حبيته  
وحضايه لعرفت انه ثقة فاستدل بثبته بما ليس بمحتمل  
حسن الشهادة يشترك فيه العدل وغيره وهو ظاهر وان امكن  
ان يقال لعله اراد ان يؤسسه يقضي بعد الله فصلا عن دينه  
ومروته وصنطه لكن يتدفع هذا في العمري بخصوصه  
بان الجمهور على صفة وكثيرا ما يوجد مدح المرء انك  
اذا رايت سمته علمت انه نجشي عنه والثالث انه لا بد

من

من سببهما معا للمعنيين السابقين وكما يخرج الجرح بما  
لا يقدح كذلك يوثق المعدل بما لا يقتضي العدا الكتابين والربع  
عكسه اذا صدر الجرح او التعديل من عالم يصير به كما سياتي  
قريبا مع الحديث في كونه قولا مستقلا فان **يقول** على القول الاول  
قد **قل** فيما يحكي عن الائمة في الكتب المعول عليها في الرجال  
**بيان** سبب جرح **من جرح** بل اقتصر وانها غالبا على مجرد الحكم  
بان فلا نافع فيه او ليس بشي او بخود ذلك وكذا قل فيما منهم  
سبب ضعيف الحديث **اذا قالوا** في كتب المتون وغيرها **انه**  
**لم يصح** بل اقتصر وايضا غالبا على مجرد الحكم بضعف هذا الحديث  
او عدم ثبوته او بخود ذلك **واما** بيان السبب في المومنين  
واشتراط البيان يقضي الى تعطيل ذلك وسد باب الجرح  
في الاغلب الاكثر **والشيخ** ابن الصلاح **قد اصاب** عن هذا  
السؤال **بان يجب الوقف** من الواقع عليه كذلك غير الاحتجاج  
بالراوي او بالاحتجاج **اذا استرا** اي لاجل الرتبة القوية  
بذلك ويستمر واقفا حتى **يبين** بهم اوله من ايات اي يظهر  
**بجته** وتخصه عن حال ذاك الراوي او الحديث **فيما** مطلقا  
او في بعض حديثه والثقة بعد الله وعدم تأثر ما وقف عليه  
فيه من الجرح المجرى **كن** اي كالذي من الرواة **اولا** واصحاب  
**الصحيح** البخاري ومسلم وغيرهما **خروا** فيه لمع كونه ممن  
مس من غيرهم يخرج منهم وقال فافهم ذلك قاته مخلص حسن  
**في البخاري** احتجا **اعلم** اي فاعلم انه التابعي مولى ابن عباس  
يخرج له في صحيح البخاري على وجه الاحتجاج به فضلا عن المتابعات  
وتحوا مع ما فيه من الكلام لكونه له عنه اتم مخلص حتى ان



جماعة منقولة الذب عن عكرمة كافي جعفر بن جابر الطبري  
ومحمد بن نصر المروزي وابي عبد الله بن خنيد و ابن حبان  
وابن عباد بن وحقق ذلك شيخنا في مقدمته بما لا ينطيل به **مع**  
**ابن مزيون** عمرو الباهلي البصري لكن متبعة لا احتجاجا **وغير**  
**ترجمة** اي راوية وجه الاحتجاج وغيره من سبق من غير التضييق  
لهم يعرف نقيبهم والتخرج كه منهم في الاصول من في المتنازع  
مع الحق في التخرج لهم من المقدمة ايضا وكذا احتج مسلم  
**من قد ضيف** من غيره **غوسويد** هو ابن سعيد وجماعة  
غيره **اذ يجر** مطلق ما **الشي** كل من البخاري ومسلم لتحقيقهما  
نفيه بل اكثر من فسر الجرح في سويد ذاكرته لما عني ربما  
يلقن الشيء وهذا وان كان قاذفا فاما بما قدح فيما حدث به  
بعد العني لا فيما قبله والظاهر ان مسلما عرف ان ما خرج  
عنه من صحيح حديثه او مما لم ينفرد به طلبا للعلو قال ابراهيم بن  
ابي طالب قلت لمسلم كيف استخرجت الرواية عن سويد في الصحيح  
فقال ومن اين كنت اتي بلسخة حفص بن ميسرة وذلك ان مسلما  
لم يرو في صحيحه عن احد من سمع حفصا سواه وروي فيه عن  
واحد عن ابن وهب عن حفص **قلت وقد قال** في افضل مسيلة  
امام الحرمين **ابو المعالي** الخوييني في كتابه البرهان **واختاره**  
**نقيب** حجة الاسلام ابو حامد **الغزالي** وكذا الامام نجر الدين  
**ابن الخطيب** الرازي **الحق ان يحكم** مسكن الميم اي يقضي  
**بما اطلقة العالم** مسكن الميم ايضا يصير **باسباب** ما في الجرح  
والنقد بل من غير بيان للسبب واحد منهما واختاره القاضي  
ابوبكر الباقلاني ونقله عنه الجمهور فقال قال الجمهور من هات

العلم

العلم اذا جرح من لا يعرف الجرح يجب الكشف عن ذلك ولم يوجبوا  
ذلك على اهل العلم بهذا الشأن قال والذي يقوى عنده ان ترك  
الكشف عن ذلك اذا كان الجرح عالما كما لا يجب استفسار العمل  
عما به صا وعنده المزمع عدلا ومن حكاه عن القاضي ابي بكر الخزازي  
في المستطيفي كتبه على عنه ايضا في المخول خلاقه وما ذكره عنه  
في المستطيفي هو الذي حكاه صاحب المحصول والامدي وهو  
المعروف عن القاضي ثارواه الخطيب عنه في الكفاية باسناده  
الصحيح واختاره الخطيب ايضا وذلك انه بعد تقرير القول الاول  
الذي صوبه قال علي اذا تقول ايضا ان كان الذي يرجع اليه في  
الجرح عدلا مضمنا اغنقاه وافعاله عارفا بصفة العدل والبر  
واسبابه ما لا يخلو باختلاف الفقهاء احكام ذلك قبل قوله فمن جرحه  
بجمل ولا يسأل عن بسبه انتهى وقريب منه اعتماد قول الفقيه  
الموافق بتخصيص ما دون مقبول الرواية غير الفقيه فانه  
لا بد من ذكره السبب وبالجملة فقد اختلف ما اختاره ابن  
الصلاح في كون الجرح اليهم لا يقبل وهو عين القول الرابع المنار  
اليه اولا ولكن قد قال ابن جماعة انه ليس بقول مستنقل بل هو  
تحقيق لمحل النزاع وتخريجه اذ من لا يكون عالما بالاستباب  
لا يقبل منه جرح ولا نقد بل لا باطلا ولا بتقيد فالحكم  
بالشي عن العلم التنصوري به وسبقه ما نحوه التاخير السبكي هو  
وقال انه لا تعديل ولا جرح الا من العالم وكذا قيد في ترجمة احمد  
ابن صالح القول باستفسار المرحوم بما اذا كان الجرح في حق من  
ثبتت عدالته وسبقه اليه في جرح باب لا يقبل الجرح بمن  
ثبتت عدالته الا بان تقف على ما يجرحه به وكذا قال ابن عبد البر



من صحت عدالة وثبتت في العلم امامته وبانت هتته فيه وغاية  
لم نلتفت فيه الي قول احد الا ان اياتي الجارح في جرحه بيينة  
عادلة يصح بها جرحه على طريق الشهادات والاعمال ما فيها من المشاهدة  
لذلك بما يوجب قبوله انتهى وليس المراد اقامة بيينة على جرحه بل  
للعني انه يستند بجرحه لما يستند اليه الشاهد في شهادته  
وهو المشاهدة ونحوها وادخل منه في المراد ما سيفه به محمد بن  
نصر المروزي فانه قال وكل رجل ثبتت عدالته لم يقبل فيه  
تخرج احد حتى يبين ذلك بما لا يحتمل ان يكون غير جرحه ولذا كله  
كان المختار عند شيخنا انه ان خلا للمجروح عن تقديم الجرح  
فيه محملا من غير مبين السبب اذا صدر من عارف قال لا نه  
ان لم يكن فيه تقديم فهو في خير الجرحول واعمال قول المجرح اولى  
من اعماله قال ومال ابن الصلاح في مثل هذا الى التوقف انتهى  
وقد يعرض المتأخرين بقول الجرح المفسر من عدل ايضا بما اذا  
لم تكن هناك قرينة يشهد العقل بان مثلها يحمل على الوقيقة  
من تعصب مذهبي او مناصفة دينوية وهو كذلك كما سيأتي  
الاشارة الله تعالى مع مزيد في معرفة الثقافات والضعف  
الخامس في تقاض الجرح والتعديل في راو واحد **وقد مر**  
اي جمهور العلماء ايضا **الجرح** على التعديل مطلقا استوى الطرفان  
في العدد ام لا قال ابن الصلاح انه صحيح وكذا صحيحة الاصوليون  
كالنظر والامدي بل حكى الخطيب اتفاق اهل العلم عليه اذا  
استوى العددان وصنيع ابن الصلاح مشعر بذلك وعليه  
يحمل قول ابن عسالك جمع اهل العلم على تقديم قول من جرح  
راويا على قول من عدله واقتضت الحكاية الاتفاق في هر

النشأوي

النشأوي كون ذلك اولى فيما اذا زاد عدد الجارحين قال  
الخطيب والعلامة في ذلك ان الجارح يجرح عن امرنا حتى قد علمه  
ويصدق المعدل ويقول له قد علمت من حاله الظاهر ما علمته  
وتفردت بعلم لم تعلم من اخبار امره يعني قحة زيادة علم  
واخبار المعدل عن العدالة الظاهرة لا ينبغي صدق قول الجارح فيها  
اخبر به فوجب لذلك ان يكون الجرح اولى من التقديل وغاية قول  
المعدل كما قال القضاة انه لم يعلم فسقا ولم يظنه فظن عدالة اذا  
العلم بالعدم لا يتصور والجارح يقول انا علمت فسقه فلو حكمنا  
بعدم فسقه كان الجارح كاذبا ولو حكمنا بفسقه كان صادقا  
فيما اخبر به والجمع اولى ما امكن لان تكذيب المعدل خلاف الظاهر  
انتهى والى ذلك اشار الخطيب بمحاصله ان العمل بقوله الجارح  
غير متضمن لثمة المزي بخلاف مقابله قال ولاجل هذا وجب  
اذا شهد شاهدان على رجل بحق وشهد له اخرون انه قد جرح  
منه ان يكون العمل بشهادة من شهد بالقضا اولى لان شهادته  
القضا بصديقان الاخرين ويقولان بخروجه من الحق الذي كانا  
عليه وانما لم تعلم ذلك ولو قال شاهد اثبت الحق فشهد انه لم يخرج  
من الحق لكانت شهادة باطلة لكن ينبغي تقييد العلم بتقديم الجرح  
بما اذا خسر وما تقدم قريبا يساعده وعليه يحمل قول من قدم  
التعديل كالتفاضل ابي الطيب الطبري وغيره اما اذا تعارض من  
غير تفسير والتعديل كما قاله المزي وغيره وقال ابن دقيق العيد  
ان الاقوى حينئذ ان يطلب الترجيح لان كلامهما ينبغي قول الاخر  
وتقليله بخلاف فيه بما تقدم وكذا اقتضه الفقهاء بما اذا اطلق التعديل  
اما اذا قال المعدل عرفت السبب الذي ذكره الجارح لكنه ثابت



منه وحسنت ترتيبه فانه يقدم المعدل ما لم يكن في الكذب  
على النبي صلى الله عليه وسلم كما سياتي في محله وكذا التوفاه بطريق  
معتبر كان يقول المعدل عند التخرج بقتله لفلان في يوم كذا ان  
فلانا المشارة اليه قد رايت له بعد هذا اليوم وهو حي فانه حينئذ  
يقع النفاض لعدم امكان الجمع ويصار الى الترجيح ولذا قال ابن  
الحاجب اما عند اثبات معين ونفيه باليقين فالترجيح **وقيل ان**  
**ظهور من عدد الاكثر** بالنصب حالا باعتبار كثرة بعضه ان كان  
المعدلون اكثر عددا **فهو** اي التعديل **المعتبر** حكاية الخطيب عن  
طائفة وصاحب المصنوع لان الكثرة تقرع الظن والعمل اقرب  
النظير واجب كما في تعارض الحديثين قال الخطيب وهذا  
خطا وبعد من توهمه لان المعدلين وان كثرا ليسوا بخبرون  
عن عدم ما خبر به الخارجون ولو اخبروا بذلك وقالوا لشهد  
ان هذا لم يقع منه لخرجوا بذلك عن ان يكونوا اهل التعديل او جرح  
لانما في شهادة باطلة على ما يصح ويجوز وقوعه وان لم يعلموه  
ثبت ما ذكرناه وان تقدم الجرح انما هو لتضمنه زيادة خفية  
على المعدل وذلك موجود مع زيادة عدد المعدد ونقصه وسأولاه  
فلو جرحه واحد وعدله مائة قدم الواحد لذلك وقيل انما جرحه  
يتعارضان فلا يرجح احدهما الا بمرجح حكاية ابن الحاجب ووجهه  
ان مع المعدل زيادة علم قوة بالثبوت ومع الخارج زيادة قوة بالاطلاع  
على الماطن وبالجمع الممكن وقيل يقدم الاحتياط ثم ان كل ما تقدم  
قيما اذا صدر من قائلين اما اذا كانا من قائل واحد كما يتفق  
لا بن معين وغيره من ائمة النقد فهذا لا يكون تناقضا  
بل نسبيا في احدهما او شيئا عن غير احدهما وجبته فلا ينضب

يامر

يامر كالي وان قال بعض المتأخرين ان الظاهر ان المصنف به  
المتأخر منهما ان علم والاوجب التوقف السادس تعديل المصنف  
الرواية عن المعين بدون تعديل وغير ذلك **وبهم التعديل** اي  
تعديل المصنف ليس بيقيني فيه الحافظ ابو بكر الخطيب وعصريه  
ابو نصر بن الصباغ ومن قبلهما **الفقيه** ابو بكر محمد بن عبدالله  
**الصغير في سراج** الرسالة وغيرهم من الشافعية كالماوردي والروائي  
سوي ذلك المقلد وغيره **وقيل يكتفي** كما لو عينه لانه مأمون  
في الجاليتين معا نقله ابن الصباغ ايضا في العدة عن ابي حنيفة وهو  
ما شى على قول من يحجج بالمرسل من اجل ان المرسل لو لم يحجج بالمخبر  
لما خذفه فكانه عدل له بل هو في مسيلتنا اولى بالقبول لثبوت  
فيها بالتعديل ولكن الاول الصحيح لانه لا يلزم من تعديله ان  
يكون عند غيره لذلك قلعله اذا سماه يعرف بخلافه ما لم يكن  
قد انفرد بتوثيقه كما وقع للشافعي في ابراهيم بن يحيى فقد قال  
النووي انه لم يوثقه غيره وهو ضعيف باتفاق المحدثين بل اضراب  
المحدث عن تسميته رجحة توقع تردد في القلب قال ابن ابي  
الدم وهذا ما خرد من شاهد الاصل اذا شهد عليه شاهد فرغ ولا يرد  
من تسميته للحاكم المستودع عند بالاتفاق عند الشافعي واصحابه  
فاذا قال شاهد الفرع اشهدني شاهد اصل اشهد بعد الله وثقة  
انه شهد بذلك لم يسمع ذلك وفاقا حتى يعينه المحاكم ثم الحاكم ان علم عدالة  
شاهد الاصل عمل بموجب الشهادة وان جمل حاله اشتركا في صورة  
**نحو ان يقال** **الاعتناء** او العدل من غير تسمية بل صرح الخطيب بانه  
**لوقالا ايضا جميع اشياحي** الذين رويت عنهم **ثقات** **ولو لم اسم** ثم  
روي عن واحد ابراهيم اسمه **لا يقبل من قد ابراهيم** للعلة المذكورة هنا مع



كونه في هذه الصورة اعلم ما تقدم فانه كما نقل عن المم اذا قال حدثني  
الثقة يحتمل انه يروي عن ضعيف يعني عند غيره واذ قال جميع اشيائي  
ثقات علم انه لا يروي الا عن ثقة فحي ارفع بهذا الاعتبار وفيه نظر  
اذا احتمل الضيف عند غيره بطرقهما معا بل تمايز الصورة الثانية باحتمال  
الذهول عن قاعدة او كونه ذلك الا في اخر مرة كما روي ان ابن مهدي  
كان ينسأهل ولا في الرواية عن غير واحد بحيث كان يروي من جابر الجعفي  
ثم شدد تعميم الخطيب بان العالم اذا قال من ارويكم عنه واسمه  
فهو عدل رضي كان يعدل عنه لكان من روي عنه وسماه يعني بحيث  
يسوغ لنا اضافة تعديله له قال ويوجد فيهم الضيف لخطا حاله  
على القابل قلت او لكون عمله بقوله هذا ما لم اذكره **ويخرج من قوله**  
كما حكاه ابن الصلاح ولم يسمه ولم يسمه امام الحرمين فصل حيث **لم يدره**  
**بره** اي التفتيد لمن ابرهم اذا صدر **من عالم** كما لك والشافعي ونحوها  
من المحدثين المقلدين **في حق من قلده** في مذهبه فكثيرا ما يقع للامة  
ذلك فحيث روي مالك عن الثقة عن بكر بن عبد الله بن الاسود  
قال ثقة بخبرته ولده او عن الثقة عن عمرو بن شعيب قيل ان عبد  
الله بن وهب او الزهري او ابن لهيعة او عن من لا يتم من اهل  
العلم فهو الليث وجميع ما يقول بلغني عن عاصمه عن عبد الله بن  
ادريس الا زدي وحيث روي الشافعي عن الثقة عن ابن ابي  
ذبيب فهو ابن ابي ذبيب او عن الثقة عن الليث بن سعد فهو  
يحيى بن حسان او عن الثقة عن الوليد بن كثير فهو ابواسامة  
او عن الثقة عن الاوراعي فهو عمرو بن ابي سلمة او عن الثقة  
عن ابن جريح فهو مسلم بن خالد او عن الثقة عن صالح مولاه  
التميم فهو ابراهيم بن ابي يحيى او عن الثقة وذكر احمد بن المرائي  
فهو

فهو احمد بن حنبل وما روي عن عبد الله بن احمد انه قال كل شيء  
في كتاب الشافعي انا الثقة فهو عن ابي يمكن ان يجعل على هذا نعم  
في مسند الشافعي وساقه اليه في مناقبه عن الربيع ان الشافعي  
اذا قال اخبرني الثقة فهو يحيى بن حسان او من لا يتم فهو ابراهيم  
ابن ابي يحيى او بعض الناس فيريد به اهل العراف او بعض اصحابنا  
فاهل الحجاز وقال شيخنا انه يوجد في كلام الشافعي اخبرني الثقة  
عن يحيى بن كثير والشافعي لم يأخذ عن احد من ادرك يحيى فيجعل  
عليه انه اراد بسنده الي يحيى بخلاف من لم يقله كابن اسحق حيث  
يقول اخبرني من لا يتم عن مقسم وذلك لا يكون حجة لغيره لاسيما  
وقد فرس بالحسن بن عماره المعروف بالضعيف وكسبويه فان  
ابا زيد قال اذا قال سيبويه حدثني الثقة فاما يحيى بن علي  
هذا القول يدل كلام ابن الصياغ في العدة فانه قال ان الشافعي  
لم يورد ذلك احيانا جابا لغيره على غيره وانما ذكره لاصحابه قيام  
الحجة عنده على الحكم وقد عرق هو من روي عنه ذلك لكن قد  
توقف شيخنا وقال انه ليس من المحدث لان المقلد يتبع امامه ذكر  
دليله ام لا تنبيه الخوا بن السبكي بحدثني الثقة من مثل الشافعي  
دون غيره حدثني من لا يتم في مطلق القول لا في المرتبة وفرق  
بينما الذهبي وقال ان قول الشافعي اخبرني من لا يتم ليس  
بحجة لان من انزله من رتبة الثقة الى انه غير مهم فهو ليس  
عنده ولا يد وضميف عند غيره لانه عندنا مجهول ولا حجة  
في مجهول وفي الشافعي الامة عن من حدثه لا يستلزم نفى  
الصنف فان ابن لهيعة ووالده علي بن المديني وعبد الرحمن  
ابن زياد الاخر يقي وامثالهم ليسوا من نههم على السنن



وهم ضعفاء لا تقبل حديثهم للاحتجاج به قال ابن السبكي وهو صحيح  
 الا ان يكون قول الشافعي ذلك حين احتججه به فانه هو التوثيق  
 سوا في اصل الحجة وان كان مدلول اللفظ لا يري على ما ذكره الذهبي  
**ولم يروا** اي الجمهور كما هو قضية كلام ابن الصلاح **فتياه** او فتواه  
 كما هي بخط الناظم اي العالم محمد اكان او قلدا **او عليه** في الاقضية  
 وغيرها **على وفاق المتن** اي الحديث الوارد في ذلك المعنى حيث لم  
 يظهر ان ذلك بمفرده مستنده **نصيبا له** اي المتن ولا تعدى  
 لروايه لا مكان ان يكون لدليل اخر وفاق ذلك المتن من غير  
 اوجاع او قياس او يكون ذلك منه احتياطا او لكونه من يري  
 العمل بالضعيف وتقدمه على القياس كما تقدم عن احمد وابي  
 داود ويكون اقتضاه على هذا المتن ان ذكره اما لكونه اوضح  
 في المراد او لارحيمه على غيره او لغير ذلك قال ابن الصلاح ولذلك  
 مخالفته للحديث ليست قد حاط منه في صحته ولا في رايه والار  
 الخطيب لانه قد يكون عدل عنه لمخارضا رجع عنه منه من نسخ  
 غيره مع اعتقاد صحته وبه قطع ابن كثير ومن صرح بان العمل  
 بخبر انفرده راو لا حله يعني جزما يكون تعدى لاله الخطيب  
 وغيره لانه لم يعمل بخبره الا وهو رضى عنه فكان ذلك قابلا مقام  
 التصريح بتعدى بله ونحوه قول ابن الحاجب ان حكم الحاكم المشروط  
 بالعدالة بالشهادة تعدى باتفاق وعمل العالم مثله **وكتا**  
**ليس تعدى بلا مطلقا على القول الصحيح** الذي قال به اكثر  
 العلماء الحديثين وغيرهم **رواية العدل** الحافظ الضابط  
 فضلا عن غيره عن الراوي **على وجه التصريح** باسمه لانه  
 يجوز ان يروي عن من لا يعرف عدالة بل وعن غير عدل فلا

يتضمن

يتضمن روايته عنه تعدى بله ولا خبرا عن صدقه كما اذا شهد  
 شاهدا فروع على شاهد اصله لا يكون مجرد ادايه الشهادة على شهادته  
 تعدى بله له بالاتفاق وكذا اذا شهد الحاكم على نفسه رجلا بما  
 يثبت عنده لا يكون تعدى بلاله على الاصح وقد ترجم اليه في  
 في المدخل على هذه المسئلة لا يستدل بمعرفة عدل من حدثنا  
 على صدق من فوقه بل صرح الخطيب بانه لا يثبت للراوي حكم  
 العدالة بمجرد رواية اثنين مشهورين عنه والثاني انه تعدى بل  
 مطلقا واليه يشير قول ابن المنبر في الكفيل بالتعدى بله في قسما قرعي  
 وغير صريح والصريح واضح ولا خرو وهو الضمني كرواية العدل  
 وعمل العالم انتهى اذ الظاهر انه لا يروي الا عن عدل اذ لو علم  
 فيه جرحا لذكره لئلا يكون غاشيا في الدين حكاه جماعة منهم الخطيب  
 ورده بانه قد لا يعلم عدالته ولا جرحه كيف وقد وجد جماعة  
 من العدول الثقات روا عن جماعة احاديث امسكوا في بعضها عن  
 ذكر احوالهم مع علمهم بانهم غير مرضيين وفي بعضها شهدوا عليهم  
 بالكذب وكذا خطاه الفقيه ابو بكر الصبري وقال لان الرواية  
 تعريف اي مطلق تعريف نزول جملة العين بما بشرطه والعدالة  
 بالحيرة والرواية لا تدل على الحيرة وقد قال سفيان الثوري ان  
 لا روي الحديث على ثلاثة اوجه فللمحجة من رجل وللمرتقة  
 فيه من اخر والمحجة معرفة مذهب من لا اعتد بحديثه ولكن قد  
 غاب شعبية عليه ذلك وقيل لابي حاتم الرازي اهل الحديث ربما  
 روي واحدنا لا اصله ولا يصح فقال علماء وهم يعرفون الصحيح من  
 السقيم فروايتهم الحديث الواهي للمعرفة لئتين لم يعد هم  
 انهم يروون الاثار وحفظوها قال البيهقي في هذا الوجه كانت رواية



من روي من الائمة عن الضعفاء والثالث التتصيل فان علم انه  
لا يروي الا عن عدل كانت روايته عن الراوي تعد بلا له والا فلا  
وهذا هو الصحيح عند الاصوليين كالسيبف الامدي وابن الحاجب  
وغيرهما بل وذهب اليه جمع من المحدثين واليه ميل الشيخين وابن  
خزيمة في صحاحهم والخاتم في مسنده و نحوه قول الشافعي رحمه  
الله فيما يتقوى به المرسل ان يكون المرسل اذ اسمي من روي عنه  
لم يسم مجهولا ولا مرغوبا عن الرواية عنه انتهى واما رواية  
غير العدل فلا تكون تعد بلا لا اتفاقا ~~تتم~~ فمن  
كان لا يروي الا عن ثقة الا في النادر الامام احمد وبقي بن مخلد  
وحرث بن عثمان وسليمان بن حرب وشعبة والشعبي وعبد  
الرحمن بن مهدي وما ذكر في يحيى بن سعيد القطان وذلك  
في شعبة على المشهور فانه كان يتبع في الرجال ولا يروي الا  
عن ثبت والا فقد قال عامر بن عامر سمعت شعبة يقول لو لم  
احدكم الا عن ثقة لم احركم عن ثلاثة وفي نسخة عن ثلاثين  
وذلك اعتراف منه بان يروي عن الثقة وغيره فينظر على كل  
حال فهو لا يروي عن متروك ولا عن من اجمع على ضعفه واما  
سفيان الثوري فكان يترخص مع سعة علمه وشدة  
ورعه ويروي عن الضعفاء حتي قال فيه صاحبه شعبة  
لا تخجلوا عن الثوري الا عن من تفرقوت فانه لا يبالي عن من  
حمل وقال الغلاس قال لي يحيى بن سعيد لا تكتب عن معتبر  
الا عن من تعرف فانه يجرد عن كل واعلم ان ما وقع في هذا  
الفصل من التوسط بين مسيلنة بموافقة حديث لما افني به  
العالم او عمل ظاهر في ائنا سببة مع القول الثالث المفضل

في الاولى وان خالف ابن الصلاح هذا الضعيف السابع **والثاني** اي العلما  
**هل يقبل الراوي المجهول** مع كونه مسمي **وهو على ثلاثة** من الاقسام  
**مجهول** الاول **مجهول عين** وهو كما قاله غيره واحد من له **راو** واحد  
كبار بالجيم وموحدة وزن شدة الطاي وسعيد بن ذي  
حران وعبد الله او مالك بن ابراهيم بن ميمونة وعمر والسلف  
بن زي مر الهادي وقيس بن كرم الاحدب فان كل واحد من هؤلاء  
لم يرو عنه سوى ابي اسحق السبيعي وكيري ابن كليب السدوسي  
البصري وحلام بن حزن وسماك بن مشيخ او مشرج وعبد الله  
ابن سعيد التيمي وعبد الرحمن بن عمر الجعفي وغير بن اسحاق  
الفرشي ومحمد بن عبد الرحمن بن الحرث بن هشام المخرومي  
المدني ومحمد بن عثمان بن عبد الله بن وهب واي يحيى مولي  
الجعدي حيث لم يرو عن الاول الاقتادة وعن الثاني الابو  
الطفيل الصحابي وعن الثالث الاشعبي وعن الرابع ابي  
بكر بن الاشج وعن الخامس الا الوليد بن مسلم وعن السادس  
الاجل بن عيون وعن السابع الا الزهري وعن الثامن الاشعبي  
وعن التاسع الاعشى هذا مع تخرج الشيخين لابن موهب  
لكن مقر وناو البخاري لابن نمرة المتابعة والمخرومي تعليقا  
وللتيمي في الادب المفرد ومسلم لا يحيى بن المتابعة في  
اشتباهه لذلك تؤخذ من جزا الوحدان لمسلم كما سانه عليه  
فمن لم يرو عنه الا واحد ان شاء الله تعالى بل ساني كثير منهم قريبا  
**وقد رده** اي مجهول العين **الاكثر** من العلم مطلقا وعبارة  
الخطيب اقلا يرتفع به الجملة اي العينية عن الراوي ان  
يروي عنه اثنان فصاعد امن المشهورين بالعلم بظاهر



كلام ابن كثير الاتفاق عليه حيث قال المهرم الذي لم يسم او من سمي ولا  
تقر عينه لا يقبل روايته احد علمناه نعم قال انه اذا كان  
في عصر التابعين والقرن المشهور لاهلها بالخبرية فانه يستأنس  
بروايته ويستضاهي موطن كما اسلفت حكايته في اخر رد  
الاختجاج بالمرسل وكانه سلف ابن السبكي في حكاية الإجماع  
على الرد ونحوه توارى المواق لا خلاف اعلم من ائمة الحديث في رد  
المجهول الذي لم يرو عنه الا واحد وانما يحكي الخلاف عن الحنفية يعني  
كما تقدم ولكن قد قيل اهل هذا القسم مطلقا من العلماء لم يشترط  
في الراوي مريد على الاسلام وعزاه ابن المواق للحنفية حيث قال  
انهم لم يفسلوا بين من روي عنه واحد ومن روي عنه اكثر من واحد  
بل قبلوا روايته المجهول على الاطلاق انتهى وهو لازم كل من ذهب  
على ان رواية العدل بمجرد روايتها عن الراوي لتقديره بل عزى للنووي  
في مقدمته شرح مسلم لكثير من المحققين الاحتجاج به وكذا  
ذهب ابن خزيمة الى ان جملة القين ترتفع برواية واحد مشهور  
واليه يروي قول تلميذه ابن حبان العدل من لم يعرف الجرح اذا لم يجر  
عند التقدير فيمن لم يجرح فهو عدل حتى يبين جرحه اذ لم يكلف  
الناس ما غاب عنهم وقال في ضابط الحديث الذي يحتج به ما  
حصله انه هو الذي يعري راويه من ان يكون مجروحاً  
او فوقه مجروح او دونه مجروح او كان سنداً مرسل او كان  
منقطعاً او كان المتن منكراً فهذا مشعر بعبالة من لم يجرح من لم  
يرو عنه الا واحد ويتأيد بقوله في ثقاة ابواب الانصار  
عن سعيد بن جبير وعنه محمد بن سميون لا ادري من  
هو ولا ابن من هو فان هذا منه يربط انه يذكر في الثقاة

كل

كل مجهول روي عنه ثقة ولم يجرح ولم يكن الحديث الذي يرويه  
متكراً وقد سلفت الاشارة لذلك في الصحيح الرايد على الصحيحين  
وقييد بعضهم القبول بما اذا كان المنفرد بالرواية عنه لا يروى  
الا عن عدل كان محمدي وغيره من سلف ذكر جماعة منهم حيث انقضا  
في التقدير بواحد على المعتمد كما تقدم وهو محمد وشيخه يمين قريبا  
وكذا خصه ابن عابد البربر بكون مشهورا في الاستيفاضة  
في غير العلم بالزهد كشمس مالك بن دينار به او بالجملة كعمرو بن موري  
كرب او بالادب والصناعة ونحوهما فاما المشهور بالعلم والثقة  
والامانة ففيه كافي من باب اولي كما تقدم في الفصل الثاني  
بل نقله الخطيب في الكفاية هنا ايضا عن اصحاب الحديث  
فانه قال المجهول عند اصحاب الحديث هو كل من لم يعرفه العلماء  
ومن لا يعرفه حديثه الامن جرحه راو واحد ولد اقال ابن عبد البر  
الذي اخوله ان من عرف بالثقة والامانة والعدالة لا يضره  
اذا لم يرو عنه الا واحد ونحوه قول ابن مسعود الدمشقي الحافظ انه  
برواية الواحد لا يرتفع عن الراوي اسم الجهالة الا ان يكون معروفا  
في قبيلة او يروي عنه آخر ويقرب من ذلك انفراد الواحد  
عن من يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم حيث حرم المصنف  
بان الحق انه كان المصنف الى النبي صلى الله عليه وسلم معروفا  
بذكره في الفروقات او قمين وقد عليه او نحو ذلك فانه يشترط  
فحينئذ بذلك مع كونه لم يرو عنه الا واحد وخص بعضهم القبول  
من يركبه مع رواية الواحد احدا من ائمة الجرح والتقدير  
واختاره ابن القطان في بيان الوهم والاهتمام وصححه شيخنا  
وعليه يمشي يخرج الشيخين في صحيحهما لجماعة افردهم



المؤلف بالتأليف فمنهم من اتفق عليه حصين بن محمد الانصاري  
 المديني ومن انفرد به البخاري بخيرية او جارية بن قدامة  
 وزيد بن رباح المديني وعبد الله بن وداعة الانصاري وعمر بن محمد  
 ابن جبير بن مطعم والوليد بن عبد الرحمن الجارودي ومن انفرد  
 به مسلم جابر بن اسمعيل الحضرمي وخياط المديني صاحب المفسرة  
 حيث انفرد عن الاول الزهري وعن الثاني ابو جكرة خضر بن  
 عمران المضبي وعن الثالث مائة وعن الرابع ابو سعيد المقرئ  
 وعن الخامس الزهري وعن السادس ابن المنذر وعن السابع  
 ابن وهب وعن الثامن عامر بن سعد بن ابي وقاص فانهم مع  
 ذلك موثقون لم ينقص احد من ائمة الجرح والتعديل لاحد  
 منهم بتجهيل نعم حمدا ابو حاتم محمد بن الحكي المروزي  
 احد شيوخ البخاري في صحيحه والمنفرد عنه بالرواية لكونه  
 لم يعرفه ولكن نقول معرفة البخاري به التي اقتضت له  
 رواية عنه ولو انفرد بها كافيته في توثيقه فضلا عن ان  
 غيره قد عرفه ايضا ولذا اصرح بن رشيده كما سيأتي بانه  
 لو عدله المنفرد عنه كفي ومحمي شحنا ايضا اذا كان مثالا  
 لذلك ومن هنا ثبتت صحة الصحابي برواية الواحد المصحح  
 بصحته عنه على ان قولنا في حاتم في الرجل انه مجهول لا يريد  
 به انه لم يرو عنه سوى واحد بليل انه قال في داود  
 ابن يزيد الثقفي مجهول مع انه قد روى عنه جماعة وكذا  
 قال الذهبي عقبه هذه القول بوضع كل ان الرجل قد يكون  
 مجهولا عند اني حاتم ولوروي عنه جماعة ثقان يعني انه  
 مجهول الحال وقد قال في عبد الرحيم بن كردم بعد ان عرفه

بالرواية

برواية

برواية جماعة عنه انه مجهول ونحو قوله في زيادة ابن جارية  
 التميمي الدمشقي مع انه قيل في زياد هذا انه صحابي وبما  
 تقرر فظهر ان قولنا بن الصلاح في بعض ما خرج لهم صاحبنا  
 الصحيح ممن لم يرو عنهم الا واحد ما نصه وذلك مصير هذا الى ان  
 الراوي قد يخرج عن كونه مجهولا لا مردودا برواية واحد عنه  
 ليس على اطلاقه ومن اثني عشر اعترف له بانه لم يروه  
 الا واحد ابوداود فقال في عبد الله بن عمر بن غانم الرعيني  
 قاضي افرنجية احاديثه مستقيمة ما علم حدث عنه غير القتيبي  
 وابن المديني فقال في جرد بن قتادة انه معروف لم يرو عنه  
 غير الحسن البصري وانما اوردت كلامه لبيان مذهبه  
 والافحون قد روى عنه غير الحسن على ان ابن المديني نفسه قال  
 في موضع اخر انه من المجهولين من شيوخ الحسن وبالجملة فرواية  
 امامنا قل للترجيح لرجل ممن لم يرو عنه سوى واحد في مقام  
 الاحتجاج كافيته في توثيقه وتعديله ووراهدا كماله  
 مخالفة ابن رشيدي تسمية من لم يرو عنه الا واحد  
 مجهول العين مع موافقته على عدم قبوله فانه قال لا شك  
 ان رواية الواحد الثقة تخرج عن جملة العين اذا سماه وسماه  
 وقسم بعضهم المجهول فقال مجهول العين والحال مع كل رجل  
 والعين فقط لمن العين الثقة يعني على القول بالاكتمال  
 به وعن رجل من الصحابة والحال فقط لمن روى عنه  
 اثنان فصاعدا ولم يوثق فاما جملة العين الثمينة فمخارجة  
 عن هذا كله كان يقول اخبرني فلان ويسمها وهم اعدان  
 فالجدة قائمة بذلك ان حملت عدالة اخرها مع التصريح

على صاحبنا



باسمها واهتمامه فلا ينبغي وينظر في الحاق مسيلة الباب بأي  
اقسامه **والقسم الوسط** اي الثاني **بجهول حال باطن**  
**وحال ظاهر من العدالة** وضدها مع عرفان عينه برواية  
عدلين عنه **وعليه الرد** وعدم القبول **لدي** اي عند الجاهل  
من الائمة وعزاه ابن المواقف للمحققين ومنهم ابو حاتم الرازي  
وما حكيناه من صيغته فيما تقدم بشهده له وكذا قال الخطيب  
لا يثبت للراوي حكم برواية الاثنين عنه وقال ابن رشيد  
لا فرق في جملة الخالد بن رواثة واحد واثنين ما لم يصح  
الواحد او غيره بعد الله **نعم** كثرة رواية الثقات  
عن الشخص تفوي حسن الظن فيه واما المجاهل الذي لم يرو عنهم  
الا الضعفاء منهم متر وكون كما قال ابن حبان على الاحوال كلها وتوجيه  
هذا القول ان مجرد الرواية عن الراوي لا تكون بعد دلالة على الصريح  
كما تقدم وقبل يقبل مطلقا وهو لا يرد من جعل مجرد رواية العدل  
عن الراوي فقد تلاله كما تقدم مثله في القسم الاول واولي  
بل بنسبه ابن المواقف لاكثر اهل الحديث كالنزار والدارقطني  
وعبارة الدارقطني من روى عنه ثقلان فقد ارتفعت  
جهالة عنه وثبتت عدالة وقال ايضا في الديان نحوه وكذا  
التفني مجرد روايتهما ابن حبان توسع كما تقدم في مجهول  
العين وقيل بفصل فان كانا لا يرويان الا عن عدل  
قبل والا فلا **والقسم الثالث المجهول للعدالة** اي  
بجهول العدالة في باطن فقط مع كونه عدلا في الظاهر  
**فهذا قد راي له بحجة** اي احتجابه في الحكم **بعض**  
**من متع من الشافعية ما قبله** من الشافعية منهم الفقيه

سليم

سليم بضم اوله مصغر ابن ايوب الرازي وزاد فقطع اي  
جزم به لان الاخيار يسمي على حسن الظن بالراوي وايضا  
فلتعتبر الحجة الباطنية على النقاد وهذا فارق الراوي الشاهد  
فان الشهادة تكون عند الحكم وهم لا تنحسر عليهم لاسيما الجهاد  
الاخصام في الفحص عنها بل غري الاحتجاج باهل هذا القسم كالقسم  
الاول لكثير من المحققين النووي في مقدمته شرح مسلم قلت ومنهم  
ابو بكر بن فورك وكذا اقبله ابو حنيفة نظرا للشافعي ومن عزاه  
اليه فقد وهم **وقال الشيخ ابن الصلاح ان العلامة انه على**  
**القول الذي قطع به سليم جعل في كتب كثيرة من الحديث**  
**اشترت** وتد لها الائمة فمن دونهم حيث قبل الرواية **بعض**  
**من خرج له منهم** اي بالكتب لتقدم العهد بهم **تعد رت في باطن**  
**الامر** فاقصر وايضا البعض على العدالة الظاهرة وفيه نظر بالنسبة  
للمعجبين فان جملة الخالد من رتبة عن جميع من خرج له في الاصول  
بحيث لا يجزأ احد من خرج له كذلك يسوع اطلاق اسم الجاهل عليه  
املا كما حققه شيخنا في مقدمته واما بالنظر من عداه لاسيما من لم  
يشترط الصحيح فاقاله ممكن وكان الخالد طعم على هذا المسلك عليه العدالة  
على الناس في تلك القرون الفاضلة ولذا قال بعض الحنفية في زماننا  
لا يقبل كثرة الفساد وقلة الرشاد وانما كان مقبولا في زمن السلف  
الصالح هذا مع احتمال اطلاعهم على ما لم نطلع نحن عليه من امرهم  
**وبعض من الائمة وهو البغوي** في تهذيبه **يشير** بفتح اوله وقال الله  
يعني يسمى **والقسم المستور** وينعده عليه الرافي ثم النووي فقال  
في النكاح من الروضة المستور من عرفت عدالة ظاهره الا باطنا  
وقال امام الحرمين المستور من لم يظهر منه نقيض العدالة ولم يتفق



البحث في الباطن عن عدالة الله قال وقد نرد المحدثون في قبول  
روايته والذي صار اليه المعتبرون من الأصوليين إنما لا تقبل قاروهو  
المقطوع به عندنا وصحح النووي في شرح المهذب القبول وحكي الراجح  
في الصوم وجهين من غير ترجيح قيل والخلاف مبني على شرط قبول  
الرواية اهل العلم بالعدالة او عدم العلم بالفسق ان قلنا بالاول  
لم يقبل المستور والافضلنا وما شئنا فانه بعد ان قال وان روي  
عنه اثبات فعاد اذ لم يوثق فهو مجهول الحال وهو المستور  
وقد قبل روايته جماعة بغير قيد يعني بعصرون اخروردها المهرور  
قال والتحقيق ان رواية المستور ونحوه مما فيه الاحتمال لا يطلق  
القول بربها ولا يقبونها بل يقال هي موقوفة الى استبانة حاله  
كما حرم به امام الحرمين وراي انا اذ اكنا نعتقد على شي يعني مما  
لا دليل فيه بخصوصه بل تجري على الاباحة الاصلية فروي لنا  
مستور بخبره انه يجب الانكفاف عما كنا نستعمله الى تمام  
البحث عن حال الراوي قال وهذا هو المعروف من عاداتهم وسيم  
وليس ذلك حكما منهم بالخطر المرتب على الرواية وانما هو توقف  
في الامر والتوقف عن الاباحة يتضمن الاحتياط وهو في معنى  
الخطر وذلك ما خور من قاعدة في الشريعة مسهدة وهي التوقف  
عند بد وظهور الامور الى استبانتهما فاذا ثبتت العدالة فلم  
بالرواية اذ ذاك ولو فرض فارض الناس حال الراوي والباس  
عن البحث عنها بان يروي مجهول ثم يدخل في عمار الناس ويعز  
العثور عليه فلهذا مسيلة اجتهادية عندي والظاهر ان الامر  
اذ انتهى الى الباس لم يجب الانكفاف وانقلبت الاباحة كراهية  
قال شيخنا ونحوه اي القول بالوقف قول ابن الصلاح فيمن جرح

يجرح

بجرح غير مفسراتتي وينظر في وانقلبت الاباحة كراهية  
و ورا هذا ان قوله بالوقف لا يتنافيه ما حكينا عنه او لا من  
جرحه لعدم قبوله فالمرسل مع كونه ضعيفا صرح ابن السكيت بان  
الظاهر وجوب الانكفاف اذ ادل على محذور ولم يوجد سواه بل قيل  
عن الشافعي احتجاجة به اذ المجدسواه كما او صحت ذلك في باب  
ونحوه ما اسلفته في اثنا الحسن من احدا انه لا يخالف ما يصف  
الا ان وجد ما يدفعه فثبت هذا كله ان الاحتياط لاجل رواية  
را ولا يتنافيه عدم قبوله ولكن الذي مشي عليه النووي كما في  
اخر الموضوع استحياب التزهد اذ اوجد ضعيف بل كراهية  
بعض البيوع او لا تخفى احتياها ثم ان من وافق البيوع ومن  
نايحه في تشيئة من لم يعرف عدالة الباطنية مستورا  
ابن الصلاح **وقد نظر** اذ في عسارفة الامام الشافعي رحمه الله  
في اختلاف الحديث ما يدل على ان الشهادة التي يحكم الحاكم بها هي  
العدالة الظاهرة فانه قال في جواب سوال اورد فلا يجوز ان ينزل  
الحاكم شهادتهما لاذ كانا عدلين في الظاهر وحسب ذلك بحسب تعريف  
المستور من اقل الحاكم لا يسوغ له الحكم بالمستور وايضا يكون  
خا دشا بظاهرة في قول الرافي في الصوم مما اثار الشارح لتأخير  
ابن الصلاح به العدالة الباطنة هي التي يرجع فيها الى قول المذكيين  
يعني ثبتت عند الحاكم امره كما حمله عليه بعض المتأخرين ولذلك  
الظاهر ان الشافعي انما اراد الاحتراز عن الباطن الذي هو ما في  
نفس الامر لخفا فيه عن كل احد وكلامه في اورا خلا والمحدث  
يرشد لذلك فانه قرر اذ انما كلفنا العدل بالنظر لما ظهر لنا لا  
لانعلم بغيرنا ولذا انما نقلنا تركيبي ما اسلفت كتابته



عن الرافعي في العدالة الباطنة ذكر ان نص الشافعي في اختلاف الحديث  
يؤيد على انه يمكن ان يقال ان منسك بظاهر كلام الشافعي الحكم  
بشرائه تمام انتم الى العدالة الظاهرة من سكوت الخصم عن ابداء  
قارح فيما فتر قالع نزول الداعية على الفحص ولكن يمكن المنازعة  
في هذا بان الخصم قد ترك حقه في الفحص بخلاف غيره من الاحكام  
تحمله التشدد او ما النزاع في كلام ابن الصلاح بما نقله الرواية  
في البحر عن نص الشافعي في الامر بما ظاهره ان المستور من لم يعلم  
سوي اسلامه فانه قال لو حضر العقد رجلان مسلمان ولا يعلم حالهما  
من الفسق والعدالة انفق النكاح بهما في الظاهر قال لان الظاهر  
من المسلمين العدالة يتمك ان قال انه لا يمتنع قبول المستور  
لكل من هذا او ما قاله البقوي كما هو مقتضى التسمية ومن ثم  
يجوز بعض المتأخرين اقسام المجهول كلها فينه وشيخنا ما عد الاول  
وهو ان يشبه بل في بعضهم ما صححه السبكي المستور من ثبتت  
عدالة وانقطع خبره مدة يجتاز طرو نقبضها ثم ان الشافعي انما التزم  
بحضورها العقد مع رده المستور لان النكاح مبنيا على التراضي بخلاف  
غيره من الاحكام فحمله التشدد وايضا قد اك عند التخلل ولقد  
لورفع العقد بهما الى حاكم لم يحكم بمصحة كما نقله في الروضة عن  
الشيخ ابي حامد وغيره ويتايد بان الشافعي رحمه الله اطلق  
في اختلاف الحديث له عدم احتجاجة بالمجهول ونحوه حكاية البيهقي  
في المدخل عنه انه لا يجتمع باحاديث المجهولين على ان البدر الزرقاني  
نقل عن كلام الاصوليين ما قد يتفق مع كلام الرافعي الماضي ان المراد  
بالعدالة الباطنة الاستقامة بلزومه ادا او امر الله وتجنب مناهيه  
وما يتلزم روته سوانت عند الحاكم املا اذا علم هذا فالحجة في عدم

قبول

قبول المجهول امور احدها الاحكام على قبول غير العدل والمجهول ليس  
في معنى العدل في خصوص هذه الثقة بقوله ليحقق به الثاني ان  
الفسق مانع من القبول كما ان الصبا والكفر مانعان منه فيكون  
الشك فيه ايضا مانعا من القبول كما ان الشك فيهما مانع منه الثالث  
ان يشك القدر في بلوغ المقتضى مربية الاحتماد او في عدالته  
مانع من تقليده فكذلك الشك في عدالة الراوي يكون مانعا  
من قبول خبره اذ لا فرق بين حكاية عن نفسه اجتهاده  
وبين حكاية خبر عن غيره والحد للمقابلة قوله تعالى يا ايها  
الذين امنوا ان حاكم فليسق بينا فتبينوا واولجب التثبت عند  
وجود الفسق فعند عدم الفسق لا يجب التثبت فيجب العمل  
بقوله وهو المطلوب وبان الذي صلى الله عليه وسلم قبل شهادته  
الا عربي يرويه اهل العلم ولم يعرف منه سوى الاسلام بدليل  
انه قال تشهد بان لا اله الا الله قال نعم قال تشهد ان محمدا رسول  
الله قال نعم قال يا بلال اذن في الناس ان يصوموا غدا اخرجه  
ابو داود والترمذي والنسائي قريب العمل بقوله على العلم  
باسلامه واذا جاز ذلك في الشبهة جاز في الرواية بطريق  
الاولي واجب عند الاول نا اذا علمنا زوال الفسق ثبتت  
العدالة لانها لا ثالث لها فني علم نفي احدها ثبت الاخر وعن  
الثاني بان القضية محتملة من حيث اللفظ وليس في الحديث دلالة  
لعدم معرفته بعد ذلك وايضا فقضايا الاعمان تتنزل على  
القواعد وقاعد المشاهدة العدالة فيكون الذي صلى الله عليه وسلم قبل  
خبره لانه علم حاله اما بوحى او بعين ذلك الثامن في التبدع  
والبدعة هي ما احدث على غير مثال متقدم فيشمل المجهول والمعلوم



ولذا قسمها العزيز بن عبد السلام كما يشير اليه ان شئ الله تعالى  
عند التسميع بقراءة الحان الى الاحكام الحسنة وهو واضح ولكن  
خصت شرعا بالمدح مما هو خلاف المعروف عن النبي صلى الله عليه  
ولم فالمبتدع من اعتقد ذلك لا بما جاء به بل بنوع شدة **والتلف**  
اي الاختلاف واقع بين الائمة في قبول رواية **مبتدع** معروف  
بالعز من الكذب وبالتثبت في الاخذ والادامع بالشر وط  
القبول **ما كفى** اي لم يكفر ببدعته فكفر مقبولا كبدع  
الخوارج والرافضة الذين لا يقولون ذلك العلوي وغير  
هؤلاء من الطوائف المخالفة اصول السنة خلافا ظاهرا لكنه مستند  
الي تاويل ظاهر سابق **قيل** **يورد مطلقا** الداعي وغيره لا تقاوم علي  
رد الفاسق بغيرنا ويد فيحق به المناول فليس ذلك بعذر بل  
هو فاسق بقوله وبتاويله فيضاعف فسقه كما استوي الفاسق  
المناول والمعاد يغيرتا **قيل** قال غير واحد منهم ابن سيرين  
ان هذا العلم بين فانظر من تاخذ دينك بل روي مرفوعا  
من حديث انس وابي هريرة وكذا روي عن ابن عمر انه علي  
الدر عليه ولم قال له يا ابن عمر دينك انما هو الحلال والحرام فانظر  
عن تاخذ من الذين استنفا مواولا تاخذ عن الذين مالوا ولا  
يصح وقال علي بن حرب من قدر ان لا يكتب الحديث الا عن صاحب  
سنة فانهم لا يكتبون كل صاحب هوي يكذب ولا يبالي وهذا  
القول كما قاله الخطيب في الكفاية مروي عن طائفة من السلف  
منهم مالك وكذا نقله الحاكم عنه ونصه في المذونة في غير موضع يشهد  
له ويتبعه اصحابه وكذا جاء عن القاضي ابي بكر الباقلاني واتباعه  
بل نقله الامدي عن الاكثرين وجزم به ابن الحاجب **واستندوا**

اي انكر هذا القول ابن الصلاح فانه قال انه بعيد مساعد للشايخ  
عن ائمة الحديث فان كتبهم طائفة بالرواية عن المبتدع غير  
الدعاة كما سيأتي اخر هذه المقالة وكذا قال شيخنا انه بعيد قال  
واكثر ما علم به ان في الرواية عنه نزوحا لامره وتنويما بذكره  
وعما هذا فينبغي ان لا يروي عن مبتدع شئ ينشأ له فيه غير  
مبتدع **قيل** والي هذا التفصيل ما لا ابن دقيق العيد حيث قال  
ان وافقه غيره فلا يلتفت اليه هو اخذ بالبدعة واطفأنا رة  
يعني لانه كان يقال لما قال رافع بن اشرس من عقوبة الفاسق  
المبتدع ان لا تذكر محاسنه وان لم يوافقه احد ولم يوجد ذلك الحديث  
الا عنه مع وصفنا من صدقه ونشره عن الكذب واشتهاره بالدين  
وعدم تعلق ذلك الحديث ببدعته فينبغي ان تقدم مصلحة  
تحصيل ذلك الحديث ونشر تلك السنة في مصلحة اهانته  
واطفا ببدعته **وقيل** انه لا يرد المبتدع مطلقا **بل اذا استحل الكذب**  
في الرواية او الشهادة **نصر** اي لنصرة **مذهب** له او لغيره ممن  
هو متابع له كما كان محمدا بن ابراهيم بن جابر حاكما عن نفسه بعد  
ان تاب من بدعته فانه كان يضع الاحاديث يدخل بها الناس  
في القدر كما حكاها ابن لهيعة عن بعض الخوارج ممن تاب انهم كانوا  
اذا هووا سرا صبروه حديثا فمن لم يستحل الكذب كان مقبولا لان  
اعتقاده حرمة الكذب تمنع من الاقدام عليه فيحصل صدقه **وسيا**  
هذا القول فيما نقله الخطيب في الكفاية **للقاضي** رحمه الله **يقول**  
اي لقوله **قبل من غير خطا بية** بالمعجمة ثم المملة المشددة طائفة  
من الرافضة شرحت شيئا من خالفهم في الموضوع **ما نقلوا** الا هم يرون



الشهادة بالزور لموافقهم ونص عليه في الام والمختصر قال لا يتم  
يرون شهادة احدهم لصاحبه اذا سمعه يقول في عا فلا يكره  
فبصدقه بميمنه او غيرهما ويشهد له اعتمادا على انه لا يكذب  
وتحويه قول بعضهم عنهم كان اذا جاء الرجل للواحد منهم فزعم  
ان له عا فلا يكره واقتسم نحو الامام عا ذلك يشهد له بمجرد  
قوله وقسمه بل قال الشافعي فيما رواه البيهقي في المدخل  
والخطيب في الكفاية ما في اهل الاهواء قوم اشهدوا بالزور  
من الرافضة فاما ان يكون اطلق الكل واراد البعض او اطلق في اللفظ  
الاول البعض فكأنهم اسوا كذا باواراد الكل وكذا قال ابو يوسف  
القاضي جيز شهادة الاهواء اهل الصدق منهم الا الخطا بينه والقدرة  
الذين يقولون ان الله لا يعلم الشيء حتى يكون رواه الخطيب في  
الكفاية عا ان بعضهم ادعى ان الخطابية لا يشهدون بالزور فانهم  
لا يجوزون الكذب بل من كذب عندهم فهو مجروح مقدوح فيه  
خارج عن درجة الاعتبار رواية وشهادة فانه صرح بذلك عن مذهبه  
فاذا سمع بعضهم بعضا قال شيئا عرف انه من لا يجوز الكذب فاعتمد  
قوله لذلك وشهد بشهادته فلا يكون شهد بالزور وعرفه انه  
محقق ونازعه البلقيني بان ما بين عليه شهادته لا اعتماد  
اصلا باطلا وان زعم انه حق وتبعه ابن جماعة ومن هناك نشأ  
الاختلاف فيما لو شهد خطابي وذكر في شهادته ما يقطع احتمال  
الاعتماد فيها عا قول المدعي بان قال سمعت فلان يقول كذا  
لفلان او رايته اقترنه في القبول والرد عن الربيع سمعت  
الشافعي يقول كان ابراهيم بن يحيى قد رايته يقول للربيع ما

اصلا باطلا وان زعم انه حق وتبعه ابن جماعة ومن هناك نشأ

حمل

حمل الشافعي عا ان روي عنه قال كان يقول لان يخر ابراهيم من بعد  
احب اليه من ان يكذب وكان ثقة في الحديث ولذا قيل بما قاله  
الخليلي في الارشاد ان الشافعي كان يقول حدثنا الثقة في حديث  
المتهم في دينه قال الخطيب وحكي ايضا ان هذا مذهب ابن  
ابي ليلى وسفيان الثوري وخوة قول عن ابي حنيفة بذكره  
الحاكم في المدخل عن اكثر ائمة الحديث وقال الفخر الرازي في المحصول  
انه الحق ورجحه ابن دقيق العيد وقيل يقبل مطلقا سواء الداعية  
وغيره كما سيجي لان تدبيرة وصدق ما يحتمل بحججه عن الكذب  
وتخصه بعضهم بما اذا كان الروي يشتمل على ما ترويه بدعته  
ليجوز حنبلة عن التهمة جزما وكذا اخصه بالبدعة الضعيفة  
كالشيع سوا الفلاة فيه وغيرهم فانه كثير في التابعين واتباعهم بلورد  
حديثهم لذهب جملة من الاثار النبوية وفي ذلك مفسدة بيده اما  
البدعة الكبرى كالرفض الكامل والعلوفية والخطية الشيعية ابي بكر  
وعمر رقي الله عنهما فلا ولا كرامة لاسيما وليست استخضر الان من  
هذا الضرب رجلا صادقا ولا ماسونا بل الكذب شعارهم والنفاق  
والثقة دثارهم فكيف يقبل من هذه احواله عا شي وكلا  
قاله الذهبي قالوا والشيعة والغالي في زمن السلف وعرفهم  
من تكلم في عثمان والزبير والطائفة وطائفة من حارب عليا  
ولغرض ليسهم والغالي في زمننا وعرفنا هو الذي كفره هولا السادة  
ونرا من الشيعة ايضا فلهذا حال فقر وخوة قول شيخنا في ابان  
ابن تغلب من تذييله الشيع في عرف المتقدمين هو اعتقاد تفصيل  
عا علي عثمان وان عليا كان مصيبا في حروبه وان مخالفه مخفي  
مع تقديم الشيعين وتفصيلهما وربما اعتقد بعضهم ان عليا افضل



الخلق بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا كان مقتدر ذلك  
ورعا ديناهما قد اجتهدا فلا تزد روايته بهذا الاسماء ان كان غير  
داعية واما التشيع في عرف المناخيرين فهو الرقص المحقق فلا تقبل  
رواية الرافضي العالي ولا كرامة **والأكثر من العلماء رآه** ابن الصلاح  
**الأعلا** والاولى من الأقوال **رد** **وادعائهم فقط** قال عبد الله  
بن أحمد قلت لأبي لم روايت عن أبي معاوية الضرب وكان  
مرحبا ولم ترو عن شياقة بن سوار وكان قد ربا قال لأن أبا معاوية  
لم يكن يدعو إلى الأراجا وشياقة كان يدعو إلى القدر وحكي الخطيب  
هذه القول كن عن كثيرين وتزداد أن الصلاح في عزوه بين الكثير  
والأكثر **فمن حكاة بعضهم عن الشافعية كلهم بل ونقل فيه**  
**ابن حبان اتفاقا** حيث قال في ترجمة جعفر بن سليمان الضبي  
من ثقاته ليس بين أهل الحديث من ايمتنا خلا ان الصدوق  
المتقن اذا كانت فيه بدعة ولم يكن يدعو اليها ان الاحتجاج  
بأخباره جائز فاذا ادعى اليها سقط الاحتجاج بأخباره وليس  
صريحاً في الاتفاق لا مطلقاً ولا بخصوصاً لشافعية ولكن الذي  
اقتصر على الصلاح عليه في العزوه الشق الثاني فقال قال ابن  
حبان الداعية إلى البدع لا يجوز الاحتجاج به عند مبتدأ طاعة  
لا أعلم بينهم فيه اختلافاً عدا أنه محتمل أيضاً لارادة الشافعية  
أو مطلقاً أو على الثاني فالمحتمل عن مالك وغيره بخلافه علي  
أن القاضي عند الوهاب في المتلخص منهم من قول مالك لا تأخذ  
الحديث عن صاحب هوي يدعو إلى هواء التفصيل ونازعه القاضي  
عباس وأن المعروف عنه الرد مطلقاً يعني كما تقدم وإن كانت  
هذه العبارة محتملة وبالجملة فقد قال شيخنا أن ابن حبان أعرب

في حكاية الاتفاق ولكن بشرط مع هذين أعني كونه صدوقاً  
غير داعية أن لا يكون الحديث الذي يحدث به مما يعضد  
بدعته ويشدها ويبرهنها فإلا لا تأمن عليه حينئذ غلبة  
القهوي افاده شيخنا وأبيه يوي كلام بن دقيق العيد بماضي بل  
قال شيخنا أنه قد نص على هذا القيد في المسئلة الحافظ أبو  
اسحق إبراهيم بن يعقوب الخوارجي شيخ النسائي فقال في  
مقدمة كتابه في الجرح والتعديل ومنهم زايغ عن الحق صدوق  
الجملة قد جري في الناس حديثه لكنه أخذ في بدعته مأمون  
في روايته فهو لا ليس فيهم حيلة إلا ان يؤخذ من حديثهم ما يعرف  
وليس بمنكر إذا لم تقوم به بدعتهم فيتهمون بذلك **وقد روي**  
**أي الأئمة النقاد** كالتجاري ومسلم أحاديث **عن جماعة أهل**  
**بدع** يسكنون الدال **في الصحيح** على وجه الاحتجاج بهم لأنهم **مادعوا**  
إلى بدعتهم وما استعملوا الناس اليها منهم خالد بن مخلد وعبيد  
الله بن موسى العباسي وهما ممن اتهم بالعلو في التشيع وعبد  
الرزاق بن هشام وعمر بن دينار وهما يجرؤ التشيع وسعيد  
ابن أبي عروبة وسلام بن مسكين وعبد الله بن أبي نجيح  
الكني وعبد الوارث بن سعيد وهشام الدستوي وهم ممن  
رعى بالقدر وعلقتهم بن مرزوق وعمر بن مرة ومحمد  
ابن حازم أبو معاوية الضرب ومسعر بن كدام وهم  
ممن رمى بالأراجا والتجاري وخذه للمكرمة مولي بن عباس  
وهو ممن نسب إلى الإباضية من أرا الخوارج وكسلم  
وحده لا في حسات الأعرج ويقال أنه كان يرى رأي  
الخوارج وكذا أخرج الجماعة في المتابعات كداود بن الحصين



وكان منهما برأي الخوارج والبخاري وحده فيها جماعة كسيف  
ابن سليمان وسيل بن عبد الله مع انهما كانا من توري القدر في آخرين  
عندهما اجتماعا وانفرادا في الاصول والمتابعات بطول  
سردهم بل في ترجمة محمد بن يعقوب بن الاحزم من تاريخ  
يحيى بن عمار من قوله ان كتاب مسلم ملاك من الشيعة  
مع ما اشتهر من قبول الصحابة رضي الله عنهم اخبار الخوارج  
وسما داتهم ومن جرى مجراهم من الفساق بالتأويل ثم  
استمرار عمل التابعين والخالفين فصار كذلك ما قال الخطيب  
كالاجماع منهم وهو اكبر الحجج في هذا الباب وبه يقوي الظن  
في مقارنة الصواب وربما يترابعضهم مما نسب اليه ولم  
يثبت عنه اوردج وثاب فان قيل قد خرج البخاري لمران  
ابن الخطاب السدي الشاعري الذي قال فيه ابو العباس  
الميردانه كان راس القعد من الصغرية وبقيةهم وخطيبهم  
وشاعريهم مع كونه كان داعية الى مذهبه فقد مدح عبد  
الرحمن بن مسلم قاتل علي وذلك من البر الدعوة الى البدعة  
وايضا فالفقدية قوم من الخوارج كانوا يقولون بقولهم  
ولا يرون بالخروج بل يدعون الى اراهم ويترتبون مع ذلك  
الخروج ويحسنونه وكذا العبد الحمد بن عبد الرحمن  
الحاجي مع قول ابي داود فيه انه كان داعية الى البدعة  
فقد اجيب عن التخرج لا ولمما باجوبة احدها انه اما  
خرج لهم له ما حمل عنه فتلا بداعه ثانيا انه رجع في اخر  
عمره عن هذا الرأي وكذا اجيب بهذا عن تخرج الشيخين  
مع الاشباية بن سوار مع كونه داعية ثالثا وهو

المعتمد

المعتمد القول عليه انه لم يخرج له سوا حديث واحد قد رواه  
مسلم من غير طريق الحجازي فيان انه لم يخرج له الا ماله اصل  
هذا كله في البدع غير مكفرة اما المكفرة ففي بعضها ما لا شك  
في التكفير به كمنكري العلم بالمعدوم القائلين ما يعلم الاشياء  
عني خلقها او بالجزئيات والجسمين فكيف يتجسم ما صرحا  
والقائلين بحلول الالهة في علي او غيره وفي بعضها ما اختلف  
فيه كالقول بخلق القران والنافقين للدروية ولم يقرر في  
الصالح للتصديق على حكاية خلاف فيها وكذا اطلق القاضي  
عبد الوهاب في المخلص وابن يرهات في الاوسط عدم القول  
وقال لا خلاف فيه نعوذ حتى الخطيب في الكفاية عن جماعة  
من اهل النظر والمتكلمين ان اخبار اهل الاصول لا هو اخبارا مقبولة  
وان كانوا كفارا او فسقا قبالا وتاويل وقال صاحب المحصول الحق  
انه ان اعتقد حرمة الكذب قبلنا روايته لان اعتقاده كما قدمت  
ينفعهم من الكذب والافلا قار شيخنا والتحقيق انه لا يرد كل مكفر  
بدعة لان كل طائفة تدعي ان مخالفتها بدعة وقد نتالغ  
فتكفرها فلما اخذ ذلك على الاطلاق لاستلزام تكفير جميع  
الطوائف والمعتمد ان الذي تردد روايته من انرا امر امتواثر  
من الشرع معلوما من الدين بالصيرورة اثباتا ونقيا فاما  
من لم يكن بهذه الصفة وما انضم الي ذلك ضبطه لما  
يرويه مع ورعه وتقواه فلا مانع من قبوله اصلا وقال ايضا  
والذي يظهر ان الذي يحكم عليه بالكفر من كان الكفر صريح قوله  
وكذا من كان لا ريب قوله وعرض عليه فالترمه اما من لم يدين  
وناضل عنه فانه لا يكون كافرا ولو كان اللازم كفرا وينبغي



ويتبع حله على غير القطعي لموافق كلامه الاصل ولوسبقه ان يفتي  
العبد فقال الذي تقرر عندنا انه لا يتغير المذهب في الرواية اذ  
لا تكفر احدا من اهل القبلة الا باذكار قطعي من الشريعة فاذا اعتبرنا  
ذلك وانضم اليه الورع والتقوى فقد حصل بمقتضى الرواية وهذا ذهب  
الشافعي حيث يقبل شهادة اهل الاهل والاعراض المسلمين  
حفرة من حفرة النار وقف على شفيرها طائفتان من الناس المحترمين  
والحكام فاستشار بهك الى انهم من اهل القبلة فنقبل روايتهم  
كما نرى ونورثهم ونحري عليهم احكام الاسلام ومن صرح بذلك  
النووي فقال في الشهادات ان من الروضة جمهور الفقهاء من اصحابنا  
وعندهم لا يفترون احدا من اهل القبلة وقال في شروط الائمة  
منها ولم نزل السلف والخلف على الصلاة خلف المقتلة وغيرهم  
ومنا حكمهم واجرا احكام الاسلام عليهم وقد قال الشافعي في الام  
ذهب الناس في تاويل الفرائد والاحاديث الى مورثين يوافقها  
نباينا مشايروا واستحل بعضهم من بعض مما تطول حكايته كان  
ذلك متقاربا فيه ما كان في عهد السلف والى اليوم فلم نعلم من  
سلف الائمة من يقتدي به ولا من بعدهم من التابعين رده  
شهادة احد بتاويل وان خطاه وضلله وراه استحل ما حرم  
الله عليه فلا يرد شهادته احد بشي من التاويل كان له وجه  
يحمل وان بلغ فيه استخلاص المال والدم انتهى وقد قال عمر  
ابن الخطاب رضي الله عنه فيما رويناه عنه لا تظن بكلمة  
خرجت من في امر مسلم شرا وانت تتخذ بها في خير مجالا الناس  
في توبة الكاذب **والحميدي** صاحب الشافعي وشيخ البخاري  
ابي بكر عبد الله بن الزبير **والامام احمد ابان** من الذي

الكذب

١٥٤  
**الكذب نعمد اليه في الحديث النبوي** مطلقا الاحكام والفضائل  
وغيرها بان وضع اوركب سند اصح مما لم يثبت او نحو  
ذلك ولو مرة واحدة وبان العمدة قراره او نحوه بحيث انقي  
ان يكون اخطا او بشي **لم نعمد نقبله** ابد في شي مطلقا سوا  
المكذوب فيه وغيره ولا نكتب عنه شي ونختص جرحه دايما  
**وان يثبت** ونحسن توبته نغليظ لما ينشأ عن طبعه من  
مفسدة عظيمة وهي تصيير ذلك شرعا نعم نوبته كما صرح  
به الامام احمد فيما بينه وبين الله تعالى ويحقق بالعمد من  
الخطا وصمم بعد بيان ذلك له ممن نشق يعلمه مجرد عناد  
كما سيأتي في الفصل الثاني عشر واما من كذب عليه في فضائل  
الاعمال فيقتدر ان هذا الاضرار ثم عرف ضرره فتأب فانظر  
كما قال بعض متأخريه فيقول روايتاه وكذا من كذب دفعا  
لضرر يلحقه من عدو ورجع عنه ثم ان احمد والحميدي لم  
يفردا بهذا الحكم بل نقله كل من الخطيب في الكفاية والحايمي  
في شروط الستة عن جملة والذهبي عن رواية ابن معين  
وغيره واعقدوه كذا الامام ابي بكر **الصيرفي** شارح الرسالة  
واحد اصحاب الوجوه في المذهب **مشهد** حيث قال كل من استقطنا  
خبره من اهل النقل بكذب وجدناه عليه لم يولد لقبوله بتوبة  
تظهر **والملق الكذب** يكسر الكاف وسكون المعجمة على احد  
اللقين كما نرى ولم يصرح بتقييده بالحديث النبوي  
ونحوه حكاه القاض ابو الطيب الطبري عنه فانه قال  
اذا روي الحديث خبر ثم رجع عنه وقال كنت اخطا فيه  
وجب قبول قوله لان الظاهر من حال العدل الثقة الصدق



في غيره فوجب ان يقبل رجوعه عنه كما تقبل روايته وان قال  
كنت نعت الكذب فيه فقد ذكر ابو بكر الصيرفي في كتاب  
الاصول انه لا يعمل بذلك الخبر ولا يفرضه من روايته وقارنهم  
ان الظاهر ان الصيرفي انما اراد الكذب في الحديث النبوي خاصة  
يعني فلا يشمل الكذب في غيره من حديث سائر الناس فان ذلك  
كغيره من المنسقات تقبل رواية الثابت منها لاسيما وقوله  
كما قاله المصنف من اهل النقل قرينة في التفتيد بل قال في موضع  
اخر وليس بظن على الحديث الا ان يقول نعم الكذب فهو  
كاذب في الاولاي في الخبر الذي رواه واعترف بالكذب فيه  
ولا يقبل خبره بعد ذلك اي مواضع له باقراره على ما قرر في موضع  
**وزاد** اي الصيرفي على الامام احمد والحميدي **ان مقتضى**  
**تقلا** اي من جهة نقله يعني لوهم وقلة اتفاق وتخوها وحكمتها  
يضعفه واسقاط خبره **ثم يقول** ابدأ بعد ان حكم بضعفه هكنا اطلق  
وزان ما تقدم عدم قبوله ولو رجع الى التحري والاتقان ولكن  
فدحله الذهبي على من يمتنع بضعفه وكانه ليكون موافقا  
لغيره وهو الظاهر ثم ان في توجيه اراة التفتيد بما تقدم  
نظرا ذاهل النقد هم اهل الروايات والاجبار كيف ما كانت  
من غير اختصاص وكذا الوصف بالمحدث اعم من ان يكون  
خبر عنه صلى الله عليه وسلم او عن غيره بل يدلك اراة النعم  
تشكره الكذب وكذا استبان له يقول ابن حزم في احكامه  
من اسقطنا حديثه لم يغدر لقبوله ابدأ ومن احتجنا به لم  
نسقط روايته ابدأ فانه ظاهر في التعميم وتخوها قور ابن حبان  
في اخرين بل كلام الحميدي المفزون مع احمد والاسيطة

قد يشير له كد فانه قال فان قال قائل فما الذي لا يقبل به  
حديث الرجل اذا قلت هو ان يحدث عن رجل انه سمعه  
ولم يدركه او عن رجل ادركه ثم وجد عليه انه لم يسمع  
منه او با مر يمين عليه في ذلك كذب فليجوز حديثه ابدأ  
لما ادرك عليه من الكذب فيما حدث به وبذلك حرم ابن كثير  
فقال التراب من الكذب في حديث الناس من تقبل روايته  
خلاف للصيرفي قال الصيرفي **وليس** الراوي في ذلك **كاشاهد**  
يعني فان الشاهد تقبل ثوبته بشرطها وايقنا كاشاهد اذا حدث  
قسطه بالكذب او غيره لا ينقطع منها دانه السالفة قبل ذلك ولا  
ينقض الحكم بها **والامام السمعاني ابو النضر يروي في الراوي**  
**الحاجي بكذب في الخبر نبوي اسقاط ما له من الحديث قد تقدم**  
وكذا وجوب تقص ماعل به منها كما مر به الماوردي والرويان  
وقالا فان الحديث حجة لازمة لجميع المسلمين وفي جميع الامصار  
فكان حكمه اغلظ وتعليق العقوبة فيه أشد مبالغة في الزجر عنه  
علا بقوله صلى الله عليه وسلم ان كذبا على ليس ككذب على احد وقد قال  
عبد الرزاق اخبرنا معمر عن رجل عن سعيد بن جبير ان رجلا كذب  
على النبي صلى الله عليه وسلم فنبعث عليا والذين فقال اذهب فان  
ادركناه فاقولاه ولهذا حكى امام الحرمين عن ابيه ان من تعد  
الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم يكفر وان لم يوافق له ولم  
وغيره من الامة على ذلك والحق انه فاحشة عظيمة وموتقة  
كبيرة ولكن ان لا يكفر الا ان استخاله قال ابن الصلاح وما ذكره  
ابن السمعاني يفاهي من حيث المعنى ما قاله ابن الصيرفي يعني لكون  
رده لمحبة نبوة المستقبل بما هو لاحتمال كذبه وذلك جار في حديثه



الماضي بعد العلم بكذبه وقد اقترنت الرواية والشهادة  
في اشياء فتكون مسكتا منها على انه قد حل عن مالك في شاهد الزور  
انه لا تقبل شهادته بعد هاو عن ابي حنيفة في قاذف المحصى لا تقبل  
شهادته ايرافاستويا في الرد لما بعد لكن المعتمدة في الشهادة  
عندنا ما تقدم نعم سوى القاضي ابو بكر محمد بن المظفر بن  
يكران المحوي الشامي من اصحابنا بينهما حيث قال في الراوي  
انه لا يقبل في المردود وخاصة ويقبل في غيره بل ينسب للدعا في  
من الحنفية فنوله في المردود وغيره يعني اذا رواه بعد تزجته  
وهو عجب والاصح الاول لكن قال النووي رحمه الله في شرح  
مسلم لم ار له اى للقول في اصل المسئلة دليلا ويجوز ان يوجه بان  
ذلك جعل تعليطا وزجرا ليلغا عن الكذب عليه فيما الله  
عليه وسلم لعظم مفسدته فانه يصير شرعا مستمرا الى يوم  
القيامة بخلاف الكذب على غيره والشهادة فان مفسدتها قاصرة  
للسنة عامة ثم قال وهذا الذي ذكره هو الايمه ضعيف مخالف  
للقواعد الشرعية والمختار القطع بصحة توبته في هذا في الكذب  
عليه صلى الله عليه وسلم وقبول رواياته بعد ها افا صحت توبته  
بشر وطها المعروفة قال فهذا هو الجاري على قواعد الشرع وقد  
اجمعوا على صحة روايته من كان كافرا فاسلم قالوا جمعوا على  
قبول شهادته ولا فرق بين الشهادة والرواية في هذا وكذا قال  
في الارشاد هذا مخالف لقاعدة منه هينا ومنه هين غير انني  
ويمكن ان يقال فيما اذا كان كذبه في وضع حديث وحمل عنه  
ودون ان الاثم غير منفك عنه بل هو لاحق له ايرافان من سن  
سنه بسنة عليه وزرها ووزر من عملها الى يوم القيامة  
والتوبة

157  
والتوبة حسنة متعدرة ظاهرة وان وجد مجرد اسمها ولا هو  
يستشكل بقبولها من لم يمكنه الدراك برد لومحالة فالأموال  
الضابغة لها مرد وهو بيت المال والاعراض قد انقطع مجرد  
الاثم بسببها فافترا وايضا فقدم قبول توبته الظالم ربما يكون  
باعتنا على الاسترسال والتمادي في غيه فيزداد الضرر به  
بخلاف الراوي فانه لو اتفق استرساله ايضا واسمه بالكذب  
مانع من قبول منجدا انه وايضا فقبول توبته قد يشتر عند  
من حمل عنه كذبه فيبعثه على التمسك بما رواه عنه بل قال  
الذهبي ان من عرف بالكذب على الرسول لا يحصل لنا ثقة بقوله  
اي ثبت يعني كما قيل بثبته في المعترف بالوضع ولما اتفق لزياد  
ابن ميمون حيث قال بحضرة ابن مبردي وابي داود الطيالسي  
وقال لهما ارايتما رجلا يذنب فيتوب اليس يتوب الله عليه  
فقالا له نعم بلغهما بعد انه يروي عن من اعترف لهما بكذبه  
في سماعه منه فايقاه فقال لهما ايضا انوب ثم بلغهما ايضا  
التحذير عنه فتكاه اخرجهما مسلم في مقدمته **فصل في**  
**العائش** روي في انكار الاصل تحذير الفرع بالتكذيب  
او غيره **ومن روي** من الثقات **عن** شيخ **ثقة** ايضا حديثا  
**كذبه** المروي عنه صرحا لقوله كذب على **فقد تعارض** في قولهما  
كالبيهقي اذا تكاذبتا فانهما يتعارضان اذا الشيخ قطع  
بكذب الراوي والراوي قطع بالتقل ولكل منهما حجة ترجيح  
اما الراوي فلكونه مثبتا واما الشيخ فلكونه نفي ما يتعلق به  
في امر مريب في المحصور على **وكذا كذبه** اي الراوي **ايثبت**  
بنوت التاكيد الحقيقية من اثبت **يقول شيخ** هذا حيث



يكون جرحا فان الجرح كذلك لا يثبت بغير مزج وايضا **فقد**  
**كذبه الاخر** اي كذب الراوي الشيخ بالتصريح ان فرض انه  
 قال كذب بل سمعته منه او بما يقترن مقام التصريح وهو جرحه  
 يكون الشيخ حديثه به لان ذلك قد يستلزم تكذيبه في عواه  
 انه كذب عليه وليس قبول قول احدهما بولي من الاخر وايضا  
 فكما قال التاج السبكي عدالة كل واحد منهما متيقنة وكذب به  
 مشكوك فيه واليقين لا يرفع بالشك فتساقطا كرجل قال  
 لامرأته ان كان هذا الطائر غرابا فانت طالق وعكس اخر ولم  
 يعرف الطائر فانه لا يمنع واحد منهما من غشيان امرأته مع ان  
 احدي المرأتين طالق وهذا بخلاف الشاهد فان المأوردي  
 قال ان تكذيب الاصل جرح للفرع والفرق غلط باب الشهادة  
 وضيقه وكانه اراد في خصم نكاح الشهادة ليوافق غيره  
 واذا تساقطا في مسيلتنا **فارد** ايما الواقف عليه **بالحج**  
 الشيخ من المروي خاصة ككذب واحد منهما لا بعينه ولكن  
 لو حدث به الشيخ نفسه او ثقة غير الاول عنه ولم  
 ينكره عليه فهو مقبول كل هذا اذا صرح بالتكذيب فان جرحه  
 بالرد يدرك تصريح كقوله ما رويت هذا او ما حدثت  
 به فقط او انا عالم اني ما حدثتتك او لم احدثتك قدسوي  
 ابن الصلاح تبع الخطيب وغيره بينهما ايضا وهو الذي سمي  
 عليه في توضيح الخبة لكنه قال في الفتح ان الراجح عندهم  
 اي المحدثين القبول ومسل بضميع مسلم حيث اخرج حديث  
 عمرو بن دينار عن ابي معبد عن ابن عباس ما كنا نعرف انقضا  
 صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم الا بالتكبير مع قول ابي معبد لم

لم احدثك به فانه دل على ان مسلما كان يروي صحة  
 الحديث ولو انكره راويه اذا كان الناقل عنه عدلا وكذا  
 صحيح الحديث البخاري وغيره وكانهم حملوا الشيخ في النسيان  
 كالتصريح اليه بعينه او بويده قول الشافعي رحمه الله في هذا  
 الحديث بعينه كانه نسي بعد ان حدثه بل قال قتادة حين  
 حدثت عن كثير بن ابي كثير عن ابي سلمة عن ابي هريرة نسي  
 وقال كثير ما حدثت بهذا قط انه نسي لكن الحاق هذه  
 الالفاظ بالصورة الاولى اظهر ولعل تصحيح هذا الحديث  
 بخصوصه ارجح لمزج اقتضاه تحسينا للظن بالشيخين  
 لا سيما وقد قيل كما اشار اليه الفخر الرازي ان الرد انما  
 هو عند التساوي فلورجح احدهما عليه قال شيخنا وهذا الحديث  
 من امثله هذا مع ان شيخنا قد حكى عن الجمهور من الفقهاء هذه  
 الصورة القبول وعن بعض الحنفية ورواية عن احمد الرد قياسا  
 على الشاهد وبالحجة فظاهر صنيع شيخنا اتفاق المحدثين على الرد في  
 صورة التصريح بالكذب وقصر الخلاف على هذه وفيه نظر والخلاف موجود  
 من متوقف ومن قابل بالقبول مطلقا وهو اختيار ابن السلي تبع  
 لابي المظفر بن السمعاني وقال به ابو الحسن بن القطان وان كان  
 الامدي والهندي حكيا بالاتفاق على الرد من غير تفصيل وهو مما  
 يساهد ظاهر صنيع شيخنا في الصورة الاولى وينازع في الثانية  
 ويحاج بان الاتفاق في الاولى والخلاف في الثانية بالنظر للمحدثين  
 خاصة واما لو انكر الشيخ المروي بالقبول كان عمل بخلاف الخبر  
 فقد تقدم في الفصل السادس قريبا انه لا يقدح في الخبر ولا في  
 راويه وكذا اذا ترك العمل به وهل يسوغ عمل الراوي نفسه

ذلك على ص





به حيث لم يقبله منه الظاهر نعم اذا كان اهلا قيا ساعيا ما سياتي  
في سادس انواع التخل فيما اذا علم الشيخ الطالب بان هذا مروي  
ولكن متعه من روايته عنه اذ لا فرق هذا كله اذ لم يذكر  
الشيخ ان المروي ليس من حد يثبه اصلا فان صرح بذلك فلا  
حتى كوراه هو ثانيا لا يقبل منه بل اذا كنت متفطر لجرحه وفيه نظر  
ثم ان ما تقدم فيما يرد به الشيخ بالصريح او ما يقوم مقامه كما شرح  
**واما ان يرد به بقوله لا اذكر** هذا ولا اعرف اني حدثته به **او**  
عنها من الالفاظ التي فيها ما يقتضي شيئا **كقوله** عيا طني  
اني ما حدثته منذ اولا اعرف انه من حديثي والراوي جازم  
به **نقد** لا واي الجمهور من المحدثين بقوله **والحكم** للراوي  
**الذكر** كما هو عند **العظم** من الفقهاء والمتكلمين وصححه غير واحد  
متهم الخطيب وابن الصلاح وشيخنا بلحكي فيه اتفاق المحدثين  
لان الفرض ان الراوي ثقة جازم فلا يطعن فيه بالاحتمال اذ  
المروي عنه غير جازم بالنفي بل جزم الراوي عنه وشكوه هو قرينة  
الشيانه **وحكي الاستقاط** في المروي وعدم القبول **بعضهم**  
بكره ايم اي بعض العلماء وهم قوم من الحنفية كما قال ابن الصلاح  
وسببه الترووي في شرح مسلم للكرخي منهم بلحكاة ابن الصباغ  
في العدة عن اصحاب ان اي حنفية لكن في التقييم نظر الا ان يريد  
المتأخرين منهم لا سيما وسياتي في المسئلة الثانية من منقذ رواية  
الحديث واذا به عن ابي يوسف ومحمد بن الحسن انه اذا وجد سماعه  
في كتابه وهو غير ذكر لسماعه يتخوله روايته ويتايد بقوله الكلب  
الطبري انه لا يعرف لهم مسيلتا بخصوصها وكلام الا ان اخذ  
من ردهم حديث اذا نكحت المرأة بغير اذن ولها فنهاها بال  
الذي

الذي ذكره ابن الصلاح من امثلة من حديث وني وذكر الرافعي  
في الاقتصار ان القاضي ابن كح حكاة وجهها عن بعض اصحاب ونقله  
مشارح الجمع الممع عن اختيار القاضي ابي حامد المروزي وانه قاسه  
على الشاهد وتوجيه هذا القول ان الفرع تبع الاصل في اثبات  
الحديث بحيث اذا اثبت الاصل الحديث ثبتت رواية الفرع  
فكذلك ينبغي ان يكون فرعاً عليه ويتعاله في المنفي ولكن هذا متعقب  
فان عدالة الفرع تقتضي صدقه وعدم علم الاصل لا ينافيه والمثبت  
الحازم مقدم على الثاني خصوصاً الشاك قال شيخنا واما قياس ذكر  
بالشهادة يعني على الشهادة اذ اظهر توقف الاصل فغاسد لان شهادة  
الفرع لا تنفع مع القدرة على شهادة الاصل بخلاف الرواية فانفردوا  
على ان بعض المتأخرين كما حكاة الملقيني قد اجري في الشهادة على  
الشهادة الوجهية فيما لو لم يتكر الحاكم حكمه بل توقف والافق هناك  
لقول الأكثرين بقول الشهادة بحكمته فانفردوا في المسئلة قولاً آخر  
وهو ان كان الشيخ رايه يميل الى غلبة الشيان او كان ذكر عاداته  
في محفوظاته مثل اذكر الحافظ وان كان رايه يميل الى حمله اصلاً  
بذلك الخبر رد فقبل ما ينسب الى الانسان شيا حفظه تنسباً لا لا تنسب  
بالتذكير والامور تبني على الظاهر لا على النادر قاله ابن الاثير  
وابو زيد الدبوسي وقد صنف الدارقطني ثم الخطيب من حديث  
وطني وفيه ما يدل على تقوية المذهب الاول الصحيح لكون  
كثير منهم حديث واحد مثلاً ثم لما عرفت عليه لم يتذكرها لكن  
لاعتادهم على الرواية منهم صاروا يروونها عن الذي رواها عنهم عن  
انفسهم ولذلك امثلة كثيرة **كقصة** حديث **الشاهد واليمين**  
الذي لفظه ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد



اذ نسيد سبيل بن ابي صالح الذي اخذ اي حل عنه غرابيه  
عن ابي هريرة فكان سبيل بعد بضم الدال على البناء عن ربيعة فهو  
ابن ابي عبد الرحمن عن نفسه يرويه فينزل اخبرني ربيعة  
وهو عتيدي ثقة اني حدثته اياه ولا احفظه قال عبد العزيز  
الدروري وقد كانت اصابت سبيلا علة اذهبت بعض عقله  
ونسي بعض حديثه فكان يحدث به عن سمعه منه وفايدته  
سوي ما تضمنه من شدة الوثوق بالراوي عنه مما لم يذكره ابن  
الصلاح الاعلام بالمروى وكونه **ابن ربيعة** بضم اوله من اصناع  
اذ بتركه لروايته يضيغ ومن طريق ما اتفق في المعنى ان ابا القاسم  
ابن عساكر وهو استاذ زمانه حفظا واتقانا وورعا حدث قال  
سمعت سعيده بن المبارك الدهان ببغداد يقول رايت في النوم  
شخصا عرفه بئسند صاحباله  
اما الماظر ديني . اكلت واما طل  
علل القلب قاني . قانع منك بياطل  
وحدث ابن عساكر هذا صاحبه الحافظ ابوسعيد بن السمعاني  
قال ابوسعيد قرأت ابن الدهان فعرضت ذلك عليه فقال  
ما عرفه قال ابوسعيد ابن عساكر من اكمل من رايت جمع له الحفظ  
والعرفة والاتقان ولعل ابن الدهان نسي ثم كان ابن الدهان  
بعد ذلك يرويه عن ابي سعيد عن ابن عساكر عن نفسه قال  
الخطيب في الكفاية ولاجل ان الشبان غير مأمون على الاسنان  
بحيث يودي الى جحود ما روي عنه وتكذيب الراوي له كره  
كره من العلماء التحدث عن الاحياء منهم الشعبي فانه قال ابن  
عوف لا تحدثني عن الاحياء ومعه فانه قال لعبد الرزاق ان

قد رت

قد رت اذ لا تحدث عن حي فافعل **الثاني** بالاسكان **ابن**  
**عبد الحكم** هو محمد بن عبد الله يروي اي عن الرواية **عبد الحكم**  
وهو كما اشار اليه الخطيب فزيادون ابن الصلاح لا يجل خوف النهم  
اذ اجزم الشيخ بالنفي وذلك فيما رويته في مناقبه والمدخل كلاهما  
يليه من طريق ابي سعد الجصاص عن محمد بن عبد الله بن عبد  
الحكم قال سمعت من الشافعي حكايته فحكايته ما عنه فميت اليه  
فانكره قال فاعلم اي ذلك غما شدد اذا وكنا بخلة فقلت له  
يا ابيه انا اذكره لعله يتذكر فقصت اليه فقلت يا ابا عبد الله  
اليس تذكر يوم كذا وكذا في الاملا فوقفته على الكلمة  
فذكرها ثم قال لي يا محمد لا تحدث عن ابي ثمان الحنفي لا يوم من  
عليه ان يليني تكن قد قتل بعض المتأخرين الكراهة بما اذا كان  
له طريق اخر سوى طريق الحنفي اما اذ لم يكن سواها وحدث واقعة  
فلا معني للكراهة ما في الاسكان من كتم العلم وقد يموت الراوي قبل  
موت المروي عنه فيضيع العلم ان لم يحدث به غيره وهو حسن في  
المصلحة محققة والمفسدة مظنونة كما قدمناه في فنون المستدع فيما لم  
نره من حديث غيره من ان تحصيل مصلحة ذاك المروي مقدمة  
على مصلحة اهانتة واطفا بدعته وكذا يحسن تقييد مسيلتنا  
بما اذا كانا في بلد واحد اما ان كانا في بلدين فلا احتمال  
ان يكون الخامل له عدا لا لار النفاسة مع قلته بن المتقدمين  
وقد حدث عمرو بن دينار عن الزهري يسي ويسيل الزهري  
عنه فانكره وبلغ ذلك عمر فاجتمع بالزهري فقال له  
يا ابا بكر اليس قد حدثتني بهذا فقال ما حدثتني ثم قال  
وانه ما حدثت به وانا حي الا انكرته حتى توضع انت في



في السجن وقد اوردت الفقه في السادس من المسلسلات  
وروي البخاري في الاحكام من حادي من معاذ حديثا ووجد في  
بعض النسخ وصفه بصاحب لنا وان عبيد الله كان في الاحياء  
حينئذ الحادي عشر في الاخذ على الحديث **ومروى**  
اي الحديث **باجرة** او نحوها كالجحالة **لم يقبل اسحاق**  
ابن ابراهيم الحنظلي عرف بابن راهويه **وابولحاحم الرازي**  
**وابن خنبل** هر احدث في اخرين اما اسحق فانه حين سئل عن الحديث  
يحدث بالاجرة قال لا يكتب عنه وكذا قال ابو حاتم حين سئل من  
من ياخذ على الحديث واما احمد فانه قيل له يكتب عن من يبيع  
الحديث فقال لا ولا كرامة فاطلق ابو حاتم جواب الاخذ الشامل  
للاجارة والجحالة والهبه والهدية وهو ظاهر في الجحالة لوجود القلة  
فيها ايضا وان كانت الاجارة الخش وقد قال سليمان بن حرب  
لم يبق امر من امر السماع الا الحديث والقصة وقد فسدا جميعا  
القضاء برسوك حتى يولوا والحديث ثقل ياخذون على حديث  
رسول الله صلى الله عليه وسلم الدراهم **وهو** اي اخذ الاجرة  
**تنبيه** اجرة تعلم **القرآن** ونحوه كالبدريس يعني في الجواز  
الا انه هناك العادة جارية بالاخذ فيه **بخبر** اي وهو هنا  
في العرف ينقص من مروءة **الانسان** الفاعل له لكونه شاع بين  
اهله التخلت بعلوا لهم وطهارة الشيم ونزبه العرض من  
يد العين الى شيء من الفرص قال الخطيب وانما منعوا ذلك  
نزيها للراوي عن سوء الظن به فان بعض من كان ياخذ  
الاجرة على الرواية عثر على تزريده وادعاه ما لم يسمع لاجل  
ما كان يعطي ومن هنا بالغ شعبة فيما حكى عنه وقال لا يكتبوا

عن

عن الفقراء شيئا فانهم يكذبون ولذا امتنع من الاخذ من انتفع بل تورع  
الكثير منهم عن قبول الهدية والهبه فقال سعيد بن عامر لما جلس  
الحسن البصري للحديث اهدي له فردده وقال ان من جلس هذا المجلس  
فليس له عند الله خلاق يعني ان اخذ ولده لم يكن النووي يقبل من  
له به علقه من اقرا وانتفاع ما قال ابن العطار للخروج من حديث  
اهد القوس يعني الوارد الزجر عن اخذه من علمه القرآن قال  
وربما انه كان يروي نشر العلم متعنا عليه مع فناعة نفسه ومصرها  
قال والامور المتعينة لا يجوز اخذ الجزاعينها كالقصر الحارثي  
منفعة فانه حرام باتفاق العلماء انتهى وقال جعفر بن يحيى  
البرمكي ما راينا في القران مثل عيسى بن يونس بن ابي اسحاق  
السبيعي عرفت عليه مائة الف فقال لا والله لا يتخذ اهل  
العلم اي اكلت للمستند ثم لا كان هذا اقل ان ترسلوا الي  
فاما على الحديث فلا ولا شربة ما ولا اهل بالحج وهذا بمعناه  
واريد عند ابي الفرج النهرواني في الجلبس الصالح قال  
دخل الرشيد الكوفة ومعه ابناه الامين والمامون فسمعا من  
عبد الله بن ادريس وعيسى بن يونس فامر لهما بما احرل  
فلم يقبلان قال له عيسى لا ولا اهل بالحج ولا شربة ما على  
حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو ملان لي هذا  
المسجد الى السقف ذهبا وقارب ترين عبد الحميد مرنا بحجرة  
الزيات فاستسقي فدخلت البيت فحينئذ بالما فلما اردت ان  
انا وله نظرا لي فقال انت هو قلت نعم فقال ليس تخضرا  
في وقت القراءة قلت نعم فردده واني ان يشرب ومضى  
واهدي اصحاب الحديث للاورداني شيئا فلما اجتمعوا



قال نعم يا خبار ان نسيتم قبلته ولم احدثكم او ردته وحديثكم  
فاختاروا الرد وقد نسيتم ونحوه عن حماد بن سلمة كما للحطيب  
في الكفاية وقال هبة الله بن المبارك السقفي كان ابو  
الغياث محمد بن علي بن الحسن بن الدجاني البغدادي زوجه  
وتقدم وحال واسع وعهدي به وقد اخفى عليه الزمان  
بصره وقد قصدته في جماعة من شرين لسمع منه وهو  
مريض قد دخلنا عليه وهو علي باريه وعليه حبة قد اكلت النار  
اكثرها وليس عنده ما يساوي درهما فحل على نفسه حتى قد انا عليه  
بحسب شرهنا ثم قنا وقد نحل المشقة في اكرامنا فلما خرجنا  
قلت هل مع سادتنا ما نصره الى الشيخ فما لوالى ذلك  
فاجتمع له حصة مثاقيل فدعوت ابنه واعطيتها ووقفت  
لا ري تسليمها اليه فلما دخلت واعطته لطم حروجه ونادي  
وافضحتاه اخذ على حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم  
عوضا لا والله ونهض حافيا فنادي بحرقه ما بيننا الارح  
فعدت اليه فبكي وقال تفصحنى مع اصحاب الحديث  
الموت اهون من ذلك فاعدت الذهب الى الجماعة فلم  
يقبلوه وتصد قوا به ومرض ابو الفتح الكروحي  
راوى الترمذي فارسل اليه بعض من كان يحضره شيئا  
من الذهب فاقبله وقال بعد السبعين واقترب الاجل  
اخذ على حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئا ورده مع  
الاحتياج اليه **لكن** الحافظ المحجة الثابت شيخ البخاري  
**ابونعيم** هو **الفضل** بن دكين قد **اخذ** العوض علي  
الحديث بحيث اذا لم يكن معهم دراههم صرح بل ملسه اخذ منها

وكذا

**وكذا** اخذ **غيره** كفيان احد الحفاظ الاثبات من شيوخه  
البخاري ايضا فقد قال جبل من اسحاق سمعت ابا عبد الله يعني  
الامام احمد يقول شيخنا كان الناس ينكحون فيما وينكحون  
وكنا نلقى من الناس في امرها ما الله يعلم قام الله بامر لم يقم به  
احد او كبر احد مثل ما قام به عفان وابونعيم يعني بقيامهما عدم  
احدتهما في الحنة وبكلام الناس من اجل انهما كانا باخذان  
على الحديث ووصف احمد مع هذه اعفان بالمشيت وقيل له من  
تابع عفان على كذا افعال وعفان يحتاج الى ان يتابعه احدوا يا  
نعيم يا اخا لثبت وقال مرة انه نراحم به ابن عيينة وهو علي  
قله روايته اثبت من وكيع الى غير ذلك من الروايات  
عنه بل وعن ابي حاتم في توثيقه واجلاله فيمكن الجمع بين  
هذا واطلاقهما كما مضى او لعدم الكتابة بان ذاك في حق من  
لم يبلغ هذه الرتبة في الثقة والتثبت او اخذ مختلف في موضعين  
كما يشعر به السؤال لاحد هناك ومضايقة البغوي التي كانت  
سببا لامتناع النسائي من الرواية عنه كما سياتي قريبا وعلي  
هذا يحمل قول محمد بن عبد الملك بن ايمن لم يكونوا يعيرون  
مثل هذا الاما العيب عندهم الكذب ومن كان ياخذ من اخوه  
به الشيطان يعقوب بن ابراهيم بن كثير الدور في الحافظ المتقن  
صاحب المسند فقد روى النسائي في سننه عنه حديث  
يحيى بن عتيق عن محمد بن سيرين عن ابي هريرة رفعه  
لا يقول احدكم في الما الدائم الحديث وقال عقبه انه لم يكن يحدث  
به الا بدينا ومن اخذ عن البخاري هشام بن عمار فقال لا ينبغي  
عدي سمعت قسطنطين يقول حضرت مجلسه فقال له السقفي



من ذكرت فقال ثنا بعض مشايخنا ثم نعت فقال لعمري  
المستعلي لا تتفتقون به فجمعوا له شيئا فأعطوه فكان بعد ذلك  
يملئ عليهم بل قال الأسامي عن عبد الله بن محمد بن يسار أن هاشما  
كان يأخذ على كل ورقين درهما ويشارط وكذلك قال ابن وارة  
عزمت لزمانا أن أسكن عن هاشما لأنه كان يبيع الحديث وقال  
صالح بن محمد أنه كان لا يحدث ما لم يأخذ ومنهم علي بن عبد الله  
البغوي تدريل مكة واحد الحفاظ الأكثرين مع علو الأساء فانه  
كان يطلب على الحديث في آخرين سوى هؤلاء من أخذ **تريخا**  
أي سلوكا للرخصة فيه للفقر والحاجة فقد قال علي بن خشرم سمعت  
أبا نعيم الفضل يقول يلوموني على الأخذ وفي بيتي ثلاث عشرة نفسا  
وما فيه رقيق وزاد بشر بن عبد الواحد في المنام بعد موته تسالة ما فعل  
ربك بك في ذلك فقال نظر القاضي في أمري فوجدني ذا عيال فقضى علي  
وكذا كان البغوي يعتذر بأنه محتاج وإذا عابوه على الأخذ جبن يقرأ  
كتب أبي عبيد على الحاج إذا قدم عليه مكة يقول أقوم أنا بين الأخشين  
إذا خرج الحاج نأدي أي يوقيس فيفتق من يفتق فيقول أطبق لكن قد  
قبحة النساء ثلاثا ولم يروه شيئا لا لئلا به بل لأنه اجتمع قوم للقرأة  
عليه فيرويه بأسهل عليهم وفيهم غريب فقير فاعفوه له لك فإني الآن يدفع  
كما دفعوا وأخرج عنهم فأخذ الغريب بانه ليس معه الا قصعة ناموه  
بأحضارها فلما أخضرها أحد ثم وخروه أن أبا بكر الأنصاري المعروف  
بقاضي المرسنات شتم من إلى الحسن سعد الخير الأنصاري راجحة طيبة  
فسأله عنها فقال هي غيرة فقال داود طبيب فحل إليه نورا قليلا ودفعه  
لجارية الشيخ فاستحييت من اعلامه به لقلته وحاسد الخير على  
عادته فاستحى الشيخ عن وصول العود فقال له لا وطلب الجارية فأنشدت

بقلة

بقلة واحضرت ذلك فأخذه الشيخ بيده وقال لسعد الخير  
أهو هذا قال نعم فربى به إليه وقال له حاجة لنا فيه ثم طلب منه  
سعد الخير أن يسمع ولده خيرا الأنصاري فحلف أن لا يسمعه أباه إلا  
أن يحمل إليه خمسة أساعود فاستمع والمخ على الشيخ في تكبير ميمته فما  
فعل ولا حمل هو شيئا واستمع الشيخ ولم يسمع ابنه المحذور لكنه في التناخير بين  
أكثر ومنهم من كان يمنع من الأخذ من الغريب خاصة فزوي السلفي في  
معجم السفر له من طريق سهل بن يسر الأسفراييني قال اجتمعنا بمصر  
طيفة من طلبة الحديث فقصدنا إلى ابن منير الخلال فلم يأتنا في  
الدخول فحمل عبد العزيز بن علي الخشبي فاه غاكوه بيابه ورفع  
صوته بقوله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من سئل عن علم الحديث  
قال ففتح الباب ودخلنا فقال لا أحدث اليوم إلا من وزن الذهب  
فأخذ من كل من حضر من المصريين ولم يأخذ من الغريب شيئا وكان فقيرا  
لم يكن له من الدنيا شيء وهو من الثقات ومنهم من لم يكن بشرط شيئا  
ولا يذكره غيرته لا يمنع من قبول ما يعرض بعد ذلك أو قبله ومنهم من  
كان يقتصر في الأخذ على الأغنياء ومنهم من كان يمنع في الحديث وسخوه  
قال أبو أحمد بن سكينه قلت للحافظ بن ناصر أريد أن أقرأ عليه شرح  
ديوان المتنبي لأبي زكريا وكان يروعه فقال أنك دأبما تقرأ على  
الحديث مجانا وهذا أشعر دغن محتاج إلى دفع شيء من الأجر عليه  
لأنه ليس من الأمور الدينية قال فذكرت ذلك لوالدي فدفع إلي  
كأغدافه خمسة دنانير فأعطيته إياه وقرأت عليه الكتاب انتهى وكان  
مع ذلك فقيرا وسخوه أن أبا نصر محمد بن موهوب الفرداني المصري  
الفزقي كان يأخذ الأجرة من يعلمه الخير والمقالة دون الفرائض  
والحساب ويقول الفرائض مهمة وهذا من الفعل حكاهما ابن النجار



ومعهم من كان لا يأخذ شيئا ولكن يقول ان لنا جيرا نأخذنا جبين فتصدقوا  
عليهم والام احدكم قاله زيد بن الخطاب عن شيخه انه كان يفعل ثم ان  
ما تقدم من كون الاخذ حراما هو حيث لم يقترن بعد من فقر من خص  
او تعميل عن كسب **فان** كان ذاك كسب ولكن **نبي** بنون ثم موحدة وذاك  
معجزة اي التي **شغلا به** اي لا شغاله بالتحدث **الكسب** لغيره **اجز** ايها  
الطالب له الاخذ **ارفاقا** اي لاجل الآفاق به في معيشته عوضا عما فاته  
من الكسب من غير زيادة فقد **انتي به** اي يجوز ان لاخذ **الشيخ** الولي  
**ابو اسحق** الشيرازي احد الائمة الشافعية حين سأل مسند العراف  
في وقته ابو الحسين ابن النفور لكونه احب الحديث كانوا يمنونه عن  
ان كسب لغيره وكان يأخذ لغيره كفايته وجزء نسخة طابوت بن عباد اي  
عثمان الصيرفي بموصوفه بدارا وانفق انه جاء غريب فقير فاراد ان  
يسمى ما حقه فاختار على ان يسميها منه فاختار على ان اقتصر على كنية طابوت  
بكونه لم يكن يعرفه بها وذلك انه قال اخبرك ابو القاسم بن حبانة قال  
تنا البغوي ثنا ابو عثمان الصيرفي وساق النسخة الى اخرها فبلغ مقصوده  
بدون دينار وسبق الى الافتاء بالجواز ابن عبد الحكم فقال سفيان بن خالد  
الاندلسي سمعت من محمد بن بن فطيس وغيره يقولون جمعنا  
لا بن اخي ابن وهب يعني احمد بن عبد الرحمن دنا بغير واعطيناه اياها  
وقرنا عليه موطنه وجامعه قال محمد فصار في نفسي من ذلك  
فاردت ان اسال ابن عبد الحكم فقلت اصلحك الله العالم ياخذ علي قراءة  
العالم فاستشعر فيما ظهري افي انما سألته عن احمد فقال لي جاز  
عافاك الله حلال ان لا اقرالك ورقة الا بدركهم ومن اخذني ان افقد  
معل طول النهار وادع ما يلزمي من اسبابي ونفقة عيالي اذ علم  
هذه اقاليل ملحق الجواز بما تقدم القياس على القرآن فقد جاز اخذ

الاجرة

الاجرة على تعليمه الجمهور لقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح  
احق ما اخذتم عليه اجر كتاب الله والاحاديث الواردة في الوعيد  
على ذلك لا ينهون بالمعارضة اذ ليس فيها ما تقوم به المحجة خصوصاً وليس  
فيها تصريح بالمنع على الاطلاق بل هي وقايح احوال محتملة للتأويل الموافق  
الصحيح وقد حلهما بعض العلماء على الاخذ فيما نفع عليه تعليمه لاسيما  
عند عدم الحاجة وكذا يمكن ان يقال في تفسير اي العالمة لقوله تعالى  
ولا تنسروا بآياتي ثمنا قليلا اي لا تأخذوا عليه اجرا وهو مكتوب عندهم  
في الكتاب الاول يا ابن ادم علمنا انما علمنا بحانا وليس في قور غارب  
لاي بكر حين سألته ان يامر ابنه البراء في الله عنهم يحمل ما اشتراه منهم  
معهم لا يعني تحته ثيابا بل متمسكاً بحوزة لتوقفه كما قال شيخنا علي  
ان عازر بالتواستمر على الامتناع من ارساله لاستمر ابو بكر على  
الامتناع من التحديث يعني فانه حينئذ لو لم يجز لما امتنع ابو بكر  
ولا اقر عازر يا عليه ذلك ليس هذا بل لازم لا خيال ان يكون امتناعه ناديا  
وزجرا وتقديره عازر با فلكونه فهم عنه قصد المبادرة لاسماع ابنه  
وكونه حاضرا معه خوفا من الفوات خصوصاً هذه المحلبي وعلى هذا  
فما بقي فيها متمسك وعلى كل حال فقد سبق المنع من الاستدلال به الخطابي  
وابن الجوزي وقال ومن المهم هنا ان نقول علم قد علم ان حرص الطلبة  
للعلم قد تفر لا بل قد بطل فينبغي للعلماء ان يحسبوا لهم العلم والافاد لراي  
طالب الاثر ان الاسناد يباع والغالب على الطلبة الفقر نركز الطلب  
تكان هذا سببا لموت السنة ويبدو له في الذين يصدون عن ذكر  
الله وقد راينا من كان على ما ثور السلف في نشر السنة يورك له  
حياته وبعد مماته وامان كان على السيرة التي ذمناها لم يبارك له  
على غرارة علمه انتهى وقد حكى ابن السكيت الخافق قال زعمت ابا علي



حبل بن عبد الله البغدادي الرضا في راوي مسند احمد في السفر الى الشام  
وكان فقرا جدا فقلت له يحصل لك من الدنيا طرف صالح ويقل عليك جوده  
الناس وروسا وهم فقال دعني فواحدة ما اسافر لاجلهم ولا لما يحصل منهم  
وانما اسافر خد من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم اروي احاديثه في  
بلد لا تروى فيه قال ولما علم انه منه فخذ النية الصالحة اقبل بوجوه  
الناس اليه وهرل لهم السماع عليه فاجتمع اليه جماعة لا يعلمها اجتمعت  
في مجلس سماع قبل هذا ان دمشق بل لم يجتمع مثلها قط لاحد من روي المسند  
تسار الله الاخلاص قوله وقولا **الثاني عشر** في المساهل وغيره  
مما يحرم الضبط **ورد** عند اهل الحديث **روينا** هل في الحمل اي التحمل  
للحديث وضبطه وسماعه **كما** المتحاج **القوم** اكثر الواقع منه او من  
شيخه مع عدم مبالاة بذلك فلم يقبلوا روايته وما وقع لهم من قبول  
الامام الثقة الحجة بن عبد الله بن وهب مع وصف ابن المديني وغيره له بانه  
كان ري الاخذ وقول عثمان بن ابي شيبه انه رآه هو واخوه ابو  
يكر وغيرهما من الحفاظ وهو نايم في حال كونه بقرا له علي بن عيينة  
وان عثمان قال للقاري انت تقرا وصاحبك نايم فضحك ابن عيينة  
قال عثمان فتركنا ابن وهب الى يومنا هذا اقبل له ولقد انزلتموه  
قال نعم انزينا اكثر من ارواه الخياط فلكونه في ذلك ما شيا على مذهب  
اهل بلده في نحو نزل الاجازة وان يقال فيها حديثي بل قال احمد انه كان  
صحيح الحديث في فصل السماع من العرف من الحديث من الحديث ما اصح  
حديث فقبل له ليس كان سبي الاخذ قال قد كان ولذلك اذا نظرت  
في حديثه عن مشايخه وجدته صحيحا ثم انه لا يضر في كل من التحمل والاداء  
النفاس الخفيف الذي لا يحتمل معه فهم الكلام لا سيما من الفطن  
فقد كان الحافظ المزي ربما بنفس في حال سماعه ويقلط القاري

او يرد فبادر للرد عليه وكذا اشاهدت شيخنا غير مرة بل بلغني  
عن بعض اهل الراشدين في العربية انه كان يقري شرح الفقه النحوي  
لابن ابي عمير وهو ناعس وما يوجد في الطبايع من التنبه على نفاس  
السامع او المستمع لعله فيمن جعل حاله او علم بعزم الفهم واما امتناع  
التقي ابن دقيق العيد من الحديث عن ابن المغيرة مع صحة سماعه  
منه لكونه شك هل نفس حال السماع ام لا فلورعه فقد كان من  
الورع بمكان ونحوه قيل لعلي بن الحسن بن شقيق المروزي سمعت  
الكتاب القلافي فقال نعم ولكن نمت حار يوما فاشتبه علي حديث  
ولم اعرف تعييبه فتركت الكتاب كله كذا روى عنه في روتنا هل  
في حالة **الاداء** اي الحديث **كما** المودي **لا من اصل** صحيح مع كونه  
هو والقاري وبعض السامعين غير طاق حسما ياتي في بابه ومن  
ذلك من كان يحدث بعد ذهاب اصوله واختلال حفظه كقول ابن هبة  
فيما حكاه هشام بن حسان فقال جاقوم وموم جز فقالوا سمعناه من  
ابن لهيعة فنظرت فلم اوجد فيه حديثا واحدا من حديثه فابتنه  
واعلمته بذلك فقال ما اصنع يجيوني بكتاب فيقولون هذا من حديثك  
فاحد ثم به ونحوه ما وقع ل محمد بن خالد السكندر ي جاره رجل  
بعد ان ذهب كتيبه بنسخة هشام بن اسماعيل ويعقوب بن عبد  
الرحمن فقال له اليس هاسماعك قال نعم قال فحدثني بها قال  
قد ذهبت كتيبي ولا احديث من غير اصل قال فما زال حتى خدعه  
ولدا من سمع منه قبل ما قبل ذهاب كتيبه كان صحيح الحديث  
ومن تأخر فلا ومن وصف بالشاهل فتما فرة ابن عبد الرحمن  
قال يحيى بن معين انه كان يشاهل في السماع وفي الحديث وليس بكذاب  
والظاهر ان الرد بذلك ليس على اطلاقه والا فقد عرف جماعة



من الائمة المقتولين به فاما ان يكون لما انعم الله بهم من التدة وعدهم  
 المحي بما يتكر وكلام احمد الماضي قريبا شدة او يكون الشاهل  
 يختلف منهم من بعد ح ومته ما لا يقدح وكذا من اخل ضبطه بحيث  
 اثر من القلب او الارواح اوقع الموقوف او وصل المرسل **وقبل التلقين**  
 الباطل من يلقنه اياه في الحديث اسنادا او متنا وبادر الى التحدث بذلك  
 ولو مرة لدلالة على محازفة وعدم تثبته وسقوط الوثوق بالمنصف  
 به لاسيما وقد كان غير واحد يفعلها اختارا وتجربة لحفظ الراوي  
 وضبطه وحديثه قال حماد بن زيد فما رواه ابو يعلى في مسنده  
 لقنت سلمة بن علفمة حديثا فحدثني به ثم رجع فيه وقال اذا  
 اردت ان تكذب صاحبك فلقنه وكذا قال قتادة اذا اردت ان  
 تكذب صاحبك فلقنه ومنهم من يفعل له ربه بعد ذلك عن لقنه  
 وهذا من اعظم القذح في فاعله قال عبدان الالهوازي كان البعدي  
 كعب الوهاب بن عطاء يلقنون المشايخ وكنت امتهن وكذا قال ابو داود  
 كان فضلك بدور على احاديث ابي مسهر وغيره يلقنها هشام بن عمار  
 يعني بعد ما كبر بحيث كان عليها دفع اليه قراءه وكلما لقن تلقن حديثه  
 لها قاذ وكنت اخشى ان يفتق في الاسلام فتنقا ولكن قال عبد الله بن  
 محمد سيار لما استمع على قول التلقين قال انا عرف حديثي ثم قال  
 لي بعد ساعة ان كنت تسمي ان تعلم فادخل اسنانا في شتي فتفقدت  
 الاسنان التي فيها قليل اضطراب فسالت عنها فكانت يترفعها وكانت  
 ايضا يقول قال الله تعالى فمن بدله بعد ما سمعه فانما اكذبه علي الدين بديونه  
 ومن الاول ما وقع لحفص بن غياث فانه لقني هو ويحيى القطان وغيرها  
 موسى بن دينار المكي فحمل حفص يضع له الحديث فيقول حدثك عائشة  
 ابنة طلحة عن عائشة كذا وكذا فيقول حدثني عائشة ويقول له  
 وحدك

170  
 وحدك القاسم بن محمد عن عائشة مثله فيقول حدثني القاسم بن محمد  
 عن عائشة مثله ويقول حدثك حابر سعيد بن جبير عن ابن عباس  
 مثله فيقول حدثني سعيد بن جبير عن ابن عباس مثله فلما فرغ  
 حفص مد يده ليعق من حظه من لم يعلم القصد وليست له نياهة  
 فاحذ الواحده التي كتب فيها ومحامها وليس له كذب موسى ومن  
 الثاني من عهد من اصحاب الراي الى مسائل عن ابي حنيفة فيقولونها  
 اسانيد عن يزيد بن ابي زياد عن مجاهد عن ابن عباس ووضوها  
 في كتب خارجة بن مصعب فقصار حديثها في جماعة من كان  
 يقبل التلقين افر دوا بالتكليف **وقد وضعا من الائمة برواية**  
**السكرات** والشواذ **كثيرة** اي حال كونها وان كثرة الغلط في روايته كما  
 نرى عليه الشافعي في الرسالة حال كون حديثه من حفظه **وما حدث**  
**من اصل صحيح** اي المنصف بشي مما ذكر **رد** اي مرود عندهم  
 لان الانصاف بذلك كما قال ابن الصلاح يحرم الثقة بالراوي  
 وضبطه قال شعبة لا يحل الحديث الشاذ الا من الرجل الشاف  
 وقيل له ايضا من الذي ترك الرواية عنه قال اذا اكثر من  
 الرواية عن المعروف بما لا يعرف واكثر الغلط وقال القاضي  
 ابو بكر الباقلاني فيما حكاها الخطيب عنه من عرف بكثرة  
 السهو والغفلة وقلة الضبط رد حديثه قال وكذا يروى  
 خبر من عرف بالشاهل في الحديث النبوي وقول  
 المشاهل في حديثه عن نفسه وامثاله وما ليس بحكم  
 في الدين يعني لا من الخلاف فيه وبتبعه غيره من الاصوليين  
 فيه ويخالفه قول ابن النقيس من تسمع في الحديث  
 وشاهل في غيره فالاصح ان روايته ترد قال كان الظاهر

او عرف بكثرة السهو

شبهة



انه انما يشهد في الحديث لغرض والا للزم التشدد ومطلقا  
وقد يتغير ذلك الغرض او يحصل بدون تشدد فيكذب  
انتهى / الا ان يجعل على الشاهل فيما هو حكم في الدين ولم ينفرد  
ابن النقيس بهذا بل سبقه اليه الامام احمد وغيره لانه  
قد يجزالي الشاهل في الحديث وينبغي ان يكون محل الخلاف في  
شاهل لا يفصلي الى الخروج عن العدالة ولو فيما يكون خارجا للمروءة  
فاعلمه امامنا لم يكثر شذوذه ولا مناكبه او كثر ذلك مع تميزه  
له وببانه او حدث مع اتصافه بكثرة السهو من اصل صحيح بحيث  
زال الحمد ورتبه من حفظه فلا وكذا اذا حدث سبي الحفظ  
عن شيخ عرف فيه بخصوصه بالضبط والاتقان كما سماعه ابن  
عباس حيث قيل في الشاميين خاصه دون غيرهم على ان بعض  
المتأخرين توقف في رد من كثرت المناكير وشبهها في حديثه  
لكثرة وقوع ذلك في حديث كثير من الائمة ولم ترد روايتهم ولكن  
الظاهر ان المراد من كثرة ذلك في رواياته مع ظهور الصاق ذلك به  
لجلالة باقي رجال السند ثم ان **ما بين له** يضم اوله ويؤن ساكنة  
مدغمة في اللام اي الراوي الذي سمي او غلط ولومرة **غلطه** **فما**  
**رجع** عن خطابه بل اصر عليه **سقط عنده** اي المحدثين **حديثه**  
اي مرويه **جمع** يضم الجيم ووزن مضر ومن صرح بذلك شعبة  
وقيره كما سمي في اخر المقالة **وكذا عبد الله بن الربيع الحميري مع**  
**ابن حنبل** الامام احمد **وابن المبارك** عبد الله وغيرهم  
**راوا** استطاعوا ان يتصرفوا في العمل احتجاجا ورواية  
حتى تركوا الكتابة عنه **قال** ابن الصلاح **وفيه نظر** وكانه  
لكونه قد لا يثبت عنده ما قيل له اما لعدم اعتقادهم له  
وعدم

وعدم اهليته او لغير ذلك **قال** **فما اذا كانت** عدم رجوعه **عنا** **دا**  
**محضا** لا حجة له فيه ولا معقن عنده يديه **فما ينسب** **دا**  
اي القول بسقوط رواياته وعدم الكتابة عنه ويرشد له ذلك  
قول شعبة حين ساله ابن مهدي عن الذي ترك الرواية عنه  
ما نصه اذا تمادي في غلط مجمع عليه ولم يهتم نفسه عند اجتماعهم  
او رجلا منهم بالكذب ونحوه قول ابن حبان من تبين له خطاوه  
وعلم فلم يرجع وتمادي في ذلك كان كذا يا باعلم جميع قال التاج  
البرزنجي لان المعاند كما يستخف بالحديث بل ويحج قوله بالباطل  
واما اذا كان من جهل فاولي بالسقوط لانه ضم الى جهله انكاره  
الحق وكان هذا اذ من يكون في نفسه جاهلا مع اعتقاده علم من  
اخبره **الثالث عشر** في عدم مراعاة ما تقدم في الارماك  
المتأخرة **واعضوا** اي المحدثون فضلا عن غيرهم **في هذه الدهور**  
المتأخرة **عن** اعتبار اجتماع هذه الامور التي شرحت فيما  
مضي في الراوي وضبطه فلم يتفقدوا بها في علمهم **لعمري** او  
لقد رالوفاجها **بل** استنقذ الحال بينهم على اعتبار بعضها وانه  
**يكتفي** في الرواية **بالعاقل المسلم البالغ غير الفاعل بالفسق**  
وما يحرم المروءة **ظاهرا** بحيث يكون مستورا **الحال** ويكتفي في الضبط  
**بما يثبت ما روي بخط** ثقة **مؤمن** سواء الشيخ او القاري  
او بعض السامعين كتب على الاصل او في ثبت يده اذا كان الكاتب  
من اهل الحقرة بهذا الشأن بحيث لا يكون الاعتماد في رواية هذا  
الراوي عليه بل على الثقة المفيد لذلك **وانه يروي** عن حديث  
**من اصل** ينقل الهرة **واقفا** **اصل** **شجرة** **كاف** **سيف** **البحر**  
**ذلك** الحافظ الكبير **البيهقي** فانه لما ذكر توسع من توسع في السماع



من يعرض محدث زمانه الذين لا يحفظون حديثهم ولا يحسنون  
قراءته من كتبهم ولا يعرفون ما يقرأ عليهم بعد ان تكون القراءة  
عليهم من اصل ما عندهم وكذلك روين الاحاديث في الجوامع التي  
جمعها ائمة الحديث قال فن جال اليوم حديث واحد كما يوجد عند  
جميعهم لم يقبل منه اي لانه لا يجوز ان يذهب على جميعهم ومن جاز  
حديث معروف عندهم فالذي يرويه لا يفرد بروايته والحجة قائمة  
برواية غيره وحديث **فقد ال السماع** الآن **لتسلسل السند**  
اي بقا سلسلته بعد ثنا وخرنا لتبقى هذه الكرامة التي حصلت بها  
هذه الامة شرقا لبيها حيل الله عليه ولم يعنى الذي لم يقع التبديل  
في الامم الماضية الا بانقطاعه قلت والحاصل انه لما كانت الفرض  
اولا معرفة التقدير والتجريح وتفاوت المقامات في الحفظ والافتقار  
ليتوصل بذلك الى التصحيح والتضعيف حصل التشدد ويجمع  
تلك الصفات ولما كانت الفرض اخرا لاقتضار في التخصيص على مجرد  
وجود السلسلة السندية اكتفوا بما ترى ولكن ذاك بالنظر الى  
الغالب في الموضعين ولا فقد يوجد في كل منهما من منط الاخر  
وان كان الشئها هل الى هذا الحد في المتقدمين قليلا وقد سبق  
اليه في قول شيخه الحاكم ونحوه عن السلفي وهو الذي استقر  
عليه العمل بل حصل التوسع فيه ايضا الى ما وراء هذه القراءة غير  
المأهولة غير اصل مقابل حيث كان ذلك وسيلة لا نكار غير واحد  
من المحدثين فضلا عن غيرهم عليهم **مراتب التقدير**  
وهي ست وقد مت لشرفها ولما رازة الباب قبلها التي هي وما  
بعد ها من تنماته ولذا اردت فيها **الجرح والتعديل** هـ  
المنقسمان الى اعلى وادنى وبين ذلك حسبما دل عليه تنوعهم

للالفاظ

للالفاظ المصطلح عليها لهما اختصارا مع شمول القول والرد  
لها **قد هذب** بالجمعة اي هذب بكلامهما حيث نفى اللفظ الصادر  
منهم فيهما **ابن ابي حاتم** يعني تنوين للوزن و به مع ترك همزة ما يور  
هو الامام ابو محمد عبد الرحمن بن الامام ابي حاتم محمد بن ادريس  
الرازي **اذ رتبته** في مقدمة كتابه الجرح والتعديل فاجاد او حسن  
كما قال ابن الصلاح **والشيوخ** ابن الصلاح **اد** عليه **فيما** اللفاظ اخذها  
من كلام غيره من الائمة كذا **اردت** على كل من ابن الصلاح وابن ابي  
حاتم **ما في كلام** ائمة اهل **اهله** اي الحديث **وجرت** من الالفاظ  
بذلك يعني بدون استغناء والافن نظر كتب الرجال ككتاب  
ابن ابي حاتم المذكور والكامل لابن عدي والتعذيب وغيرها  
ضرب بالفاظ كثيرة ولذا عني بارع بتبعتها ووضع كل لفظة  
بالمرتبة المشايخ لهما مع شرح معانيها لغة واصطلاحا كما قد حسنا  
وقد كان شيخنا يلهم بذلك فيما ليسر والواقف على عبارات القوم  
يفهم مقاصدهم بما عرف من عباراتهم في غالب الاحوال ويقرآن ترشد  
الي ذلك **فان** **رفع** مراتب **التقدير** ما الى كما قال شيخنا بضيعة  
افضل كان يقال او ثوق الناس او اثبت الناس ونحوها مثل قول  
هشام بن حسان حدثني اصدق من ادركت من البشر محمد بن  
سيرين لما ند اعليه هذه الصيغة من الزيادة والحق بها شيخنا  
اليه المنتهي في التثبت وهل يلحق بها مثل قول الشافعي في ابن  
معهدي لا اعرف له نظيرا في الدنيا محتمل ثم يليه ما هو المرتبة  
الاولى عند بعضهم فويلهم لفلات لا يسأل عن مثله ويخوذ ذلك من  
يليه ما هو المرتبة الاولى عند النهي في مقدمة ميزانه وتبعه النظم  
**تكرره** من الفاظ المرتبة الثانية لهذه مقاصد مع تباين الالفاظ



**كثقة ثبت** او ثبت حجة **ولو اعدته** اي اللفظ الواحد  
كثقة ثقة او ثبت ثبت لان التاكيد الحاصل بالتكرار فيه زيادة  
على الكلام الخالي منه وعلى ما زاد على مرتين مثلا يكون اعلا منها  
كقول ابن سريج في شعبة ثقة مأمون ثبت حجة صاحب حديث  
واكثر ما وقفنا عليه من ذلك قول ابن عيينة ثنا عمرو بن دينار  
وكان ثقة ثقة شمع مرات وكانه سكت لا نقطاع نفسه **ثيبه**  
ما هو المرتبة الاولى عند ابن ابي حاتم وبنوه ابن الصلاح والثانية  
عند الناطم والرابعة بالنسبة لما فرناه **ثقة لو ثبت** بسكون الموحدة  
الثابت القلب واللسان والكتاب والحجة واما بالفتح فابنيت فيه  
المحدث مسموعة مع اسماء المشركين له فيه لانه كالحجة عند  
الشخص لسماعه وسماع غيره ومن صيغ هذه المرتبة كانه مصنف  
**او قلان متقن او حجة او اد اعروا** يتقلهم الثلاثة مع التثوين  
وان اتزن مع تركه بالقطع اي نسب الائمة **الحفظ او نسبوا**  
**ضبط العدل** كان يقال فيه حافظا وضابطا او مجرد الوصف  
بكل ما غير كاف في التوثيق بل بين العدل وبين ما عوم وخصوص  
من وجه لانه يوحد بدونهما ويوحدان بدونه وتوجد الثلاثة  
وبدل ذلك ان ابن ابي حاتم سأل ابا زرعة عن رجل فقال حافظ  
فقال له اهو صدوق وكانا ابو ايوب سليمان بن داود الشاذلي  
من الحفاظ الكبار لانه كان يتم بشرط النبذ وبالوضع حتى قال  
الخاري هو اصنف عندي من كضعيف وروي بعد موته  
في النوم فقبل له ما فعل الله بك قال غفر لي قبل بماذا قال كنت  
في طريق اصبهان فاخذني مطروكان معي كتب ولم اكن تحت  
سقف ولا شي فانكبت على كتي حتى اصيبت وهذا المظهر

نفير اسدي بذلك في آخرين والظاهر ان مجرد الوصف بالاثقات  
كذلك قياسا على الضبط اذها متقاربان لا يزيد الا ثقات كذلك  
قياسا على الضبط اذها متقاربان لا يزيد الا ثقات على الضبط سوي  
اشعاره بمزيد الضبط ومنيع ابن ابي حاتم يشعر به فانه قال اذا  
قيل للمواحد انه ثقة او متقن ثبت فهو ممن يجتمع بحديثه حيث  
اراد استقر به ثبت المقتضى للعدالة بدونه او التي غيرها في  
غيرها وحينئذ فلا يعترض على ابن الصلاح لانه فيما يظهر ثما قدرناه  
ليست مستقلة وكذا لم يقع في كلامه لفظ الحجة وما عدها بل  
الثلاثة من زيادات ابن الصلاح مع تفاوتها وكلام ابي داود  
يقضي ان الحجة اقوى من الثقة وذلك ان الاخرى ساله عن سليمان  
ابن بنت شرجيل فقال ثقة يخطي كما يخطي الناس فالأخري  
فقلت هو حجة قال الحجة احمد بن حنبل وكذا قال عثمان بن ابي  
شيبه في احمد بن عبد الله بن يونس ثقة وليس بحجة وقال ابن  
معين في محمد بن اسحاق ثقة وليس بحجة وفي ابي اويس صدوق  
وليس بحجة وكان لهذه النكتة قدمها الخطيب حيث قال ارفع  
العارات ان يقال حجة او ثقة ثم ان ما نقد مره ان الوصف بالضبط  
والحفظ وكذا الاثقات لا بد ان يكون في عدل هو حيث لم يصرح بذلك  
الامام به اذ لو صرح به كان اعلى وله ادرج شيخنا عدلا مناظرا  
في التي قبلها وخالف الذهبي فعد حافظا ثقة من هذه وادرج  
في الفاها اما فقط وجعل ثقة وقوي الحديث وصححه وجبه  
المعرفة مرتبة اخري وفيه نظر ولا بد في اخرها ايضا ان يكون  
لعدل **ويثي** هذه المرتبة خامسة وهي قولهم **ليس به باس**  
اولا باس به او صدوق وصف بالصدق على طريق المبالغة



لا يحله الصدق وان ادرجهما ابن ابي حاتم ثم ابن الصلاح هنا فانها  
كما سياتي تتعا للذهبي من التي بعد ها **وهل** مما لم يذكره ابن  
الصلاح **بذاك** اي يقول ليس به باس والذين بعده **مامونا**  
**او خيارا** من الخير ضد الشر ومن ذلك الوصف لسيف بن عبيد  
اندر بانه من خيار الخلق كما وقع في اصل حديثه من سنن الشافعي  
**وندا** هذه المرتبة سادسته وهي **محل الصدق** خلافا لابن ابي  
حاتم ثم ابن الصلاح وتبعا للذهبي كما تقدم **اور وواعنه**  
اوروي الناس عنه او يروي عنه **واي الصدق ما هو يعني**  
انه ليس ببعيد عن الصدق **وكذا شيخنا وسطا ووسطا**  
**فحب** اي يدون شيخ **وشيوخ فقط** اي يدون وسطا ولم  
يذكر ابن الصلاح تبعا لابن ابي حاتم في هذه المرتبة التي عندها  
الثالثة غير الاخيرة نعم زاد عليه مما لم يرتبه وسطا وروي  
الناس عنه ومقارب الحديث **وهنا ايضا صالح الحديث**  
وهي عندها الرابعة بل حكى ابن الصلاح عن اي جعفر احمد ابن  
سنان كما سياتي فزياد قال كان ابن مهدي ربما يجري ذكر الرجل  
فيه ضعف وهو صدوق فيقول صادق الحديث وهذا يقتضي  
انما هي والوصف بصدوق عند ابن مهدي سواء منها يقتضيه  
اي في المتابعات والشواهد ويكتب حديثه **او مقاربة** اي الحديث  
من القرب ضد البعد وهو ليس الا كما ضبط في الاصول الصحيحة  
من كتاب ابن الصلاح المسموعة عليه وكذا اضبطها النووي في  
مختصره وابن الجوزي ومعناه ان حديثه مقارب لحديث  
غيره من الثقات **او جدير** اي الحديث **او حسنه** او مقاربة  
اي الحديث من الثقات **او جدير** اي الحديث **او حسنه** او مقاربة

فهو على المعتمد بالكسر والفتح وسط لا ينتهي الى درجة السقوط  
ولا الجلاء وهو نوع مدح ومن ضبطها بالوجهين ابن العديم  
وابن دحيه والبطلوسي وابن رستيد في رحلته قال ومعناها  
يقارب الناس في حديثه ويقارب بولته اي ليس حديثه بشاذ  
ولا منكروا وما يدل على ان مرادهم هذا اللفظ هذا المعنى  
ما قاله الترمذي في اخر من فضائل الجهاد من جامعهم وقد جرت  
له ذكر اسماعيل بن رافع فقال متفقهم بعض اهل الحديث وسعت  
محمد يعني البخاري يقول هو لغة مقارب الحديث وقاد في باب  
ما يحسن اذنه وهو يقيم والاخر يعني عبد الرحمن ضعيف عند  
اهل الحديث ضعفه يحيى بن سعيد القطان وغيره وقال احمد  
لا كتب عنه عنه قال الترمذي ورايت للبخاري يقوي امره  
ويقول هو مقارب الحديث فانظر الى قول الترمذي ان قوله  
مقارب الحديث تقويه لاسرة ونفمة فانه من المهم الخافي الذي  
اوضحناه انتهى ومنها اقرب حديثا **وصوبيلج او صدوق**  
**ان شاء الله** ينقل الهمزة **او رجوان** اي ان ليس به باس  
**عراة** بمثلني اي غشيه وقد خالف الذهبي في اهل هذه  
المرتبة فجعل هذا محل الصدق وحسن الحديث وصالحه وصدوقا  
ان شاء الله مرتبة وروي الناس عنه وشيخا وصوبيلجا ومقاربا  
مع ما به المسكين باس ويكتب حديثه وما علمت فيه جرحا اخري  
واما فوطهم ما علم به باسا فقد صرح ابن الصلاح بانه دوت لا باس  
به وهو ظاهر واما الشارح ان رجوان لا باس به ارفع من  
ما علم به باسا فانه لا يلزم من عدم العلم بالشيء حصول الرجاء  
ولانه بالنظر له كذا قال مراتب التعديل **عراة** او خمس ويحتمل



على بعد ان يكون نظر التفرقة الذهبي ويشبه ان يكون من هذه  
المرتبة قطن كس فان انضم اليها صحيح ما يجي القطن في حجاج بني  
عثمان الصواف فاعلم وبالجملة فالصابط في اولى مراتب التقدير لكل  
ما اشعر بالقرب من اصل الحديث الصحيح التخرج منه ان الحكم في اهل هذه  
المراتب الاحتجاج بالاربعة الاولى كلها واما التي بعدها فانه لا يجزى  
ياحد من اهلها لكون الفاظها لا تشهر بشرطة الضبط بل يكتب  
حديثهم ويخبر قال ابن الصلاح وان لم يشترط النظر المعرف بكون  
ذلك الحديث في نفسه ضابطا مطلقا واحتجنا الى حديث من حديثه  
اغترنا ذلك الحديث ونظرنا اهل اصله رواية غيره كالتقدم بيان  
طريقة الاعتناء بمجده واما السادة سنة فالحكم في اهلها دون اهل  
التي قبلها وفي بعضهم من يكتب حديثه للاعتناء دون اختبار  
ضبطهم لوضوح امرهم فيه والى هذا اشار الذهبي بقوله ثبت  
وحيث الامام وثقة واستغن عن عبارات التقدير التي لا تراعى  
فيها واما صدوق وما بعده يعني من اهل هاتين المرتبتين اللتين  
جعلنا ثلثا فمختلفا في احوالهم في حفظهم هل هي توثيق او تليين وبكل  
حال فهي منخفضة عن كمال رتبة التوثيق ومرفوعة عن رتبة التخرج  
فان قيل ما تقدم يقتضي ان الوصف بثقة ارفع من ليس به يأس  
**وابن معين** يفتح اليم هو يحيى الامام المقدم في الجرح والتعديل  
سوي بينهما اذ قيل له انك تقول فلان ليس به يأس وفلان  
ضعيف **قال من اقول** فيه **لاباس به وثقة** ومن اقول فيه ضعيف  
فليس بثقة لا يكتب حديثه وخوفه قول ابن زرعة الدمشقي قلت  
لعبد الرحمن بن ابراهيم دحيم يعني الذي كان في اهل الشام كابي  
حاتم في اهل المشرق ما تقول في علي بن حوشب الغزازي قال لا بأس به

قال

قال ثقته ولم لا تقول ثقة ولا تعلم الا خبرا قال وقد قلت لك انه ثقة فالحق  
كما قال ابن الصلاح ان ابن معين انما نسب ما تقدم لنفسه بخلاف ابن  
ابى حاتم فهو عن جميعهم قلت ولو لم يكن صحيحهم كذلك ما سأل ابو  
زرعة لكان جواب دحيم موافقا لابن معين فكذلك اختياره ايضا وجواب  
الشارح ايضا بما حصله ان ابن معين لم يصرح بالنسوية بينهما بل اشركهما  
في مطلق الثقة وذلك لا يمنع ما تقدم وهو حسن ولذا ايدى غيره بانهم قد  
يطلقون الوصف بالثقة على من كان مقبولا ولو لم يكن ضابطا فقول  
ابن معين هنا يمشي عليه **ونقلنا** بالبناء للمفعول مما يتايد به به ارجحية  
الوصف بالثقة **ان ابن مهدي** هو عبد الرحمن الامام القدوة في  
هذه الشان حين روي عن ابي خلدته يسكون اللام خالدين دينار  
اليميني السعدي البصري الحنابلة التابعي **اجاب من سأل** منه  
وهو عمرو بن علي الفلاس **ثقة كانت ابو خلدته** بقوله **بل**  
**كان صدوقا وكان خيرا** او خيرا راكان **ما مونا الثقة** شعيبه وخيان  
**الثوري** ورما وحديث بعض الروايات عن ابن مهدي مسعدي الثوري  
**لو كنتم تفتنون** اي تفهمون مراتب الرواة ومواقع الفاظ الائمة ما سألتم  
عن ذلك فصرح بارجحيتها على كل من صدوق وخبر وما مونا الذي كرمها  
من مرتبة ليس به يأس ولا يخدش فيه قول ابن عبد البر كلام ابن مهدي  
لا معنى له في اختيار الالفاظ اذ ابو خلدته ثقة عند جميعهم يعني ما صرح  
به الترمذي حيث قال هو ثقة عند اهل الحديث فان هذا لا يمنع الاستدلال  
الشنا راليه ونحوه ما كاه المروزي قال قلت لاحد من حبل عبد الوهاب  
ابن علي ثقة قال تدري من الثقة المشقة يحيى ابن سعيد القطان هذا  
مع توثيق ابن معين وجاغة له **وكذا** **رما** اي وفي بعض الاحيان **وصف**  
ابن مهدي فيما كاه ابو جعفر احمد بن سنان عنه كما قدمته **والصدق** الذي



وسم ضيف اي الصدوق من الرواة الموسوم بالضيف لسحقه  
وعلمه وعقد ذلك **بصالح الحديث** المخط عن مرتبة ليس به ياس  
**اذ بسم** يفتح الخطابنة ويسر المسئلة اي حين يعلم على الرواة بلفظه  
او كتابه بما يتميز به مراتبهم الي غير ذلك ما يشهد لا صطلا حصر  
**مراتب التجريح** وهي ايضا ست وسبقت كالتي  
قبلها في الترتيب من الاعلى الي الادنى مع ان العكس في هذه كما فعل ابن  
ابي حاتم ثم ان الصلاح كان النسب ليكون مراتب القسامين كلها  
منخرطة في سلك واحد بحيث يكون اولها الاعلى من المقديل واخرها  
الاعلى من التجريح **واسو التجريح** الوصف بما دل على المبالغة فيه كما  
قال شيخنا قال وصرح ذلك التعبير بفعل كاذب الناس وكذا  
قولهم اليه المنتهي في الوضع وهو ركن الكذب ويحذف لك هذه هي  
المرتبة الاولى ثم يليها كذاب او **يضع** الحديث عا رسول الله صلى  
الله عليه وسلم او **يكذب** او **وضاع** وكذا **دجال** او **وضع**  
حديثا واخر هذه الصنيع اسهلها بخلاف اللتين قبلها وكذا الاولى  
كانت فيها نوع مبالغة لكنها دون المرتبة الاولى واما الصيغة الثانية  
والثالثة فهما والثان عرعا على ملازمة الوضع والكذب وانما ترتب  
الفاظ كل مرتبة من الباين للضرورة **وبعد** اي المرتبة الثالثة  
بالنسبة لما ذكرته وهي فلان يسرق الحديث فانما قال الذهبي  
اهون من وضعه واختلافه في الائم اذ سرق الحديث ان يكون  
محدث بنفرد حديث فيجى السارق ويدعي انه سمعه ايضا من  
شيخ ذاك المحدث قلت او يكون الحديث عرف براو فيضعفه  
لراو غيره من ساركة في طبقته قال وليس كذلك من يسرق لاجرا  
والكتب فانما احسن بكثير من سرقة الرواة وفلان **منهم بالكذب**

او بالوضع وفلان **ساقط** وفلان **ها لك واجتنب** الرواية  
بالاخذ عنهم وفلان **ذاهب** او ذاهب الحديث وفلان **متروك**  
او متروك الحديث او تركوه قال ابن مهدي سيل شعبة من الذي  
ترك حديثه قال من يترك بالكذب ومن يكثر الغلط ومن يخطي في حديث  
جميع عليه فلا يقيم نفسه ويقيم على غلطه ورجل روي عن المعروفين  
مما لا يعرفه المعروفون وقال احمد بن صالح بنمار واه ابن الصلاح من  
جرحته لا يترك حديث الرجل حتي يجمع الجميع على ترك حديثه يعني  
بمخلاف قوطم ضيف وكذا انها جميع على تركه وهو على يدي عدله  
او مود بالتحفيت كما سياتي معناه **او** بالنقل مع تنوين ما قبله وان  
اثر مع تركه بالقطع **فه نظر** وفلان **سكتوا عنه** وكثيرا ما يعبر  
الجاري بهما بين الاخيرتين بمن تركوا حديثه بل فلان كثير  
انما ادنى المنازل عنه وارداها قلت لانه لو رعه قل ان يقول كذاب  
او وضاع يحرم بها يقول كذبه فلان وربما فلان بالكذب  
فعل هذا افا دخاله في المرتبة بالنسبة للجاري خاصة مع تجوز  
فيه ايضا والافروصهما منها منه التي قبلها ومنها فلان **به لا يعتبر**  
عند المحدثين او لا يعتبر بحديثه **وفلان ليس بالثقة** او ليس  
بثقة او غير ثقة ولا ناموت ويحذف لك شريكها رابعة وهي فلان  
**روا حديثا** بالنسبة للمنفرد يعني بين المحدثين او روى حديثه او مروده  
الحديث **وكذا** فلان **ضيف جدد** او فلان **واه بمرة** اي قولا  
واحد الا ترد فيه وكان التباين يثبت تاكيدا او تالف وفلان **هم**  
اي اهل الحديث **قد طر حواحد يشه** وفلان **ارم به** وفلان  
**مطرح** اي مطرح الحديث وفلان لا يكتب حديثه اي لا احتجا  
ولا اعتبارا ولا يخل كتبه حديثه او لا يخل الرواية عنه ومن قول



الشافعي الرواية عن حرام ابن عثمان حرام وفلان **ليس بشي**  
اولا شي وفلان لا يساوي فلسا **اولا يساوي شيا** ونحو ذلك وما  
ادرج في هذه المرتبة من ليس بشي هو المعتمد وان قال ابن القطان  
ان ابن معين اذا قال في الراوي ليس بشي انما يريد انه لم يرو  
حديثا كثيرا هذا مع ان ابن ابي حاتم قد حكى ان عثمان الدارمي  
سأله عن ابي دراس فقال انما يروي حديثا واحدا ليس به  
باسع عجا اذا قد روينا عن المزي قال سمعتني الشافعي يوما وانا  
اقول فلان كذاب فقال لي يا ابا ابراهيم اليس الفاظك احسنها  
لا تقول فلان كذاب ولكن قل حديثه ليس بشي وهذا يقتضي  
حيث انها وجدت في كلام الشافعي تكون من المرتبة الثانية مع  
امكان التراجع فيه ونحو ما سلفناه عن البخاري بعدم الحصر في ذلك  
**ثم تلي هذه مرتبة خامسة وهي** فلان **ضعيف وكذا ان عجي**  
بمرد الهمزة منهم في وصف الرواة بلفظ **منكر الحديث** او حديث  
منكر اوله ما ينكر او منكر **او بلفظ مضطربة** اي الحديث  
وفلان **واه** وفلان **ضعفوه** وفلان **لا يجتج به** **ولبعدها وهي** متعقبات  
سادسة المراتب فلان **فيه مقال** او ادنى مقال وفلان **فيه**  
او في حديثه **ضعيف** وفلان **ينكر** يعني مرة **وتعرف** يعني اخري  
وفلان **ليس بذاك** وربما قيل ليس بذاك القوي او ليس **لثنين**  
او ليس **بالقوي** قال الدارقطني في سعيد بن يحيى اي سفيان  
الخيرى وهو متوسط الحال ليس بالقوي وفلان **ليس بحجة**  
او ليس **بعدة** او ليس بما هو من ابل الكتاب كما قاله  
مالك في عطاء بن خالد احد من اختلف في وثوقه ونحوه  
قال شيخنا في جوابه عن مسيلة الاجتماع على ذكر الباقيات الصالحات

وهذه

وهذه العبارة يؤخذ منها انه يروي حديثه ولا يجتج بما ينفرد  
به لا لما لا يخفى من الكناية المذكورة ونحوه ليس من جملة المحامل  
او كما قاله داود بن رشيد في شرح بن يونس ليس من جملة  
اي العروة المحامل والجملة البعير ولا ادري ما هو وليس **بالقوي**  
او ليس بجهل وانه اوليس بالحافظ او غيره او ثقسته وفي حديثه  
شي وفلان مجهول او فيه جهالة ويشبهه ان يكون وزا بنما قول  
القبائل في غيبه اسد من الهشي لم يكن من القريتين عظيم وكذا لا يفتن  
حديثه او **للضعيف ما هو يعني** انه ليس يتعذر عن الضعيف  
وفلان **فيه خلف** وفلان **طعنوا فيه** او مطعون فيه وكذا فلان  
تركوه بنون وزاي اي طعنوا فيه وفلان **سي** حفظ وفلان **لين**  
اولين الحديث او فيه لين قال الدارقطني اذا قلت فلان لين  
لا يكون ساقطا متروك الحديث ولكن مجرد حاشي لا يستقط  
به عن العدالة وفلان **تكلوا فيه** وكذا اسكتوا عنه او فيه نظر  
من غير البخاري وعود ذلك والحكم في المراتب الاربع الاولى انه لا يجتج  
بواحد من اهلها ولا يستشهر به ولا يعتبر به **وقل من ذكر**  
**من بعد** لفظ لا يساوي **شيا** وهو ما عدا الاربع **بعد بينه** **الغير**  
اي يخرج حديثه للاعتبار لا لشعار هذه الصيغة بصلاحيته الضعيف  
بما لا كد وعدم منافاة لها لكان قال البخاري كل من قلت فيه منكر  
الحديث يعني الذي ادرج في الخامسة لا يجتج به وفي لفظ لا تكل  
الرواية عنه وضمير شيخنا يشتم بالمشي عليه حيث قال فقوله  
متروك او ساقط او فاحش اللفظ او منكر الحديث اشهر من قوله  
ضعيف او ليس بالقوي او فيه مقال ولكن يساعده كونها من التي  
بعد ما قول الشارح في تخريج الاكبر للاحياء وكثيرا ما يطلقون المنكر



على المنكر الراوي لكونه روي حديثا واحدا ونحوه قول الذي في ترجمة  
عبد الله بن معاوية الزبيري من المروان قوله منكر الحديث لا يقو  
به ان كل ما رواه منكر بل اذا روي الرجل جملة وبعض ذلك من اكبر  
فهو منكر الحديث قلت وقد يطلق ذلك على الثقة اذا روي المناكير  
عن الضعيف قال الحاكم قلت للدارقطني سليمان بن بنت شرحبيل  
قال ثقة قلت ليس عنده من اكبر قال يحدث بها عن قوم ضعفاء اما هو  
ثقة وقار ابن دقيق العيد في شرح الامام قولهم روي مناكير لا يقتضي  
بجرحه ترك روايته حتي تكثر المناكير في روايته وينتهي الى ان  
يقال فيه منكر الحديث وصف في الرجل يستحق به الترك لحدوثه  
والعبارة الاخرى لا تقتضي التيمومة كيف وقد قال احمد بن حنبل  
في محمد بن ابراهيم التيمي يروي احاديث منكورة وهو من اتفق  
عليه الشيخان واليه المرجع في حديث الاعمال بالنيات واعلم ان المصنف  
عند ابن ابي حاتم است فقط كذا اب واهب متروك ضعيف الحديث  
ليس يقوي لئلا الحديث وجعل الثلاث الاول منها من اقصى المراتب  
وكل واحدة مما بقي مرتبة فاخر من مراتب عنده في اربع وثم  
الصلاح وزادني اقصى المراتب ايضا ساقط تبعا لخطيب حيث قرنا  
بكذاب وكذا ان ادان الصلاح مما لم يعين له مرتبة لا شيء مضطرب  
الحديث لا يجتمع به مجهول فيه ضعف ليس بذاك وقال ان قول فيه  
ضعف اقل من فلان ضعيف واما الذي في المراتب عنده يست  
لكن فيما بعض مخالفة لما تقدم فاه رواها دجال وضاع كذاب  
ثم منهم ليس بثقة ولا موثوق جمع على تركه لا محل لثبته حديثه  
ونحوها ثم هاك ساقط مطروح الحديث متروك فاهيه ثم  
يجمع على ضعفه ضعيف الحديث مضطرب به منكورة ونحوها ثم له

مناكير

مناكير له ما يتكر فيه ضعف ليس بالقوي ليس بجرح ليس  
بالمثني ليس بالجملة ليس بذاك غير او ثمة ثمة تعرف وتلك فيه  
جملة فيه لين يكتب حديثه ويعتبر به ونحوها من العبارات  
الصادقة على من تدعيه بها او ترد فيه او حديثه حسن غير  
مرتق الى الصحيح ومما يذنه عليه انه ينبغي ان تتأمل اقوال المزيين  
ومخارجهم فقد يقولون فلان ثقة او ضعيف ولا يريدون به  
انه من يجمع حديثه ولا من يرد وانما ذلك بالنسبة لمن قرن معه  
على وفق ما وجه الى القائل من السؤال كان يسأل عن الفاضل المتوسط  
في حديثه ويقرن بالضعف فيقال ما تقول في فلان وفلان وفلان  
فيقال فلان ثقة يريد ان لا يكون من نمط من قرن به فاذا اسيل  
عنه بمفرده يعني حاله في المتوسط وامثلة ذلك كثيرة لانظير ما وثقها  
قل عثمان الدارمي سألت ابن معين عن العلاء بن عبد الرحمن عن ابيه  
كيف حديثه فقال ليس به باس قلت هو احب اليك وسعيد  
المقري قال سعيد او ثق والعلاء ضعيف فهذا لم يرد به ابن معين  
ان العلاء ضعيف مطلقا بل قوله انه لا باس به وانما اراد انه  
ضعيف بالنسبة لسعيد المقري وعلى هذا يحمل اكثر ما ورد من  
اختلاف كلام ائمة الجرح والتعديل من وثق رجلا في وقت وجرح  
في اخر فيسفي لهذا حكاية اقوال اهل الجرح والتعديل بعضها كتبت  
تأملها خفي بها على كثير من الناس وقد يكون في الاختلاف لتغير  
اجتهادهم كما هو احد احتماليين في قول الدارقطني في الحسن بن عوف  
بالجملة انه منكر الحديث وفي موضع اخر انه متروك وثانيهما  
عدم ثبوت بين اللفظين بل هما عنده من مرتبة واحدة وكذا  
ينبغي تأمل الصيغ قرب صيغة يختلف الامر فيها بالنظر الى



اختلاف ضبطها كقولهم فلان مود فانما اختلف في ضبطها فقام من  
يخففها اي هالك قال في الصحاح اودي فلان اي هلك فهو يود  
ومنهم من يشدد هاء مع الهمزة اي حسن الا واداه شيخنا في ترجمة  
سعد بن سعيد الانصاري من مختصر التزيين نقلنا عن ابي  
الحسن بن القطان الفاسي وكذا اثبت الوجهين كذا في  
ضبطها ابن دحيق العبد واد شيوخنا ايضا ان تسجيها السارح  
كان يقول في قول ابي حاتم هو علي بن ابي عبد الله من الفاظ التوثيق  
وكان ينطق بها هكذا كسر الدال الاولى بحيث تكون اللفظة للواحد  
وبرفع اللام وتثنية قال شيخنا وكنت اظن ان ذلك كذا  
اي ان ظري انما عند ابي حاتم من الفاظ التخرج وذلك ان ابيه  
قال في ترجمته جبار بن الفليس سمعت ابي يقول هو ضعيف  
الحديث ثم قال سالت عنه فقال هو علي بن ابي عبد الله حكى اقوال  
الحفاظ فيه بالتضعيف ولم ينقل عن احد فيه توثيقا ومع ذلك  
فما فهمت معناها ولا اتجه لي ضبطها كما بان لي انها كناية عن الهالك  
وهو تضعيف شديد في كتاب اصطلاح المتنطق ليعقوب بن  
السكيت عن ابن الكلبي قال جاز بن سعد العنبري بن مالك بن ولاء  
العدل وكان ولي شرط بيع فكان تبع اذا اراد قتل رجل دفعه اليه  
فمن ذلك قال الناس وضع علي يدي عدل ومعناه هلك قلت  
ومعناه طوط عند ابن قتيبة في اوائل ادب الكاتب وزاد ثم قيل  
ذلك لكراشي قد ليس منه انتهى وذكر ابو الفرج الاصبهاني  
لسنده انه ابا عيسى بن الرشيد وطاهر بن الحسين كذا في توثيقنا  
بتقديان مع المأمون فاخذ ابو عيسى هداية فغس بها في الخل  
وضرب بها عين طاهر فانزع وقال يا امير المؤمنين احدي عيني

داهية

داهية والآخر يعل يدي عدل يفعل بي هداية اي يد يدك فقال  
المأمون يا ابا الطيب انه واداه يعني بالكثير من هداية او من ذلك  
مقاربه الحديث حيث انه يفتح الراء في ردي ولكن المعتد كما  
تقدم انه لا يختلف امرها في فتح ولا كسر **ميتي يعرج تحت الحداية**  
**اولي سخط** اي هل يعرج حتى الكفر والصبي وهل سخط له  
وقت مخصوص وله مناسبة بباب من تقبل روايته ولكن كان  
فاخروا ثلوثا في اقسام التحمل السب كما ذكرنا في التمهيد الاجازة للكافر  
والكفر ونحوها **وقيلوا** اي اهل هذه الشأن الرواية **من مسلم**  
مستكمل الشروط **تحمل** الحديث في حال **كفره** ثم اداه بعد اسلامه  
بالاتفاق وان قال السكيت في شرح المصباح انه لا يصح لعدم  
استراطهم كمال الاهلية حين التحمل بحيث بان جابر بن مطعم  
رضي الله عنه قدم على النبي صلى الله عليه وسلم في فدي اساري يد  
قيل ان يسلم فسمعه جابر يقرأ في المغرب بالطور قال جابر  
وذلك اول ما وقر اليمان في قلبي وفي لفظ فاخذني من قرأته  
الكرب وفي اخر فكا كما صرح قلبي حين سمعت الفرات وكان ذلك  
سببا لاسلامه ثم ابي هذه السنة بعد اسلامه وحملت عنه  
وكذا ذكر رويته للنبي صلى الله عليه وسلم واقفا بعزة قبل الهجرة  
ونحوه ثم يثني اني سفيان بن عيينة هراقل التي كانت قبل اسلامه  
بل عندنا لو تحمل الكافر والصبي شيئا ثم ادبها بعد زوان المانع  
فذلك ايضا سوا سبق ردها في تلك الحالة ام لا نعم المسركفر  
لا تقبل منه اذا اعادها في الاصح كما قال سفيان غير العلق والخطيب  
واذا كان هداية اجاز في الشركة فهو في الرواية اولي كذا  
الرواية اوسع في الحكم من الشهادة مع انه قد ثبت روايات



كثرة لغز واحد من الصحابة كما دوا حفظوها قبل اسلامهم وادوها  
بعده انتهى ومن هنا ثبت اهل الحديث في الطائفة اسم من ثبت  
خصوره مجالس الحديث من الكفار رجا ان يسلم ويؤدي ما سمعه  
كما وقع في زمن النبي بن تميمه ان الربيع بن الخليل عرف بابن الدبان  
عبد السيد بن المهدي بن اسحاق بن يحيى الاسرايلى عرف بابن الدبان  
سمع في حال يورثه مع ابيه من الشمس محمد بن عبد المؤمن الصوري  
استثنى من الحديث كجزء من غيره وكتب بعض الطلبة اسمه في الطبقة  
في حلة السامعين فانكر عليه وسيل ابن تميمه عن ذلك فاجازه ولم  
يخالقه احد من اهل عصره بل من اثبت اسمه في الطبقة الحافظ المزي  
وليس له انه اسلم بعد وسمي محمد او ادي فسمعوا منه ومن سمع  
منه الحافظ الشمس الحسيني وغيره من اصحاب المؤلف ولم يثبت  
له هو السماع منه مع انه راه بدمشق ومات في رجب سنة سبع  
وحسين وسبعماية بل ومن الغريب قول علي بن ابي طالب رضي  
الله عنه سمعت ابا طالب يعني ابا به يقول حدثني محمد بن اخي  
دكان والله صدوقا فذكر شيئا وروي من طريق ابي رافع عن  
ابي طالب نحوه وكلاهما عند الخطيب في روايته الا بآثار  
ومن طريق عمرو بن سعيد ان ابا طالب قال كنت بذي الحجاز  
مع ابن اخي فادركني العطش فذكر كلاما ومن طريق غيره بن عمرو  
القمي عن ابي طالب سمعت ابن اخي الامين يقول الشكر ترزق  
ولا تكفر فتعذب ولكن كل هذا الا يصح **وكذا** يقبل عندهم  
فاسق تحمل في حال نسقه ثم زال وادي من باب اوي **وصي حلا**  
بالينا المنقول في حال صغره سماعا وحضورا **ثم روي بعد**  
**البلوغ** وكذا اخذ له على وجه وصفه البلقيني بالشذوذ قدمت

حكاية

حكاية في اول فصول من قبل روايته ومن تردد **ولكن قد منع قوم** ورد كالسبطين  
القبول **هنا** اي في سبلة الصبي خاصة فلم يقبلوا من تحمل قبل **مع احضارا اهل**  
البلوغ لان الصبي مظنة عدم الغبط وهو وجه للشافعية وعليه العلم للصبي **فانه**  
ابو منصور بن المنذر بن محمد المراكشي الفقيه الشافعي في اهل الحجاز  
في ترجمة من تاريخه انه كان يمنع من الرواية اشدا لامتناعه  
ويقول مشايخنا سمعوا وهم صغار لا يفهمون وكذا لك مشايخهم  
وان لا اري الرواية عن من هذه سبيله وكذا كان ابن المبارك يتردد  
في حديث الصبي فزويها من طريق الحسن بن عرفة قال قدم  
ابن المبارك البصرة فدخلت عليه وسالته ان يحدثني فاني وقال  
انت صبي فاني حدث حماد بن زينة فقلت يا ابا اسمايل دخلت علي  
ابن المبارك فاني ان يحدثني فقال يا جارية هاتي خفرو طيلسان  
وخرج معي ليؤكلا على يدي حتي دخلنا على ابن المبارك فجلس معه  
على السرير وتحدثا ساعة ثم قال له حماد يا ابا عبد الرحمن اتخذت  
هذا الغلام فقال يا ابا اسمايل هو صبي لا يفقه ما يحمله فقال له حماد  
يا ابا عبد الرحمن حدثه فلعلة والله ان يكون اخر من يحدث عنك في  
الدين فحدثه وكان كذلك وخرجه ما رواه الميهقي في الشعب من  
طريق احمد بن عبد الوهاب بن محمد الخوطي قال لما رحلني  
ابي ابي المغيرة يعني عبد القدوس بن الحجاج الخوخي في  
الخصي وكان قد سمع منه ابي واخي من قبلي فلما راني ابو المغيرة  
قال لا يبي من هذا اقال يبي قال وما تريد فيقول لي مع منك قال  
ويهم فقال لي ابي وكنا في مسجد **فصل ركنين وارفع**  
صوتك بالتكبير والاستفتاح بالقرآن والتسبيح في الركوع  
والسجود والتعبد ففعلت فقال لي ابو المغيرة احسنت



ثم قال لي ابي حدثني عن ابي واخي عن ابي المغيرة عن ام  
عبد الله بن خالد بن معدان عن ابيها قال من حق الولد على والده ان  
يحسن اديه وتعليمه فاذا بلغ عشرة فلاحق له وقد وجب حق الوالد  
على الوالد ان هو ارضاه فليجده شريفا وان لم يرضه فليجده عبدا  
فقال لي ابو المغيرة اجلس بارك الله عليك ثم حدثني به وقال قد  
رايتك الله عن ابيك واخيتك قل حدثني ابو المغيرة واعلي من  
هذا ان زائدة بن قدامة كان لا يجرد احد احب اليه من غنمه  
عدول انه من اهل السنة وقال هشايم بن عمار لفتت شهاب  
ابن خراش واباشاب فقال لي ان لم تكن فذريا ولا من جاحدتك  
والا لم احدثك فقلت ما في من هذين شي وكان عبد الله بن ادريس  
الاودي اذ الحن رجل عنده في كلامه لم يجدته **وروي** على القائلين  
بعدم قبول الصبي باجماع الامة عاقل بعد في جماعة من  
صفاء الصحابة ما تخلوه في حال الصغر **والسيطين** وهما الحسن  
والحسين ابنا ابيهم علي الله عليه وسلم فاحسن الزهراء والعبادة  
ابن جعفر بن ابي طالب وابن الزبير وابن عباس والنفاء ابن  
نشير والسايب بن يزيد والمسور بن مخرمة والنس ومسلمة بن مخنف  
وعمر بن ابي سلمة ويوسف بن عبد الله بن سلام وابي الطفيل  
وعائشة ونحوهم رضي الله عنهم من غير فرق بين ما تخلوه  
قبل البلوغ وبعده **مع اخضا راهل العلم** خلفا وسلفا من المؤمنين  
وعندهم للصبيان مجالس العلم **ثم قبولهم** اي العلم  
ايضا من الصبيان **ما حد ثوا** به من ذلك بعد الحكم  
اي البلوغ وروي ابي ابي نعيم الفضل بن دكين ابا جعفر  
محمد بن عبد الله بن سليمان الحضرمي وهو يلعب مع الصبيان  
وقد

وقد طينوه وكان بينه وبين والده مودة فتظن اليه وقال  
يا مطين قد ان لك ان تحضر مجلس السماع وكان ذلك سببا  
لتلقيه مطينا ومات عبد الرزاق ولد لري ست سنين او  
سبع ثم روي عنه عامة كتبه ونقلها الناس عنه وكذا سمع  
القاضي ابو عمر الهاشمي السنن لابي داود من اللؤلؤي وله خمس  
سنين واخذ الناس سماعه وخلوه عنه وقال يعقوب الدورقي  
ثنا ابو عامر قال ذهبت بابي الي ابن جريح وسبته اقل  
من ثلاث سنين فحدثه وكفى ببعض هذا امثسا في الرد فضلا  
عن مجموعته بل قيل ان مجرد اخضا راهل الصبيان فيستلزم  
استعداد ادهم بروايتهم بعد البلوغ لكنه متعقب بانه يمكن ان  
يكون الحضور لاجل التمرين والبركة ثم ان ما تقدم من سماع  
الصبي هو بالنظر للصحة سماعا لنفسه او لغيره **واما طلب**  
**الحديث** بنفسه وكتابتة وكذا الرحلة فيه فهو في العشرين  
من السنين بكسر النون على لغة حسب ما قاله السمع مع انكار بعض  
المؤخرين لها ومنه قول السماع  
**وما اذا تبتغي الشعر امي** وقد جاوزت حد الاربعين  
**عند الامام** اي عبد الله الزبير بن احمد الزبيري لعنه  
الزاي مصنف الشافعي **احب حيز** ما قبله يعني انه وقت الاستحباب  
اذ عاذه الزبيري وليسحب كتب الحديث في العشرين قال لانها مجتمع  
الفعل قال سيفيات يكمل عقل الغلام العشرين والقم كما قال ابن نفيس  
في ذلك الوقت اكل مما قبله قال الزبيري واحب ان يشتغل قبل الوصول  
اليه بحفظ القرآن والفرائض يعني الواجبات سيما وقد قال ابو عبيد  
ابن جريوة يعني ابي من سماع الحديث قبل ان يستظهر القرآن



فلما حفظته قال لي خذ الحافظة واذهب الى فلان فاكتب عنه ونحوه  
قولا اي عاتم لم يدعي اني اشتغل في الحديث حتى قرأت القرآن علي  
الفضل ابن شاذان الرازي ثم كتبت الحديث وهو اي استحباب  
التقييد بهذا السن في الطلب الذي عليه اهل الكوفة فقد كانوا يحاكمه  
موسي اسحق ابو محمد الكنايني الكوفي عنهم لا يخرجون اولادهم في طلب  
الحديث من غير الاعند استكمال عشرين سنة ونحوه حكاية موسي  
ابن هارون الحال عنهم وقال عياض سمعت بعض شيوخ العلم يقول  
الرواية من العشرين والدراية من الاربعين وقال ابو الحسن سعد  
الخزاز الانصاري كان الامر المواقب عليه في عصر التابعين وما يقاربه  
لا تكتب الحديث الا من جاوز رجة البلوغ وضار في عداد من يصلح  
لمجالسة العلماء وقد اكرتم وسبقه الخطيب فقال كل قل من كان  
يكتب الحديث على ما بلغنا في عصر التابعين وقربا منه الامن جاوز  
حد البلوغ وضار في عداد من يصلح لمجالسة العلماء منذ اكرتم وسوالهم  
وخالفهم غيرهم والعشرين من السنين في اهل البصرة كالسنة  
المالوفة لهم حيث يعتدوا بها والطلب في بلوغ الثلاثين  
من السنين ما لوفى لاهل الشام بفتح المعجمة مقصور مهموز  
على اشهر اللغات حكاية موسي الحال ايضا عن كل من الفريقين واعلي  
من هذا كله قول سفيان الثوري واني الاحوص كان الرجل اذا اراد  
ان يطلب الحديث تقييد قبل ذلك عشرين سنة واجتمع في الوقت  
المستحب في ابتدئ الطلب اقوال الحق عدم التقييد بسن مخصوص  
بل ينبغي تقييده اي طلب المرء بنفسه بالقسم لما يرجع الي الصبط  
لان المراد انه يعرف عللا الاحاديث واختلاف الروايات ولا ان يعقل  
المعاني واستنباطها اذ هذا ليس بشرط في الاداء فضلا عن التخل

تكتبه

تكتبه اي الحديث بنفسه مقيد بالتاهل للصبط وكذا  
ينبغي ان يقييد السماع من الصبي للحديث بحيث يعني حين  
يصبح ان يصي فيه سامعا وعبارة ابن الصلاح في ذلك كله  
وينبغي بعد ان صال المحفوظ ايقاس سلسلة الاستناد ان يسكب سماع  
الصغير في اول زمان يصح فيه سماعه واما الاشتغال بتكتبه الحديث  
وتحصيله اي بالسماع ونحوه وصتيه وتقييده اي بعد اكتسابه  
والتحصيل فن حين تاهل لذلك ويستعد له وذلك يختلف باختلاف  
الشخاص وليس يتخفى في زمن مخصوص انتهى وهو ظاهر في الاستحباب  
وكون التقييد موكدا للعتبة بخلافه فيما مضى وتبايد التشكيك  
بما جاء من الحسن قال طلب الحديث في الصغير كالنقش في الحجر ولذا  
قال تعطوبه اراي اني ما فعلت في الكبر ولست بتاسر ما فعلت في الصغر  
ولولف القلب المعلم في الصبي لالقي فيه العلم كالنقش في الحجر  
ويروي معناه في المرفوع من نقل علما وهو شاب كان كوشى في  
حجر ومن تعلم بعده ما يدخر في السن كان كالكتاب على جهر الماء ونحوه  
من نقل القرات في شبابه اختلط القرآن بالجهل ودمه ولا يصح واحد  
منها وبه اي وني تقييد وقت السماع نزاع بين العلماء والخمس من  
السنين التقييد به للجمهور وعزاه عياض في الاماع لاهل الصنعة  
قال ابن الصلاح وعليه استقر عمل اهل الحديث المتأخرين فيكتبون  
لا من جنس فصاعدا سمع ولمن لم يبلغها حضرا واحضرا ثم الحجة لهم  
في التقييد بها قصة محمود هو ابن الربيع ونقل الحجة وهي  
ارسال المامق القدر التي مجها النبي صلى الله عليه وسلم في وجعة  
من دلو على وجه المذاعة او التبريك عليه كما كان في الله عليه  
وسلم يفعل مع اولاد اصحابه رضي الله عنهم ثم نقله كذلك الفعل



المترلة من لغة السماع وكونه سنة مقبولة **وهو** اي محمود جشيد  
**ابن خمسة** من الاعوام من الاعوام حسبما ثبت في صحيح البخاري  
من حديث الزبيدي عن الزهري عن محمود ويوب عليه من  
يصح سماع الصغير واذا شئنا انه لم ير التقييد بذلك في شيء  
من طرق حديثه لاني الصعيصين ولا في غيرهما من الجوامع والمسانيد  
الامن طريق الزبيدي خاصة وهو من كبار الحفاظ المتقنين عن  
الزهري حتي قال الوليد بن مسلم كان الاوراعي يفضلون علي جميع  
من سمع من الزهري وقال ابو داود ليس في حديثه خطأ قال شيخنا  
ولشده ما وقع عند الطبراني والخطيب في الكفاية من طريق غيد  
الرحمن بن مز عن الزهري حديثي محمود قال وثقني النبي صلى  
الله عليه وسلم وهو ابن خمس سنين واذا ت هذه الرواية  
ايضا ان الواقعة التي ضبطها كانت في اخر سنة من حياة النبي  
صلى الله عليه وسلم ويطلق ذلك قول ابن حبان وغيره انه مات سنة  
ثمن وتسعين وهو ابن اربع وتسعين سنة لكن قد قال الواقدي  
انه مات وهو ابن ثلاث **وقيل** ان حفظه لذلك وهو  
ابن **اربع** من الاعوام كما ابن عبد البر في الاستيعاب حيث قال انه  
عقل المجتهد وهو ابن اربع سنين او خمس كما ان لعل قول ابن عبد  
البر هذا مستند القاصي عياض وغيره في وقوع ذلك في بعض الروايات  
والا فقد قال شيخنا انه لم ينف عليه صحابة شيء من الروايات  
بعد التبع التام والاول اولى بالاقتداء لصحة استاده علي ان قول  
الواقدي يمكن حمله ان صح غلانه الغي الكسر وجبره غيره وقد حكي  
السلفي عن اكثر من صحة سماع من بلغ اربع سنين لحديث محمود  
لكن بالنسبة لابن العربي خاصة اما ابن العربي فاذا بلغ سبعا

وقته

وقته الامام احمد فيما روينا من طريق الحاكم عن القطيعي  
قال سمعت عبد الله بن احمد يقول سمعت ابي سبيل عن سماع الغني  
فقال ان كان ابن عربي فابن سبع سنين وان كان ابن محمي فالي ان  
يفهم وفنده بالسبع مطلقا بعضهم وخوه ما رواه السلفي عن الربيع ابن  
سليمان ان الشافعي سئل الحارزة لولد وقيل له انه ابن ست سنين  
فقال لا يجوز الحارزة لمثله حتي يتم له سبع سنين واذا كان هذا  
في الحارزة ففي السماع اولى فاجتمع اربعة اقوال في الوقت الذي  
يبنى فيه الصغير كما معا **بالجمل** في **ليس فيه** اي في تعيين وقته  
**سنة** بعينها **متبعة** دايما اذ لا يلزم من تميز محمود ان تميز كل واحد كذلك  
بل قد ينقص وقد يزيد وكذا لا يلزم منه ان لا يفعل مثل ذلك وسنه  
اقل من ذلك كما انه لا يلزم من ذلك عقل المجتهد ان يفهم غيرهما  
سمعه **بل الصواب** المعتبر في صحة سماع الصغير قول خامس **وهو قوله**  
**الخطايا** حال كونه **مميزا** ما يقصد به من ذلك ما يقصد به غيره  
**ورده الجواب** المطابق سوا كان ابن حنبل او قل ومي لم يكن سامعا  
حتى قال ابن الصلاح وان كان ابن حنبل سنين وبما قيدناه قيد بشير  
اليه قول الاصوليين مما حكي فيه القشيري الاجماع بعدم قبول من لم يكن  
حين الخل مميزا مع انه قيل في المميز غير ذلك كما سيأتي ولذا قال ابن السمعاني  
الاصح انه لا تقدير وقال الاستاذ ابو اسحاق الاسفرايني اذا بلغ  
الصبي المبلغ الذي يفهم اللفظ فسماعه صحيح سماعه حتي انه لو سمع  
كلمة اداها في الحال ثم كان مراعي لما يقوله من حديث اولفراة  
القاري صحيح سماعه وان لم يفهم معناه بل عزى النووي بعدم التقرير  
للمحققين حيث قال ان التقييد بالحنس انكره المحققون وقالوا  
الصواب ان يعتبر كل صبي بنفسه فقد يميز دون خمس وقد يتجاوز



الحسن ولا يميز واحتج بصسط ابن الزبير نرد د والده الى بني  
قريظة يوم الاحزاب وهو ابن اربع قال شيخنا مشير لا تتفاض  
الحصري في سن ابن الزبير والذي يظهر انه المأول في الاولي من الهجرة  
وقيل في الاحزاب انما كانت سنة ست انبيء يعرفون الحسن اذ كانوا  
اخذت ثمرة من تمر الصدقة فجعلتها في فم عمر النبي صلى الله عليه وسلم بلعها  
فجعلها في التمر وقال كخ كخ ينسعد بانته كان دون ذلك لان هذا اللفظ  
لا يقال الا للطفل المرضع او قريب منه وذلك يقدح في التقييد بالحسن  
وخرقة محمود ما رواه البيهقي عن عبيد الله بن عتبة بن مسعود واهل  
عبيد الله قال اذكر ان النبي صلى الله عليه وسلم اخذني واذا خاسي او  
مسداسي فاجلسني في حجره ومسح راسي ودعاني ولذ ربي بالبركة وجد  
القاضي ابو محمد بن يوسف الحارثي عن جده يعقوب ابن  
اسماعيل بن حماد حديث لقنه وهو ابن اربع سنين قال ابن  
رستيد والظاهر انهم ارادوا بتجديد الحسن انما مظنة لذلك الا  
ان يلومها بشرط لا بد من تحققه ونحوه قول غيره اعتبر الجمهور بالمظنة  
وهي الحسن فاقاموها مقام الميتة وهي التمييز والادراك والاولى ان تغير  
المظنة حيث لا يتحقق الميتة وقال القاضي عياض ولعل تجد يد اهل  
الصنعة بالحسن انما ارادوا ان هذا السن اقل ما يحصل به الصبط  
وعقل ما يسمع وحفظه والافرجوع ذلك للعادة ورب بليد الطبع  
على الفطرة لا يصبط شيئا فوق هذا السن ونيل الجيلة ذك القرحة  
يقول دون هذا السن وما يدل على ان المعيار التمييز والفهم خاصة  
دون التقييد بسن انه قيل لا ما **ابن حنبل** احمد بن محمد  
من ولده عبيد الله ما معناه **فرجل** هو ابن معين **قال الحسن عشرة**  
سنة **التحل يجوز لابي دونهما** متمسكا بانه صلى الله عليه وسلم

رد البراء بن محمد رضي الله عنهم يوم بدر لصفرهما عن هذا السن **نقله**  
الامام احمد **وقال** ليس القول هذا ابل **اذ اعطيه** اي الحديث **وصبطه**  
مع تحمله وسماعه ولو كان صبيبا كيف يعمل بوكيع وابن عبيدة وغيرها  
من سمع قبل هذا السن قال وانما ذاك يعني التقييد بهذا السن في القتال  
يعني وهو يقصد فيه مزيد القوة والجهد والتبصر في الحرب فكانت مظنة  
البلوغ والسماع يقصد فيه الفهم فكانت مظنة التمييز على ان قول ابن  
معين هذا يوجه تحمله على ارادة تجديد ابتداء الطلب بنفسه اما  
من سمع اتفاقا واعتني به فسمعه وهو صغير فلا لاسيما وقد نقل ابن  
عبد البر وغيره كما اسلفناه الاتفاق على قبول هذا او مع هذا  
واستدلال الامام احمد في الرد عليه بابن عبيدة يقتضي مخالفة  
وان المعيار كما تقدم الصبط لا السن فقد قال احمد ان ابن عبيدة  
اخرجوه ابوه الى مكة وهو صغير فسمع من الناس عمرو بن دينار  
وابن ابي نجيم في الفقه ليس تضمه الى احد من اقربائه الا وجدته مقدما  
وعن ابن عبيدة ائمت الزهري وفي اذني قرطولي ذوابة فلما  
راني جعل يقول واسنينه ها هنا ها هنا ما رايت طالب علم  
اصغر من هذا رواها الخطيب في الكفاية بل روي ايضا من طريق  
احمد بن النضر الهلالي قال سمعت ابي يقول كنت في مجلس ابن عبيدة  
فنظر الي صبي دخل المسجد وكان اهل المسجد بها وثوابه لصغر  
سنه فقال سفيان كذلك كنتم من قبل من الله عليكم ثم قال لو  
لا بيتي ولم عشر سنين طولي خمسة اشبار ووجهي كالدينار  
وانا كشفلة ناريتا في صغار واكمامي قصار وذيلي بمقدار  
ونعلي كاذات الفار اختلف الى علماء الامصار مثل الزهري وعمرو  
ابن دينار اجلس بينهم كالمستشار محبرتي كالجوزة ومقلبي







كثيرين المقرئ لا سمع منه ولي اربع سنين فقال بعض الحاضرين لا سمعوا  
له فمات في فانه صغير فقال لي ابن المقرئ اقر اسورة الكافرون فقرأتها  
فقال اقر النكبين فقرأتها فقال لي غرة اقرأ والمرسلات فقرأتها ولم اعطها  
فقال له ابن المقرئ سمعوا له والعمدة عجايب قال سمعت ابا صالح الحافظ ابي  
مسعود احمد بن الفراء يقول سمعت ابا مسعود يقول سمعت ابا الحسن  
يقرأ والمرسلات عن ظهر قلب ولا يعطها فيها هدام الله ورثا صيهاك  
ولم تكن كتبه معه فاملا لذلك الفتح بيت عن ظهر قلبه فلما وصلت  
الكتب اليه قولت بما املى فلم يختلف الا في مواضع بسيرة قال الخطيب  
اظرف شي سمعناه في حفظ الصغير اخرا ابو العلاء محمد بن الحسن  
ابن محمد التواتر انا ابو بكر احمد بن كامل القاضي حدثني علي بن الحسن  
البحار ثنا الصاغاني ثنا ابراهيم بن سعيد الجوهري قال رايت هيبا  
ابن اربع سنين حمل الى المامون فقرأ القرآن ونظر في الراي غير انه  
اذ اجاع بكى انتهى وفي صحتها خطر واغرب ما ثبت عندي في ذلك ان  
الحبيب ابن الهيثم حفظ القرآن تماما والعمدة وحمله من الكافية الشافية  
وقد استكمل خمس سنين وكان تذكر له الآية ولبال عاقبتها فيجب بدون  
توقف وروينا عن الحافظ ابي بكر الاسماعيلي انه قال في حفيده ابي  
سعد الفحل بن اسماعيل انه كان يحفظ القرآن ويعلم الفرائض واجاب  
في مسئلة الخطا فها بعض قصائده كذا وهو ابن سبع سنين وهل  
الغنية في التميز والفهم القوة والفعل الظاهر الاول ويشهد له ان  
شيخنا سئل عن من لا يعرف بالعربية كلمة فامر بانفاذ سماعة وكذا حكا  
ابن الجوزي عن كل من ابن رافع وابن كثير وابن الحبيب بل علي ابن كثير  
ان المزي كان يحضر عنده من يفهم ومن لا يفهم يعني من الرجال والكتب  
الحل السماع وكانهم حلوا قول ابن الصلاح المأخوذ مني لم يكن يعقل

ثم الخطاب ورد الجواب لم يصح وان كان ابن خمس بل ابن خمس على انفا  
القوة مع الفعل ايضا ونفي هنا يعني اخر وهو ان التهدي قال ان الصغير اذا  
حضر ان احبته مع التحمل والافلاشي الا ان كان السمع حافضا فيكون  
تقريره للكتابة اسم الصغير منزلة لاذك منه في الرواية عنه **اقسام**  
**التحمل والاختار** **اولها** اي اعلاها رتبة **سماع لفظ الشيخ اعلا**  
**وجوه** اي طرق **الاخذ** للحديث وتحملة عن الشيخ **عند المقدم**  
من المحدثين وغيرهم **وهي** اي الطرق **ثان** ولها انواع تنقسم على  
بعضها دون بعض **لفظ شيخ** اي السماع منه **فاحتم** ذلك لان النبي  
صلى الله عليه وسلم اخبر الناس ان يروا سمعهم ما جابه والتقرير على  
ما جري بحضرته صلى الله عليه وسلم او السوال عنه مرتبة ثانية فالاولى  
اولى وخبره اقوال اخرا في حكمها في الفراء على الشيخ ولكن هذا هو  
المقدم سوا حدث **كتابا** اي من كتابه **او حفظا** اي من حفظه املا  
او غير املا في صورة الحفظ والكتاب كذا في الاملا اعلا ما يلزم من تحرر  
الشيخ والطالب اذ الشيخ مشغول بالمحدثين والطالب بالكتابة عنه  
فما لذلك بعد عن القوة واقر ب الي التحقيق وتبيين الالفاظ مع  
حرمان العادة بالمقابلة بعده وان حصل اشتركه مع غيره من انواع  
التحدث في اصل العلو وما تقر به ارجحته هذا القسم هو الاصل  
والا فقد يعرض للقاييف ما يجعله موقفا كان يكون المحدث لفظا غير  
ماهر اما مطلقا او بالنسبة لبعض الفراء وما اتفق من حديث ابي علي  
الحسن بن عمر الكندي احد المسندين بتلفظ العام التقي السبق لانه  
بالجز الاول من حديث ابن السماك كلمة كلمة فلكونه كان ثقيل السمع  
حد اقصد التحقيق سماعة بذلك لانه لو اقتصر على القراءة بالصوت  
المرتفع لم يزل الشك وان كان شيخنا قد وقع له مع ابن قوام في اخذ



الموطا رواية الى مصعب كونه ايضا كونه ايضا كان ثقيل  
السمع جدا انه هو واصحابه كانوا يسمعون القراءة عليه كلمة كلمة  
بصوت مرتفع كالادان حتى زال الشك مع قرائين كصلاة المسمع  
على النبي صلى الله عليه وسلم ونزليه عن المعتانة ونحو ذلك فما وقع للسلي  
اصح مما وقع له ايضا اعلان العرفن فقط بلا شك واما ثلثين الحجاز  
قراءة سورة الصف فبعد الاقبال بنسبها لكونه لم يكن يحفظها  
فاجاب من ذلك كله لعدم الخلل في سمعه **وقل** في حالة الاداء المسموعة  
من لفظ الشيخ **حدثنا** فلاك **وسعت** فلا **نا** **واخبرنا** او خبرنا  
**او انبانا** او بنا ناقلان او قال لنا او ذكر لنا فلان على وجه الجواز  
في ذلك كله اتفاقا حسما كما عفا في معنى لغة كما خرج به ابن  
الخطيب حيث قال كل هذه الالفاظ عند علماء اللسان عبارة عن التحدث  
والافعال الخلاف موجود فيها اصطلاحا كما سياتي ومن اصرح الادلة  
لذلك قوله تعالى يوشع بن نون اخبرنا ولا ينسك مثل جنير  
قال ابن الصلاح وينبغي ان يدب ان لا يطلق من هذه الالفاظ ما  
شاع استعماله في غير السماع لفظا لما فيه من الابهام واللباس يعني  
حيث حصلت التفرقة بين الصنيع بحسب افتراق التحمل وخص  
ما تعلق به الشيخ بالتحدث وما سمع بالعرض بالاخبار وما كان  
اجازة مشافهة بالانبا لعدم الاطلاق كما انه شاع لفظه المشاح  
بما تناكد في انبانا بخصوصها بعد اشهرها واستعمالها في الاجازة  
لانه يودي الى استقاط المروي من لا يخرجها وعلى كل حال فهذه  
الالفاظ متعارضة وقد **قدم** الحافظ **الخطيب** منها **ان يقول** اي  
الراوي **سمعت** **ان** لفظها صريح **لا يقبل** كما سياتي **التاويل**  
**واحد** اي بعد سمعت في المرقبة تحدثنا **ان** سمعت كما قال

الخطيب

الخطيب لا يكاد احد يقولها في الاجازة والمكانة ولا في تدريس  
ما لم يسمعه بخلاف حديثنا فقد استعملها في الاجازة فطر  
وعرفه كما سبق في التدريس وروي ان الحسن البصري كان  
يقول حدثنا ابو هريرة وينا واحديث اهل المدينة والحسن  
بما كان عند ابن الصلاح والذي في الكفاية للخطيب وينا اول  
انه حدث اهل البصرة وان الحسن منهم وكان الحسن اذا كان  
بالمدينة فلم يسمع منه اني كما كان يقول لخطبنا ابن عباس  
بالبصرة ويريد خطب اهل البصرة وبما كان ثابت يقول قدم  
علينا عمران بن حصين ومن صرح بنسبة الحسن لذلك  
الترار حيث قال ان الحسن روي عن من لم يدركه وكان يناول  
فيقول ثنا وخطبنا يعني فومه الذين قد ثاروا وخطبوا بالبصرة  
وبنا بر ينصر يح ارب وبنابن اسد وبنابن بن عبيد واحد  
راي زرعة وابي حاتم وابن المديني وابن المديني والترمذي  
والنسائي والبخاري والخطيب وغيرهم بانه لم يسمع من ابي هريرة  
بل قال يونس انه ما رآه قط لكن يحدس في دعوي كونه خرج  
بالتحدث انه قيل لابي زرعة من قال عنه حدثنا ابو هريرة  
قال يخطي ونحوه فوالا الى حاتم وقيل له ان ربيعة بن كلفتم  
قال سمعت الحسن يقول ثنا ابو هريرة لم يعثر ربيعة شيئا لم  
يسمع من ابي هريرة شيئا وقول سالم الخياط في روايته عن  
الحسن سمعت ابا هريرة ما بين صنف سلم فان حصل  
هذا كله انه لم يسمع عن الحسن التصريح بالتحدث وذلك محمول  
روايه على الخطا من راويه او غيره لكن قال شيخنا انه وقع  
في سنن النسائي عن اسحق بن راهوية عن المغيرة بن سلمة



عن وهيب عن ايوب عن الحسن عن ابي هريرة في المختلفات  
قوله الحسن لم اسمع من ابي هريرة غيره قال شيخنا وهذا السناد  
لا يطعن في احد من روايته وهو يورث انه سمع من ابي هريرة  
في الحلة كذا قال والذي رايت في السنن الصغرى للنسائي  
تخط المندري بلفظ قال الحسن لم اسمعه من غير ابي هريرة وكذا  
هو في الكبرى بزيادة احد راد في الصغرى قال ابو عبد الرحمن يعني  
النسائي ان الحسن لم اسمع من ابي هريرة شيئا وكان حوز التلبس  
في هذه العبارة ايضا بزيادة لم اسمعه من يحدت ابي هريرة  
على ان ابن دقيق العيد قال في التاويل الاول انه اذا لم يتم دليل  
قاطع على ان الحسن لم يسمع منه لم يصح ادراجه في مصداقية انتهى  
ولكن الذي عليه العمل عدم سماعه والقول بمقابله ضعفه  
التقار وكذا ما يشهد لكونها غير صحيحة في السماع ما في صحيح مسلم  
من حديث الذي يقتله الرجال فنقول انت الذي حدثنا به  
رسول الله صلى الله عليه وسلم اذن من المعلوم تاخر ذلك الرجل  
فيكون حديث مراده حديث الامة وهو منهم ولكن قد خدش  
في هذا ايضا بانه قد قيل ان ذاك الرجل هو الخضر عليه  
السلام يعني على القول ببقائه وحديثه قلا مانع من سماعه  
والحالة والاحتمال منها ظاهر وكذا بعد سمعت **حديث** يروى  
وان لم يطررها الاحتمال المشا ر اليه لا توارى سمعت لكون حديثي  
كما قال شيخنا قد نطق في الاجازة بل سمعنا بالجمع لا توارى  
المفرد منه لطروفي الاحتمال ايضا فيه **ويعرف** اي حديثي  
قونا **اخبرنا** او **اخبرني** الا ان الاقراد يوجد عن تطرق الاحتمال  
وعن بعضهم كما حكاه ابن العربي في المسالك قال ثنا ابلع من انا  
لان

لان ثنا قد تكون صفة للموصوف والمخبرين له الخبر وكأنه اشار  
لما سياتي عند حكاية العزف بينهما من القسم بعد رسل احمد صلح  
عن ثنا اونا وابنا فقال ثنا احسن شيئا في هذا وان ادون  
ثنا وابنا مثل انا **وهو** اي الاربابنا جمعوا وافرادا في السماع  
من لفظ الشيخ كثير في الاستعمال **ويزيد** بن هارون **استعمل**  
هو **وغير واحد** منهم حماد بن سلمة وابن المبارك وعبد الرزاق  
وهشيم وخلق منهم ابن منزه **ما قد حمله** الواحد منهم **من**  
**لفظ شيخه** كأنهم كانوا يروون ذلك اوسع ويورده قول  
الخطيب وانما استعمل من استعملنا ورعا ونزاهة لمانتهم فلم  
يجعلوها ليلتها بمنزلة ثنا ومن مرر بذلك احمد فقال انا  
اسئل من حدثنا عن ثنا شديدا قال ابن الصلاح وكان هذا  
كله قبل ان يشيع تخصيص انا بالعرض لكن قد قال محمد بن رافع  
ان عبد الرزاق كان يقول انا حتى قدم احمد واستحق فقال له  
قل ثنا قال ابن رافع فاسمعه معهما كان عبد الرزاق يقول ثنا  
واما قبل ذلك فكان يقول اخبرنا بل حكى غيره من احمد ان  
اباه قال فكان عبد الرزاق كثيرا يقول ثنا لعلمه انما عجب ذلك ثم  
يرجع الى عادته وكان احمد اراد اللفظ الاعلى ولا ينافيه ما تقدم  
عنه **ويجوز** اي بعد لفظ انا واخبرني **ثنا اخبرنا** او **ابنا** بالتحديد  
فهو يروى في المرتبة **وقللا** استعماله فيما يسمع من لفظ الشيخ اي  
قبل اشهر استعمالها في الاجازة ثم ان ما تقدم في ترجيح سمعت  
من تلك المحيثة ظاهرا لكن لحدثنا واخبرنا ايضا حجة ترجيح  
عليها وهي ما فيها من الدلالة على ان الشيخ رواه الحديث وناقله  
به فبها وقد سأل الخطيب شيخه البرقي عن النكتة في عدوله



عن واحدة منهما الي سمعت حين الحديث عن الي القاسم لا يروني  
قال ان ابا القاسم كان مع ثقته وصلاته في الرواية فكنت  
اجلس حيث لا يرايني ولا يعلم بحضوري فلهذا اقول سمعت لا  
قصده في الرواية انما كان لسماع بعض اشياء اليه من الصلاح  
ومنه قول ابي داود صاحب السنن قري على الحارث بن مسكين  
وانا شاهد ونحوه حذف النسيان الصيغة حيث يروي عن الحارث  
ايضا بل يقتصر على قوله الحارث بن مسكين قراءة عليهم وانا اسمع  
لان الحارث كان يتولى قصاصهم وكان يدينه وبين النسيان يثبته  
فلم يمكنه بحضور مجلسه فكان ينسب في موضع وسمع حيث لا يراه لذلك  
تورع وتخفي وهذا ظاهر فمن قصد افراد شخص بعينه او جماعة  
معينين كما وقع للذي امر بخلق الهيا ونحوه لا يسمع حديثه  
من وقف على باب داره ولذا نقل عن معتز بن سليمان انه قال  
سمعت اسير على من حدثنا واخبرنا وحدثني واخبرني لان  
الرجل قد يسمع ويحدث وقد قال ابن جرير حديثي ابن ابي مليكة  
حديثي عقبة بن الحارث ثم قال لم يحدثني ولكني سمعته يقول  
لزوجتي ابنة ابي اهاب فحقت امرأة سودا فقالت قد ارضعتكما  
الحديث وقال ابو نعيم الفضل بن دكين قلت لموسي بن علي  
بكرة حديثك انوك فقال حدثت القوم وانا بهم فانا اقول  
سمعت وكل هذا اوافق فيه الزقاني وكذا حكى ابو حنيفة  
محمد بن علي بن عبد الله بن جعفر بن عيسى المديني انه بيتهما  
هو مع ابيه عند الامام احمد في عبادته وكان مريضا وعنده  
يحيى بن معين وغيره من المحدثين اذ دخل ابو عبيد القاسم  
ابن سلام فالتفت منه يحيى ان يقرأ عليهم كتاب الغريب له واحض

الكتاب

الكتاب فاخذ ليقرأ الاسانيد وبرز النفس فقال له علي  
يا ابا عبيد دعنا من الاسانيد نحن اخذنا ما منك ففعل فقال  
يحيى ليلي دعه يقرأه عليا وجهه فقال ابو عبيد ما حزن انه الاعلى  
المأثور فان اجبت قراته فاذا واه فقال له علي ان قرأته علينا  
والا فلا حاجة لنا فيه ولم يكن ابو عبيد يقرأ في عليا فقال يحيى  
عنه فقال له هذا ابي بن المديني قال قال له وقرأ احسب قال  
من حضر ذلك المجلس فلا يقول ثنا ونحوها يعني يكون علي هو  
المختص بالخبر وكان ابي يحيى عليا يقول ثنا ابو عبيد  
وعلى هذا القول سمعت بالشديد حصل النسيان من هذه الحجة  
وثبت السماع التفصيل مطلقا واما الزقاني او اخبر فليكون  
مثل سمعت في ذلك على اننا نقول الحجة المشارة اليها في ثناياها  
لا تقاوم ما فيها من الخدش في ذلك الاتصال مما لا حيلة كانت  
سمعت ارجح منهما **وقوله** اي الراوي **قال لنا ونحوها** مثل قال  
لي اودكر لنا او ذكر لي **كقوله** ثنا ذلك في الحكم بالانصال احسبها  
علم ما تقدم مع الاحاطة بتقديم الافراد على الجمع **لكنها** اي هذه  
الالفاظ **الغالب** من منبرهم **استمعنا** اي سمعوه في حال  
كونه **مداكر** وقال ابن الصلاح انه السماع مداكر لا يبق به اي  
بند اللفظ وهو ما شبه من حدثنا انتهى ومن صرح بان البخاري  
يخصر به يستعملها في المداكر او اسما غير الهروي حيث قال  
عندي ان ذاك الرجل ذكر البخاري انه سمعني فلاك حديثا كذا  
نرواه من المسموعات بهذا اللفظ وهو استعمال حسن لطيف ولا  
احد افضل من البخاري وخالف ابو عبيد الله بن مسكين في ذلك حيث  
جزم بانه اذا قال قال لي فهو جازة دكة اقال ابو يعقوب الحافظ



انه رواية بالاجازة وقال ابو جعفر بن حمدان انه عرض ومناولة  
وهو علي نقد بن نسطبهم منهم له حكم الاتصال ايضا عياراي الجمهور لكنه  
سرد وديهم فقد اخرج البخاري في المصنف من صحيحه حديث ابي هريرة  
قال قال ادا سني احكم فاكل واشرب فقال فيه لنا عبدان واورده في  
نارجه بصيغة قال في عديا وكذا بصيغة الحديث ثم اورده في  
الايمان والندور منه ايضا بصيغة قال في ابراهيم بن موسى بن اخنوخ  
كثرة خلق شيخنا باستقرايه لها انه انما ياتي بهذه الصيغة يعني  
بانفرادها اذ اكان المتن ليس على شرطه في الاحتجاج وذلك في المتابعات  
والشواهد بل قال ابراهيم كما قد مرته في التعليل عقب حديث من يستخرج  
اخرجه البخاري بصيغة كني الى محمد بن يشار هذا الحديث بالاجازة  
ولا اعلم له في الكتاب حديثا بالاجازة غير هذا شيخنا و مراد ابي نعيم  
بذلك ما كان عن شيخه بلا واسطة والافقد وقع عنده في اثنا الاسار  
بالاجازة الكثير يعني كما سياتي في القسم الخامس ثم ان ابن منير نسب  
مسألة ذلك ايضا فزعم انه كان يقول فيما لم يسمعه من مشايخه قال  
لنا فلات وهو قد ليس قال شيخنا وورده شيخنا يعني الناطم وهو كما قال  
**ودونها** اي قال لي **قال بلا جوارك** اي بدون ذكر الجار والمجرور  
التي قال ابن الصلاح انها اوضع العبارات **وهي** مع ذلك محمولة على  
**السمع ان يدبر اللفظ** بينهما كما حزم به ابن الصلاح هذا وفي  
التعليق زاد هناك وكان القائل سالما من التذليل **لا سيما عرقوه**  
اي من عرف بين اهل الحديث **في المضي** اي فيما مضى **ان لا يقول ذا**  
اي لفظ قال عن شيخه **لغير ما سمع منه** **بحاج** هو ابن محمد  
الاعور فانه روي كتب ابن حريج بلفظ قال ابن حريج فجلسا  
الدارس عنه واحتجوا به وكذا قال همام ما قلت قال فتارة فانا

سمعه

سمعه منه وقال شعبة لا ارجي احب الي من ان اقول فان فلان  
ولم اسمع منه ولكن يمتنع عمومها اي الحكم بذلك عند الحافظ **ولكن**  
**بمتنع عمومها** اذ لم يعرف اتصافه بذلك **عن** الخطيب اذ لم يعرف  
اتصافه بذلك **وقصر الخطيب ذاك** الحكيم **علي الراوي الذي بهذا**  
**الوصف** **انشر** قال ابن الصلاح والمحفوظ المعروف ما قدمناه  
واما البخاري فاختر شيخنا كما تقدم في هذه الصيغة منه بخصوص  
عدم طرحه معين مع القول بصحة الجزم به كما قد مرته في التعليل  
بما عني عن عادته **فائدة** وقع في المتن من صحيح مسلم من طريق  
المعالي بن زياد رده الى معاوية بن قزوه رده الى مفضل بن يسار رده  
الى النبي صلى الله عليه وسلم فذكر حديثا وهو ظاهر في الاتصال ولذا  
اورده مسلم في صحيحه وان كان اللفظ من حيث هو محتمل للواسطة  
وخر رد عوي رد ابن خنزة في ذلك ليسه بان قال لم يشتمرا اصطلاحا  
للمعالي بسبب بل هي وعن في عرف المتقدمين محمولة على السماع القسم  
**الثاني** من افتناء التحمل والاحذ **القرأة على الشيخ** ثم يلي  
السماع من لفظ الشيخ **القرأة** عليه وهي التي **نقرا** يعني سماعا  
**خطهم** اي اكثر اهل الحديث من المشرق وخراسان **يعني**  
اذ القاري يعرض على الشيخ كما يعرض القران على القرري وكان اصله  
من وضع عرض شي غاي عن شي احز لم يظفر استنواها وعد  
دارج فيه لبعضهم عرض المتأولة والتحقق عدم اهله فيه  
فيه كما سياتي **سوى** بفتح المهملة والقصر على لغة اي في ستميتها  
عرضا **قرا** اي لا احاديث بنفسك على الشيخ **من حفظ** من  
**او كتاب** كذا اول الشيخ اول غيره **او** بالنقل عنه وفيما قبله مع تنوين  
ما قبلها وان اترك مع تركيها لقطع **معنا** بقرأة غير من كتاب



كذلك اوصفه ايضا **والشيخ** في حال الحديث **حافظ لما عرضنا**  
 او عرض عن غيره عليه **اولا** يحفظ **ولكن** يكون **اصله** منه **بمسكه**  
**بنفسه** او ثقة فذا يطعن **بمسكه** كما سياتي في اول الفروع  
 الا نتدبر **بما قلت** وكذا الحكم ان كان **ثقة** ضابط **من سمع** معك  
**يحفظه** اي المقروء **مع استماع** منه لما يقرأ وعدم غفلة عنه  
**فانقطع** بذلك وان لم يدكرها من الصلاح لكنه قد اكتفى بالثقة  
 في امساك الاصل فليكن في الحفظ اذا فرغ وهو ظاهر وتعارف  
 ان يعرف بان الحفظ نحو ان ولا ينفي هذا ارحية بعض الصور  
 كان يكون الشيخ او الثقة منزه في الامساك او في الحفظ او يجمع  
 لا حدها الحفظ والامساك **واجمل** اي اهل الحديث **احذ** اي على  
 الاخذ والتحمل **بها** اي بالرواية عرضا وتعليقا ومن صرح  
 بذلك عياض فقال لا خلاف انها رواية صحيحة **وردوا نقل**  
**الخلاف** المحكي عن ابي عاصم النبيل وعبد الرحمن بن سلام  
 الجعفي ووكيع ومحمد بن سلام فانه قال ادركت مالكا فادركت  
 يقرؤن عليه فلم اسمع منه ذلك وغيرهم من السلف من اهل العراق  
 ممن كان يستدرك ولا يعتد الا بما سمعوه من الفاظ المشايخ **وبه**  
 اي بالخلاف **ما اعتدوا** لعلمهم بخلافه وكان مالكا رايا اشهر  
 الا باعلى المخالف ونقول كيف لا يحزر بك هذا في الحديث ويحزر  
 في القرآن والقرآن اعظم ولذا قال بعض اصحابه صحبته سبع  
 عشرة سنة فما رايت له قد الموطأ على احد بل يقرؤن عليه وقال  
 ابراهيم بن سعد با اهل العراق لا تدعون نطقكم الرحمن مثل  
 اسماعيل واستدل له ابو سعيد الخدري كما اخرج به البيهقي  
 في المعرفة من طريق ابن خزيمة سمعت البخاري يقول قال ابو

سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم في القراءة  
 على العالم فقل له فقال تصنع تمام بن ثعلبة قال الله امرت بهذا  
 قال نعم وزجج تمام الي قومه فقال لهم ان الله قد بعث رسولا  
 وانزل عليه كتابا وقد جئكم من عنده بما امركم به ونهاكم عنه  
 فاسلوا عن اخرهم قال البخاري فهذا اي قول تمام الله امرت  
 قراءة على النبي صلى الله عليه وسلم واحضر من قومه ذلك في جازع  
 اي قبلوه منه **ولكن الخلف** بينهم **فيها** اي في القراءة عرضا **هل**  
**يتاوى** القسم **الاولا** اي السماع لفظا **او هي** **دونه** **او فوقه**  
**فنقلنا** بالبناء للمفعول يعني **ما لك** هو ابن انس **وصحبه**  
 بل واشباهه من اهل المدينة وعلماء كالزهري كما قاله عياض  
**وكذا** عن **معظم** العلماء من اهل **كوفة** يفتح الفا غير منصرف  
 كالثوري ومن اهل **الحجاز** **اهل الحدم** اي مكة كابن عيينة  
**مع** الناقد الحجة الى عبد الله **البخاري** في جماعة من الائمة كالحسن  
 البصري او زهير بن ابي صخرة ومحيي بن سعيد القطان في  
 رواية **ها** اي انهم في القوة والصحة **سبيل** ومن رواية  
 عن مالك اسماعيل بن ابي اويس فانه قال انه سئل عن حديث  
 اسماعيل هو فقال سمعته سمع ومنه عرض وليس العرض عندنا  
 يادني من السماع وهذا هو القول الاول اذ لكل واحد منهما وجه  
 ارجح ووجه مرجوح فتقاربا ووجهما اليه بقي عن الثوري  
 ائمة الحديثين والصبر في عن نص لثنا في قال عوف  
 الاعرابي جازي الى الحسن البصري فقال يا ابا سعيد منزلي  
 بعيد والاختلاف على الشق فان لم تكن ترى بالقراءة باسا  
 فرائد عليك فقال ما بالي قرأت عليك او قرأت علي قال



ذاقول حدثني الحسن قال نعم وروي فيه حديث مرفوع  
 عن علي وابن عباس رضي الله عنهما في قراءة علي العالم وقراءة  
 العالم عليك سوا ولا يصح رفعه والقول الثاني الوقف كما به  
**وابن أبي ذيب** هو أبو الحارث محمد بن عبد الرحمن ابن  
 المعبر بن الحارث القرشي العامري المديني **والإمام أبي حنيفة**  
**النعمان بن ثابت** **قد رجح العرض** على السماع لفظا فروي  
 المسلماني من حديث الحسن بن زياد قال كان أبو حنيفة  
 يقول قرأتك على المحدث أثبت وأؤكد من قرأته عليك  
 أنه إذا قرأ عليك فأما بقراءة علي ما في الصحيفة وإذا قرأت عليه  
 فقال حدثتني ما قرأت فهو تأكيد وعن موسى بن داود قال  
 إذا قرأت علي شققت نفسي بالانصات لك وإذا حدثتك  
 غفلت عنك رواه الرامهرمزي ثم عياض في آخرين من المدنيين  
 وغيرهم كجعي بن سعيد بن فروخ الفطاني في إحدى الروايات  
 عنه وابن جرير وشعبة بن محمدين بأن الشيخ لو شئ لم يثبت  
 للطالب الرد عليه أما لحبها لثمة أو طهية الشيخ أو لظنه فيما  
 يكون فيه المخل قال للاختلاف أن ذلك منه كعبه وهذا الأخير  
 غلط ما لك أنشأ ربه لنا فعلى القاري بعدم الإمامة في المسجد  
 النبوي وقال الحارث موضع محنة فإن زالت في حرف  
 وانت إمام حسبت قراءة وحملت عنك انتهى ويشهد  
 للأخبار أنه صلى الله عليه وسلم قرأ في الصلاة فترك أية فلهذا  
 أعلم بعض الصحابة بذلك فقال له فلا أفكر تنبيه قال كنت  
 أراها تسخت بخلاف ما إذا كان الطالب هو القاري وأنه  
 لا هيبة له ولا بعد خطا ومك هب أنشأ ربه عياض

وكذا

وكذا إذا روي عن القاسم بن سلام القراءة على أثبت لي من اتولى  
 القراءة أنا ونحوه قول ابن فارس السماع أرنب جاشا وأوغى  
 قلبا وشغل القلب وتوزع الفكر إلى القاري أسرع فلهذا كان ترجيح  
 ونحو قول من ذهب لترجيح استماع القارئ على قرأته السمع  
 غالب اقوي على التدبر ونفسه أخفى وانشطت لك من القاري  
 لا شغاله بالقراءة وأحكامها وهذا هو القول الثالث ونقله  
 الدارقطني في غريب مالك والخطيب في الكفاية عن مالك  
 وكذا روي عنه في الحديث على الطلب للمسلماني وفي الألبان  
 من طريق القسبي قال قال لي مالك قرأتك على اضع من قرأتني  
 عليك ولكن المعروف عنه التشوية وما حكاه أبو حنيفة  
 عن عبد الرحمن بن سلام الجعفي أنه سمعه يقول دخلت علي  
 مالك وعلي بابته من يحبه وبين يديه ابن أبي وليس يقول  
 حدثتك نافع حدثتك الزهري حدثتك فلان ومالك يقول نعم  
 فلما فرغ قلت يا أبا عبد الله عوضني مما حدثت بثلاثه أحاديث  
 تقرأها علي قال أعزائي أنت أخرجوه عني فحمل للتشوية أو  
 ترجيح العرض بل قيل أن الذي قاله أبو حنيفة إنما هو فيما  
 إذا كان الشيخ يحدث من كتاب أما حيث حدث من حفظه  
 فلا **وعكسه** أي ترجيح السماع لفظا على العرض **اصح** وأما  
**رجل أبي معظم أهل الشرق** وخراسان كما قاله عياض  
**نحوه جنيح** لكن محله ما لم يعرض عارض بصير العرض أولى بأن  
 يكون للطالب العلم أو ضبط ونحوه ذلك كان يكون للشيخ في حال  
 القراءة عليه أو عي وانقضى منه في حال قرأته هو وحيد فالحق  
 أن كلما كان فيه الأمن من الغلط والخطا أكثر كان أعيا مرتبة



واعلاها فيما يظهر ان قيل الشيخ من اصله واحد السامعين يقابل  
باصلا اخر لجمع فيه اللفظ والعرض **وجود واقية** اي رأي اهل الحديث  
الاجرد والاسلم في ادا ما سمع كذلك ان يقول **قرأت** علي فلان  
ان كان هو الذي قرأ **او قرأ** علي فلان ان كان بقراءة غيره  
بالسكون تصريجه بقوله **وانا اسمع** للامن من التدليس قال  
ابن الصلاح وهذا اسلم من غير اشكال ثم عبر بها الحمد ث  
**بما مضى اول** اي القسم الاول **مقيد** اذ كذا بقولك **قراءة عليه**  
فقل فلان يقرأني عليه او قراءة عليه وانا اسمع او انا فلان  
يقرأني او قراءة عليه او **ايتانا** او **نا فلان** يقرأني او قراءة عليه  
او نحو ذلك **حتى** ولو كنت متشددا لفظا لغيرك سمعته بقراءة غيرك  
او قرأته فقل **نشدا** فلان **قراءة عليه** ويقرأني او سمعنا عليه  
هذا مع ظهورها فيما ينشده الشيخ لفظا **لا** اي **الاسمعت** فلانا  
فانهم مع شمول كلام ابن الصلاح لها استثنوها في العرض مما مضى  
في القسم الاول وصرح احمد بن صالح المصري لعدم جوازها  
**لكن بعضهم قد حذروا** اذ كذا اي ولو كانت مقيدة ولكن ظاهر  
كلام ابن الصلاح انها هي في الاطلاق فانه لما حكى جوارا اطلاق  
لنا واخبرنا قال ومن هؤلاء من اجاز فيها اي في القراءة ايضا ان يقول  
سمعت فلانا انتمي وحكاية عياض عن السفياتين وما لك واستغله  
بعض المتأخرين وهو كما قال ابن دقيق العيد في اقتراحه نسخ  
خارج عن الوضع ليس له وجه قال ولا اري جوارا من اصطلاحه  
لنفسه نعم ان كان اصطلاحا عاما فقد يقرب الامر فيه  
قال ولا شك ان الاصطلاح واقف على المورخين في التراجم سمع  
فلانا وفلان من غير تقييد بساعة من لفظه وبالجلة فالصحيح

الاول

الاول ومن صححه القاضي ابو بكر الباقلاني واستبعد ابن ابي ه  
الدم الخلاف وقال ينبغي الجزم لعدم الجواز لان سمعت مر بجهة  
في السماع لفظا كما تقدم ومن استعملنا مقيدة السلفي في كتابه  
الطباق فيقول سمعت يقرأني ولذا قال ابن دقيق العيد وربما  
قربه بعضهم بان يقول سمعت فلانا قراءة عليه ونحوه صنيع  
النووي في جهل ما نزل عليه وله ذلك قاعدة خبيثة وهو عدم  
اتصافه بما يسمع السماع بل وان يجوز المتأوردي قراءة الاصح بنفسه  
بل **ومطلق الحديث والاختيار** من اخذ عن ضابدون تقييد  
بقراءته او قراءة غيره وهو ليس **منع** الامام احمد بن حنبل **دو**  
**المقدار** الجليل في المشهور عنه وكذا **النسائي** صاحب السنن  
على المشهور عنه ايضا كما صرح به النووي ومن منع ايضا **القيمي**  
بالسكون بينة الوقف **يحيى** بن يحيى **وابن المبارك** عبد الله  
**الحيد سبغيا** اي سعية قال الخطيب وهو مذهب خلق من  
اصحاب الحديث وقال القاضي ابو بكر الباقلاني انه الصحيح **د**  
**ورهب** الامام ابو بكر محمد بن مسلم ابن شهاب **الزهري**  
**ويحيى بن سعيد القطان** والثوري وابو حنيفة في احد قوله  
وصاحبه **وما لك** بن انس في احد قوله **وبعد** **سفيان**  
ابن عيينه والشافعي واحمد **ومعظم اهل الكوفة والخازن**  
**مع** الامام **البخاري** صاحب الصحيح **الي الجواز** لعدم الفرق  
بين الصيغتين كما في القسم قبله ولفظ الزهري ما ابالي قرأت  
على الحديث او حدثني كلاهما قوله فيه ثنا وقال عثمان بن عبيد  
الله بن رافع رايت من يقرأ علي الاعرج حديثه عن ابي هريرة  
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيقول هذا حديثك يا ابا



داود وهي كنية لا عرج وعليه استمر عمل المغاربة وكذا أسوي  
بينهما يزيد بن هارون والنضر بن شميل ووهب بن جرير  
ونعيل بن النعمان ووهب بن جرير وله فيه خبر سمعته واحتج له بآيات فقد مر  
بعضها في القسم الأول وبغير ذلك بل حكاها عياض عن الأكرمين  
والخطيب وابن فارس في جزله سمعته سماه ما أخذ العلم عن أكثر  
العلماء وصححه ابن الحاجب في مختصره وسماه رجل محمد بن نصر  
المروزي ما الفرق بينهما فقال سوا الخلق وكذا من حكى عنه السجوي  
أبو عاصم البجلي مع الحكاية عنه أو لا عدم في قوله العرض أصلاً  
وكان ذلك اختياره وقد استثنى منه علي بن هب القابليين به **وابن**  
**جريح** هو الملك بن عبد العزيز الملقب فيما حكاها الخطيب في جامعته  
وكفايته كما بينته في الحاشية ثم ابن الصلاح **وكذا** أبو عمر  
وعبد الرحمن بن عمرو **والأوراعي** الشامي وابن معين مع الأمام  
إلى حنيفة في أحد قوليه **ابن وهب** عبد الله المصري **والأمام**  
الأعظم ناصر السنة **الشافعي** مع كون الحاكم قد أدرجه في السورين  
ومع **مسلم** صاحب الصحيح **وجبل** أي أكثر أهل **قد جاوروا** أطلاق  
**أخيراً** وول حد ثنا **الفرق** بينهما والتميز بين النوعين  
واستشهد له بعض الأئمة بأنه لو قال لو أخبرني بكذا فهو  
حد ولا يثبت له فأخبره بذلك بعض زفاه بكتاب أو رسول  
أو كلام علق بخلاف ما لو قال من حدثني بكذا فإنه لا يثبت إلا  
أن شافيه أراد بعضهم والاشارة مثل الخبر وقال ابن رقيق المير  
حدثنا يعني في العرض بعيد من الوضع اللغوي بخلاف أخونا فهو  
صالح لما حدثت به الشيخ وما قرئ عليه فأقر به فلفظ الأخبار  
أعم من الحديث فكل حديث أخبار ولا ينعكس **وقد عراه**

عبد صم

أي

أي القول بالفرق أبو عبد الله وأبو بكر محمد بن الحسن بن محمد  
ابن أحمد بن خلاد التميمي المصري الجوهرى **صاحب الانصاف**  
فيما بين الأئمة في ثنا وأما من الاختلاف وكتاب إجماع الفقهاء  
أيضا **العصريه** أي عبد الرحمن **النسائي من غير اختلاف**  
أي من غير حكاية خلافة عنه وكأنه لم يستحسن ما تقدم عنه  
سما هو أشهر من هذا **والأكثرين** أي وعراه التميمي أيضا لأكثر  
من أصحاب الحديث الذين لا يخصهم أحد **وهو** يضم الهمزة  
على لغة أهل الحجاز **الذي** **أشهر** وشاع **مصطلحا** أي من جهة  
الاصطلاح **أصل أهل الأثر** حيث جعلوا الخبر ناغيا يقوم  
مقام قوله أنا قرأته لأنه لفظي به والاصطلاح لاستباحة  
فيه بل خطأ من خرج عنه جماعة منهم الأستاذ أبو اسحق الأسفرائيني  
والشيخ أبو اسحق الشيرازي وعبارة أولها لا يجوز فيما قرأ أو سمع  
أن يقول ثنا ولا فيما سمع لفظا أن يقول أنا إذ بينهما فرق ظاهر  
ومن لم يحفظ ذلك على نفسه كان من المولسين لكن قد قال بعض  
المتأخرين يقولان كان الاصطلاح مبينا للغة كلية فهذا إشباح  
فيه والأفلا وقول ابن الصلاح هنا والاحتجاج لذلك من حيث هو  
اللغة فيه عنا وتكلف له لا يمكن أن يستخرج من اللغة ما يكون  
وجها للفرقة بين اللفظين قال وخبر ما يقال فيه أنه اصطلاح  
منهم أرادوا به التميز بين النوعين ثم خصص أولها بالتحديث  
لقوة أشعاره بالنطق والشافعية ويقال أن ابن وهب أول من أحدث  
الفرقة بين اللفظين لا مطلقا بل بخصوص مصر **وبعض من**  
**قال** **بذا** أي الفرق بين الضيقين وهو أبو حاتم محمد بن  
يعقوب المروزي أحد رؤسا الحديث بخلافه في حكاها



الخطيب عن شعبة الرقابي عنه **اعاد اقرأة الصحيح** للبخاري  
 بعد قرائته له على بعض روافقه عن القدر **عادي**  
 أي رجع في كل متن حال كونه **قايلا** **اخبركم** **العربي** **انه**  
**كان قال له** **اولا** لظنه انه سمع من القدر في لفظ ما قال  
 لشيخه الذي قرأ عليه لتعني قول واحد ثم **العربي** فلا تنكر  
 على ما علمت انك انما سمعته منه قراءة عليه فلان الصلاح وهذا  
 من احسن اي ابلغ ما يجلي عن من يذهب هذا المذهب **قلت**  
**وذا رأي اشتراطوا عادة الاسناد** في كل حديث من الكتاب  
 او النسخة مع اتحاد السند والالكان يتقن بقوله **اخبركم** **العربي**  
**جميع صحيح البخاري** من غير عادة قراءة جميع الكتاب ولا تكرير  
 الصيغة في كل حديث **وهو** اي اشتراط الاعادة **بشط** كما ورنه  
 الحد والصحيح الاكتفاء لاخبارا **اولا** او اخر كما سيأتي في الرواية  
 من النسخ التي اسنادها واحد **لقر** **بعان**  
 ثمانية تتعلق بمذبي القسمين الاول **واختلفوا** اي العليا ان  
**اسك الاصل** مع المراعاة حين القراءة على الشيخ **رضي** في  
 الثقة والصبط لذلك **والشيخ** **جيب** **لا يحفظ ما قد عرفنا**  
 الطالب عليه ولا هو **مسك** اصله بيده هل يصح السماع ام لا  
**فبعض نظر الاصول** وهو امام الحرمين وكذا المازري في شرح  
 البرهان **بطله** اي السماع وحكي عياض ان القاضي ابا بكر الباقلاني  
 تردد فيه قال واثره ميلة الى المنع بل نقله الحاكم عن مالك وابي  
 حنيفة لا تما لا حجة عندهما الا بما رواه الراوي من حفظه وذلك  
 يقتضي انه لو كان الاصل بيده فضلا عن يد ثقة غيره لا يكفي  
 سيأتي في وصفه رواية الحديث واداه **وكثرة الحديث** **بين** **يقبله**

بل

بل هو الذي عليه العمل كافة الشيوخ واهل الحديث كما حكاه  
 عياض ونقل في تصحيحه عن بعضهم **واخبار** **الشيخ** **ابن** **الصلاح**  
 وهن السلفي الخلاق لا تفاد العدا على العمل به وذكر ما حاصله  
 ان الطالب اذا اراد ان يقرأ على شيخ شيئا من سماعه هل يجب  
 ان يريه سماعه في ذلك الجرام يكفي اعلام الطالب الثقة الشيخ  
 ان هذا الجرس سماعه على فلان وقال هراسان على هذا عهدنا علمنا  
 عن اخرهم قال ولم نزل الحفظ قد بما وجدنا يخرجون للشيخ  
 من الاصول فكلت تلك الفروع بعد المقابلة اصولا وهي كانت  
 الاصول اولا فروعها انتمى وبه در القابل  
 قل لمن لا يري المعاصر شيئا ويروي بلا وابل التقدير بما  
 ان داك القديم كان جديدا وتبين في هذا الحديث قد بما  
 واذا اكتفى باعلام الثقة باصل المروي فمنا كذا بل وولي ولو  
 كان القاري مع كونه موثوقا به دينا ومعرفة بقرا في نفس  
 الاصل مع اصنافا الصحيح كما مسك الشيخ لسنخته اذ لا فرق  
 بين الاعتماد على بصره او سماعه حيث يكون حافظا خلافا لبعض  
 اهل التشديد في الرواية ممن لم يعتبر بما حدث به الشيخ من  
 كتابه بل هو هنا اولى بالصحة مما لو كانت الاصل بيد سماع اخر  
 لان القراءة في هذه الصورة اصبط في اتباع عما حمله الشيخ والذهو  
 فيها اقل هذا كله ان كان المسك له والقاري فيه معتد  
 رضي وكان الشيخ غير حافظ كما تقدم **فان لم يعتمد** **بالسما**  
 للمقول **مسك** او القاري فيه ولا هو من يوثق به **فذلك**  
**السماع** **رد** اي مردود غير معتد به ولذا صنعت ائمة  
 الصنعة رواية من سمع الموطا على مالك بقراءة ابن جيب



كأنه لضعفه عندهم حيث أنهم ينسخ الأوراق ويجاوزونها  
بدون قراءة إما في أثناء قراءته أو بعد المجلس حين اليلام قصد  
للجملة وهذا مردود فمثل هذا لا يخفى عن مالك قال عيسى لكن  
عدم الثقة بقراءة مثله مع جواز القفلة والسهو عن الحرف وبشبه  
وما لا يحل بالمعنى مؤثرة في تصحيح السماع كما قالوه ولهذا الغلة  
لم يخرج البخاري من حديث ابن بكير عن مالك إلا قليلا وأكثر منه  
عن الثبت قالوا لأن سماعه كان بقراءة ابن جبيب انتهى وإن كان  
الشيخ حافظا فهو كما لو كان أصله بيده بل أولى لتعاضد  
وهي شخصين عليه الثاني **ونقلوا** أي العلماء من المحدثين  
وغيرهم **ان سكت** **ان يج** المنقطة العارف غير المكره بعد قول  
الطالب له أخيرك فذلك أو قلت أخيرا فلاك أو نحو ذلك مع  
انصافه إليه وفهمه لما يقول عن التعرض لانكار المروي أو شيء  
منه ولا نكار الاخبار ولم يفر لفظا بقوله نعم وما أشبهه كان يومي  
برأسه أو يبتدئ بأصبعه وغلب على الظن القاري أن سكوتة اجابة  
**قراءة العظم** من الفقه والمحدثين والنظار **وهو الصحيح كافي**  
في صحة السماع كما حكاه عياض وصححه وقال أن الشرط غير لازم لأنه  
لا يصح من ذي دين أفرا لا على الخطأ في مثل هذا أفلا معني للتقرير  
بعد ولعل المروي عن مالك يعني كما في صحيح مسلم وعن أمثاله  
في فعل ذلك للتأكيد لا للزوم وقال ابن الصلاح وسكوت الشيخ على  
الوجه المله كورنازل منزلة نصيحة بتصديق القاري التقا  
بالقراين الظاهرة قلت وأيضا فسكونة خصوصاً بعد قوله  
له هل سمعت فلما ليس بصحيح موهم للصحة وذلك بعد عن العدل  
لما يتضمن من العتق وعدم التصح وهذه المسئلة مما استثنى

من أصل الشافعي رحمه الله حيث قال لا ينسب إلي سكت قول  
وقد روينا في أخر جزم حدث من الأخوة لابي داود عن  
الأعشى قال السكوت جواب وصييد فيودي بالفاظ العرب  
كلما عني حديثي وأخبرني كما حكى بخبره فيهما عن الفقه والمحدثين  
الإمامي وصححه ابن الجلب بل حكى عن الحاكم أنه مذهب الأربعة  
ومن هنا قال جيب بن أبي ثابت إذا حدثني رجل عن حديث  
يعني بحضرة المحدث عنه وسكوتة ثم حدثت به عندك كنت  
صادقا أو تكريما لك على طالب التصريح منه بالاقراء وقال لم  
أفرع لك نفسي وسمعت عرضكم وأنت ستقطعه وزله وهذا  
يتأيد لتأويل المأني فيما نقل عنه من صيغة **ولكن قد منع بعض**  
**أولي الظاهر منه** أي من الاكتفاء بسكوت الشيخ في الرواية  
واشترطوا اقراره بذلك نطقا واليا قون من الظاهرية أما سكتون  
أومع الأولين بل نقله الخطيب عن بعض أصحاب الحديث أيضا  
فانه قال رغم بعض أصحاب الحديث وفوم من أهل الظاهر أن من  
قرأ على شيخ حديثا لم يحزله روايته عنه إلا بعد أن يقرأ الشيخ  
به انتهى وكذا حكاه غيره عن جماعة من المشايخ وقال الحاكم  
عمدت مشايخنا لا يصحون سماع من سمع من أبي بكر محمد بن  
إسماعيل بن مهران الأسما عيلي الحافظ في المرض فانه كان لا يقد  
أن يحرك لسانه إلا قليلا فكان إذا قيل له كما قرأنا عليك قال لا لا  
لا يحرك لسانه ينعم وأما عبد الله بن سعد فحدثني أنه كان  
ما يقد أن يحرك رأسا وقال لم يصح لي عنه سوى حديث واحد  
فاني قرأته عليه عشر مرة إلى أن أشار بعينه إشارة فهمها عنه أنعم  
**وقطع به** أي بالمتع مطلقا من الشافعية **أبو الفتح سليم الرازي**



**ثم الشيخ ابو اسحق** بالصرف للقرورة **والشيخ ابي**  
**وكذا ابو نضر** هو ابن الصباغ **ولكنه قال** انه **يقول به**  
اي بالمروي سواء السامع او القاري او من جملة عنه ولم يمنع  
الرواية مع الافصاح بما وقع حيث قال **بما معناه والفاظ الادا**  
لمن سمع او قرأ كذلك وادروا بآيته كذلك وادروا بآيته هي  
الفاظ **الاول** خاصة المنبئة عن الحال الواقع المتفق عليها وهي  
قرأت عليه او قرأ عليه وانا اسمع لا جميعها فلا نقل حديثي  
ولا اخبرني وهذا ما صححه الغزالي والامري وحكام عن المتكلمين  
بل حزم صاحب المحصول بانه لا يقولها وكذلك الواسطي راسمه  
واصبغها للاقرار به ولم يتلفظ قال الشارح وفيه نظر يعني فان  
الاستدراك قائم مقام العبارة في الاعلام بذلك فتجري عليها الاحكام  
وهو ظاهر وبالمجمل افترض المحدث بالافراد مستحب  
فقد قال الخطيب ولو قال له القاري عند الفراغ كما قرأت عليك  
فأفريه كان أحب الي ان ياتي ولو كان الامم عتاد في سماعه علي  
المفيد فالحكم فيه فيما يظهر كذلك الثالث في افتراق الحال في  
الصيغة بين المنفرد ومن يكون في جماعة **والحاکم اختار الذي**  
**قد عدها اعلينا اكثر الشيوخ** له بل وائمة عصره في صيغ **الادا**  
وهو ان يقول **حدثني** فلان بالافراد **في الذي** يتجمله من  
شيخه بفتح **المفقط حيث انفراد** بان لم يكن معه وقت  
السماع غيره **واجع** اي الطالب **صمير** اي التحديث فقلنا  
**اذ انفراد** بان كان معك وقت السماع غيرك كذلك اختار  
في الذي تتجمله عن شخصك **في العرض** انك **ان تسمع** بقراءة  
غيرك **قلنا** بالجمع **اوان** تكن **قاريا** فقل **اخبرني** بالافراد

واستحسنا

**واستحسنا** بالبنا المفعول من فاسله فقال ابن الصلاح وهو  
حسن رايي **وخو من ابن وهب** هو ابن عبد الله **رويا**  
كما عند الترمذي في العلل والخطيب في الكفاية فانه قال  
ما قلت ثنا فهو ما سمعت مع الناس وما قلت ثنا فهو ما سمعت  
وحدي وما قلت انا فهو ما قرأ في العالم وانا شاهد وما  
قلت اخبرني فهو ما قرأت في العالم فانفق ابن وهب ومن نقل  
عنه الحاكم في كون القاري كما هو المشهور وحسب ما صرح به الشارح  
في التلک يقول اخبرني وهو محتمل لان يكون في المنفرد ويحتمل مطلقا  
وهو الظاهر لكن قد قال ابن دقيق العيد في الاقتراح ان القاري  
اذا كان معه غيره يقول اخبرنا بالجمع فسوي بين مسيلتي التحديث  
والاخبار يعني فانه اذا سمع جماعة من لفظ الشيخ يقول  
كل منهم ثنا وفي النسبونة تنظر فان القاري متميز بقراءته  
بخلاف السامعين لفظاتهم مشتركون في التحديث وان قال بعض  
المتأخرين انه قياس ظاهر علي ان السامع قد كان ياتي بالجمع فيما  
يقراه ولم يسمعه معه غيره فيكتب اول الجزاء خبرنا فلا يقرأ  
ثم يكتب الطبقة باخيه ولا يثبت معه غيره وقد جاء احمد اذا كنت  
وحدثك فقل حدثني اوفي املا فقل ثنا او قرأت فقل قرأت عليه  
او سمعت فقل قرأ علي عليه وانا اسمع واستحسنته ابن الحاج وقال  
انه ابلغ في الخبري وقال ابن عيون كان سبيلين يقول نارة حديثي  
ابو هريرة ونارة ثنا فقلت له كيف هذا يا ابا بكر قال اكون وحدي  
نا قول حدثني واكون مع غيري نا قول ثنا اخرجني ابن ابي حنيفة  
وقال شعبه اخبرني سلمة ابن كهيل او اخبر القوم وانا منهم قال  
سمعت سريدين غفلة قال خرجت مع زيد بن صرخان وسلمان





ابن ربيعة فوجدت سوطا وذكره بنينا اخرجته مسلم في اللقطة  
من صحيحه وليس ما تقدم من التفصيل **بالواجب عندهم ولكن كما روي**  
بالبنين المقبول اي استحب عند كافة العلماء كما صرح به الخطيب للتمييز  
بين احوال التخل والافقذ قال احمد بن صالح وسيل عن الرجل يحدث  
الرجل وحده ايقول حد ثنا قال نعم جازي هذا في كلام العرب قلنا  
وانما هو وحده وله اقال ابن دقيق العيد اصطلاح المنفرد حدثني  
بالافراد وان جاز فيه لغة ثنا بالجمع وكذا اقال احمد لا بأس به وقال  
يحيى بن سعيد القطان اذا كان اصل الحديث على السماع فلا بأس  
ان يقول حدثني وبنينا وسمعت واخبرني وانا في اخبرني وانا  
في اخبرني مصرحين بانه جازي لمن سمع وحده ان يقول انا وبنينا  
ولن سمع مع غيره ان يقول اخبرني وحده ثني ونحو ذلك لا في الحديث  
حد ثني وحده ث غيري على ان نسبة الخطيب ما تقدم لكافة  
العلماء وهم الجميع ينازع فيها ما ذكره ابن فارس من ان جماعة  
ذهبوا الى انه اذا حدث المحدث جازان يقال ثنا ولن قري لم يحزن  
ان يقال ثنا ولا اخبرنا وان حدث جماعة لم يحزن ان يقال حدثني او  
حدثت بلفظ لم يحزن ان يقداه وقال انه تشدد يد لا وجه له  
وكانه له لم يعتبر الخطيب خلافا ثم ان الاستحباب المشار  
اليه هو فيما اذا تحقق حين التخل صورة الحال واما ان وقع الشك  
في **الاخذ** والتخل اي من لفظ الشيخ **انه كان وحده** فيأتي  
تحدثني بالافراد **او كان مع** بالاسكان **سواء** فيأتي بالجمع واعتبار  
**الوحدة** محتمل اي القول به لان الاصل عدم غيره وكذا الوشك في  
تخله اهو من فيل ان يكونه بقراءة غيره واخبرني لكونه بقراءة حيث  
مسيما على اختيار الحاكم ومن معه في افراد الغمير اذا قرا ياتي بالجمع

لان

لان سماع نفسه متحقق وقراءته شاك فيها والاصل انه لم يقرأ وان سوي  
ان الصلاح بين المسيلتين في الايمان بالافراد على ان الخطيب حكى في  
الكفاية عن البرقاني انه كان يقول في هذه الصورة قرا نا وهو كما قال  
الشح حسن فان افراد الغمير يقتضي قراءة بنفسه وجمعه  
مكن حمله على قراءه بعض من حضر السماع **ابونصر** هو ابن الصاغ  
**ولكنه قال** انه **يعمل به** اي بالروي سواء السماع او القاري او من  
حمله عنه ولم يمنع الرواية مع الافصاح بالواقع حيث قال ما معناه **هو**  
**والفاظ الاول** لم يسمع اقرارا كذلك وراى روايته هي اللفاظ **الاول**  
خاصة المنبئة عن الحال الواقع المتفق عليها وهي قرات عليه او قرى عليه  
وانا سمع اجيدها فلا يتقل حد ثني واخبرني وهذا ما صححه الغزالي  
والامدي وحكاه عن المتكلمين برجزم صاحبته المحصول بانه لا يقر لها  
ولا سمع وكذا سمعت لروايتها براسه او اصبغها للاقرار به ولم يتلفظ  
قال الله وفيد نظرات الاشتارة قايمة مقام العبارة في الاعلام  
بذلك فتخري عليها الاحكام وهو ظاهر وبالحلة فتصرح المحدث بالاقرار  
مستحب فقد قال الخطيب ولو قال له القاري عند الفراغ كما قرات  
عليك فاقربه كان احب اليها انتهى ولو كان الاعتماد في سماعه  
على المفيد فالحكم فيه فيما ينظر كذا في الثالث في افتراق الحال في  
الصيغة بين المنفرد ومن يكون في الجماعة **والحاكم اختار** فانه لو  
تحقق ان الذي قرا غيره لا بأس ان يقول قرا نا قاله احمد بن صالح  
حين سئل عنه وقال النفي لم يقرأ نا على ما لك مع كونه اتما قري عليه  
وهو يسمع **لكن راي** يحيى بن سعيد **القطان** فيما نقله عنه علي  
ابن المديني **الجمع** بعد ثنا في مسيلة تشبه الاولى وهي **فيما**  
**ان** **او** **وهو** اي وهم بمعنى شك **الانسان** في لفظ **شيخه** ما



الذي **قال** حدثني اوثنا قال ابن الصلاح ومقتضاه الجمع هناك  
ايضا وهو عندي ايضا يتوجه بان حدثني اكل مرتبة فيقتصر في  
حالة الشك على الناقص حتى لا لان عدم الزايد هو الاصل قال  
وهذا **الطيف والوحدة** مقبول مقدم اي صيغة حدثني **فداختار**  
**في هذا الفرع البيهقي** بعد حكايته قول القطان **واعتمد** ما اختاره  
وعلمه بانه لا يشك في واحد وانما الشك في الزايد في طرحه  
المشكوك بي في اليقين انتهى وهو الظاهر الرابع في التقييد  
بلفظ الشيخ **وقال** الامام **احمد بن حنبل** فيما رواه عنه **ابن** ايها  
المحدث **لفظا ورد في الحديث** في **دايه** كذا من حديث واحد شيء  
وسمعت وانا وبخوها **ولا يفتد** اي لا تتجاوز لفظه وتبدله بغيره  
ومشي على ذلك في مسنده وغيره من تصانيفه فيقول مثلاً ثنا  
فلان وثلاث كذا عن فلان قال اولها ثنا وقال ثانياً أنا وفعله  
مسلم في صحيحه ايضا وكذا **امنع الابدال** بحد ثنا اذا كان اللفظ  
انا او بالعين ونحوه **فيما** يقع في الكتب المنيوية والمسنودة وغيرها  
ما **صنفنا** بالبناء للمفعول **الشيخ** ابن الصلاح لا احتمال ان يكون  
من ذهب الراوي القابل لعدم النسبوية بين الصيغتين يعني  
فيكون حشيت كانه قوله ما لم يقل والتفليل بذلك يقتضي  
انه عند علمهم من باب اولي وهذا بخلاف **فكن** باسكان  
النون **حيث لا وعرفا** بالبناء للمفعول **بانه سوي** بينهما في هذا خاصة  
يجري فيه كما قاله الخطيب في كفايته **ملجري** من الخلاف في  
**النقل بالعني ومع** بالاسكان **دا** اي احراز الخلاف **في**  
ابن الصلاح **بان** **دا** اي الخلاف **فيما روي في الطلب** ما  
تحمله باللفظ من شجة خاصة **لا فاما وضعوا** اي اصحاب التصانيف

في

**في الكتب** المصنفة مسند هاريسو بها يعني قد اكتمت تغيره  
جزءا سوار ويناها في جملة التصانيف او نقلناه منها الى  
تخارجنا واجزاينا كما سيأتي في الرواية بالمعنى ان ثنا انه نقل  
مع بيان ما نسب لابن الصلاح في اقتضا التجوز فيما يصح نقله  
في تخارجنا وما قيل في انه نقل من الترمذي وغيره بالمعنى  
عيا ان ابن ابي الدم قد منع الفرق في الصورتين بين ما يقع في الضا  
وما حصل التلطف به خارجا ايضا بل قال ايضا في الثاني ثمة  
انه اذا جازت الرواية بالمعنى في اللفظ النبوية ففي جميع الرواية  
في صورة علم نسبية الراوي بينهما من باب اولي الخامس في الشرح  
والكلام وغيرها وقت السماع او الاسماع **واختلفوا** اي العلماء  
**في محنة السماع من ناسخ** بنسخ حين القراءة مسما كان او  
سما فقل **بامتاع** ذلك مطلقا في الصورتين الاستاذ الفقيه  
الفقيه الاصولي ابو اسحاق **الاسفري** بفتح الفاء وكسر التاء اذ سئل  
عنهما **مع** اي اسحاق ابراهيم بن اسحاق **الحزبي** و **ابي احمد ابن**  
**عدي** في خبرين لان الاشتغال بالنسخ محل بالسماع وعبارة الاسفري  
فانه اذا اشتغل به عن الاستماع حتى اذا استغنى عنه تعذر  
عليه ان يروي وقد قيل السمع للعين والاصغارا لذن وقيل انه لا يسمي  
سامعا انما يقال له جليس العالم حكى عن جماعة **ونحوه ما جاعل** احد  
ائمة الشافعية بخراسان **احمد بن** اي بكر احمد بن اسحاق هو  
**الصبيعي** ليس المراد بعد هاريسو واحدة ثم محنة لتسمية لا يسمي  
لكونه كان يبيع الصبيغ انه قال **لا ترو** ايها المحدث ما سمعته  
على شيخك في حال نسجه او وانت تلتسخ **تحدثنا** لا **احبارا**  
يعني لا نقل ثنا ولا انا مع اطلاقها بل **فليحضر** يعني كمن اذني



ما تحمله وهو صغير قبل فهم الخطاب ورد الجواب وان كان في مسيلتنا اعلى  
ولكن ابو حاتم محمد بن ادريس **الرازي وهو الخطابي** نسبة له رتب  
حنظلة بالري وكفى به حفظا واتقاناً **وابن المبارك** عدله المروزي  
وكفى به ديناً ونسكاً وفضلاً **كلامها قد كتب** اما اولها ففي حال تحمله  
عند كل من محمد بن الفضل بن الملقب عارم وعمر بن مرزوق واما  
واما في حال تحمله وذلك من مقتضى الجواز ومنشعب لعدم التخصيص  
في الاداء على المحصور **وكذا اجور** موسى بن هارون **الحمال** بالهملزة ذلك  
بل عزى صفة السماع كذلك للجمهور وسعد الخير الانصاري **والشيخ** ابن  
الصلاح ذهب الى القول **بان خير اسمه** اي من اطلاق القول بالجواز او  
بالمع **ان يفضلنا حيث** صحب الكتابة **فهم** يعني يميز اللفظ  
المفرد فضلاً عن معناه **صح** السماع منه وعليه **اولا** يصحها ذلك  
وصار كانه صوت غفل **هذا** هذا السماع يعني وصار حضوراً وسبقه  
لذلك سعد الخير الانصاري فقال / ذالم تمنع الكتابة عن فهم ما قرى  
والسماع مع صحب انتهى والعمل على هذا فقد كان شيخنا يشرح في مجلس  
سماعه ثم اسماعه بل ويكتب على الفتاوى ويصنف ويرد مع ذلك  
على القاري رد مفيد او كذا بلغنا عن الحافظ المزي وغيره من قبله  
ولعله **كما جري للدارقطني** نسبة لدار القطن بغداد اذ  
حضر في حديثه املا ابي علي اسماعيل الصفار فراه بعض الحاضرين  
يلسخ فقال له لا يصح شما على وانت تلسخ فقال له الدارقطني  
فهي للاصلاح في فهمك واستنظر عليه **حيث قد املا**  
**اسماعيل** المشار اليه **عند** وان جملة ما املاه في ذاك المجلس  
ثمانية عشر حديثاً بعد ان سأل المنكر عليه ان تعلم كم ما يحدثننا  
فقال له لا ثم لم يكنف الدارقطني بعدها احكاماً لابل ساقطاً على

الولا

الولا اسناد او متناً **وسر** ذلك احسن سرد فحجب الناس منه  
رواها الخطيب في تاريخه قال ثنا الازهري قال بلغني ان الدارقطني  
فذكر معناها وقد سمعت شيخنا يجلي عن بعضهم انه كان يقرئنا  
بما وقع للبخاري حيث قلت عليه الاحاديث ويتعجب شيخنا  
من ذلك وهو ظاهر في التعجب ثم ان هذا كله فيما اذا وقع التسخ  
حالا التحمل او الاداء فلو وقع ذلك فهما معا كان اشد ووراهذا  
قول بعضهم الخلاف في المسئلة لفظي فان المراد بلوغ الغاية من  
الحذف والقسم لا بد ان يخفى عليه بعض المسموع واما العبرة به  
بالاكثر فنلاحظ الاحتياط قال ليس يسمع ومن لاحظ السامع  
والغلبة عنه سامعاً وراي ان التسخ ان حجب فهو حجاب رقيق  
انتهى وفي تسميته لفظياً مع ذلك توقف وما قيل في اذ السمع  
للعين قد يخدشه ما رويناه في خامس المحامليات رواية  
ابن محمدي من حديث كلثوم الخزاعي عن ام سلمة انها  
كانت تلقي رسول الله صلى الله عليه وسلم فجات زينب فرفعت  
طرفها اليها فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم اقبلي على فلان  
فانها لا تكلمها ويلتحق بالتسخ الصلاة وقد كان الدارقطني  
يصلي في حاله قراءة القاري عليه وربما يشرب ما يخطي  
فيه القاري كما اتفق له حيث قرأ القاري عليه مرة يسير  
ابن دعلوق بالالتحانية فقال له ن والقلم فقال له  
يا شعب اصلوا تك وقد قال الراعي في ماله كان شيخنا  
ابو الحسن الطالقاني زماقري عليه الحديث وهو يصلي  
ويصفي الى ما يقول القاري وينبهه اذ ازل يعني بالاشارة  
وفي ترجمة ابو الحسن علي بن احمد بن محمد بن الحسن الاشتر اذ

ي



توفي عن ابن قتيبة  
القرآن وهو يكتب  
الكتاب

من تاريخ سمرقند للمسيحي انه كان يكتب الكتاب عامة النهار  
وهو يقرأ القرآن ظاهرا لا يسمع احدا الا من عن الاخر بل كان  
سالا الله تعالى في اللعبة كما لا القوة على قراءة القرآن وجماع النوان  
فاستجيب له الدعوات وهل يلحق بذلك قراءة قاريين  
فاكثر ان واحد فيه نظر وقد قال الذهبي في طبقات القرا  
ما اعلم احدا من المقرئين مخرج في اقرا اثنين فصاعدا الا  
الشيوخ على الدين السخاوي وفي النفس من صحة تلك الرواية  
على هذا القول شي فان الله ما جعل لرجل من قلوب في جوفه  
قال وما هذا في قوة البشر بل في قدرة الربوبية قالت عائشة  
رضي الله عنها سبحان من وسع سمعه الاصوات انتهى ومن  
وصف العلم بذلك ابن خلكان فقال انه راه مرارا ركبما الى  
الجل وجوله اثنان وثلاثة يقرءون عليه دفعة واحدة  
واما من القرآن مختلفة ويرد على الجميع ولما ترجم  
التقي الفاسي في تاريخ مكة الشمس محمد بن اسماعيل بن يوسف  
الحلي والدي بعض من كتب عنه قال في ترجمته وكان في  
بعض الاحايين يقرأ في موضع من القرآن ويقرأ عليه في  
موضع اخر ويكتب في موضع اخر فيصيب فيما يقرأه  
ويكتبه وفي الرد يجيب لا يفوته شيء من ذلك على ما بلغني  
قال وهذا غير ما حكى عن بعض القراء انه كان يسمع ثلاثة  
تقرءون عليه دفعة واحدة في أماكن مختلفة وعيب ذلك  
على هذا المقرئ قلت وكانه عني لسخاوي وكذا قال شيخنا  
انه شوه ذلك من الحلي مرارا انتهى وفيه تساهل  
وتفريط ومقابله في التشدد والافراط فيه ما حكاه الخطيب  
في

في ترجمة الحافظ ابي عبد الله محمد بن علي بن عبد الله بن  
محمد الصوري انه كان مع كثرة طلبه وكتبه ضعب لمزهب  
فما يسمعه زماكر قراءة الحديث الواحد على شجرة مرات  
**وقال** اي التفصيل المذكور في سبيلة الشيخ **يجري في الكلام**  
من كل من القياس السامع والمسمع في وقت السماع وكذا في افراط  
القاري في الاسراع **او اذا هيئ** اي اخفي صوته **حتى خفي**  
في ذلك كله **البعض كذا ان بعد السامع** عن القاري او  
كان في سمعه او المسمع بعض ثقل او عرض لغاس خفيف بحيث  
يقوت سماع البعض **ثم مع** اعتماد التفصيل في كل ما سلف  
**بجمل** يعني يفتقر في **الظاهر** من ضيعهم في المسموع **الكلمات**  
اذ افاتت **او اقل** كالكلمة وقد سبل ابو اسحاق الاسفرايني  
عن كلام السامع او المسمع غير المتصل وعن القراءة السريعة  
والمدة التي تشد فيها الحرف والحركات والاعفا اليسير فاجاب  
اذا كانت كلمة لا تلحقه عن السماع بجازية الرواية وكذا الانع  
ما ذكر بعد ذلك من السماع واذا لم يكن الادغام يجوز في  
اللغة يكون جسيما تا ركا بعض الكلمة انتهى بل توسعوا حين  
صار المخطوط ابقا سلسلة الاسناد لاكثر من ذلك بحيث  
كان يكتب السماع عند المري وبجضرته لم يكون بعيدا عن  
القاري وكذا اللعاس والمتحدث والصبيان الذين لا ينضبط  
أحد هم بل يلعبون غالبا ولا يشتغلون بمجر السماع حكاه ابن  
كثير قال وبلغني عن القاضي التقي سليمان بن حمزة انه  
رجل في مجلسه الصبيان عن اللعب فقال لا تزحروهم  
فانما انما سمعنا مثلهم وكذا حكى عن ابي الحب الحافظ



النساجح في ذلك ويقول كذا كذا صغارا نسمع قدما ارتفعت أصواتنا  
في بعض الأحيان والقاري بقدر فلا يتكلم علينا من حضر المجلس  
من كبار الحفاظ كالمري والبرزالي والذهبي وغيرهم من العلماء  
وقال الذهبي كان شيخنا ابن أبي الفتح يسرع في القراءة ويعرب  
ولكنه يدغم بعض الفاظه ومثله ابن جبيب وكان شيخنا أبو  
العباس بن تميم يسرع ولا يدغم إلا نادرا وكان المزي يسرع  
ويبين وربما نضم يسير انتهى ومن وصف بسرعة السير  
مع عدم اللحن واللامح البرزالي ومن قبله الخطيب الحافظ  
بحيث قرأ البخاري على اسماعيل بن أحمد النيسابوري  
الحيري الضريحي رواية عن الكشي يروي في ثلاثة مجالس  
أثنان منها في ليلة كان يبيد في القراءة وقت المغرب ويختم عند  
صلاة الفجر والثالث من ضحوة ثم رالي طلوع الفجر قال الذهبي  
وهذا شيء لا أعلم أحدا في زماننا يستطبعه انتهى وقد قرأه  
شيخنا في أربعين ساعة فلكية وصحاح مسلم في القصة مجالس  
سوي الختم من نحو يومين ونسي فأن كل مجلس كان  
من باكرا منها رالي الظهر وأسرع من علمته قدام الخطوط  
المتنوعة في عصر نافع الصحة بحيث لم تنهض إلا كابر لضبط  
شاذة ولا قادة عليه في الأعراب خاصة مع عدم تثبيت مطالعة  
شيخنا ابن خضر ولكن ما كان يخلو من هذه رمة وأسرع  
ما وقع لي اتفاق أنني قرأت في جلسة نحو من خمس ساعات  
من موافقة الصلاة الصلاة في صحاح البخاري إلى الصيام  
**ويبقى** على وجه الاستحباب حيث لم ينفك الأمر غالبا عن  
أحد أمورنا مغلغل في الأعراب وفي الرجال وهذا رمة وهينة

أو كلام يسير أو نفا من خفيف أو بعد أو غير ذلك **الشيخ** المسمع  
**أن يحسن** للمسامعين رواية الكتاب أو الجزاء الحديث الذي  
رواه لهم **مع اسماعيل** لتمام **جبر النقص** تصعب السماع **أن**  
**يقع** بسبب شيء مما ذكر وما الحسن قول ابن الصلاح فيما وجد  
بخطه لمن سمع منه صحيح البخاري وأخرى له روايته عن  
مخصصاته بالأجازه ما رزله عن السمع لفظة أو سقط عند  
السماع يسبب من الأسباب وكذلك كان ابن رافع يتلفظ به  
بالأجازه بعد السماع قائلا آخرت لكم روايته عني سمعها  
وأجازه لما خالفه أصل السماع أن خالف بل **قال** مفتي  
قرطبة وعالمها **ابن عتاب** بمهملة ثم فوقانية مشددة  
هو أبو عبد الله محمد الجوالي المتوفي في صفر سنة اثنين  
وستين وأربع مائة فيما رويناه من طريق ولده أبي محمد  
عبد الرحمن وأبي علي الفسائي عنه ما معناه الذي  
أقول أنه **لا غنا** بالقصر للمناسبة لطالب العلم يعني في  
زمنه فراجع **عن أجازه** بذاك الديوان أو الحديث  
**مع السماع** له **تقريب** به لحوازالسهوا والفقلة أو الأشياء  
على الطالب والشيخ معا وعلى أحدهما وكلامه إلى الوحو  
أقرب وهو الظاهر من حاله فإنه كان كثيرا لا يختبأ  
والورع حتى أنه لكون مدأ الفتوى عليه كان  
يخاف عاقبتها ويظهر بها حتى كان يقول  
من يحسدني فيها جعله الله مفتيا دون الخ  
أخو من ساكفا قائم على كائني الطبقة استحياء  
التبنيه على ما وقع من أجازه المسمع فيها ويقال أن



اول من كتبها في الطباق الحافظ المتقن تقي الدين ابوالطاهر  
اسماعيل بن عبد الله بن عبد المحسن بن الانماطي المصري الشافعي  
المتوفى سنة تسع عشرة وستماية وكان دأبه التمع وكثرة  
الافادة بحيث انه استخار لخلق ابترامه بدون مسيلة من  
الخرم وينوع في هذه السنة الحسينية اعني كتابه الاجازة في  
الطباق من بعده وحصل بذلك نفع كثير فلقد انقطعت بسبب  
اهمال ذلك وتركه ببعض البلاد رواية بعض الكتب لكون  
لا وها كان قد فاته ذلك ولم يوجد في الطبقة اجازة المسمع للسا  
فما تمكن قراءة ذلك الموت عليه بالاجازة لعدم تحققها كما اتفق  
في ابي الحسن علي بن نصر الله بن الصوافي الشافعي في السنن  
الصغرى للنسائي لم يأخذ واعنه سوى مسموعة منه على  
الصفي ابي بكر بن باقا فقط هذا مع قرب سماعه من الوقت الذي  
ابتكر فيه ابن الانماطي كتابها ولكن لعلة لم يكن اشترى علي  
قد وقفت على من سبق الانماطي لذلك في كلام القاضي عياض  
حيث قال وقفت على تقييد سماع البعض بنها الخراسانيين  
من اهل المشرق بخوما اشار اليه ابن عثاي فقال سمع  
هذه الخروقات وقل ان علي الشيخ ابي الفضل عبدالعزير بن  
اسماعيل البخاري واجاز ما اعتقل وصحف ولم يضع اليه ان  
يروي عنه على الصحة قال القاضي وهذا منوع نبيل في  
الباب هذا انتهى وتفتقر الجملة بالقدرا الذي انجز بسببه  
ولا يلزمه الا فصاح بذلك حين روايته الا ان كثيرا من الخبريين  
انه سمع كاذب لعدم مطابقته للواقع ولا يجبر الاجازة مثل هذا ان  
ان اطلق الاخبار كان صادقا كما سيلي في اخر ثالث انقسام العمل وانما كره

اطلاقه في الاجازة المحضة لمخالفة العادة والابقاعه تمة اذ اعلم انه لم يسمع  
اصلا وذاك معد وورثها اسما اذ كان السماع شيا بغير خطه لا تنفك الريبة  
عنه بكل وجه اشار اليه ابن دقيق العيد واذا انتهت مسيلة الاجازة التي  
كان تاخيرها السبب لعلق ما قبلها بما بعدها ولتكون فرعا مستقلا ولكن هذا  
هي عند ابن الصلاح واعلم انه قد تقدم اعتقار الكلمة والكلمتين يعني سوا  
اختلفا واحدا لهما فمهما بقي ام لا لان فم المعنى لا يشترط وسوا كان يعرف  
ام لا والظاهر ان هذا بالنسبة الى الارمان المتأخرة والافني غير موضع من  
كتاب النسائي يقول وذكر كلمة معناها كذا او كذا الكونية فلما ظهر لمسمعها  
جيد او علمها **وسيل** الامام احمد هو **ابن حنبل** من ابنه صالح حيث قال له  
**ان** ارجع الشيخ او القاري **حرفا** يعني لفظا يسير **الغمة** فلم يفهمه  
السامع اي لم يفهم مع معرفته انه كذا او كذا التري له ان يرويه عنه **فقال**  
**الرجوانه يعقني** عن ذلك ولا يصيق الحال عنه رواه البيهقي في مناقب  
احمد فقيده المعنوية يعرفه وتامه قال صالح نقلت له الكتاب فطال  
عهده عن الانسان لا يعرف بعض حروفه فيخبره بعض اصحابه قال ان  
كان يعلم انه كما في الكتاب فلا بأس به قال البيهقي يعني بوقفه على الصواب  
فينظر في الكتاب ويعلم انه كما قال **لكن** الحافظ **ابو نعيم الفضل** بن دكين  
**منع** من سلوكه **في الحرف** يعني في اللفظ اليسير مما يشترطه في حال سماعه  
من سفيات والاعمش الذي **يستغرمه** من بعض الحاضرين من اصحابه  
**فقال لا يسع** من وقع له مثله **الايان** اي ان **يروي تلك** الكلمة  
**الشاردة عن مغرم** اخبره اياها من صاحب وعوه **وغوه** مروي عن  
**الريفة** هو ابن قدامة قال خلف بن تميم سمعت من سفيات الثوري  
عشرة الاف حديث او نحوها فكنت استنهم جليسي فقلت لزيد  
فقال لي لا تحدث مني الا بما تحفظ بقلبك وتسمع باذنه قال فالتقيت



وحكي عن أبي خنيفة مثله وكل هذا ان لم يعرف بين من علم بنفسه او  
استغفره او بان الاول في الحرف الحقيقي والكتابي في الكلمة بخلاف الحق  
عن احمد ايضا فاحد الحافظ المتقنين ابو محمد **خلف بن سالم** المخرمي  
بالشاذ بد نسبة لجدته بعد اد **نقد قال** ان مقتصر على النون والالف  
**اذ فانه حدث من حدثن من قول** شيخه **سفيان** بن عيينة  
حين حدث عنه عن عمرو بن دينار بخصوصه فكان يقال له قل ثنا  
فيمنع ويقول انه لكثرة الزحام عند سفيان لم اسمع شيئا من حروف  
حدث فحدثه اخاه لا احد بلا شك هذا **وسفيان** شيخه **اقتني** اي  
اتبع لفظ المصلي وذاك ان ابا مسلم المستملي قال له ان الناس كثير لا يسمعون  
قال اسمع انت قال نعم قال فاسمعهم وفعل سماع خليف لم يكن في الاملا  
**وكذا** ابو اسحاق **حماد بن زيد** اذ قال من استغفره في حال املا به  
واستغفاره بعض اللفاظ وقال له كيف قلت فقال **استغفرم الذي**  
**يليك** وهذا هو الذي عليه العمل بين اكا بل لحد ثين الذين  
كان يعظم الجمع في مجالسهم جد او يجمعهم فيها القيام من الناس بحيث  
يبلغ عددهم الوفا مؤلفة ويصعد المستملون على الامكن المرنفقة  
ويبلغون عن المستباح ما يملون ان من المستملي دون سماع  
لفظ المصلي جاز له ان يرويه عن المصلي يعني بشرط ان يسمع المصلي  
لفظ المستملي وان اطلقه ابن الصلاح كالعرض سواء لان المستملي في حكم  
القاري على المصلي وجبيل فلا يقال فيه الاد ذلك سمعت فلانا  
كما تقدم في العرض بل الاحوط بيان الواقع كما فعله البخاري وابن خزيمة  
وغرها من الائمة من كان يقرئ وكتبني منه بعض اصحابنا واهموني  
فلان بعضه حسبا يحيى ميسوطا في اخر الفصل السادس من  
صفة رواية الحديث واداه ولقد صد السلامة من اغفال لفظ

وكذلك حدث محمد بن يعقوب  
يزيد بن محمد بن  
عادة في روم

المصلي

المصلي قال محمد بن عبد الله بن عمار الموصلي ما كنت قط من في  
المستملي ولا التفت اليه ولا اذري اي شي يقول انما كنت اكتب في  
عن في الحديث وكذا نزع اخرون وشذروا في ذلك قال ابن كثير  
وهو لقياس والاول اصل للناس **حقي** انهم **روعن** سليمان  
ابن مهران **الاعشى** الحافظ الحجة انه قال **كان نقدا للنفخ** ابراهيم  
ابن يزيد اخذ فقهنا التابعين حين غديته والحقة متشعبة فربما  
**قد يبعد البعض** من يحضروا **لا يسمعون فيسأل** ذلك البعض  
**البعض** القريب من الشيخ **عنه** اي عما قال الشيخ ثم كل من سمع من الشيخ  
اورقيقه **ينقل** كل ذلك عن الشيخ بلا واسطة **وفي** اي رواية  
ما لم يسمعه الا من رقيقه او المستملي عن لفظ الشيخ **تساهل** من  
فعله وان كان ابو فهمر الفضل وغيره كما تقدم لا يرويه الحديث  
كما استغفره الا عن المفهم ولا يجب ان نعير كما قاله ابو زرعة  
عنه صنيعة هذا ولا يرضى به لنفسه **وقوله** كالحافظ ابي عبد الله  
ابن منذر تبعه الامام عبد الرحمن بن مهدي **يكفي من سماع الحديث**  
الذي رويناه في الوصية لابي القاسم بن منذر من طريق عبد الله بن محمد  
ابن سنان سمعت ينادي يقول سمعت ابن مهدي يقول اصحاب  
الحديث يكفيهم الشتم **فهم** اي انما يكون ذلك كما قال حمزة بن محمد الكناقي  
الحافظ حسبا نقله عبد الغني بن سعيد الحافظ عنه **انما عتوا به اذا**  
**اول شي** اي حرف نفي بث **سبلا** عنه الحديث **عرفه** واكتفى بقرينة  
عن ذكر باقية فقد كان السلف يكتبون اطراف الحديث لذكر والشيخ  
يحد ثونها قال محمد بن سيرين كنت القبي عبيدة بن عمرو السلمي بالاطراف  
وقال ابراهيم الخليلي لا بأس بكتابة الاطراف **وما عتوا به** **نفسه** في التحمل  
ولا الاداميل بن دقيق العيد من هذا كله لما ذهب اليه الفضل وراية



السادس بل السابع باعتبار افراد المسئلة **الاجارة وان يحدث**  
**من وراسته** ان ارادوا جدارا وحذوا ذلك من **عرفته** اما **بصوت** ثبت  
لك انه صوته بعلمك **و** باخيار **دي خير** به من يثق بعد الله هـ  
وضبطه ان هذا صوته حيث كان يحدث بلفظه او انه حاضر  
ان كان السماع عرضا **صح** على المعتمد بخلاف الشهادة على الاشهر  
وان كان العمل على خلافه لان باب الرواية اوسع وكما انه لا يشترط  
له كذلك لا يشترط بمنزلة عينه من بين الحاضرين من باب اولي وان  
قال ابو سعد السعفي ما نصه سمعت ابا عبد الله القمي يقول  
كنا نسمع بقراءة ابي مستند ابي عوانة على ابي القاسم القشيري  
وكان يخرج في اكثر الاوقات وعليه قميص اسود خشن وعمامة  
صغيرة وكان يحضر معنا رجل من المحققين فيجلس بجانب الشيخ  
فانفق انقطاعه بعد قراءة جملة من الكتاب ولم يقطع ابي القراءة  
في غيبته فقلت له لظني انه هو المسمع يا سيدي عيا من تقدر  
والشيخ عيا من ما حضر فقال كانك تتظن ان شيخك هو المحقق  
فقلت له نعم فضايق صدره واسترجع وقال يا بني انما شيخك  
هذا القاعد ثم علم ذلك المكان حتى اعاد لي من اول الكتاب اليه  
**وعن** **شعبة** ابن الحجاج انه قال **لا ترو** عن من يحدثك ممن لم يروجه  
فلعله شيطان قد تصور في صورته يقول ثنا وان وهو وان  
اطلق الصورة انما اراد الصوت ووجه هذا ان المشايخين  
اعد الدين ولم قوة التشكل في الصور فضلا عن الالوان  
فطرق احتمال ان يكون هذا الراوي شيطانا ولكن هذا بعيد  
لا سيما ويتضمن عدم الوثوق بالراوي ولو راى لكن قال بعض  
المؤخرين انه يري حيث لم يكن معروفا فاد اعرف وفامنت عنك

قراين

قراين انه فلان المعروف فلا يختلف فيه وعلى كل حال فقد قال  
ابن كثير انه عجب وعزيب جدا انتهى والحق **لنا** في اعتماد الصوت  
حديث ابن عمر رقبه **ان بلا** يودت بليل فكلوا واشربوا حتى  
تسمعوا تا دين ابن ام مكتوم كما ذكره عبد الغني بن سعيد الحافظ  
حيث امر الشارب بالاعتناء على صوته مع غيبته شتتة عن من  
ليسمعه وقد يخدش فيه بان الاذان لا قد زده للشيطان على سماع الفاظه  
فكيف يقول ككن من الحجة لنا ايضا **حديث** **لنا** معاشر المؤمنين عاتية  
وغرها من الصعابيات رضي الله عنهم من وراء الحجاب والنقل لذلك  
غرض من سمعه والاحتجاج به في الصحيح الى غير ذلك من الادلة  
وقد ترجم البخاري في صحيحه شهادة الاعبي واسره ونكاحه والاحاحه  
ومبايعته وقبوله في التا دين وغيره وما يعرف من الاصوات واورد  
من الادلة كذلك حديث المستور بن مخزومة قد منى على النبي صلى الله  
عليه وسلم اقبية فقال لي ابي انطلق بنا اليه عجب ان يعطينا منها  
شيئا فقام ابي على الباب فتكلم عرف النبي صلى الله عليه وسلم صوته  
فخرج ومعه قميص وهو يري محاسنه وهو يقول خبات هذا الكجبات  
هذا لك وحديث عائشة رضي الله عنها صلى الله عليه وسلم في بيتي فسمع  
صوت عباد يصلي في المسجد فقال يا عائشة اصوت عباد هذا  
قلت نعم الحديث وقول سليمان بن يسار استاذت على عائشة  
فعرفت صوتي قالت سليمان ادخل الى غرها عيا ان ابن ابي  
الدم قال ان قول شعبة محمول على احتجاب الراوي من غير  
عذر مبالغة في كراهة احتجابه اما الشافعي فلا خلاف في جواز  
الرواية عنهم مع وجوب احتجابه انتهى ومقتضاة عدم  
جواز النظر اليه للرواية وفيه نظر حيث لم يمكن معرفتها



يدرونه وعلى اعتناده في مخالف الشهادة حيث يجوز النظر للمدركة  
بل يجب ولا يكفي الاعتماد على صوتها كما تقدم **الثامن ولا يضر**  
**سامعاً من سماع لفظاً او عرضاً ان يتبعه الشيخ المسمع بعد**  
**الفراغ من السماع عليه او قبله ان يروي عنه ما قد سمعه**  
منه بان يقول له لا لعمرك اوريه في المسبوع او اريد مستند سوي  
المنع اليانيس لا يرويه عني او ما اذنت لك في روايته عني  
وحق ذلك بل استوعبه روايته عنه كما صرح به غير واحد من  
الائمة منهم ابن خلد في المحدث الفاضل في مسيلتنا بل زاد  
ابن خلد ما قال به ايضا ابن الصباغ ايضا كما سياتي في سادس  
اقسام التحمل انه لو قال له هذه روايتي تكن لا تروها عني ولا غيرها  
لك لم يضر ذلك وتبعه القاضي عياض فقال وما قاله صحيح لا يقتضي  
النظر سواء لانه قد حدثه وهو شي لا يرجع فيه فلا يورث منه قال  
ولا اعلم متقدمي به قال خلاف هذا فيناثي من الشيخ ورجوعه عما حدث  
به من حديثه وان ذلك يقطع سنده عنه الا اني قرأت في كتاب  
الفتية يابكر بن ابي عبد الله المالكي في طبقات علماء اخرية نقل عن  
شيخ من جلة شيوخه انه اشهد بالرجوع عما حدث به بعض اصحابه  
لامرئيه عليه وكذلك فعل مثل هذا بعض من لقيناه من مشايخ الاندلس  
المنطوريين وهو الفقيه المحدث ابو بكر بن عطية حيث اشهد  
بالرجوع عما حدث به بعض جماعة لهوي ظهر له منه وامور انكرها  
عليه ولعل هذا صدقهم قادييا وتضعيف الدم عند العامة لا لانهم  
اعتقدوا تأثيره وفيه من قاس الرواية هنا على الشهادة غير  
صحيح لان الشهادة على الشهادة لا تصح الا مع الاشهاد ولا لذلك  
الرواية فانها مبيحة السماع صحت بغير اذن من سمع منه انتهى

وان

وان روي عن بشير بن خفيك قال كنت اتي ابا هريرة فكتب عنه  
فلما اردت فراقه اتبعته فقلت هذا حديثك احدثت به عنك  
قال نعم فقد قال الخطيب انه غير لازم وصرح غيره بالاتفاق  
ويحق بالسامع في ذلك الجواز ايضا وما اعلمه بانه مرويه مما لم يحضره  
به صريحا كما تقدم في بيان ذلك لا يضر **التخمين** من الشيخ لو اورد  
نا كثر بالسماع اذا سمع هو سوا علم الشيخ بسماعه او لم يعلم من باب  
اولي كما صرح بالحكم الاستاذ ابو اسحق الاسفرايني اذ سأل به  
ابو سعد عبد الرحمن بن الحسن بن عليك النيسابوري عنه في  
جزء مفرد وعمل به الشافعي والسلفي واخرون بل ولو صرح  
يقوله اخبركم ولا اخبر فلا تالم بصره ولكنه لا يحسن في الادان  
يقول حديثي ونحوها مما يدل على ان الشيخ رواه كما استلفته في  
اول اقسام التحمل وكذا لا يضر الرجوع بالكناية وما اشبهها  
**او بالتصريح** كان يقول **سجعت** ونحوها مما لا ينبغي انه من حديثه كما سلف  
في كلام القاضي عياض في المسئلة الاولى **ما لم يقل** مع ذلك **أخطأت**  
فيما حدثت به او تزيد **او تشككت** في سماعه او نحو ذلك  
كما فعل شيخنا رحمه الله اذ سمعنا عليه زم الكلام للمروزي حيث  
قال اذنت لكم في روايته عني ما عدا كذا وكذا فانه والحالة هذه  
ليس له ان يرويه عنه ثم انه لو اورد الشيخ اسماعه بعد قوله  
تزيدت واخطأت كان قد حاذيه بخلاف قوله تشككت  
**الفصل الثالث** من اقسام التحمل **الاجازة** وهو مصدر واصلا  
اجوازته تحركت الواو ونوهم انفتاح ما قبلها فانقلبت الفا  
وحدة فتاحدي الالفين اما الزايدة او الاصلية بالنظر لا خلاف  
سيبويه والاختلاف لا تتقاسم الساكنين فصارت اجازة وترد



في كلام العرب للعبور والانتقال وللإباحة القسمة للوجوب والانتفاع  
وعليه ينطبق الاصطلاح فانه اذا ثبت في الرواية لفظا او كتابا بغيره  
الاخبار الاجازية عرفا وقال الفطيم القسطلاني انها مشتقة من  
التجوز وهو التقدير فكانه عدي روايته حتى اوصفها للراوي  
عنه وقال عبد الله محمد بن سعيد بن الحاج ان اشتقاقها من المجاز  
وكان الفزاة والسماع هو الحقيقة وما عداها مجاز والاصل الحقيقة  
والجواز على وجه ويقع اجزأت متعددا بنفسه ويجزأ الجركمسياني  
في لفظ الاجازة بشرطها **ثم الاجازة تلي السماع** عرضا على المعتد  
المشهور وقيل بل هي اقوى منه لانها بعد من الكتب وانقي على التهمة  
وسوالظن والتخلص من الريا والعجب قاله ابو القاسم عبد الرحمن  
ابن منده بل كان يقول ما حدثت بحديث الا على سبيل الاجازة  
حتى لا اوبق فادخل في كتاب اهل البدعة وخووه قول احمد بن  
ميسر كما سياتي قريباً وقيل هما سوا قاله بقي بن مخلد ونبهه ابنه  
احمد وحفيده عبد الرحمن فيما حكاه ابن عاتق عنهم وخووه قوله  
ابي طحمة منصور بن محمد المروزي الفقيه سالت ابا بكر بن خزيمة  
الاجازة لما بقي على من تصابغه فاجازها لي وقال الاجازة والمناو  
عندي كالسماع الصحيح وهو محتمل في ارادة الاجازة المحذرة  
والاظهر انه اراد المقرنة بالمناولة وخص بعضهم الاستواء  
بالايمان المتأخرة حيث حصل الشراح فيما في السماع بالنسبة  
للمتقدمين لكونه ال لتسلسل السداد هو حاصل بالاجازة  
الا ان وجد علم بالحديث وفنونه وفوايده ومع ذلك فالسماع  
انما هو جينيد اولي لما يستفاد من السمع وقت السماع لا مجرد  
قوة رواية السماع على الاجازة ويتايد هذا التفصيل بقول ابي

بكر

ابي بكر احمد بن محمد بن خالد بن ميسر الاسكندر المالك  
كما رواه ابو العباس الوليد بن بكر الاندلسي شيخ الحافظ ابي  
زريع بن احمد الهروي في كتابه الوجاز في صحة القول  
بالاجازة عن احمد بن محمد بن سهل العطار عنه الاجازة عندي  
على وجه ما خبر واقوي في النقل من السماع الروي وبعضهم بما اذا غدر  
السماع لانه بعد عن التصحيح والتخريف **وقد نوعت**  
**النسبة** بتقديم المشاة **انواعا** اي من الانواع مع كونها متفاوتة  
ايضا وانما اقتصر على هذا العدد لما سبب اليه ولا يتركب منها  
انواع سياتي اشياء اليه ابن الصلاح في اخر الانواع هذا مع ادراجه  
الخامس في الرابع والسادس في السادس بحيث كانت الانواع عند بعضه  
**فانها** ما مجرد **بحيث لا مناو** معها لعل ذلك وهو الاول  
من انواعها **وتبينه** اي المحدث **المجاز** به **وتعيينه** الطالب **المجاز**  
**له** كان يقول اما يحطه ولفظه وهو على اوباحدهم اجزأت كما اوكم  
او لفلان صحيح البخاري او قهرسي كسرو له وثالثه الذي يجمع فيه  
مرويه والمجاز عارف بما استعمل عليه وخوذلك كان بقوله وقد  
اخطه خزانة كنبه اروجيع هذه الكتب عني فانها سماعي من لشيخ  
المكتوبة عنهم واحاله على تراجمها وبهذه على طرف اوابها **وبعضهم**  
كما حكاه القاضي عياض **في انفاقهم** اي العلماء واهل الظاهر **غير جواز**  
**في النوع** وان المختلف فيه من انواعها غيره وخووه قول ابن مسرو  
الطبي كما حكاه عياض انما يصح عندي اذ عين الخبر للمجاز  
ما اجزأله قال وعلى هذا راي اجازات المشرق وما رايته مخالفا له  
مخلاف ما اذا اهتم ولم يسم ما اجاز له بل وسوي بعضهم كما حكاه  
عياض ايضا بينه وبين المناولة قوله وسماء ابو العباس بن بكر

ن



المالكي في كتابه اجازة مناولة وقال انه محل السماع والقراءة عند  
جماعة من اصحاب الحديث وقال انه مذهب مالك **ذهب** القاضي  
ابو الوليد سليمان بن خلف المالكي **الباجي** نسبة لبليحة مدينة بالاندلس  
والقاضي ابو بكر الباقلاجي **الي نفى الخلاف** عن صحة الاجازة **مطلقا**  
هذا النوع وغيره **وهو غلط** كما ستراه **قال** الباجي كما حكاه عباس  
لا خلاف من سلف الامة وخلفاء في جواز الرواية بها **والاختلاف**  
انما هو في العمل بها **قطر** اي فقط كما سياتي **ورده** اي القول  
بنفي الخلاف ويقصر على العلم بمجرد اطلائه **التبع** ابن الصراح  
**بان** مخففة من الثقيلة **للسافعي** وكذا المالكي **قولان** فيها اي في  
الاجازة فيها جواز او منعا وقال بالمنع جماعة من اهل الفقهاء  
والحديث كالاشيب والاصوليين بما قبله **في معنى تابعي مذهبه**  
اي السافعي واصحاب الوجوه فيه وهو **القاضي الحسين**  
ابن محمد المروزي **منع** الرواية بها يعني حرمها كذا القاض  
ابو الحسن الماورزي **صاحب الحاوي** فيه **به** اي لعدم الجواز  
**قد قطع** مع عزوه المذهب السافعي كما رواه الربيع عنه حيث  
قال فاقني علي السافعي من كتابه ثلاث ورقات من اليسوع فقلت  
له اخبرها لي فقال بل اقرها علي كما قرأت عليا وكره قوله حتى اذن  
له في الخلق فجلس فقرأ عليه ولم يفر دأدا كك فقد وقع لابن  
القاسم فقد احمد بن صالح المصري انما لا يجوز التثنية بدون  
مناولة وقال ابن القاسم سالت مالكا عن الاجازة فقال لا اراها  
انما يريد احدهم ان يقيم المقام اليسير ويحل العلم الكثير وعن ابن  
وهب سمعت مالكا يقول لمن سمعته سالة الاجازة ما يعجبني  
وان الناس يفعلونه قال وذلك انهم طلبوا العلم غير انه يريدون

ان ياخذوا الشيء الكثير في المقام القليل ومثل هذا قول عبد الملك  
ابن الماجشون لرسول اصبغ بن الفرج في ذلك قوله ان كنت تريد  
العلم فارجله **وقالا** اي القاضي الحسين والماورزي **كقول**  
**شعبة** بالصرف للضرورة وابن المبارك واضرا بهما ما معناه **ولو**  
**جازت اذن** بالنون لجماعة منهم الميرزحني كان يقول ان شئني  
ان اكوي يد من يكتبها بالالف لانها مثل ان ولن ولا يدخل التنوين  
في الحروف **لبطلت رحلة** بكسر الهمزة اي انتقل **ظنا** **للسنن**  
لاجلها من يلد الي يلد لاستغنائهم بالاجازة لاد شعبة وكل  
حديث ليس فيه سمعت فهو محل ولا يقر ويحضره قولاي زرعة  
الرازي ما راينا احدا يفعله وان سنا هلنا في هذا اذهب العلم  
ولم يكن للمطلب معني وليس هذا من مذاهب اهل العلم **وجا** ايضا  
**عن ابي الشيخ** وهو عبد الله بن محمد الاصبغ في الحافظ صاحب  
التصانيف الشهيرة **مع** اي اسحاق ابراهيم بن اسحاق **الحزبي**  
**ابطالها** قال ابو ايوب سليمان بن اسحق الجلاب سمعته يقول  
الاجازة والمناولة لا يجوز وليس هي بشي كذا قال صالح بن محمد الحافظ  
جرة فيما ذكره الحافظ في ترجمته من تاريخه والخطيب في الكفاية  
الاجازة ليست بشي وحكاها الامدي وابن الحاجب عن ابي خنيفة  
وابي يوسف **كذا** **للسجزي** بكسر الهمزة ثم جيم بعدها زاي  
نسبة لسجستان علي غير قياسي وهو ابو نصر عبيد الله بن سعيد  
الرازي الحافظ احد اصحاب الحاكم القول بابطالها بل حكاه  
عن بعض من لقبه فقال وسمعت جماعة من اهل العلم يقولون  
قولنا الحديث قد اجزت لك ان تروي عني فقد يروى اخبرت  
لك ان تروي عني ما لا يجوز في الشرع كان الشرع لا يبيح ما لم



يحيى وحكى أبو بكر محمد بن ثابت الجعفي من الشافعية وهو من مد  
القائلين بالإبطال عن القاضي أبو طاهر محمد بن أحمد بن نصر  
الدباس من الحنفية أن من قال لعين أجزت كذا أن تروي عن  
مالك نفع كما أنه يقول أجزت كذا أن تكذب عليا ورواه السلفي  
في كتابه الوجيز في ذكر المجاز والمخير من طريق الخليل بن أحمد  
السجستاني عن أبي طاهر وكذا قال ابن خزم في كتابه الأحكام  
الإجازة يعني المجردة التي يستعملها الناس بالهله ولا يجوز  
أن يحجر بالكذب ومن قال لا خراج وعني جميع روايتي أو غيره  
بما رويانا ديوانا واسنادا اسنادا فقد أباح له الكذب قال ولم  
تأت عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن أحد من أصحابه ولا  
عن أحد من التابعين وأتباعهم فحسبك بما هذه صنفته  
وكذا قال إمام الحرمين في الرهايان ذهب داهيون إلى أنه  
لا يتلقى بالإجازة حكم ولا يسرع القول عليها عملا ورواية  
لكن عاينوا زها أي الإجازة استقر عملهم أي أهل الحديث  
قاطبة وفصار بعد الخلف إجماعا واجبا لله بها كثر من  
دواوين الحديث مبوها ومسندها منظومها ومختصرها  
والوفاء من الإجازة النثرية مع جملة من الشجيات والمهاجيم  
والفرايد انقطع اتصالها بالسمع وأقيدت بشيخي من  
قبله فوصلت بها جملة ورخم الله الحافظ علم الدين البرز  
الحيث بالغ في الاقتضا بطلب الاستحسان رأت من المسندين  
تلصفا وتجوهم فكتب غير واحد من الاستدعاءات الفيا  
أي مشتملا على ألف سم ويتبعه أصحابه كما بن سعد والوالي  
وأنفع الناس بذلك ولذا أمني بالغ في عصرنا في ذلك مفيد

الحافظ

الحافظ أبو التميمي المسلمي وعمدة المحدثين النعم بن فهر  
الهاشمي فخرهم الله خيرا ومن اختار القول عليها مع تحقق  
الحديث إمام الحرمين وما أحسن قول الإمام أحمد أنها لو  
بطلت لضاع العلم ولذا قال عيسى بن مسكين صاحب سننك  
فيما رواه أبو عمر والدايني من طريقه هو رأس ما كبير وهي  
فزية وقال السلفي هي ضرورة كانه قد يموت أثره  
وتفقد الحفاظ الوعامة فيحتاج إلى إبقاء الأسناد ولا طريق إلا  
الإجازة فالإجازة فيها نفع عظيم وفرد جسيم إذا لم يقصود  
أحكام السنن المدروية في الأحكام الشرعية واجبا لا راسا  
كان بالسمع أو بالقراءة أو بالكتابة أو بالإجازة قال وسيمح  
بالإجازة لقوله تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج وقوله  
صلى الله عليه وسلم بعثت بالحنيفة السمحة قال ومن ضاقت  
أنه ليس كل طالب يقدر على رحلة وسقلا ما لعله يوجب عدم  
الرحلة أو يعد الشيخ الذي يقصده بالكتابة جسيما وفق  
فيلتفت من باقي المذهب إلى من باقضي المستشرق ويأذن  
له في رواية ما يصح عنه انتهى وقد كتبت السلفي هذا من  
نقد أسكنه رية كافي القاسم الزمخشري صاحب الكشاف وهو  
بمكة يستخير جميع مسموعاته وإجازاته ورواياته وما ألفه  
في فنون العلم وأنشأه من المقالات والرسائل والشعر  
وأجابه بجز لطيف فيه لغة وفصاحة مع الحفظ فيه لنفسه  
وكان من جملة وأما الرواية فقريبة الملا محمد بنه الأستاذ  
لم يعترضه بشيخ تلاميذ ولا بأعلام مشاهير وكذا استجاز  
أبا شجاع عمر بن أبي الحسن البسطامي وأجابه بقوله في أبيات



اني اخذت لكم عني روايتكم بما سمعتم من شيخي واقرا في  
من بعد ان تحفظوا شرط الجوارطها مستحجبين بها اسباب اتفاق  
ارجو بذلك ان الله يدرك ربي يوم التضرع وايامكم يفران  
وقال ابو الحسن بن النعمان لم يزل متشابها في قديم الزمان يستعملون  
هذه الاجازات ويرونها من انفس الطالبات ويعتقدونها  
راس مالا طالب ويرون من عدمها المغلوب لا الغالب فاذا  
ذكر حديثا او قرأه او تعني ما قالوا ابن اسناده وعلى من اعتمده  
وان عدم سند اترك سدي ويند قوله ولم يعلم فضله **والاكثر**  
من العلماء بالحديث وغيره **طرا** دضم الطاء وتشديد الهمزة  
اي جميعا **الوابه** اي الجوار ايضا قبل انفق الاجماع عليه وحكاة  
الامم عن اصحاب الشافعي واكثر المحققين وبه قال الربيع وحكي  
عن ابي يوسف ايضا واليه ذهب الشحان ولكن شيخنا  
متوقف في كون البخاري كان يرى بها فانه قال انه لم  
يذكر يعني في العلم من صحيحه الاجازة المجردة عن المناولة  
او المكانية ولا الوجادة ولا الوصية ولا الاعلام المجردة عن  
الاجازة وكانه لا يرى بشي منها انتهى وقد يغض الاحتجاج  
لصحتها ونفي الغرض من القراءة الا فهم حاصل  
بالاجازة المفهمة وهذا ما خوز من كلام ابن الصلاح فانه قال  
وفي الاحتجاج لذلك غرض اي من جهة التحدث والاجازات ايضا  
ويصح ان نقول اذا حازله ان يروي عنه مروياته يعني  
المعينة او المعلومة فقد اخبره بها حلة فهو كما لو اخبره بها  
نفسه لا واخبره له بها لا يتوقف على التصريح نطقا يعني في كل  
حديث حديث كالقراءة وانما الغرض حصول الافهام والقرآن

وذلك

وذلك يحصل بالاجازة المفهمة وارتضاء كل من يعمد لكن قد  
بحث فيه بعض المتأخرين وقال انه قياس مجرد عن العلة فلا  
يكون صحيحا وايضا منع الالتحاق متجه والفرق ناهض ان  
لا يلزم من الجواز في المفصل الجواز في المحل لجواز خصوصية  
في المفصل ولو عكس بخار وفيه نظر فان الصلاح لم يجز القياس  
عن العلة بل صرح بان الافهام يعني الاعلام بان هذه اسروية  
هو المقصود بالقراءة وذلك حاصل بالاجازة المفهمة على ان هذا  
الباحث قد ذكر في الرد على الدباس ومن وافقه ما قلناه ان ترجمه  
من ابن الصلاح فانه قال والحق ان الراوي بها اذا اخبر بان  
الذي يسوقه من حلة تفصيل ما نقلت به الاجازة فانه قد  
من افراد ذلك الحلة التي وقع الاخبار بها فانه قد اخبر به على  
هذا الكيفية لان جهة تعيينه وتخصيصه فلا نزاع ان هذا  
ليس من الكذب في شي وعليه ينتزل الجواز انتهى والافضاح  
في الاخبار يكونه اجازة بعد اشتها ريبها كاف وكذا يستدل  
لها بقوله صلى الله عليه وسلم بلغوا عني الحديث فقد استدل  
به البلقيني كما سيأتي للاجازة العامة فيكون هذا اولى ثم ان  
ما تقدم عن الشافعي حمله الخطيب واليه في الكراهة وتبايد  
بتصريح الربيع بالجواز بل صرح الشافعي باجازتها لمن بلغ  
سنتها تقدم في مسيلة سماع الصغير وياتي في النوع السابع  
ايضا ولما قاله الحسن الكرابيسي اذا دون لي ان اقرا عليك  
الكتاب قال له خذ كتاب الرعفراني فانسخها فقد اجزتها  
لك ولعل توقفه مع الربيع ليكون حمله للكتاب عياضة واحدة  
وكذا حمل الخطيب قول ما لك لا رها على الكراهة ايضا لما ثبت



عنه من التصريح بصحة الرواية بالحديث الاجازة وقد  
قال ابو الحسن بن المفضل الحافظ انه نقل عنها اعني ما لكا  
والشافعي قول منقارضة بظاهرها والصحيح تاويلها والجمع  
بينها وان مذهبهما القول بصحتها انتهى وجبت فالكراهية  
اما خشية الاسترواح بها بحيث ترك السماع وكذا الرحلة بسببه  
كما صرح به شعبة ومن وافقه فقد رده ابو الحسين بن فارس  
بأنه لم نقل ما قصار الطالب عليها بحيث لا يسهى ولا يرسل بل نقول  
بما لمن له غدر من قصور نفقة او بعد مسافة او صعوبة مسلك  
واصحاب الحديث يعني مما قال به لا زالوا يجتنبون المضاعف  
ويركبون الاهوال في الارتحال اخذوا بما حث عليه صل الله عليه وسلم  
ولم يقدروا على اعتنا دها عن ذلك وكلام السلف في الماضي يساعده  
ونحوه قول بعض المتأخرين انها سلازمة في مقام المنع بقا الرحلة  
من جهة تحصيل المقام الذي هو اعلى من الاجازة في العمل نعم  
قد راد الركوب الان اليها وكذا ان لا يؤخذ بالسماع ونحوه الكثير  
من الاصول الموقوفة على عدم تمييز السماع من المجاز او الخوف من  
المنية للتغير حيث لم يكن للرواية قد جاز بل قد توسع في  
الاذن لمن يتأهل بالافت والتدريس واستند رج للمخوض  
في ذكر الابهام والتلبيس وكثر المسنون بالفقه والحديث وغيرها  
من العلوم من ضعف الاحلام والعلوم فادبه بحسن العقاب  
واما تضمنها حلال العلم لمن ليس من اهله ولا عرف بخدمة  
وجله كما دل عليه امتناع ما ذكر من اجازة من هذه صفته  
وقوله يجب احدهم ان يدعي قسما ولما خدم الكنيسة يعني بذلك  
كما قال الخطيب ان الرجال يجب ان يكون فقيه ببلده ومحدث مضمون

من

من غير ان يقا بي عنا الطيب ومشفقة الرحلة انك لا على الاجازة  
لمن احب من رذال النصاري ان يكون قسا ومريته لا ينالها الواحد  
منهم الا بعد استدراج طويل ونقب شديد انتهى وقد عير بعضهم  
عن هذا المعنى بقوله اعجب ان يترتب قتل ان يتحصروا ونحوه قول  
مالك ايضا تريد اخذ العلم الكثير في الوقت اليسير او نحو ذلك وكل  
هذا موافق لمشرط التأهل حين الاجازة كما ستأتي المسئلة في النوع  
السابع وفي لفظ الاجازة وشرطها وما حكاه ابو نصر عن من لم يسمعه  
لا يضمن دليل على البطالة بل هو عين النزاع وكذا ما قاله الدباس  
وابن حزم ليس بمريض لما علم من رده مما تقدم وايضا فلم يقل احد بصحة  
الرواية بما قيل بثبوت الخبر عن الجرح والبدون شروط الرواية  
بل قد امام المحرمين كما تقدم الصفة بتحقيق الحديث في الاصل وهو  
اختيار الغزالي والمستنصفي وكذا اقتد البرقاني الصفة بمن كانت  
له نسخة منقولة من الاصل او مقابلة معه واطلاق الحربي المنع  
كما قال الخطيب محمول على من لم يكن كذلك لقول الخلاب راوي ما تقدم  
عنه قلت له سمعت كتاب الخطيب وقد تقطع على والذي هو عنده  
يريد الخروج فليرى ان استغیره او سألته ان يكتب الي قال  
الاجازة ليست بشي سله ان يكتب به اليك **هذا** المعتمد  
**وجوب العمل** والاحتجاج بالمروي **هذا** من يسوغ له ذلك عند الجمهور  
لانه خبر متصل الرواية فوجب العمل به كالسماع الا لما عاين اخر **وقيل**  
وهو قول اهل الظاهر ومن تابعهم لا يجب العمل به **حكم** الحديث  
**المرسل** قال ابن الصلاح وهذا باطل لانه ليس في الاجازة ما يقدح  
في اقبال المنقول بها ولا في الثقة به بخلاف المرسل فلا حبار  
فيه البتة وسبقه الخطيب فقال كيف يكون من تعرف عينه



وامانته وعدالته بمنزلة من لا يعرفه قال وهذا واضح لا شبهة  
فيه **تمت** هذه بلحق بذلك الاجازة بالقرائن الظاهرة  
نعم ولكن قد منعه ابو العلاء الهذلي التي في النوع الثالث قريبا  
واحد ائمة القراء والحديث وبالغ حيث قال انه كثيرة من الكبار وكانه  
حيث لم يكن الشيخ اهلا لان فيها اشياء لا تحلها الا المشافهة والافا  
المانع منه على سبيل المتابعة اذا كان قد احكم القرائن ومعجمه كما فعله  
ابو العلاء نفسه حيث يذكر سنده بالتلاوة ثم يردفه بالاجازة اما للعلو او  
للتابعة والاستشهاد بل شوق العروش لاني معشر الطبري شيخ مكة  
مشحون بقوله كتب الي ابو علي الاهوازي وقد اقر بمضمونه ورواه  
الخلق عنه من غير تكبر وبلغ منه رواية الكمال الضرب شيخ القراء بالديار  
المصرية القرائن يكتب المستشير لابي طاهر بن سوار عن الحافظ السلفي  
بالاجازة العامة وتلقاه الناس خلفا عن سلف افاده ابن الجزري **والثاني**  
**الثاني** حذف اليان انواع الاجازة المجردة عن المناولة **ان يعين**  
المحدث الطالب **المجاز له** **دوب** الكتاب **المجاز** به كان يقول اما بخطه  
ولفظه او باحد هما اجرت لك او لم جميع مسموعاتي او مروياتي وما  
اشبه ذلك **وهو** اي هذا النوع **ايضا قبله جمهور** اي العلماء المحققين  
والفقهاء والنظار سلفا وخلفا **رواية له** **وعمل** بالمروية به بشرطه  
الاي في شرط الاجازة **ولكن** **الخلق** في كل من حوز الرواية ووجوب  
العمل **قوي** **فيما** في هذا النوع **ما قد خلا** في الذي قبله بل لم يحك احد  
الاجماع فيه لانه لم يتعم له في الاجازة على شئ بعينه ولا حاله على تراجم  
كتب بعينها من اصوله وكان الفرق المعززة عليه وانما حاله على امر عام  
وهو في تصحيح ما روي الناس عنه على خطه لا سيما اذا كان كل منهما في  
بلد وحيد فيجب كما قال الخطيب في هذا الطالب التخصص عن اصول

الراوي

الراوي من جهة العدول الاثبات فاصح عنده من ذلك جاز له ان يحدث  
به ويكون ما ذكرناه قول الرجل لا خروا عنك في جميع ما سمع عندك انه  
ملك لي ان ننظر فيه على وجه الوكالة الموضوعة فان هذا هو عند  
الفقهاء من اهل المدينة صحيح ومتي صح عنده ملك للموكل كان له  
التصرف فيه فذلك هذه الاجازة المطلقة متى صح عنده شئ  
من حديثه جاز له ان يحدث به **النوع الثالث** من انواع الاجازة  
**التي في المجاز له** سوا عين المجاز له او اطلق كان يقول اما بخطه ولقطه  
او باحد هما اجرت للمسلمين او لكل واحد او لمن ادرك زمانه او نحوه ذلك  
الكتاب الفلاني او مروياتي **وقد** تكلم في هذا النوع المتأخرون ممن  
حوز اصل الاجازة واختلفوا فيه **قال** اي ذهب الي **الجواز مطلقا** سوا  
الموجود حين الاجازة او بعدها وقبل وفاة المجيز قيد بوصف حاصر  
كاهل لاقليم الفلاني او من دخل بلد كذا او من وقف على خطي او من ملأ  
نسخة من تصنيفي هذا او نحو ذلك او لم يقيد كاهل لاله الا الله الحافظ  
ابوكير **الخطيب** فانه اختار فيما اذا اخاز جماعة المسلمين الصيغة متمسكا  
بالحديثين الشافعية في الوقف على المجهول ومن لا يخص كني تميم  
وقرئش الذي جرح الي كونه اظهر القولين عنده وهو الاصح قيا على  
الفقهاء والمسالك اذ كل من جاز عليه الوقف اذ الحصري وجب ان يجوز عليه  
وان لم يخص كما قرر ذلك في مصنفه في الاجازة للمجهول والمعدوم  
ومن صح الوقف كذلك المالكية وابو يوسف ومحمد بن الحسن وقالوا  
ومن جاز الوقف منهم فهو الحق كذا يجوز في هذا النوع جماعة وما لا الله الحافظ  
ابوعبد الله **بن منته** فانه اجاز لمن قال لا اله الا الله **ثم** الحافظ الثقة  
**ابو العلاء** الحسن بن احمد بن الحسن بن احمد بن محمد بن سهل الهذلي  
حوزه **ايضا بعد** اي بعد ابن منته حسبما نسب اليه والي غيره الحافظ



ابوبكر الخازمي اذ ساله ابو عبد الله محمد بن سعيد الديبشي عن  
الرواية بما فاته قال له لم ارفي اصطلاح المتقدمين من ذلك شيئا غير  
ان تقر من المتأخرين استعمال هذه الالفاظ ولم يروا بها بأسا وراوا  
ان التخصيص والتعظيم في هذا سواء وقالوا مني عدم السماع الذي هو  
مضاد للشيء فلا معنى للتعيين قال ومن ادركت من الحفاظ نحو ابي  
الولاء يعني العطار وغيره كانوا يميلون الى الجواز ونما كتب الدنيا للحفاظ  
ابو طاهر السلفي من الاسكندرية في بعض مكانة اجاز لاهل بلد ان  
عدة منها بعداد وواسط وهم ان واصحاب وزجنان انتهى واجاز ابو  
محمد عبد الله بن سعيد السيجاني اهل الحلة من شيوخ الاندلس كلاما  
من دخل قريظة من طلبة العلم ووافقه على ذلك جماعة منهم صاحبه ابو  
عبد الله بن عثاب حكاهما عنهما عياض وقال غيره ان اولها اجاز جميع  
مسلم لكلام من اراد حمله عنه من جميع المسلمين وكان سمعه من المجزي  
بمكة ثم قال عياض والى صحة الاجازة العامة للمسلمين من وحدتهم  
ومن لم يوجد ذهب غير واحد من مشايخ الحديث **وكذا اجاز** التعظيم  
في الاجازة **للموجود** حتى حدواوها خاصة **عند** القاضي ابي الطيب طاهر  
**الطبري** فيما نقله عنه صاحبه الخطيب في تصنيفه المشتمل عليه فانه  
قال وسالته عن هذه المسئلة فقال لي يجوز ان يحير لمن كان موجودا  
حين اجازته من غير ان يعق ذلك بشرط او جملة سواء كانت الاجازة  
بلفظ خاص كاجاز لفلان وفلان لم عام كاجازت لبي هاشم وبنو هاشم  
ومثله اذ اقال اجازت لجماعة المسلمين فان الحكم عند القاضي ابي  
الطيب في ذلك سواء اذا كانت الاجازة لموجود انتهى ومن الادلة لذلك  
سوي ما تقدم قوله صلي الله عليه وسلم بلغوا عني الحديث وقد قوي  
الاستدلال به باليقيني ومنع الاستدلال بما رواه ابن سعد في الطبقات

من حديث ابي رافع ان عمر رضي الله عنه لما اختضر قاضيا اذ  
وفى من سبي العرب فهو من مائتي الف فان العتق النافذ لا يحتاج  
الى قبض وتحدث وعمل بخلاف الاجازة فيها ذلك ووجهه بعضهم  
بأنهم اكلها في ان كلامها مستند على تعيين المجرى وتخصيص ضرورة  
ان الراوي بالاجازة لا يجوز ان يكون ماله الوحدة النوعية بل ماله  
الوحدة الشخصية وكذلك ما يتخذ فيه العتق ويضع فيه وليس  
بشيء وعلى كل حال فقد قال الخازمي ان التوسع بما في هذه الشكوك  
غير محمود فما امكن العدو وعنه الى غير هذه الاصطلاح او منياتا كره  
بمتابع له سمعا او اجازة خاصة كان ذلك احري بالذي اختار الحفاظ  
عبد الغني بن سري واما وجه المنذري منع الرواية بها وعدم التبرج  
عليها قال والاتقان تركها وذهب الماوردي كما حكاه عياض الى المنع ايضا  
في الجهر لكل من المسلمين او طلبة العلم من وجد منهم ومن لم يوجد  
**وكذا الشيخ** ابن الصلاح **للابطل** ايضا **مال** حيث قال ولم نر ولم نسمع  
عن احد من تلاميذه به انه استعمل هذه الاجازة فروي بها ولا عن  
الشرذمة المتأخرة الذين سوغوها والاجازة في اصلها ضعيفة ونزاهة  
بهذا التوسع والاسترسال متصفا كثيرا لا ينبغي احتماله وعلى هذا **فاحذر**  
ايها الطالب استعمالها رواية وعلا وقد انصف ابن الصلاح في قصده  
الذي عاينته وسمعه لانه قد استعملها جماعة ممن تقدم  
من الائمة المقتدي بهم كالحافظ ابي الفتح نصر بن ابراهيم المقدسي  
الفقيه فقد قال ابو القاسم هبة الله بن الحسن المقتدي  
الفقيه فيما سمعه منه السلفي كما في معجم السلف انه ساله الاجازة  
فقال قد اجرت لك والكلام وقع بيده من روايا في فاختار  
الرواية عني والحافظ ابي محمد الكناشي فان صاحبه ابا محمد بن الكناشي



دخل عليه في مرضه فقال له انا اشهدكم اني قد اجزت الكلام هو مولود  
الان في الاسلام يشهدان لا اله الا الله وان محمد رسول الله وروي  
عنه بهذه الاجازة محفوظ بن بصري الثفلي والحافظ السلفي  
حيث حدث بها عن ابن خيرون فيما قاله ابن دحية وغيره وهو  
وان استفيد من كلام الحارثي الذي ضيع ابن الصلاح مستع  
باقتضائه فله لم يستحضره بل عزي بخوارها والرواية بها ايضا  
لغير واحد من الحفاظ عبد الغني بن سعيد وحدث بها ايضا الحافظ  
ابو بكر محمد بن خير الاشجالي المالكي في بزاجه الشريف وابن ابي  
العر في كتابه علوم الحديث عن السلفي وكذا ابو الوالي العطاري المذكور  
عن ابي بكر الشرازي فيما افاده الرافعي بحدث بها الرافعي  
نفسه في تاريخ قزوين عن السلفي وقال انه اجاز لمن ادرك حياته  
في سنة سبع وستين وخمسة وثمانين ولما ترجمه الوزير ابن بيهان  
ابن علي السلمي القزويني في تاريخه قال انه شيخ مستور ومعه ذكر  
انه كان ابن خمس وستين كانت الرلزلة بقزوين في رمضان  
سنة ثلاث عشرة وخمسة وثمانين فقتلته اجازته الشريفة العامة  
لانه مات سنة عشر ففترات عليه سنة ستماية احاديث مخرجة  
من مجموعات الشريفة التي وحدث بها ابو الخطاب بن دحية  
في تصانيفه عن ابي الوقت والسلفي واستعملها خلق بعد  
ابن الصلاح كما في الحسن الشيباني الفقه في حديث في تاريخ القاه  
بها عن السلفي وابي القاسم بن الطيلساني حدث بها عن ابي جعفر  
وابي العباس احمد بن عبد الرحمن بن محمد بن معاذ النخعي  
والحافظ الديلمي حدث بها عن المويدي الطوسي وغيره وعنده  
الباري الصمدي حدث بها عن الصفر اوي بمشيجته وابي

جعفر

جعفر بن الزبير والتقي بن دقيق العبد والعماد بن كثير حيث  
حدث بها عن الديلمي عن المويدي عامة عن عامة والذين  
العراقي المصنف في الاربعين الفسار يات له عن ابي محمد عبد  
الرحمن بن مكي بن اسماعيل الزهري العوفي عن سبط السلفي اتماما  
وولده الولي العراقي في حديث عن اثنين من شيوخه من دخل  
في عموم اجازة النووي وهو يعني النووي رحمه الله من صحيح جواز  
في زيادات الروضة في الطرف الثاني في مستند قضا القاضي  
من الباب الثاني من جامع آداب القضاء يورد ذكر ان من صونها  
ان يقول اجزت لكلاهما ان يروي قاله به قطع القاضي ابو الطيب  
الطبري وصاحبه الخطيب البغدادي وغيرها من اصحابنا وغيرهم  
من الحفاظ ونقل الحافظ ابو بكر الحارثي المتأخر من اصحابنا يعني شها  
تقدم ان الذين ادركتهم من الحفاظ كانوا يميلون الى جوازها وصحة  
ايضا في غير الروضة من تصانيفه وكذا ارجح جوازها ابو عمرو بن الحجاب  
والعز بن جماعة وقال انه ابي جواز الرواية ووجوب العمل بالمروي  
بها الحق وعمل بها النووي فانه قال كما قرأته بخطه في آخر بعض تصانيفه  
واجزت روايته لجميع المسلمين واجازتها ابو الفضل احمد بن  
الحسن بن خيرون الباقلاني البغدادي وابو الوليد بن رشد  
المالكي وغيرها واجاز لمن ادرك حياته ابو جعفر احمد بن عبد الرحمن  
ابن مضا الماضي وابو الحسين عبيد الله بن ابي الربيع القرشي والقب  
محمد بن احمد بن علي القسطلاني وابو الجراح المزي الحافظ ولتب  
بذلك خطه في اخر بعض تصانيفه والفخر بن البخاري وابو المظفر  
الابرقوهي وخلق من المسندين كالحار وزييد بنت الكمال  
حتى انه كثر من جوارها فرفدهم الحافظ ابو جعفر محمد بن الحسين



ابن ابي بدر البغدادي الكاتب في تصنيف رتبهم فيه على حروف  
المعجم ولد اجمعهم ابو رشيد بن الغزالي الحافظ في كتاب سماه الجمع المبارك  
افاده ابو العلاء الفريزي وذكر منه جبر بن ابي بكر بن جبر القزويني  
وقال النووي مشير النقيب بن الصلاح في كونه لم يدر من استعملها حتى ولا  
من سوغها حسبما تقدم ان الظاهر من كلام من صححها جواز الرواية  
بها وهذا مقتضى معناه واي فائدة لها غير الرواية فانتهى واستجاز  
بها خلق لا يحصى كثرة منهم ابو الخطاب بن واجب فانه سأل ابا  
جعفر بن مضى الاجازة العامة في كلام يجمع اسناده اليه على  
اختلاف انواعه لجميع من اراد الرواية عنه من طلبة العلم  
الموجودين فاسفهم بها وابو الحسن محمد بن ابي الحسن الوراق  
فانه سأل ابا الوليد بن رشد الاجازة لكل من احب الحمل عنه  
من المسلمين حيث كانوا من فضته واية حياة في عام الاجازة  
فاجابه لذلك كما حكاها ابن خبير وفي الحافظ الزكي المنذري الناس  
لا خلة البخاري عن ابي العباس بن تاشيت بالاجازة العامة  
فاخذه عنه خلق كثيرون وسمع بها الحافظ المزني والبرزالي  
والذهبي وغيرهم على الركن الطاووسي باجازته العامة من ابي  
جعفر الصيدلاني وغيره وكذا الما قدم الصدر ابو الجامع ابراهيم  
ابن محمد بن المويد الحوي بعيد السبعية اجتمع عليه الحافظ  
والمحدثون وسمعوته باجازته العامة من الصيدلاني ايضا وقر  
الصلاح ابو سعيد العلوي الحافظ على البخاري باجازته العامة  
من داود بن معمر بن الفاخر والبرهان الجلي على بعض رفاقه  
في السفينة بالقرب من جامع تنيس الذي خرب باجازته العامة  
من البخاري والمحدث الرحال ابو جعفر البصري المديني علي

التقي

التقي محمد بن صالح بن اسماعيل الكناشي باجازته العامة  
من الديلمي والصلاح خليل الاقفهسي الحافظ على زينب ابنة  
محمد بن عثمان بن العصيد باجازته العامة من الفخر  
وزينب ابنة مكى وخواهم اوزوي بها ابن الجزري عن  
الميدومي وغيره بل حكى اتفاق من ادركه من شيوخ الحديث  
والعلماء والحفاظ حيث لم يتوقف احد منهم في الكتابة على اسناده  
المتضمنة الاستحسان لاهل العصر وسمع شيخنا من الزين  
محمد بن احمد بن سليمان العيشي عرف بالمرجاني باجازته العامة  
من الديلمي ومن اسماعيل بن ابراهيم الزبيدي الداعية باجازته  
العامة هي من ابي محمد بن عساكر والحافظ الجال بن موسى  
المراكشي وغيره من سليمان بن خالد الخصري الاسكندري  
بها باجازته العامة من الفخر بن البخاري وصاحبنا النجم بن  
فهد الهاشمي شامي وغيره من احمد بن محمد بن علي بن اسماعيل  
الزاهدي الدمشقي بها باجازته من زينب ابنة الكمال في  
اخرين من المحدثين وغيرهم غير انه اغتفر في الطلب ما لا يقدر  
في الادب بحيث ان اهل الحديث يقولون اذا ثبتت ففتش اي  
جمع ما وجدت واذا حددت ففتش اي ثبتت عند الرواية  
وعلى كل حال فقد قال الشارح مع كونه كما قدمت ممن روي بها  
وفي النفس من ذلك شي وانما اتوقف عن الرواية بها وقال  
في نكته والاحتياط ترك الرواية بها بل نقل شيخنا عدم  
الاعتداد بها عن متقني شيوخه ولم يكن هو ايضا يقنع بها  
حتى ولو كان فيها بعض خصوص كاهل مصر اقتناعا بما عدم  
من السماع والاجازة الخاصة ولا يورد في تصانيفه بها



شيء ويرى هو وشيخه إن الرواية باسناد تتوالي فيه  
الاجازة ولو كان جميعه كذلك اولى من سند فيه اجازة  
عامة كما سيجي في النوع التاسع وقال في توضيح الحق له ان القول  
بما توسع غير مرضي لان الاجازة الخاصة المعينة تختلف في مقدارها  
اختلافا فوفا عند القدماء وان كان العلم استقر على اعتبارها  
عند المتأخرين في دون السماع بالاتفاق كيف اذا حصل فيها  
الاسترسال المذكور فانها تزداد ضعفا لكنها في الجملة خير  
من ايراد الحديث معضلا قلت والمحنة المبطلين انها اضافة  
الى مجهول فلا يصح كالكثرة وبالجملة فلم تطلب نفسي للاخذ بها  
فضلا عن الرواية لا سيما واكثر من لقيناه من يدعي التقييم  
او يدعي له فيه توقف حتي ان شخصا من اعيانهم لم تقدم  
في علوم زعماءه جازا مائة ثلاثين فاريد واردم عليه من  
لا يميز له بل ومن له شهرة بينهم في هذا الشأن ثم حققت  
لهم انه نحو الثمانين فقط ونحوه ما اتفق ان شخصا كان  
يقال له ابراهيم بن جحى الخليلي من توفي بعد الثلاثين وثمانماية  
اربعين مولده سنة خمس وعشرين وقر عليه بعد الطلبة  
باجازته من الحار ونحوه مع طعن الحافظ النقي الفاسي عليه  
في زعمواه واما الرواية فعندي بحمد الله من المسموع والاجازة  
الخاصة ما يعني عن التوسع بذلك نعم قد دخلت في اجازة  
خلق من المتأخرين هي الي الخصوص اقرب وهي الاستحارة  
لا بنا صوفية الخائفة البيبرسية وكنت اذا كنت منهم  
فاوردتهم في معجمي مع يميزهم عن غيرهم لاحتمال الاحتياج  
اليهم اوالي احدهم وغالب الظن ان من يصح الاجازة الحافظة

الخاصة

الخاصة المعينة تختلف في صفاتها اختلافا فوفا عند القدماء وان كان العلم  
استقر على اعتبارها عند المتأخرين في دون السماع بالاتفاق كيف  
اذا حصل فيها الاسترسال المذكور فانها تزداد ضعفا لكنها في الجملة  
خير من ايراد الحديث معضلا قلت والمحنة المبطلين انها اضافة  
بمجهول فلا يصح كالكثرة وبالجملة فلم تطلب نفسي للاخذ بها فضلا  
عن الرواية لا سيما واكثر من لقيناه من يدعي التقييم او يدعي له فيه  
توقف حتي ان شخصا من اعيانهم لم تقدم في علوم زعماءه جازا مائة  
ثلاثين فاريد واردم عليه من لا يميز له بل ومن له شهرة بينهم في هذا  
السان ثم حققت لهم انه نحو الثمانين فقط ونحوه ما اتفق ان شخصا  
كان يقال له ابراهيم بن جحى الخليلي من توفي بعد الثلاثين وثمانماية  
اربعين مولده سنة خمس وعشرين وقر عليه بعد الطلبة باجازته  
من الحار ونحوه مع طعن الحافظ النقي الفاسي عليه في زعمواه واما الرواية  
فعندي بحمد الله من قد دخلت في اجازة خلق من المتأخرين هي الي  
الخصوص اقرب وهي الاستحارة لا بنا صوفية الخائفة البيبرسية وكنت  
اذا كنت منهم فاوردتهم في معجمي مع يميزهم عن غيرهم لاحتمال الاحتياج  
اليهم اوالي احدهم وغالب الظن ان من يصح الاجازة الخاصة خاصة  
لا يتوقف في هذا وقد مرح ابن الصلاح بقوله **وما لهم كوصف حصر العلماء**  
بالقصر الموجودين **يومئذ** اي يوم الاجازة **نقرا** ومياطا او اسكندرية  
او صيدا او غيرها كاجزت لمن ملك نسخة من الكتاب القلا في **قائه**  
في هذه الصورة **الي الجواز اقرب** وهذا وان لم يصر فيه بتصحيح  
فقد علم به حيث اجاز رواية علوم الحديث من تصنيفه عنه  
لمن ملك منه نسخة ونحوه قول الفقيه الي فصر بن ابراهيم المقدسي  
لمن ساله الاجازة كما تقدم اجزت لك ولكل من وقع بيده جز من



رواياتي فلختار الرواية عني وكذا اجاز ابو الاصبع بن سهل  
القاضي لكل من طلب عليه العلم ببلده **قلت** وعباس بن  
الصلاح **فقال** **لست احسب** اي اهل في جواز **دا** اي  
الاجازة لمن هو الاب من طلبه العلم ببلد كذا او من قرا على قيل هذا  
**اختلاف** فابيه **اي** لعلم **من يري اجازة** اي يعتمد الاجازة الخاصة  
رواية وعملا ولا يثبت منعه اي بخصوصه لا **لكونه مختصرا**  
موصوفا كقوله لا ولد فلان واخوة فلان انتهى وكذا اجزم به شيخنا  
في اولاد فلان ونحوه وسبقه ابن الجزري فقال وقع لنا وقت الطلب  
استدعات فيها اسم معينة وفي بعضها ولفلان واواده الموحدين  
في تاريخ الاستدعاء وادكتنا جماعة من هؤلاء الذين كانوا موجودين  
فسمعنا منهم هذه الاجازة ولم يتكردك احدهم امتنا واجري مجري  
من هو مسمي وفي نفسي انه دونه انتهى وجيبه فكل ما قل فيه  
العموم بالقرب من الخصوص الحقيقي لوجود الخصوص لا اضافي  
فيه يكون اقرب الى الجواز من غيره ويلحق بذلك اجزت لا هل  
السنة او الشيعة او الخفينة او الشافعية فهو اخص من جميع المسلمين  
واقلا انتشار الاختصار المجاز بالصفة الخاصة مع العموم فيه النوع  
**الرابع** من انواع الاجازة **الجهل** **بمن اجيز له** من الناس او **بما**  
**اجيز** به من المروي فالاول كما اجزت بعض الناس او **ارقله**  
بفتح الهمزة واسكات الزاي وفتح الفاء ثم لام مفتوحة وهما التانيث  
الجماعة من الناس والثاني كما اجزت فلانا **بعض** **سما عاني** وكذا  
من هذا النوع مما هو جهل بالقبيل **ان** **سما** المجتزئ **كتابا** او **بالقر**  
**شخصا** **وقد** **سما** **به** اي بذاك الكتاب او الشخص **سواء**  
مثل ان يقول اجزت لك ان تروي عني كتاب السنن وفي

مرويات

مرويات عدة كتب يعرف كل منهما بالسنن كابي داود والدار  
والبيهقي وغيرها ويقول اجزت محمد بن عبد الله الانصاري  
في ذلك الوقت جماعة مشتركون في هذا الاسم وقد يكون الجماعة  
فيهما معا كما يقول اجزت جماعة بعض سموعاتي او اجزت  
محمد بن عبد الله الانصاري كتاب السنن **ثم** **اي** لم **ينقطع**  
**مراده** **اي** المجتزئ **من ذلك** كله بقرينة **فهي** **اي** هذا النوع  
**لا يصح** للمجهل في هذه الصور كلها عند السامع وعدم التمييز  
فيه وكونه مما لا يسيل لمعرفته ويميزه ومن صرح بذلك في  
الصورة الاولى عباس فقال اجزت لبعض الناس او لقوم  
اولئك لا غير لا تصح الرواية به ولا تقيد هذه الاجازة اذ  
لا يسيل الى معرفة هذا المصنف ولا تعيينه وصرح ابن الصلاح  
في الصورة الثانية بقوله فبها اجازة فاسدة لا فائدة فيها وكذا  
جزم النووي بعدم الصحة فيها في زوايد الروضة عقب اداب  
القضا قيل لقضا على الغائب في مستند فضا به نعم ان يضع  
مراده فيها بقرينة كان يقال له اجزت لمحمد بن عبد الله بن مثنى  
ابن عبد الله بن النضر بن مالك الانصاري بحيث لا يلتبس مع  
غيره من اشترك معه في اسمه واسم ابيه وبنيته فيقول اجزت  
لمحمد بن عبد الله الانصاري او ان يقال له اجزت لي كتاب  
السنن لابي داود فيقول اجزت لك رواية السنن او يقال  
له اجزت للجماعة المقيمين بسجدة كذا فيقول اجزت الجماعة  
فالظاهر صحة هذه الاجازة وينزل على المروي المسمول فيه  
بقرينة سبق ذكره **اما** الجماعة **المسمون** المعينون في استدعا  
او غير **مع** **البيات** لا نساهم وشهرهم بحيث يروى الاشتباه

قطني



عنهم ويتمنون من غيرهم على العادة الشائعة في ذلك  
**فلا يضر** والحالة هذه **الجهل** من المجيز **بالأعيان** وعدم معرفتهم  
بهم والاجازة صحيحة كما أنه لا يشترط معرفة المستمع عين السامع  
الذي سمع منه وإن أشعر بالحكمة في سماع التفرعات التي قبل  
الاجازة عن يوضهم بخلافه إذا فرق بين السامع والمسمع في  
ذلك وكذا الواحد المسمى المعين من جهل المجيز عينه من باب أولى  
ومن نص على أنه لا تضر جهالة عين من سمى له عياض **وسمي**  
**الصحة إن حملهم** أي جمعهم بالاجازة **من غير حصر** في عدد ومن غير  
**تصريح لهم** واحدا واحدا في سماع السامع وإن توقف بحققهم  
في القياس من أجل أنه لا يلزم من كون قسم السامع لم يتأثر  
بذلك أن تكون الاجازة كذلك كما كان ادعاء القدر في الاجازة دون  
السامع فالقياس ظاهر لأنه إذا صح في السامع الذي الأمر فيه  
اضيق لكونه لا يكون لغرض الحاضر مع الجهل بعينه فصحة مع ذلك  
في الاجازة التي الأمر فيها أوسع لكونها للحاضر وللغايب من باب  
أول ثم إنه لما قد توزع في الفرق بين الصورة الأولى من هذا النوع  
وهي تسم بسم أصلا وبني من سمي في الجملة مما بعدها مع اشتراك  
الكلمة في الألفاظ والجواب أن الاشتراك إنما هو في مطلق الجملة  
والألفاظ والألفاظ في ذلك شديد الخفاء عن كل أحد بخلافه هنا  
فهو عند سامعه فقط ولا يلزم من العلم بشئ في قوئ وصف الحكم  
بمثله في تصديق ذلك الوصف وإن كان الظن بالمجيز معرفته في الأولى  
لنقد البحث عن تعيينه وكذا بحث بعضهم في صحته في الأولى فلا  
له على العموم يعني حيث صححت الاجازة العامة إذا لفظ صاحبها  
ولا مانع من حمله عليه وفيه نظر إذ لم يستفد تعيين الجماعة

بخلاف

بخلاف العموم ولكن قد ذكر ابن الصلاح في فتاويه فيما إذا قالت  
المرأة أدنت للعاقدة هذا البلد إن يزوجني ولم تقم قرينة على إرادة  
واحد معين أنه يجوز لكل عاقد أن يزوجهما وقد يفرق بينهما بجهة  
الجماعة لتكثيرها بخلاف العاقد **النوع الخامس** من أنواع الاجازة  
**التقليد في الاجازة** ولم يفرده ابن الصلاح عن الذي قبله بل قال له  
فيه ويتشبهت بذي له الاجازة المعلقة بشرط وذكره وأفراده حسن  
خصوصا والصورة الأخيرة منه كما سيأتي لأجل أنه فيها ثم التقليد إما  
لأن يكون **من يشاؤها** أي الاجازة **الذي اجازوه** الشيخ يعني أنها  
معلقة بمشيئة من نفسه كان يقول من شا أن اجزله فقد اجزت  
له واجزت لمن شا وقد كتب أبو الطيب الكوكبي إلى ابن حيوة  
سلام عليك فقد سألني ابنك محمد بن العباس أن اجزلك هذا  
التاريخ الذي حدثنا أحمد بن أبي حنيفة وقد اجزته لك ولكل  
من أحب ذلك فإروه عني وكل من أحب ذلك **ويشأوها غيره**  
أي غير المجاز حال كونه **معيئا** فهي معلقة بمشيئة من غيره  
كان يقول من شا فلا أن اجزته فقد اجزته واجزت لمن شا  
فلا أن أو يقول الشخص اجزت لمن شئت رواية حديثي أو نحو ذلك  
وقد الحق ابن الصلاح بهذا الصورة الأولى لكنه قال **ولا أولى** أي  
التقليد بمشيئة المجاز له **المهم** **الشرعية** وانتشار من الثانية  
فإنها معلقة بمشيئة من لا يحصر عددهم والثانية بمشيئة معين مع  
اشتراكها في جملة المجاز لهم فإن كان الغير متهما كان يقول اجزت  
لمن شا بعض الناس أن يروى عني فاكتر جهلا لوجود الجملة  
في الجنتين ولما كانت فيها مخصوصها بأطلة قطعا **والأول**  
أي العورتين المتقدمين **أبو بلي** محمد بن الحسين بن محمد



ابن خلف بن الفراء **الامام الحنبلي** والد القاضي أبي الحسين محمد بن خلف  
طبقات الحنابلة **مع ابن عثيمين** يفتح أوله وآخره سبعين مسألة  
هو أبو الفضل محمد بن عبد الله المالكي فيما نقله عنه الحافظ  
الخطيب الشافعي في جزل الاجازة للمحدث والمجهول **وقال**  
مسند ابن الجوزي **يحيى بن يحيى** فيها في ثاني الحال **اذيتاوها**  
أي الاجازة المجاز له قلت ولم ار الاستدلال ولا الصورة الاولى  
في الجزل المذكور ولا عراها ابن الصلاح لم يابل كلامه محتمل لكون  
الاستدلال له وان لم يوافق على الصحة فيها حيث قال فهذا فيه  
جهالة وتعليق بشرط **والظاهر بطلانها** وعدم صحته وقد  
**افتي بذلك** القاضي أبو الطيب **ظاهر** بن عبد الله الطبري  
الرساله صاحب الخطيب عنها وعلا ذلك بانه اجازة لمجهول  
فهو كقول بعض الناس قال وهو الثلاثة يعني المجيرين والبطل  
كانوا مشايخ مدامهم ينفردوا بذلك وكذا استعمل الماوردي  
كما نقله عياض وقال لانه محتمل يحتاج الي تعيين المتحمل قال  
الخطيب ولعل من منع صحته لتعلقه بالوكالة فانه اذا قال  
وكنتك اذا جاز اسل لشهر لم يصح عنده الشافعية فكذا اذا  
علق الاجازة بمشية فلا ت يعني المعين قال ابن الصلاح وقد  
يعلق ذلك ايضا بما فيها من التعلق بالشرط فان ما يفيد  
بالجملة يفيد بالتعلق على ما عرفت عنده فقول **قلت** ولكن  
**قد وجدت** الحافظ **ابن أبي خيثمة** ابا بكر احمد بن زهير  
ابن حرب **اجاز** بكيفية **الثانية المهمة** في المجاز فقط  
فانه قال فيما كتبه بخطه اجزت لابي زكريا يحيى بن مسلمة  
ان يروي عني ما احب من تاريخي الذي سمعه مني ابو

محمد القاسم ابن الاصمغ ومحمد بن عبد الاعلى كما سمعناه مني  
واذنت له في ذلك ومن احب من اصحابه فان احب ان تكون  
الاجازة لاحد بعد هذا فانا اجزت له ذلك بكتابي هذا وكذلك  
قال محمد بن احمد بن الحافظ يعقوب بن ابي شيبة بن الصلت  
اجزت لعمر بن احمد الخلال وولده عبد الرحمن وختمه علي بن  
الحسن جميع ما فاته من حديثي مما لم يدرك سماعه من المسند  
وغيره ولكل من احب غير فليرووه عني ان شاء الله حكاه الخطيب  
وقال قد رايت مثل هذه الاجازة لبعض المتقدمين الا ان اسمه  
ذهب من خطي انتهي ولعل ما رآه هو ما حكاه عن ابن ابي خيثمة  
مع انه قد فعله غيرهما من المتقدمين والمتأخرين عياض قد  
يفرق بين هذه الصيغ وبين ما تقدم بانه حصل فيه العطف  
على معين بخلاف ذاك وهو يلحق بالتعلق بمشية المعين الاذن  
له في الاجازة كان يقول اذنت لك ان تخبر عني من شئت لم ار  
في نقل الاما حكاه شيخنا في ترجمة ابراهيم بن خلف بن منصور  
الفسافي من لسان الميزان انه كانت له وكالة في الاجازات  
من شيوخ وكلمه في الاذن لمن يريد الرواية عنهم قال ابن سدي  
وكنت من كتب الي بالاجازة عنه وعن موكله في سنة ثلاث  
وسمائية انتهى وقد فعله شيخنا بل وحكي بعض المتأخرين  
عن بعض من عاصره انه فعله قال والظاهر فيه الصحة  
كما لو قل وكل عني ويكون مجازا من جهة الاذن وينعزل  
المأذون له في الاجازة بموت الاذن قبل الاجازة كالوكيل فلو  
قلك اجزت لك ان تخبر عني فلا فانا كان اولى بالجواز وقد ذكر  
ابن الصلاح نظير هذه السبيلة في قسم الكناية كما سياتي ثم



ان كلما تقدم من التعليل لنفس الاجازة **وان يقل من شأ**  
 الرواية عني **بروي** فقه اجزته وكان التعليل للرواية  
 القول بصفحة وبما رآه ابن الصلاح انه اولي بالجواز  
 يعني من الذي قبله عند محيرة من حيث ان مقتضى كالأجزة  
 تفويض الرواية بها الى منسبة المجاز له فكان هذا مع كونه  
 بصيغة التعليل تصرح بما يقتضيه الاطلاق وحكمة الحال  
 لا تعليل في الحقيقة يعني انه وان كان شرطاً لقطبها فهو لازم  
 حصوله بحصولها وكان ذكره وعدم ذكره سوا في عدم التأثير  
 واستظهر الاولوية بخبره برفق المشا فعبء في البيع اي وهو  
 الاصح كما في الروضة وغيرها ان يقول بعتك هذا ابك ان  
 شئت فيقول قبلت وتورع في القياس بان المبتاع معين  
 والمجاز له ههنا منهم وكذا انفعبه التعليل يانه ليس التعليل  
 في مسيلة البيع للايجاب على ما عليه بفرع من جهة التصرح بمقتضى  
 الاطلاق فان المشتري بالخيار ان قبل وان شأ لم يقبل لتوقف  
 تمام البيع على قبوله بخلافه في الاجازة فلا يتوقف على القول  
 فيكون قوله اجزت لمن شأ الرواية تعليلاً لانه قبل مشية  
 الرواية لا يكون مجازاً وبعد مشيتها يكون مجازاً وحسب فلا يصح  
 لانه يؤدي الى تعليل وجهه وذلك باطل كما تقدم **فهم**  
 نظير ما نحن فيه وكلت من شأ او اوصيت لمن شأ وامثالهما  
 مما لا يصح فيها قال واذا بطل الوصية مع احتمالها ما لا يحتمله  
 غيرها فلان يبطل فيما نحن فيه اولي قال ابن الصلاح **وتحوزه**  
 أي نحو ما تقدم من تعليل الرواية ابو الفتح محمد بن الحسين  
 الوصي الحافظ حال كونه **يجز اكتب** بحقه فقال اجزت رواية

الاردي

ذلك

ذلك لجميع من احب ان يرويه عني **اما** لو قال اجزت لك ان ترو  
 عني الكتاب الفلاني او كذا او فلهي ان شئت الرواية  
 عني او اجزت لك ان شئت ان تروي عني **واجزت لفلان**  
 الفلاني **ان يرد** او يجب الرواية عني او نحو ذلك ما هو نظير مسيلة  
 البيع سواء ايشا بهما **فالظاهر الاقوي** فيها **الجواز** ان قد  
 انتفت فيه الجهالة وحقيقة التعليل ولم يبق سوى صيغته  
**فانظر** ذلك وان حكى ابن الاثير المنع فيها عن قوم لانها تخل  
 فيعتبر فيه تعيين المتخل قال وهذا هو الاحذر بالاحتياط  
 والاولي بحجاجة المحدث وحفظه انتهى ويشهد له انه لو قال  
 لا جعتك ان شئت لا تصح الرجعة ولو قال اجزت لفلان ان يرد  
 الاجازة فالظاهر كما قال المصنف انه لا فرق وان لم يصرح ابن  
 الصلاح بتعليل الاجازة في المعين بمثله بتفليذه وبغير مثله  
 يقتضي الصحة فيه بعمومه واعلم ان نفي ابن الصلاح حقيقة  
 التعليل عن الصورة التي قبل هذه انما يتم لو قال المجيز اذنت  
 لمن اجزت له في الرواية عني ان شأ والافلا فرق بينهما وبين  
 التعليل بمشيتها في الاجازة ويتأيد بتسوية المصنف بين ارادة  
 الاجازة او الرواية في المعين **والنوع السادس** من انواع  
 الاجازة **الاذن** أي الاجازة **المعذوم** وهو على قسمين اما  
 لمعذوم **يتبع** لموجود عطف عليه او ادرج فيه **كقوله**  
**اجزت الكتاب الفلاني او مرويا في فلان** الفلاني  
**مع اولاده وتسله وعقبه حيث اتوا** في حياة المجيز  
 ولعله وكذا اجزت لك ولمن يولد لك ولطلبة الحكم  
 ببلد كذا امي كذا **ان** غير تبع بان حصص الجيز **المعذوم**



اي بالاذن ولم يعطفه على موجد سابق كقوله اجزت لمن  
يولد فلان الفلاني وهذا القسم الثاني وهو **او هو** واصنف من الذي  
قبله وذاك اقرب الى الجواز **او هو** **اجازة** **ابن** الحافظ  
الشهيد **ابن داود** السجستاني وهو الحافظ ابو بكر عبد الله بن  
فعله فقال اجزت لك ولاولادك وحمل الحيلة قال الخطيب يعني  
الذين لم يولدوا بعد قال ولم يعد لاحد من الشيوخ المحدثين في  
ذلك قولاً ولا يلغى عن المتقدمين سواء فيه رواية قال البلقيني  
ويحتمل ان ذلك وقع منه على سبيل المبالغة وتأكيده الاجازة لا انه  
اراد حقيقة اللفظ قلت لكن قد عزي شيخنا **ابن** عبد الله  
ابن منده استعمالها وابن الصباغ جوازها القوم **وهو** **مثلاً** اي  
تشبهه **بالوقف** على المعدوم حيث صح فيما كان معطوقاً على موجود  
كما قال به اصحاب الشافعي وكذا ابو حنيفة عن الشافعي نفسه  
فانه في وصيته المكتوبة في الام او مية فيها او مية على اولاده  
الموجودين ومن بعده الله له من الاولاد ولا شك انه يعترف  
في النسخ والتمس ما لا يعترف في الاصل اما الوقف على المعدوم ابتداء  
كقوله سيولد فلان فلان فلا على المذهب لانه منقطع الاول **ولكن**  
القاضي **ابن الطيب** طاهر الطبري **روى** **كلهما** اي القسمين  
مطلقاً فيما حكاه عنه صلحه الخطيب الحافظ وكذا امتعه  
الماوردي فيما حكاه عنه صلحه **وهو** **الجميع** **المعتمد** الذي  
لا ينبغي غيره لان الاجازة في حمل الاخبار حيلة بالاجازة على ما قدر  
في النوع الاول فلما لا يصح الاخبار للمعدوم لا تصح الاجازة له بل  
ولو قدرنا ان الاجازة اذن لا يصح ذلك ايضا كما لو كانت للمعدوم  
لوقوعه في حالة يتعذر فيها المادون فيه من المادون له وايضا

فكما

فكما قال بعض المتأخرين يلزم من الجواز ان تنصل الرواية في بعض  
صور هذه النوع بين شخصين في السند من غير واسطة ولا لقي  
ولا ادراك عصر ومثل هذا غير معقول وساقط عن درجة الاعتزاز  
ولم نر من صرح باستثنا هذه الصورة وعلى كل حال فهي مما يتقوى  
به الرد **وكذا** اردتها **ابن نصر** هو ابن الصباغ وبين بطلانها  
وقال انما ذهب اليه من يعتقد ان الاجازة اذن في الرواية  
لا محادثة يعني فلا يشترط فيه الموجود وقد تقدم قريباً رده  
وان قلنا انها اذن **ولكن** **جاء** **الاذن** للمعدوم **مطلقاً** عند  
الحافظ **ابن بكر الخطيب** قياساً على صحة الاجازة كما قاله عياض  
فانه قال واذا صحت الاجازة فمع عدم التقا وبعد الديار وتفرق  
الاقطار فكله لك مع عدم التقا وبعد الزمان وتفرق الاعصار  
وخرجه بعض المتأخرين من المقاربة على مذهب الجمهور  
واهل الحق في جواز نقل الامر بالمعدوم خلافاً للمعتزلة قال  
واذا اجاز فيه فهذا اولى واخري وفي القياس توقف ثم ان ما  
ذكرته استلزامه رواية الراوي عن من لم يدركه ولا يحاصره  
قد اشترى اليه الخطيب فانه قال فان قيل كيف يصح ان يقول  
اجاز فلان في ومولده بعد موت المجير بزمان بعيد قيل كما  
يجوز ان يقول فلان علي وان كان موت الواقف قبل مولده  
بزمان بعيد ولان بعد احد الزمانين من الاخر بعد احده  
الوقت من الاخر فلو اجاز من مسكنه بالمشرف لمن يسكن  
بالغرب وجاز ان يقول المجاز له اجاز لي فلان وان لم يلتقي  
فكله لك اذ الاجاز لمن يولد بعده يجوز ان يقال اجاز لي فلان  
وان لم يتقاصر فيه نظر فان عدم الاجتماع في الزمان يلزم في المكان



ولا عكس وكأنه نظر الى ان المقصود بلوغ الخبر بالاذن وهو  
 حاصل فيهما **وبه** اي بالحق اطلاقا **قد سبق** اي الخطيب من جماعة  
**كا بن عمرو بن** المالكي **مع** اي يعلى ابن **الغفر** الخبلي والقاضي  
 ابي عبد الله الدامغاني الحنفي وابي الطيب الطبري الشافعي فيما  
 سمعه منه الخطيب قد يفتل ان يقول ما تقدم وكذا اجازته غيره  
 من الشافعية بل قال عياض انه اجازته معظم الشيوخ المتأخرين  
 قال وهذا استمر عليهم بعد شرقا وغربا انتهى وحرم شيخنا  
 بانه لا يعرف في المشاركة وعدم الصحة في القسم الثاني وبانه  
 الاقرب في الاول ايضا **وقد راي الحكم على استواء في الوقت**  
**في صحته** اي راي صحة الوقف في القسمين معظم من تبعوا  
**ابا حنيفة** بالصرف وعدمه لكن مع الخيل **ومالك** رجعها  
 اذنه **نعا** فيلزمهم القول به في الاجازة من باب اولي لان  
 امرها اوسع من الوقت الذي هو تصرف مالي الا ان يفرقوا  
 بين الباين بان الوقف ينتقل الى الثاني عن الاول والي  
 الثالث عن الثاني بخلاف الاجازة فهي حكم تنقل بالمجيز  
 والمجاز له حسب ما حكاه الخطيب عن بعض اصحابه ونحوه  
 ما قيل ان الوقف لو ول غالبه الى المعد ومن حين الايقاف  
 بخلاف الاجازة لاسيما وقد سلف عن ابي حنيفة القول  
 ببطلان اصل الاجازة وتبعه من تقلد به الدياس وكذا  
 ابو يوسف في احد القولين وهو اشهرها عن مالك ولكن المقيد  
 الحاق ما بعد البطن الاول به في التلقي من الواقع وفي  
 الفرق الثاني نظر وقد قال الخطيب انه لا فرق بينهما في  
 وقد صنف في هذه المسئلة **جرا** **النوع السابع** من انواع  
 الاجازة

الاجازة **الاذن** اي الاجازة **لغير اهل** حين الاجازة **للغة**  
**عنه** وللاذن **الكافر** او فاسق او مستدع او محتون **او طفل غير**  
**مميز** يتميز ايصح ان يعد معه سامعا **وذا الاخير** اي الاجازة  
 للطفل وهو الذي اقتصر بن الصلاح بالتصريح بما ذكرنا  
 عليه مع كونه لم يفرد به بنوع وانما ذكره ذيل مسئلة الاجازة للمعد  
**راي** اي راي صاحبنا مطلقا القاضي **ابو الطيب** الطبري حيث  
 ساله صاحبه الخطيب عن ذلك ووزن بينه وبين السماع بان  
 الاجازة اوسع فانهما تصح للغايب بخلاف السماع **وكذا** راي  
**الجمهور** وحكاها السلفي عن من ادركه من الشيوخ والحفاظ  
 وسبقه لذلك الخطيب فانه قال ويجاهد ارايتا كافة شيوخنا  
 يجيزون للاطفال الغيب عنهم من غير ان يسألوا عن مبلغ اسماهم  
 وحال يتميزهم واحتج الخطيب لذلك بان الاجازة انما هي باحة  
 المجيز الرواية للمجازلة والاباحة تصح لغير المجيز بل والمحتون  
 يعني لعدم افتراقهما في غالب الاحكام قال ابن الصلاح وكما نظم  
 راوا الطفل اهلا لخل هذا النوع الخاص ليؤدي به بعد حصول  
 اهليته حرصا على السبل الى بقا الاسناد الذي اختصت به  
 هذه الامة وتقريبه من رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 والقول الثاني وحكاها الخطيب عن بعض الاصحاب البطلان  
 وكذا ابطال الشافعي رحمه الله لمن يستكمل سبع سنين كما  
 تقدم في متى يصح التخل قال ابن زبير وهو مندهي وكذا الضبط  
 به لانه منطنة يتميز غالبا وهذا القول لازم من ذهب الى  
 اشتراط كون المجازة عاما كما سياتي في لفظ الاجازة قد يبايع  
 ما فيه واما باقي الصور التي لم يذكرها ابن الصلاح فالمحتون

توسع هم



قد علم الحكم فيه قريبا من كلام الخطيب قال لناظم **ولما وجد في**  
الاجازة **الكاف نقلا** مع تصريحهم بقصة سماعه **بلى** أي نعم **بحق**  
الحافظ الحجة إلى الحاج **المزني** بكسر الميم نسبة للمرة قد رثه من  
دمشق **فشر** أي متا بعا **فعل** حيث أجاز ابن عبد المؤمن  
المصري لأن الديار حال موديته في جملة السامعين جميع  
مروياته وكتب اسمه في الطبقة واقتره المزني المذكور  
بل وأجاز ابن تيمية كما قد ثبت كذلك في نص صحيح التجل  
وإذا جاز في الكافر والفاسق والمبتدع من ثبات **أولي** وكذا  
**لم أجده في** اجازة **الحمل** سواء نفع فيه الروح أو لم ينفع عطف على  
سجود كآبويه مثلاً أو لم يعطف **أيضا نقلا** وهو أي جواز  
الاجازة له **من** جواز اجازة **العدوم** **أولي** **فعل** بلا شك  
لأسماء إذا نفع فيه الروح وبشهادة له تصحيحهم الوضعية للحمل  
واجاب الثقة على الزوج لمطلقته الحاشية قلنا أنها لا حجة  
تزيلا له منزلة الموجود **والخطيب** مما يتأيد به به عدم  
التقل في الحمل **لم أجده** من شيوخه **من فعله** أي أجاز  
الحمل مع كونه من يري كما تقدم صحة الاجازة للمعدوم  
**قلت قد رأيت بعضهم** وهو أحد شيوخه المتأخرين الألف  
العمدة صلاح الدين أبو سعيد العلاني شيخ بعض شيوخنا **قد**  
**سيلة** أي الأذن للحمل **مع** بالسكون **أبويه** أو سيلة الاجازة  
لها والحمل **فأجاز** ولم يستثن أحدا فاما أن يكون براها  
مطلقا أو يقتصرها تنها وهو علم واحفظ واتقن من المحدث  
الكثير الثقة أي الثنا محمود بن خليفة بن محمد بن خلف الميمني  
الدمشقي شيخ شيوخنا الذي صرح في كتابته بما يشعر بالاحترار عن

الاجازة

الاجازة له بل ومن أهم اسمه فانه قال اجزت للمسمين فيه  
**ولكن** يمكن أن يقال **لعل** يعني العلاني **ما أصح** أي تصح  
يعني نظر **الاسماء** التي فيها أي في الاستجازة حتى يعلم هل فيها  
حلام **لاذ فعل** أي حيث أجاز بناء لصحة الاجازة بدون  
تصفح ولا عد كما تقدم في النوع الرابع قريبا إلا أن الثالب أن أهل  
المحدث كما هو المشاهد لا يجيزون إلا بعد نظر المسمول لهم  
على أنه يمكن أن يقال لعل المسمى يصلح تصحيح الاستجازة ووطن  
الحكميين أو يقال أن الحمل اسمه حسنة فلا تنافي بين الصنفين  
**و** على كل حال **في ينبغي البناء** بالقصر للقصور أي بناء صحة الاجازة  
له **على ما ذكر** أي الفقهاء من أنه **هل يعمل الحمل** أم لا فإن قلت  
أنه لا يعمل فيكون ثلاثا للمعدوم ويجري فيه الخلاف فيه وإن  
قلنا أنه يعلم كما صححه الدارقني صح الأذن **وهذا** أي البناء وكون  
الحمل يعلم **أظهر** فاعنده ثم إن معنى قوله أن الحمل يعلم أنه يعمل  
معلومته المعلوم والافقد قال إمام الحرقين لا خلاف أنه لا يعلم  
وبه حزم الدارقني بعد هذا بخصيصته في التأخر ومحصل  
ما ذكرنا هذه الاجازة كالسماع لا يشترط فيها الأهلية عنه  
التحمل بما تسمى رأيت من كتبها مستنسخة نقلا  
عن المص أنه هو السائل للعلاني وأن الحمل هو وليه أحمد  
يعني الولي أباً زرعاً وفيه نظر فولد أي زرعاً في ذي  
الحجة سنة اثنين وستين وفاة العلاني في المحرم سنة إحدى  
الهم إلا أن يكون مثل حلا أئتمن المعتد وعالبا **والنوع الثامن**  
من أنواع الاجازة **الأذن بما** أي الاجازة بمعدوم **سجل**  
**الشيخ** المجيز من المروي مما لم يتجمله قبل ذلك بنوع من أنواع



الاجازة لرويه المجاز له بعد ان يتخلله **المجرب والصواب** بل الصواب  
كما قاله النووي وسبقه اليه عياض كما سياتي قريبا **انا نعلمه** ولم  
يفصلوا بين ما يكون المعدوم فيه منعطفًا على موجود كان يقول اجزت  
لك ما روته وما ساويه اولًا كما قيل به في النوع السادس **وبعض**  
**عصري عياض** قد **بدله** بالمعجمة اي اعطى من سأل الاجازة  
كذلك ما سأل كما حكاه في الماعة حيث قال وهذا النوع لم ارض نكلم  
فيه من المتأخرين قال ورايت بعض المتأخرين والعصرين يصنفونه  
ووجهه بعضهم بان شرط الرواية اكثر مما يعتبر عند الادلاء عند  
التخلل وحديثه فتواخله بعد الاجازة او قبلها اذا ثبت حتى الاداء انه  
تخلله **وكن ابن خيث** نضم الميم وكسر المعجمة واخبره مثلثة وهو  
ابو الوليد يونس بن عبد الله بن محمد القرطبي قاضي الجماعة ومباح  
الصلاة والخطبة بها ويعرف بابن الصفا واحداً العلماء بالمحدثين  
والفقه والوافر الحظ من اللغة والعربية كتب اليه من المسترق  
الدارقطني وغيره ومن قضائيه الشنبل عن الدينار بن ابي  
خير الاخره جاءه انسان حسماً حكاه تلميذه ابو مروان عبد  
المكوك بن زيادة اسمه التميمي الطبري القرطبي في فهرسته فساله  
الاجازة له بجميع ما رواه الي تاريخه وما يرويه بعد فاستمع  
من ذلك **ولم يجب** فيه **من سأل** فغضب السائل فنظروا  
الي الطبري كانه يجب من ذلك قال الطبري فقلت له اي تسأل  
يا هذا يعطيك ما لم ياخذ هذا ام قال فقال يونس هذا جوابي  
قال عياض بعد سياقه وهذا هو الصحيح فان هذا يجوز بالاجاز  
عنده منه وراى ان له بالتخمين بما لم يحرف به بعد وسيج  
له ما لا يعلم هل يصح له الاذن فيه فتبعه الصواب قال غيره

والفرق

والفرق بينه وبين ما رواه ان ذاك داخل في دايمة  
حصر العلم باصله بخلاف ما لم يروه فانه لم يتحصن بكن قال  
ابن الصلاح انه ينبغي بناؤه يعني صحته وعدمها على الاجازة  
هل هي في حكم الاحيار بالمجاز حجة او هي اذن قطي الاول  
لم يصح اذ كيف يجبر بالاختيار عند منه وعلى الثاني فينبغي  
على الخلاف في تصحيح الاذن في الوكالة فيما لا يملكه الا ان  
بعد لا يملكه في بيع العبد الذي يريد ان يشتريه وكذا في عقده  
اذا اشتراه وطلاق زوجته التي يريد ان يتزوجها كما زادها  
ابن ابي الدرم وكذا اذا كان المالك لعامله في بيع ما سيملكه  
من القروض او اوصى بمنافع عين يملكها قبل وجودها وهو  
الاصح في هاتين ووجهه فيما قبل ما وكن الوكيل في بيع  
كذا وان يشتري بتمسك كذا على اشهر القولين او في بيع مرة  
تخله قبل ما رواه كما حكاه ابن الصلاح عن اصحاب اوفي  
استيفاً ما وجب من حقوقه وما سيجب او بيع ما في ملكه  
وما سيملكه على احد الاختيارين للمرافعة في الاخيرة وقال  
البلقيني انه الذي يظهر لما نص عليه الشافعي في وصيته  
وهو المحكي في البيان عن الشيخ ابي حامد ونقله ابن الصلاح عنه  
في فتاويه تراعى بانه اذا وكنه في المطالبة بحقوقه دخل فيه ما  
يتجدد منها وبالنظر لهذه الفروع صحة وابطال لا حصل التردد  
في مسيلتها على ان الدارج في جملها انما يناسب القول بصفة الاجازة  
في المنعطف فقط وصنيع ابن الصلاح مشعر بفرصته في غيره ولذا  
سأع تنظيره بالتوكيل في بيع العبد الذي سيملكه بحره اقال  
بعضهم واذا اجاز التوكيل فيما لم يملكه بعد قال اجازة او في



بدليل صحتها جازة الطفل دون توكيله وعلى المعتد فيبقى  
 كما قال ابن الصلاح بتعاليفه على ما يروى عن شيخه بالاجازة  
 ان يعلم ان ما يرويه عنه مما تحمله شريحة قبل اجازته له انتهى  
 ويلحق بذلك ما يورد للمجيز بعد صدور الاجازة من نظم  
 اذنا لين وعلى هذا يحسن للمصنف ومن اشبهه توريح صدور ذلك منه  
**واما ان يقل الشيخ اجازته ما صح له** اي حال الاجازة **وسيج**  
 اي ويصح عنده بعد ما اني اروي به **فداك صحيح** سواء كان  
 المجيز عرفا انه يروي به حين الاجازة ام لا لعدم اشتراط ذلك  
 وقد **علمه** الحافظ **الدارقطني وسواه** من الحفاظ وله ان يروي  
 عنه ما صح عنده حين الاجازة وبعد ها انه تحمله قبلها سواء صح  
 الشيخ في قوله بي المنفيين **او اقتصر على قوله صحيح وحديث** قوله  
**يصح** يعني بعد ها **اجازة المجيز ما عرف** الطالب حالة الاداء انه  
 مما تحمله شريحة قبل صدور الاجازة والفرق بين هذه والتي  
 بعدها انه هناك لم يرد بعد بخلافه هنا فقد روي ولكن تارة  
 تكون عالما بما رواه وهذا الكلام فيه وتارة لا يكون عالما فيجوز  
 لا مرفوعة على بثوته عند المجاز **والموقع التاسع** من انواع  
 الاجازة **الاذن** اي الاجازة **ما اجيز المشيخة المجيز**  
 خاصة كاذ يقول جاز في كذا مجازي او رواية ما اجيز في  
 او ما ابيح لي روايته واختلف فيه **فقيل** كما قال الحافظ ابو  
 البركات عبد الوهاب بن المبارك بن احمد بن الحسن البغدادي  
 الحسيني عرف بابن الانباري انه **لن يجوز** يعني مطلقا عطف  
 على الاذن بسموع ام لا ومنه في مجزأ وحكاها الحافظ ابو علي  
 البردائي بفتح الموحدة واسمها **لن** وقيل يا التسمية نون عن

بعض

بعض مستحلي الحديث ولم يسم لان الاجازة ضعيفة فيقوي فيها  
 باجماع اجازتين **ولكن قد روي** هذا القول حتى قال ابن الصلاح  
 انه قول بعض من لا يعتد به من المتأخرين والظاهر انه كثر به  
 عن من ائمه البردائي وان كان ابن الانباري متأخرا عن البردائي  
 باربعين سنة فبعد اذ رآه له كونه كما قال ابن السمعاني كانت  
 حافظا ثقة متقنا وقال ربيع بن السلفي كان حافظا ثقة له به  
 معرفة جيدة وقال ابن الجوزي كنت اقر عليه الحديث وهو  
 يبكي فاستفدت بكايه اكثر من استفادتي بروايته وانفقت  
 به ما لم اتفجع بغيره وكان على طريقة السلف قال ابو موسى المديني  
 كان حافظا عسره بعد اذ رآه يكون بهذا لا يقال في حقه انه لا يعتد  
 به وان قال البغيني قيل كانه ينسب اليه وحزم به الزركشي مع اعترافه  
 بانه كان من خيار اهل الحديث فلما احسن عدول المروفي في  
 طريقة عنها الي قوله بعض من لا يعتد به يعني في ذلك وان  
 يتبعه فيما ارشاده وقيل ان عطف على الاجازة بسموع صحيح والافلا  
 اشار اليه بعض المتأخرين **والصحيح** الذي عليه العمل **لاعتد عليه**  
 اي على الاجازة بما اجيز مطلقا ولا يشبه ذلك القول بمنع الوكيل  
 من التوكيل بغير اذن الموكل فان الحق في الوكالة للموكل  
 بحيث ينفذ عزله له بخلاف الاجازة فانها صارت مختصة بالمجاز  
 له بحيث لو رجع المجيز عنها لم ينفذ وايضا فان موضوع الوكالة التوصل  
 الي تحصيل عرض الموكل على وجه الخط والمصلحة ورمما ضاع  
 ذلك بالواسطة بل هو الظاهر من احواله الوسايط فلا بد من اذن  
 الموكل في ذلك محافضة على التماس من ذلك المحذور بخلاف الاجازة  
 فموضوعها التوصل الي بقا سلسلة الامسار مع الامام بالغرض من الرواية





وهو الاذن في الرواية والتحدث بها وهو حاصل فقد دلت  
الوسائط ام لا بل انما يتحقق نقلا مع المتقدم فلهذا لم يجز لي اذن  
من الحديث الاول في الاجازة ولذا اقال البيهقي ان القريظة الخالية من  
ارادة نقلا للسلسلة قاصية بان كل حديث يفتني ذلك الاذن لمن اجاز  
من اجاز ان يجيز وذلك في الاذن في الوكالة بما يريعي حيث وكله فيما  
لا يمكن نقاطيه بنفسه **وقد جوزه** اي ما من **النقاد** منهم الحافظ  
**ابو نعيم** الاصبهاني فانه قال فيما سمعه من الحافظ ابو عمر السلفاني  
المعروف بالاجازة على الاجازة قوية جارية **وكن** اجوزه **ابن عقيل** بضم  
المهملة وفاق ساكنة ثم مرهلة وهاتان اثبت وهما ابو العباس احمد بن محمد  
ابن سعيد الكوفي لكن في المعطوف خاصة كما اقتضاه متبعه فانه  
قال اجزت لك ما سمعته فلان من حديثي وما سمعته عندك من حديثي  
وكل ما اجيزه او قول قلته او شي قرأته في كتاب وكتبت اليك به لك  
فاروه عن كتابي ان اجبت **ابو الحسن الدارقطني** فانه كتب عن ابي  
الحسن علي بن ابراهيم المستملي عرف بالاجازة جمع التاريخ الكبير للبخاري  
بروايته له عن ابي احمد بن محمد بن سليمان بن فارس النيسابوري  
سمعا لماعد الاجازة قال بعض المتأخرين وبنيي ان يجعل هذا  
قضا مستقلا يسمى بالامارة ويكون افضل على بعض كالمناولة ولا  
فرق ثم اتت من اخره فاجازة عن مصنفه كذلك سمعا واجازة كما حكى كل  
ذلك الخطيب وعقد له بابا في كتابه وقال اذا دفع الحديث الى الطالب  
كتابا وقاله هذا من حديث فلان وهو اجازة في منه وقد اجزت لك ان  
نروي به عني فانه يجوز له روايته عنه كما يجوز ذلك فيما كان سمعا  
للمحدث تاجازة له بل نقل الحافظ ابو الفضل محمد بن طاهر المقدسي  
الاتفاق بينه الحديثين القائلين بصحة الاجازة في صحة الرواية

بالاجازة

بالاجازة على الاجازة ولفظه في جواب اجاب به ابا علي البرداهي  
اذ سأل عن ذلك لا يعرف خلافا بين القائلين بالاجازة في العلم بالاجازة  
الاجازة على الاجازة ثم روي عن الحاكم ابي عبد الله صاحب المستدرک  
وغيره انه حدث في تاريخه عن ابي العباس هو الاصح اجازة قال وقرأته  
بخطه فيها اجازة له محمد بن عبد الوهاب هو الفراق المسمى وقرأت علي  
ابي اسحق الجبال الحافظ سمع عن عبد القني بن سعيد الحافظ اجازة  
عن بعض شيوخه اجازة انتهى **والفقهاء** الراشد **نصر** هو ابن  
ابراهيم المقدسي **بعد** اي بعد الدارقطني لم يقتصر على اجازتين بل  
**والي** اي تابع **ثلاثا** بعضهم عن بعض **بالاجازة** فقال ابن طاهر سمعته  
بينت المقدس يروي بالاجازة عن الاجازة وربما تابع بين ثلاث منها  
وذكر الحافظ ابو الفضل محمد بن ناصر ان ابا القحح بن ابي القوارس حدث  
بحسن العلل لاحد عن ابي علي بن الصواف اجازة عن عبد الله بن احمد  
كذلك من ابيه كذلك قال **وقد رايت** غير واحد من الائمة وانهم بين  
راه واعلم ثلاث اجازات قروا يا ربع متواليه يعني كاي طالب محمد بن  
علي بن الفقع الشناري الحنيلي الثقة الصالح حدث بالاجازة عن ابن  
ابي الفوارس بالسند الذي قبله وابي الفرج بن الجوزي فكثر ما يروي  
في العلل المشاهيرة وغيرها من تصانيفه بالاجازة عن ابي منصور بن  
خيزون عن ابي محمد الجوهري عن ابي الحسن الدارقطني عن ابي حاتم  
ابن حبان بل **ومن وافي بخس** روي بعضهم عن بعض بالاجازة من **بعض**  
من الائمة وهو الحافظ القطب ابو محمد عبد الكريم الحلبي الحنفي فانه روي  
في عدة مواضع من تاريخ مصر له عن عبد القني بن سعيد الازدي الحافظ  
بخس اجازة متواليه وكذا حدث الحافظ زكريا بن المنذر بن بلال حدث  
الفاضل بخس اجازة متواليه عن ابي الجوزي عن ابي منصور بن خيزون



عن الجوهري عن الدارقطني عن مصنفه لكونه علافيه بماد رجة  
عما لوحدت به بالسمع المتصل عن اصحاب السلفي عنه عن المبارك  
ابن عبد الجبار عن الفاي عن النهاوندي عن مصنفه وحدث الحافظ  
عبد القادر الزهاوي في الاربعين الكبرى التي خرجها بنفسه باثر  
في الحرات الثاني عن الحافظ ابي موسى المدي اجازة عن ابي منصور  
ابن خرون بسنده الماضي اولا الى ابن حبان في الصحيح له قال سفت  
فذكره وقرأنا شيخنا بعض الدارقطني عن ابي الشيخ عن الدبوسي عن  
ابن المقير وسنده فقط على بن القوام عن الحجاز عن القطيعي كلاهما عن  
الشهرزوري عن ابي المتهدي عن الدارقطني في الثاني ست اجاز  
واعلم ما رايته من ذلك رواية شيخنا في فهرسته صحيح مسلم لتصدق القلو  
عن المصنف الشاوري اجازة متقدمة عن سليمان بن حرة عن المقيتر  
عن ابن ناضر عن ابي القاسم بن منده عن الجوزي عن مكى بن عبد الله عن مسلم  
قال وهو عندي اولي بها لوحدت به عن محمد بن قوالج في عموم اذنه  
للمصريين بسامعه من زبيب ابنة كندي عن المويد الطوسي اجازة  
يعني مع استوايهم في العدد فلما قدمته من مصنف الرواية بالاجازة العامة  
انتهى وفي كلام ابن نقطة وغيره ما يقتضي ان الجوزي في سمعه من مكى  
ومكى من مسلم فاعنده وان متني شيخنا على خلافه وكذا اخرج ابو  
الخطاب بن وحيه فحدث بصحيح مسلم عن ابي عبد الله بن زرقون  
عن ابي عبد الله الخولاني عن ابي ذر الهروي عن ابي بكر الجوزي عن ابي  
حامد بن الشرف عن مسلم قال شيخنا وهذا الاسناد كله بالاجازة الا ان  
الجوزي وعنده عن ابي حامد بعض الكتاب بالسمع وقد حدث بذلك عنه  
في كتاب المتفق له **ويشفي** حيث تقرر في المعنى في ذلك وجواب ما مر  
الرواية كذلك **تأمل كيفية الاجازة** لصاورة من شيخ شيخنا ولذا من

فوقه

فوقه لمن يليه ومقتضاها خوف من ان يروي بها ما لم يندرج تحتها  
فربما قيد بعض المجيزين الاجازة **فحيث شيخنا اجازة** اي اجاز  
شيخنا **بلقط** اجازته **ما مع له به** اي عند شيخنا المجيز **فقط** حتى لو  
صح شي من مروي هذا المجيز عند الراوي عن الحجاز لم يطلع عليه شيخنا  
المجاز له او اطلع عليه ولكن لم يصح عنده لا نسوخ له روايته بالاجازة  
وقد نازع بعضهم في هذا / وقال ينبغي ان نسوخ الرواية بمجرد  
صحة ذلك عنه وان لم يتبين له انه كان قد صح عنه شيخنا لان صحة  
ذلك قد وجدت فلا فرق بين صحته عند شيخنا وعنده قال ولما ظهر  
ما اذا علق طلاق زوجته برويتها الهلال فانه يقع بروية  
غيرها حلا على العلم وفيه نظر واما ما جرت به العادة في الاستدعائات  
من استجازة الشيخون لمن بها ما صح عنه هم من سموعا تسم  
فالصغير عندهم متردد بين المشايخ وبين المستحاضار لهم ولكن الثاني  
اظهر والعمل عليه وكذا الابيضون للراوي حيث قد شيخنا الاجازة بمسوعة  
خاصة التقدي الى ما عنده بالاجازة كالاجازة الى الفخ احمد بن محمد بن احمد  
ابن سعيد الحداد الحافظ ابي طاهر السلفي حيث لم يجزله ما اجيز له  
بل ما سمعه فقط ولذا رجع السلفي عن رواية الجامع للترمذي عنه عن  
اسماعيل بن نبال المحمدي عن مصنفه لكون الحداد انما رواه عن المجيزي  
بالمكانة اليه من مروي واخبر من هذا من فنده ها بما حدث به من  
سموعا انه فقط كما فعله النقي بن دقيق العيد فانه لم يكن يجيز رواية  
جميع سموعاته بل ما حدث به منها فلما استقرى من مستبعة ونقله  
ابو حبان في النصاروات صورة اجازته له اجزت جميع ما اجيز لي  
وما حدثت به من سموعاتي لكونه كان يشك في بعض سموعاته  
علا ابن المقير فتورع عن التحديث به بل وعن الاجازة فليست به كذلك



كله لاسيما وقد غلط في بعضه غير واحد من الائمة وكثر عثرارهم من  
احله لعدم التفطن له ونحوه رواية ابي عبد الله محمد بن احمد بن محمد  
ابن عبد الله الانصاري البليسي عرف بالاندرشي وبابن التميم ولم يكن  
بالمحقق مع كونه رجلا الاندلس حيث كتب سنده بصحيح البخاري  
عن السلفي عن ابن البطر عن البيهقي عن المصنف عن محمد بن كونه ليس عند  
السلفي بهذه السند سوى حديث واحد وكذا وهم فيه بعض المتأخرين  
من الثغر السكندري والكراخي الشارح واخرون فدرج الرواية  
بالاجازة عن شيخ نعيم شيخه وبالسر عن شيخه الجيزي من شيخ الاول  
يتران منزلة السماع المتصل ثم ان كل ما سلف في فوائد الاجازة الخاصة  
اما العامة فنقل ابن الجوزي عن شيخه المافظ ابي بكر بن المحجب عنه  
وانه كان يقول عدم علم عدم وعن شيخه ابن كثير انه كان يقول  
انا روي صحيح مسلم عن الدمشقي اذنا عما عن المويدي الطوسي كذلك  
قال وما رايت احدا علم به ولا سمعته من غيره والدر **اعلم**  
**لفظ الاجازة** اي كيفية **وشرها** في المحمل والمجاز والنية لمن كتب  
بها وكان لا نسب ابراده قبل انواعها مع اشتقاقها وضابطها ووزنها  
الذي ذكرته هناك فاما لفظه **فاجزته** اي الطالب مسموعاتي  
او مروياتي متعديا بنفسه وبدون ذكر لفظ الرواية او نحوه  
الذي هو المجاز به حقيقة **ابن فارس** ابو الحسين احمد اللغوي  
صاحب المعجم وعنه والقبيل  
اسمع مقالة ناصحي جمع النصيحة والمقنة  
اناك فاحذر ان تبين من الثقات على ثقة  
واقتبس منه الحريري في مقاماته وضع المسائل الفقهية  
في المقامات الطبية **قد نقل** اي تعديا بنفسه في جزاء سماه مأخذ

العلم

العلم فانه قال معنى الاجازة في كلام العرب مأخوذة من جواز الما  
الذي يسفاه الما لسن الماشية والحوت يقال منه استجرت فلانا فلما  
اذ استقاك ما لا رضك او ما يشكك كذلك طالب العلم ببيان العالم ان يحيزه  
علمه اي يحيز اليه علمه فيحيزه اياه قال ابن الصلاح **واما العروف**  
يعني لغة واصطلاحا ان يقول **قد اجزته** رواية مسموعاتي  
يعني متعديا بحرف الجرد دون اضمار قال وهذا يحتاج اليه من يحيل  
الاجازة بمعنى التسوية والاول والا باحة قال ومن يقول اجزته  
له مسموعاتي فعلم سبيل الاضمار للمضاف الذي لا يحيل نظيره ومثله  
ففي الاول الاضمار والحذف دون الثاني الذي هو الظاهر واشهر وفي الثالث  
الاضمار فقط **واما شرط** محتمل فقال ابن الصلاح **انما يستحسن**  
**الاجازة من عالم به** اي بالمجاز **ومن اجازته** اي والحال ان المجاز له  
**طالب علم** اي من اهل العلم كما هي عبارة ابن الصلاح اذ المرولو بلغ  
الفانية في العلم لا يرا له طالب ويروي انه صا اليه عليه ولم قال كل  
عالم عز ثات الى علم اي جايغ وقال ايضا اربع كاشفين من اربع  
قد كثرها وعلم من علم وقدر رب ردي علما لان الاجازة توسع وتر  
يتاهل لها اهل العلم ليس حاجتهم اليها وهذا المراد مطلق العلم  
او خصوص المجاز به كما قد روي في المجيز او الصناعة كما صرح به ابن  
عبد البر الظاهر الاخير **والولي** بن بكر ابو العباس المالكي **لا ذكر**  
اي نقل في كتابه الوجازة في صحة القول بالاجازة **عن** اما ما  
**مالك** هو ابن انس رحم الله علم المجيز والمجاز له المشير **طافها**  
وعبارته ولما لك شرط في الاجازة وهو ان يكون المجيز عالما بما  
يحيز ثقتي دينه وروايته معروفا بالعلم والمجاز به معارضا  
بالاصح حتى كانه هو والمجاز له من اهل العلم او مستعملها لسمته

ذي



من هودوت من قبله في العلم وكانت الكراهة للتخريج **وعن**  
 الحافظ **ابي عمر** هو ابن عبد البر كافي جامع العلم له **ان الصحيح**  
**انها اي الاجازة لا تقبل الا ما هو** بالصناعة حاذق فيها يعرف  
 كيف يتناولها وفي **مالا يشكل** اسناده لكونه معروفا معينا وان  
 لم يكن كذلك لم يؤمن ان المحرف المجاز له عن الشيخ باليس  
 من حديثه او ينقص من اسناده الرجل والرجلين وقد لا يت  
 قوما وفوق في هذا او انما كره من كره الاجازة فطفا وقرب منه  
 ما حكاه الخطيب في الكفاية قال مذهب احمد بن صالح انه اذا  
 قال الطالب اجزت لك ان تروي عني ما شئت من حديثي  
 لا يصح الا ان يدفع اليه اصوله او فرقا كثبت منها وينظر  
 فيها ويصحبها وعن ابي الوليد الباجي قال الاستحالة اما ان تكون  
 للمعلم فحجب على المجاز له ان يكون من اهل العلم بذلك والفهم  
 باللسان والا لم يحل له الاخذ بها فربما كان في مسيل في فصل  
 او وجه لم يعلم به المجيز ولو علمه لم يكن جوابه ما اعجابه واما ان  
 تكون للرواية خاصة فيجب ان يكون عالما رافعا بالنقل والوقوف  
 على الفاظ ما اجيز له ليسلم من التصحيف والتخريف من  
 لم يكن عالما بشي من ذلك وانما يريد علوا لاسنادها ففى  
 نقله بها ضعف وقال ابن سيد الناس اصل الاجازة  
 مختلف فيه ومن اجازها في حاضرة عنده عارضة السماع  
 وجنب فيبقى ان لا يجوز من كل من يجوز منه السماع وان  
 نزخص من رخص وجوزها من كل من يجوز منه السماع فقل  
 سرتب الصحيح المجيز ان يكون عالما بمعنى الاجازة العلم الاجالي  
 من انه روي شيئا وان معني اجازته لغيره اذ له ذلك

الغير

الغير في رواية ذلك الشئ عنه بطريق الاجازة المعهودة  
 من اهل هذا الشأن لا العلم التفصيلي بما روي ربما يتعلق  
 باحكام الاجازة وهذا العلم الاجالي حاصل فحين رايناها  
 من عوام الرواة فانما نخط روي الفهم عن هذه الدرجة  
 ولا اخار احدا بخط عن ادراك هذا اذا عرف به فلا حجب  
 اهلا لان يتحمل عنه باجازة ولا سماع قال وهذا الذي اشرف اليه من  
 التوسع في الاجازة هو طريق الجمهور قلت وما عداه من التمسك به  
 فهو منافع لما جوزت الاجازة له من بقا السلسلة وقد تقدم في سابق  
 انواعها عدم اشتراط التاهل حين بها كالسماع وفي اولها انه لم يقبل احد  
 بالاجازة بدون شرط الرواية وعليه يحل قولهم اجزت له رواية كذا  
 بشرطه ومنه ثبوت الروي من حديث المجيز وقد قال ابو مروان  
 الطبري انما لا يحتاج لغيره فبالله لنسخة في اصول الشيخ واثار امام  
 الحرمين له لك بقوله بالجملة مع تحقق الحديث وقال عياض  
 تصح بعد تصحيح شين تعيين روايات الشيخ ومسودها يتة  
 وتحققنا وصحة مطابقة كتب الراوي لها والاعتماد على الاصول  
 المصححة وقد كنت اشكك ابوالاشعث احمد بن المقدام العجلي  
 كما اوردوا الخطيب في الكفاية وعياض في الامام  
 كتابي اليكم فافهموه فانه رسولكم اليكم والكتاب رسول  
 فهد اسماعيل من رجاله فبينهم لهم ورع مع فهمهم وعقول  
 فان شئتم فارووه عني فانما يقولون ما قلته واقول  
 الا فاحذروا التصحيف فيه فربما تغير عن تصحيحه فيقول  
 وقال غيره في ابياح **واسم**  
 واكره ما قد سألتم عزوركم ولست بما عندي من العلم ايجل



فمن يرويه فلنما يرويه بصوابه كما قاله الفراء الصدوق اجل  
واما قول بعضهم الشرط كوننا من معين معين او كوننا غير  
مجهول فليس بشي وما حصل من كتب لمن علم منه التا هـ  
احرف له الرواية عني وهو لا اعلم من انثائه وضبطه عني  
عن تقيدي ذكر شرطه ثم الاجازة قارة تكون بلفظ الجهر بعد  
السؤال فيها من المجازة او غيره او مستديرا وتارة تكون بخطه  
على استدعا كما حرت به القادة او بدون استدعا **واللفظ** بالاجازة  
**ان تجز** ايها المحدث **يكنت** اي بان يجتمعا **احسن** واوحي من  
افراد احدها او يكنت **دون لفظ قائل** الاجازة وهو اي هذا  
الصنيع **ادوك** من الاجازة المفوظ بها في المرتبة فان القوة دليل  
رضاه القلي بالاجازة والكتابة دليل القول الدال على الرضي والدال  
بغير واسطة اعلى وباللغابي يوجه محتج بالنية فقط بل قال ابن  
الصلاح متصلا بذلك وغير مستبعد تصحيح ذلك بحرم هذه الكتابة  
في باب الرواية الذي جعلت فيه القراءة على التسيج مع انه لم يلفظ بما قري  
عليه احرازه بذلك وينبغي بقول ابن ابي الدرداء قد تقوم الافعال مقام  
الاقوال كما في نقل الملك على القول بتصحيح المعاطاة فان لم ينوها  
تفصيلة ما هنا وقال الشارح انه الظاهر عدم الصحة لان الكتابة  
كناية والكتابة شرط النية ولا بد هنا فبطلت وان محل هذا حيث  
صرح بعدم النية اما لو لم يعلم حاله فالظاهر الصحة اذا اصل كما قال بعضهم  
فيما كتبه الماقل خصص ما فيما نحن بصدد ان يكون قاصدا له ولمعها  
الصورة التي لم يستبعد ابن الصلاح معتمدا وان احتمل كلامه ما تقدم  
فهو نفي الظاهر وهو الذي ذكره البرهان الجلي حيث قال  
وحيث لا نية قد جوزها ابن الصلاح باحتساب جزائها

كثر

كثرت في الجوز في الاجازة بما يجوز في وعني روايته تفصيل كما نقلها ابن  
الجزري انه لا فائدة في قوله وعني قاصدا والظاهر انهم يريدون بلي  
مرويا وهم وعني مصنفاتهم وحكمها وهو كذلك وحديث فكتابتها  
من ليس له تصنيف او نظم او نثر او حث حفظ عنه وما شبهه عث  
او جعل النفس **الراج** من انقسام العمل **المناولة** وهي لغة القصة  
ومنه في حديث الخطر فخلوها بغير نول اي عطا واصطلاحا اعطا  
الشيخ الطالب شلمن مرويه مع اجازته صريح او كناية واخر عن  
الاجازة مع كونه على العهد اعلا لانها جزا اول نوعيه حتى قال ابن سعيد  
انه في معناها لكن يفتقر قارنيه انه يفتقر الى مشافهة الجهر المجاز له  
وحضوره يلزم بعض الاصوليين كما ساقى في آخر النوع الثاني فانكر  
مزيد فائدة فيه وقال هو راجع اليها بل اشترط احدين صالح تمامي  
قربا الاجازة المناولة لصحة الاجازة وعلى كمالها فاصح ليس هو  
او قد مت كونها تشغل المروي الكثير بخلاف المناولة على الاغلب فيها  
اولفة استعمال المناولة على الوجه الفاضل ولا شتم كل من التسمين  
على فاضل ومنصور اذا صور انواع الاجازة اعلم من ثاني نوعي المناولة  
قلم ينحصر لك التقديم في واحد وحديث قد قدمت كثرة استعمالها  
والاصل فيه ما علقه البخاري حيث ترجم له في العلم من يبيحه  
انه صلي الله عليه وسلم كتب لامير السرية كتابا وقال له لا تقرأه  
حتى تبلغ كذا وكذا فلما بلغ المكان قراه على الناس واخبرهم  
بامر النبي صلي الله عليه وسلم وعزي البخاري الاحتجاج به لبعض  
اهل الحجاز وهذا قد اردوه ابن اسحاق في المغازي فقال حدثني  
يزيد بن رومان عن عروة بن الزبير قال بعث رسول الله صلي  
الله عليه وسلم عبد الله بن جحش الي مخلاة فقال له ان مملكتي ثايتا



بحر من اخبار قريش ولم يامر به بقتال وذلك في شهر الحرام وكتب  
له كتابا قبل ان يعلمه ان يسير فقال اخرج انت واصحابك حتى اذا  
سرت يومين فافتح كتابك وانظر فيه فما امرتك به فامض له  
ولا تستلحق احدا من اصحابك على الذهاب منك فلما سار يومين  
فتح الكتاب فاذا فيه ان امض حتى تنزل نخلة فتايبنا من اخبار  
قريش فذكر الحديث بطوله وهو من سبل جيد الاسناد قد صرح فيه  
ابن اسحاق بالصدق بثبوت مع انه لم ينفرد به فقد رواه الزهري ايضا عن  
عروة بن ربيعة عن قتادة بن النضر عن ابي بصير عن ابي  
من طريق ابي السواد عن حذاف بن عبد الله رفعه وهو حجة ولذا  
بحزم البخاري به اذا علقه واوردته الصياغ المختارة لاسما وله شاهد  
عند الطبري وغيره في التفسير من طرق عن ابن عباس **ثم المناولة**  
**على نوعين اما ان تقترن بالاذن** اي بالاجازة **والايات**  
تكون مجردة عنها **والمناولة التي فيها اذن** اي احيى وهي النوع  
الاول **اعلم الاجازات** مطلقا لما فيها من التبيين والتشخيص  
بلا خلاف بين المحدثين فيه حتى كان من حكاها عن اصحاب الحديث  
الفرابي في المستقصى فقال وفي عندهم احوار رجة منها وقول ابن  
الاثير وقول ابن الاثير الطاهر انها اخف من الاجازة لانه اعلى  
درجاتها انها اجازة مخصوصة في كتاب بعينه بخلاف الاجازة  
ليس بحيد فانها وان كانت غالبيا في كتاب بعينه فهي مقترنة  
بما فيه من ضبط والتخصيص بالعلم في الضبط ونحو هذا  
النوع المصور والجمع اولا بالنظر لكونه هو اعني الصور متفاوتة  
في العلو **واعلاها اذا اعطاها** اي اعطى الشيخ الطالب على وجه  
المناولة تصنيفا له واصلا من ساقه ولذا من مجازة او فرعا

مقابلا

مقابلا بالاصل **عارفة** اي على جهة التملك له بالحفية او بالبيع  
او ما يقوم مقامهما قايلا له هذا من تصنيفي او نظمي او  
سماعي او روايتي عن فلان او عن اثنين او اكثر وانما عالم بما فيه  
فاروة او حدث به عني ونحو ذلك مما هو بمعنى الاجازة فقتلا  
عن لفظها كاحر ترك به بل وكذا الوهم يذكر اسم شيخه واكتفى  
بكونه مبنيا في الكتاب المناولة قال يحيى بن الزبير بن عباد  
الذيري طيب من هشام بن عروة احاديث ابيه فاخرج  
الي ذفر فقال لي هذه احاديث ابي قد صحت وعرفت ما فيه  
فخزاه عني ولا تقبل كما يقول هو لا حتى اعرضه ولم يصح ابن  
الصلاح بكون هذه الصور اعيان ولكن قد مرها في الذكر كما  
قد عيانا وهذا مشعر بذلك فيلها ما بينا وله الشيخ له من  
اصل او فرع ايضا **ملكا** اي على جهة الاعارة او اجازة ونحوها  
فيقول له مخذه وهو روايتي على الحكم المشروح اولا فانسخته ثم  
قابل به او قابل به نسختك التي انت نسختها او نحو ذلك ثم رده  
الي وهل تليق الاشارة الى نسخة معينة او امر بعض من حضر لاظهار  
الظاهر نعم وبه صرح الرازي في الاشارة غير المقرنة بالاجازة  
كما سيأتي في النوع الثاني بل قال الخطيب انه لو ادخله خزانه  
كتبه وقال ارجع هذه عني فانها سماعي من الشيخ المكنون  
عنه كان بمثابة ما ذكرناه في الصحة لانه احوال على اعيان سماه  
مشاهدة وهو عالم بما فيها وامره برواية ما تضمنت من سماعة  
فهو بمنزلة ما لو قال له بضمه فت عليك بما في هذا الصندوق  
او نحوه وهو عالم بما فيه فقال قلت واليه اشار بعض المتأخرين  
بقوله انه به بقوله اعطاه الخ على ان الشيخ لو سمع في نسخة



في كتاب مشهور فليس له ان يشير الى نسخة اخرى من ذلك  
الكتاب ويقول سمعت هذا الان الشيخ يختلف ما لم يعلم اتفاقا بالكتاب  
فانه يقتضي انه لو علم اتفاقا كفي وبثرب من هذا الوعلق خلافتا  
على اعطاكذ/ فوضعه بين يديه طلعت قال بعض المتأخرين وينبغي  
ان يحمل هذه اختلافا مستقلا يسمى بالاسارة ويكون ايضا على نوعين  
كالمناوله فلا فرق ثم انه قد يكون في صور العارضة ما يوازي التملك  
بان يناول له اياه عارضة ليجرد به منه ثم يردده اليه **وكذا** اسماه  
بوازي الصورة المرحومة في العلوان **يخصر الطالب بالكتاب**  
الذي هو اصل الشيخ او فرع مقابل عليه **له** اي للشيخ **عرضا** اي  
لا جاز عرض الشيخ له وقد سمي هذه الصورة عرضا غير واحد من  
الايمز ولقصد التمييز من ذلك من عرض السماع الماضي في محله  
يقيد ولذا قال ابن الصلاح ما معناه **وهذا العرض للمناولة**  
**والشيخ** اي والحال ان الشيخ الذي اعطى الكتاب **هو معرفة**  
وحفظ ويقتطه **فينظره** ويتصفحده متاملا ليعلم صحته وعدم  
الزيادة فيه والنقص منه او يتقابلة باصل كتابه ان لم يكن  
عارفا لكل ذلك كما صرح به الخطيب على حقه الوجوب **ثم يناول**  
الشيخ ذاك **الكتاب** بعد اعتباره **بمخضرة** الطالب لروايته  
منه **ويقول له هذا من حديثي** او نحوه **لك فاروه**  
او حدث به عني او نحوه **لك** على الحكم المشرح او كاهني في الاكتفا  
يكون سنده مبينا فيه ومن فعله عبد الله اما ابن عمر او ابن  
عمر بن العاص قال ابو عبد الرحمن الحنبل انبت عبد الله  
بكتاب فيه احاديث فقلت له انظر في هذه الكتاب لما عرفت  
منه اتركه وما لم تعرف منه امحه وابن شهاب قال عبيد الله بن عمر

ابن

ابن حفص ابشدا انه كان يوتي بالكتاب من كتبه فتصفحه  
وينظر فيه ثم يقول هذا من حديثي اعرفه خذ هني وما لك  
جاء رجل فقال يا ابا عبد الله الرقعة فاخرج رقعة وقال  
قد نظرت فيها وهي من حديثي فاروها عني واحمد جا ه  
رجل يجرب وساله ان يخبره بما قال عنهما وانصرف فلما خرج  
اخذها فعرض بها كتابه واصلى له بخطه ثم ادرك فيها والا وراعي  
كما سياتي والذهيل واخرون **وقد** اختلفوا في موازنة هذا النوع  
للسماع **في حكمه** كالحاكم ومن يتبعه **عن** الامام **ما لك** رحمه الله  
**وتخبر** من ائمة المديين كابي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن  
هشام واحدا للفقهاء السبعة وابن شهاب وربيعه الراوي ويحيى  
ابن سعيد الانصاري وعن جماعة من المكين لمجاهد وابي الزبير  
ومسلم الزنجي وابن عيينة ومن الكوفيين كعقبة وابراهيم  
التخفيعين والشعبي ومن البصريين كقتادة وابي العارضة  
وابي المنذر كالباقين ومن المصريين كابن وهب وابن القاسم واشهب  
ومن الشاميين والخراسانيين وجماعة من مشايخ الحكم القول  
**بأنها** اي المناولة المقررة بالاجازة **تقاول السماع** ولم يحكم  
الحاكم لفظ ما كذا ذلك وقد روي الخطيب في الكفاية من طريق  
احمد بن اسحق ابن بطلون قال تذاكرنا محضرة اسماعيل بن اسحاق  
السماع فقال قال اسماعيل بن ابي اويس السماع على ثلاثة اوجه  
القراءة على المحدث وهو اصحها وقراءة المحدث والمناولة وهو  
قول روي عنك واقول ثنا وذكر عن مالك مثله هذا شعر  
عن مالك وابي ابي اويس يسري السماع لفظا والمناولة  
وحديث فكان عرض السماع وعرض المناولة عند مالك سببان فقد



فقدّم هناك القول عند استنوا عرض السماع والسماع لفظا وكذا  
من ذهب إلى التسوية بين السماع وعرض المناولة أحد فروع  
الخطيب أيضا من طريق المروزي عنه أنه قال إذا أعطيت كتابي  
وقلت له أرو وعني وهو من حديثي فإني أسمعته وأعطاني أنا  
وأطالب المستند مناولة وخبره فقال إني أسمعته وأعطاني أنا  
عند ث من شيعي فقلت بعضها قراءة وبعضها أنا وبعضها مناولة  
فقال فليكن كلنا وسياتي مثله في الترجمة الآتية وعن ابن خزيمة قال  
الاجازة والمناولة عندي كالسماع الصحيح بل اعلم من القول بالاستنوا  
ما نقله ابن الأثير في مقدمته جامع الأصول من أن من احتج ب  
الحديث من ذهب إلى المناولة أوفي من السماع وكانه يشترط ذلك  
إلى ما سنده عياض من حديث محمد بن الضحاک عن مالك قال كنت  
بجيب بن سعيد الأنصاري فكتب لي ما أحاديث ابن شهاب فقال له  
تأيل فتشعركا منك قال كان أفقه من ذلك وفي لفظ بل أخذها عني  
وحدث بها فقد قال عياض عن عفيه وهذا ابن كات الثقة بكتابه  
مع أنه أكثر من الثقة بالسماع واثبت لما يدخل من الوهن على  
السماع والمسمع ولكن **قدي المقتون** جمع مقتي اسم فاعل من  
أفتى فلما جمع جمع تصحيح التقي ساكنة تاليا التي لأخر الكلمة وروا  
الجمع فحذف الياء في الحلال والحرام **د** أي القول بأنها حالة محال السماع  
فضلا عن ترجيحها حيث استنوا من القول به **استنوا** منهم **استنوا**  
ابن راهوية وسفيان الثوري بالمثلثة نسبة لثوري بن ميم  
**مع** باقي الأئمة المتوابعين إلى حنفية النعمان أما من الشافعي  
**واحد** ابن حنبل **الشيباني** نسبة لشيبان ابن ثعلبة **وابن**  
**البارك** عبد الله وغيرهم كالبوري والمزني ويحيى بن يحيى حسبا

حكاه

حكاه الحاكم عنهم حيث **روا القول** **بأنها** أي المناولة **انقص** من  
السماع والشيء حكاه الحاكم عنهم أنهم لم يروها سماعا فقط ولكن مقابلة  
الأول به مشعر بأنها انقص وهو الذي صححه ابن الصلاح قبل ذكره  
بلا ما حكاه فقال والصحيح أن ذلك غير محال محال السماع وأنه منخط  
عن درجة الحديث لفظا والاختلاف قراءة ثم على من الحاكم الغزو والمذكور  
إلى أن قال الحاكم وعليه عهدنا أثبتنا وإليه ذهبوا وإليه ذهبوا وأحق  
لذلك بقوله على الله عليه ولم يصر إليه امراسع مقالي في فروعها حتى  
يود بها إلى من يسمعها ويقولها على الله عليه ولم يسمع من فاته  
لم يذكر فيها غير السماع فدل على فضيلته لكن قال البلقيني أن ذلك لا يقتضي  
امتناع تنزيل المناولة عما تقدم منزلة السماع في القوة قال علي لم  
أجد من صرح كلامهم ما يقتضيه انتهى وفيه نظر ومن قال أنها  
انقص مالك فأخرج الداهري من حديث أبي أيوب قال سألت مالكا  
عن أصح السماع فقال قرأتك على العالم والمحدث ثم قراءة المحدث عليك ثم أزيد  
البكر كتابه فيقول أرو هذا عني وهذا يقتضي الخطأ درجة عن القراءة  
لكنه مشعر بتسميتها سماعا ليكون مطابقا للسؤال لا أن يكون راد في  
الجواب وحينئذ فاختلف المروزي عن مالك إلا أن يكون ثم الجرد الموطأ  
وكذا بمقتضى ما سلف اختلف المروزي عن أحمد أن لم يكن المخلص الحاكم  
في النقل عنه فقد قال ابن الصلاح أن في كلامه بعض التخليط من حيث كونه  
خطأ بعض ما ورد في من القراءة بل ورد في عرض المناولة وساق الجميع مما قال  
واحد أو تخيل الرواية الأولى عن أحمد باستنواها على أصل الحديث لا القوة  
وهو ولي فقد حكى الخطيب عن أحمد أنه كان ربما جاءه الرجل بالرفعة  
من الحديث فبأخذها فيقرأ من كتابه ثم يقرأها على صاحبه ولذا لا يحدثن  
في حكاية عن الشافعي بما حكاه البيهقي عنه أنه نص في كتاب القاضي



الى القاضي على عدم الفتور الا بشاهد من مع فتحة وقراءته بغير ما قال  
كالملوك للناس على الناس لا تقبلها منقومة وهما لا يدريان ما فيها لان  
الحاكم قد يصنع على الخاتم ويدل الكتاب وحكي في تبدل الكتاب بحكاية  
ولا في حكاية عن الثوري بكذا هيبة شهابه الرجل على الوصية في حبيبة  
منقومة حقة يعلم ما فيها لا نقول باب الرواية اوسع وايضا بالنسبة بل  
غير متوهم في صورة المناولة ومسيلة الوصية وان حليت الكراهية  
ايضا عن الحسن البصري والي قلادة الحري وابراهيم التقي كما عند  
اليهقي في المدخل وهو من ذهب الشافعي وابن حنيفة تمسك بقوله تعالى  
وما تشهدنا الا بما علمنا فقد حكي في ايضا الجواز من مالك بل وعن حفص  
ابن عاصم بن عمر بن الخطاب انه كان يفعل ذلك اذا اراد سفر او يد فيها  
الي ابن عمر سالم بن عبد الله بن عمرو كان يقول لا شهد علي ما فيها ولا  
استدل ابن شهاب حيث قيل له في جواز المناولة فقال الم تترى الرجل  
يشهد على الوصية ولا يفتخر فيجوز ذلك ويؤخذ به واما النزاع فيه  
في ادراج ابن حنيفة في المحيز بن بان صاحب الفقيه حكي عنه وعن صاحبه  
محمد بن اعطاء الشيخ الكتاب للطلاب واجاز له به عدم الجواز اذا لم يسمع  
ذلك ولم يعرفه خلافا لابي يوسف فقيه نظر اذا الظاهر انما انما  
اذا لم يكن احد شين اما السماع او معرفة الطالب بما في الكتاب اي  
بصحة وهذا لا يمنع ما قد مناه في اول انواع الاجازة عن اي حنيفة  
والي يوسف من بطان الاجازة فحوا ان اختصاصه بالحررة عن  
المناولة افا دها صله المؤلف وما حكاها ابوسفيان من الحنفية ونقله  
الداري عن امامه وصاحبه ابي يوسف انما منها الاجازة والمناولة  
يمكن حمله على المناولة المحررة وكذا في ذكر ابن راهوية معهم مما  
سياتي في القسم الخامس من احتجاجة على الشافعي في مسيلة تحديث

احتج

احتج الشافعي عليه فيها بغيره وقال له هذا اسراع وذاك كتاب يعني فهو  
مقدم فقال له احتج ان النبي صلى الله عليه وسلم كتب الى كسري وقتصر بارادة  
اصلا الاحتجاج ولا جرم انشيب للحاكم قال بعض المتأخرين عقب حكاية الفتور  
وكان هو الائمة المحكي عنهم جواروا الرواية به لا انهم منزهوها من لمة السماع  
وتحوق جمع بعضهم بين المذهبين بان اشلية في الحكم والاجازة وعدها  
في التفصيل والتحقيق فصالح الخلاف في الحقيقة لتفصيل في المسيلة  
قول رابع اوردته اليهقي في المدخل من طريق يحيى بن معين قال قال  
الوزاعي يقول في المرض فذات وفدي وفي المناولة يند بن ولا  
يحدث به وهذا لا ينافيه ادراج الحاكم له فمن يراها دون السماع لكن  
قد روي اليهقي ايضا من طريق محمد بن شعيب بن شابور قال لقيت  
الوزاعي ومعي كتاب كتبه من حديثه فقلت له يا با عمر وهذا كتاب  
كتبته من احاديثك فقال هاته فاحذه وانصرفت انا فلما كان بعد ايام  
لقيتني به فقال هذا كتابك قد عرضته وصححته فقلت يا ابا عمرو فارويه  
عندك قال تعرفت اذهب فاقول اخبرني الوزاعي قال نعم قال  
ابن شعيب وانا اقول كما قال وبالجملة فيقول الثالث من يرد عرض  
القرأة يرد عرض المناولة من باب اولى **قلت** ولكن **قد حكي** اي  
القاضي عياض ومن تبعه **اجامهم** اي اهل النقل على القول **بانها** اي  
المناولة **صححة معتد** اي من اجل اعتمادها وتصديتها يعني  
وان اختلف في صحة الاجازة المحررة وبشارة عياض بعد ان قال ذهبي  
رواية صححة عند معظم الائمة والمحدثين وسمى جماعة وهو قول كافة  
اهل النقل والاداء والتحقيق من اهل النظر **وان تلك** المناولة  
كما تقرر بالنسبة للسماع **مرجوحة** على المعتد ثم انه قد بقي من صور  
هذا النوع صورتان **اما الاولى اذا ناول** الشيخ الكتاب او الجرح



للطالب مع إجازته له به **واستروا** ذلك منه **في الوقت** ولم يمكنه منه بل أمسكه  
الشيخ عنه فقد **صح** هذا الصنيع وينفع به الرواية والعمل **لكن المجاز** له  
إذا أراد الرواية كذا **أدري من نسخة قديمة وافقت مروية المجاز**  
به بمقابلتها أو بأخبار ثقة وافقت ونحو ذلك عما هو معتبر في الإجازة  
المحددة عن المناولة أو من الأصل الذي استرده منه شيخه أن يفرضه على  
عليه سلمته من التقدير من باب أولي **ولكن هذه ليست له**  
وعبارة ابن الصلاح لا تكاد تظهر لها **مروية على** الكتاب **الذي عين**  
**في الإجازة** مجرد عن المناولة **عند المحققين** أي من الفقهاء والأصوليين  
كما هي عبارة ابن الصلاح وسبقه لما صرح ذلك عبارة فقال ولا مزية  
له عند شئنا بخلاف من أهل النظر والتحقيق لأنه لا فرق بين إجازته  
أي أنه ان يحدث عنه بكتاب الموطأ وهو قايي أو حاضر أو المفضول  
فحينئذ ما إجازته انتهى في متقاعدة عما سبق والخلاف فيها أقوى  
لعدم احتوائها على المروي الذي تخلف وعينته عنه **لكن ما زو**  
أي جعل له منزلة معتبرة عما ذكر **أهل الحديث** أو من حكى ذلك عنه  
**أخرا وقد ما** وسبق ابن الصلاح لذلك عبارة مع ما تقدم  
عنه لكن قد يما وحد شئنا شيوعنا من أهل الحديث يرون لهذا منزلة  
على الإجازة يعني فإن كل نوع من أنواع التحليل كيف ما كان لا تصح الرواية  
بأن الأصل أو المفضل به مقابلة يوثق بمثلها وربما يستفاد  
بها معرفة المناول فيروى منه أو من فرعه بعد بل قال ابن كثير  
به في الكتاب المشهور بالخارجي وسلم كصورة التملك أو الإجازة انتهى  
إذا علم هذا فقد قال السهيلي جمل الناس المناولة اليوم إن يأتي الطالب  
الشيخ فيقولنا ولبي كتبك فيناوله ثم يسلمه ساعة عند ثم ينصرف  
الطالب فيقول حدثني فلان مناولة وهذه رواية لا تنفع على هذا

الوجه

الوجه حتى يذهب بالكتاب معه وقد أذن له أن يحدث عنه بما فيه  
وهو محتمل لا يثبته بالإجازة فيكون من هذا النوع أو تجرده عنها  
وهو ظاهر اللفظ فيكون من ثاني النوعين ويكون حينئذ على صنفين فالله  
أعلم **وأما الثانية إذا ما أي إذا التبع لم ينظر ما أحضر**  
إليه **الطالب** بما ذكر له أنه مروية ليعلم صحته ويتحقق أنه مروية  
**ولكن** ناو له **واعتد** في صحته وثبوتها في مروية **من أحضر**  
**الكتاب وهو أي الطالب المحضر** **فمنه** لا تقاؤه وثقته فقد **صح**  
ذلك كما يصح في القراءة على الشيخ الإجماع على الطالب حتى يكون هو  
القاري من الأصل إذا كان موثوقا به معرفة ودين ولم يحل ابن  
الصلاح فيه اختلافًا وقد حكى الخطيب في الكفاية عن أحمد الترمذي  
قائه روي من طريق حنبل ابن أسحق قال سألت أبا عبد الله عن القراءة  
فقال لا بأس به إذا كان رجل يعرف ويقوم قلت له فالمناولة  
قال ما أدري ما هذا حتى يعرف الحديث حديثه وما يدريه باقي  
الكتاب وهذا ظاهره أنه ولو كان المحضر ذا معرفة وفهم لا يكفي قال  
وأهل مصر يذهبون إلى هذا وأنا لا يعجبني قال الخطيب وأراه  
عني يعني بما نسبته لأهل مصر المناولة للكتاب وإجازته روايته  
من غير أن يعلم هل ما فيه من حديثه أم لا وحل ما جاء عن ابن شهاب  
من أنه كان يوتي بالكتاب فيقال له يا أبا بكر هذا كتابك ترويه  
عني فيقول نعم وما رآه ولا قرئ عليه عني أنه كان قد تقدم  
نظيره له وعرف صحته وأنه من حديثه وجابه إليه من سبق  
به ذلك استجاز الأذن في روايته من غير أن يشره وينظر فيه  
ويريده ما تقدم عنه أنه كان ينصف الكتاب وينظر فيه ويريد  
ما تقدم عنه أنه كان ينصف الكتاب وينظر فيه وهذا يحمل عليه



ما ورد عن هشام بن عروة انه قال جاني ابن جريح بصحيفة  
 مكتوبة فقال لي يا ابا المنذر هذه احاديث او نفا عديل قال قلت  
 نعم **والا اي** وان لم يكن الطالب من يعتمد خبره ولا يوثق بخبره فقد  
**بطل** الاذن **استقانا** ولم تضع الاجارة فضلا عن المناولة نعم ان تنس  
 بعد ذلك بطريق معتد صحة وثبوتها في مروية فالظاهر كما قال  
 المصنعة اخذ من المسئلة بعده لانه زال ما لنا نخشى من عدم  
 ثقة الطالب المجرع امكان الفرق بينهما **واما ان يقل** اي الشيخ للطالب  
 المعتمد وغيره **اخبرته ان كان في** الجارية **من حديثي** مع برائه من  
 القلط والوهم **فهو** اي القول **فيل** جازي **ص** كما قاله الخطيب  
 ومن فعله ما لك فان ابن وهب قال كنا عنده فجاه رجل بكت على  
 يده فقال يا ابا عبد الله هذه الكتب من حديثك احدثت بها عندك  
 فقال له ما لك ان كانت من حديثي فحدثت بها عني وكذا فعله غير  
 واحد وراد الناظم انه **يفيد حيث وقع الخبر** لصحة كونه من حديث  
 الشيخ **والنوع الثاني ان تخط من اذن المناولة** بمان ينافي الشيخ  
 الطالب شيئا من مروية ملكا او عارية لينسخ منه او ياتي الى الشيخ  
 بشي من حديثه فينسخه وينظر فيه مع من رفته ثم يدفعه اليه ويقول  
 له في الصور كلها هذا من روايتي على الحكم المشرح في النوع الاول لكن  
 لا يصح له بالاذن بروايته عنه وقد اختلف فيها **فيل** كما  
 حكاها الخطيب عن طائفة من العلماء **نقص** ويخون الرواية بها كالحمل  
 يحيى الى اخره بكم فيه ذكر حق فيقول له انقرض هذا الصل فيقول  
 نعم هو دين على لفلان او يقول له انبذل هذا الصل دين على فلان  
 او يجرد في يده صك يذره فيقول له ما في هذا الصل فيقول ذكر حق  
 على فلان ثم يسمعه بعد بكرة فان له ان يستهد عليه باقراره على نفسه



مع كونه لم ياذن له في ادائه كما ذهب اليه مالك وغيره من اهل  
 الحجاز ربه قال اصحاب الشافعي واذا جاز في الشهادة بدون اذن  
 فهي في الرواية بغير اذن اولى ولعل هؤلاء من يجيز الرواية بمجرد  
 اعلام الشيخ الطالب بان هذا مروي به او الرواية بمجرد ارساله اليه  
 بالكتاب من بلداني بلد كاسمي فيهما بل هو هنا اولى لترجيحه بزيادة  
 المناولة بالقبضة لتسيلة الاعلام وبالموا جهة بها بالقبضة لا ارسال  
 فان المناولة كما قال ابن الصلاح لا تخلو من اشعار بالاذن في الرواية  
 فحصل الاكتفاء في هذه الصور كلها بالقرينة وبالغ بعضهم فقال انها  
 قريب من السماع على الشيخ اذ لم ياذن له في الرواية لا شرا كهما  
 في العلم بالمروي وقيل يصح العمل بما دون الرواية حكى عن بعضهم  
 وبشبهه ان يكون الاوراعي قابلا به لانه روي عنه انه اجاز  
 المناولة وفعلها وروي عنه انه يعمل بها ولا يحدث بها فقال عياض  
 ولعل قوله يعني الثاني فمن لم ياذن في الحديث به عنه **والاصح** انها  
 بدون اذن **باطلة** لم نر كما قال الخطيب من فعلها لعدم التصريح  
 بالاذن فيها فلا يجوز الرواية بها قال ابن الصلاح وعان غير واحد من  
 الفقهاء والاصوليين على المحدثين بخونها واسافة الرواية بها  
 قلت منهم القائل فانه قال في المستصفي محروا المناولة دون قوله  
 حدثت به عني لا معنى له واذا قال حدثت به عني فلا معنى للمناولة  
 بل هو زيادة تكلف اخذ به بعض المحدثين بلا فائدة بل اطلق  
 النووي في تعريفه حكاية البطالان عن الفقهاء واصحاب الاصول وهو  
 مقتضى كلام السيف الامدي حيث اشترط الاذن في الرواية ولكن صنع  
 ابن الصلاح في عدم التقيم احسن لعدم اشتراطهما من الاصوليين منهم  
 الرازي في المحصول الاذن بل ولا المناولة حتي ان الشيخ لو اشار في كتاب



وقال هذا اسماعي من فلان جاز لمن سمعه ان يرويه عنه سوا نا  
وله اياه ام لا خلا فال بعض الحديثين وسوا قال له اروه عني ام لا وقيل  
انه لم يقل به من الاصوليين سوى القاضي ابي بكر الباقلاني واتباعه  
ووجهه القاضي ابو بكر بانه يجوز ان يناوله الكتاب الذي يشك فيما فيه  
وقد يقع عند الغير من حديثه ما يفتقد في كثير منه انه لا يحدث به ليل  
في حديثه هو اعرف بما كانا انه قد يحمل السهولة من لا يجوز فتدبره ان يقيمها  
ولا ان يشهد عليها فاذا شهد بها شهادته كان ذلك بمثابة ادائه لها وعلم  
انه يحكي نفسه على صفة يجوز اقامته لها فكل ذلك الاجازة والمناولة  
من العدل الثقة انتهى وقد مال شيخنا للتسوية بين هذا النوع وبين  
ثاني النوعين ايضا من القسم لعدم وقال انه لم يظهر لي فرق قوي  
بينهما اذا خلا كل منهما عن الاذن **كيف يقول من روي** ما جملة  
**بالمناولة وبالاجازة** الماضيين **والمتفقوا** اي الائمة من الحديثين  
وغيرهم **فما يقول من روي ما ناولا المناولة** المعتمدة مما تقدم  
**فما لك** هو ابن النس **وان شهاب** الزهري **جعل الاطلاق** اي الراوي  
**حديثا واخبارا** اي واخبارنا **السوي** وهو اي الاطلاق **لا يبق** مذهب  
**من يروي** كما تقدم في محله **العرض** في المناولة **لعرض السماع**  
ومن حكى هذا الاطلاق عن مالك الخطيب وانه قال قل ما شئت  
من ثناؤنا وروي ايضا عن الحسن انه قال يسعه ان يقول حديثي  
فلان عن فلان واجتمع ابن وهب وابن القاسم على ان يقول اخبرني  
وعن احمد بن حنبل فيمن روي الكتاب يعرضه قتره ونقصه حديثا  
وارضه مناولة ونقصه اجازة انه يقول في كل **بالاجازة** اي اطلاقا  
**نقصه** كما بن جريح وجماعة من المتقدمين حسبما عراه الهجريان  
ومالك ابنتا واهل المدينة حكاه عنهم صاحب الوجازة **في مطلق**

اي في الرواية بمطلق **الاجازة** يعني المجردة عن المناولة حتى قيل  
انه مذهب عامة حفاظ الاندلس ومنهم ابن عبد البر فيقولون فيما يجاز  
حديثا واخبارا وعن عيسى بن مسلم قال الاجازة لا سيما كبر وجاز  
ان يقول فيها حديثي واخبرني واختاره بعض المتأخرين وقال ان  
الاجازة كيف ما كانت اختيارا وتحدث فيجوز ذلك فيها والاتصال  
السند في واقع به اذ كل واحد من نوعي الاجازة والسماع طريق  
تحل والتعرض كتحقيق النوع اشكل بطيس بلارم ولا العمل بتوقيف  
عليه وقال ابو مروان الطبري له ان يقول في الاجازة بالمعنى حديثي  
ونذهب الى جواز ذلك امام الحرمين والحكيم الترمذي في توا در  
الاصول محتجالة بان مدلول الحديث لغة القاطن في البلد سوا  
القاه لفظا او كتابة واجازة وقد سمي الله تعالى القرآن حديثا حدث  
به الامماد وحاجتهم به فكل حديث احدث اليك شفهاها او كتاب  
او اجازة فقد حدثك به وانت ما دق في قولك حديثي ويسمي  
الواقع في المناور حديثا كما قال تعالى وانقله من تاويل الاحاديث  
وكذا ابو عبيد الله محمد بن عمران بن موسى بن عبيد **الروائي**  
نظم الراوي نسبة لجد له اسمه الحرزبان البغدادي صاحب اخبار  
ورواية للادب وتصانيف كثيرة وكان في داره حسوب ما بين لحاف  
ومحبرة لمن يبيت عنده مائة سنة اربع وثمانين وثلاثمائة **وابو**  
**نعيم** الاصبهاني الحافظ صاحب التصانيف الكثيرة في علم الحديث  
اللقا في الاجازة لفظ **اخبر** اي انا خاصة من غيري ومن  
حكاه عنهما الخطيب وعن ثانيا ففقط ابو الفضل ابن طاهر وحكي  
الخطيب وعن ثانيا ان اولها عيب نذكر وكذا انقل ابن طاهر ثم  
الله هي في ميثاقه عن الخطيب انه عاب ثانيا ففقط



رايت لابي نعيم اشيا يتساهل فيها مثل ان يقول في الاجازة انا  
من غير بيت بل ادخله لذلك ابن الجوزي ثم الذهبي في الضعفا  
وقال انه مذهب واه هو وغيره قال وهو ضرب من التذليس قلت  
اما عيب الاول به فظاهر بكونه لم يبين اصطلاحه واكثر مع ذلك  
منه بحيث اذا اكثر ما اراده في كتبه بالاجازة لا السماع وانضم الي  
ذلك انه رمي بالاعتزال وبانه كان يصنع المجيزة وفتينه السيد  
ولا يراه يكتفي ويشرب واما ثانيا فمذهب من اصطلاحه لا يكون  
مدلسا وله اقوال ابن رجب في سماعه وجه من يعيبه فهذا يل  
هو الامام عالم الدنيا وقال شيخنا انهم وان عابوه بذلك فيجاب  
عنه بانه اصطلاح له خالف فيه الجمهور فانه كان يرى ان يقول  
في السماع مطلقا سوا فرب نفسه او سمع من لفظ شيخه او بقرأة  
غيره على شيخه ثانيا بلفظ الحديث في الجميع ويحصل لاحيا بالاجازة  
يعني كما صرح هو باصطلاحه حيث قال اذا قلت انا على الاطلاق  
من غير ان اذكر فيه اجازة او كتابة او كتب الي او اذ رتبته اجازة  
او ثانيا فهو سماع ويقوي التزامه لذلك انه اورد في مستخرج جرحه على علم  
الحديث للحاكم عنه احدث رواها عن الحاكم بلفظ الاخبار مطلقا وقال  
في اخر الكتاب الذي رويته عن الحاكم بالاجازة فاذا اطلق الاخبار  
على اصطلاحه عرف انه اراد الاجازة فلا اعتراض عليه من هذه  
الحديث بل ينبغي ان ينبه على ذلك لئلا يفتري عليه انتهى ومع كونه  
يبين اصطلاحه فقد قال ابن النجار انه انما يفعله كادر الاستفاه  
بكثره المسموعات التي عنده فقد قرأت مستخرج جرحه على مسلم فما  
وجدت فيه شيئا بالاجازة الا موبضات بسيرة حديث عن الامم  
واخر عن خيثة وعن غيرهما وكذا عند رغبته غير بالتذور وكلام

المندري

المندري ايضا مشعربه فانه قال هذا لا ينقصه شيئا اذ هو يقول  
في معظم نصابه ان افلاك اجازة قال وعلى تقدير ان يطلق في الاجازة  
ان يكون بيان فهمه هب جماعة فلا يبعد ان يكون مذهبنا له  
ايضا على ان شيخنا يجوز ان الحافظ ايا نصر احمد بن عمر الفارسي  
الاصمعي في من كان يفعل ذلك ايضا وذلك ان الحافظ ابن السمعاني  
لما قال في ترجمته انه كان لا يفرق السماع من الاجازة وقال للذهبي  
يريد ان السماع والاجازة سوا في الاضمار والاحتجاج والافضل له  
ادني مع فزيريد اي يفهم ان السماع شي والاجازة شي قال شيخنا ما اظنه  
اراد ما فهمم الذهبي وانما مراده انه اذا حدث لا يميز هذا من هذا  
بل يقول في كل منهما انا ولا يعين في الاجازة كونه اجازة انتهى واغرب  
من هذه الكلد ما قيل من ان ابا نعيم كان يقول فيما لم يسمعه من مشايخه  
بل رواه اجازة ان افلاك فيما قري عليه ولا يقول وانا اسمع فيشترط  
الالتباس على من لم يعرف حقيقة الحال وفي تاريخ اصمعيان لم يشر  
ذلك كقوله انا عبد الله فيما قري عليه بل وانه في ترجمته محمد بن يوسف  
الاصمعياني من الحلية له انا عبد الله بن جعفر فيما قري عليه زاد فيه  
وحدثني عنه ابو محمد بن حبان وهذه الزيادة مما يتضح بالمرار  
فانما تشعرا به رواه عاليا عن الاول اجازة ونزول عن الثاني  
سماعا وامر من قوله في ترجمة عبد الرحمن بن المهدي من الحلية  
ايضا انا عبد الله بن جعفر فيما قري عليه واذن في هذه ولكن قد  
حكا ابن طاهر في اطراف الافراد هذه المذهب ايضا عن شيخه  
الدارقطني وهو اصطلاح لها غريب وكانت النكتة في التصريح  
عن شيخه بذلك اعتماده المروي والصحيح المختار عند جمهور  
**القوم** وهو مذهب علماء الشرف واخذوا به اهل النخري والورع



المنع من اطلاق كلامي ثنا واخبرنا ونحوهما في المناولة والاجازة  
خوفا من حمل المطلق على الكامل **ونفسه** اي المذكور منها **بما يبين**  
**ايوضح الواقع** في كيفية التحمل من السماع أو الاجازة او المناولة  
لفظ لا اشكال فيه بحيث يتميز كل واحد منهما عن الآخر كما يقول  
انا او ثنا او فلان **اجازة** او اونا او ثنا **او هما معا** اي اجازة  
مناولة او فيما **ان لي** او فيما **اطلق لي** روايته عنه او فيما **اجاز لي**  
او فيما **سوغ لي** او فيما **اباح لي** او فيما **ناول لي** قال الخطيب وقد كان  
غير واحد من السلف يقول في المناولة اعطاني فلان او دفع الي كتابه  
ونحوها هذا القول وهو الذي تستحسنه هذه امع انه اختلف في  
ذلك ايضا فحكى ابن الحاجب في مختصره قولا انه لا يجوز مع التقييد  
ايضا واليه ميل ابن دقيق العيد فانه قال والذي اراه ان لا يستعمل  
فيها اي في الاجازة ان لا يلا بالاطلاق ولا بالتقييد بعد دلالة لفظ  
الاجازة عن الاحيار اذ معناها في الوضع الاذن في الرواية انتهى وليس  
ما قاله متفقاً عليه كما قاله في اول ثالث اقسام التحمل ومن كان  
يسلك التقييد الحسن بن محمد بن الحسن الخلال فانه يقول في  
كتابه اشتقاق الاسماء ان قلات اجازة وكل اجازة لمن اجاز  
الواعظ ان عبد الله بن محمد البقوي اخبرهم وقال ابو بكر الخازمي  
ما يحسن الاستشهاد به للتقييد هذا ايضا ان الحاج ضرورة من  
يريد يخرج حديث في باب ولم يجز مسلما سواء اعني الرواية  
بالاجازة العامة استجرا له تعالى وحذر الفاضل نحو ان يقول  
اخبرني فلان اجازة عامة او فيما اجازني اذكر حياته او حكى  
لفظ المجتزئ في الرواية فيخلص عن غوائل التدليس والتشيع بما  
لم يعط ويكون حينئذ مقتديا ولا يقدح في الرواية انتهى وانما

كان

كان الاطلاق في العامة مع الاضطراب للرواية بعد فاعله  
مفتريا فاما بالكل من الوقت في غنية عن تحديد لوسم لفظا فضلا  
عن كونه مقلا من المسموع والشيخ وبيروني بالاجازة العامة  
من غير بيان ولا افصاح **وان اباح الشيخ المجتزئ** **لله**  
**اطلاقه** ثنا او انا في المناولة او الاجازة الخاصة فضلا عن  
العامة كما فعله قوم من المشايخ في اجازتهم حيث قالوا لم اجازوا  
له ان شاقا لثنا وان شاقا لانا ووحد ذلك كما حكى عن شيخنا وخبر  
به ابن الجوزي في اجازات **لم يكن** ذلك **في الجواز** وان علل ان  
الصلاح كما تقدم في اثنا التفرعات التالية لثاني اقسام التحمل  
المنع من ابداله ثنا باخبرنا وعكسه باخفال ان يكون منه هب الرازي  
عدم النسوية بين الصيغتين لتقيد المعمله هناك من نكتته  
بانه ليس بجيد من حيث الحكم لا يختلف في الجائز والمنع يكون الشيخ  
يرى الجائز مستغنا والمنع جائزا **ف** لو قدر علي شيخ  
شيئا بالاجازة ان لم يكن سماعا من شيخه ثم بين انه سمعه  
فالا حسن حكاية الواقع بان يقول اجازة ان لم يكن سماعا ثم  
ظهر سماعه كما وقع لابي زرعة المقدسي في سنن ابن ماجه وللصالح  
ابن ابي عمير في بعض المسانيد من مسنده احمد حيث اخبر فيها كذلك  
لعدم الوقوف على الاصل فيها ثم ظهر سماعه لها لقال بعض الحفاظ  
انه لا بد من التصريح بذلك ولكن اتفق رأي المحققين على عدم  
اشتراطه وان اطلاق السماع كاف وهذه امامت ابن تيمية  
والهري وغيرهما من عاصرها كابن المجه شيوخنا ونحوه  
اخبرنا الذين بنوا الشيخة بالاجازة العامة من المجاز ثم بان ان  
له من اجازة خاصة **وبعضهم** اي وبعض المحدثين لم يقتصر



عليه ما مضى كالحاكم حيث **اني بلفظ موهب** يجوز انما اجاز به  
 تشيخه بلفظه كشفاها وهو ان فلان مشافهة او **شفا فني**  
 فلان وفيما اجاز به شيخه بكتابه ان فلان كتابه او مكاتبة او في  
 كتابه او **كتب لي** او الى وحكي الشق الثاني عن ابي نعيم فقال ابن  
 البخار انه كان يقول في الاجازة حدثني فلان في كتابه وقال غيره  
 انه كتب ما يقولنا ابو الميمون راشد في كتابه وكتب الى جعفر  
 الخدي وكتب الى ابو العباس الامم وهذه الالفاظ وان كثرت  
 استعمالها لكلك بين المتأخرين من بعد الحسنية وهلم جرا  
**فاسلم** من استعمالها مطلقا من الابهام وطرف من التدليس  
 اما المتشابهة فتوهم مشافهة بالتحديث واما الكتابية فتوهم  
 انه كتب اليه بذلك الحديث بعينه كما يفعله المتقدمون على  
 ما سياتي في القسم الذي يليه وكذا انما الحافظ ابو المظفر الهذلي  
 في جزله في الاجازة على المنع من هذا معللا بالابهام المذكور **وتد**  
**اني بخبر** بالاشتداد ابو عمر **الاوراعي** في **اي** في الاجازة الخاصة  
 وجعل ان بالمر للقرارة **ولم يخل** ايضا **من النزاع** من جهة  
 ان معني خير واخير في اللغة ولذا الاصطلاح واحد بل قيل ان  
 خير ابلغ وكان للاوراعي ايضا في الرواية بالمر والاصطلاح قال  
 عمرو بن ابي سلمة قلت له في المأولة اقول فيها ثنا فقال  
 ان كنت حدثتك فقل ثنا فقلت فما اقول فقال قل قال ابو عمرو  
**والفطان** بالفتح والتشديد **اختاره** او حكاها الامام ابو سليمان  
 حمد **الخطابي** تشبها بحدو خطاب فكان يقول فيما حكى عنه  
 في الرواية بالسماع عن الاجازة ان فلان ان فلان لم يحد  
 او اخيرة قال صاحب الوجازة وكانه جعل دخول ان وليلا

عليه الاجازة في مفهوم اللغة وقد تأملت فلم اجد له وجها ميموا  
 لانك المفتوحة اصلها التاكيد ومعني اخبرنا فلان ان فلانا  
 حدثه اي بان فلانا حدثه قد دخول الباء ايضا للتاكيد وانما فتحت  
 لانها صارت اسما فان صح هذا المذهب هذه كانت الاجازة اقوي  
 عنده من السماع لانه خبرنا انه التاكيد وهذا لا يتبركه احد  
 انتهى وليس بحيد فقد سبق حكاية تفصيل الاجازة عن بعضهم  
 بل لم ينفر الخطابي بهذا الصنيع فقد حكاها القاضي عياض عن اختيار  
 ابي حاتم الرازي قال وانكره بعضهم وحقه ان يتكر فلا معني له  
 يتفهم منه المراد ولا اعنيده هذا الوضع لغة ولا عرف ولا اصطلاحا  
 ولذا قال ابن الصلاح انه اصطلاح بعيد عن مفاصل هذه الافكار  
 القويمة من اهل الاصطلاح لبعده عن الاشتغال بالاجازة ثم  
 الا انه قال **وهو مع سماع الاسنان** خاصة لتشيخه من شيخه  
 وكون الاجازة له فيما رواه الاسناد اي من حديث وخوة **واقتراب**  
 فان في هذه الصيغة اشعارا بوجود اصل الاخبار وان احم الحبر  
 ولم يذكره تفصيلا وخوة قول ابن رقيق الجيد في الاقتراح اذا  
 اخرج الشيخ الكتاب وقال اخبرنا فلان وساق السند مثل  
 يحون لسماع ذلك منه ان يقول اخبرنا فلان وانه كرا احاديث  
 كلا او بعضا الذي اراه انه يجوز من جهة الصدق فانه يقترح به  
 بالاخبار بالكتابية وعما نفا فيه انه اخبار رجلي ولا فرق في  
 معني الصدق بين الاحمال والتفصيل نعم فيه نظر من حيث  
 ان العادة جارية بان لا يطلق الاخبار الا فيما فري ويسمي  
 مثل هذه المأولة وليس هذا عندي بالمتعين من جهة  
 الصدق فان اوقع نمة فقد يمنع من هذا الوجه انتهى



ومع القرب الذي قاله ابن الصلاح فهو ملتبس بامصطلاح ابن المديني  
حيث انه اذا اراد في نسب شيخه على ما سمعه من شيخه ياتي  
بلفظ **ابن** **بعضهم يختار في الاجازة ابنا فاك** الوليد بن بكر  
ابن مخلد بن ابي رباح الغزي بالمعجمة المفتوحة وقبل المفتوحة والميم  
المساكنة نسبت الى الغدر بطن من عافق الاندلس المالكي الاديب  
الشاعر **صاحب الوجازة** وشيخ الحاكم بلحكي عياض عن شيعته انه  
قال في مرة قال في ما روي عنه ايضا انا واستبعد ذلك الحكم عنه  
فانه لم يكن ممن يروي الاجازة كما سبق في محله نعم اصطلاح قوم من  
المتأخرين على اطلاقها فيها **واختاروا** اي لفظ ابنا **الحاكم** ابو عبد الله  
**فيما شافه** شيخه **بالا** في روايته **بعد عرض** له عرض المناولة  
**مشافه** قال وعليه عهد اكثر مشايخي وائمة عمري **واستحسنوا**  
كما اشعره صنيع ابن الصلاح ومن بعده **البيربقي** الحافظ **مصطفى**  
وهو **ابنا اجازة** **فصرح** بالاجازة ولم يطلق ابنا لكونه عند  
القوم فيما تقدم بمنزلة الاخبار وراعي في التفسير به عن الاجازة  
اصطلاح المتأخرين لا سيما ولم يكن الاصطلاح بذلك ان نشر  
بل قال ابن دقيق العيد ان اطلاقها في الاجازة بعيد عن الوضع اللغوي  
الا ان نوضع اصطلاحا **وبعض من تأخر من المحدثين استعمل كثير**  
**الغلط عن** فيما سمعه من شيخه الراوي عن من فوقه **اجازة** فيقول  
قوله على فلان عن فلان **وهي** اي عن **قريبة** من اي شيخ **سماعه**  
**من شيخه فيه شك** مع تحقق اجازته منه **وحرف عن** **سماحه**  
اي السماع والاجازة **فمنشرك** وادخلت الفا على الخبر **فاحد قوله**  
**وعبدت** ناس والصغير فيكون  
وهو راى الاخفش **فاحد** لا الكسائي وهذا الفرع وان سبق

في العنعنة وانه لا يخرج بذلك عن الحكم له بالانضال فاعادته هنا  
لما فيه من الزيادة وتكون متضمنا لما يشهد من الاصطلاح الخاص  
**وفي صحيح البخاري قال لي** فلان **فجعله** **حين** **هم** اي المحدثين  
وهو بالهمزة ابو جعفر احمد بن محمد بن احمد بن علي النيسابوري  
الحيري احد الحفاظ الزهاد المجاهدين الدعوة فيما رواه الحاكم عن ولده  
ابي عمرو عنه **للعرض** اي لما اخذه البخاري على وجه العرض **والمناولة**  
وانفرد ابو جعفر بذلك وخالفه غيره فيه بل الذي استقره شيئا كما  
اسلفته في اخر اوله اقسام التخلل انه انما يستعمل هذه الصيغة في احد  
امرين ان يكون موقفا ظاهرا وان كان له دخل في الرفع او يكون في  
اسناد من ليس على شرطه والافقه او ردا شيئا بهذه الصيغة  
هي مروية عنه في موضع اخر بصيغة التحديث **القسم**  
**الخامس** من اقسام التخلل **المطابقة** الى الطالب من الراوي  
والصيغة التي يودي بها والمطابقة بالمناولة **ثم الكتابية** من التي  
يشي من مروية حديثا كثيرا ومن تصنيفه او نظمه ويرسله  
الى الطالب مع ثقة موثقة بعد تحرير نفسه او ثقة معتمد  
وشده وختمه احتياطا ليحصل الامن من توهم تغييره وذلك شرط  
ان لم يكن الحامل موثقا تكون **بخط الشيخ** نفسه وهو **او بآدنه**  
في الكتاب **عنه** لشدة غيره سواك ان ضرورة ام لا وسوا سيل في  
ذلك ام لا **لغاييب** عنه في بلد اخر او قرية او نحوها **ولو كانت**  
**حاضرة** عنه في بلد دون مجلسه ويبدا في الكتابة بنفسه  
اقتداء بالابي حبيب الله عليه ولم فيقول بعد التسمية من فلان بن  
فلان الى فلان ابن فلان فان بدا باسم المكتوب اليه فقد كرهه  
غير واتخذ من السلف وكان احمد بن حنبل يستحب اذا كتب



الصغير الى الكبير ان يقدم اسم المكتوب اليه واما هو فكان يتيدي  
باسم من كان منه صغيرا كان اذ صغيرا فواضعها وهي كالمناولة  
على نوعين **فان اجاز** لشيخ بخطه او باذنه **مع** اي الكتابة  
يقوله اجزت لك ما كتبتك او ما كتبت به اليك او نحو ذلك  
من عبارات الاجازات وهي النوع الاول المسمى بالكتابة المقرنة  
بالاجازة **اشبه** حينئذ في القوة والصحة حيث ثبت عند المكاتب  
ان ذلك الكتاب هو من الراوي المجيز قوله بنفسه او امر معروف  
بالثقة بكتبه عنه **ما اذا** **اول** مع الاقتران بالاجازة كما مشي عليه  
الخاري في صحيحه في مطلق المناولة والمكانة اذ سوي بينهما  
فانه قال وذكرنا اوله وكتاب اهل العلم بالعلم الى البلدان ان عبد  
الله بن عمرو بن يحيى بن سعيد وما كانا راوا ذلك جازيا ولكن  
قد رجع قوم منهم الخطيب المناولة علمها لحصول المشافهة فيها  
بالاذن دون الكتابة وهذا وان كان مرجحا فاما كتابة يترج  
ايضا تكون الكتابة لاجل الطالب ثم مقتضى الاستواء فضلا عن القول  
بترجيح المناولة ايضا ان يكون المروي بها اتزل من المروي  
بالسمع كما هو المعتمد هناك ويستأنس له بمناظرة وقعت بين  
الشافعي واسحق بن راهويه بحضرة احمد بن حنبل في حلود  
الميتة اذ ادبغت فقال الشافعي دبا عنها ظهورها قال اسحاق  
قال الدليل قال حديث ابن عباس عن ميمونة هلالا انتقم بجلدها  
يعني الشاة الميتة فقال اسحاق حديث ابن عليم كتب النبي صلى  
الله عليه وسلم قبل موته بشرا لا تقفوا من الميتة باهاب ولا عصب  
يشبه ان يكون ناسخا له لانه قبل موته ببسيرة فقال الشافعي هذا  
كتابي واول سماع فقال اسحاق ان النبي صلى الله عليه وسلم

كتب

كتب الى كسري وفتصر وكان حجة عليهم فليست الشافعي مع بقا حجة  
كما قاله ابن المفضل المالكى يعني فان كلامه في ترجيح السماع  
لا **ايضا** لا سند لال بالكتاب وكان اسحاق لم يقصد الرد لانه من  
يري ان المناولة انقص من السماع كما سلف هناك بل هو من اخذ  
بالحديث الاول كالمشافعي خلافا لاحد ومن استعمل المكاتبة المقرونة  
بالاجازة ابو بكر بن عياش فانه كتب الى يحيى بن يحيى  
سلام عليك فاني احمد الله الذي لا اله الا هو ما بعد عصمت  
الله وانيك من جميع الاقات جازا ابواسامة قد تراك احببت  
ان اكتب اليك بهذه الاحاديث فقد كتبتها ادنى املايتها اليه  
فهي حديث مني لك عن من سميت لك في كتابي هذا فاروها  
وحدث بها عني فاني عرفت انك قد هويت ذلك وكان يكتفيك  
ان تسمع من سمعها مني ولكن النفس قطع الى ما هويت فبارك الله لنا  
ولك في جميع الامور وجعلنا من يموي طاعته ورضوانه والسلام  
عليك وقال اسحاق بن ابي اويس سمعت علي ما لك بن اسحق يقول  
قال لي يحيى بن سعيد الانصاري لما اراد الخروج الى العراق التقط  
لي مائة حديث من حديث ابن ميثاب حيث اراد بها عندك  
قال ما لك فكتبتها اليه بل خرج ابن النفيس بنفي الخلاف عن صحة  
الرواية بها والحق الخطيب بهذا النوع في الصفحة باجازة كتاب  
معين / وحديث خاص كاتبة اسحاق بن اسحاق القافى لاحد  
بن اسحق بن مملوك التتويحي بالاجازة بكتاب النسخ والنسخ  
عن ابن زيد بن اسلم وبالعدل عن ابن المديني وبالرد على محمد  
ابن الحسن وباحكام القرائن ومسايل ابن ابي اويس والمسايل  
المبسوطة عن ما لك ولكن هذا قد دخل في اول انواع الاجازة **او** لم

منه صح



يجز بل جردا اي الكتابة عن الاجازة وهو النوع الثاني **مسألة علي**  
**الصحيح والتميز** عند اهل الحديث قال عياض لان في نفس كتابه اليه  
به بخطه او اجابته الي ما طلبه عنده من ذلك اقوي اذن متي صح  
عنده انه خطه وكتابته يعني كما في النوع قبله قال وقد استمر  
عمل السلف من بعدهم من الشيوخ بالحديث يفتواهم كتب الى فلان  
قال ثنا فلان واجمعوا على العمل بمقتضى هذا الحديث وعنده في  
المستند يغير خلاف يعرف في ذلك وهو موجود في الاسانيد كثيرا  
وتنفع ابن الصلاح فقال وكثيرا ما يوجد في مسانيدهم ومضيقاتهم  
قوائم كتب الى فلان ثنا فلان والمراد به هذا او ذلك معمول به  
عندهم معذورة في المسند الموصول ومنها اشعار قوي بمعنى الاجازة  
فهي وان لم تقترب بالاجازة لفظا فقد تفضتها معنى والمخاض  
ان الارسل الى المكتوب اليه قرينة في انه سلط عليه فكانه  
لفظ له به واذا كان كذلك لم يحتاج الى التلطف باذن ونحوه ما كاه  
الرامهرمزي عن بعض اهل العلم قال الكتاب المتيقن من الراوي  
وسماع الاقرار منه سواء لان الغرض من القول باللسان فيما يقع  
العبارة فيه باللفظ انما هو بغير اللسان عن صميم القلب فاذا  
وقعت العبارة عن الصمير ياتي بسبب كان من اسباب العبارة اما  
بكتاب واما باشارة واما بغير ذلك مما يقوم مقامه فان ذلك  
كله سواء وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم ما يدل على انه اقام  
الاشارة مقام القول في العبارة وذكر حديث الجارية وقوله  
لها ابن ربك فاشارت الى السماء **قال به** اي يتبع هذا النوع  
والرواية به **ابواب** السخيات في **مع منصور** بن المعتمر **الليث** ابن  
سعد وتلق من المتقدمين والتمنا خريين اما الليث فقد حدث

عن

عن بكير بن عبد الله بن الاسج وخاله بن يزيد وعبد الله بن عمر  
الهمري وعبد الله بن ابي جعفر وهشام بن عروة ويحيى بن سعيد  
بالمكانة بل وصرح فيها بالحديث بل قال ابو صالح انه كان يخرى كتب  
العلم لمن يساله ويذره جازا وسعا واما الاخبارات فقال شعته كتب  
الي منصور بحديث ثم لفته فقلت احدث به عندك قال او ليس اذا  
كنت اليك ثم حدثتكم ثم لفتني ايوب فسالته فقال مثلك وعمل  
به زكريا بن لايلة فقال عبد الله بن معاذ انه كتب وهو قاضي الكوفة  
الي ابيه وهو قاضي البصرة من زكريا الي معاذ سلام عليك  
فاني احمد اليك الله الذي لا اله الا هو واساله ان يصلي  
علي محمد وعلمه اما بعد اصلحت الله واياك بما اصلح به الصالحين  
قانه هو اصلحهم حد بين القياس بن ذريح عن الشعبي  
قال كتبت عائشة الي معاوية رضي الله عنهما اما بعد فانه  
قانه من يعمل بمعاوية بعد حادثة من الناس له واما والسلام  
ومحمد ايضا غير واحد من القاضيين منهم الشيخ ابو حامد الاسفرايني  
والحمالي وصاحب المحصول **ابو المظفر السمعاني** جذا في النسخة  
منهم **قد اجاز** اي الكتاب المحدث بل **وعده اقوي من الاجازة** المجردة  
والي فلك اعني تفضيل الكتابة المجردة صارحنا عنه من الامور ايضا  
منهم امام الحرمين وكان له لياقة من الشيخين والمشايدة المروية  
من اول وهله وان توقف عليه بعض المتأخرين في ذلك لا يستلزم  
تقديم الكتابة على الصريح **وبعضهم** اي العلماء **صحة ذلك** اي المذكو  
من الكتابة المجردة **منها** كالمناولة المجردة سيما تقدم فيها وقال  
السيف الامدي لا يرويه الا بتسليط من الشيخ كقوله فاروه  
عني او اجرت لك روايته وذهب الحسن بن لقطان



الى انقطاع الرواية بالكتابة المجردة **والامام ابو الحسن الماوروي**  
**صاحب الجاوي** الكبر فيه **به** اي بالفتح **فه قطعاً** ولكن هذا  
القول غلط كما قاله عياض وحكاة والمعتد الاول وهو معتنه  
ويستوي الرواية به واستدل به البخاري في صحيحه بفتح عثمان  
رضي الله عنه المصاحف واستدل بذلك وأفع لأصل المكاتبه لاخص  
المجردة عن الاجازة فان عثمان امرهم بالاعتقاد عياضاً في تلك المصاحف  
ومخالفة ما عداها والمستفاد من يقية المصاحف انما هو  
اثبات اسناد صورة المكتوب فيها الى عثمان لا احكام ثبوت القران  
فانهم متواتر عندهم بل استدل بحديث ابن عباس رضي الله عنهما  
قال بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم بكنا به رجلاً وامره ان  
يدفعه الى عظيم البحرين قد دفعه عظيم البحرين الى كسري بن  
وتحدثت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب اليه ولم يكتب اليه  
اراد ان يكتب وجهه ولا لهما على ذلك ظاهر بل وممكن ان  
ليست لهما فاولهما للمنا ولثانيهما من حيث انه صلى الله عليه وسلم  
ناول الكتاب لرسوله وامره ان يخبر عظيم البحرين بان هذا كتاب  
رسول الله صلى الله عليه وسلم وان لم يكن يسمع ما فيه ولا يراه  
وقد صارت كتب النبي صلى الله عليه وسلم ديناً به ان بها  
والعمل بها لازم للخلق ولذلك ما كتب به ابي بكر وعمر وغيرهما  
من الخلفاء الراشدين فهو معمول به ومن ذلك كتابه القامني  
الي القامي يحكم به ويعمل به وفي المصاحف اجتمعا وانفراداً الخ  
من هذا النوع من رواية التابعي عن الصحابي او من رواية غير  
التابعي عن التابعي ويخوذلك فيما جرت عليه حديث وزاد  
قال كتب معاوية الي المغيرة رضي الله عنهما ان اكتب الي ما سمعت من



من رسول الله صلى الله عليه وسلم فكتب اليه ان النبي صلى الله  
عليه وسلم كان يقول الحديث وحديث عبد الله بن عوف قال  
كنت الي فافع اسبلة عن الدعا قبل القتال فكتب الي ان  
النبي صلى الله عليه وسلم اغار على بني المطلق وهم غارون الحديث  
وفيه حديثي هذا ابن عمر رضي الله عنهما وكان في ذلك الجيش  
وحديث موسى بن عقبة عن سالم بن عبد الله بن عمر بن عبد الله  
وكان كاتبا له قال كتب اليه عبد الله بن ابي اوفى رضي الله عنه  
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال واعلموا ان الجنة تحت طلال  
السيوف وحديث ابي عثمان الهندي قال تاكنا كتاب عمر  
رضي الله عنه ونحن مع عتبة بن فرقيس باذربيجان لن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم في عن الحريد ومما انفرد به البخاري حديث  
هشام الدستواي قال كتب الي يحيى بن ابي كثير عن عبد  
الله بن ابي قتادة عن ابيه رفعه اذا اقيمت الصلاة فلا  
تقوموا حتى تروني ومما انفرد به مسلم حديث عامر  
بن سعد بن ابي وقاص قال كتب الي جابر بن سمرة رضي الله  
عنهما مع علامي فافع ان اخبرني بشي سمعته من رسول الله  
صلى الله عليه وسلم قال فكتب الي سمعت رسول الله صلى الله عليه  
وسلم يوم حجة عشرين رجب الاسلمي فذكر الحديث بل روى  
البخاري عن شيخه بالمكانة نصحت قال في باب اذا حنت  
قال في الباب اذا حنت ناسيا في الايمان فالتذوكر كتب الي محمد بن  
بشار فذكر حديثا للشعبي عن البراء ولم يقع منه الصيغة عن احد  
من مشايخه سواه وكان لم يسمع منه هذا الحديث بخصوصه  
فراوه عنه بالمكانة لا فقد التزمه في صحيحه بالسمع ولما روي



بها ابوداود في مسنده فقال كنت الى حسين بن حربث ابو  
عمار التروزي فذكر حديثا **وكيف في الرواية بالكتابة ان يعرف**  
**الكتاب له** بنفسه وكذا انما يظهر باخبار ثقة معتد **خط** الكاتب  
**الذي كاتبه** وان لم يتم البيضة على الكاتب برويته وهو يكتب ذلك او  
بالشهادة عليه انه خطه او بمعرفة انه خطه للتوسع في الرواية  
**وابطله قوم** فلم يجوزوا الاعتناء بغير الخط واسترطوا البيضة بالرواية  
او الاقرار **للاشتباه** في الخطوط بحيث لا يتميز احد الكتابين عن الآخر  
ومهم الفرز الى قانه قال في المستصفى انه لا يجوز ان يروي عنه لان  
روايته شهادة عليه بانه قاله والخط لا يعرفه يعني خروا ولكن **روا**  
هذا وقال ابن الصلاح انه غير من في **لندرة اللبس** والظاهر ان  
خط الانسان لا يشبه غيره ولا يقع فيه اللباس وكذا قال ابن ابي الدرد  
ذهب بعض المحدثين وغيرهم الى انه لا يجوز الاعتناء بغير الخط من حيث  
ان الخط يثبت به اخذ من الخاتم في انه لا يجوز له العمل بما يروى عليه  
من الكتابات الحكيمة من فاضل خراذ اعرف الخط على الصحيح وهذا  
وان كان له اتحاد في الخاتم فالصحيح الذي عليه العمل يعني سلفا وخلفا  
هنا جواز الاعتناء بغير الخط لانه صلي الله عليه وسلم كان يبعث كتبه  
الى عماله فيعملون بها واعتناء بهم على معرفتها قلت والله ذهب  
الاصحح في حيث اكتفى بكتاب القاضي المجرد عن الاشهاد اذا وثق  
القاضي المكتوب اليه بالخط والختم والصحيح ما تقدم وباب الرواية  
على التوسعة بل صرح في زوائد الروضة باعتناء بخط المفتي اذا اخبره  
من يقبل خبره انه خطه او كان يعرف خطه ولم يشك في فروع منها  
لو وجد بخط ابيه الذي لا يشك فيه دينيا على احد سماع له الحلف فيه  
وعينيد فحكاية الخطوط فيها من المحدور ما لا يخفى فقيس اجتنابه

وان حاكمي حافظ دمشق الشئس بن ناصر الدين خط الذهبي ثم  
حكاكه بعض تلامذته في طائفة **وجت ادري** المكاتب ما تحمله من  
ذلك فباني صبيغة يودي **فالمبث** بن سعد **مع منصور** هو  
ابن المعمر **استجارا** اطلاق **اخبرنا** **وحدثنا جوارا** لانما  
كما سلف قريبا قال لا اليس اذا كتبت اليك فقد حدثتك وكذا قال  
لويين كتب الي واحدني واحد ولكن الجمهور من اهل الحديث قد منعوا الاطلاق  
**وصحوا التقييد بالكتابة** فيقول ثنا او انا كتابة او مكاتبة وكذا كتب الي  
ان كان بخطه ونحو ذلك **وهو** كما قال الخطيب بن الصلاح بغير الخطيب  
**الذي يليق** **بمن** اهاب اهل البخري في الرواية والورع **والنراهة** اي  
التقاعد عن ايهام التلبيس قال الحاكم الذي اخبره وعهدت عليه اكثر  
مشايخي وامية عصري ان يقول فيما كتب اليه الحديث من مدينية ولم يسمه  
بالاجازة كتب الي فلان وكذا انما الخطيب كان جماعة من ائمة السلف  
يفعلوه **القسم السادس** من احتساب اخذت الحديث وتحملة  
**اعلام الشيخ** الطالب لفظا بشي من مرويه من غير اذن له في روايته  
عنه واخر مع كونه صريحا عن الكناية التي هي الاعلام كناية لما فيه من  
التصريح بالاذن في احد نوعيهما **وهل من اعلم الشيخ بما يرويه**  
حديثا فاكتر عن شيخه والتخصيص ما اتفق له وقوعه سماعا واجازة  
او غيرهما من احتساب التحمل مجردا عن التلفظ بالاجازة **ان يرويه**  
ام لا **فمن ما يمنع** ابو حامد **الطوسي** بضم المهملة من الشافعيين  
وامية الاصول حيث قطع به ولم يحل غيره فيما حكاه ابن الصلاح عنه  
والظاهر كما قال المصنف انه الغزالي فان كان في اصحابنا من وقعت عليه  
اثنان كل منهما احمد بن محمد ويعرف بابي حامد الطوسي كونهما لم يذكر  
لما تصانيف والغزالي ولد بطوس وكان والده يسبع عزه الصوف



في دكان بها وقيل انه نسب الى غزالة بالتخفيف قرينة من قراها  
وثكنه خلاف المشهور لاسيما والمسيلة كذلك في المستقصى وعبارته  
اما اذا اقتصر على قوله هذا اسموعلي من قلا فلا يجوز له الرواية  
عنه لانه لم ياذن له فيها يعني بلفظه ولا بما ينزل منزله وهو  
لفظ القاري عليه وهو ليس مع واقاره به ولو بالسكوت  
حتى يكون قول الراوي عنه السلام ذلك ثبنا وانما صدق وان لم  
ياذن له فيه واذا كان كذلك فلعلة كما قال في المستقصى لا يجوز روايته  
عنه لخلل يعرفه فيه وان سمعه كما قدرناه في ثاني نوعي المناولة  
عن القاضي الى بكر الباقلافي ولم ينفرد بالرفع بل منع ذلك جماعة  
من المحدثين وائمة الاصول كما قاله عياض **وذا** اي المنع هو المختار  
لان الصلاح وغيره وقول السيف الامدي في ثاني نوعي الكتاب  
انه لا يروي الا بتسليط من الشيخ كقوله فاروه عني واخرت  
لك روايته وكذا ابن القطان والماوردي بقتضيه **وعده** من  
الائمة كثيرون **ابن جريح** عبد الملك بن عبد العزيز وعبد الله  
ابن العمري واصحابه الميمنيون كالزهري وطوايق من المحدثين  
ومن الفقهاء كعبد الله بن حبيب من المالكين ومن الاصوليين هـ  
كصاحب المحصول واتباعه ومن اهل الظاهر **صاروا الى الجواز** من  
قال الواقدي قال ابن ابي الزناد وشهدت ابن جريح جازا الى هشام  
ابن عروة فقال لصحيفة التي اعطيتها فلانا وهي حديثه قال نعم  
قال الواقدي فتسخط ابن جريح بعد بقول ثنا هشام وحكاه عياض  
عن الكثير واجب يكون مذهب عبد الملك بن حبيب الجواز من عمرة  
بروايته عن اسد بن موسى مع قول اسد انما طلب مني كتي  
ليستحيا فلا ادري ما صنع او نحو هذا بل في هذه الصورة

زيادة

زيادة على الاعلام المجرود وهي المناولة المجرودة ايضا ولا يخذش  
في ذلك كون اسد لا يجزى الاجازة **وابن بكر** هو الوليد الغزي  
في كتابه الوجازة اختاره **وتعبر** دل **وابن نصر** بن الصياح **صاحب**  
**الشامل جزاء ذكره** اي ذكره جازما به والمحتمل الجواز القياس على المشاركة  
فيما اذا سمع المقر يقرب بشي وان لم ياذن له كما تقدم في المناولة  
المجرودة وقا عياض ان اعترافه له به ونصيحته انه من روايته  
كتخذ بيته له بلفظه او قرأته عليه وان لم يجزله **بل زاد بعضهم**  
وهو الرازي احد من اختاره فيما حكاه ابن الصلاح بقا لياض  
فصرح **بان** اي بانه **لومعة** من روايته عنه بعد اعلامه  
بانه من مرويه صريحا بقوله لا نرويه عني ولا يجزى لك **لم يمتنع**  
بذلك عن روايته يعني فان الاعلام طريق يصح التخلية والافتاد  
عليه في الرواية به عنه فتعذر من ذلك بعد وقوعه غير معتبر  
ولذا قال عياض وما قاله صحيح لا يقتضي النظر سواء كما انه  
لا يمتنع اذا منعه من التحديث بما **اذ منعه** لا لعله وريبة  
في المروي لكونه هنا ايضا قد حدثه يعني اجمالا وهو شي لا يرجع  
فيه كما سلف في ثامن الفرع التي قبيل الاجازة ولكن قد رد  
اي القول بالجواز كما في مسيلة استرعا الشاهد **من بحله** الشا  
حيث لا يلقي اعلامه بذلك او سماعه منه في غير مجلس الحكم  
بل لا بد ان ياذن له ان يشهد على شاهد ونحو الجواز ان يمتنع من اقامتها  
لنشكل اوارتياب يدخله عند ادائها والاستئذان في نقل  
عنه قل ذلك هنا اشار الى عياض قال ابن الصلاح وهذا امام  
لنا وفيه الرواية والشهادة لان المعنى يجمع بينهما فيه وان  
افترقنا في غيره انتهى وما خدش به عياض في الاستئذان لكونه

دة



اذ سمعه يوردها عند الحاكم يستوعق له الشهادة عليه بدون  
اذن على المعتد وكذا لو سمعه يشهد شخصاً او سمعه يبين السبب  
كما الحرفا غيره بها قد يجاب عنه بان ذلك كله لا ما كنا نشوهم  
من احتمال ان يكون في نفسه ما يمنعه من اقامتها كما انه يسوع  
لمن قرا او سمع رواية ذلك لغير اذن اتفاق بل ويمكن التخلص بهذا  
ايضا من منع بعض المتأخرين صحة القياس على الشهادة في غير  
مجلس الحكم وقال انما يصح اذا كان بمجلس الحكم وقر المنع بان  
الرواية لا تتوقف على مجلس الحكم لانها شرع عام والاثبات  
بان المؤثر هو الشهادة في مجلس الحكم كما ان قول الراوي اروي به  
عن فلان موثقة في اجاب العمل الثقة وذلك يقتضي جواز الرواية  
بغير اذن قاله وحيث قد نرى صحة القياس في الصورة الاولى فالشهادة  
على الشهادة بناية فاعتبر فيها الاذن وهذه الوقاية بعد التخلل  
لا تؤدعي امتنع عليه الا اذا بخلاف الرواية وهذا ليس على اطلاقه  
بل منه لريبة وعللة موثقة وجبته لما قاله ابن الصلاح من استواها  
في هذه المسئلة صحيح وتخرج توجيه المنع بدون اذن في الرواية  
وهو الذي مشى عليه شيخنا **لكن اذا صح** عنه احد من المتقدمين  
كما علم ابن الصلاح او المتأخرين على المختار ما حصل لاهل مريه  
من الحديث بحيث حصل الوثوق به يجب **عليه البطل** بمضمونه  
ان كان اهلا وان لم يخله رعايته كما ان العمل يقتضي فيه صفة في  
نفسه ولا يتوقف على ان يكون له به رواية كما سلف في نقل الحديث  
من الكتب المعتمدة وحكي عياض عن مخفي الاصوليين انهم لا يختلفون  
فيه مع ذهاب بعضهم الى منع الرواية به كما تقدم وان كان يقتضي  
منع اهل الظاهر ومن تأييده من العقل بالمرور بالاجازة كالمسل

منه

منعه هنا من باب اولي ولذا قال البلقي هنا كلام ابن حزم السابق  
يعني في الاجازة يقتضي منع هذا ايضا **الفساد السامع** من اقسام  
أخذ الحديث وتحملة **الوصية** من الراوي عند موته او سفره للطالب  
**بالكتاب** او نحوه من مروي به **وبعضهم** كجد بن سيرين **اجاز للمروي به**  
المعين واحدا فالتز **بالجزء** من اصوله او ما يقوم مقامها اكثر ولو  
يكتبه كلها **من راو** له رواية بالموصي به من غير ان يعلمه صريحا  
بان هذا من مروي به حين **ففي اجله** بالموت **بروي** اي ان يروي به  
كما فعل ابو فلانة عبد الله بن زيد الجرمي البصري احدا لا غلام  
من التابعين حيث اوصي عند موته وهو بالشام اذ هرب اليها  
لما اريد للقضاء بكتبه الى تلمذة اليوب المستخفي ان كان حيا والا  
فلتحرق ونفذت وصيته وحي بالكتب الموصي بها من الشام لا يوب  
الموصي له وهو بالصورة واعطي في كراياها بصفة عشر رهان  
سالا بن سيرين الجواز له التحديث بذلك في حازه رواه الخطيب في  
الكفاية **او حين** نوجه **لسفرا راده** الحاقاله بالموت بلعزي  
شيخنا الجواز في ذلك كله لقوم من الامة المنتقدين وقال ابن  
ابي الدم ان الرواية بالوصية مذمومة الاكثرين وسبقهما القاضي  
عياض فقال هذا طريق قد روي فيه عن السلف المنتقد اجازة  
الرواية به ثم عليها بان في دفعها له نوعا من الاذن وشهدا من  
العرض والمناولة قال وهو قريب من الضرب الذي قبله **ولكن مرد**  
القول بالجواز عسيما جرح اليه الخطيب بل نقله عن كافة العلماء وكذلك قال  
ولا فرق بين الوصية بها وابتياعها بعد موته في عدم الجواز الرواية  
الا على سبيل الوجادة قال وعلا ذلك ادركنا كافتاهل العلم لان  
تكون **تقدم** عن الراوي اجازة للذي صار له الكتب برواية



ما صح عنه من سماعته فانه يجوز ان يقول حفيد فيما يرويه منها  
انا وثنا على من ذهب من اجازات يقال ذلك في احاديث الاجازة وتبعه من الصلاح  
حيث قال ان القول بالجواز بعيد جدا وهو رلة عالم **المبرر** القابل به  
**الوجادة** الاليت بعد اى الرواية بها قال ولا يصح تشبيهه بواحد من قسبي  
الاعلام والمناولة فان الجوز بما مستندا ذكرناه لا يتقرر مثله ولا قريب  
منه ههنا قال شيخنا وفيه نظر لان الرواية بالوصية نقلت عن بعض  
الايمان والرواية بالوجادة لم يجزها احد من الائمة الا ما نقل عن البخاري  
في حكاية قال فيها وعن كتاب ابيه يتبين انه بخط ابيه دون غيره  
قال قول يحمل الرواية بالوصية على الوجادة غلط ظاهر وسبقه ابن ابي  
الدم فقال الرواية بالوجادة لم يختلف في بطلانها بخلاف الوصية فهي على  
هذا ارفع رتبة من الوجادة بلا خلاف قال قول بان قول من اجاز الرواية  
بالوصية موول على ارادة الرواية بالوجادة غلط ظاهر وفيه نظر فقد  
عمل بالوجادة جماعة من المتقدمين كما سيأتي قريباً وعلى كل حال فالبطلان  
هو الحق المتفق لان الوصية ليست بتحديث لا اجمالاً ولا تفصيلاً  
ولا تتضمن الاعلام لا صريحاً ولا كناية على ان ابن سيرين المتفقي هو  
بالجواز كما تقدم توقف فيه بعد وفاته لتسايل نفسه لا امره ولا  
انما كان بل قال الخطيب عقيب حكاية يقال ان ايوب كان قد سمع  
ذلك الكتب غير انه لم يكن يحفظها فلذلك استفتى ابن سيرين في التحديث  
منها ويبدل لذلك ان ابن سيرين ورد عنه كراهة الرواية من المعنى  
التي ليست مسموعة فقال ابن عون قلتم له ما تقول في رجل يجد  
الكتاب ايقروه او ينظروا فيه قال لا حتى يسمعه من ثقة فان هذا  
يفتني المنع من الرواية بالاجازة فضلاً عن الوصية ونحوه قول  
عامم الاحول اردت ان اضع عنده كتاباً من كتب العلم فاي ان يقبل  
وقال

وقال

وقال لا يثبت عندي كتاب القسمة **الثامن** من اقسام اخذ الحديث  
ونقله **الوجادة** ثم يلي ما تقدم **الوجادة** بكسر الواو **وذلك** اي لفظ  
الوجادة **مصدر** **روجد له مولد** اي غير مسموع من العرب يعني  
ان اهل الاصطلاح كما اشار اليه المعاف بن زكريا النهرواني ولدوا  
قولهم وجادة فيما اخذ من العلم من صحيفة من غير سماع ولا اجازة  
وامنا ولذا اقتفا للربيع النعريف بين مصادر وجده للتمييز بين  
المعاني المختلفة **ليظهر تفاير المعنى** **وذلك** اي قسم الوجادة اصطلاحاً  
نوعاً حديثاً وغيره فالاول **ان يخط بعض من عاصرت** نسوانه  
لقيته ام لا او يخط بعض من قبل من لم تقاصروا من عهد وجوده  
فيما مضى في تصنيف له او غيره وهو يرويه من الحديث المرفوع  
وكذا الموقوف وما اشبهه ما لم يجد له به ولم يكن يجرى روايته هو  
**فقل** حسبما استمر عليه العمل قديماً وحديثاً كما صرح به النووي  
فيما تورده من ذلك ما معناه **خط** اي يخط فلان **وجدت**  
وكذا وجدت يخط فلان ويخودك لقرأت يخط فلان او في كتاب  
فلان بخطه قال الخبرنا فلان بن فلان وتذكر شيخه ويستوف  
سائر الاسناد والمثنى او ما وجدته بخطه ويخودك **واحتز** عن  
الحزم **ان لم تثق** **بذلك الخط** بطريقه المستروح في المكاتب  
بل **قل وجدته عنه** اي عن فلان او بلغني عنه **او اذكر** وجدت  
بخط **فقل** انه خط فلان او قال لي فلان انه خط فلان **او طنت**  
انه خط فلان او اذكر كائنه انه فلان بن فلان ويخودك من المعبارات  
المقصحة بالمستند في كونه خطه فان كان بخطه فالتغير عنه  
يختلف بالنظر للموقوف به وعدمه كما سيأتي في النوع الثاني قريب  
ثم ان ما تقدم في التقييد بمن لم يجز هو الذي اقتصر عليه عياض



وتبعه ابن الصلاح لانه انما اراد التكلم على الوجادة الخالية عن  
الاجازة اهي مستند صحيح في الرواية والعمل والا فقد استعملها  
غير واحد من المحدثين مع الاجازة فيقال وجدت بخط فلان  
واجازة لي وربما يصح بالاجازة كقول عبد الله بن احمد وجدت  
الي حديث فلان ولفظ الوجادة يشتملها وهو كما قال المصم واصح  
وكلاهما المروي بالوجادة المجردة سواء وثقت بكونه خطه ام لا  
**منقطع** او معقوف فقد قال الرشيد القطار في الفدر المجموعة له الوجادة  
داخلة في باب المقطوع عند علماء الرواية بل قد يقال ان عدم التعليل  
اولى من المنقطع ومن المرسل يعني بالنظر لثالث الاقوال في تعريفه  
وان اجازة جماعة من المتقدمين الرواية عن الوجادة في الكتب ما ليس  
بسماع لهم ولا اجازة كما ذكره الخطيب في الكفاية وعقد له كتابا  
وساق فيه عن ابن عمر انه وجد في قديم سيف ابيه عمر رضي الله  
عنهما صحيفة فيها كذا وعن يحيى بن سعيد القطان قال رايت  
في كتاب عندي عتيق لسفيان الثوري حديثي عبد الله بن كلوان  
ابو الزناد وذكر حديثا وعن يزيد بن ابي حبيب قال اودعني  
فلان كتابا او كلمة تشبه هذه فوجدت فيه عن الاعرج قال  
وكان يجد ثوبا شيا مما في الكتاب ولا يقول انا ولا ثني في اخرين  
فالظاهر ان ذلك عن من سمعوا منه في الجملة وعرفوا حديثه مع ايراد  
له بوجده او رايت ونحوهما مع انه قد ذكره الرواية عن الضعيف غير  
المسموعة غير واحد من السلف كما حكاها الخطيب ايضا وساق عن ابي  
عبد الرحمن السلمي قال قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه اذا وجد  
احدكم كتابا فيه علم لم يسهه من عالم فليدرج باننا وما يتيقنه فيه  
حتى يخط اسواده مع ابيانه وعن وكيع قال لا ينظر في كتابي له

يسمعه

يسمعه لا يامن ان يعلق بقلبه منه ونحوه عن ابن سيرين كما  
في القسم الذي قبله بل قال عياض انهم اتفقوا يعني بعد الصدر الاول  
وعليه يحل كلام النووي المناقضي على منع النقل والرواية بالوجادة  
المجردة ولذا اصرح ابن كثير بانه ليس من باب الرواية وانما هو  
حكاية عما وجدته في الكتاب قلت وما وقع في اسامة بن زيد  
من المناقب من صحيح البخاري مما رواه عن شيخه عمار بن المديني  
عن سفيان بن عيينه انه قال ذهبت اسأل الزهري عن حديث  
المخزومية فصاح لي قال فقلت لسفيان فلم يحمله عن احد قال  
وجدته في كتاب كان كتب ما يوب بن موسى عن الزهري وذكر الحديث  
لا يحدش فيه فقد اخرج البخاري في الباب نفسه متصلا من حديث  
الليث عن الزهري **وكذا الاول** وهو ما وثق بانه خطه **قد**  
**شيب وصلا** اي بومل ما حيث قيل فيه وجدت بخط فلان  
لما فيه من الارتباط في الجملة وزيادة قوة الخبر فانه اذا وجد حديث في  
مستند الامام احمد مثله وهو بخطه فقول القائل وجدت بخط احمد  
كذا القوي من قوله قال احمد لان القول ربما يقبل الزيادة والنقص  
والتغير لا سيما عند من يحسن النقل بالمعنى بخلاف الخط **وقد تسهلوا**  
اي الجماعة من المحدثين كسرو بن حكيم والحسن البصري والحكم  
ابن عيسى واي سفيان طائفة بن نافع وعمر بن شعيب ومحمدة  
ابن بكر ووايل بن داود **وفيه** اي في امر ما يحدونه بخط الشيخ  
فالقول بلفظ **عن** فلات او نحوها مثل قال مكان وجدت اذا كنت  
رواية عن من ابيه عن جده فيما قبل من صحيفه وكذا اقاله شعبة  
في رواية ابي سفيان عن جابر وماتح حزره وغيره وفي رواية عمرو  
ابن شعيب عن ابيه عن جده وابن المديني في رواية وايل عن والده



بكر وصرح به الحسن البصري لما قيل له يا ابا سعيد عن من هذه  
الاحاديث التي تجد ثنا فقال ضعيفة وجدناها والجمهور في  
رواية تخبرنا بن بكر عن ابيه وكذا قيل ان الحكم بن عتيبة لم يسمع من  
ابن عباس سوى اربعة احاديث والباقي كذاب **قال** ابن الصلاح  
**وهذه ليست تتبع ان اوهم** الواحد بان كان معاصرا له **ان نفسه**  
اي الشخص الذي وجد المروي بخطه **حديثه به** اوله منه اجازة  
بخطه ما اذا لم يوهم بان لم يكن معاصرا له **وبعض جازف قاضي**  
ما جده لذلك **فانما وجد ثنا واخرنا** قال ابن المديني ثنا ابو الوليد الطيالسي  
حدثنا صاحب لنا من اهل الري ثقة يقال له اشريس قال قدم علينا  
محمد بن اسحاق وكان يحد ثنا عن اسحاق بن راشد فقدم علينا اهو  
فجعل يقول ثنا الزهري قال فقلت له ابن لقيته قال لم الف مررت  
ببيت المقدس فوجدت كتابا له وصكاه القاضي عياض ايضا ولكن  
روي عن اسحاق بن راشد ايضا انه قال بعث محمد بن علي بن زيد  
ابن علي الى الزهري فقال يقول لك ابو جعفر استنصر باسحاق خيرا  
فانه من اهل البيت قال شيخنا وهذا يدل على انه لهن الزهري  
وحينئذ فان كان هو الذي عناه ابن الصلاح باليعصف فقد ظهر  
المحدث فيه ولعله عني غيره ومقتضي جزم غير واحد يكون  
شعب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن القاسم لم يسمع من  
حدثنا انما وجد كتابه فحدثنا منه مع نصريه **عنه** في احاديث  
قليلة بالسراغ والتحديث اذ راجعه في البعض **وعلى حال فقد**  
**ادرك** على فاعله وقال عياض اني لا اعلم من يقتدي به  
احاز النقل فيه بذلك ولا من عده مع المستند انتهى ولعل  
فاعله كانت له من صاحب الخط اجازة وهو من يرى اطلاقها

في الاجازة كما فعله عياض ثم ابن الصلاح في القسم قبله وسيتبين  
له بقول ابي القاسم البجلي ان المجوزين في هذا القسم ان يقول  
اخبرنا فلان عن فلان احبوا بانه اذا وجد سماعه بخط من وثوق به  
جاز له ان يقول ثنا فلان يعني كما سيجي في محله وان لم يكن ذلك  
هو اقول تجد ليس قاصر في الرواية **ولكونه غير متصل قبل في**  
**العمل** بما تضمنته **ان الخطا** من المحدثين والفقهاء من المالكية وغيرهم  
كما قاله عياض **لم يرو** قياسا على المرسل والمنقطع ونحوهما مما لم  
ينقل وكان من يجتزئ بالمرسل من ذهب الى هذا يفرق بانه  
هناك في الفروق الفاضلة واما من يرى منهم الشهادة على الخط  
فقد يفرق لعدم استلزامها الاتصال **ولكن بالوجوب** في العمل حيث  
ساع **جزما** اي قطع **بعض المحققين** من اصحاب الشافعي في  
اصول الفقه عند حصول الثقة به وقال انه لو عرض على جملة  
المحدثين لايوه قان معظمهم كما تقدم لا يرونه حجة **والقطع**  
بالوجوب **هو الاصب** الذي لا يتجه غيره في الاصدار المتأخرة يعني  
التي قد قصرت الهمم فيها جدا وحصل التوسع فيها فانه لو توقف  
العمل فيها على الرواية لاستد باب العمل بالمنقول لتعذر شرط  
الرواية في هذا الزمان يعني فلم يبق الا مجرد وجادات وقال النووي  
انه الصحيح قلت وقول ابي عمران الجوني كنا نسمع بالصحيحة فيها  
علم فثبتنا بها كما ينبغي الرجل الفقيه حتى قدم علينا ههنا ال  
الزبير ومهم قوم فقها متشعب بعلمهم بما فيها كالعمل بقول الفقيه  
**ول** الامام الاعظم **ابن ابي** الشافعي **الجواز يستبوا** اي جازة  
من الفقهاء وغيرهم وقال به طائفة من نظار اصحابه قال ابن الصلاح  
ينبغي عياض وهو الذي نصره الجويني واختاره غيره من ارباب



التحقيق فاجتمع في العمل ثلاثة اقوال المنع الوجوب الجواز  
وفد استدلوا القمارين كثير للعمل بقوله صلى الله عليه وسلم  
في الحديث الصحيح اي الخلق اعجب النعم ايما نانا قالوا الملائكة  
قال وكيف لا يؤمنون وهم عند ربهم وذكروا الانبياء قال وكيف  
لا يؤمنون والوحي ينزل عليهم قالوا نحن قال وكيف لا تؤمنون وانا  
اظهركم قالوا فن يا رسول الله قال قوم ياتون بعدكم يجدون صحفيا يؤمنون  
بما حيث قال فيؤخذ منه مدح من عمل بالكتب المنقذمة بمجرّد الرجاء  
قال البلقيني وهو استنباط حسن قلت وفي الاطلاق نظر والوجوب  
بمجرده لا يسوع العمل **واما ان يكن** وهو النوع الثاني ما يجد من مصنف  
لبعض العلماء من عاصريه او لا كما بين اول **بغير خطه** اي المصنف  
مع الثقة بصحة النسخة بان قايها المصنف او ثقة غيره بالاصل  
او بغير مقابل كما قدر في محله **قل قال** فلان كذا **ونحوها** من الفاظ  
الحزم كذا كذا فلان او بخط مصنفه مع الثقة بانه خطه قل ايضا  
وجدت بخط فلان ونحوها كما في النوع الاول واحك كلامه **وان لم يجر**  
**بالنسخة الوثوق نقل لفظي** فلان انه ذكر كذا او وجدت في نسخة من الكتاب  
الفلاي وما اشبههما من العبارات التي لا تقتضي الحزم ولكن  
**الحزم** في المحكي لما يكون من هذا القبيل **يرجي حله للفظ** العالم  
الذي لا يخفى عليه في الغالب مواضع الاسقاط والسقط وما اجبل  
عن جهته اي يضرب من التاويل من غيرها قال ابن الصلاح والى هذا فيما  
احسب استروح كثير من المصنفين فيما نقلوه من كتب الغاس  
مع تسامح كثيرين في هذه الازمان باطلاق اللفظ الجازم في ذلك  
من غير تحر ولا تثبت فيطالع احدهم كتابا منسوب الى مصنف معين  
ويقل عنه من غير ان يتق بصحة النسخة قايلا قال فلان كذا



وتخوذ ذلك والصواب ما تقدم قلت ويتحقق بذلك ما يوجد  
بحر اشئ الكتب من الفوائد والتقيدات وتخوذ ذلك فان كانت  
بخط معروف فلا بأس بنقلها وعزوها الى من هي له والا فلا يجوز اعتمادها  
الا لعالم متقن وربما تكون تلك الحواشي ذلك على ناقلة بحيث يعزوا  
للكل الواحد والله اعلم ثم الجز الاول من فتح المغيث بشرح الفينة

- الحديث تاليف الشافعي شمس
- الدين محمد بن عبد الرحمن بن
- محمد السخاوي الشافعي
- غفر الله لنا وله والمسلمين
- اجمعين امير امير
- يارب العالمين

